## الجواب

اگر پانی اسکے کھیت سے جہاں اسوقت یہ ہو ایک میل یا زیادہ دُور ہے تو تیمم کرسکتا ہے ورنہ ہرگز نہیں فی الدر المختار لبعدہ ولو مقیما فی المصر میلا۔ واللہ تعالٰی اعلم۔

**مسئلہ ۱۱۱** از پیلی بھیت مرسلہ مولوی عرفان علی صاحب بیسلپوری چہارشنبہ ہ ذی الحجہ ۱۳۲۲ھ

زید صبح کو ایسے تنگ وقت میں سو کر اُٹھا کہ صرف وضو کرکے نماز فجر ادا کرسکتا ہے مگر اُسکو غسل کی حاجت ہے پس اُسکو غسل کرکے قضا نماز فجر ادا کرنا چاہیے یا وقت ختم ہوجانیکے خیال سے غسل کا تیمم کرکے اور وضو کرکے نماز فجر ادا کرے اور بعدہ غسل کرکے نماز فجر کا اعادہ کرے۔ بینوا توجروا۔

## الجواب

تیمم کرکے نماز وقت میں پڑھ لے بعد کو نہا کر اعادہ کرے بہ یفتی واللہ تعالٰی اعلم۔

بسم اللہ الرحمٰن الرحیم

**مسئلہ ۱۱۲** ۱۱ محرم الحرام ۱۳۲۵ھ

کیا فرماتے ہیں علمائے دین ان مسائل میں **سوال اول** تیمم کی تعریف و ماہیت شرعیہ کیا ہے۔ بینوا توجروا۔

## الجواب

بسم اللہ الرحمٰن الرحیم

تیممنا صعیدا طیبا من ساحۃ کرم الیہ یصعد الکلم الطیب لنطہر قلوبنا والسنتنا فنستاھل ان نقول بنیۃ زکیۃ ومقول طیب ان الحمد للہ الذی انزل قراٰنا عربیا غیر ذی عوج ۞ وماجعل علینا فی الدین من حرج ۞ والصلاۃ والسلام علی الرمل والتراب علی رحمۃ التیسیر ومنۃ الوھاب الذی اتی بالدین یسیرا میسورا ۞ وجعلت لہ الارض مسجدا وطھورا ۞ فایما رجل من امتہ ادرکتہ الصلاۃ فلیصل متمتعا ببرکۃ اٰل ابی بکر الاجل ۞ وعلی اٰلہ وصحبہ ۞ وابنہ وحزبہ ۞ اجمعین ۞ ابد الاٰبدین ۞ امام محقق ابن الہمام پھر اُنکے اتباع سے بہت اعلام نے قرار دیا کہ حق یہ کہ وہ چہرہ و ہر دو دست کا صعید یعنی جنس ارض طاہر سے مسح کرنا ہے یہ اجمال بہت تفصیل کا طالب فاعلم انہ جاء تحدیدہ فی کلماتھم علی ستۃ وجوہ **الوجہ الاول** ما اختارہ عامۃ شراح الھدایۃ انہ القصد الی الصعید الطاھر للتطھیر ورَدّہ المحقق فی الفتح واتباعہ بان القصد شرط والنیۃ شرطھا لارکن واجاب عنہ العلامۃ ش بجوابین **اولھما** ان الشرط ھو قصد عبادۃ

مقصودة الى اٰخر ما يأتى لا قصد نفس الصعيد اھ **اقول** ولا قصد الصعيد ما مرّ به فى
القراٰن العظيم فتيمموا صعيدا طيبا غير ان القصد لابد له من غاية وهى استباحة عبادة مقصودة
الخ ولا يقصد ذلك الا من استعمال الصعيد قصدا فقصد الصعيد لابد منه ولا تحقق للتيمم
الا به واذ ليس ركنا فهو شرط لاشك كنفس الصعيد فانه ايضا من شرائط التيمم كما قال العلامة
نفسه ان الشارح نبه على انه اى قصد الصعيد شرط وكذا الصعيد وكونه مطهرا كما افاده ح
فافهم اھ **وثانيا** تريدون به رد الايراد وان سلم ما ذكرتم لما افاد الايراد الا ازديادا لا نجعل حقيقة
التيمم ما لا توقف له عليه اصلا فضلا عن الركنية **والاخر** ان المعانى الشرعية لا توجد بدون شروطها
فمن صلى بلا طهارة مثلا لم توجد منه صلاة شرعا فلا بد من ذكر الشروط حتى يتحقق المعنى الشرعى
فلذا قالوا بشرائط مخصوصة كما مر اھ يريد ما يأتى فى التعريف الثانى ان شاء الله تعالى **اقول**
لا كلام فى ذكر الشروط بل فى جعل الشرط حقيقة المشروط كما يفيده قولهم هو قصد الصعيد
بخلاف قولهم بشرائط مخصوصة فانه ذكر الشرط على جهته ومرتبته فالاستناد به فى غير محله وشئ لا
يوجد بدون شرطه عينا كان او معنى شرعيا او غيره لكن لا يصير به الشرط ركن المشروط حتى يحد به و
كيف يسوغ ان يقال ان الصلاة هى الطهارة وان كانت لا توجد الا بها نعم يصلح عذرا له ما قال قبل
الجواب ان انه لابد فى الالفاظ الاصطلاحية المنقولة عن اللغوية ان يوجد فيها المعنى اللغوى غالبا
ويكون المعنى الاصطلاحى اخص من اللغوى ولذا عرف المشايخ الخ بانه قصد خاص بزيادة اوصاف
مخصوصة اھ وحاصله انه تسامح يحمل عليه بيان المناسبة بين المنقول عنه واليه وقد اشار اليه بعض
المعرفين به كالعناية اذ قال التيمم فى اللغة القصد وفى الشريعة القصد الى الصعيد الطاهر للتطهر فالاسم
الشرعى فيه المعنى اللغوى اھ هذا **ثم** التعبير بطاهر اطبق عليه عامة الكتب متونا وشروحا وفتاوى
وابدله فى التنوير بالمطهر قال فى الدر خرج الارض المتنجسة اذا جفت فانها كالماء المستعمل اھ
اى طاهرة غير طهور فتجوز الصلاة عليها ولا يجوز التيمم بها وبه اخذ البحر على الكنز قائلا كان ينبغى
للمصنف ان يقول بطهر ليخرج ما ذكرنا كما عبر به فى منظومة ابن وهبان اھ واغرب القهستانى فاخذ على
التعليل واشار الى عبارة قد كان فيها الجواب لو تأمل اذ قال (على كل طاهر) تعميم لا يخلو عن تسامح
والعبارة على طاهر كامل فانه لا يجوز بارض صارت نجسة ثم ذهب اثرها اھ **اقول** الطهارة

https://www.facebook.com/darahlesunnat

لا تقبل التشكيك وانما التفاوت بما لا نجس فيه اصلا وما فيه نجس قليل معفو عنه فيكون هذا هو الجواب ان المراد بالطاهر كامل الطهارة الذي لا عفو فيه وهذا ما افاده الامام ملك العلماء في البدائع اذ قال ان احراق الشمس ونسف الرياح اثرها في تقليل النجاسة دون استئصالها والنجاسة وان قلت تنافي وصف الطهارة فلم يكن اتيانا بالمأمور به فلم يجز فاما النجاسة القليلة فلا تمنع جواز الصلاة عند اصحابنا ولا يمتنع ان يعتبر القليل من النجاسة في بعض الاشياء دون البعض الا ترى ان النجاسة القليلة لو وقعت في الاناء تمنع جواز الوضوء به ولو اصابت الثوب لا تمنع جواز الصلاة اھ وهذا هو ملحظ من قالوا انها طاهرة في حق الصلاة نجسة في حق التيمم جاء في البحر ظاهر كلامهم [٢١٩٦] **اقول** ليست الطهارة ثم لا النجاسة امرا اضافيا بل وصف يثبت للشيئ نفسه اما لا اصلا او لعارض وانما معنى الطهارة في حق شيئ سوغ الاستعمال فيه والنجاسة فيه عدمه ولا يكون الا ببقاء نجس عفي عنه في حق شيئ دون اخر كما اشار اليه ملك العلماء ومنه ما يؤمر فيه بالعصر البالغ فعصره زيد بجهده ولو عصره عمرو لقطر طهر في حق زيد لا عمرو كما في الدر وغيره وبه ظهر ما في قول البحر اذ قال بعد نقله الحق انها طاهرة في حق الكل قال وانما منع التيمم منها لفقد الطهورية كالماء المستعمل وللحديث الوارد من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا وطهورا بناء على ان الطهور بمعنى المطهر وقد تقدم الكلام فيه اھ [٢١٩٧] **اقول** مطمح نظرهم في هذا التعليل ان الكتاب الكريم انما شرط صعيدا طيبا والطيب هو الطاهر فاشتراط وصف اخر فوق الطهارة زيادة على الكتاب فيجب ان تخرج ارض تنجست جفت من الطهارة كيلا يشملها المأمور به اما الحديث [٢١٩٨] **فاقول** يفيد كالاية وصف الارض بانها طهور فيثبت لكل ارض طاهرة لا تقييد التطهير بما هو معنى طهو فوق الطهارة اما ما قرره المحقق حيث اطلق ان الصعيد علم قبل التنجس طاهرا وطهورا وبالتنجس علم زوال الوصفين ثم ثبت بالجفاف شرعا احدهما اعني الطهارة فيبقى الاخر على ما علم من زواله فلم يكن طهورا لا يتيمم به اھ [٢١٩٩] **فاقول** لم يعلم كونها طهورا الا بالكريمة والكريمة لم تشرط الطهورية الا طيبها وطهارتها وما زالت الطهورية الا لزوال الطهارة فان عادت عادت فلا بد من القول بما قالوا والميل الى ما مالوا [٢٢٠٠] **اقول** لكن قد يلزم عليها انها اذا اصابها الماء تنجس عادت نجسة لان القليل والكثير من النجاسة سواء في الماء القليل فيتنجس ثم ينجس الارض وهو احد تصحيحين في كل ما حكم بطهارته

بغير ماء ثم كما فصله البحر في البحر قبيل قوله وعفي قدر الدرهم ونقل عن المحيط في خصوص مسألة الارض ايضا ان الاصح عود النجاسة لكن الرواية المشهورة انها لا تعود نجسة وهو المختار خلاصة وهو الصحيح خانيه ومجتبى وهو الاولى لتصريح المتون بالطهارة وملاقاة الماء الطاهر للطاهر لا توجب التنجس وقد اختاره في فتح القدير فان من قال بالعود بناه على ان النجاسة لم تزل وانما قلت ام بحر اقول والتحقيق والنظر الدقيق ان هذا ايضا لا يلزمهم ولا بعدم لزومه يستضر مقصودهم اعني الامام ملك العلماء والشارح فلربما يعفى مثل القليل في الماء ايضا كما نصوا في رشاش البول كرؤس الابر ووقوع بعرة او بعرتين الى ما يستقله الناظر في البئر وكذا الخثي والروث القليلان فليكن هذا ايضا من ذلك كيف وما بقي بعد الجفاف وذهاب الاثر حتى لم يبق ريح ولا لون لا يكون الا كرؤس الابر او اقل ومعنى الطاهر هنا في المتون وغيرها هو سائغ الاستعمال والا فقد صرحوا بطهارة المني بالفرك ومعلوم قطعا انه لا يزول بالكلية بل تبقى له اجزاء ولا امكان للحكم بطهارة اجزاء النجس ما دامت العين باقية فلا معنى الا المعفو عنه السائغ الاستعمال وقد عفي ايضا في الماء فان المختار كما في الخلاصة عدم عوده نجسا باصابة الماء فظهر ولله الحمد صحة ما قالوه من انها طاهرة في حق الصلاة نجسة في حق التيمم وان لا خلاف بينه وبين ما في المتون من حكم الطهارة وان ما فعل الجم الغفير من الاقتصار على تقييد الصعيد بالطاهر فيه ظاهر لا غبار عليه والله تعالى الموفق ثم قد يسبق الى بعض الاذهان انهم جعلوا حقيقة التيمم مجرد القصد وهو ظاهر الفساد ولذا اعترضه عبد الحليم في حاشية الدرر بانه لا يفهم منه الاستعمال وهو ركن كما لا يخفى ام واقول ليس كذلك بل قالوا للتطهير يعني المعروف المعهود من مسح الوجه واليدين فكان المعنى للتيمم هو ان يقصد صعيدا طاهرا فيمسح وجهه ويديه منه وهذا المجموع عين ما افاده النظم الكريم غير انه ليس فيه ما في كلام هؤلاء ان المجموع ركن والله تعالى اعلم **الوجه الثاني** ما افاده ملك العلماء في البدائع وتبعه كثيرون من الخزم الدرر انه استعمال الصعيد في عضوين مخصوصين على قصد التطهير بشرائط مخصوصة ام ولفظ الامام الزيلعي فيما حكى عنهم استعمال جزء من الارض على اعضاء مخصوصة على قصد التطهير ام اقول وقيد الطاهر يستفاد من قصد التطهير قال وفيه نظر لانه لا يشترط ان يستعمل الجزء على الاعضاء حتى يجوز بالحجر الاملس ام وتبعه على هذا الايراد غير واحد ولاجل هذا جعل في الجوهرة التعريف الاول

اھ حیث قال النھر استعمال جزء من الارض طاھر فی محل التیمم وقیل القصد الی الصعید للتطھیر وھذا اصح لان التیمم بالحجر یجوز اھ اقول لادور فی لفظ الجوھرۃ فان محل التیمم معروف عند الناس والمقصود بیان حقیقتہ الشرعیۃ وردہ الشرنبلالی فی غنیتہ بانہ وان کان اصح من الاول الذی ذکرہ لایخفی مافیہ من وجہ اخر وھو انہ جعل بدل لولا القصد المنصوص وقد علمت ماذکرہ الکمال ففد سلم تزییف الثانی وان نازع فی تصحیح الاول واجاب العلامۃ ابن کمال باشا فی الایضاح وتبعہ الدر وغیرہ بان المراد من الاستعمال مایعم الحکمی فیدخل التیمم بالحجر الاملس اھ اقول واغرب الرو فی حواشی الدر فقال بعد ذکرہ ھذا اذا کان المراد بالصعید التراب اما اذا کان یعنی وجہ الارض فیشمل الحجر الاملس کما لایخفی اھ فکانہ فھم ان الاخذ علی لفظ الصعید انہ التراب ولا یشترط بل یجوز بالحجر فاجیب بانہ تراب حکما ولا یخفی علیک ما فیہ من البعد البعید عن فھم المرام واجاب النھر بوجہ اخر فقال یمکن ان یقال ان التیمم بالاملس فیہ استعمال جزء من الارض اھ فنقلہ السید ابو السعود الازھری وھو مال ما فی مجمع الانھر اذ قال یمکن ان یجاب بان یراد من الجزء الجزء الحاصل من الارض والحجر ایضا من الارض والمراد باستعمالہ استعمالہ المعتبر شرعا تدبر اھ وتبعا عنی النھر ط فقال علی قول الدر استعمالہ حقیقۃ او حکما لیعم التیمم بالحجر الاملس ما نصہ جواب عن سؤال حاصلہ انہ یجوز التیمم علی الحجر الاملس ولا استعمال فیہ وحاصل الجواب انہ وجد الاستعمال الحکمی بوضع الیدین علیہ وظاھر ما فی النھر ان الاستعمال فیہ حقیقی بذلک الوضع لاحکمی وعلیہ فلاحاجۃ الی زیادۃ او حکما اھ واوضحہ ش فقال لایخفی ان الحجر الاملس جزء من الارض استعمل فی العضوین للتطھیر اذ لیس المراد بالاستعمال اخذ جزء منہ بل جعلہ الۃ للتطہیر وعلیہ فھو استعمال حقیقۃ وھو ظاھر کلام النھر فلاحاجۃ الی قولہ او حکما کما افادہ ط اھ اقول لایرتاب احد انک اذا عمدت الی حجر املس فوضعت کفیک علیہ ثم مسحت بھما وجھک وذراعیک فقد استعملت الحجر فی التطھیر لکن اذا قیل استعمال جزء من الارض فی العضوین او علی العضوین کما ھو الفاظھم لم یتبادر منہ الا امساس العضوین بجزء من الارض الاتری ان السید فسر استعمالہ بقولہ ھو المسح علی الوجہ والید ین اھ وذکر مثلہ غیر واحد قال العلامۃ ش نفسہ بعید ھذا الاستعمال ھو المسح المخصوص للوجہ والیدین اھ ولاشک ان مسح العضوین بجزء من الارض

لا یقع فی نحو الحجر الاملس وکل ما لا یلتزق شیٔ منہ بالکفین انما الواقع فیہ امساسہما بکفین امستا
بالجزء فلم یستعمل الجزء فیہما وعلیہما الا بالواسطۃ وھذا معنی استعمالہ الحکمی اما جعلہ آلۃ للتطہیر
فکلام مجمل خفی لا یحصل بہ التعریف فانہ باطلاقہ یشمل ما اذا ذر التراب علی وجہہ وذراعیہ بنیۃ التطہیر
فقد جعلہ آلۃ لہ ولا یصیر متیمما ما لم یمسح بیدیہ علی وجہہ وذراعیہ بنیۃ التطہیر بعد وقوع التراب
علیہا والمسألۃ منصوص علیہا فی المعتمدات کالخانیۃ والخلاصۃ وخزانۃ المفتین والایضاح والجوہرۃ
وغیرہا وستأتی ان شاء اللہ تعالی ثم **اقول** بل التحقیق عندی ان الاستعمال ہو المسح کما فسرہ
السیدان ط و ش ہو حقیقۃ التیمم کما حققہ المحقق حیث اطلق فلا بد من وجودہ حقیقۃ بالمعنی
الذی سنحققہ ان شاء اللہ تعالی فلا یکفی الاستعمال الحکمی والا لم یکن تیمما حقیقۃ لان الحقیقۃ
الرکن حقیقۃ بل الصعید ہو المنقسم الی الحقیقی وہو جزء من جنس الارض والحکمی وہو الکف
الذی امس بہ علی نیۃ التطہیر فان الشرع المطہر امرنا ان نمسح وجوہنا وایدینا منہ وارشدنا
الی صفتہ بان نضع الاکف علیہ فنمسح بہا من دون حاجۃ الی ان یلتزق بہا شیٔ منہ بل سن لنا
ان ننفضہا ان لزق حتی یتناثر فعلم ان الجزء الملتزق ساقط الاعتبار بل مطلوب التجنب فما ہو
الا ان الکفین بوضعہما المنوی یورثہما الصعید صفۃ التطہیر فیقومان مقامہ ویفیدان
حکمہ فہما الصعید الحکمی حکما من ربنا تبارک وتعالی غیر معقول المعنی قال الامام ملک العلماء
فی البدائع قال ابو حنیفۃ رضی اللہ تعالی عنہ یجوز التیمم بکل ما ہو من جنس الارض التزق
بیدہ شیٔ او لا وقال محمد رحمہ اللہ تعالی لا یجوز الا اذا التزق بیدہ شیٔ من اجزائہ فالاصل عندہ
انہ لا بد من استعمال جزء من الصعید ولا یکون ذلک الا بان یلتزق بیدہ شیٔ وعند ابی حنیفۃ
ہذا لیس بشرط وانما الشرط مس وجہ الارض بالیدین وامرارہما علی العضوین وجہ قول محمد ان المامور
بہ استعمال الصعید وذلک بان یلتزق بیدہ شیٔ منہ ولابی حنیفۃ ان المامور بہ ہو التیمم بالصعید
مطلقا من غیر شرط الالتزاق ولا یجوز تقیید المطلق الا بدلیل وقولہ الاستعمال شرط ممنوع لان
ذلک یؤدی الی التغییر الذی ہو شبیہ المثلۃ وعلامۃ اہل النار ولہذا امر بنفض الیدین بل الشرط
امساس الید المضروبۃ علی وجہ الارض علی الوجہ والیدین تعبدا غیر معقول المعنی لحکمۃ استأثر
اللہ تعالی بعلمہا وفی کافی الامام النسفی الواجب المسح بکف موضوع علی الارض لا استعمال التراب

لان استعمال التراب مثلة اھ فانظر الی قول البدائع فی بیان قول محمد ان استعمال جزء من الصعید لایکون الا بان یلتزق بیدہ شیئ والی قولہ فی بیان قول الامام ان الاستعمال یؤدی الی شبہ المثلۃ ومثلہ قول الکافی ان استعمال التراب مثلۃ کل ذلک یفید ان ما ھو المراد من الاستعمال لامجرد جعلہ اٰلۃ للتطھیر واذا کان الاستعمال ھو المسح المامور بہ والامور بہ مسح العضوین من الصعید ولا یمسح بہ الا الکفان ثم بھما یمسح الوجہ والذراعان تبین لک انقسام الصعید الی الحقیقی والحکمی وقصر الاستعمال مطلقا علی الحقیقی فھذا غایۃ التحقیق وباللّٰہ التوفیق ٭ ولہ الحمد کما ینبغی لہ ویلیق ٭ **الوجہ الثالث** قال شیخ الاسلام ابو عبد اللّٰہ محمد بن عبد اللّٰہ الغزی التمرتاشی رحمہ اللّٰہ تعالٰی فی التنویر ھو قصد صعید مطھر واستعمالہ بصفۃ مخصوصۃ لاقامۃ القربۃ قال ش المصنف ذکر التعریفین المنقولین عن المشائخ والظاھر انہ قصد جعلھما تعریفا واحدا ثم ذکر ماقد مناعنہ من اخذ المعنی اللغوی فی الشرعی وانہ لابد من ذکر الشروط حتی یتحقق المعنی الشرعی قال ولما کان الاستعمال وھو المسح المخصوص للوجہ والیدین من تمام الحقیقۃ الشرعیۃ ذکرہ مع القصد تتمیما للتعریف فاغتنم ھذا التحریر المنیف اھ **اقول**[۲۲۳] لاشک ان المصنف رحمہ اللّٰہ تعالٰی یرید حدا واحدا للتیمم ولیس ھذا محل الاستظہار غیر انک قد علمت ما فی جعل القصد من الحقیقۃ فلا یصح ان المسح من تمام الحقیقۃ وانہ ضمہ الی القصد تتمیما للتعریف وباللّٰہ التوفیق والتوقیف **ثم**[۲۲۴] قد اعلمناک ان کلا التعریفین یشمل کلا الامرین وانما الفرق ان الاول یقول ھو قصد الصعید للاستعمال والثانی انہ استعمال الصعید مع القصد والثالث انہ القصد والاستعمال وخیر الامور اوسطھا **الوجہ الرابع** قال المحقق وتبعہ البحر والشرنبلالی وابن الشلبی واٰخرون الحق انہ اسم لمسح الوجہ والیدین عن الصعید الطاھر والقصد شرط لانہ النیۃ اھ **اقول**[۲۲۵] ھو علی ماحققنا من معنی الاستعمال عین الثانی وان فارقہ علی مازعم العلامۃ ش ان الاستعمال جعلہ اٰلۃ التطھیر والعجب من العلامۃ البحر تبع المحقق علی تصویب ھذا وفیہ التعبیر بطاھر دون مطھر فاذا کان ھذا ھو الحق فلم الاخذ علی الکنز ولھذا قال فی منحۃ الخالق کان علیہ ان یقول المطھر کما سینبہ علیہ نفسہ عند قول المصنف بطاھر من جنس الارض اھ **اقول** اخذہ علی البحر لاتباعہ فی الفرق بین الطاھر من الارض والمطھر والحق ان الصواب

مع الكنز والمتون والمحقق والجم الغفير فانما كان عليه ان لا يؤاخذ على الكنز فى قوله بطاهر وعليكم ان تؤاخذ واعطى فتوى لذلك لا هذا **الوجه الخامس** قال العلامة ابن كمال الوزير فى ايضاح اصلاحه هو طهارة حاصلة باستعمال الصعيد الطاهر فى عضوين مخصوصين على قصد مخصوص اھ وتبعه فى مجمع الانھر واليه يشير قول البرجندی فى شرح النقاية التيمم فى اللغة القصد ثم نقل الى هذه الطهارة المختصرة اھ **اقول** الطهارة حكم التيمم والاثر المترتب عليهما كما على الوضوء وليس الوضوء نفس الطهارة الا ترى ان التيمم مامور به ولا يؤمر المكلف الا بفعله وفعله هو الاستعمال وليست الطهارة الحاصلة به فى شیئ من افعاله وهذا ظاهر جدا وخفاؤه على مثل العلامة بعيد **الوجه السادس** هو ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين هذا نص صاحب الشرع صلى الله تعالى عليه وسلم ثم صاحب المذهب رضى الله تعالى عنه فقد اخرج الدارقطنى وقال رجاله كلهم ثقات والحاكم وقال صحيح الاسناد عن جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنهما عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين ورواه هما والبيهقى فى الشعب من حديث عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين وروى من قول ابن عمر وصوبه الدارقطنى وقال الامام ملك العلماء فى البدائع ذكر ابو يوسف فى الامالى قال سألت ابا حنيفة عن التيمم فقال التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين قلت له كيف هو فضرب بيديه على الارض فاقبل بهما وادبر ثم نفضهما ثم مسح بهما وجهه ثم اعاد كفيه على الصعيد ثانيا فاقبل بهما وادبر ثم نفضهما ثم مسح بذلك ظاهر الذراعين وباطنهما الى المرفقين اھ وهى عبارة مختصر القدورى والهداية والكافى والوقاية والنقاية والاصلاح من المتون وغيرها من كتاب معتمد ولا يخفى ان ظاهر مدلوله ركنية الضربتين وبه قال السيد الامام ابو شجاع واختاره الامام شمس الائمة الحلوانى وصححه فى الخلاصة وقال فى النصاب هذا استحسان وبه نأخذ وهو الاحوط وفى الدر المختار هو الاصح الاحوط اھ وبه جزم الامام ناصر الدين وفى الظهيرية هو حسن وبه نأخذ اھ جواهر الفتاوى وبه جزم فى المنية وغيرها واقره فى الغنية وصرح انه احوط وقال فى الحلية هو ظاهر قول مالك فى المدونة وبه قال الشافعى فى الجديد والاكثر العلماء الاحاديث صحيحة به اھ بل قال الامام ملك العلماء فى البدائع اما ركنه فقال اصحابنا هو ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى

المرفقين اھ ثم ذكر مذاهب الامام مالك والشافعی والزهری وابن ابی لیلی وابن سیرین وغیرهم وفی
جمیعها ان التیمم ضربتان او ضربتان او ثلاث فافاد اجماع ائمتنا الثلثة وهؤلاء جمیعا علی ان الضربة
هی رکن التیمم انما اختلفوا فی عدده ومبلغها فی الیدین الی الرسغین او المرفقین او الابطین
ونفاه الامام علی الاسبیجابی والامام فقیه النفس قاضی خان واختاره فی البزازیة وبه جزم فی
نور الایضاح والامداد ورجحه فی شرح الوهبانیة ونص علیه ابن کمال وحققه المحقق فی الفتح وتبعه فی الحلیة
والبحر اذ قال والذی یقتضیه النظر عدم اعتبار ضربة الارض من مسمی التیمم شرعا فان المامور
به المسح لیس غیر فی الکتاب قال تعالی فتیمموا صعیدا طیبا فامسحوا بوجوهکم ویحمل قوله صلی اللّٰه
تعالی علیه وسلم التیمم ضربتان اما علی ارادة الاعم من المسحتین او انه خرج مخرج الغالب واللّٰه تعالی
اعلم اھ وذکروا ثمرة الاختلاف شیئین احدهما لو ضرب یدیه علی الارض فقبل ان یمسح احدث
لایجوز المسح بتلك الضربة علی القول الاول لانها رکن فصار کما لو احدث فی الوضوء بعد غسل بعض
الاعضاء قال فی الخلاصة الاصح انه لا یستعمل ذلك التراب کذا اختاره الشیخ الامام شمس الائمة کما لو
اعترض الحدث فی خلال الوضوء اھ وقال القاضی الاسبیجابی یجوز کمن ملأ کفیه ماء فاحدث ثم
استعمله وبه جزم فی الخانیة وخزانة المفتین قالا اذا اراد ان یتیمم فضرب ضربة واحدة ثم احدث فمسح
بذلك التراب وجهه ثم ضرب ضربة اخری للیدین الی المرفقین جاز اھ وعزاه فی الخلاصة الی
بعض نسخ الواقعات ونقل تصحیحه جامع الرموز عن جامع المضمرات قائلا لو احدث قبل المسح
لم یعد الضرب علی الاصح کما فی المضمرات اھ وقال فی البحر قد منا انه لو امر غیره بان ییممه جاز
بشرط ان ینوی الآمر فلو ضرب المامور یده علی الارض بعد نیة الآمر ثم احدث الآمر قال فی التوشیح
ینبغی ان یبطل بحدث الآمر علی قول ابی شجاع اھ قال البحر وظاهره انه لا یبطل بحدث المامور لان المامور
آلة وضربه ضرب الآمر فالعبرة للآمر ولهذا اشترطنا نیته لا نیة المامور اھ والآخر اذا نوی بعد
الضرب فمن جعله رکنا لم یعتبر النیة بعده ومن لم یجعله رکنا اعتبرها بعده کذا فی السراج الوهاج
بحر وههنا فروع جمة تشهد للقول الثانی ذکرت فی المعتمدات من دون اشارة الی خلاف فیها منها
فی الفتح والبحر وغیرهما وصححوا انه لو القت الریح الغبار علی وجهه ویدیه فمسح بنیة التیمم اجزأ
وان لم یمسح لا یجوز اھ وفی الظهیریة ثم الهندیة لو اصاب الغبار وجهه ویدیه فمسح به ناویا

للتیمم یجوز وان لم یمسح لانہ مثلہ فی التبیین ومنہا فی الخانیۃ والخلاصۃ لو قام فی مہب الریح
او ہدم الحائط فاصاب الغبار وجہہ وذراعیہ لم یجز حتی یمسح وینوی بہ التیمم اھ وفی الدر
کنس دارا او ہدم حائطا او کال حنطۃ فاصاب وجہہ وذراعیہ غبار فمسح جاز حتی اذا لم یمسح لم یجز وقال
العلامۃ الوزیر فی ایضاح الاصلاح قد ذکر فی کتاب الصلاۃ لو کنس دارا او ہدم حائطا او کال حنطۃ
فاصاب وجہہ وذراعیہ لم یجزہ ذلک من التیمم حتی یمر یدہ علیہ ومنہا فی الخانیۃ والخلاصۃ والتاتارخانیۃ والحلیۃ
اذا اراد التیمم فتمعک فی التراب وذلک بحیث کلما کان التراب اصاب وجہہ وذراعیہ کفیہ جاز و
ان لم یصب وجہہ وذراعیہ لم یجز ومنہا فی الخلاصۃ لو ادخل راسہ فی موضع الغبار بنیۃ التیمم
یجوز ومنہا فیہا لو انہدم الحائط فظہر الغبار فحرک راسہ ینوی التیمم جاز والشرط وجود الفعل
منہ ومنہا فیہا وفی الخانیۃ وخزانۃ المفتین لو ذر الرجل علی وجہہ ترابا لم یجز وان مسحہ ینوی بہ التیمم
والغبار علیہ جاز عند ابی حنیفۃ رضی اللہ تعالی عنہ اھ ای ومحمد خلافا لابی یوسف رحمہما
اللہ تعالی فانہ لا یجیز التیمم بالغبار مع القدرۃ علی الصعید وفی الجوہرۃ النیرۃ قولہ یمسح اشارۃ
الی انہ لو ذر التراب علی وجہہ ولم یمسحہ لم یجز وقد نص علیہ فی الایضاح انہ لا یجوز اھ ومنہا و
منہا فرہان فی وجیز الامام الکردری ذر علی المحل التراب فاصابہ غبارہ او ادخل المحل فی مکان
الغبار فوصل بتحریک المحل جاز الا ان وقف فی المہب فثار الغبار علی المحل بنفسہ الا ان یمسح
بہذا الغبار المحل اھ اقول قولہ فوصل بتحریک المحل متعلق بکلتا مسألتی الذر والادخال
فالمعنی ذر فاصابہ غبارہ فحرک المحل ینوی التیمم جاز لوجود الصنع منہ کما نص علیہ فی
الخلاصۃ ان الشرط وجود الفعل منہ واشار ہو الیہ بقولہ الا ان ثار الغبار علی المحل بنفسہ وقد
قدم قبلہ ان الشرط فی تحقق صنع منہ خاص فی وصول التراب الی محلہ بالنیۃ وان عدما اولہ
لا ام ومجرد الذر لیس ذلک الصنع المطلوب کما لیس بہ الذہاب الی قرب المثار والوقوف عندہ
بنیۃ التیمم فان ہذا الفعل سبب بعید لوصول التراب الی المحل والمأمور بہ ہو المسح وہو
فعل بنفسہ یقع الایصال والاتصال بین العضو والصعید کما اذا لوقوف فی المثار لم یعتبر ولم یمسح
عضوہ بنیۃ التیمم فان الغبار انما یصل الی العضو بنفسہ بمیلہ الطبعی الی السفل فلا یعتبر الذر
بالاولی کما قدمنا التنصیص بہ عن المعتمدات فافہم وتثبت بقی ان فرع ادخال المحل موضع

الغبار مطلق فی الخلاصۃ وقید فی البزازیۃ بالوصول بتحریک المحل وفرع الدر مذکور فی الکتب باشتراط المسح وابدلہ البزازی بالتحریک فسیکشف لک انفاً ان شاء اللہ تعالٰی منشؤ الکلام وموضع جناح المعلل علی طرف الثمام وبہ یظھر جعلنا فرعی البزازیۃ غیر السادس والرابع وباللہ التوفیق

اقول [323] وقد بان بطلان ما وقع للفاضل عبد الحلیم الرومی فی حاشیۃ الدرر اذ قال بعد نقل ما فی الخلاصۃ ان الشرط وجود الفعل منہ مانصہ اقول یظھر منہ انہ لو کان حنطۃ یحصل التیمم بغبارہ کفی ان اصاب مواضع التیمم غبار کما لایخفی اھ وبہ حوّل قول الدرر حتی اذا لم یمسح یجز الی ان المراد اذا لم یمسح عند عدم وجود فعل منہ بنیۃ التیمم الدال علی الاعضاء اذا لم یصل للاعتبار [324] ما لم یمسح او یحرک اعضاءہ فما بعد الکیل والھدم والکنس من الاعتبار واللہ تعالٰی الموفق وللہ در امام المذھب فی کتاب الصلاۃ اذ اتی بما فیہ فعل لہ من الکنس والھدم والکیل ثم اطلق عدم الجواز ما لم یمر یدیہ علیہا ارشادا الی ان ھذہ الافعال لاتکفی وان کانت بنیۃ التیمم ما لم یوجد المسح اما ما قال الفاضل الخادمی علی قول الدرر انہ یوھم ھذہ الافعال انہ لابد من کون الغبار اثر الفعل للمتیمم ولیس کذلک اھ ای للفرع المار القائل بریح الغبار والفرع الخامس انھدام الجدار فاقول [325] ھو فیہ مصیب لان الدرر ذکر ھذہ الافعال فی جانب الجواز فکان مثارا للتوھم ان الجواز مشروط بکون ما یمسح بہ ناشئا بفعلہ بخلاف عبارۃ کتاب الصلاۃ فیھا ذکرھا فی جانب المنع فافادت تلک الفائدۃ العائدۃ واللہ تعالٰی اعلم ومنھا فی المحیط ثم الھندیۃ صورۃ التیمم بالغبار ان یضرب بیدیہ ثوبا اولبدا او وسادۃ او ما اشبھھا من الاعیان الطاھرۃ التی علیھا غبار فاذا وقع الغبار علی یدیہ تیمم ومنھا فیھما قالا بعد ما مر او ینفض ثوبہ حتی یرتفع غبارہ فیرفع یدیہ فی الغبار فی الھواء فاذا وقع الغبار علی یدیہ تیمم اھ اقول [326] وما ذکرا اولا من الضرب بیدیہ علی الثوب لیست الضربۃ المطلوبۃ وانما ھی لاثارۃ الغبار والا لما احتاج الی وقوع الغبار علی یدیہ فان الید اذا ضربت علی الصعید کانت صبغۃ التطھیر فیمسح بھا وان لم یلتزق بھا شیئ منہ وقد اوضح ذلک بالصورۃ الاخیرۃ المقتصرۃ علی نفض الثوب ومنھا فی الذخیرۃ ثم الھندیۃ لو شلت یداہ یمسح یدیہ علی الارض ووجھہ علی الحائط ویجزیہ اھ اقول [327] وھذا بما یعتد فیہ بالضرورۃ فتکون الضربۃ رکنا محتمل السقوط کالقراءۃ عن الاخرس فتلک عشرۃ کاملۃ لاضرب فیھا مع صحۃ التیمم فالحق حیث اطلق سلک فیھا

مسلكين اذ قال بعد ذكر الفرع الاول يلزم فيه اما كونه قول من اخرج الضربة (اى عن مسمى التيمم) لا قول الكل واما اعتبار الضربة اعم من كونها على الارض او على العضو مسحا اھ ثم اقرّ فى الحلية وخالف فى البحر فقال بعد نقل كلامه اعلم ان الشرط وجود الفعل منه اعم من ان يكون مسحا او ضربا او غيره فقد قال فى الخلاصة (فاثر كلامه فى الفرع الرابع والخامس) قال وهذا يعين ان هذه الفروع مبنية على قول من اخرج الضربة من مسمى التيمم اما من ادخلها فلا يمكنه القول بها فيما نقلنا عن الخلاصة اذ ليس فيها ضرب اصلا لا على الارض ولا على العضو الا ان يقال مراده بالضرب الفعل منه اعم من كونه ضربا او غيره وهو بعيد كما لا يخفى اھ وتبعه اخوه المحقق فى النهر والمدقق فى الدر فقالا المراد الشرط وما يقوم مقامه ونظم الدر بضربتين ولو من غيره او ما يقوم مقامهما لما فى الخلاصة وغيرها لو حرك رأسه او ادخله فى موضع الغبار بنية التيمم جاز والشرط وجود الفعل منه اھ **اقول** [٢٢٣١] والعجب ان السيد ط قال فاشار الشارح بقوله او ما يقوم مقامهما الى اختيار ما قاله الكمال اھ ثم قال على قوله وجود الفعل منه اعم من ان يكون مسحا او ضربا او غيره كما فى البحر اھ فاين هذا مما اختار الكمال الا ان يقال ان المراد اختيار خروج الضرب عن مسمى التيمم وان لم يتابع المحقق على ركنية المسح بخصوصه بل فعل ما منه كتحريك الرأس او ادخاله فى موضع الغبار ثم اعترض على هذا ايضا بقوله وفيه انهم اكتفوا بتيمم الغير له ولا فعل منه اھ واجاب العلامة ش بان فعل غيره بامره قائم مقام فعله فهو منه فى المعنى اھ وقال قبله اى الشرط فى هذه الصورة وجود الفعل منه وهو المسح او التحريك وقد وجد فهو دليل على ان الضرب غير لازم كما مر اھ **اقول** [٢٢٣٢] اى خصوصية لهذه الصورة فان الفعل منه موجود فى الضرب والمسح والتحريك والادخال جميعا الا ان يريد بهذه الصورة ما اذا تيمم بنفسه اما لو يممه غيره فلا يشترط وجود الفعل منه فيكون هذا مسلكا اخر فى الجواب وكان اذن حقه ان يقول او نقول فعل غيره بامره الخ **اقول** [٢٢٣٥] وبقى ان يقول امره من فعله هكذا جرى القيل والقال وللعبد الضعيف لطف به مولاه اللطيف عدة ابحاث فى هذا المقال ثم تحقيق وتوفيق يزول به الاشكال بتوفيق الملك المهيمن المتعال **فاقول** [٢٢٣٦] وبه استعين **الاول** احاديث كثيرة قولية وفعلية وردت بذكر الضرب فى التيمم بل هو المعهود فى جل ما جاء فى صفته ولا اخشية الاطالة لسردتها ولا اقول كما قال فى غاية البيان ان الضرب لم يذكر فى الاية ولا فى سائر الاثار وانما جاء فى بعضها امر به الاخذ على قول الامام النسفى فى المستصفى انهم انما اختاروا لفظ الضرب لانه كان الوضع جائزا لما

ان الآثار جاءت بلفظ الضرب اھ ومن تتبع الاحادیث تبین له صدق کلام المستصفی فلا اخذ ولا وجه

له وان اقرہ علیه البحر فھذا فی نفس ذکر الضرب اما رکنیته فلا اعلم فیه حدیثین صحیحین ولا حدیثا

واحدا صریحا فضلا عن احادیث فقول الحلیة به قال اکثر العلماء لاحادیث صریحة به منھا ما

عن ابن عمر رضی اللّٰه تعالٰی عنھما (فذکرہ اقدمنا قال) رواہ الحاکم واثنی علیه ومنھا ما عن عمار بن یاسر

رضی اللّٰه تعالٰی عنھما قال کنت فی القوم حین نزلت الرخصة فامرنا بضربتین واحدۃ للوجه ثم ضربة

اخری للیدین الی المرفقین اخرجه البزار باسناد حسن اھ فیه **اولا** ان الحاکم لم یثن علیه بل

سکت عن تصحیحه بل وعن تصحیح اسنادہ قال المحقق فی الفتح تبعا للامام الزیلعی المخرج سکت عنه

الحاکم وقال لا اعلم احدا اسندہ عن عبید اللّٰه غیر علی بن ظبیان وھو صدوق اھ **اقول** الثناء

علی الراوی لیس ثناء علی الروایة وکونه صادقا فی نفسه لاینافی کونه ضعیفا فی حدیثه کیف وقد

تظافرت کلمات ائمة الشان علی تضعیفه بل قال ابوحاتم ثم النسائی متروک بل بالغ ابن

معین فیما روی عنه فقال کذاب واغتر به المناوی فی التیسیر فقال فیه کذاب **اقول** ولیس

کذلک بل الرجل خیر دین فقیه ضعیف عند المحدثین فی الحدیث لاجرم ان قال فی التقریب ضعیف

**وثانیا** العجب استنادہ الی ھذا وترک حدیث جابر الصحیح الاسناد وتواردہ علیه الامام السیوطی

فی الجامع الصغیر **وثالثا** حدیث عمار رضی اللّٰه تعالٰی عنه انما فیه الامر بضربتین لیس کل ما یؤمر به رکنا

وابعد منه حدیث البزار عن ام المؤمنین الصدیقة رضی اللّٰه تعالٰی عنھا عن النبی صلی اللّٰه تعالٰی

علیه وسلم فلفظه علی ضعف اسنادہ فی التیمم ضربتان اھ **ورابعا** بل لیست العبارة التیمم

ضربتان صریحة فی الرکنیة وقد تقدم من المحقق انه خرج مخرج الغالب وسیأتی تحقیقه ان شاء اللّٰه

تعالٰی **اقول** بل روی مسلم عن معویة بن الحکم رضی اللّٰه تعالٰی عنه عن النبی صلی اللّٰه تعالٰی علیه وسلم

ان ھذہ الصلاۃ لا یصلح فیھا شیئ من کلام الناس انما ھی التسبیح والتکبیر وقراءۃ القراٰن ولیس التسبیح

ولا التکبیر من ارکانھا وقال ملک العلماء فی البدائع صلاۃ الجنازۃ دعاء للمیت اھ ومعلوم ان لیس

ارکانھا الا التکبیرات الاربع **الثانی** الوظائف البدنیة المحضة لاتجری فیھا النیابة فلا یصلی احد عن احد

ولا یتوضأ احد عن احد کذا لا ینتیمم احد عن احد قد جوزنا ان یمسح زید اعمرو فاذن الضربتان

لا تقومان الا بعمرو فلو کانتا جمیع ارکان التیمم فقد تیمم عمرو وطھر به زید ولو کانتا بعض

اركانه فقد قام بعض التيمم بزيد وبعضه بعمرو وهل له نظير فى الشرع ثم قد حصل كله لزيد وهذا كله غير معقول ولا مقبول **الثالث** تحقيق ما افاد المحقق بقوله ان المامور به المسح لا غير ان الكتاب العزيز انما امر بقصد الصعيد الطيب فالمسح منه وهذا لا توقف له على الضرب فضلا عن دخوله فى حقيقته فان من القت الريح الغبار على عضويه مثلا يتأتى له قصد المسح منه بامراريده عليه من دون حاجة الى الضرب على الارض نعم من لا يجد على اعضائه يحتاج الى القصد من ارض او جدار وذلك لا يقتضى الركنية بل ولا الشرطية فانما مثل الضرب على الصعيد فى التيمم كمثل الاغتراف من الاناء فى الوضوء فمن وقف فى المطر اغناه عن الاغتراف نعم اذا لم يجد الا باخذ وصب احتاج اليه وليس لاحد ان يقول ان الاغتراف من اركان الوضوء او من شرائطه هذا شیئ واضح جدا لا ينبغى الارتياب فيه فلا يحمل كلام الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم ولا كلام صاحب المذهب رضى الله تعالى عنه على خلافه **الرابع** اتينا على التاويل فاول ان الكلام انما جاء على الغالب المعهود فان من النادر جدا وجدان الغبار على العضوين وكذا لم يعهد فى صفة التيمم ادخال الراس فى موضع الغبار او الوقوف فى مثاره وتحريك العضوين وانما المعروف المعهود هو طريقة الضرب بها وردت الاحاديث القولية والفعلية ولما تمعك عمار رضى الله تعالى عنه قال له النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ان كان يكفيك ان تضرب بيديك الارض ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك رواه الستة **اقول** لكن يرد عليه ما قدمنا عن ملك العلماء من اجماع ائمتنا الثلثة رضى الله تعالى عنهم على ركنية الضربتين فيصعب الامر على القول الثانى فاذن يفزع الى تاويل المحقق الثانى وسيأتى الكلام عليه **الخامس** كما سلك المحقق بالحديث مسلكين ذهب ايضا بتلك الفروع الاتية على خلاف القول الاول مذهبين ولم يأت فيها المسلك الاول ان الكلام على الغالب فان الركنية توجب اللزوم فجعل المسلك الاول فيها قصرها على القول الثانى اى فتكون تلك الفروع ايضا من ثمرات الخلاف وبه جزم البحر وتبعه ش **اقول** فيما وقع ما انتهت اليه ان الفروع سيقت فى الكتب جميعا مساق المتفق عليه لم يؤم احد الى خلاف فيها وثانيا لو كانت مبنية على القول الثانى لكانت مخالفة لاجماع ائمتنا فكيف يسوغ الميل اليها فضلا عن الجزم بها من دون اشارة اصلا الى خلاف فيها وثالثا ذكر تلك الفروع فى الخلاصة ومصنفه الامام طاهر قد صحح القول الاول فكيف يمشى فيها على خلاف ما هو الصحيح عنده بل قد افاد انها متفق عليها كما هو قضية

صنيعهم جميعا ولذا اجزم به الدر مع تصريحه باحوطية القول الاول وتصحيحه [٢٢٥٣] ورابعا تقدم عن البدائع
اجماع ائمتنا على ركنية الضربتين وهم المصرحون فی کتاب الصلاة بالفرع الثانی وهذا يقطع النزاع
السادس امامسلكه الثانی المشترك فيه الحديث وتلك الفروع ان المراد بالضربتين اعم من
الضرب على الارض او على العضو ففيه [٢٢٥٤] اولا اقول قد حقق المحقق ان حقيقة التيمم
هو المسح وان الضرب على الارض ليس منها فی شئ فلا وجه للتعميم فی الضرب الركن بل انما يقال ان المراد بالضربتين
هما المسحتان وحينئذ لا يلائمه قوله صلی الله تعالٰی عليه وسلم ثم قوله ايضا المذهب ضربة للوجه وضربة
لليدين اذ لو اريد هذا القيل ضربة على الوجه واخرى على اليدين [٢٢٥٥] وثانيا اقول ايضا على
هذا يرتفع الخلاف وقد ذهب ثمراته المذكورة عن اخرها والقوم ومنهم المحقق نفسه على اثباتها [٢٢٥٦] وثالثا
كما قال البحر انه لا يمشی فی فرعی الخلاصة اذ لا ضرب فيها على الارض ولا على العضو اقول لكن
مرجعه الى مؤاخذة على اللفظ فلو قال المحقق ان المراد بالضربتين المسحتان لم يرد انه لا ضرب ههنا
اصلا ورابعا كما ابدى البحر ايضا ان ليس ثم مسح ايضا وبه اخذ الخسادی على الدرر بل وعلى جلة العلماء
الغر كالظهيرية والخانية والخلاصة وخزانة المفتين والجوهرة والايضاح والفتح والبحر وابن كمال حتى
کتاب الصلاة لصاحب المذهب رضی الله تعالٰی عنه اذ صرحوا جميعا كما تقدم بانه ان اصاب الغبار وجهه وذراعيه
لا يجوز ما لم يمسح بنية التيمم فقال فيه ما فيه لما عرفت انفا من الخلاصة والبحر ای من كفاية
تحريك الاعضاء قال الا ان يقال المراد من المسح اعم مما هو حقيقة او حكما فيشمل نحو تحريك الرأس
[٢٢٥٧] واقول اولا ذهب عنه ان الخلاصة والبحر ايضا من المصرحين بانه ان لم يمسح لم يجز كما قدمنا عنهما
فی الفرعين الاولين والسادس [٢٢٥٨] وثانيا لو نظر الى ما صرحوا فيه بعدم الاجزاء الا بالمسح والخلاصة والبحر
بالاجزاء بالتحريك لعرف الفرق وعلم ان لا اخذ على الدرر والجلة الغر كما سينكشف لك سر ذلك ان
شاء الله تعالى وثالثا نعود الى البحر [٢٢٥٩] فاقول على هذا يندفع ما اعترف به البحر ايضا انه الحق
وهو ركنية المسح لكنی [٢٢٦٠] اقول وبربی استعين انما مسح شئ بشئ امرار هذا عليه وامساسه به روى
الطبرانی فی الصغير عن سلمان الفارسی رضی الله تعالٰی عنه عن النبی صلی الله تعالٰی عليه وسلم تمسحوا
بالارض فانها بكم برة قال فی التيسير بان تباشروها بالصلاة بلا حائل وقيل اراد التيمم وقال
فی النهاية والدر النثير ومجمع البحار اراد به التيمم وقيل اراد مباشرة ترابها بالجباه فی السجود من غير

حائل والامر ندب لا ایجاب اھ **اقول** وھو ظاھر السوق والتعلیل فکان ھو الاولی کما فعل فی التیسیر وفی ابن اثیر وتلخیصه للسیوطی والمجمع مسحھم مرابھم مرا خفیفا لم یقم فیه عندھم اھ وفی الخیر حدیث یمسح مناکبنا ای یضع یدہ علیھا لیسویھا اھ ای عند اقامۃ الصفوف وفی القاموس تماسحا تبایعا فتصافقا اھ وفی التاج تماسح صالح والتقوا فتماسحوا تصافحوا اھ وقال المجد ھو یتمسح بہ ای یتبرک بہ لفضله فقال التاج کانه یتقرب الی اللّٰه تعالٰی بالدنو منه ویتمسح بثوبه ای یمر ثوبه علی الابدان فیتقرب به الی اللّٰه تعالٰی قیل وبه سمی المسیح عیسٰی علی نبینا وعلیه الصلاۃ والسلام قاله الازھری اھ **اقول** فقول المجد المسح امرار الید علی الشیئ السائل لیس السیلان لازما ولذا لم یزدہ الراغب فی مفرداته وھذا ربنا تبارک وتعالٰی یقول فی الصعید فامسحوا بوجوھکم وایدیکم منه ولا الید قیدا فیه لحدیث تمسحوا بالارض فی وضع الجباہ علیھا بلا حائل ولا الامرار بمعنی التحریک علیه لحدیث یمسح مناکبنا وقد نص ائمتنا ان ضرب الکفین بل ووضعھا علی الارض ناویا یطھرھما فلا یمسحھما بعد سیأتیک بعض نصوصه ان شاء اللّٰه تعالٰی وانما امر المولٰی سبحٰنه وتعالٰی بالمسح فلولا ان امساسھما بالارض مسحھما بھا لما اغنی اذا علمت ھذا فاعلم ان ھھنا صورتین تعودان اربعا وذلک لانک حین تریدالتیمم اما ان تجد الصعید متصلا باعضائک او منفصلا عنھا علی الثانی لک وجھان احدھما ان تمسه کفیک فتمسح بھما عضویک وذلک ھو المعھود المعروف والوارد فی الاحادیث القولیۃ والفعلیۃ والاخر امرارک عضویک علی الصعید اما مسحا من فوق کما فی الفرع الحادی عشر للاشل وفی التاسع للصحیح وھی واقعۃ سیدنا عمار بن یاسر رضی اللّٰه تعالٰی عنھما ولم ینکر علیه النبی صلی اللّٰه تعالٰی علیه وسلم بمعنی انه لم ینف طھورہ به وان ارشد الی ما کان یکفی الغاء الزائد علی الحاجۃ واما ادخالا فی خلاله کمن یولج وجھه وکفیه فی الرمل بنیۃ التیمم وعلیه الفرع الرابع او امرارک الصعید علی عضویک کان تأخذ قطعۃ حجر فتمرھا علی وجھک وذراعیک ناویا مستوعبا وبالجملۃ تفعل انت بنفسه یقع المماسۃ بین الصعید والمحل **واقول** وھذا الوجه الاخیر الذی زدته وان لم یذکروہ معلوم اجزاؤہ قطعا لوجود امتثال قوله عزوجل فتیمموا صعیدا طیبا فامسحوا بوجوھکم وایدیکم منه ھذا کله فی الثانی اما الاول اعنی وجدانه متصلا ففیه صورتان الاولٰی ان تجدہ علی عضویک فقط لا وراءھما کغبار ساکن وقع علیھما بالقاء ریح کما فی الفرع الاول او بفعل منک کھدم او کنس او کیل او ذر او ضرب به او نفض ثوب کما فی الفرع الثانی والسادس

والتاسع والعاشر كل ذلك اذا اردت التيمم بما بقى منه على عضويك بعد سكونه اولم يثر غبارا فى الدار بل نزل على العضو فسكن فى الثانية ان تجد له تحتا كثيرا حول اعضائك كأن تكون مختبيا فى رمل او مجمر غبار بهبوب ريح او اثار قومك بهدم وغيره ولو بذر مثير فتعمد غبار اثارا مرتفعا غير منقطع احاط بعضويك فتريد التيمم به قبل سكونه كما فى الفرع الخامس ومنه السابع والثامن ففى هاتين وان حصل الاتصال بين الصعيد والعضوين لكن ليس بفعلك للتيمم بل اما لا فعل لك فيه كما فى القاء الريح وارتفاع الغبار بانهدام الجدار اوكان فعلك فى تحريكه ثم وصوله الى عضويك بطبعه كما فى الهدم والكنس والكيل والذر وضرب اليد ونفض الثوب او وصل بفعلك لا للتيمم كما فى صورة الاختباء والشرط وجود فعل منك يقع بنفسه امساس العضوين بالصعيد ففى الصورة الثانية حيث ان للصعيد تحتا حول اعضائك يكفيك تحريك عضويك بنية التيمم لانه يقع به الاتصال والامساس بغير اتصل اولا فيحصل الفعل المقصود وهذا ما فى الخلاصة والبحر فى الفرع الخامس لكن فى الصورة الاولى لا تجد صعيدا وراء عضويك فمهما حركتهما لم يحصل امساس بشئ جديد فلا يكفى ولا بد من ان تمر يدك عليه ناويا فيقع امساس لم يكن وهذا ما فى الفتح والبحر والظهيرية والهندية فى الفرع الاول والخلاصة والدرر والبزازية وابن كمال وكتاب الصلاة فى الفرع الثانى والخانية والخلاصة والخزانة والايضاح والجوهرة فى الفرع السادس والمحيط والهندية فى الفرعين التاسع والعاشر فذهب القلق واسفر الفلق ولله الحمد وظهر بهذا التقرير المنير فوائد مهمة نفعها غزير ومنها[٢٢٦٧] انه لاخلف بين انتفاء الخلاصة والبحر بالتحريك واشتراط الدرر والحلية الغرر المسح كما توهم الفاضل الخادمى فالاول فى الغبار المرتفع والثانى فى المنقطع ومنها[٢٢٦٨] ان ليس المسح فى مسألة الدرر فى الفرع الثانى بمعنى يشمل التحريك كما زعم ايضا فان التحريك لا يكفى فيه بل لابد من امرار اليد ومنها[٢٢٦٩] ان لا تهافت بين كلام الخلاصة فى الفرع الخامس وكلامه فى الثانى والسادس لعين ما مر فى الدرر ومنها[٢٢٧٠] مثله للبحر فى الخامس والاول ومنها[٢٢٧١] ان الدرر فى الفرع السادس ما لا يثير نقعا وتريد التيمم بعد ما وقع وسكن فلذا شرطوا المسح وفى الفرع السابع ما يثير وتريد التيمم وهو مرتفع فاكتفى البزازى بتحريك المحل لما علمت ان التحريك لا ينفع بعد السكون ومنها[٢٢٧٢] ان القيام فى مهب الريح ان كان بحيث هبت فاثارت نقعا احاطبك فاردت التيمم حين هو مرتفع كفاك التحريك وهو مراد البزازية فى الفرع الثامن وان اردت بعد ما سكن

لزمك امرار اليد وهو مراد الخلاصة فی الفرع الثانی **ومنها** ۲۲۷۳ ف۱ ان ادخال المحل فی موضع الصعید ترابا کان او رملا او غبارا اذا کان بنیة التیمم کفی لحصول الامساس بفعلك ناویا وهو فرع الخلاصة الرابع وان کان لا بالنیة وارادت التیمم لزمك التحریك وهو فرع البزازیة الثامن فالادخال فی الخلاء مع النیة ولذا لم یزد شیئا وفی البزازیة بدونها ولذا زاد التحریك وبالجملة اذا هبت ریح فاثارت غبارا فدخل الیه ودخلته ناویا کان من الفرع الرابع او غیر ناو والغبار مرتفع کان من الثامن او اردت بعد ما سکن کان من الثانی واذا قمت فی جهة المهب حتی اتاك الغبار واحاط بك لم یکفك مطلقا وان کان وقوفك هذا بنیة التیمم لان الوصول من جهة الغبار لا من قبلك فان کان بعد مرتفعا فحرکت اعضاءك ناویا کان من الفرع الثامن وان وقع وسکن فاردت کان من الفرع الثانی **ولوجه اخصر** اما ان تذهب الی الغبار فتدخل فیه اعضاءك ناویا او غیر ناو او یأتیك علی الاول تم التیمم وعلی الاخیرین کفی التحریك ان کان مرتفعا ولزم امرار الید ان وقع وسکن **ومنها** ۲۲۷۴ ان التحریك والادخال کل ذلك منه کما علمت فلا ف۲ اخذ علی المحقق کما زعم البحر **ومنها** ۲۲۷۵ ان مراد الخلاصة فی قوله ان الشرط وجود الفعل منه هو المسح عینا لا ما یعمه وغیره کما زعم ایضا ف۳ **ومنها** ان المسح هو رکن التیمم لا غیر به یتقوم ولا تصوله بدونه کما قال المحقق انه الحق هکذا ینبغی ان تفهم کلمات العلماء الکرام والحمد لله ولی الانعام ذی الجلال والاکرام وافضل الصلاة واکمل السلام علی سید الانام واله وصحبه علی مر اللیالی والایام امین **السابع** ۲۲۷۶ لا وجه یظهر ف۴ لکفایة النیة بعد الضرب کیف ف۵ وان التراب فی اصله ملوث وانما جعل مطهرا بالنیة تفضلا من المولی سبحنه وتعالی قال الامام الجلیل ابو البرکات فی الکافی قال زفر النیة لیست بشرط فیه کالوضوء لانه خلفه فلا یخالفه ولنا ان التراب ملوث بذاته وانما صار مطهرا اذا نوی قربة مقصودة والماء خلق مطهرا فاذا استعمله فی المحل النجس طهره وان کان نجسا حکما والخلف قد یفارق الاصل لاختلاف حالهما الا تری ان الوضوء یحصل باربعة اعضاء بخلاف التیمم وسن ف۶ التکرار فی الاصل دون الخلف اھ **وقد** ۲۲۷۷ ف۷ نصوا ان الضرب المعتبر فی التیمم یطهر الکفین فلا تمسحان بعد ومعلوم ان لا تطهیر الا بالنیة ولو ف۸ کان الضرب بدون النیة کافیا فی التیمم وجب تقیید المسألة به وهم انما یرسلونه ارسالا ففی شرح الجامع الصغیر للامام قاضیخان ثم الحلیة وجامع الرموز وفی جامع المضمرات ثم الهندیة ثم ط ثم ش هل یمسح الکف الصحیح

انه لایمسح وضرب الکف یکفی اھ وفی الحلیۃ عن الذخیرۃ لم یذکر محمد انه یضرب علی الارض ظاھر کفیه او باطنھما واشار الی انه یضرب باطنھما فانه قال فی الکتاب ان ترک المسح علی ظاھر کفیه لایجوز وانما یکون تارکا للمسح علی ظاھر کفیه اذا ضرب باطن کفیه علی الارض اھ فقد افاد ان لوکان الضرب بظاھرھما کان مسحا لظاھرھما اقول والظاھر ان قولھم لایمسح علی ظاھرہ للنھی لابمعنی انه لاحاجة الیه کما قد یتوھم من قول التبیین لایجب فی الصحیح مسح باطن الکف لان ضربھما علی الارض یکفی اھ وتبعه البحر فی ھذا التعبیر وذلک لانه اذا حصل مسحھما مرۃ بالضرب کما افاد فی الخانیة بقوله لانه مسح مرۃ حین ضرب یدیه علی الارض اھ والتکرار لایسن فی التیمّم کما قدمنا انفا عن الکافی فتکون اعادته عبثا فیکرہ کما قال فی البحر ان التیمّم علی التیمّم لیس بقربة کذا فی القنیة وظاھرہ انه لیس بمکروہ وینبغی کراھته لکونه عبثا اھ بل قال القھستانی لایکرر المسح فانه مکروہ بالاجماع کما فی الکشف اھ ولاجل ھذا ذکر عامتھم فی کیفیة التیمم مسح ظاھر الذراعین من رؤس الاصابع الی المرافق وباطنھما من المرافق الی الرسغ کما فی البدائع والجوھرۃ والعنایة وفی محیط السرخسی فالھندیة وفی التحفة والمحیط الرضوی وزاد الفقھاء فالحلیة فرد المحتار واید فی الحلیة بما فی روایة للبخاری واخری لمسلم فی حدیث عمار رضی اللّٰه تعالی عنه من مسحه صلی اللّٰه تعالی علیه وسلم بعد الضرب ظھر کفیه فیترجح علی ما فی الکافی ینبغی ان یمسح بطن کف الیسری علی ظھر کف الیمنی ویمسح بثلاثة اصابع اصغرھا ظاھر یدہ الیمنی الی المرفق ثم یمسح باطنه بالابھام والمسبحة الی رأس الاصابع ثم یفعل بالید الیسری کذلک اھ ونقل مثله القھستانی عن المحیط ثم استدرک علیه بما فی جامع الامام القاضی ان الکف لایمسح علی الصحیح کما قدمنا والذی فی البحر عن المحیط الرضوی ھکذا کیفیة التیمّم ان یضرب یدیه علی الارض ثم ینفضھما فیمسح بھما وجھه بحیث لایبقی منه شیئ وان قل ثم یضرب یدیه ثانیا علی الارض ثم ینفضھما فیمسح بھما کفیه وذراعیه کلیھما الی المرفقین وقال مشایخنا یضرب یدیه ثانیا ویمسح باربع اصابع یدہ الیسری ظاھر یدہ الیمنی من رؤس الاصابع الی المرفق ثم یمسح بکفه الیسری باطن یدہ الیمنی الی الرسغ ویمر باطن ابھامه الیسری علی ظاھر ابھامه الیمنی ثم یفعل بالید الیسری کذلک وھو الاحوط اھ ومثل الصفة فی الھندیة عن محیط السرخسی وبالجملة فالصحیح الرجیح المنصور المذکور للجمھور ھو ترک مسح بطن الکفین اقول فان قلت ما فی الذخیرۃ نقلا عن محمد فی الاصل ثم یضرب اخری ینفضھما ویمسح بھما کفیه وذراعیه الی المرفقین اھ المراد فیه بکفیه ظاھرھما کما قال فی الحلیة فی عبارۃ

لانہ صرف پشت دست سے مسئلہ ۲: جتنے منہ اور ہاتھوں کا وضو میں دھونا فرض ہے تیمم میں انھوں کا مسح فرض ہے اگر ان میں سے کوئی ذرہ مسح سے رہ جائے گا تیمم

شرح الجامع الصغير هل يمسح الكف الصحيح لا ان المراد بالكف باطنها لا ظاهرها اھ **فان قلت** فيها ايضا عن الذخيرة قال مشايخنا الاحسن فی مسح الذراعين ان يمسح بثلثة اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى الى المرفقين ويمسح المرفق ثم يمسح باطنها بالابهام والمسبحة الى رؤس الاصابع وھكذا يفعل باليد اليسرى ولو تيمم بجميع الاصابع والكف من غير ان يراعی الكف والاصابع يجوز اھ [٢٢٨٧] **اقول** لا ننكر الخلاف فقد افيد بالتصحيح لكن اذا ثبت الصحيح لا يعدل عنه وقد ذكره قاضيخان فی بيان صفة التيمم انه يضع بطن كف اليسرى على ظهر كف اليمنى ويمد من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يدير الى بطن الساعد ويمد الى الكف وهل يمسح الكف قال بعضهم لا لانه مسح مرة حين ضرب يديه على الارض ثم يضع بطن كف اليمنى على ظهر كف اليسرى ويفعل ما فعل باليمنى اھ خانية فهذه الصفة ليست الا بيان ما هو الاولی فی التيمم وقد اخرج منه مسح بطن الكفين فلم يكن اولى فكان عبثا فكان مكروها والله تعالى اعلم [٢٢٨٨] **ثم** مذهب صاحب المذهب رضی الله تعالى عنه انه لا يحتاج الى شیئ يلتزق باليد بل السنة ازالته بالنفض والنفض وقد قدمناه تحت الوجه الثانی عن البدائع وفيها ايضا التعبد ورد بمسح كف مس التراب على العضوين لا تلويثهما به اھ وفی الكافی ينفض يديه مرة وعن ابی يوسف مرتين والاختلاف فی الحقيقة لانه ان تناثر ما التصق بكفه من التراب بنفضة يكتفی بها والا نفض نفضتين لان الواجب المسح بكف موضوع على الارض لا استعمال التراب فانه مثلة اھ ومثله عنه فی البرجندی ومعناه فی الحلية وغيرها ولا يتقيد بنفضتين ايضا بل ينفض الى ان يتناثر فقد قال فی الهداية ينفض يديه بقدر ما يتناثر التراب كيلا يصير مثلة اھ فمن كان جالسا على فرش من رخام فقام معتمدا بكفيه عليه ثم بعد زمان اراد ان يتيمم فاجتزأ بذلك المس الذی وقع بين الرخام وكفيه عند القيام فتيمم صعيدا طيبا الطهور حين كان الصعيد بكفيه لم يقصد وحين قصد لا صعيد وانما ورد القصد على كفين صفرين فالظاهر ان الصواب فيه مع السيد الامام ابی شجاع وقد علمت قوة ما له من التصحيحات وكثرتها سواء قلنا بركنية الضربتين اولا لان المساس الواقع بين الكفين والتراب لا يصير مطهرا الا اذا كان منويا [٢٢٨٩] **نعم** ان التصق بكفيه تراب كاف للتيمم ونوى الان جاز لصدق قصد الی صعيد طيب للتطهير وكم له فی الفروع المارة من نظير فان حملنا عليه قول التجويز كان توفيقا وبالله التوفيق والله سبحنه وتعالى اعلم [٢٢٩٠] **الثامن** المهم منه الامر فی ثمرة الخلاف الاخری فان التراب بامساس الكفين به

للطهر لا يكسبهما باذن الله تعالٰى وصف التطهير حتى انه بنفسه يخرج من البين وان كان له بقية
تزال بنفض اليدين ومستحيل ان يكون نجس مطهرا فاذا ضرب ثم احدث قبل المسح فقد صار كفاه
غير طاهرتين فكيف تبقيان مطهرتين وما استدلوا به للسيد الامام انه على الركنية يقع الحدث
في خلال التيمّم **فاقول** حاصل على كل حال لما قدمنا ان ما من ان الكفين قد طهرتا بالضرب
حتى لا يمسحهما على الصحيح فالحدث الواقع بعد الضرب لا يقع الا وقد اتى ببعض التيمّم ان لم تكن الضربة
ركنا اما احدث من ملأ كفيه ماء فاحدث كان له ان يستعمله **فاقول** يجب ان يكون في اول ما اغترف
قبل ان يغسل شيأ من الاعضاء والا لكان حدثا في خلال الوضوء وحينئذ لا مانع من ان يصرفه
الى غسل يديه لانهما كانتا محدثتين عند الغرف وقد لاقاهما الماء وبقى سائغ الاستعمال لعدم
الانفصال فالحدث بعد الغرف لا يزيده شيأ فوق ذلك والمطهر هو الماء لا يداه بخلاف ماهنا فان كفيه
هما اعتبرتا مطهرتين بعد الضرب لا التراب الذي لا حاجة اليه بل لو كان ازيل **ثم اقول**
لم يظهر للعبد الضعيف ما فرق به ههنا بين الحدث بعد الاغتراف قبل التطهر والحدث في خلاله غير
ان هذا يبطل ما سبق وذلك لا سابق له فيبطله ولا كلام فيه انما الكلام في جواز استعماله ولا مدخل
فيه لسبق بعض التطهر وعدمه فيما اعلم فان من غسل وجهه ثم ملأ كفيه لغسل يديه فاحدث
بطلت طهارة وجهه اما يداه فقد كان الحدث فيهما الى الأن ولم يزد بانضياء هذا الجديد ولم يصر الماء
مستعملا بعد لعدم الانفصال فلم لا يجوز ان يغسل به ذراعيه وما هو الان الا كمن اغترف اول وهلة
لانه قد عاد كما كان فالماء يلاقى كفا محدثة في الوجهين فينبغي ان يجوز حيث يجوز ثمه ولا حيث
لا فليحرر وليتأمل فاني متعجب كيف توارده هؤلاء الجلة كالاسبيجابى والعناية والمفتح والجوهرة و
جواهر الفتاوى والحلية والغنية والبحر والشرنبلالى وغيرهم وسكتوا عليه لعل فيه سرا لم اصل اليه وقد
بينت في بعض فتاواي في باب الوضوء انه يبتنى على احد قيلين ضعيفين في المذهب فتذكر
وتبصر والله تعالٰى اعلم اما ههنا فلا سبيل الى الجواز لان الضربة اذا اتت على الحدث فتنوكست الكفين
صفة التطهير فاذا طرء الحدث عليها ابطل الطهارة فابطل التطهير والله تعالٰى اعلم **ثم اقول**
لو كان الامر على هذا لزم ان من كان مست يداه جدارا او ارضا او اخذ بيديه حجرا او شيأ من خزف
ومضت عليه سنون واحتاج الأن الى التيمّم لا يحتاج لاحد عضويه الى قصد صعيد ولا مسه

اصلا بل ینوی و یمسح وجهه مثلا بکفیه یکفیه لانه قد کان کفاہ مست الصعید فی وقت من عمرہ ولا یشترط
قران النیة ولا ینافیه الحدث بعدہ قبل المسح وان کان الف مرۃ لا اعلم احدا یقبل ھذا ویجعله تیمما صحیحا
شرعیا وبالجملة فالصواب فی کلا الفرعین مع السید الامام ان شاء اللہ تعالی ولا بناء لھما علی رکنیة الضرب
فلیسا من ثمرۃ الخلاف فی شیئ فیما اعلم وربی اعلم نعم ۲۲۹۵ اذا ضرب فالتزق بیدہ من التراب ما یکفی للتیمم
ثم احدث ثم مسح بذلک التراب وجهه ناویا اجزأہ لان الکف وان بطلت طهارتها وتطهیرها وذهب
الصعید الحکمی فالصعید الحقیقی موجود بیدہ فیکون ھذا تیمما بالتراب لا بالکف المکتسی بالضرب
صفة التطهیر وھذا ۲۲۹۶ ھو عندی محمل ما تقدم عن الخانیة وخزانة المفتین لقولهما فمسح بذلک التراب
وجهه ولم یقولا مسح بتلک الکف المحدث ولیراجع عبارۃ المضمرات فلعلها کعبارۃ الخانیة والخزانة
ولک ۲۲۹۷ ان تقرأ قوله لم یعد الضرب بفتح العین وشد الدال من العد دون الاعادۃ فیکون تصحیحا
لما علیه السید الامام والا ۲۲۹۸ فاذا قیدناھا بکون التراب علی کفیه کان توفیقا وباللہ التوفیق التاسع ۲۲۹۹
ما بحث العلامة الحدادی فیما اذا امر غیرہ لییممه فضرب المامور یدیه فاحدث الامر انه ینبغی بطلانه
علی قول ابی شجاع فعندی فیه وقفة فان الامر اذا امر ونوی فضرب المامور کفیه علی الصعید اکسبهما
صفة التطهیر وصارا صعیدا حکمیا حتی صلحتا لتطهیر الامر بمسحهما وحدث الامر لا یخل بشیئ من ذلک
لا تزول به طهارۃ کفی المامور لینتفی تطهیرهما وقد کان ۲۳۰۰ الامر محدثا قبل الضرب وبعدہ ما لم یمسح
فاجتمع حدث الامر اعنی کونه محدثا وثبوت صفة التطهیر لکفی المامور فی وقت واحد ودام الی حصول
المسح ولو اشترط لثبوتها لهما طهارۃ الامر لما دار واستحالت المسألة رأسا فاذا لم ینافه کونه محدثا کیف ینافیه
حدثه الجدید ولا یزیدہ شیئا فوق ما ھو علیه الان العاشر ۲۳۰۱ ما استظهر منه البحر انه لا یبطل بحدث
المامور فعندی البعد منه اذ لو سلمنا انه یبطل بحدث الامر مع انه لا یوجب تنجیس کفی المامور وجب
بطلانه بحدث المامور بالاولی لانه ینجسهما فیسلبهما الطهارۃ فیسلبهما التطهیر ولو نجاسة لا ینفیه فانه
آلة التطهیر فلا بد من طهارتها اذ ما لیس بطاهر کیف یفید غیرہ التطهیر فالظاهر عندی عکس
ما قالاہ لا یبطل بحدث المامور دون الامر واللہ سبحنه وتعالی اعلم الحادی عشر الابحاث الی ھنا لم تزد
اصل الامر الا حسنا لانه ثبت ان الفروع العشرۃ متفق علیها بین ائمتنا ولا ضرب فیها بالمعنی المعروف
وھم مجمعون علی رکنیته فاقول ۲۳۰۲ وباللہ التوفیق قد وجدنا ان الصعید ضربان حقیقی

وحكمى وان التيمم المعهود المعروف المأثور فى الاحاديث القولية والفعلية هو امساس الكفين بالصعيد الحقيقى وسائر العضوين بهذا الصعيد الحكمى وغير المعهود هو امساس جميع اجزاء العضوين بالصعيد الحقيقى فانقسم التيمم ايضا الى قسمين المعهود الحقيقى فى الكفين والحكمى فى غيرهما وغيره الحقيقى فى الكل ثم ركن الشئ وان كان شرعيا لا وجود له فى الاعيان ايضا لكنه اذبه تقومه كالركوع والسجود للصلاة والايجاب والقبول للنكاح اللهم الا ان يكون ركنا زائدا كالقراءة اما شرط الشرعى فلا يجب ان ينتفى بانتفائه وجوده العينى بل الشرعى الا ترى ان اركان الصلاة من القيام والقعود والركوع والسجود والقراءة لا توقف لشئ منها فى وجوده العينى على شروطها الشرعية من الطهارة والاستقبال والتحريمة وغيرها وان لم تعتبر شرعا بفقدها غير ان من الشروط الشرعية ما يحكى حكاية الركن يفتاق اليه الشئ فى وجوده العينى ايضا كما افتيا قه الى الاركان ومثل الشرط اشبه شئ بالركن وكأنه برزخ بين الاركان والشروط السالفة الذكر فلا غرو فى اجراء اسم الركن عليه وذلك كالمكان للصلاة والمرأة للنكاح والصعيد للتيمم **اقول** وعلى هذا يبتنى قول شيخ الاسلام العلامة الغزى رحمه الله تعالى فى متن التنوير والمدقق العلائى فى شرحه الدر (الاستنجاء اركانه اربعة) شخص (مستنج) وشئ (مستنجى به) كماء وحجر (و) نجس (خارج) من احد السبيلين (ومخرج) دبر او قبل اه واقره السيد العلامة ط معللا اياه بقوله وذلك لانه الازالة ولا تتحقق الا بمزيل وهو الشخص ومزال وهو الخارج ومزال عنه وهو المخرج وآلة ازالة وهو الحجر ونحوه اه ولم يلتفت الى ما اعترض به العلامة السيد ح ان حقيقة الاستنجاء الذى هو ازالة نجس عن سبيل لا تتقوم ولا يؤاخذ من هذه الاربعة وتبعه السيد العلامة ش والطلاب بما حاشا العلامتين المصنف والشارح ان يكونا غافلين عنه وانما اخذا بها ان حقيقة هذا من فيه فى صدد هذا الكلام ثم لا يخفى عليك ان المراد بالضرب هو الامساس لا خصوص ما فى مدلوله من الشدة وان كان اولى فى بعض الصور ففى الخانية والخلاصة اما صورة التيمم ما ذكر فى الاصل قال يضع يديه على الصعيد وفى بعض الروايات يضرب يديه على الصعيد فاللفظ الاول انه يكون على وجه اللين والثانى انه يكون الوضع مع وجه الشدة وهذا اولى ليدخل التراب فى اثناء الاصابع هذا لفظ الخانية واختصره فى الخلاصة بقوله قال فى الاصل يضع يديه على الصعيد وفى بعض الروايات يضرب يعنى الوضع على وجه الشدة وهذا

اولی ام **اقول** وھذا اولی کیلا یتوھم من لفظ الخانیۃ فی اللفظ الاول ان الوضع یختص باللین وانما المعنی انہ یشملہ وما علل بہ اولویۃ الضرب فی الخانیۃ بہ عللوھا فی غیرما کتاب کغایۃ البیان والعنایۃ والحلیۃ والبحر وغیرھا **اقول** فیقتصر علی ماینفصل منہ تراب اونقع دون نحو حجر املس ولذا قلت فی بعض الصور نعم ان نظر الی ورودہ فی الاثار کما علل بہ فی المستصفی وثنی بہ فی الحلیۃ فلا یبعد اولویتہ مطلقا لاتباع اللفظ الوارد وبالجملۃ فلیس اللازم الا الامساس ومن البین ان التیمم المعھود لاتحقق لہ فی الخارج الا بہ لانہ مسح الکفین بالصعید الحقیقی وبقیۃ العضوین بالکف الموضوع علی الصعید کما تقدم عن الکافی والبرجندی ان الواجب المسح بکف موضوع علی الارض وعن البدائع ان الشرط امساس الید المضروبۃ علی وجہ الارض علی الوجہ والیدین اھ فاذا لم یضرب لم یتحقق شیئ منھما فلا وجود لارکانہ الا بھذا الشرط وھذا مع شدۃ وضوحہ ربما یزید ایضاحا ان من قام عن نومہ فجعل یمسح النوم عن وجھہ وامر کفیہ علی ذراعیہ رفعا للکسل او توضأ فمسح الماء عن وجھہ وذراعیہ لیس لاحد ان یتوھم ان قد تحقق ارکان التیمم فی الخارج فثبت ان الضربتین من الشرائط التی لاتحقق للتیمم المعھود فی الاعیان ایضا الا بھما فناسب ان تسمیا رکنین اما التیمم الغیر المعھود فلا یتوقف علیھما بل یتحقق بادخال المحل فی موضع الغبار وتحریکہ فیہ وبامرار الید علی النقع الواقع علی المحل وبامرار الصعید علیہ کما مر تقریر کل ذلک فظھر وللہ الحمد ان مراد الممتنا بالضرب امساس الکف بالصعید وبالرکن الشرط الذی لاتصور للمشروط بدونہ وبالتیمم التیمم المعھود وھو کلام حق لاغبار علیہ اما الفروع العشرۃ فکلھا فی التیمم الغیر المعھود فعدم الضرب فیھا لاینافی رکنیتہ للتیمم المعھود وبھذا التحقیق الانیق الحقیق بالقبول تلتئم کلمات الائمۃ الفحول وتندفع الشبھات عن الفروع والاصول ویرتفع النزاع المستمر من الف سنۃ بین الجبال العدول ھکذا ینبغی التحقیق والحمد للہ علی حسن التوفیق وصلی اللہ تعالٰی علی سیدنا ومولٰنا والہ وصحبہ وابنہ وحزبہ اجمعین ابدالابدین والحمد للہ رب العٰلمین **الثانی عشر** ظھر لک من ھذہ المباحث ان احسن ھذہ الحدود الستۃ اوجزھا دون اوتارھا وان السادس مختص بالتیمم المعھود والثانی والرابع یعمان کل تیمم بید ان الرابع مقتصر علی حقیقتہ فقد ادی حق الحد والثانی زادہ ایضاحا بزیادۃ قصد التطھیر **اقول** وفیہ ثلثۃ مباحث **الاول** الظاھر ان المراد بالتطھیر ازالۃ النجاسۃ الحکمیۃ لکن ربما یسمم المیت اذا لم یوجد ماء اوکان

https://www.facebook.com/darahlesunnat

رجلا بين نساء او امرأة بين رجال او خنثى مراهقة مطلقا فانه ييمم المحرم فان لم يكن فالاجنبي بخرقة
الكل فى الدر وياتى مفصلا وقد قال عامة المشايخ ان الميت ينجس بالموت نجاسة حقيقية وهو الاظهر بل الصحيح كما فى ردالمحتار اقول اى غير الانبياء فانهم صلوات الله تعالى وسلامه عليهم طيبون طاهرون احياء وامواتا بل لاموت لهم الا انيا تصديقا للوعد ثم هم احياء ابدا بحياة حقيقية دنياوية روحانية وجسمانية كما هو معتقد اهل السنة والجماعة ولذا لا يورثون ويمتنع تزوج نسائهم صلوات الله تعالى وسلامه عليهم بخلاف الشهداء الذين نص الكتاب العزيز انهم احياء ونهى ان يقال لهم اموات فعلى قول العامة يكون هذا التيمم مطهرا عن خبث اقول وربما يترجح به قول من قال ان الموت حدث وافاد فى طهارة البحر الرائق انه الاصح فان التيمم لم يعهد مطهرا عن نجاسة حكمية قال تعالى وجاء احد منكم من الغائط او لمستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا الاية الا ان يقال ان المولى سبحنه وتعالى جعل هذا المسح بالصعيد مزيلا للخبث عن جميع بدن الميت عند امتناع الغسل تفضلا منه وتكرما تعبدا غير معقول المعنى كما جعل المسح بالحجر مزيلا له فى الاستنجاء والله تعالى اعلم الثانى يؤمر الصبى العاقل بالوضوء والصلاة فان كان مريضا او على سفر ولم يجد ماء تيمم ولا يخرج تيممه من التيمم الشرعى كوضوئه وصلاته مع انه لا حدث عنده لما بيناه فى الطرس المعدل فيراد فيه صورة التطهير وان لم يكن تطهيرا حقيقة لعدم النجاسة الحكمية فكان كقول الخانية الصبى العاقل اذا توضأ يريد به التطهير ينبغى ان يصير الماء مستعملا لانه نوى قربة معتبرة اھ تأمل وقد يقال على ما بينا فى الطرس المعدل ان النجاسة الحكمية تعم المعاصى والمكروهات ولذا كان الوضوء على الوضوء منويا موجبا لاستعمال الماء مع عدم حدث يسلب الماء طهوريته ونص علماء الباطن منهم سيدى عبدالوهاب الشعرانى قدس سره فى الميزان ان للاطفال ايضا معاصى بحسبهم وان لم تعد معاصى فى ظاهر الشريعة وبها يصيبهم ما يصيبهم كما لا تعضد شجرة ولا تسقط ورقة ولا يذبح حيوان الا بالغفلة عن التسبيح فعلى هذا تحقق النجاسة الحكمية فيهم ايضا حقيقة والله تعالى اعلم الثالث قدمنا ان الاستعمال هو المسح وقولك مسح العضوين على قصد التطهير يتبادر منه ان الماسح هو القاصد وليس هذا على اطلاقه فان من يمم غيره بامره يعتبر فيه نية الامر دون المامور كما تقدم عن البحر نعم من تيمم بنفسه او يمم ميتا اعتبر فيه نية الماسح والله سبحنه وتعالى اعلم۔ تعريف مفتم رضوى۔ اقول وبالله التوفيق ان مباحث

بقيه برحاشيه صفحه ٦١١

جلیلہ میں جو کچھ ہمنے منقح کیا اُسپر تیمم کی تعریف اصح واوضح واجمع وامرج بعونہٖ تعالی یہ ہوئی کہ فرض طہارت کیلیے کافی پانی سے عجز کی حالت میں مسلمان عاقل کا اپنے بدن سے نجاست حکمیہ حقیقۃً یا صورۃً یا میت مسلم کے بدن سے نجاست موت حقیقیہ یا دوسرے قول پر حکمیہ دُور کرنیکے لیے اپنے یا اُس میت کے مونھ اور ہاتھوں سے اُتنے حصہ پر جسکا دھونا وضو مین ہے جنس زمین سے کسی کامل الطہارۃ چیز کو خود یا اپنی نیت مذکورہ سے دوسرے کو حکم دیکر اُسکے واسطے یون استعمال کرنا کہ یا تو خود اس فعل سے اُن دونوں عضووں کے ہر جزء کو اُس جنس ارض سے مس واقع ہو یا اپنے خواہ اپنے مامور کے وہ کف کہ اسکی نیت مذکور کے ساتھ جنس ارض سے اتصال دیے گئے ہوں اُنکے اکثر کا جدا جدا اتصالوں سے مونھ اور کہنیوں کے اوپر سمیت ہاتھ سے اسطرح مس ہونا کہ کوئی حصہ ایسا نہ رہے جسے خود جنس ارض یا اُس کف سے اتصال نہ ہو توضیحات ہمارے ان بیانات وقیود کے بہت فوائد مباحث سابقہ سے روشن ہین مگر ہمارے عوام بھائی کہ عربی نہ سمجھیں اُنکے لیے اجمالاً اعادہ اور کثیر وعزیر جدید فوائد کا کہ پہلے مذکور نہ ہوئے افادہ کرین فاقول وباللہ التوفیق اول پانی سے عجز کی ٧٥ صورتین ہین (١) پانی وہان سے میل بھر دُور ہو اگرچہ خود اپنے شہر ہی مین ہو یا سفر مین اُسیطرف جدھر جارہا ہے در مختار مین ہے لبعدہ ولو مقیما فی المصر میلا فتح القدیر مین ہے قولہ المیل ہو المختار احتراز عما قیل میلان او میلان انکاز الماء امامہ والا فمیل۔

تنبیہ رحمۃ للعلمین بالمؤمنین رؤف رحیم صلی اللہ تعالی علیہ وسلم کی شریعت مطہرہ کی رحمت دیکھیے ہمارے صرف میل بھر چلنے کی مشقت پر ایسا لحاظ فرمایا کہ اُسکے لیے وضو بلکہ بحال جنابت غسل کی ضرورت نہ رکھی تیمم جائز فرمادیا اگرچہ آدمی خود اپنے شہر مین ہو بلکہ سفر مین جسطرف جاتا ہے اُسیطرف میل بھر ہو جب بھی یہان تیمم کرکے نماز پڑھ سکتا ہے اگرچہ یہ میل خود ہی طے کریگا ہان جسطرف جاتا ہے اُدھر ہی پانی ہے اور جانے مین وقت مکروہ نہ آجائیگا تو مستحب ہے کہ وہان پہنچکر پانی ہی سے طہارت کرکے نماز پڑھے متون مین ہے ندب لراجیہ اخر الوقت تنویر المستحب ۲ ھو الاصح ش (٢) جنگل مین کوآن ہے رسّی یا ڈول بھرنے کا آلہ نہین نہ عمامے وغیرہ سے نکال سکے نہ کوئی ایسا ہو کہ پانی اُترکر لادے (٣) یا لانے والا اجرت مثل سے زائد مانگتا ہے کما فی البحر عن التوشیح (٤) اقول یا یہ مفلس ہے کہ اجرت دے ہی نہین سکتا (٥) یا یہان دینے کو نہین اسکا مال دوسری جگہ ہے اور اجیر اُدھار پر راضی نہین اور اگر راضی ہوجائے تو تیمم جائز نہ ہوگا تقدما اخذا مما یأتی فی ثمن الماء (٦) کپڑا تو ایسا ہے جسے رسّی کی جگہ کرکے پانی نکال سکتا ہے یا بار بار ڈبوکر نچوڑنے سے پانی قابل طہارت لے سکتا ہے مگر ایسا کرنے سے کپڑا خراب ہو جائیگا یا پانی تک پہنچنے کے لیے اُسے بیچ مین چیر کر باندھنا درکار ہوگا اور ایسا کرنے سے

اس مین ایک درم کا نقصان ہوتا ہی جب بھی تیمم کی اجازت ہی ورنہ نہین ش عن التاتارخانیۃ عن الامام فقیہ النفس خلافا لمافی التوشیح فالبحر فالنہر قال ط معتمد یز مافی کتب الشافعیۃ ان لو نقص قدر قیمۃ الماء والالۃ الاستقاء لایتیمم وان زاد تیمم **فائدہ** درم شرعی یہان کے روپے سے $\frac{6}{25}$ ہی یعنی ساڑھے چار آنے سے $\frac{6}{25}$ پائی کم (۷) تالاب کا پانی اوپر سے بوجہ برف جم گیا ہی اور اسکے پاس کوئی آلہ نہین کہ اُسے توڑکر نیچے سے پانی نکال سکے یا برف کو پگھلا سکے بحر عن المبتغی **اقول** اگر بلا آلہ ہوا سے پگھلا سکے جب بھی تیمم روا نہ ہوگا مگر یہ کہ اتنی دیر مین پگھلے کہ وقت جاتا رہیگا تو تیمم کرکے پڑھ لے وھل ھو علی قول زفر المفتی بہ من جواز التیمم لخوف فوت وقتیۃ فیعمل بہ ثم یعید متطہرا بالماء عملا باصل المذہب ام علی قول الکل **اقول** الظاہر الثانی لانعدام الماء حقیقۃ بخلاف مسألۃ زفر فیسوغ التیمم وان کان یجب بعد الوقت ہالذوبان الا تری ان راجیہ اخر الوقت لایجب علیہ التاخیر فکیف من لایرجوہ فی الوقت اصلا واللہ تعالٰی اعلم (۸) پانی کے پاس شیر بھیڑیا وغیرہ درندہ یا سانپ یا آگ ہی کہ پانی لے نہین سکتا (۹) رہزن ہے کہ لوٹ لیگا (۱۰) دشمن ہی جس سے حملہ کا صحیح اندیشہ ہی (۱۱) فاسق ہے کہ عورت یا امرد کو اُس سے اندیشہ بدکاری ہی (۱۲) قرضخواہ ہی اور یہ مفلس وہ مطالبہ مین حبس کرلیگا الکل فی البحر وغیرہ **اقول** یہ ایک شرعی مسئلہ ہی کہ ان بلاد مین جاری نہین یہان قرضخواہ نالش کے سوا خود حبس کا اختیار نہین رکھتا تو یہ یہان یون عذر نہین بلکہ اسطرح کہ اُس نے گرفتاری جاری کرائی ہے اگر وہان جاتا یا باہر نکلتا ہی گرفتار ہو جائیگا (۱۳) جو وارنٹ کے سبب پانی کے پاس نہین جا سکتا (۱۴) جو پولیس سے روپوش ہی وقد ذکر وافی الجمعۃ ان الاختفاء من السلطان الظالم مسقط فتح وھندیہ (۱۵) **اقول** یہ دونون صورتین کہ فقیر نے زائد کین ظاہر ہین اور مسئلہ مدیون سے بدلالۃ النص ثابت تیسری صورت اور ہی کہ عزت دینی والا عالم دین جسے اعزاز دین و علم دین کے لیے کچہریون سے احتراز ہی مخالف نے ایذا رسانی کے لیے اُسے شہادت مین لکھا دیا یا اور کسی طرح طلب کرایا سمن جاری ہی اُسکے خوف سے باہر نہین جا سکتا ظاہرا یہ بھی ان شاء اللہ العزیز عذر صحیح ہی کہ آخر یہ مضرت ایک پیسے کے نقصان سے جسکے لیے شرع نے تیمم جائز فرمایا جسکا ذکر عنقریب آتا ہی کہین زیادہ ہی فلیحرر ولیتأمل واللہ تعالٰی اعلم (۱۶ تا ۳۲) **اقول** ۱۰ سے ۱۵ تک ہر صورت مین یہ بھی شرط ہی کہ کوئی پانی لادینے والا غلام خادم بیٹا وغیرہ نہ ملے اور ہر ایک مین بدستور یہ تین تین صورتین بڑھینگی کہ اُجرت پر لادینے والا اجرت مثل سے زائد مانگتا ہی یا یہ اجرت دینے پر قادر نہین یا اسوقت پاس نہین اور وہ اُدھار پر راضی نہین (۳۳) مال پاس ہے اپنا خواہ امانت اور پانی پر ساتھ لیجانے کا نہین نہ یہان کوئی محافظ

اگر پانی لینے جائے تو اُسکے ضائع ہونیکا اندیشہ ہو بحر و در جبکہ وہ مال ایک درم سے کم نہ ہو علی ما استفاد ش من فرع التاترخانیۃ المذکور والمسألۃ تحتاج بعد الی زیادۃ تحریر (۳۵) پانی ملتا ہے مگر دوچند قیمت کو یعنی اُسجگہ بازار کے بھاؤ سے اتنے پانی کی جو قیمت ہو بیچنے والا اُس سے دوچند مانگتا ہو بحر عن البدائع والنہایۃ والنوادر قدمہ فی الخانیۃ فکان ھو الاظہر لاشہر (۳۶) قیمت مثل ہی کو ملتا ہو مگر یہ مفلس ہو یعنی حاجت سے زائد اتنا مال نہیں رکھتا کما فی الدر (۳۷) مال تو رکھتا ہے مگر یہاں نہیں اور بیچنے والا اُدھار دینے پر راضی نہیں ہاں راضی ہو تو خریدنا واجب اور اگر کوئی اُتنے دام اسے قرض دینا چاہے تو لینا لازم نہیں تیمم کر سکتا ہے لان الاجل لازم ولا مطالبۃ قبل حلولہ بخلاف القرض ش عن البحر تنبیہ شریعت مصطفے صلی اللہ تعالٰی علیہ وسلم کی رحمت دیکھیے ہمارے ایک ایک پیسے پر لحاظ فرمایا گیا نہانے کی حاجت ہو اور وہاں قابل غسل پانی کی قیمت ایک پیسہ ہو اور جسکے پاس ہو دو پیسے مانگتا ہو پیسہ زیادہ نہ دو اور تیمم کرکے نماز پڑھ لو ایسی رحمت والی شریعت کے کسی حکم کو گراں جاننا یا شامت نفس سے بجا نہ لانا کیسی ناشکری و بیحیائی ہے مولٰی عزوجل صدقہ مصطفے صلی اللہ تعالٰی علیہ وسلم کی رحمت کا اس فقیر عاجز اور سب اہل سنت کو کامل اتباع شریعت کی توفیق بخشے اور اپنی رحمت محضہ سے قبول فرمائے آمین وصلی اللہ تعالٰی علی سیدنا محمد وآلہ وصحبہ اجمعین (۳۸) مریض ہو پانی سے طہارت کرے تو مرض بڑھ جائیگا یا دیر میں اچھا ہوگا اور یہ بات ظاہر علامت یا تجربہ سے ثابت ہو ش عن الغنیۃ یا طبیب حاذق مسلم مستور ایسا کہے در و ش وقیل عدالتہ شرط غنیہ اقول فیہ ما فیہ من الحرج وما شرع التیمم الا لدفعہ (۳۹) یونہی اگر فی الحال مرض نہیں مگر تجربہ وغیرہ دلائل معتبرہ شرعیہ مذکورہ سے ثابت ہو کہ اسوقت پانی سے طہارت کی تو بیمار ہو جائیگا ش عن القہستانی (۴۰) سردی شدید ہو اور حمام نہیں یا اُجرت دینے کو نہیں نہ پانی گرم کر سکتا ہو نہ ایسے کپڑے ہیں کہ نہا کر اُن سے گرمی حاصل کر سکے نہ تاپنے کو آگ مل سکتا ہو اور اس سردی میں نہانے سے مرض کا صحیح خوف ہو تو تیمم کر سکتا ہو اگرچہ شہر میں ہو در مختار و ش سردی کے باعث وضو نہیں چھوڑ سکتا ھو الصحیح خانیہ خلاصہ بل ھو اجماع مصفے ہاں اگر اُس سردی میں وضو سے بھی صحیح خوف حدوث مرض ہو جب بھی تیمم کرے ش عن الامداد خالی وہم کا اعتبار نہانے میں بھی نہیں وضو تو وضو (۴۱) مریض کو پانی سے طہارت تو مضر نہیں مگر جنبش مضر ہے (۴۲) ضرر تو کچھ نہیں مگر خود وضو نہیں کر سکتا اور دوسرا کرانے والا نہیں اور اگر ہے مثلاً غلام یا نوکر یا اولاد جنپر اسکی طاعت وخدمت لازم ہے تو بالاتفاق تیمم نہیں کر سکتا اور اگر اُسپر خدمت لازم تو نہیں مگر اسکے کہنے سے وضو کرا دیگا جیسے دوست یا زوج یا زوجہ تو معتمد یہ کہ اب بھی تیمم جائز نہیں (۴۳) دوسرا ہو مگر وہ اُجرت مانگتا ہے

اور یہ قادر نہیں (۴۴) قادر بھی ہے مگر وہ اُجرت مثل سے زیادہ مانگتا ہے الکل فی البحر واللہ (۴۵) اقول[٢٣٣٧]
یہاں بھی وہ صورت آئیگی کہ وہ اُجرت مثل ہی مانگتا ہے اور یہ دے بھی سکتا ہے مگر یہاں نہیں اور وہ اُدھار پر راضی
نہیں (۴۶ تا ۴۸) سفر میں پانی پاس موجود ہے اور استعمال پر قدرت بھی اور مرض کا بھی اندیشہ نہیں مگر اس سے
طہارت کرتا ہے تو آپ یا بعد کو یہ یا اور کوئی مسلمان یا اسکا جانور اگرچہ وہ کتا جسکا پالنا جائز ہے پیاسا رہ جائے گا
(۴۹) یا آٹا گوندھنے کو پھر پانی نہ ملیگا (۵۰) یا بدن یا بقدر ستر عورت کے کپڑے پر نجاست ہے جس سے نماز نہ ہوگی
اور اگر وضو یا غسل کرلیا تو اتنی نجاست پاک کرنے کو جس سے وہ مانع نماز نہ رہے پانی نہ ملیگا یہ پانچوں صورتیں
ہمارے رسالہ النور والنورق فصل اول نمبر ۳۱ میں مشرح ہیں (۵۱) راہ میں سبیل کا پانی موجود ہے مگر وہ پینے کیلئے وقف
ہے غسل و وضو کیلئے نہیں۔ اسکا نہایت مفصل مکمل بیان ہمارے اسی رسالے نمبر ۲۹ میں ہے (۵۲) طہارت ہی کے لیے وقف ہے مگر
ایک قوم خاص یا وصف خاص پر اور یہ اُن میں نہیں اسکا بیان نمبر ۳۰ میں ہے (۵۳) پانی دوسرے کی ملک ہے اور
اسکے لیے اجازت نہیں اسکا بیان نمبر ۳۲ وغیرہ میں ہے (۵۴) نہانے کی حاجت ہے اور وہاں کچھ لوگ ہیں کہ نہ وہ
ہٹتے ہیں نہ اسے آڑ ملتی ہے نہ کچھ باندھکر نہانے کو ہے تیمم کرے اگرچہ مرد صرف مردوں ہی میں ہو یا عورت صرف عورتوں
میں علی ما استظہر فی الحلیۃ والغنیۃ خلافا لما فی القنیۃ والدر۔ اقول[٢٣٣٨] وما زدت من القیود
ظاھر پھر بعد کو نہا کر نماز کا اعادہ کرے یا نہ کرے اسکا ذکر نمبر ۷۶ میں آتا ہے وباللہ التوفیق (۵۵) اقول[٢٣٣٩] یونہیں اگر
عورت کو وضو کرنا ہے اور وہاں کوئی نامحرم مرد موجود ہے جس سے چھپا کر ہاتھوں کا دھونا اور سر کا مسح نہیں کرسکتی
تیمم کرے (۵۶) محبوس کو پانی نہیں ملتا (۵۷) کفار معاذ اللہ پکڑ کر لے گئے اور غسل یا وضو نہیں کرنے دیتے
(۵۸) ظالم ڈراتا ہے کہ پانی سے طہارت کی تو مار ڈالونگا یا کوئی عضو کاٹ دونگا یا اور ایسا ہی خوف جس سے اکراہ ثابت ہو
الکل فی الذخیرۃ وشرح الوقایۃ والفتح والدر وغیرھا اقول[٢٣٤٠] وما زدت من القطع وسائر ما یصح بہ
الاکراہ ظاھر (۵۹) پانی میل بھر سے کم دُور ہے مگر نوکر یا مزدور کو آقا یا مستاجر جانیکی اجازت نہیں دیتا بحر عن
المبتغی (۶۰) اقول[٢٣٤١] ریل میں ہے اور اس درجے میں پانی نہیں اور دروازہ بند ہے تیمم کرے لانہ کالمحبوس
فی معنی العجز مگر ۵۶ سے یہانتک ان پانچوں صورتوں میں جب پانی پائے طہارت کرکے نماز پھیرے لان المانع
من جھۃ العباد اور اگر اُتر کر پانی لانے میں مال جاتے رہنے کا خوف ہو تو اعادہ بھی نہیں اور یہ نمبر ۴۳ ہے اور اگر
ریل چلے جانے کا اندیشہ ہو جب بھی تیمم کرے اور اعادہ نہیں یہ نمبر آئندہ کے حکم میں ہے (۶۱) پانی میل سے کم
مگر اتنی دُور ہے کہ اگر یہ وہاں جائے تو قافلہ چلا جائیگا اور اسکی نگاہ سے غائب ہو جائیگا (۶۲) اقول[٢٣٤٢] یا اگرچہ

ابھی نگاہ سے غائب ہوگا مگر یہ ایسا کمزور ہو کہ چل نہ سکے گا قال فی البحر عن ابی یوسف اذا کان بحیث لوذھب الیه وتوضأ تذھب القافلة وتغیب عن بصرہ فھو بعید ویجوز له التیمم واستحسن المشائخ ھذہ الروایة کذا فی التجنیس وغیرہ اھ اقول [٢٣٤٣] والمختار فی تقدیر البعد وان کان المیل لکن ھذا عذر صحیح معتبر لاشك ولذا استحسنه المشائخ فیجب اعتبارہ مستقلا لا من حیث تقدیر البعد به (٦٣ تا ٦٦) اقول [٢٣٤٤]

عورت کے پاس پانی نہیں نہ باہر نکلنے کو چادر نہ بیٹا وغیرہ لادینے والا یا اجیر اجرت مثل سے زیادہ مانگتا ہے یا یہ مفلس ہے یا مال غائب اور وہ اُدھار پر راضی نہیں تیمم کرے اور اعادہ نہیں لان المنع من جھة الشرع (٦٧) اقول [٢٣٤٥] شریف زادی پردہ نشین کہ باہر نکلنے کی قطعًا عادی نہیں اگر گھر میں پانی نہ رہے نہ باہر سے کوئی لادینے والا ہو تو رؤف رحیم صلے اللہ تعالٰی علیہ وسلم کی رحمت سے امید ہے کہ اُسے اجازت تیمم ہو اور پانی پانے پر اعادہ کی بھی حاجت نہ ہو تفصیل اسکی یہ کہ عورات چند قسم ہیں ایک [illegible] منہ کھولے بے تکلف بازاروں میں پھرتی ہیں یہ مطلقًا مردوں کی مثل ہیں مگر جبکہ چادر نہ پائیں اقول اگرچہ خود بدلحاظی سے پھرنے کی عادی ہوں کہ وہ حرام ہے اور شرع حرام کا حکم نہیں دیتی دوسری وہ کہ برقع اوڑھ کر دن کو آتی جاتی ہیں یہ بھی معذور نہیں ہو سکتیں مگر اُسی حالت میں کہ برقع یا چادر بھی نہ پائیں تیسری وہ کہ رات کو چادر اوڑھ کر دوسرے محلوں تک جاتی ہیں جسطرح رامپور و بدایوں کے بہت گھروں کی رسم سنی گئی انکے لیے دن میں شاید عذر ہوسکے شب میں ہرگز نہیں مگر یہ کہ کوئیں پر مردوں کا مجمع ہو اور یہ مجمع میں چادر اوڑھ کر شب کو بھی نہ جاسکتی ہو چوتھی وہ کہ شب کو چادر کے ساتھ بھی دُور نہ جاسکے صرف اسکی عادی ہو کہ گھر سے نکل کر سامنے کے دروازے میں دو قدم رکھکر چلی جائے اسکے لیے اگر کوآں ایسا ہی قریب ہے اور اُسپر مرد نہیں تو عذر نہیں اور اگر کوآں دُور ہے یا وہاں مردوں کا اجتماع ہے تو کہہ سکتے ہیں کہ معذور ہے پانچویں وہ کہ گھر سے باہر قدم رکھنے کی مطلقًا عادی نہیں جسطرح بحمداللہ تعالٰی بریلی میں شریف زادیوں کا دستور ہے یہ ہر طرح معذور ہے اور کیونکر اُسے مجبور کیا جائیگا حالانکہ اُس نے کوآں دیکھا تک نہیں نہ اُس تک راہ جانتی ہے نہ کسی سے پوچھ سکے گی نہ اُسکے قدم اُٹھیں گے ولا یکلف اللہ نفسًا الا وسعھا عادت چھڑانے میں حرج ہے خصوصًا وہ نیک عادت کہ کمال حیا پر مبنی ہو اور حیا جتنی زائد ہو اُسیقدر بہتر رسول اللہ صلی اللہ تعالٰی علیہ وسلم فرماتے ہیں الحیاء خیر کله حیا سراسر بہتر ہے رواہ البخاری ومسلم وابوداود والنسأی عن عمران بن حصین رضی اللہ تعالٰی عنه وعن الصحابة جمیعا اوپر گزرا کہ شریعت مطہرہ نے ہمارے ایک پیسے کا لحاظ فرمایا کہ پانی بیچنے والا پیسے کی جگہ دو مانگتا ہو نہ دو اور تیمم کرلو ان شریف زادیوں کو اگر کوئی دس روپے بلکہ باعتبار حیثیت ہزار روپے دے اور

عورات پردہ نشین

عورات کے اقسام اور دربارۂ تیمم اُن کے احکام

سکے کوئیں سے پانی بھرلاؤ ان سے ہرگز نہ ہوسکیگا وللہ الحمد تو یہ اسپر کیونکر مجبور کی جائیں۔ یہ ہی وہ جو براہ تفقہ ذہن فقیر میں آیا ولا اقول انہ حکم اللہ عزوجل بل ارجوان یکون حکمہ تعالٰی فلینظر فیہ العلماء الذین لھم اعین یبصرون بھا ولھم قلوب یفقھون بھا واللہ یھدی السبیل وھو حسبی ونعم الوکیل اما قولی انھا اذا وجد الماء لاتعید فلان المانع الحیاء والحیاء من المولٰی سبحٰنہ وتعالٰی فالمانع من جھۃ صاحب الحق عزجلالہ کما استظھر الفاضلان الرحمتی ثم الشامی فی مسألۃ نمرۃ ۴۸ ومثلھا ۵۵ قائلین ان العذر لم یأت من قبل المخلوق فان المانع لھا الشرع والحیاء وھما من اللہ تعالٰی کما قالوا لو تیمم لخوف العدو فان توعدہ علی الوضوء او الغسل یعید لان العذر اتی من غیر صاحب الحق ولو خاف بدون توعد من العدو فلا لان الخوف اوقعہ اللہ تعالٰی فی قلبہ فقد جاء العذر من قبل صاحب الحق فلا تلزمہ الاعادۃ اھ [۲۳۲] وانت تعلم ان الامر فی مسألتنا ھذہ اظھر من تلک فلیس ھھنا شیئ من قبل العباد اما تلک فقال المحقق الحلبی فی الحلیۃ الاشبہ الاعادۃ تفریعا علی ظاھر المذھب فی الممنوع من ازالۃ الحدث بصنع العباد اھ ورأیتنی کتبت علی قول الرحمتی المذکور مانصہ [۲۳۳] اقول وباللہ التوفیق محل المسألۃ انما ھو حیث کان ممنوعا عن التحول الی موضع ستر والالم یجز لہ الکشف ولا التیمم قطعا فھذا المنع اما ان یکون من قبل القوم کان حبسوہ او قالوا لہ لو تحولت قتلناک او سلبناک فان المال شقیق النفس او لا کمریض ومن فی سفینۃ فی لجۃ بحر علی الاول لاشک ان المنع جاء من قبل العباد فیتیمم ویعید وعلی الثانی لقائل ان یقول لابد لہ ان یسألھم تحویل الدبر او غض البصر فان فعلوا فبھا والا فقد تسببوا فی المانع وان لم یکن نفس المانع من قبلھم کالخوف فانہ من قبل اللہ تعالٰی ومع ذلک اذا نشأ بتسبب العبد ھالا یعاد یعد من العبد ویؤمر بالاعادۃ فادون الاشبہ ماذکر المحقق الحلبی مع ان فیہ الخروج عن العھدۃ بیقین فعلیہ فلیکن التعویل واللہ سبحٰنہ وتعالٰی اعلم (۶۸ تا ۷۰) [۲۳۴] اقول یونہیں اگر پانی لادینے والا اجرت مانگتا ہے اور یہ مفلس یا وہ اُدھار پر راضی نہیں یا اجرت مثل سے زیادہ کا طالب علی ذران مامر فی ۳۵ و ۳۶ و ۳۷ عن البحر والدر (۷۱) اقول گوان رسّی ڈول سب کچھ موجود ہے مگر یہ ایسا مریض یا اتنا ضعیف ہے کہ بھرنے پر قادر نہیں اور نوکر غلام بیٹا کوئی پاس نہیں کوئی ایسا کہ اسکے کہے سے بھردے اور تدبیروں سے کہ نمبر ۲ میں گزریں پانی لے سکتا ہے فقد تحقق عجز ھو مناط الاباحۃ وکانہ داخل فیما ذکروا من فقد الاٰلۃ فان الفقد حکما وان لم یکن حسا کما قال تعالٰی ولم تجدوا ماء فعم الفقد الحسی والحکمی (۷۲ تا ۷۴) [۲۳۵] اقول یونہیں اگر دوسرا پانی بھردینے والا اجرت مانگتا ہے اور یہ

مفلس یا وہ اُدھار پر راضی نہیں یا اُجرت مثل سے زائد مانگتا ہے (۷۵ تا ۷۸) **اقول** انہیں صورتوں کی مثل ہے کہ یہ مریض وضعیف بھی نہ ہو مگر کوئیں کا چرسہ اکیلے سے نہ کھنچ سکے گا اور دوسرا چھوٹا ڈول یا پانی لینے کا اور طریقہ نہیں نہ لاسکے پاس اتنے آدمی کہ مل کر کھینچ دیں یا کھنچوانے کی اُجرت نہیں رکھتا یا کھینچنے والے اجرت مثل سے زیادہ مانگتے ہیں یا اُدھار پر راضی نہیں اور یہ صورت اکیلے شخص پر محصور نہیں دو یا زائد بھی ہوں مگر اُس چرسہ کے کھینچنے کو زیادہ آدمی درکار ہیں جب بھی یہی احکام ہونگے خصوصاً جبکہ یہ عورتیں ہوں کواقعۃ بنتی شعیب علیہ وعلیہما الصلاۃ والسلام (۷۹) **اقول** پانی بر گز را سامان سب حاضر ہے مگر یہ گھوڑے پر سوار ہے اور گھوڑا بدرکاب کہ اُتر کر چڑھنے میں بہت دقت کا سامنا ہوگا تیمم کرکے گھوڑے پر پڑھ لے جبکہ جنس ارض سے کوئی شے پاس ہو اگرچہ علم یا زین وغیرہ پر اتنا غبار ہو کہ ہاتھ پھیرنے سے اُنگلیوں کا نشان بن جائے (۸۰ تا ۸۳) **اقول** یونہی اگرچہ سواری شائستہ ہو مگر یہ مریض یا ایسا ضعیف ہے کہ بے مددگار چڑھ نہ سکے گا اور مددگار انہیں تفصیلوں پر نہیں یا اُجرت مانگتا ہے اور یہ مفلس یا وہ اُدھار پر راضی نہیں یا اُجرت مثل سے زیادہ چاہتا ہے (۸۴) **اقول** یونہی اگر سوار عورت ہے اور چڑھانے کو محرم یا شوہر درکار اور وہ ساتھ نہیں منیہ میں ہے الشیخ اذا رکب دابۃ ولم یقدر على النزول او امرأۃ لیس معہا محرم یصلیان علیہا اھ قال فی الحلیۃ بل ظاہر الخانیۃ انہ یجوز لہا وان کان معہا محرم فان فیہا الرجل اذا حمل امرأتہ من القریۃ الى المصر کان لہا ان تصلی على الدابۃ فی الطریق اذا کانت لاتقدر على الرکوب والنزول انتہى لکن ہذا ظاہر على اصل ابی حنیفۃ انہ لایجعل قدرۃ الانسان بغیرہ کقدرتہ اما على قولہما فینبغی ان لایجوز اذا کان الزوج یقدر على مساعدتہا فی الرکوب والنزول ویبذل ذلک لہا ثم لایخفى ان جواب الخانیۃ مع تعقبنا آت بطریق اولى اذا کان مکان الزوج محرم او اجنبی اھ **اقول** اما الاولویۃ فی تأتی جواب الخانیۃ ان حمل على الجواز مطلقا وان ساعدہا من معہا على الرکوب والنزول فظاہرۃ ولکن **اولا** ای اولویۃ فی اتیان التعقب فی المحرم بل الزوج ہو الاولى **وثانیا** لاتأتی للتعقب فی الاجنبی فضلا عن الاولویۃ فان ارکابہ وانزالہ ایاہا فیہ مافیہ وقد نصت مسألۃ المتن على جواز صلاتہا على الدابۃ اذا کان معہا اجنبی ہذا منطوقہا وعدم الجواز اذا کان معہا محرم مفہومہا فافہم وتثبت (۸۵) **اقول** یونہی اگر اُترنے چڑھنے سے بیماری بڑھے۔ یہ مسائل علمائے کرام نے دربارۂ نماز ذکر فرمائے کہ یوں اُترنے سے عجز ہو تو سواری پر پڑھے تو دربارۂ طہارت بدرجۂ اولى درمختار میں زیر قول متن الصلاۃ على الدابۃ تجوز فی حالۃ العذر لافی غیرہا فرمایا ومن العذر دابۃ لاترکب الا بعناء او بمعین ردالمحتار میں ہے لوکانت

الدابۃ جموحا لونزل لایمکنہ الرکوب الا بمعین او کان شیخا کبیرا لونزل لایمکنہ ان یرکب ولا یجد من یعینہ تجوز الصلاۃ علی الدابۃ اھ وقد مناعن المجتبی ان الاصح عندی لزوم النزول لو وجد جنبیا یطیعہ فعلی ھذا الاختلاف فی لزوم النزول لمن وجد معینا یطیعہ ولم یکن مریضا یلحقہ بنزولہ زیادۃ مرض وفی المنیۃ المرأۃ اذا لم یکن لھا محرم تجوز صلاتھا علی الدابۃ اذا لم تقدر علی النزول اھ (۸۶) **اقول** اگر زخم ہو کہ اُترنے سے جاری ہوجائیگا اور نماز طہارت سے نہ مل سکے گی نہ اُترے اور تیمم سے پڑھے یہ مسئلہ بھی علمانے نماز میں افادہ فرمایا ہے کہ اگر کھڑے ہونے سے زخم جاری ہوتا ہو بیٹھکر پڑھے درمختار میں ہے قد یتحتم القعود کمن یسیل جرحہ اذا قام او یسلس بولہ (۸۷) ہر عبادت فرض یا واجب یا سنت کہ پانی سے طہارت کرے تو فوت ہوجائیگی اور اُسکا عوض کچھ نہ ہوگا اُسکے لیے تیمم کرسکتا ہے مگر یہ تیمم صرف اُسی عبادت کے لیے طہارت ہوگا نہ اوروں کے لیے کہ اُسی کی ضرورت سے اجازت ہوئی تھی تو اس تیمم سے کوئی اور عبادت کہ بے طہارت جائز نہ ہو جائز نہ ہوگی اُس فوت بلا عوض کی بہت صورتیں ہیں مثلاً نماز جنازہ قائم ہے یا قائم ہونے کو ہے اسکے وضو کا انتظار نہ ہوگا جب تک وضو کرے چاروں تکبیریں ہوچکیں گی اگرچہ سلام پھیرنا باقی رہے کہ نماز جنازہ تکبیروں پر ختم ہوجاتی ہے اُنکے بعد ملنے کا محل نہیں اگرچہ ابھی سلام نہ ہوا ہو کما فی الدر وغیرہ یا عیدین کا وقت نکل جائیگا یا اُنکا امام معین سلام پھیر دیگا **اقول** جبکہ دوسرے امام معین کے پیچھے نہ ملیں کما قالوا فی الفاسق لایقتدی بہ فی الجمعۃ ایضا اذا تعددت فی المصر لانہ بسبیل من التحول کما فی الفتح وغیرہ یہ اسلیے کہ عیدین کی نماز مثل جمعہ ہر امام کے پیچھے نہیں ہوسکتی سوا سلطان اسلام یا اُسکے نائب یا ماذون کے اور وہ نہ ہوں تو بضرورت جسے مسلمان امام جمعہ مقرر کرلیں یا سورج گہن ہوچکے گا صلاۃ الجنازۃ والعیدین من مسائل المتون وزاد الکسوف کالرواتب الاٰتیۃ فی الحلیۃ بحثا واقرہ فی البحر والنہر والدر وحواشیہ **اقول** اور اگر کسوف باقی رہے اور جماعت ہوچکے گی تو تیمم کی اجازت نہیں کہ گرچہ کسوف میں بھی ہر شخص امامت نہیں کرسکتا خاص امام جمعہ ہی اُسکا امام ہوسکتا ہے کما فی الدر وغیرہ مگر اُسمیں جماعت ضروری نہیں تنہا بھی ہوسکتی ہے نہ مثل جنازہ تکرار ممنوع ہے لتصریحھم بجواز ان یصلیھا کل بحیالہ فی بیتہ کما فی شرح الطحاوی ومشی علیہ فی الدر او فی مساجدھم علی ما فی الظہیریۃ وعزاہ فی المحیط الی شمس الائمۃ عن مفتی دمشق اسمٰعیل نعم الجماعۃ مستحبۃ اذا حضر امام الجمعۃ کما فی الدر تو اُسکا فوت یوہیں ہوگا کہ گہن چھوٹ جائے رد المحتار میں ہے لو انجلت لم تصل بعدہ یا ظہر و جمعہ و مغرب و عشا کے فرضوں کے بعد وضو جاتا رہا اور اب وضو کرتا ہے تو بعد کی سنتیں نہ ملیں گی وقت نکل جائیگا **اقول** یوہیں ظہر یا جمعہ کی پہلی سنتیں اگر قیام جماعت کے سبب

نہ پڑھ سکا اور بعد فرض یا بعد سنت بعدیہ وضو جاتا رہا اور اب وضو کرے تو وقت عصر آجائیگا لانھا و ان فاتت عن وقتھا فلھا تقضی فی الوقت ثم لا قضاء فقضاؤھا یفوت لا الی بدل یا[۱۱] صبح کے وقت پانی وضو کے لیے منگایا یا کسی نے دینے کا وعدہ کیا ہے اُسکا انتظار کرے تو وضو کرکے صرف فرض پائیگا یوں کہ یا تو سنتوں کے قابل وقت ہی نہ رہیگا یا سنتیں پڑھے تو جماعت فوت ہونا چار سنتیں چھوڑنی ہونگی تو جبتک پانی آئے تیمم کرکے سنتیں پڑھ لے پھر وضو کرکے فرض کمافی ش وغیرہ یا[۱۲] صبح کی نماز نہ ہوئی تھی اور اب زوال تک اتنا وقت نہیں کہ وضو کرکے دو رکعتیں پڑھ سکے تو تیمم کرکے سنتیں پڑھ لے کہ بعد زوال نہ ہوسکیں گی پھر وضو کرکے وقت ظہر آنے پر صبح کے فرض پڑھے ذکرہ ش عن شیخہ قال وذکر لھا صورتین اخریین اھ **اقول**[۲۳۲] بل اولھما ھی ھذہ التی اثرھا عن شیخہ وذکر اخری ورد ھا وھی حقیقۃ بالرد یا[۱۳] بے وضو خصوصًا جنب ہو اور کسی نے سلام کیا یا[۱۴] کوئی سامنے آیا اور خود اُسے سلام کرنا ہے اور سلام نام الٰہی عزوجل ہے بے طہارت لینا نہ چاہا اور وضو کرے تو سلام فوت ہوتا ہے کہ جواب[ف] میں اتنی دیر کی اجازت نہیں اور[ف۲] سلام بھی ابتدائے لقا پر ہے نہ بعد دیر لہذا اجازت ہے کہ تیمم کرکے جواب دے یا سلام کرے مسئلہ جواب خود فعل اقدس حضور سید عالم صلی اللہ تعالٰی علیہ وسلم سے ثابت کہ ایک صاحب گزرے حضور انور صلی اللہ تعالٰی علیہ وسلم کو سلام کیا حضور اقدس صلی اللہ تعالٰی علیہ وسلم نے جواب نہ دیا یہانتک کہ قریب ہوا کہ وہ گلی سے گزر جائیں حضور نے تیمم فرماکر جواب دیا اور ارشاد فرمایا انہ لم یمنعنی ان ارد علیک السلام الا انی لم اکن علی طہر ہمکو جواب دینے سے مانع نہ ہوا مگر یہ کہ اُسوقت وضو نہ تھا رواہ ابوداود عن نافع عن ابن عمر رضی اللہ تعالٰی عنہما قال المحقق الحلبی فی الحلیۃ سکت[ف۳] علیہ ابوداود فھو حجۃ اھ اور ابتدائے سلام اُسپر قیاس کرکے زیادت ائمہ کرام ہے بحر میں ہے المذھب ان التیمم للسلام صحیح **تنبیہ** علامہ سید طحطاوی پھر اُنکے اتباع سے علامہ سید شامی نے ۲ چیزیں اور زائد کیں وضو کرتا ہے تو چاند گہن ہو چکے گا یا[۱۶] ضحوہ کبرٰی ہو جائیگی نماز چاشت جاتی رہیگی تو ان دونوں کو تیمم سے ادا کرلے قال فی الدر جاز لکسوف فقال ط مرادہ بہ ما یعم الخسوف اھ ونقلہ ش واقرہ وقال فی حاشیتہ علی المراقی اخذ من الحلبی جواز التیمم للکسوف والخسوف اھ وقال ھو ثم ش الظاہر ان المستحب کذلک لفوتہ بفوت وقتہ کما اذا ضاق وقت الضحی عنہ وعن الوضوء فیتیمم لہ اھ **اقول**[۲۳۴] اس تقدیر پر نماز[۱۷] تہجد کیلیے بھی تیمم جائز ہوگا جبکہ وضو کرنے میں ۲ رکعت کا وقت ملے اور فجر طلوع کر آئے کہ ہماری تحقیق میں[ف۴] وہ مستحب ہے کما بیناہ فی فتاونا اور اگر بعض طور پر سنت مؤکدہ مانیے جب تو مثل رواتب جائز ہوگا ہی مگر وہ ضعیف ہے یونہیں[۲۳۶] فجر کی سنتیں جب[ف۵] تنہا قضا ہوں زوال تک اُنکی قضا مستحب ہے اور ایک تخریج امام محمد کے نزدیک سنت۔ خیر یہاں کلام اس میں ہے کہ مستحب نمازیں بھی حسب گمان فاضلین طحطاوی و شامی اس جواز

تیمم مین مثل رواتب ہین اقول[۲۲۹] مگر یہ سخت محلِ تامل ہے کتب مذہب[۱] مین صرف دو[۲] نمازون کا ذکر ہے جنازہ وعیدین اور اسیقدر ائمہ

مذہب سے منقول حتی کہ علامہ ابن امیر حاج حلبی نے حلیہ مین تصریح فرمائی کہ ہمارے نزدیک تندرست کو بے خوف مرض

پانی ہوتے ہوئے انھین دو نمازون کے لیے تیمم جائز ہے وھذا نصہ اعلم انہ یجوز التیمم للصحیح فی المصر عندنا

فی ثلاث مسائل احدھا اذا کان جنبا وخاف المرض بسبب الاغتسال بالماء البارد الثانیۃ حضر جنازۃ

وخاف ان اشتغل بالوضوء تفوتہ الصلاۃ علیھا الثالثۃ اذا خاف فوات صلاۃ العید اھ اور[۳] بعدونا فی زیادت

ہے کما فی الھدایۃ وغیرھا بلکہ امام ملک العلماء نے بدائع مین صراحۃ انھین دو نمازون مین حصر اور اسکے ماسوا کے لیے

عدم جواز تیمم کی تصریح فرمائی حیث قال وھذا الشرط الذی ذکرنا لجواز التیمم وھو عدم الماء فیما وراء صلاۃ

الجنازۃ وصلاۃ العیدین فاما فی ھاتین الصلاتین فلیس بشرط بل الشرط فیھما خوف الفوت لو اشتغل

بالوضوء بعینہ اسی طرح امام تمرتاشی وامام علی اسبیجابی نے صراحۃ انھین دو مین حصر فرمایا بحر مین زیر قول ماتن و[۴] لبعد

میلا ہے قال فی شرح الطحاوی لایجوز التیمم فی المصر الا لخوف فوت جنازۃ او صلاۃ عید او الجنب

الخائف من البرد وکذا ذکر التمرتاشی اسیطرح خزانۃ المفتین مین نوازل سے ہے لایجوز التیمم فی المصر الا فی

ثلثۃ مواضع الخ تو اصل حکم منصوص تو یہ ہے ہان حلیہ[۲۳۰] نے اپنی بحث مین نظر بہ علت کہ خوف فوت لا الی بدل ہے نماز کسوف

وسنن رواتب کا الحاق کیا انکی تبعیت بحر[۵] ونہر و دُر نے بھی کی اور یہین سنن کو رواتب سے مقید کیا یہ قید نافلہ محضہ کو خارج کرتی

ہے پھر حلیہ[۲۳۱] مین رواتب[۶] کے الحاق پر بھی اس سے استظہار کیا کہ نماز عید کے لیے تیمم ائمہ مذہب سے منقول ہے اور وہ مختار

امام شمس الائمہ سرخسی وغیرہ مین سنت ہی ہے جس سے ظاہر کہ سنن رواتب کے الحاق مین بھی اشتباہ تھا کہ جنازہ فرض

عیدین واجب ہین اُس اشتباہ کا یون ازالہ کیا حیث قال فحصل کما فی شرح الزاھدی للقدوری ان الصلاۃ

ثلاثۃ انواع نوع لایخشی فوتھا اصلا لعدم توقیتھا کالنوافل فلا یجوز لہ التیمم عند وجود الماء لعدم

العذر ونوع یخشی فواتھا للتوقیتھا ولکن تقضی بعد الفوات کالجمعۃ والمکتوبات فلا یجوز لھا التیمم

لامکان جبرھا بالبدل باکمل الطھارتین ونوع یخشی فواتھا لا الی بدل کصلاۃ الجنازۃ والعیدین

خلافا للشافعی قال العبد الضعیف غفر اللہ تعالی لہ وعلی ھذا القائل ان یقول یجوز لصلاۃ

الکسوف والسنن والرواتب لانھا تفوت لا الی بدل فانھا لا تقضی کما فی العید ولا سیما علی القول بان

صلاۃ العید سنۃ کما اختارہ شمس الائمۃ السرخسی وغیرہ اھ اور یہ ظاہر کہ نفل مطلق سنت راتبہ کے حکم

مین نہین شرع اُنکا مطالبہ فرماتی ہے اور اسکا نہین تو یہ اُنسے کیونکر ملحق کیا جائے مطالبۂ شرع ہی وہ چیز ہے جو

حسن تعمیم

اُس صورت مین جوازِ تیمم کی راہ دیتا ہو ظاہر ہے کہ پانی موجود اور استعمال پر قدرت ہو تو تیمم باطل اگر کرے تو نماز بے طہارت ہو اور نماز بے طہارت حرام قطعی ہو ہان جب صاحبِ حق عز جلالہ خاص اس عبادت کا اس وقتِ خاص مین اس سے مطالبہ فرمارہا ہو اور ساتھ ہی حکم ہے کہ یہ وقت نکل گیا تو اس مطالبہ سے برأت کی کوئی صورت نہین اسکا بدل بھی نہ ہوسکے گا اور وقت مین تنگی ہو کہ وضو نہین کرسکتا لاجرم اس ادائے مطالبہ کے لیے پانی پر قادر نہ ہونا ثابت ہوا اور تیمم کی راہ ملی جس نماز کا شرع مطالبہ ہی نہین فرماتی اُس مین کونسی عہدہ برائی کے لیے پانی ہوتے ہوئے تیمم جائز ہوجائیگا مطالبہ شرعیہ پر بیان بنائے کار کی یہ حالت ہو کہ نماز جنازہ کے لیے جوازِ تیمم مین بھی شبہہ ہوا کہ وہ تو فرض کفایہ ہو ہر شخص سے مطالبہ کب ہو اور علما کو اس جواب کی حاجت ہوئی کہ فرض کفایہ مین بھی مطالبہ سب سے ہو ولہذا سب ترک کرین تو سب گنہگار رہین اگرچہ بعض کا فعل سب پر سے مطالبہ ساقط کردیتا ہو فتح القدیر وغنیہ مین ہے منعہ (ای التیمم لصلاۃ الجنازۃ) الشافعی لانہ تیمم مع عدم شرطہ قلنا المخاطب بالصلاۃ عاجز عن الوضوء لہا فیجوز اما الاولی فلان تعلق فرض الکفایۃ علی العموم غیر انہ یسقط بفعل البعض واما الثانیۃ فبفرض المسألۃ نماز چاشت ونماز تہجد کا مطالبہ کب ہو یونہی چاند گہن کی نماز صرف مستحب ہو بخلاف نماز کسوف کہ اس مرتبہ کی سنت ہو جسے امام مولوی نے واجب کہا اور اسی کو امام ملک العلما نے بدائع مین ترجیح دی اور دلائل سنیت کے جواب دیے یا ہان مختار جمہور سنیت ہو اقول بلکہ وہ کتاب مبسوط مین محرر مذہب امام محمد رحمہ اللہ تعالی کا نص ہو کما سیأتی منا تحقیقہ فانقطع النزاع بدائع مین فرمایا صلاۃ الکسوف واجبۃ ام سنۃ ذکر محمد رحمہ اللہ تعالی فی الاصل مایدل علی عدم الوجوب فانہ قال ولا تصلی نافلۃ فی جماعۃ الا قیام رمضان وصلاۃ الکسوف وروی الحسن بن زیاد عن ابی حنیفۃ رضی اللہ تعالی عنہ انہ قال فی کسوف الشمس ان شاؤا صلوا رکعتین وان شاؤا اربعا وان شاؤا اکثر والتخییر یکون فی النوافل وقال بعض مشایخنا انہا واجبۃ لما روی ابن مسعود رضی اللہ تعالی عنہ (فذکر حدیث الکسوف وفیہ قولہ صلی اللہ تعالی علیہ وسلم) صلوا حتی تنجلی وفی روایۃ ابی مسعود الانصاری رضی اللہ تعالی عنہ فاذا رأیتموہا فقوموا وصلوا ومطلق الامر للوجوب وتسمیۃ محمد رحمہ اللہ تعالی ایاہا نافلۃ لا ینفی الوجوب لان النافلۃ عبارۃ عن الزیادۃ وکل واجب زیادۃ علی الفرائض للوظفۃ الا تری انہ فرنہا بقیام رمضان وہو التراویح وانہا سنۃ مؤکدۃ وہی فی معنی الواجب وفی روایۃ الحسن لا تنفی الوجوب لان التخییر قد یجری بین الواجبات کما فی قولہ تعالی فکفارتہ اطعام عشرۃ مساکین من اوسط ما تطعمون اہلیکم او کسوتہم او تحریر رقبۃ ام

چاند گہن کی نماز صرف مستحب ہے اور سورج گہن کی سنت موکدہ قریب بواجب

كلامه قدس سره وما اراد به دفعه فی العنایة بقوله بعد ایراد الحدیث فان قیل هذا امر والامر للوجوب فکان ینبغی ان تکون واجبة قلنا قد ذهب الی ذلك بعض اصحابنا واختارہ صاحب الاسرار والعامة ذهبت الی کونها سنة لانها لیست من شعائر الاسلام فانها توجد بعارض لکن صلاها النبی صلی الله تعالی علیه وسلم فکانت سنة والامر للندب اھ **فاقول**[۲۳۵] حاصله ان هذا لیس بشعار وکل واجب شعار فهذا لیس بواجب والکبری ممنوعة فرب واجب لیس من الشعائر ککفارات الیمین والظهار والصیام وکذا الصغری ممنوعة ودلیلها ان هذا لعارض وما کان لعارض لم یکن شعارا فیه ایضا الکبری ممنوعة وای دلیل علیها وقد قال فی الاسرار کما فی الفتح انها صلاة تقام علی سبیل الشهرة فکان شعارا للدین حال الفزع اھ وقال فی البدائع اما فی کسوف الشمس فقد ذکر القاضی فی شرحه مختصر الطحاوی انه یصلی فی الموضع الذی یصلی فیه العید او المسجد الجامع لانها من شعائر الاسلام فتؤدی فی المکان المعد لاظهار الشعائر اھ وقد اجاب فی الفتح عن استدلال الاسرار علی وجوبها بشعاریتها بان المعنی المذکور لا یستلزم الوجوب اذ لا مانع من استنان شعار مقصود ابتداء فضلا عن شعار یتعلق بعارض اھ وهذا کما ینفی الاستدلال علی الوجوب بالشعاریة کذلك یرد الاستدلال علی نفی الشعاریة بکونه لعارض وبالجملة ذهب الاسرار الی ان کل شعار واجب[۲۳۶] والعنایة الی ان کل واجب شعار والصحیح ان بینهما عموما من وجه یجتمعان فی العیدین ویفترقان فی الاذان والکفارات ثم رأیت سعدی افندی اعترض العنایة باعتراضی الثانی اخذا عن الفتح اذ قال اقول ما المانع فی تعلق ما هو من الشعائر بعارض تأمل اھ لکنی **اقول**[۲۳۷] وبالله التوفیق لم یتم الجواب عن کلام محرر المذهب فی الاصل اذ لو کان مرادہ هذا لم یصح الحصر فیها لمکان العیدین اما الاستدلال بصیغة الامر **فاقول**[۲۳۸] منقوض بصلاة الخسوف بل وصلوات الریح الشدیدة والصواعق والزلزلة والمطر والثلج الدائمین والظلمة بالنهار والضوء الهائل باللیل وامثال ذلك الاهوال اعاذنا المولی سبحنه وتعالی واهل السنة جمیعا منها دنیا واخری اٰمین فانها مستحبة اجماعا والامر یشملها جمیعا وقد قال ملك العلماء نفسه اما صلاة خسوف القمر فحسنة لما روینا عن النبی صلی الله تعالی علیه وسلم اذا رأیتم من هذه الافزاع شیئا فافزعوا الی الصلاة اھ ثم قال وکذا تستحب الصلاة فی کل فزع کالریح الشدیدة والزلزلة والظلمة والمطر الدائم لکونها من الافزاع والاهوال اھ تو ظاہر ہوا کہ نوافل کا سنن اور خسوف کا کسوف پر قیاس مع الفارق ہے۔

وبالله التوفيق الا[۲۲۷۹] ان يقال ان الحاجة هنا تكثير ابواب الخيرات ارادة لافاضة كرمه عزوجل الابدى انه اباح التنفل على الدابة بالايماء لغير القبلة مع فوات الشروط والاركان فيها ولا ضرورة الا الحاجة القائمة بالعبد لزيادة الاستكثار من فضله تعالٰی كما افاده فى الفتح فى مسألة انه يصلى بتيممه ماشاء من الفرائض والنوافل وعند الشافعى رحمه الله تعالٰی يتيمّم لكل فرض لانه طهارة ضرورية **اقول**[۲۲۸۰] ويكدره ان هذا حيث صح التيمّم بوجود شرطه من فقد الماء فانها طهارة مطلقة عندنا ولو جوز لمجرد الاستكثار لجاز لمطلق النوافل ولو غير موقتة للعلم القطعى بان ماتصليه بالتيمّم اكثر مما تصليه بعد التوضئ او الاغتسال الاترى ان الذى رخص له الصلاة على الدابة بالايماء الى غير القبلة لم يرخص له فى التيمّم اذا قدر على الماء والركوب والنزول مع ان مكثه فى طلب الطهارة بالماء وقلة نوافله اكثر من المقيم فى بيته وعنده الماء بالجملہ فقیر کے نزدیک مستحبات محضہ مثل نماز خسوف وتہجد وچاشت میں یہ حکم خلاف دلیل ہے اسکے لیے ائمہ سے نقل درکار تھی اور وہ منتفی بلکہ نقل جانب نفی نفل ہے کما تقدم وبالله التوفیق والله سبحنه وتعالٰی اعلم (۸۸) ہر نماز موقت کہ بعد فوت جسکی قضا ہے جیسے نماز پنجگانہ وجمعہ ووتر جب طہارت آب سے وقت جاتا ہو تیمم سے وقت کے اندر پڑھ لے کہ قضا نہ ہوجائے پھر پانی سے طہارت کرکے اعادہ کرلے

**اقول** اسمیں یہ تفصیل ہونی چاہیے کہ مثلاً [۱] صبح اتنے تنگ وقت اُٹھا کہ وضو کرے یا نہانے کی حاجت ہے اور غسل کرے تو سلام نماز سے پہلے سورج چمک آئے یا [۲] امام جمعہ پانی سے طہارت کرے تو سلام جمعہ سے پہلے وقت عصر آجائے یا [۳] مقتدی جماعت جمعہ میں قبل سلام شریک نہ ہوپائے اور دوسری جگہ بھی امام مقرر جمعہ کے پیچھے نماز نہ مل سکے یا [۴] محدث وضو خواہ جنب غسل کرے تو ظہر یا [۵] عصر یا [۶] مغرب یا [۷] عشا کا اتنا وقت نہ پائے کہ نیت باندھ لے یا [۸] فرض عشا پڑھکر سویا اُٹھا تو نہانے کی حاجت ہے یا وضو ہی کرنا ہے اور صبح میں اتنی مہلت نہیں کہ پانی سے طہارت کے بعد وتر کی نیت باندھ لے تو ان سب صورتوں میں یہ نمازیں تیمم سے پڑھ لے پھر غسل یا وضو کرکے دوبارہ بعد وقت پڑھے بالجملہ فجر وجمعہ میں سلام سے پہلے وقت نکل جانا یا مقتدی کا امام مقرر للجمعہ کے پیچھے جماعت جمعہ نہ پانا معتبر ہونا چاہیے باقی نمازوں میں تکبیر تحریمہ وقت کے اندر نہ ملنے کا اعتبار چاہیے کہ فجر وجمعہ وعیدین سلام سے پہلے خروج وقت سے باطل ہوجاتی ہیں بخلاف باقی صلوات کہ ان میں وقت کے اندر تحریمہ بندھ جانا کافی ہے ثم **اقول**[۲۲۸۱] اگر صورت یہ ہے کہ صبح میں پانی سے طہارت کرے تو صرف دو رکعتیں وقت میں پالے اور تیمم سے چاروں تو تیمم کی اجازت نہ ہوگی بلکہ پانی سے طہارت کرکے صرف فرض پڑھ لے

سنتیں چاہے تو بعد بلندی آفتاب پڑھے یونہی باقی نمازوں میں اگر وقت اتنا ملتا ہو کہ پانی کی طہارت سے فرض وقت ہو جائیں گے ظہر کی سنت قبلیہ یا بعدیہ یا دونوں یا مغرب میں سنتیں یا عشا میں سنت وو تر نہ ملیں گے اور تیمم سے سب مل سکتے ہیں تو فرضوں ہی کا پلّہ راجح رہے گا طہارت آب سے فرض اور اُسکے ساتھ اور جو مل سکے ادا کرلے سنتیں رہ گئیں تو گئیں اور وتر رہ گئے تو اُنکی قضا پڑھے غرض غیر فرض کی رعایت سے فرضوں کا تیمم سے ادا کرنا روا نہ ہوگا اگرچہ اُس غیر فرض کے لیے خوف فوت میں تیمم روا تھا ولعل کل ما ذکرت فی المقامین ظاھر جدا واللہ تعالٰی اعلم **ثم اعلم** ان جواز التیمم لخوف فوت الوقت قول الامام زفر رحمہ اللہ تعالٰی علی خلاف مذھب ائمتنا الثلثۃ رضی اللہ تعالٰی عنھم وقد وافقوہ فی روایۃ شیدتہ فروع واختارہ کبراء وقوی دلیلہ محققون وبیان ذلک فی جمل **الجملۃ الاولی** موافقۃ ائمتنا الثلثۃ لہ فی روایۃ قال الشامی ھو قول زفر وفی القنیۃ انہ روایۃ عن مشایخنا بحرا ھ ثم قال قد علمت من کلام القنیۃ انہ روایۃ عن مشایخنا الثلثۃ رضی اللہ تعالٰی عنھم اھ **اقول** رحمہ اللہ تعالٰی قد اتی بالنجعۃ واتی بغیر صریح فان لفظ البحر عند قولہ لا لفوت جمعۃ قد قدمنا عن القنیۃ ان التیمم لخوف فوت الوقت روایۃ عن مشایخنا اھ والذی قدم عند قولہ لبعدہ میلا بعد ذکر فرع الکلۃ الاٰتی لایخفی ان ھذا مناسب لقول زفر لا لقول ائمتنا فانھم لایعتبرون خوف الفوت وانما العبرۃ للبعد کما قدمناہ کذا فی شرح منیۃ المصلی لکن ظھرت بان التیمم لخوف فوت الوقت روایۃ عن مشایخنا ذکرھا فی القنیۃ فی مسائل من ابتلی ببلیتین اھ فالمعروف اطلاق مشایخنا علی من بعد الائمۃ رضی اللہ تعالٰی عنھم نعم قد یستفاد من ھذا الاستدراک ان مرادہ بمشایخنا الائمۃ الثلثۃ والاوضح سند والاجل معتمدا ما فی الحلیۃ والغنیۃ عن المجتبٰی عن الامام شمس الائمۃ الحلوانی المسافر اذا لم یجد مکانا طاھرا بان کان علی الارض نجاسات وابتلت بالمطر واختلطت فان قدر علی ان یسرع المشی حتی یجد مکانا طاھرا للصلاۃ قبل خروج الوقت فعل والا یصلی بالایماء ولا یعید ثم قال الحلوانی اعتبر ھنا خروج الوقت لجواز الایماء ولم یعتبرہ لجواز التیمم ثمہ وزفر سوی بینھما وقد قال مشایخنا فی التیمم انہ یعتبر الوقت ایضا ولکن الروایۃ فی ھذا روایۃ لہ اذ لافرق بینھما والروایۃ فی فصل التیمم روایۃ فی ھذا ایضا قال الحلوانی فاذا فی المسألتین جمیعا روایتان اھ **اقول** الضمیر فی قولہ اعتبر ھنا ولم یعتبر ثمہ لمحمد ومسألۃ المسافر قول ائمتنا فالروایۃ عنھم فیھا روایۃ عنھم فی التیمم انہ یجوز

لخوف فوت الوقت مسألة التيمم لانه لا يجوز لحفظ الوقت ايضا قولهم فالرواية فيها رواية فى مسألة المسافر ان يمشى حتى يخرج من ذلك المكان لا يصلى ثم وان خرج الوقت فاذن لهم فى كلتا المسألتين قولان غير ان مسألة المسافر اشهر بحكم الاجازة ومسألة التيمم بحكم المنع فهذا اقصى ما يوجد من تقوية قول زفر بموافقة ائمتنا الثلثة رضى الله تعالى عنهم

**الجملة الثانية** فروع التشييد اختيار الكبراء قال فى الحلية فى بيان قول زفر قد نقل الزاهدى فى شرحه هذا الحكم عن الليث بن سعد قد ذكر ابن خلكان انه رأى فى بعض المجاميع ان الليث كان حنفى المذهب واعتمد هذا صاحب الجواهر المضيئة فى طبقات الحنفية فذكره فيها منهم اھ قال الشامى رأيته منقولا عن ابى نصر بن سلام وهو من كبار الائمة الحنفية قطعا اھ **اقول** وفى جامع الرموز التقييد بالميل يدل على ان فى الاقل لم يتيمم وان خاف خروج الوقت كما فى الارشاد لكن فى النوازل انه يتيمم حينئذ اھ بل فى الخلاصة لو لم يعلم ان بينه وبين الماء ميلا او اقل او اكثر ولكن خرج يحتطب او لم يجد الماء ان كان بحال لو ذهب الى الماء خرج الوقت تيمم فى اخر الوقت هكذا فى النوازل اھ وفى الحلية اطلق الفقيه ابو الليث فى خزانة الفقه جواز التيمم اذا كان بينه وبين الماء مسافة لا يقطعها فى وقت الصلاة اھ وفيها عن المجتبى والقنية وفى الهندية عن الزاهدى والكفاية كلها عن جمع العلوم له التيمم فى كلة لخوف البق او مطر او حر شديد يهلكه اھ وفيها وفى البحر عن المبتغى بالغين من كان فى كلة جاز تيممه لخوف البق او مطر او حر شديد بان خاف فوت الوقت اھ وفيها عن القنية عن نجم الائمة البخارى لو كان فى سطح ليلا وفى بيته ماء لكنه يخاف الظلمة ان دخل البيت لا يتيمم اذا لم يخف فوت الوقت قال وفيه اشارة الى انه اذا خاف الوقت تيمم اھ وفى البحر عنها اعنى القنية بلفظ تيمم ان خاف فوت الوقت اھ ولم يعزه لنجم الائمة بل جعله تفريعا على الرواية عن مشايخنا رضى الله تعالى عنهم قال فى الحلية بعد ايرادها هذا كله فيما يظهر تفريع على مذهب زفر فانه لا عبرة عنده للبعد بل للوقت بقاء وخروجا قال ولعل هذا من قول هؤلاء المشايخ اختيار لقول زفر فان الحجة له على ذلك قوية اھ بل قد ذكر الشامى ان الفتوى فى هذا على قول زفر وانه احد المواضع العشرين التى يفتى فيها بقوله ذكرها فى باب النفقة كتاب الطلاق ونظمها نظما حسنا قال فيه ؎ وبعد فلا يفتى بما قاله زفر ✦ سوى صور عشرين تقسيمها انجلى ✦ ومن خاف فوت الوقت ساغ تيمم ✦ ولكن ليحتط بالاعادة غاسلا

**الجملة الثالثة** تقوية دليله ويستدل له بوجوه **اولها** ما قال المحقق على الاطلاق فى فتح القدير له ان التيمم لم يشرع الا لتحصيل الصلاة فى وقتها فلم يلزمه قولهما ان الفوات الى خلف

(قوله ۲۱) فروع تشييد اوا اختيار الكبراء فقوله

الليث بن سعد كان حنفى

[illegible]

كالفوات اھ **واجيب** عنه **اولا** كما ابدى البحران جوازه للمسافر بالنص لا لخوف الفوت
بل لاجل ان لا تتضاعف عليه الفوائت ويحرج فى القضاء اھ **اقول** لا فائدة لقوله جوازه
بالنص فان النص ليس تعبديا كما يفيده اٰخر كلامه ولوكان كذا لم يجيزوه لصلاة الجنازة والعيد
فان النص انما ورد فى المريض والمسافر اما التعليل **فاقول** اما تجيزونه لبعد الماء ميلا ولو فى
جهة مسيره فانى فيه تضاعف الفوائت **وايضا** خوف التضاعف ان كان ففى الاسفار البعيدة
وليس السفر فى الكريمة سفر القصر بل يشمل من خرج من المصر ولو لاحتطاب او احتشاش او طلب دابة
كما افاده فى الخانية والمنية وقال فى الهداية والعناية جواز التيمّم لمن كان خارج المصر وان لم يكن
مسافرا اذا كان بينه وبين الماء ميل اھ وقد نقلتم عن الخانية ان قليل السفر وكثيره سواء فى التيمّم
والصلاة على الدابة خارج المصر انما الفرق بين القليل والكثير فى ثلثة فى قصر الصلاة والافطار
ومسح الخفين اھ واذا ثبت ذلك ثبت ان ليس تشريعه الا لاحراز الوقت **وثانيا** التقصير جاء من
قبله فلا يوجب الترخيص عليه اھ فتح **اقول** تقريره سلمنا ان التيمّم لحفظ الوقت لكن انما
يستحقه من ليس ضيق الوقت من قبله كمن خاف عدوا او مرضا فانه ان ينتظر يذهب الوقت
من دون تفريط منه فرخص له الشرع فى التيمّم كيلا يفوته الوقت اما هذا فقد قصر واخر بنفسه
حتى ضاق الوقت عن الطهارة والصلاة فلا يستحق الترفيه بالترخيص **ورده** فى الفتح بانه انما
يتم اذا اخر لا لعذر اھ **اقول** اى مع ان الحكم عام عند الفريقين وكيف يقال جاء التقصير
من قبله فيمن نام فما استيقظ الا وقد ضاق الوقت عن الطهارة بالماء واداء الفرض وهذا نبينا
صلى الله تعالى عليه وسلم قائلا ليس فى النوم تفريط انما التفريط فى اليقظة رواه مسلم عن ابى قتادة
رضى الله تعالى عنه وكذا من نسى صلاة ولم يتذكر الا عند ضيق الوقت وقد رفع عن امته صلى
الله تعالى عليه وسلم الخطأ والنسيان فلا تقصير من ناس بل **اقول ثالثا** الرخص الالهية
مباحة عندنا للمطيع والعاصى فمن سافر لمعصية حل له الفطر بل وجب عليه القصر ومن اجنب
بالزنا والعياذ بالله تعالى ولم يجد ماء جاز له التيمّم بل افترض عليه ثم رأيت تلميذه المحقق الحلبى
فى الحلية نقل كلامه وايده وبحث فى التاخير بلا عذر بعين ما بحثت ولله الحمد قال لكن المذهب ان
المطيع والعاصى فى الرخص سواء اھ وافاد فائدة اخرى فقال لو قيل تاخيره الى هذا الحد عن رجاء

من قبل غير ضا الحول لقيل فينبغى ان يقال يتيمم ويصلى ثم يعيد بالوضوء كمن لم يقدر على الوضوء من قبل العباد اھ اقول ٢٣٩٢ هذا لا مدخل له فى البحث من قبل احد من الفريقين فليس لاحدهما ان يبدى به او يعيد اما ائمتنا فلانهم لا يقولون بالتيمم واما زفر فلانه لا يقول بالاعادة بل كان حقه ان ٢٣٩٣ يقر هكذا ليكون مثلثا لما فى الفتح ان غاية ما قلتم ان التقصير من قبله ان تأمروه بالتيمم ثم الاعادة كما هو حكم كل عذر جاء من قبل العباد لا ان تحجروا عليه التيمم راسا وثانيها هذه صلاة الخوف ما شرعت الا لحفظ الوقت واجاب عنه فى البحر بان صلاة الخوف للخوف دون خوف الفوت اھ اقول ٢٣٩٤ سبحن الله ما كان الخوف ليوجب الاتيان بها فى الوقت مع ارتكاب المنافى بل كانوا بسبيل من تأخيرها الى ان يطمئنوا كما قلتم فى بحركم فى عدة فروع منها ازدحم جمع على بئر لا يمكن الاستقاء منها الا بالمناوبة لضيق الموقف او لاتحاد الة الاستقاء ونحو ذلك وعلم انها لا تصير اليه الا بعد خروج الوقت يصبر عندنا ليتوضأ بعد الوقت وعند زفر يتيمم ومنها جمع من العراة ليس معهم الا ثوب يتناوبونه وعلم ان النوبة لا تصل اليه الا بعد الوقت فانه يصبر ولا يصلى عاريا ومنها اجتمعوا فى سفينة او بيت ضيق وليس هناك موضع يسع ان يصلى قائما لا يصلى قاعدا بل يصبر ويصلى قائما بعد الوقت ومنها معه ثوب نجس وماء لغسله ولكن لو غسله خرج الوقت لزم غسله وان خرج ومنها كذا لو كان مريضا عاجزا عن القيام واستعمال الماء فى الوقت ويغلب على ظنه القدرة بعده اھ اى يؤخر ولا يصلى فى الوقت ومنها وعده صاحبه ان يعطيه الاناء فرع عليه محمد انه ينتظر وان خرج الوقت لان الظاهر الوفاء بالعهد فكان قادرا على الاستعمال ظاهرا ومنها كذا اذا وعد الكاسى العارى ان يعطيه الثوب اذا فرغ من صلاته لم تجزه الصلاة عريانا لما قلنا نقلتم هذين عن البدائع والبواقى عن التوشيح ولكن المولى سبحنه وتعالى لم يرض لهم بتفويتها عن وقتها وشرع لهم صلاة الخوف فما كان الا لحفظ الوقت ثم اقول ٢٣٩٥ الفرعان الاخيران عن محمد واليه عزاهما فى البدائع والحكم فيهما عند امامنا رضى الله تعالى عنه انه يصلى فى الوقت متيمما او عاريا لان القدرة على ما سوى الماء لا يثبت عنده بالاباحة كما سيأتى اقول ٢٣٩٦ وهذا ايضا من مؤيدات زفر اذ لولا حفظ الوقت لامر بالتاخير لا سيما مع الوعد فهذا ثالث دلائله ورابعها اما الفرع الخامس السادس فاقول ٢٣٩٧ لا ارى ان يكون المذهب فيه الامر بتفويت الصلاة كيف وان الطاعة بحسب الاستطاعة قال ربنا تبارك وتعالى فاتقوا الله

ما استطعتم ولا ینظر فیہا الا الی الحالۃ الراھنۃ الا ترٰی ان راجی الماء اٰخر الوقت لیس علیہ التاخیر بل لہ ان یصلی الاٰن متیمما وقد قال فی الدر امرہ الطبیب بالاستلقاء لبزغ الماء من عینیہ صلی بالایماء لان حرمۃ الاعضاء کحرمۃ النفس اھ ومعلوم ان الطبیب لا یامرہ بالسکون الا مدۃ قلیلۃ وربما لا تزید علی یوم ولیلۃ فامروا ان یؤمی لا ان یؤخر فھذہ الفروع الاربعۃ الجواب الصواب فیہا علی مذھب امامنا رضی اللہ تعالٰی عنہ انہ یصلی کما قدر فی الوقت ولا یعید اما الفروع الاربعۃ الاول **فاقول** کذا الحکم فیہا بید انہ یعید اما الحکم فلما قدمت عن الحلیۃ والغنیۃ عن شمس الائمۃ انہ لا فرق فی تلک الفروع وان الروایۃ فی احدٰھا روایۃ فی سائرھا وقد کان ھناک اعنی فرع شمس الائمۃ التلبس بالنجاسۃ ولو فی الفم او الخفین مع ترک الرکوع والسجود ولیس فی ھذا الفرع الرابع الا التلبس بنجس واما الاعادۃ فلما علمت من مراعاۃ اصل المذھب مع ما فی الفروع الثلثۃ الاول من صورۃ المنع من جھۃ العباد واللہ تعالٰی اعلم بسبیل الرشاد **وخامسا** تجیزونہ خوف فوت صلاۃ الجنازۃ وصلاۃ العید فکذا خوف فوت الوقت **واجاب** البحر بان فضیلۃ الوقت والاداء وصف للمؤدی تابع لہ غیر مقصود لذاتہ بخلاف صلاۃ الجنازۃ والعید فانہما اصل فیکون فواتہا فوات اصل مقصود اھ ھذا تمام سعیہ رحمہ اللہ تعالٰی ورحمنا بہ وقد اقرہ علی کلہ فی المنحۃ **اقول اولا** کون شیئ وصفا فی شیئ لا یوجب کونہ غیر مقصود بالذات کوصف الایمان فی رقبۃ کفارۃ القتل بل قد یکون الوصف ھو المقصود کالاسامۃ فی نصر الزکوۃ **وثانیا** نحن نعلم قطعا ان المولی سبحٰنہ وتعالٰی کما امرنا بالصلاۃ امرنا بایقاعہا فی وقتہا وحرم اخراجہا عنہ لا لعذر فالکل مقصود عینا قال سبحٰنہ اِنَّ الصَّلٰوۃَ کَانَتْ عَلَی الْمُؤْمِنِیْنَ کِتٰبًا مَّوْقُوْتًا وقال عزوجل حٰفِظُوْا عَلَی الصَّلَوٰتِ وَالصَّلٰوۃِ الْوُسْطٰی وقال تعالٰی فَوَیْلٌ لِّلْمُصَلِّیْنَ الَّذِیْنَ ھُمْ عَنْ صَلَاتِھِمْ سَاھُوْنَ وھم الذین یؤخرونہا حتی یخرج وقتہا سماھم مصلین وجعل لہم الویل لاخراجہم ایاھا عن وقتہا فکان الوقت مقصودا عینا **وثالثا** لم یسلم لحافظۃ الوقت فرض عین والجنازۃ فرض کفایۃ وصلاۃ العید لیست فریضۃ اصلا والفرض ولو مقصودا لغیرہ اھم واعظم مما دونہ ولو مقصودا لذاتہ الا ترٰی ان لو ضاق الوقت عن الواجبات وجب اسقاطہا والاقتصار علی الفرض لایقاعہ فی الوقت واذ الامر ھکذا فاذا جاز التیمم لخوف فوت الادنی کیف لا یجوز للاعلٰی لا سیما وقد سقط فرض الجنازۃ بصلاۃ غیرہ **ورابعا** قد قلتم بالتیمم لخوف فوت السنن وما ھن اصول انما شرعت

مكملات للاصول وعلى التسليم فاين التحفظ على فريضة الوقت من التحفظ على سنة **وخامسا** قد سلمتم ان الفائت لا الى خلف يجوز له التيمم ولا شك ان الطلب الالٰهی منتهض علی ایقاع الفریضة فی وقتها کانتهاضه علی نفس ایقاعها وهذا لا خلف له وان کانت الصلاة لها خلف فهذا مقصود الدلیل ولا یمسه الجواب **وسادسها اقول** اجمع ائمتنا رضی اللّٰه تعالٰی عنهم ان الجنب الخائف من البرد خارج المصر یتیمم کما فی الهدایة وعامة الکتب وقد تقدم عن الحلیة والبدائع والبحر والاسبیجابی والتمرتاشی ومعلوم ان الخوف ربما کان فی الصبح اذا اصبح جنبا فی لیلة باردة وبزوال العذر بارتفاع الشمس ولم یأمروه بالتاخیر بل اباحوا له التیمم فما هو الا لحفظ الوقت **وسابعها** کما **اقول** اباحوه لخوف عدو ولص وسبع وحیة ونار ومعلوم ان کثیرا من هذه لا یلبث الا قلیلا فالنار تنطفیٔ او تمر فی ساعة او ساعتین ولم یقولوا یصبر ولن خرج الوقت **فان** اجبت کما خطر بالی ان التیمم لیس لحفظ الوقت وانما هو لدفع الضرر والحرج حیث کان وفی البرد والنار وامثالها ضرر وفی بعده میلا حرج فتحقق المناط لانه اذا ادرک الوقت فاراد الصلاة لا ینهی عنها ولا ینظر الا الی حالته الواهنة وهو فیها متضرر او متحرج بالوضوء او الغسل فابیح له التیمم **اقول** هل یختص الحرج والضرر بما یصیب بدنه وماله ام یعم ما یستضر به فی دینه علی الاول لم اعتبرتم لخوف فوت جنازة وعید وعلی الثانی ان کان علیه ضرر فی دینه لفوت فرض کفایة مع انها قد اقیمت وواجب بل وسنة لا الی بدل اذ لا براءة لعهدته عن هذه المطالبة الشرعیة الا بالتیمم فضرر اعظم واشد منه فی فوت الفریضة عن وقتها ولا براءة لعهدته عن هذه المطالبة الشرعیة العظمی اعنی الاتیان بها فی وقتها الا بالتیمم فیجب ان یباح هذا ما عندی فاستنار بحمد اللّٰه تعالٰی ما جنح الیه المحقق واتباعه من قوة دلیل زفر بل دلیل ائمتنا جمیعا فی الروایة الاخری وکیفما کان لا ینزل من ان یؤخذ به تحفظا علی فریضة الوقت ثم یؤمر بالاعادة عملا بالروایة المشهورة فی المذهب لا جرم ان قال فی الغنیة بعد ایراد ما قدمنا عن شمس الائمة وحینئذ فالاحتیاط ان یصلی بالتیمم فی الوقت ثم یتوضؤ ویعید لیخرج عن العهدة بیقین اھ وقد نقل کلامه هذا فی الدر واقره هو والسادة الاربعة محشوه ح ط ش وابو السعود وقال الشامی هذا قول متوسط بین القولین وفیه الخروج عن العهدة بیقین فلذا اقره الشارح فینبغی العمل به احتیاطا ولا سیما وکلام ابن الهمام یمیل الی ترجیح قول زفر بل قد علمت انه روایة عن مشایخنا الثلثة

رضی اللہ تعالٰی عنہم ونظیر ھذا مسألۃ الضیف الذی خاف ریبۃ فانہم قالوا یصلی ثم یعید اھ وانما اطنبنا الکلام ھھنا لما رأینا بعض العلماء تعجب حین افتیت بہ فی مجلس جمعنا وباللہ التوفیق والوصول الی ذری التحقیق والحمد للہ رب العٰلمین وصلی اللہ تعالٰی وسلم علٰی سیدنا ومولٰنا محمد والہ وصحبہ اجمعین اٰمین (۸۹) کوئیں پر ہجوم ہے جگہ تنگ ہے یا ڈول ایک ہی ہے لوگ نوبت بنوبت پانی بھرتے وضو کرتے ہیں اور یہ دُور ہے کہ اس تک باری اُس وقت پہنچے گی جب نماز کا وقت جاتا رہیگا آخر وقت کے قریب تک انتظار کرے جب دیکھے کہ وقت نکل جائیگا تیمم کرکے پڑھ لے پھر اعادہ کرے۔ (۹۰) کسی نے پانی بھرنے کیلئے ڈول یا رسی دینے کا وعدہ کیا ہے انتظار کرے تیمم سے پڑھ لے یہ دونوں مسئلے ابھی گزرے اقول[211] اور اب اعادہ کی بھی حاجت نہیں کہ یہاں حکم تیمم خود مذہب صاحب مذہب ہے رضی اللہ تعالٰی عنہ ہاں بلحاظ مذہب صاحبین اعادہ اولٰی ہے درمختار میں تھا یجب طلب الدلو والرشاء وکذا الانتظار لو قال لہ حتی استقی وان خرج الوقت اسے ردالمحتار میں ہے ای یجب انتظارہ للدلو اذا قال الخ لکن ھذا قولھما وعندہ لایجب بل یستحب ان ینتظر الی اٰخر الوقت فان خاف فوت الوقت تیمم وصلی وعلٰی ھذا لوکان مع رفیقہ ثوب وھو عریان فقال انتظر حتی اصلی وادفعہ الیک واجمعوا انہ اذا قال ابحت لک مالی لتحج بہ انہ لایجب علیہ الحج واجمعوا انہ فی الماء ینتظر وان خرج الوقت ومنشؤ الخلاف ان القدرۃ علٰی ماسوی الماء ھل تثبت بالاباحۃ فعندہ لاوعندھما نعم کذا فی الفیض والفتح والتاترخانیۃ وغیرھا (قلت) اے کالخانیۃ والخلاصۃ وغیرھما) وجزم فی المنیۃ بقول الامام وظاھر کلامھم ترجیحہ (اقول[212] لوسکتوا لکان لہ الترجیح لان کلام الامام امام الکلام کما حققناہ فی لعلی الاعلام) وفی الحلیۃ والفرق للامام ان الاصل فی الماء الاباحۃ والحظر فیہ عارض فیتعلق الوجوب بالقدرۃ الثابتۃ بالاباحۃ ولاکذلک لمسواہ فلا تثبت الابملک کما فی الحج اھ فتنبہ اھ مافی الشامی اقول[213] بل فی الماء فوق ذلک فانہ اوجب فیہ الانتظار وان خرج الوقت بمجرد الوعد والوعد غیر الاباحۃ واللہ تعالٰی اعلم (۹۱) کسی نے پانی دینے کا وعدہ کیا ہے یہاں بھی جب وقت جاتا دیکھے تیمم سے پڑھ لے پھر پانی مل جائے تو وضو سے دوبارہ پڑھے لان ھذا المبنی علٰی قول زفر علٰی خلاف قول الائمۃ الثلثۃ رضی اللہ تعالٰی عنہم کما علمت اٰنفا اقول[214] ظاہر اس صورت میں اگر وہ اسکے نماز پڑھتے میں پانی لے آیا تیمم نہ جائیگا نماز پوری کرے جبکہ جانے کہ وضو کرنے سے نماز وقت پر نہ ملیگی لانکار واجد الماء قبل ھذا نظاھر الکلام عن محمد رحمہ اللہ تعالٰی وانما ساغ لہ التیمم لضیق الوقت

عن استعماله ولم يتبدل هذا السبب فلا ينتقض التيمم بخلاف صورة افادها في الدر اذ قال لو تيمم لعدم الماء ثم مرض مرضا يبيح التيمم (اى وقد وجد الماء بعده كما بينه ش) لم يصل بذلك التيمم لان اختلاف اسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى وتصيير الاولى كأن لم تكن جامع الفصولين فليحفظ اھ وفيه كلام اوردہ ش وقد اجبنا عنه فيما علقنا عليه لاباس بايراده تتميما للفائدة قال رحمه الله تعالٰى اقول لكن يشكل عليه ما في البدائع لو مر المتيمم على ماء لا يستطيع النزول اليه لخوف عدو او سبع لا ينتقض تيممه كذا ذكره محمد بن مقاتل الرازى وقال هذا قياس قول اصحابنا لانه غير واجد للماء معنى فكان ملحقا بالعدم اھ ومثله في المنية اذ لا يخفى ان خوف العدو سبب اخر غير الذى ابيح له التيمم اولا فان الظاهر في فرض المسألة انه تيمم اولا لفقد الماء اللهم الا ان يجاب بان السبب الاول هنا باق وفيه بحث فليتأمل اھ وكتبت على البحث في منهيته انه اذا تيمم اولا لبعده عن الماء فهو فاقد له حقيقة وخوف العدو فقد معنى فالحقيقى قد زال واعقبه المعنوى فلا فرق بينه وبين المرض اذا وجد بعد الفقد الحقيقى اھ وكتبت عليه ما نصه **اقول** رحمك الله تعالٰى وجنابك الاعدام ثلثة عدم الشئ في نفسه وعدمه في مكان وعدمه في حق المكلف والماء لا يفقد بالمعنى الاول الا اذا انعدم من الدنيا ولا يكون ذلك قبل يوم القيمة وانما ينعدم عن مكان في حق المكلف وذلك بان لا يكون حيث هو مع لحوق الحرج في الوصول اليه وهذا هو معنى عدمه الشرعى المذكور في باب التيمم اما اذا كان بيده او لا حرج عليه في الوصول اليه فهو غير معدوم في حقه قال في الهداية الميل هو المختار في المقدار لانه يلحقه الحرج بدخول المصر والماء معدوم حقيقة اھ قال في العناية تقريره ان المنصوص عليه كون الماء معدوما وههنا (اى في مكان المكلف الان) معدوم حقيقة لكن نعلم بيقين ان عدمه مع القدرة عليه ليس بمجوز للتيمم والا لجاز لمن سكن بشاطئ البحر عدم الماء من بيته فجعلنا الحد الفاصل بين البعد والقرب لحوق الحرج لان الطاعة بحسب الطاقة قال الله تعالٰى وما جعل عليكم في الدين من حرج اھ ولا شك ان الماء اذا كان عليه عدو او لص او سبع فالمعنى باق بعينه اذ ليس الماء في مكان المكلف فهو معدوم حيث هو حقيقة وفى وصوله اليه حرج فتحقق الامران اللذان عليهما يدور العدم الشرعى المذكور ههنا ولا نظر فيه الى كونه بعيدا عن النظر او بمرأى منه او بعيدا بعدا معينا او اقرب منه وانما المناط لحوق الحرج في الوصول اليه بل هو الفاصل ههنا

بين القرب والبعد كما سمعت انفا فثبت العدم الشرعی ولم يتبدل السبب وان تبدل سبب السبب اعنی سبب الحرج فی الوصول اليه كما اذا كان عنده عدو يخاف منه علی نفسه ولم يبرح حتی ورده لص يخاف منه علی ماله وذهب العدو فلا يتوهم احد انه تبدل السبب بخلاف حدوث المرض مع وجود الماء عنده فان الماء ليس معدوما فيه شرعا بالمعنی المذكور بل اما موجود فی نفس مكانه كما اذا كان بيده او لا حرج عليه فی الوصول اليه كما اذا كان فی بيته انما الحرج فی استعماله فقد تبدل السبب اما قول ابن مقاتل انه غير واجد للماء معنی فكان ملحقا بالعدم فاقول [۲۲۱۷] اراد به العدم الحسی دون الشرعی بالمعنی المذكور ولا شك ان الماء موجود ههنا بحضرته وان لم يكن فی قبضته فهو واجد له حسا غير واجد له بمعنی القدرة عليه وعدم الحرج فی وصوله اليه فكان ملحقا بالعدم الحسی ومعدوما بالعدم الشرعی بالمعنی المذكور هكذا ينبغی ان تفهم كلمات العلماء الكرام، والحمد للّٰه ولی الانعام، وعلی نبينا واٰله الصلاة والسلام۔ (۹۲) پانی کوٹھری مین رکھا ہے اندھیرا سخت ہو جاتے ہوئے خوف ہو اور دیا سلائی وغیرہ پاس نہیں اور اوجالے کا انتظار کرتا ہو تو وقت جاتا ہے (اقول [۲۲۱۸] یون کہ نماز عشا ہو یا مثلاً وقت صبح اور اندھیرا ابر کثیف کا ہو) تو تیمم کر کے پڑھ لے پھر اعادہ کرے وقد تقدم نقله عن الحلية والبحر اقول [۲۲۱۹] ولم اذكر ما قالوه من كونه علی سطح لان المراد به ان لا يكون حيث الماء وكذا [۲۲۲۰] قولهم ليلا بل عممت مثل وقت الصبح لان المناط الخوف فی الظلمة وزدت [۲۲۲۱] الاعادة لما علمت مرارا (۹۳) اقول [۲۲۲۲] یونہی اگر اندھیری رات یا صبح کو بدلی ایسی کالی شدید محیط یا سیاہ آندھی چل چکی اور اُسکی تاریکی پھیلی ہے اگرچہ کوئی وقت ہو اور ان سب صورتوں مین ظلمت اتنی ہے کہ کوئین تک راہ نظر نہیں آتی اور یہ روشنی پر قادر نہیں اور انتظار مین وقت جاتا ہے تیمم کر کے پڑھ لے اور اعادہ کرے۔ ایسی سیاہی کو علمانے جماعت مین عذر گنا ہے کما فی التبيين والهندية ويأتی عن الدر رحمهم انما قالوا ظلمة شديدة فقال ش الظاهر ان المراد كونه لا يبصر طريقه الی المسجد فيكون كالاعمی اھ اقول [۲۲۲۳] وهو ظاهر فان مجرد لحوق مشقة ما لو كان عذرا مسقطا لسقطت تكاليف الشريعة عن اخرها قال فی الفتح لو قدر علی القيام لكن يخاف بسببه ابطاء برء او كان يجد الما شديدا اذا قام جاز له تركه فان لحقه نوع مشقة لم يجز اھ ومثله فی الكافی وغيره وفی الخانية من لا يقدر علی الوضوء الا بمشقة لا يباح له التيمم اھ قال ش والظاهر انه لا يكلف الی ايقاد نحو سراج وان امكنه ذلك اھ اقول [۲۲۲۴] كانه اخذه من قولهم فی تطهير الانجاس لا يضر بقاء اثر كلون

وريح لازم فلا يكلف فی ازالته الی ماء حار اوصابون ونحوه ام دُر۔ حار ای مسخن۔ ونحوه کحرض واشنان ام ش وههنا مسألتان مسألة الجماعة ومسألة التيمم الذی نحن فيها اما الاولی فاقول الظاهر فيها عندی البناء علی التيسر فمن عنده فانوس متقد ويقدر علی الخروج به الی المسجد اوکان متقدا والان اطفأه وفيه دهن وعنده کبريت فلا مشقة تلحق فی ايقاده والخروج به نعم من ليس عنده اوله واحد وفی البيت العيال ان خرج به تعسر عليهم الاعمال اوهالتظلمة الليل الاطفال اوامرأة وحدها ما لها مونس فی الحال فهذا لايؤمر بان يحصل الان فانوسا بشراء اوسؤال وقد قال صلی الله تعالی عليه وسلم بشر المشائين فی الظلم الی المساجد بالنور التام يوم القيمة اخرجه ابوداود والترمذی بسند صحيح عن بريدة وابن ماجة والحاکم عن انس وسهل بن سعد رضی الله تعالی عنهم واتی النبی صلی الله تعالی عليه وسلم رجل اعمی فقال يارسول الله ليس لی قائد يقودنی الی المسجد فسأل رسول الله صلی الله تعالی عليه وسلم ان يرخص له فيصلی فی بيته فرخص له فلما ولی دعاه فقال هل تسمع النداء بالصلاة قال نعم قال فاجب رواه مسلم عن ابی هريرة رضی الله تعالی عنه اقول حکم اولا بالرخصة وهی الحکم العام ثم ارشده الی العزيمة ولابی داود والنسائی عن عبدالله بن ام مکتوم رضی الله تعالی عنهما انه قال يارسول الله ان المدينة کثيرة الهوام والسباع فهل تجد لی من رخصة قال هل تسمع حی علی الصلاة حی علی الفلاح قال نعم قال فحيهلا اقول لم يجبه صلی الله تعالی عليه وسلم بالنفی بل بدأ بسؤال لم يرشده الی العزيمة فاذا کانت نفس الشارع صلی الله تعالی عليه وسلم متشوقة الی حضور الجماعة الی هذه الغاية فکيف يقال تسقط عنه الجماعة بظلمة الليل وان کان ايقاده نحو فانوس وخروجه به متيسرا بلا کلفة اصلا ومسألة النجاسة انما امرنا فيها بالتطهير بالماء وقد حصل ومايشق زواله عفو والعفو لايتکلف فی ازالته واما الثانية فاقول يبنی الامر فيها علی الامکان لما علمنا ان قليل المشقة لايکون عذرا فيه مالم تشتد وتبلغ حد الحرج والضرر ولذا لم يبيحوا للمحدث التيمم لاجل البرد کما فی الخانية والخلاصة والمصفی والبحر والنهر وغيرها وقد اوجبوا فيه علی الجنب دخول الحمام باجرة اوتسخين الماء ان قدر فی الهندية يجوز التيمم اذا خاف الجنب اذا اغتسل ان يقتله البرد اويمرضه والخلاف فيما اذا لم يجد مايدخل به الحمام فان وجد لم يجز اجماعا وفيما اذا لم يقدر علی

تسخین الماء فان قدر لم یجز ھکذا فی السراج الوھاج اھ فاتضح ماذکرتہ فی تصویر المسألۃ (٩٤ تا ٩٦)

**اقول** [٢٤٣٤] بدستور اگر روشنی کا سامان بقیمت ملتا ہو اور اسکے پاس حاجت سے زائد قدر قیمت موجود ہو یا بیچنے والا اُدھار پر راضی اور قیمت مثل سے زیادت فاحشہ نہیں خریدنا واجب ورنہ تیمم کرے (٩٧) **اقول** [٢٤٣٥] مسئلہ نمبر ٩ سے دو فائدے اور حاصل ہوئے ایک یہ کہ اگر مسافر جنگل میں اُترا اور اندھیری رات ہو اور کوئیں تک جانے میں خوف ہے تیمم کرے کہ جب گھر میں تیمم کی اجازت دی تو جنگل میں بدرجہ اولٰی (٩٨ تا ١٠٢) **اقول** [٢٤٣٦] دوم یہ کہ نمبر ٥ تا ١٢ میں کہ پانی پر درندے سانپ آگ یا رہزن یا دشمن یا فاسق یا قرضخواہ کا ہونا مذکور ہوا اگر ان اشیا کا فی الحال وہاں ہونا معلوم نہیں مگر صحیح اندیشہ ہو جب بھی اجازت تیمم ہو کہ ظلمت شب میں کوٹھری میں جاتے ہوئے اُسی مظنہ سے خوف ہو نہ شیئ معلوم التحقق سے (١٠٣ تا ١١١) **[٢٤٣٧]** دشمن وفاسق وقرضخواہ کی ہر صورت میں بدستور وہ تین تین صورتیں ہونگی کہ اجرت پر لادینے والا زیادہ مانگتا ہو یا اُدھار پر راضی نہیں یا یہ دے ہی نہیں سکتا تو تیمم کرے (١١٢ تا ١١٥) **اقول** [٢٤٣٨] یونہیں اگر رات کو جنگل میں ہو اور گود میں بچہ اور اُسے پانی تک لیجانے میں بھیڑیے کا اندیشہ اور کوئی ایسا نہیں کہ پانی لادے یا جسکے پاس بچہ کو چھوڑ جائے یا ہو اور زیادہ اجرت کا طالب یا یہ دے نہیں سکتا یا مال او رجگہ ہو اور وہ اُدھار پر راضی نہیں ان صورتوں میں بھی تیمم کرے مرد ہو خواہ عورت (١١٦ و ١١٧) سخت تپتی لو کی دھوپ پڑ رہی ہو یا شدت کی ٹھنڈ ہے پالا گر رہا ہو ان عذروں کے سبب پانی لینے کو جانا واقعی سخت دشوار اور ناقابل برداشت تکلیف کا باعث ہو اور انتظار میں وقت جاتا ہو تیمم سے پڑھکر وضو سے اعادہ کرے کما سیأتی (١١٨ تا ١٢٢) **اقول** [٢٤٣٩] یونہیں اگر ہولناک آندھی چل رہی ہو خصوصاً راتوں میں یا معاذ اللہ زلزلہ ہے یا عیاذاً باللہ بجلی تڑپ تڑپ کر گر رہی ہو یا کثرت سے اولے پڑ رہے ہیں یا کیچڑ اندھیری بشدت ہو کہ یہ سب جماعت تو جماعت خود فرض جمعہ میں عذر ہیں تو اسی طرح تیمم کے لیے بھی اور حکم اعادہ بدستور۔ درمختار باب الامامۃ میں ہے لاتجب علی من حال بینہ وبینھا مطر وطین وبرد شدید وظلمۃ کذٰلک وریح لیلا لانھارا ردالمحتار میں ہے وانما کان عذرا لیلا فقط لعظم مشقتہ فیہ دون النھار اھ **اقول** [٢٤٤٠] وانت تعلم ان علی شق الاذیۃ المدار فان تثبت نھارا ثبت الرخصۃ او لم تثبت لیلا لم تثبت اُسیکے باب الجمعہ میں ہے شرط لافتراضھا عدم مطر شدید ووحل وثلج ونحوھا ردالمحتار میں ہے ای کبرد شدید کما قدمناہ فی باب الامامۃ اھ **اقول** [٢٤٤١] بل قد مھو کما رأیت الاٰن وشمل قولہ نحوھا مازدت من زلزلۃ وصاعقۃ والعیاذ باللہ تعالٰی بل بالاولی کما لایخفٰی (١٢٣) جسطرح شدت کا مینہ جمعہ وجماعت میں

عذر ہے کما تقدم عن الدر رِیوہین جمع العلوم و منتقی و مجتبی و کفایہ و قنیہ و حلیہ و بحر و ہندیہ وغیرہا مین اُسے تیمم کیلیے
بھی عذر گنا کما قدمنا فی الحلیۃ والبحر عزا المبتغی بالغین المعجمۃ من کان فی کلۃ جاز تیممہ لخوف
البق او مطر او حر شدید الخ قلت [۲۴۴۳] ورأیتہ فی بعض الکتب بزیادۃ او برد وکان ترکھم من باب
الاکتفاء کما قال فی جامع الرموز عند قولہ لبعدہ میلا او مرض او برد تخصیص البرد من قبیل الاکتفاء
فان الحر الشدید مبیح للتیمم ام وعزاہ للزاہدی اقول [۲۴۴۴] مگر یہ بظاہر بہت عجیب ہے کہ پانی کا
وجود تیمم کا موجب ہو شدت کے مینھ مین وضو غسل سب کچھ ہوسکتا ہے خود مینھ سے یا پر نالے سے یا کسی برتن
مین پانی لیکر وانا اقول [۲۴۴۵] وباللہ التوفیق اسکی ایک ظاہر صورت یہ ہے کہ وضو کرنا ہے اور سر پر دیر تک
پانی گرنا مثلاً بوجہ ضعف دماغ مضر ہے اور چھتری یا چادر وغیرہ نہیں جس سے سر کو پانی سے بچا سکے نہ چھجے
کا کوئی پرنالہ چل رہا ہے کہ چھجے کے نیچے کھڑا ہو کر اُس سے وضو کرے یا ہوا سے پانی کی دھارین اسی طرف
آرہی ہین کہ چھجا حاجب نہ ہوگا نہ خادم غلام لڑکا کوئی ایسا ہے کہ پانی لیکر اسے دیدے نہ کوئی برتن کہ اُسے
کسی پرنالے کے نیچے رکھدے یا پرنالہ ہی نہیں اور مینھ مین رکھے تو پانی قابل وضو اتنی دیر مین جمع ہوکر وقت
نکل جائے غرض وضو کی کوئی صورت نہیں سوا اسکے کہ مینھ مین کھڑا ہو کر اعضائے وضو دھوئے اور اتنی دیر تک
پانی سر پیلے اور یہ اُسے مضر ہے تو یہان مینھ کا وجود ہی وضو سے مانع ہوا ورنہ وضو مضر تھا (۱۲۴) اقول [۲۴۴۶]
دوسری دقیق صورت یہ ہے کہ وضو کرنا یا نہانا ہے اور پانی اصلاً مضر نہیں مگر اور طریقے مسدود ہین سوا اسکے کہ مینھ
مین کھڑا ہو کر وضو یا غسل کرے اور کوئی خلوت کا مکان نہیں کہ کپڑے اُتار کر طہارت کرے مثلاً سفر مین ہمراہ
ہے اور کپڑے باریک ہین کہ پانی مین بھیگ کر بے ستری ہوگی اور باندھنے کو کوئی دبیز نگین تہ بند نہیں تو مستملا
حلیہ وغنیہ مذکور نمبر ۵۴ پر مطلقاً تیمم کا حکم ہوگا اور اگر وقت اتنا نہیں کہ ان بھیگے کپڑون کو نچوڑ کر خشک کرکے
پہننے تک باقی رہے تو دوسرے قول پر بھی صحیح عذر موجود ہے کہ اب خود نماز مین بے ستری ہوگی لہذا تیمم کرے
پھر پانی سے طہارت کرکے اعادہ (۱۲۵ تا ۱۳۰) اقول [۲۴۴۷] ان دونون صورتون مین حسب دستور تین تین صورتین
اور نکلین گی کہ پانی دینے والا اجرت چاہتا ہے یا برتن یا تہ بند کرایہ پر ملتا ہے اور یہ مفلس ہے یا وہ اُدھار پر راضی
نہیں یا اجرت مثل سے بہت زائد مانگتا ہے (۱۳۱ تا ۱۳۵) اقول [۲۴۴۸] پہاڑ سے لگاتار پانی جھر رہا ہے مگر خفیف
نہ دھار بندھکر اور ریت مین جذب ہوتا جاتا ہے اسکے پاس کوئی کپڑا ایسا نہیں نہ مول ملتا ہے جسے گزرگاہ آب پر
پھیلا کر اُسے اعضا پر نچوڑ کر یا کسی برتن مین جمع کرکے وضو کرے یا خریدنے کو دام نہیں یا دوسری جگہ ہین اور وہ

اُدھار نہیں دیتا یا قیمت سے بہت زیادہ مانگتا ہے یا کپڑا موجود ہے مگر اُسے یوں بھگونے نچوڑنے میں ایک درم یا زیادہ کا نقصان ہے پانچوں صورتوں میں تیمم کرے (۱۳۶) انھیں عبارات میں گزرا کہ اگر مچھروں کے خوف سے مسہری کے اندر بیٹھے ہوئے ہے اور وقت جاتا ہے تیمم سے پڑھ لے یعنی پھر اعادہ کرے اقول [۱۲۹] مچھر پسّو سے ایسی اذیت جسکے خوف کے باعث ترک وضو وغسل کی اجازت ہو بعید ہے ہاں ڈانس کی ایذا شدید ہے (۱۳۷) اقول [۱۳۰] یونہیں اگر پانی کے پاس مہال چھڑی ہوئی ہے اور انتظار میں خوف فوتِ وقت ہے وھو داخل فی معنی مانصوا علیہ من خوف سبع وحیۃ وان لم یدخل فی لفظہ وکذا صاحبہ السابق (۱۳۸ تا ۱۴۱) اقول [۱۳۱] جو پانی تک نہ جاسکتا ہو مثلاً لُنجھا یا اپاہج یا پاؤں کٹا ہوا یا مفلوج یا مریض یا نقیہ یا نہایت بوڑھا کہ چل نہیں سکتے یا اندھا جسے اٹکل نہیں یا پاؤں کو ٹھوکر یا کمر وغیرہ کے درد کے باعث چلنے سے معذور اُنکے پاس اگر نوکر یا غلام یا بیٹا یا پوتا کوئی ایسا نہیں جسپر انکی خدمت لازم ہو نہ ایسا کہ اسکے کہنے سے لادے نہ اُجرت پر لانے والا یا اجیر ہے مگر یہ اجرت قادر نہیں یا قادر ہے مگر مال دوسری جگہ اور وہ اُدھار پر راضی نہیں یا اُجرت مثل سے بہت زیادہ مانگتا ہے تیمم کرے اور اعادہ نہیں علما نے ان معذوروں کا ذکر جمیع جماعت میں فرمایا ہے وقیدت الاعمی بمن لا یھتدی تبعا للمحقق العلامۃ الشامی رحمہ اللہ تعالی اقول [۱۳۲] وزدت النقیہ وھو غیر المریض والاعشی ومن بہ وجع خاصرۃ او غیرھا لا یستطیع معہ المشی بل ھو داخل فی عموم المقعد علی احد تفسیریہ انہ الذی لا حراک بہ من داء فی جسدہ کان الداء اقعدہ وقیل المقعد المتشنج الاعضاء ش عن المغرب اور اگر پانی تک جا تو سکتا ہے مگر ضعف یا مرض یا ہاتھوں میں درد وغیرہ کے باعث بھر نہیں سکتا تو یہ نمبر ۱۲۸ ہے (۱۴۲) جب کو جنب ہونا یاد نہ رہا مسجد میں چلا گیا اب یاد آیا یا معتکف مسجد میں سوتا تھا کہ اُسے حاجت ہے یا غیر معتکف اگرچہ اُسے منع ہے اور نہانے کی حاجت ہوئی یہ لوگ نہ مسجد میں چل سکتے ہیں نہ ٹھہر سکتے ہیں نہ مسجد میں غسل ہو سکتا ہے ناچار یہ صورت عجز ہوئی فوراً تیمم کریں اگرچہ مسجد کی زمین یا دیوار سے اور معاً باہر چلے جائیں اگر جا سکتے ہوں اور اگر باہر جانے میں بدن یا مال پر صحیح اندیشہ ہے تو تیمم کے ساتھ بیٹھے رہیں بیٹھنے کی صورت میں تیمم ضرور واجب ہے وہ خلاف غیر بین ولا مبین اور نکلنے کی صورت میں بہت اکابر اس تیمم کو صرف مستحب بتاتے ہیں اور فوراً بلا تیمم نکل جانا بھی جائز جانتے ہیں اور احوط تیمم ہے اقول [۱۳۳] ذہن فقیر میں یہاں بعض مہم تفصیلیں ہیں اولاً اس تیمم کے کرنے میں جہاں تک حدِ امکان ہو تعجیل تام کا حکم ہے تو جو صورت جلد سے جلد تیمم ہو جانے کی ہو اُسکا بجالانا واجب اور ادنیٰ تاخیر ناجائز کہ بضرورت اُتنی ہی دیر لبث توقف کی اجازت ہوئی ہے جسمیں تیمم کرسکے ایک لحظہ بھی تیمم کرنے میں تاخیر روا نہیں کہ اتنی دیر بلا ضرورت بحالِ جنابت مسجد میں ٹھہرنا ہوگا اور یہ حرام ہے لہذا اگر اسکے ہاتھ

پاس مثلاً کوئی مٹی کا برتن رکھا ہے اور دیوار قدم بھر دُور ہے تو واجب کہ اُسی برتن سے فوراً تیمم کرلے اور اگر دیوار قریب اور برتن دُور ہے یا ہے ہی نہیں تو اگر مسجد میں جہاں یہ بیٹھا ہے فرش نہیں تو زمینِ مسجد و دیوار میں نسبت دیکھی جائیگی اگر دیوار سے متصل ہے کہ صرف ہاتھ بڑھانا ہوگا تو اختیار ہے دیوار سے تیمم کرے یا زمین سے اور اگر دیوار تک کچھ بھی سرکنا ہوگا تو خاص زمینِ مسجد سے تیمم کرے دیوار تک نہ جائے اور اگر مسجد میں فرش ہے تو دیوار تک پہنچنا یا اُس فرش کا ہٹانا جو جلد ہوسکے وہ کرے **ثانیاً** یہ تیمم مسجد سے نکل جانیکے لیے تھا کہ بحالِ جنابت جس طرح مسجد میں ٹھہرنا حرام ہے یونہیں ہمارے نزدیک اُس میں چلنا بھی حرام ہے اب کہ تیمم کرچکا فوراً نکل جائے اور اگر مسجد میں چند دروازے ہیں تو وہ دروازہ اختیار کرے جو قریب تر ہو اُس سے نکلنے میں خواہ مسجد سے باہر جاکر اس تیمم سے کسی آیت کی تلاوت نہیں کرسکتا کہ یہ تیمم باوصف قدرتِ آب محض خروج عن المسجد کے لیے تھا ہاں اگر باہر جانے میں جان یا مال یا آبرو کا صحیح اندیشہ ہو تو اسی تیمم سے مسجد میں ٹھہر رہے مگر نماز و تلاوت نہیں کرسکتا اُنکے لیے دوبارہ اُنکی نیت سے تیمم کرنا ہوگا **ثالثاً** نکلنے کیلیے تیمم کا حکم وجوباً خواہ استحباباً اُس صورت میں ہونا چاہیے جبکہ عین کنارہ مسجد نہ ہو کہ پہلے ہی قدم میں خارج ہوجائیگا جیسے دروازے یا حجرے یا زمین پیشِ حجرہ سے متصل سوتا تھا اور احتلام ہوا یا جنابت یاد نہ رہی اور مسجد میں ایک ہی قدم رکھا تھا ان صورتوں میں فوراً ایک قدم رکھکر باہر ہوجائے کہ اس خروج میں مرور فی المسجد نہ ہوگا اور جبتک تیمم پورا نہ ہو بحالِ جنابت مسجد میں ٹھہرنا رہیگا ھذا ماعندی واللہ تعالٰی اعلم فتاوٰی امام قاضیخان میں ہے کان الرجل فی المسجد فغلبہ النوم واحتلم تکلموا فیہ قال بعضھم لایباح لہ الخروج قبل التیمم وقال بعضھم یباح اھ وفی الاختیار شرح المختار ثم الشلبیۃ نام فی المسجد فاجنب قیل لایباح لہ الخروج حتی یتیمم وقیل یباح اھ وفی تبیین البحر عن المحیط اصابتہ الجنابۃ فی المسجد قیل لایباح لہ الخروج من غیر تیمم اعتبارا بالدخول وقیل یباح لان فی الخروج تنزیہ المسجد عن النجاسۃ وفی الدخول تلویثہ بھا اھ واحال تمامہ علی الحیض وقال ثم وفی منیۃ المصلی ان احتلم فی المسجد تیمم للخروج اذا لم یخف وان خاف یجلس مع التیمم ولایصلی ولایقرؤ اھ وصحح فی الذخیرۃ ان ھذا التیمم مستحب وظاھر ماقدمناہ فی التیمم عن المحیط انہ واجب ثم الظاھر ان المراد بالخوف الخوف من لحوق ضرر بہ بدنا او مالا کان یکون لیلا اھ کلامہ وھو برمتہ ماخوذ عن الحلیۃ بلا لفظ الظاھر فانہ اورد کلام المحیط وعزامثلہ للخانیۃ ثم قال وھذا صریح فی ان الخلاف فی الاباحۃ اھ

**اقول** وھو کماتری لاشبھۃ فیہ فلا ادری لم بدل الصریح بالظاھر وان تبعہ فیہ اخوہ المدقق

فی النهر ثم ابو السعود علی مسکین ثم ط علی الدر ھذا وقال فی الحلیة تحت قول المتن المذکور ھذا قول بعض المشایخ والتیمم عند ھذا القائل مستحب فی الفصلین کما صرح به فی الذخیرة اھ ثم ذکر ما فی المحیط والخانیة وانه صریح فی ان الخلاف فی الاباحة قال ثم الظاھر انھا (ای الاباحة) الاشبه کما ھو غیر خاف عن المتأمل ان شاء اللّٰه تعالٰی فان قلت بل یتعین لما فی الصحیحین عن ابی ھریرة رضی اللّٰه تعالٰی عنه قال اقیمت الصلاة وعدلت الصفوف فخرج الینا رسول اللّٰه صلی اللّٰه تعالٰی علیه وسلم فلما قام فی مصلاہ ذکر انه جنب فقال لنا مکانکم ثم رجع فاغتسل ثم خرج الینا ورأسه یقطر فکبر فصلینا معه فان الظاھر انه صلی اللّٰه تعالٰی علیه وسلم لم یتیمم لخروجه من المسجد والا لحکاہ ابو ھریرة رضی اللّٰه تعالٰی عنه واذا لم یتیمم له کان الخروج منه بلا تیمم مباحا وھو المطلوب قلت انه صلی اللّٰه تعالٰی علیه وسلم کان مباحا له دخول المسجد والمکث فیه جنبا اھ ھذا تمام کلامه رحمه اللّٰه تعالٰی ملخصا اقول[357]

سبحٰن اللّٰه کیف یباح للجنب المکث فی المسجد بلا تیمم وھو حرام اجماعا والخائف ان عجز عن الخروج والاغتسال فھو بسبیل من التیمم والتیمم طھارة صحیحة عند العجز عن الماء فاباحة اللبث فی المسجد جنبا مع القدرة علی الطھارة مما تنبو عنه القواعد الشرعیة وان جزم به فی التاتارخانیة ایضا فعنھا فی الھندیة اذا خاف الجنب اوالحائض سبعا اولصا اوبردا فلا باس بالمقام فیه والاولی ان یتیمم تعظیما للمسجد اھ بل وفی الخانیة من موجبات الغسل ثم فی خزانة المفتین حیث قالا من احتلم فی المسجد ینبغی ان یخرج من ساعته فان کان فی اللیل وخاف الخروج یستحب له ان یتیمم اھ نعم الخروج مسرعا بلا تیمم له وجه کما اشار الیه فی المحیط الرضوی ولھذا مشی غیر واحد علی وجوب التیمم فی المکث وندبه فی الخروج وانما ظاھر ما مر عن خزانة المفتین ندب ترکه فی الخروج ففی الدر من احکام الجنب لو احتلم فیه ان خرج مسرعا تیمم ندبا وان مکث لخوف فوجوبا اھ قال ش افاد ذلک فی النھر توفیقا بین اطلاق ما یفید الوجوب وما یفید الندب اھ اقول[358] صریح نص الخانیة والمحیط والاختیار ان لا یباح له الخروج فھذا لیس بتوفیق بل تلفیق وقال فی باب الحیض تحت قوله یمنع حل دخول مسجد افاد منع الدخول ولو للمرور وقدمنا فی الغسل تقییده بعدم الضرورة بان کان بابه الی المسجد ولا یمکنه تحویله ولا السکنی فی غیرہ وذکرنا ھناک ان الظاھر حینئذ انه یجب التیمم للمرور اخذا مما فی العنایة عن المبسوط (اھی کما یأتی) وکذا لو مکث فی المسجد خوفا من الخروج بخلاف ما لو احتلم فیه وامکنه الخروج مسرعا

تطفل علی الذخیرة وخزانة المفتین والتاتارخانیة والحلیة والھندیة

معروضة علی العلامة ش

مسئلہ ایک شخص کے مکان

فانه يندب له التيمم لظهور الفرق بين الدخول والخروج اھ وقال السيد ط على مراقی الفلاح لو اجنب فيه تيمم وخرج من ساعته ان لم يقدر على استعمال الماء وكذا لو دخله وهو جنب ناسيا ثم ذكر وان خرج مسرعا من غير تيمم جاز وان لم يقدر على الخروج تيمم ولبث فيه ولا يجوز لبثه بدونه الا انه لا يصلی ولا يقرؤ كما فی السراج اھ (٢٣٥) **اقول** ومعنی القدرة على استعمال الماء ان يكون ثمه ماء وموضع اعد للاغتسال او عنده اناء يمكن ان يغتسل فيه بحيث لا يقع شیئ من الغسالة فی المسجد او تكون له ثياب صفيقة تمسك الماء فيغتسل عليها ثم يرمی به خارج المسجد وهو واقعتی ولله الحمد كنت معتكفا فی مسجدی فی الشتاء واردت الوضوء وكان المطر شديدا فتوضأت على لحافی ولم تصب المسجد قطرة ولله الحمد وكان هذا بحمد الله تعالى الهاما من ربی ثم بعد سنين رأيت الارشاد اليه فی البحر عن تجنيس الامام الاجل صاحب الهداية قال رحمه الله تعالى لو سبقه الحدث وقت الخطبة يوم الجمعة فان وجد الطريق انصرف وتوضأ وان لم يمكنه الخروج يجلس ولا يتخطى رقاب الناس فان وجد ماء فی المسجد وضع ثوبه بين يديه حتى يقع الماء عليه ويتوضؤ بحيث لا ينجس المسجد ويستعمل الماء على التقدير ثم بعد خروجه من المسجد يغسل ثوبه قال البحر وهذا حسن جدا اھ (٢٣٦) **اقول** قوله لا ينجس والامر بغسل الثوب بناء على نجاسة الماء المستعمل وقوله على التقدير ای التقليل كيلا ينفذ الماء من الثوب فان كان الثوب كثير القطن كلحافی يسبغ الوضوء كما فعلت ولله الحمد قال فی الدر ومن منهياته التوضی فی المسجد الا فی اناء او فی موضع اعد لذلك اھ قال ط فعله فيه مكروه تحريما لوجوب صيانته عما يقذره وان كان طاهرا اھ بل نقل فی البحر من الاعتكاف عن البدائع ان غسل المعتكف راسه فی المسجد لا باس به اذا لم يلوثه بالماء المستعمل فان كان بحيث يتلوث المسجد يمنع منه لان تنظيف المسجد واجب ولو توضأ فی المسجد فی اناء فهو على هذا التفصيل اھ ثم قال اعنی البحر بخلاف غير المعتكف فانه يكره له التوضؤ فی المسجد ولو فی اناء الا ان يكون موضعا اتخذ لذلك لا يصلی فيه اھ (٢٣٧) **اقول** واليه يشير قوله فی مكروهات الصلاة يكره الوضوء والمضمضة فی المسجد الا ان يكون موضع فيه اتخذ للوضوء ولا يصلی فيه اھ فلم يستثن الا هذا ومثله فی غمز العيون عن شرح الجامع الصغير للتمرتاشی لكن البحر قدم فی بحث الماء المستعمل عن الخانية ان توضأ فی اناء فی المسجد جاز عندهم اھ وعليه مشى فی الاشباه

فقال تكره المضمضة والوضوء فيه الا ان يكون ثمه موضع اعد لذلك لا يصلى فيه او فى اناء اهـ واعتمد
السيد الحموى مقالته فى الاعتكاف فقال هذا الحكم وان كان فى الخانية لكن ليس على العموم
كما يفهم من كلامه بل فى المعتكف فقط بشرط عدم تلويث المسجد قال فى البدائع الى اخر ما قدمنا عن
اعتكاف البحر وقال العلامة الرملى فى حاشيته الظاهر ترجيح ما فى فتاوى قاضيخان اهـ نقله فى المنحة

[٢٣٦٢] **اقول** وبه الاولى التوفيق فان كان الاناء بحيث يخشى ان لا تقع الغسالة كلها فيه بل يترشش
بعضها خارجه كره ولعله الغالب فلذا اطلق المنع فى باب الاعتكاف وان امن ذلك لم يكره وهو
مراد الخانية والله تعالى اعلم هذا وقال ط فى المسألة الدائرة هو والسيد ابو السعود الازهرى ظاهر ما فى
المحيط وجوب هذا التيمم وفصل فى السراج بين ان يخرج سريعا فيجوز تركه او يمكث فيه للخوف
فلا يجوز تركه وعليه يحمل ما فى المحيط اهـ اهـ ودل قولهما اهـ على ان الجملة الاخيرة عليه يحمل ما فى
المحيط من كلام السراج الوهاج [٢٣٦٣] **اقول** وفيه نظر ظاهر فان صريح كلام المحيط فى الخروج دون
اللبث هذا وانا [٢٣٦٤] **اقول** وبالله التوفيق يؤيد الفارقين بين الدخول والخروج مسألة فى الصوم
فقد نصوا ان من جامع ناسيا او ليلا فطلع الفجر فان نزع مع التذكر والفجر لا شئ عليه وان امنى بعد
النزع لانه كالاحتلام ولو مكث قضى كما فى الدر عامة الاسفار الغر فالايلاج جماع والمكث جماع والنزع
اقلاع لا جماع والا لوجب فساد الصوم [٢٣٦٥] **الا** ان يقال هو مستثنى بدلالة الكريمة احل لكم ليلة الصيام
الرفث الى نسائكم والليل الى طلوع الفجر فالحل ممتد اليه ومن لازمه وقوع النزع بعد الفجر فلم يعد
جماعا وان كان فيه الكون فى الفرج بعد الفجر ما لم يستتم خروجا لانه لا سبيل له الى الاقلاع الا هذا
بخلاف من فى المسجد فله سبيل الى التيمم تأمل فانه موضعه [٢٣٦٦] **اقول** ولا يبعد على هذا ان
قيل ان الجنب ممنوع عن المسجد لبثا واجتيازا وهو فى الخروج بلا تيمم مجتاز و فى اللبث للتيمم
ماكث لانه لا يطهر ما لم يتم التيمم فان كان مكثه هذا التطهير الجسد فان اجتيازه هذا التنزيه
المسجد فهو بين بليتين فليختر اهونهما وبين نجاتين فليرتد اعجلهما بان ينظر ايهما اسرع تيممه او
خروجه فيختاره وان استويا خير لكن ليس لمثلى ان يكون له قيل فى حكم وانما على اتباع ما رجح و
صحح فاذن [٢٣٦٧] **اقول** قدم فى الخانية والمحيط والاختيار القول بالوجوب وفقيه النفس لا يقدم
الا الاظهر الاشهر كما صرح بنفسه فى صدر فتاواه فيكون هو المعتمد كما قاله ط و ش وكذلك قدم

الباقون والتقديم دليل الترجيح ثم ان بين حاظر ومبيح فالاخذ بالحاظر احوط ثم المبيح لا ينهى عن التيمم بل يستحبه والحاظر يوجبه ففعله متفق عليه وتركه مختلف فيه فالاخذ بالمتفق عليه اولى والله سبحنه وتعالى اعلم (١٤٣) نہانے کی حاجت ہو پانی مسجد کے اندر ہو جیسے وسط مسجد میں حوض یا وہ کوآں جس تک مسجد ہی میں ہوکر راہ ہے اور اُسکے سوا پانی اور کہیں نہیں پاتا نہ کوئی مسجد میں سے لادینے والا ہے تیمم کرکے جائے اور پانی لے آئے محیط رضوی پھر بحر الرائق میں ہے جنب مر علی مسجد فیہ ماء یتیمم للدخول ولا یباح لہ الا بالتیمم مبسوط پھر غنیہ پھر شامی میں ہے مسافر مر بمسجد فیہ عین ماء وھو جنب ولا یجد غیرہ فانہ یتیمم لدخول المسجد عند نا منیہ میں ہے جنب جد الماء فی المسجد ولیس معہ احد تیمم ودخل قال فی الحلیۃ اذا کان لا یجد ماء غیرہ یقدر علی استعمالہ شرعا الخ **اقول** فقد جمع بین الشرطین وھما مرادان قطعا وان اھملھما فی المحیط واقتصر فی المبسوط والمنیۃ علی واحد واحد (١٤٤ تا ١٤٦) **اقول** بدستور یہاں بھی وہی صورتیں ہونگی کہ اگر پانی لادینے والا اجرت مثل مانگتا ہے اور یہ ابھی دے سکتا ہے یا وہ اُدھار پر راضی ہے تیمم جائز نہیں ورنہ جائز ثم رأیت بحمد اللہ تعالٰی اشار الی بعضہا فی الحلیۃ مع افادات زائدۃ فراجعہا تحت قول المنیۃ المذکور **تنبیہ** یہاں بحر میں محیط رضوی سے ایک اور صورت لکھی کہ وہ دہ در دہ سے کم حوض ہو اور کوئی برتن پاس نہیں اگر اُس میں نہاتا ہے پانی بھی خراب ہوتا ہے اور یہ بھی طاہر نہ ہوگا ناچار تیمم کرے ھذا نصہ وان کان فیہ (ای فی المسجد **اقول** ولیس قیدا کما لا یخفی) عین صغیرۃ ولا یستطیع الاغتراف منہ لا یغتسل فیہا ویتیمم لان الاغتسال فیہ یفسدہ ولا یخرج طاھرا فلا یکون مفیدا اھ **اقول** مگر یہ غیر صحیح پر مبنی ہے صحیح ومعتمد یہ ہے کہ اسکا غسل اُتر جائیگا اور پانی مستعمل ہو جائیگا لعدم الاستعمال قبل الانفصال وھی مسألۃ البئر جحط وقد قال فی البحر المذھب المختار فی ھذہ المسألۃ ان الرجل طاھر والماء طاھر غیر طھور تو اگر وہ پانی وقف ہے یا مالک کی اجازت نہیں اُسمیں نہانا ممنوع ہوگا کہ پانی کو خراب کردیگا یہ نمبر ٥٠ و ٥٣ میں داخل ہے اور اگر مالک کی اجازت یا پانی خود اسکی ملک یا قدرتی مباح ہے تو نہانا لازم اور تیمم روا نہیں (١٤٧) پانی ہے مگر مقید جسکا روشن بیان ہمارے رسالہ النور والنورق میں ہے تیمم کرے اسکی فروع سے ہے وہ مسئلہ کہ علما نے آب زمزم شریف بچانے کے لیے افادہ فرمایا اپنے تبرک یا کسی کو ہدیہ دینے کے لیے زمزم لیے جاتا ہے **اقول** اتنا کہ طہارت کو خود یا دوسرے پانی سے ملکر کافی ہو وضو یا غسل کی ضرورت ہوئی بغیر اسکے اور کافی پانی موجود

وفاقا لان النص فی مثلہ نادر والنادر لا یلاحظ فی الاحکام ھذا ما علمنی الملک العلام والحمد للہ ولی الانعام ١٢ منہ غفرلہ

نہین فرض ہوگا کہ زمزم شریف ہی طہارت مین خرچ کرے اب اگر اُسے بچانا چاہے اُسمین گلاب کیوڑا بید مشک برابر کا ملادے خلاصہ بزازیہ غنیہ توشیح بحر یا زعفران اتنا کہ اُسے رنگنے کے قابل کردے خلاصہ حلیہ یا شکر کہ شربت ہوجائے رد المحتار اقول مگر شربت زیادہ دن نہ ٹھہریگا اور صورت زعفران مین بھی پینا دشوار ہوگا لہذا گلاب ہی اولٰی ہے اگر حاضر ہو غرض وہ صورت کردے کہ قابل غسل و وضو نہ رہے اب تیمم کرے (۱۴۸) اسکا دوسرا حیلہ یہ فرمایا ہے کہ زمزم کسی رفیق کو ہبہ کرکے اُسکے قبضہ مین دیدے پھر اُس سے اپنے پاس بطور امانت لیلے یا اُسی کے پاس رہنے دے اور تیمم کرے کہ پانی اپنی ملک مین نہ رہا جب وطن پہنچے یا اُسکی راہ جدا ہو اُس سے اپنے نام مثلاً ہبہ کرالے یا کچھ دیکر خرید لے خلاصہ مین ہے رجل فی البادیۃ معہ ماء زمزم وقد رصص رأس القمقمۃ لایجوز لہ التیمم والحیلۃ ان یھبہا لغیرہ ثم یودعہا منہ او یجعل فیہ ماء الورد او ماء الزعفران حتی یصیر مقیدا فتح القدیر میں ہے یبتلی الحاج بحمل ماء زمزم للھدیۃ (زاد فی المنیۃ او للاستشفاء) ویرصص رأس القمقمۃ فما لم یخف العطش ونحوہ لایجوز لہ التیمم قال المصنف والحیلۃ فیہ ان یھبہ من غیرہ ثم یستودعہ منہ اھ زاد فی الحلیۃ او ترکہ مع الموھوب لہ اھ وقال فیہا انہ مما توارد کثیر من المتأخرین من غیر قدح فی ھذہ الحیلۃ کصاحب الھدایۃ فی التجنیس وصاحب المبتغٰی بالغین المعجمۃ اھ واعترضہ فی الخانیۃ وعن المحیط فی الحلیۃ وتبعھم البزازی فی الوجیز وقال الحلبی فی الغنیۃ ھو الفقہ بعینہ وھذا لفظ الامام فقیہ النفس قال رحمہ اللہ تعالٰی ھذا لیس بصحیح عندی فانہ لورأی مع غیرہ ماء یبیعہ بمثل الثمن او بغبن یسیر یلزمہ الشراء ولایجوز لہ ان یتیمم فاذا تمکن من الرجوع فی الھبۃ کیف یجوز لہ التیمم اھ وعن ھذا جعل الحیلۃ الاخرٰی فی الغنیۃ وتبعہ فی الدر ان یھبہ علی وجہ ینقطع بہ الرجوع اھ ای بان تکون الھبۃ بشرط العوض اھ ش واعترضہ العلامۃ ط قائلا عدم التقیید اولٰی (ای ترک تقیید الھبۃ بشرط الرجوع) لانہ اذا کان ھبۃ علی ھذا الوجہ لاتعود علیہ فائدتہ فالاولی ان ینتفع بہ لنفسہ اھ ای اذا وھب بحیث سقط تمکن الرجوع خرج من یدہ واختیارہ ففیم الحیلۃ لانہا انما کانت لینتفع بہ اھداء او استشفاء واجاب ش بان المراد یھبہ ممن یثق بہ بانہ یردہ علیہ بعد ذلک اھ اقول ربما لایجد فی السفر من یثق بہ ولذا قالوا یھبہ من غیرہ ولم یقیدوہ بموثوق بہ ولو کان المراد ھذا لکان یکفی ان یبیعہ ثم اذا وصلا او تفرق طریقھما یشتریہ منہ وقد کان البیع اشھر منہا یعرفہ کل احد بخلاف الھبۃ بشرط العوض التی ھی برزخ بینہما ھبۃ

ابتداء وبيع انتهاء ولم يذكر البيع احد اما اشكال الخانية فقد اجاب عنه المحقق على الاطلاق فى الفتح بان الرجوع تملك بسبب مكروه وهو مطلوب العدم شرعا فيجوز ان يعتبر الماء معدوما فى حقه لذلك وان قدر عليه حقيقة كماء الحب بخلاف البيع اه اقول اى اذا وجد فى الفلاة ماء موضوعا للشرب لا يجوز له التوضى منه بل يتيمم مع قدرته على الماء حسا ولغت حقيقة لعجزه عنه شرعا كذا هذا بخلاف الشراء فانه قادر عليه شرعا ايضا وبالجملة فالمنع الشرعى ايضا من اسباب العجز عن استعمال الماء كسائر وجوه العجز وهو حاصل ههنا فساغ التيمم هذا تقريره وقد اقره فى البحر واستحسنه فى الحلية وتعقبه المقدسى قائلا يمكن ان يقال انما يكون الرجوع محذورا اذا كان عقد الهبة حقيقيا اما اذا كان على وجه الحيلة فلا اذ الموهوب له لا يتأذى من الرجوع هنا اصلا تأمل اه واختلف نظر العلامة ش فايد فى المنحة تعقب المقدسى بقوله على انه سيأتى عن الوافى انه اذا كان مع رفيقه ماء فظن انه ان سأله اعطاه لم يجز التيمم وان كان عنده انه لا يعطيه يتيمم وان شك فى الاعطاء وتيمم وصلى فسأله فاعطاه يعيد وهنا ان لم يرجع بهبته يجب عليه ان يسأله لوجود الظن باعطائه اللهم الا ان يتعاهدا على انه ان سأله بعد الهبة لا يعطيه تتميما للحيلة تأمل اه وايد فى رد المحتار استحسان الحلية بقوله على ان الرجوع فى الهبة يتوقف على الرضا او القضاء لكن قد يقال انه ما وهبه الا ليسترده والموهوب منه لا يمنعه اذا طلبه الواهب وذلك يمنع التيمم والجواب انه يسترده بهبة او شراء لا بالرجوع فلا يلزم المكروه والموهوب منه اذا علم بالحيلة يمتنع من دفعه للوضوء تأمل اه اقول لا وجه للتعقب فان الهبة حقيقية قطعا صدرت من اهلها فى محلها والحيلة لا تنفى الحقيقة بل توجبها اذ لولاها لبطلت وكونه يتوصل به الى مقصد اخر لا ينافى قصد العقد بل يؤكده اذ به يتوصل فكيف لا يقصد وانما العقد بالايجاب والقبول لا بالغايات المضمرة فى النفوس والا لانسد باب الحيل الشرعية عن اخرها مع انه مفتوح بالكتاب العزيز والاحاديث الصحاح كما بيناه فى كفل الفقيه واذا ثبت العقد ثبت باحكامه ومن احكامه كراهة الرجوع تحريما فكيف لا يكون محذورا وليس المنع منه لتأذى الموهوب له حتى لو لم يتأذ جاز بل لا يجوز وان لم يتأذ الا ترى ان له طريقين الرضا والقضاء ولا تأذى فى الرضا بل منعه لانه ليس لنا بحمد الله تعالى مثل السوء كما افصح به الحديث الشريف اما

علاوۃ الشامی فقد تکفل بالجواب عنہا وقد جزم فی رد المحتار بما استضعف فی المنحۃ **فان قلت** ما فائدتہ الا التمکن من الرجوع وھو عنہ ممنوع **اقول**[۱۴۰۵] لایرجع بل یشتری او یستوہب کما قال ش وفائدتہ ان الموھوب لہ لایمتنع من بیعہ او ھبتہ علما منہ بانہ ان لم یفعل فلہ الرجوع فلا یفید الامتناع بخلاف ما اذا انقطع حق رجوعہ یمتنع لعلمہ ان الواھب لایقدر علی استردادہ فالصواب مع عامۃ الائمۃ ان شاء اللّٰہ تعالٰی واللّٰہ تعالٰی اعلم (۱۴۹) پانی ایسی حالت پر ہو کہ اُسکے مطلق ومقید ہونے میں اشتباہ ہو جیسے نبیذ تمر وغیرہ جسمیں تحقیق نہ ہو کہ پانی اُس میوے سے مغلوب ہو کر نبیذ ہوگیا یا ابھی نہیں اُس سے وضو بھی کرے کہ شاید پانی ہو اور تیمم بھی کہ شاید نہ ہو ہمارے امام اعظم رضی اللہ تعالٰی عنہ سے نبیذ تمر میں جو تین حکم مروی ہیں اُس سے وضو کرے۔ وضو نہ کرے تیمم ہی کرے۔ وضو وتیمم دونوں کرے وہ انھیں تین حالتوں پر مبنی ہیں جہاں پانی ہنوز مغلوب نہ ہوا وہاں اُس سے وضو کا حکم فرمایا جہاں مغلوب ہوگیا تیمم کا حکم دیا جہاں مغلوب ہونا نہ ہونا مشتبہ ہو دونوں کا جمع کرنا ارشاد فرمایا کما ذکرناہ علی ھامش رسالتنا النور والنورق (۱۵۰) گدھے کا جھوٹا پانی موجود ہو اور نہیں اُس سے وضو بھی کرے اور تیمم بھی۔ ان دونوں نمبروں میں اختیار ہے چاہے وضو پہلے کرے خواہ تیمم اور بہتر یہ ہے کہ وضو پہلے کرلے اور ان دونوں میں وضو بلا نیت جائز نہ ہوگا تیمم کیطرح اس وضو میں بھی نیت شرط ہے تنبیہ یہی حکم خچر کے جھوٹے کا ہے اگر گدھی پر گھوڑا اٹھنے سے پیدا ہوا ہو ہمارے ملک میں عام خچر وہ ہیں کہ گھوڑی پر گدھا الکر لیے جاتے ہیں ان خچروں کا جھوٹا مشکوک نہیں ظاہر ہے انکا حکم گھوڑے کی مثل ہے کہ جانوروں میں اعتبار ماں کا ہے در مختار میں ہے (سؤر حمار) اھلی (وبغل) امہ حمارۃ فلو فرسا او بقرۃ فطاھر (مشکوک فی طھوریتہ) حتی لو وقع فی ماء قلیل اعتبر بالاجزاء (فیتوضؤ بہ) او یغتسل (ویتیمم ان فقد ماء وصح تقدیم ایھما شاء) فی الاصح اما ما قال بعدہ (ویقدم التیمم علی نبیذ التمر علی المذھب) المصحح المفتی بہ لان المجتھد اذا رجع عن قول لایجوز الاخذ بہ اما فیما صار نبیذا ومعنی التقدیم الاختیار ای یختار التیمم حتما ولایتوضؤ بہ کما افادہ ش وبیناہ فی الرسالۃ المذکورۃ رد المحتار میں ہے فی النھر عن الفتح اختلف فی النیۃ بسؤر الحمار والاحوط ان ینوی اھ ای الاحوط القول بوجوبھا فقد قدمنا فی بحث النیۃ عن البحر عن شرح المجمع والنقایۃ معزیا الی الکفایۃ انما شرط فیہ وفی نبیذ التمر (۱۵۱) وضو میں اکثر اعضائے وضو یا غسل میں اکثر حصہ بدن میں زخم یا ترخارش ہو تیمم کرے اور کم میں تو صحیح کو دھوئے باقی کو مسح کرے مگر جبکہ صحیح دھونے سے

زخمی تک پانی پہنچنے سے بچا نہ سکے تو اب بھی تیمم ہے کما فی الخانیۃ والحلیۃ والبحر اور اگر صحیح و مجروح دونوں حصے برابر ہوں تو اختلاف تصحیح ہے خانیہ و محیط میں فرمایا صحیح یہ ہے کہ صحیح کو دھوئے جریح کو مسح کرے بحر و تنویر میں ہے یہی احوط ہے درمختار میں ہے یہی ارجح ہے اور خلاصہ و تبیین و فتح و تحفہ و اختیار و مواہب الرحمن میں ہے صحیح یہ کہ تیمم کرے کما فی رد المحتار قال ورأیت فی السراج مانصہ وفی العیون عن محمد اذا کان علی الیدین قروح لایقدر علی غسلها او بوجہہ مثل ذلک تیمم وان کان فی یدیہ خاصۃ غسل ولایتیمم و هذا یدل علی انہ یتیمم مع جراحۃ النصف اھ اقول وبہ تترجح کفۃ القول الثانی وبہ رد الشامی علی الدر ان حکمہ فی المساواۃ بالغسل والمسح خلاف المروی عن محمد فان قلت لعل الشارح المدقق رحمہ اللّٰہ تعالٰی نظر الی ان الکلام ههنا فی الغسل فاذا کان مایضرہ الغسل اکثر عددا مما لایضرہ تیمم اعتبارا بالاکثر ولا شک ان الوجہ والیدین اکثر المغسول من اعضاء الوضوء فلا مافی السراج من الاستدلال بہ یتم ولا مافی رد المحتار علی الشارح یرد اقول فاذن یصح قولہ وان استویا اذ لا نصف ثلثۃ وضم الرأس الی هذہ الاعضاء قد صرح بہ فی الفتح والحلیۃ والبحر حیث قال هذا واختلف فی حد الکثرۃ منهم من اعتبرہ من حیث عدد الاعضاء ومنهم من اعتبر الکثرۃ فی نفس کل عضو فلو کان برأسہ ووجہہ ویدیہ جراحۃ والرجل لاجراحۃ بها یتیمم سواء کان الاکثر من اعضاء الجراحۃ جریحا او صحیحا والاٰخرون قالوا ان کان الاکثر من کل عضو من اعضاء الوضوء المذکورۃ جریحا فهو الکثیر الذی یجوز معہ التیمم والا فلا کذا فی فتح القدیر من غیر ترجیح وفی الحقائق المختار اعتبار الکثرۃ من حیث عدد الاعضاء اھ ومثل مافی الفتح فی الحلیۃ غیر انہ مال بحثا الی اعتبار الکثرۃ فی اعضاء الوضوء ایضا مساحۃ ای بخلاف کلا القولین اقول وقد کنت اردت ان امیل الیہ قبل ان اراہ غیر انی لم یکن لی الخیار لاسیما مع تصریح الحقائق بالمختار واللّٰہ تعالٰی اعلم

(۱۵۲) یہاں ایک مسئلہ اس مسئلہ اعتبار اکثر اعضاء سے مستثنٰی ہے وہ یہ کہ دونوں ہتھیلیاں ایسی زخمی ہیں کہ انہیں پانی پڑنا مضر ہوگا یا بوجہ زخم لوٹا وغیرہ اٹھا نہیں سکتا نہ پانی کسی ایسے برتن یا حوض وغیرہ میں ہے کہ اس میں اپنا منہ اور پاؤں ڈال کر وضو کرسکے تیمم کریگا درمختار میں ہے یتیمم لو الجرح بیدیہ ردالمحتار میں ہے ای ولم یمکنہ ادخال وجہہ ورجلیہ فی الماء فلو امکنہ فعل بلاتیمم کما لایخفی ولا ینافی ماقدمناہ عن العیون بحرالرائق میں ہے فهذا یفید ان قولهم اذا کان الاکثر صحیحا یغسل الصحیح محمول علی ما اذا لم یکن

بالیدین جراحۃ کالایخفی (۱۵۵۳ تا ۱۵۵۵) اس مسئلہ جراحت ہر دو کف کو درمختار میں عام رکھا کہ اگرچہ کوئی وضو کرانے والا ملے جب بھی تیمم کی اجازت ہے حیث قال بعد ما مر وان وجد من یوضیہ خلافا لھما مگر معتمد یہ ہے کہ اس حالت میں تیمم نہیں بحرالرائق میں ہے فی القنیۃ والمبتغی بیدہ قروح یضرہ الماء دون سائر جسدہ یتیمم اذا لم یجد من یغسل وجہہ وقیل یتیمم مطلقا اھ اقول[۲۴۶] وقولہ وجہہ من باب الاکتفاء ای ورجلیہ ویمسح رأسہ ردالمحتار میں ہے وھو الموافق لما مر فی المریض العاجز من انہ لو وجد من یعینہ لایتیمم فی ظاھر الروایۃ فتنبہ لذلک اقول[۲۴۷] تو اب یہاں بدستور وہ تینوں صورتیں نکلیں گی کہ وضو کرا دینے والا اجرت زیادہ مانگتا ہے یا یہ مفلس ہے یا مال غائب اور وہ اُدھار پر راضی نہیں **تنبیہ** امام اجل فقیہ ابوجعفر ہندوانی رحمہ اللہ تعالٰی نے کتاب غریب الروایۃ میں ایک صورت تیمم کی یہ ارشاد فرمائی ہے کہ اگر وضو میں سب اعضا بے تکلف دھو سکتا ہے مگر کسی مرض کے باعث سر کا مسح ضرر کرتا ہے تو تیمم کرے یونہی اگر غسل میں سارے بدن پر پانی بہا سکتا ہو مگر سر دھونا در کنار مسح بھی نہ کر سکے تو غسل کی جگہ بھی تیمم کرے مگر صحیح ومعتمد ومشہور ومنصوص یہ ہے کہ ان دونوں صورتوں میں تیمم کی اجازت نہیں بلکہ وضو میں تینوں اعضا اور غسل میں سر کے سوا سارا بدن دھوئے اور سر پر کوئی پٹی باندھ کر اُس پر مسح کرے اور اس سے بھی نقصان ہو تو بالکل چھوڑ دے اسقدر معاف رہیگا تنویرالابصار آخر تیمم میں ہے من بہ وجع رأس لایستطیع معہ مسحہ یسقط فرض مسحہ درمختار میں ہے لایستطیع مسحہ محدثا ولا غسلہ جنبا ففی الفیض عن غریب الروایۃ یتیمم وافتی قارئ الھدایۃ انہ یسقط عنہ فرض مسحہ ولو علی جبیرۃ ففی مسحھا قولان وکذا یسقط غسلہ فیمسحہ ولو علی جبیرۃ ان لم یضرہ والا سقط اصلا وجعل عادما لذلک العضو حکما کما فی المعدوم حقیقۃ ردالمحتار میں ہے قولہ قولان ذکر فی النھر عن البدائع مایفیدہ ترجیح الوجوب قال وھو الذی ینبغی التعویل علیہ اھ بل قال فی البحر والصواب الوجوب بحرالرائق میں ہے ذکر الجلابی فی کتاب الصلاۃ لہ ان من بہ وجع فی رأسہ لایستطیع معہ مسحہ یسقط فرض المسح فی حقہ اھ وھذہ مسألۃ مھمۃ احببت ذکرھا لغرابتھا وعدم وجودھا فی غالب الکتب وقد افتی بھا الشیخ سراج الدین قارئ الھدایۃ استاذ المحقق کمال الدین بن الھمام وبہ اندفع ماکان قد توھم قبل الوقوف علی ھذا النقل انہ یتیمم لعجزہ عن استعمال الماء ولیس بعد النقل الا الرجوع الیہ ولعل الوجہ فیہ ان یجعل عادما لذلک العضو حکما فتسقط وظیفتہ کما فی المعدوم حقیقۃ بخلاف ما اذا کان ببعض الاعضاء

المغسولة جراحة فانه يغسل الصحيح ويمسح على الجريح لان المسح عليه كالغسل لما تحته ولان التيمم مسح فلا يكون بدلا عن مسح وانما هو بدل عن غسل والرأس ممسوح ولهذا لم يكن التيمم في الرأس اھ منحة الخالق ميں ہے قولہ ما کان قد توهم) الذي توهم ذلك العلامة عبد البر بن الشحنة فانه ذكر عبارة الجلابي في شرحه على الوهبانية ونظمها بقوله ؎ ويسقط مسح الرأس عمن برأسه من الداء ما ان بله يتضرر ثم قال وكان يقع في نفسي قبل وقوفي على هذا النقل انه يتيمم لعجزه عن استعمال الماء وليس بعد النقل الا الرجوع ولعل الوجه فيه انه يجعل عادما لذلك العضو حكما فتسقط وظيفته كما في المعدوم حقيقة والله تعالى اعلم قوله وليس بعد النقل الخ يوهم ان التيمم غير منقول مع انه منقول ايضا ففي الفيض للكركي عن غريب الرواية من برأسه صداع من النزلة ويضره المسح في الوضوء او الغسل في الجنابة يتيمم والمرأة لو ضرها غسل رأسها في الجنابة او الحيض تمسح على شعرها ثلاث مسحات بمياه مختلفة وتغسل باقي جسدها اھ قال في الفيض وهو عجيب اھ ما في المنحة

**اقول** ظهر لي بحمد الله تعالى من معناه ما يرفع العجب وذلك ان العجب انما هو في مسألة الغسل ان يجوز له التيمم اذا ضره غسل راسه وهذا باطل قطعا بل يجب الرجوع الى المسح لان مسح ما يغسل عند تعذر غسله كغسله كما تقدم انفا عن البحر ومثله في البدائع ولذا جاز جمعه مع الغسل بخلاف مسح الخفين فانه لا يجوز ان يغسل احد رجليه ويمسح خف الاخرى وان كانت على احدهما جبيرة او عصابة مسحها وغسل الاخرى كما نصوا عليه في التبيين وغيره ومسألة من الترتيب صحيح انه يغسل الصحيح ويمسح الجريح مشهور صريح غير محتاج الى التصريح فكيف حكم ههنا بالتيمم ولكن هذا التوهم انما كانت الكرة عبارة الدر في النقل بالمعنى فلما رأيت عبارة غريب الرواية المنقولة في الفيض ومن يضره المسح في الوضوء او الغسل في الجنابة لا مسح رأسه محدثا وغسله جنبا كما في الدر قدس في خاطري ولله الحمد ان الغسل ههنا بضم الغين لا فتحها فليس المراد غسل الرأس بل المغتسل وهو الغسل واسالة الماء على بدنه ولو مع ترك الرأس لما تصعد به الابخرة الى الدماغ كما علم في الطب وكيف تكون عبارة غريب الرواية بفتح الغين مع انه المصرح متصلا بها ان المرأة ان ضرها غسل رأسها مسحته فليس المعنى الا ما قررت وهذا صاف لا غبار عليه ولله الحمد اما مسألة الوضوء فغير عجيب بل له وجه وجيه قريب **فاقول** معلوم ان الحدث لا يتجزى فكذا رفعه فلو اغتسل وبقيت شعرة لم يسل الماء عليها فلا غسل له وهو جنب كما كان وقد نصوا ان النجاسة

الحكمية اشد من الحقيقية اذ قد عفى من هذه قدر درهم او اقل من الربع ولا عفو فى الحكمية قدر ذرة اصلا فمن لا يستطيع غسل رأسه فى الغسل يمسحه فان لم يستطع فعصابة عليه وقد تم التطهير لما علمت ان هذا المسح يقوم مقام غسله وهى مسألة الصحيح الجريح اما اذا لم يقدر عليه اصلا فى الغسل او الوضوء تبقى وظيفة الرأس متروكة رأسا فيكون هذا بعض طهارة الطهارة وهو لا يتجزى فينتفى اصلا فقد ظهر عجزه عن طهارة الماء فوجب المصير الى التيمم اما قول البحر ان التيمم مسح فلا يكون بدلا عن مسح والرأس ممسوح **فاقول** اولا انه لا يمشى فى الغسل فان الرأس فيه مغسول **وثانيا** هو عجيب من مثله فانه لم تأمر الرواية بالتيمم بدلا عن مسح الرأس بل بدلا عن الوضوء والغسل عند العجز عن اكمالهما ولا شك ان التيمم بدل عنهما مع تحقق المسح فى الوضوء فلو لم تصح البدلية بهذا الوجه وجب ان لا يجوز التيمم للحدث فظهر ان ما فى غريب الرواية غير غريب نعم الاشهر ما ذكره الحلبى وبه جزم الدر فى غير موضع ففى اخر التيمم ما تقدم وقال فى اخر الوضوء قبيل سننه ما نصه فى اعضائه شقاق غسله ان قدر والا مسحه والا تركه ولو بيده ولا يقدر على الماء تيمم اھ ومسألة شقاق اليد تقدمت انفا مع قيودها وقال فى اخر مسح الخفين الحاصل لزوم غسل المحل ولو بماء حار فان ضر مسحه فان ضر مسحها فان ضر سقط اصلا اھ **اقول** بل ان ضر مسحه فان ضر غسلها فان ضر مسحها ثم قال (انكسر ظفره فجعل عليه دواء او وضعه على شقوق رجله اجرى الماء عليه) ان قدر والا مسحه والا تركه وفى التبيين والفتح والبحر والهندية وغيرها من الاسفار الغر لو انكسر ظفره فجعل عليه دواء او علكا او ادخل جلد مرارة او مرهما فان كان يضره نزعه مسح عليه وان ضره المسح تركه اھ **اقول** بل غسله فان ضره مسحه فان ضره تركه قالوا وان كان بعضائه شقوق امر عليها الماء ان قدر والا مسح عليها ان قدر والا تركها وغسل ما حولها اھ **اقول** ان كان المراد بمسألة الشقوق ما اذا وضع الدواء عليها ومعنى امر عليها امر على دواء عليها كما كان فى عبارة الدر فذاك والا فنقد يره مسح عليها ان قدر والا اجرى على دواء او عصابة عليها ان استطاع والا مسحه ان امكن والا ترك **ثم** بحمد الله تعالى رأيت النص عن ائمتنا الثلثة رضى الله تعالى عنهم فى ظاهر الرواية انه يجوز ترك المسح اذا اضر فانقطع الخلاف قال الامام ملك العلماء فى البدائع قد ذكر محمد فى كتاب الصلاة عن ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه انه اذا ترك المسح على الجبائر وذلك يضره

اجزأہ وقال ابو یوسف ومحمد رحمہما اللہ تعالٰی اذا کان ذلک لایضرہ لم یجز فخرج جواب ابی حنیفۃ فی صورۃ وخرج جوابہما فی صورۃ اخری فلم یتبین الخلاف ولا خلاف فی انہ اذا کان المسح علی الجبائر یضرہ انہ یسقط عنہ المسح لان الغسل یسقط بالعذر فالمسح اولی اھ وفی الحلیۃ فی باب الوضوء والغسل من الاصل اذا اغتسل من الجنابۃ ومسح بالماء علی الجبائر التی علی یدہ اولم یمسح لانہ یخاف علی نفسہ ان مسح یجزئہ قال فی الحلیۃ ذکرہ مطلقا من غیر ان یضیفہ الی احد اھ ای فافاد انہ قول الکل فثبت ان سقوط بعض الوظیفۃ لاجل الضرورۃ غیر غریب واللہ تعالٰی اعلم غرض ثابت ہوا کہ مذہب یہی ہے کہ اس صورت میں غسل ووضو کرے اور مسح معاف ہے اُس روایت تیمم پر عمل جائز نہیں ولہذا ہم نے اسے شمار میں نہ لیا وباللہ التوفیق وللہ الحمد (۱۵۶) نمبر ۹ میں درمختار سے گزرا کہ اگر آنکھ قدح کرائی اور طبیب نے چت لیٹے رہنے کو کہا ہے نماز اشاروں سے پڑھے اقول تو اگر غسل کی حاجت ہو تیمم خود ظاہر ہے اور یہ نمبر ۴۱ ہے یونہیں وضو میں بھی جبکہ کوئی کرادینے والا نہ ہو یا وہ اجرت زیادہ مانگے یا یہ قادر نہ ہو اور یہ نمبر ۴۲ تا ۴۵ ہے مگر ایک صورت دقیق یہاں اور نکلے گی کہ وضو کرانے والا موجود ہے لیکن پلنگ ناپاک اور بچھونا پاک ہے وضو کرنے سے بچھونا کہ اسکے اعضا کے نیچے ہے ناپاک ہوجائیگا تو اب بھی تیمم کرے واللہ تعالٰی اعلم (۱۵۷) پانی ہے مگر طہارت مطلوبہ کے لیے کافی نہیں تیمم کرے مثلاً نہانا ہے اور صرف وضو کے قابل پانی ہے تو فقط تیمم کرے کہ وضو کرنے یعنی اعضائے وضو دھو لینے سے غسل نہ اُتریگا اور تیمم سارے بدن کو پاک کردیگا تو وضو کرنا اُس پانی کا ضائع کرنا ہے یہاں کفایت سے مراد قدر فرض کو کافی ہے مثلاً اتنا پانی ہے کہ غسل میں ایکبار کلی ایکبار ناک میں پانی ڈالنے ایکبار سارے بدن پر بہانے یا وضو میں ایک ایکبار کے لیے کافی ہے تیمم نہیں ہوسکتا اسیواسطے ہم نے فرض طہارت کے لیے کافی پانی کہا امام ملک العلماء فرماتے ہیں الجنب اذا وجد من الماء قدر مایتوضؤ بہ لاغیر اجزأہ التیمم عندنا لان الماء مور بہ الغسل المبیح للصلاۃ والذی لایبیح وجودہ وعدمہ لما لوکان الماء نجسا ولان الغسل اذا لم یفد الجواز کان الاشتغال بہ سفہا مع ان فیہ تضییع الماء وانہ حرام درمختار میں ہے ناقضہ قدرۃ ماء کاف لطہرہ ولو مرۃ مرۃ ولہذا اگر پانی نہ پانے پر تیمم کیا تھا اور اب پانی اتنا ملا کہ ایک ایک بار مونھ ہاتھ اور ایک پاؤں دھویا اور پانی ختم ہوگیا تیمم نہ ٹوٹا کہ یہ پانی وضو کو کافی نہ تھا اور اگر اس نے دو دو بار اعضا دھوئے اور وضو پورا ہونے سے پہلے پانی ختم ہوگیا لیکن اگر ایک ایکبار دھوتا تو کافی ہوتا تو تیمم ٹوٹ گیا خلاصہ بحر وشامی میں ہے لو غسل بہ کل عضو مرتین اوثلاثا

فائدہ

حسن تعمم

پانی بیکار صرف کرنا یا ضائع کرنا حرام ہے

فنقض عن احدٍ رجليه انتقض تيممه هو المختار لانه لواقتصر علی المرة کفاه (۱۵۸) جو آبادی سے دُور ہو مسافر خواہ غیر مسافر مثل شکاری وغیرہ اُس نے پانی سے میل دو میل فاصلہ پر خیمہ لگایا اور پانی اُسکے خیمہ کے دوسرے حصے میں جسمیں یہ خود نہیں کسی نے رکھا یا اس نے رکھوایا یا خود اسی نے رکھا تھا یا یہ مثلاً اونٹ پر سوار ہو اگرچہ کسی کام ہی کے لیے شہر سے میل دو میل دُور گیا ہو اور پانی کی پکھال اپنی ہی لٹکائی ہوئی دُم کی طرف ہو یا یہ اونٹ کو پیچھے سے ہانک رہا ہو اور پکھال آگے کی جانب ہو یا نکیل پکڑے آگے چل رہا ہو اب چاہے پانی اونٹ کی گردن کی طرف ہو خواہ دُم کی جانب۔ یونہی اگر یہ گاڑی مین سوار ہو اور پانی ماچی مین ہو یا گاڑی ہانک رہا ہے اور پانی گاڑی کے کھٹولے مین ہو غرض پانی ایسی جگہ نہین کہ اسکے پیش نظر ہو یا جسکا بھولنا عادت سے بعید ہو ان سب صورتون مین جب نماز کا وقت آیا اسے پانی یاد نہ رہا یہ خیال کیا کہ مین پانی سے میل بھر یا زیادہ دُور ہون تیمم کیا اور نماز پڑھ لی نماز ہوگئی یہ صورت بھی شریعت مطہرہ کی ... نے پانی سے عجز کی رکھی ہے یہانتک کہ اگر سلام پھیرتے ہی یاد آیا کہ پانی تو یہان رکھا ہوا ہے یا مین نے خود ہی رکھا تھا جب بھی نماز پھیرنے کی حاجت نہین ہان اگر نماز مین یاد آئے تو لازم ہے کہ نیت توڑے اور وضو کرکے نماز پڑھے یونہی اگر پانی اسکے پیش نظر یا ایسی جگہ ہے جہان کا رکھا ہوا آدمی عادۃً نہین بھولتا مثلاً اپنی ... پر مشک یا سواری کی حالت مین آگے رکھا ہوا پانی یا پیچھے سے ہانکنے کی صورت مین اونٹ کے پیچھے لٹکا یا ہوا تو بیشک ایسی بھول معتبر نہین نماز وضو کرکے پھر پڑھنی لازم در مختار مین ہے (صلی) من لیس فی العمران بالتیمم (ونسی الماء فی رحله) وهو مما ینسی عادة (لا اعادة علیه) ولو ظن فناء الماء اعاد اتفاقا کما لو نسیه فی عنقه او ظهره او فی مقدمه راکبا او مؤخره سائقا رد المحتار مین ہے قوله من لیس فی العمران ای سواء کان مسافرا او مقیما منح ونوح افندی عن شرح الجامع لفخر الاسلام اما من فی العمران فتجب علیه الاعادة لان العمران یغلب فیه وجود الماء فکان علیه طلبه فیه وکذا فیما قرب منه کما قدمناه والظاهر ان الاخبیة بمنزلة العمران لان اقامة الاعراب فیها لا تتأتی بدون الماء فوجوده غالب فیها ایضا وعلیه فیشکل قولهم سواء کان مسافرا او مقیما فلیتأمل اهـ اقول ۱۵۰۲ لیس من شرط المقیم القرب من العمران اولیس من خرج للاحتطاب او الاحتشاش او الاصطیاد وبعد عن المصر میلا فهو مقیم مباح له التیمم کما نص علیه فی الخانیة وغیرها وقد تقدم ولم یرید وابه حضریا فی مصره او قرویا فی قریته او کردیا فی خبائه حتی یشکل علیه ثم قال رحمه الله تعالی الرحل للبعیر کالسرج

للدابة ويقال لمنزل الانسان ومأواه رحل ايضا ومنه نسى الماء فى رحله مغرب لكن قولهم
لوكان الماء فى مؤخرة الرحل يفيد ان المراد الاول وقول الظاهر ان المراد ما يوضع فيه الماء عادة
لانه مفرد مضاف فيعم كل رحل سواء كان منزلا او رحل بعير وتخصيصه باحدهما يحتاج الى برهان
عليه نهر اهـ **اقــول** ولا ليس الرحل مشتركا معنويا بينهما ليعم بل مشترك لفظى ولذا فسروه
بالتفسيرين لا بتفسير يشملهما كما سمعت من المغرب قال فى المصباح المنير الرحل مركب للبعير ورحل
الشخص مأواه فى الحضر اهـ وفى القاموس الرحل مركب للبعير كالراحول ومسكنك الخ وفصله
بقوله كالراحول يؤكد فان مسكن الانسان لا يقال له راحول وكذلك فى قول المغرب لفظة
ايضا ومثله فى مختار الصحاح الرحل مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث والرحل ايضا رحل
البعير اهـ وفى النهاية حديث حولت رحلى البارحة حيث ركبها من جهة ظهرها كنى عنه بتحويل رحله
اما ان يريد به المنزل واما ان يريد الرحل الذى تركب عليه الابل وهو الكور اهـ وفى مجمع البحار
اما نقلا من الرحل بمعنى المنزل او من الرحل بمعنى الكور وهو للبعير كالسرج للفرس اهـ ومثله فى
الدر النثير للامام جلال السيوطى واقتصر الامام الراغب فى مفرداته على التفسير الاول فقال الرحل
ما يوضع على البعير للركوب ثم يعبر به تارة عن البعير وتارة عما يجلس عليه فى المنزل اهـ لانه ليس
فى الكتاب العزيز الا بهذا المعنى فافاد ايضا انه موضوع له مستقلا فكذا الثانى وعلى هذا كلام
عامة ائمة اللغة **وثانيا** لو سلم فليس هذا محل التعميم واستغراق الافراد بل الوجه الاستناد الى
الاطلاق فافهم قال رحمه الله تعالى قوله وهو مما ينسى عادة الجملة حالية ومحترزة قوله كما لو
نسيه فى عنقه الخ قوله لا اعادة عليه اى اذا تذكر بعد ما فرغ من صلاته فلو تذكر فيها يقطع ويعيد
اجماعا سراج والطلق ليشمل ما لو تذكر فى الوقت او بعده كما فى الهداية وغيرها خلافا لما توهم فى المنية
وما لو كان الواضع للماء فى الرحل هو او غيره بعلمه بامره او بغير امره خلافا لابى يوسف اما لو كان
غيره بلا علمه فلا اعادة اتفاقا حلية اهـ **اقــول** يوهم ان فى المنية حكم الاعادة فى احد الفصلين
وليس كذلك انما توهمها تخصيص خلاف ابى يوسف بصورة التذكر فى الوقت حيث قال ان كان
معه ماء فى رحله فنسيه وتيمم وصلى ثم تذكر فى الوقت لم يعد عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
وان تذكر بعد الوقت لم يعد فى قولهم جميعا قال رحمه الله تعالى قوله (فى عنقه) اى عنق نفسه

ف ١ تطفل على النهر ش
ف ٢ تحقيق معانى الرحل
حسن التعميم
ف ٣ تطفل على النهر و ش
ف ٤ معروضة على العلامة ش

او مقدمہ) ای مقدم رحل واحترز بہ عما لو نسیہ فی مؤخرہ راکبا او مقدمہ سائقا فانہ علی الاختلاف وکذا اذا کان قائدا مطلقا بحر (۱۵۹) مسافر رات کو کوئیں یا جھیل کے پاس اُترا چاہ و نہر جھاڑی کے اندر ہیں یا کوآں ڈھکا ہوا ہے اگرچہ خاص اُسی پر اس نے خیمہ تانا ہو غرض نہ اسے اُس جنگل میں پانی ہونیکا علم ہے نہ پانی ظاہر نہ وہاں کوئی واقفکار جس سے پوچھ سکے اس حالت میں اُس نے تیمم سے نماز پڑھ لی تو یہ بھی صورت عجز ہے [۲۵۰۷] **اقول** یہاں بھی اعادہ نہ کریگا اگرچہ سلام کے بعد ہی پانی وہاں ہونا معلوم ہو جائے کہ یہاں صورت سابقہ سے بھی عذر واضح تر ہے وہاں علم تھا نسیان سے جاتا رہا اور یہاں سرے سے علم نہیں منیہ میں ہے اذا تیمم وصلی والماء قریب منہ وھو لایعلم اجزأہ حلیہ میں ہے ظاہر ھذا وما قدمناہ عن شرح الجامع الصغیر لقاضیخان ومحیط الامام رضی الدین ان ھذا الحکم علی الوفاق وقد افصح بہ فی التجنیس حیث قال صلی بالتیمم وفی جنبہ بئر ماء لم یعلم بھا جاز علی قولھم وما فی جامع الفتاوی ضرب الخیمۃ علی بئر مندرس وتیمم وصلی ثم علم فالاحسن اعادتھا انتہی لایخالفہ وھو ظاھر ثم فی المحیط قید بما اذا لم یکن بحضرتہ من یسألہ عن الماء معللا بان الجھل یعجزہ عن استعمال الماء کالبعد ولم یکن مقصرا فی جھلہ قال وان کان بحضرتہ من یسألہ فلم یسألہ حتی تیمم وصلی ثم سألہ فاخبرہ بماء قریب لم تجز صلاتہ لانہ قادر علی استعمالہ بواسطۃ السؤال فاذا لم یسألہ جاء التقصیر من قبلہ کالذی نزل بالعمران ولم یطلب الماء لم یجز تیممہ انتہی وسنذکر عن البدائع ما یوافق فی ھذا الشرط اھ [۲۵۰۸] **اقول** وقول المحیط ثم سألہ غیر قید بل کذلک الحکم لو اخبرہ بدء کما لایخفی [۲۵۰۹] وکذلک قولہ اخبرہ خرج وفاقا فکذلک الحکم ان علم بعد بنفسہ فان المناط تفریط فی السؤال وقد حصل ثم ذکر فی الحلیۃ عن المجتبی ما ظاھرہ ان ابا یوسف رحمہ اللہ تعالی یخالف فی ھذہ ایضا کمسألۃ النسیان وعن الخانیۃ ما ظاھرہ مثلہ مع افادۃ ان عن ابی یوسف فی کلتا مسألتی النسیان والجھل روایتین وعن المبتغی ما ظاھرہ ان خلافہ علی روایۃ ھھنا اذا کان علی شاطئ النھر لا البئر حیث قال ولو صلی بہ وبجنبہ بئر ماء لم یعلم بھا جازت صلاتہ وان کان ذلک علی شاطئ النھر عن ابی یوسف فیہ روایتان اھ ثم وجہ ھذا الخلف بان من حکی الوفاق اختار الروایۃ الموافقۃ ولم یطلع علی الروایۃ المخالفۃ وبالعکس ثم قال وفی الخلاصۃ لو ضرب الفسطاط علی رأس بئر قد غطی رأسھا ولم یعلم بذلک فتیمم وصلی ثم علم بالماء امرتہ بالاعادۃ انتہی فافاد ظاھرا ضد ما فی الکتاب من غیر حکایۃ خلاف اھ [۲۵۱۰] **اقول** یمکن ان یرید امرتہ ندبا فیکون

مثل ما فی جامع الفتاوی ولا یخالف الجم الغفیر ثم[۲۵۱۱] راجعت الخلاصۃ[ف۱] فوجدت تمامہ فیہا وھو مروی عن ابی یوسف رحمہ اللہ تعالٰی اھ فبترک ھذا نشأ ظن المخالفۃ بینہا وبین ما فی الکتاب ولعلہ ساقط من نسختہ وقد[ف۲] زلت بہ قدم قلم العلامۃ المحقق البحر فمشی علیہ فی البحر موھما انہ قول الکل او المختار فی المذھب ولیس کذلک کما علمت وقد قال ایضا فی الھندیۃ عن المحیط اذا ضرب خباءہ علی رأس بئر غطی رأسہا وفیہا ماء وھو لا یعلم او کان علی شط النھر وھو لا یعلم فتیمم وصلی بہ جاز عندھما خلافا لابی یوسف رحمہم اللہ تعالٰی اھ فقد انکشف اللبس وللہ الحمد وبہ تعالٰی العصمۃ (۱۶۰)

سفر میں باپ بیٹے ہمراہ ہیں پانی دونوں کی ملک مشترک یا تنہا بیٹے کی ملک اور ایک ہی کیلئے کافی ہے اور باپ اُس سے طہارت کرنا چاہتا ہے بیٹے کو جائز نہیں کہ اُس سے مزاحمت کرے کہ باپ[ف] وقت حاجت ملک اولاد کا مالک بن سکتا ہے لہذا بیٹے پر لازم کہ تیمم کرے فتاوی امام قاضیخان میں ہے لو کان الماء بین الاب[ف] والابن فالاب اولی بہ لان لہ حق تملک مال الابن اسیطرح اُس سے خزانۃ المفتین[ف] ہندیہ اشباہ فن ثالث قول فی الدین میں ہے۔

اقول[۲۵۱۲] ولا یختص بالشرکۃ بل لو کان کلہ ملک ولدہ فالحکم کذلک اذا ارادہ الاب بدلیل الدلیل وردت[۲۵۱۳] ان یرید الاب التطھر بہ لان لہ ان یترکہ لابنہ ویتیمم فی لا عجز بالولد بل لو کان ملک الابن فالم یظھر[ف] الاب ارادتہ لا یثبت عجز الابن حتی لو کان متیمما قبلہ انتقض فان اخذہ الاب اعاد تیممہ (۱۶۱)

اقول[۲۵۱۴] باپ بیٹے کو جنگل میں مباح پانی ملا کہ ایک ہی کو کافی ہے اگر باپ نے ہاں پہلے پہنچ گیا اُسکا قبضہ ہوگیا جب تو ظاہر ہے کہ بیٹا تیمم کرے کہ اب وہ ملک غیر ہے کہ مباح استیلاء سے ملک ہوجاتا ہے یہ نمبر ۵۳ ہے اور اگر بیٹا پہلے پہنچا قابض ہوا تو یہی نمبر ۱۵۵ ہے اور اگر دونوں ایک ساتھ پہنچے اگر باپ نے پہلے سے کہدیا تھا کہ پانی میں لونگا تو بیٹے کو مزاحمت جائز نہیں پانی پر صرف باپ کی قدرت ثابت ہوگی یہانتک کہ اگر پہلے سے بیٹے کا تیمم تھا نہ ٹوٹے گا اور نہ تھا تو اب تیمم کریگا اور اگر پہلے سے ایسا نہ کہا تھا تو دونوں قادر ہوگئے اگر پہلے سے تیمم کیے تھے جاتے رہے اب اگر باپ اُس پانی کو لینا چاہے بیٹا دوبارہ تیمم کرے ھذا کلہ ما ظھر لی تفقھا وارجو ان یکون صوابا ان شاء اللہ تعالٰی

تنبیہ[ف] خانیہ وخلاصہ اشباہ ودرمختار وغیرہا میں ہے کہ جنگل میں جنب حائض[ف] محدث ومیت ہیں مباح پانی قابل غسل ملا کہ ایک ہی کو کافی ہے تو جنب اولٰی ہے وہ نہائے اور حائض ومحدث تیمم کریں اور میت کو تیمم کرایا جائے وھذا نظم الدر الجنب اولی بمباح من حائض او محدث ومیت ولو لاحدھم فھو اولی ولو مشترکا ینبغی صرفہ للمیت

اقول[۲۵۱۵] یہ شکل پانی سے عجز کی نہیں

مسلم یہاں تک کہ اگر تینوں متیمم تھے اب یہ آب مباح ملا سب کا تیمم ٹوٹ گیا جب جنب اس سے نہائے حائض و محدث وضو و تیمم کریں فان وجدوا مباحاً یکفی لاحدھم علی سبیل البدلیۃ ینتقض تیممھم جمیعاً لان کل واحد منھم صار قادراً کما فی خزانۃ المفتین عن الکبری وفی الخلاصۃ خمسۃ من المتیممین وجدوا من الماء المباح قدر مایتوضؤ بہ احدھم انتقض تیمم الکل ولو جاء رجل بکوز من ماء وقال لیتوضأ بہ ایکم شاء انتقض تیمم الکل وان کان الماء یکفی لاحدھم ولو قال ھذا الماء لمن یرید فکذلک اھ اور اگر جنب سے لینا چاہتے ہیں تو شرعاً ممنوع ہوگیا اور منع شرعی بھی موجب عجز ہے کما تقدم عن الفتح فی ماء الحب و الماء الموھوب وکذا الماء المملوک ملکا فاسدا اذا اذن لہ الشرکاء ولاحدھم لاینتقض تیممہ قال فی البحر لاخفاء انہ وان کان مملوکا لایحل التصرف فیہ فکان وجودہ کعدمہ اھ ونازع فیہ النھر بما ھو من مثلہ عجیب بخلاف جنب کہ جب بیان اُسکا تنہا استحقاق جبری نہیں صرف اولویت ہے محدث سے اسلئے کہ جنابت اغلظ ہے اور حائض سے محض اس مصلحت افضلیت کیلئے کہ وہ تو امامت کر نہیں سکتی جنب امام ہوگا اب اگر حائض نہائے اور جنب تیمم کرے تو یہ غاسل کی اقتدا متیمم سے ہوگی اور یہ اگرچہ صحیح و جائز ہے مگر عکس افضل ہے لہٰذا مناسب کہ جنب نہائے اور حائض تیمم کرے اور میت سے یوں کہ غسل جنابت کا ثبوت قرآن عظیم سے ہے اور غسل میّت کا سنت و اجماع سے ایسے ہلکے مصالح کیلئے جنب کو ترجیح دی ہے نہ یہ کہ اُسکا استحقاق اوروں کو پانی سے عاجز کردے فی ردالمحتار الجنب اولی بمباح ھذا بالاجماع تاترخانیۃ اھ **اقول** ھذا عجب بل جمھور المشائخ علی اولویۃ المیت وان کان الاصح الاول ففی البحر عن الظھیریۃ قال عامۃ المشائخ المیت اولی وقیل الجنب اولی وھو الاصح اھ ونازعہ ط بانہ حیث کان المشترک ینبغی صرفہ للمیت (ای کما تقدم عن الدرر) فالمباح اولی اھ ای اذا امروا ان یصرفوا ملکھم للمیت فمالا ملک لھم فیہ اولی واجاب ش بانہ ینبغی لکل منھم صرف نصیبہ للمیت حیث کان کل واحد لایکفیہ نصیبہ ولایمکن الجنب ولاغیرہ ان یستقل بالکل لانہ مشغول بحصۃ المیت وکون الجنابۃ اغلظ لایبیح استعمال حصۃ المیت فلم یکن الجنب اولی بخلاف ما اذا کان الماء مباحاً فانہ حیث امکن بہ رفع الجنابۃ کان اولی اھ ای ان المشترک لایمکن لاحدھم الاستقلال بہ لمکان حصۃ المیت فان صرفوہ امکن غسلہ والا یمموہ وتیمموا فکان السلام اولی بخلاف المباح فان لکل ان یستقل بہ وقد امکن بہ رفع الجنابۃ فکان الجنب اولی **اقول** فیہ تسلیم فان مجرد جواز استقلال کل بہ انما نفی ماذکر من داعی اولویۃ الصرف للمیت وھو لاینفی انہ

له داع اخر فضلا عن ثبوت اولوية الجنب انا اقول المباح انما يملك بالاستيلاء والميت ليس من اهله فلا حق له فيه بخلاف الباقين والجنب ارجحهم لما يأتى فكان اولى وسنذكر تمامه ان شاء الله تعالٰى اما وجه القول الاصح فقال ش لان الجنابة اغلظ من الحدث والمرأة لاتصلح اماما ام وفى ط اولى من حائض لامكان تيممها بالتراب اقتدا الجماعة به واقتداء المتيمم بالمتطهر افضل من عكسه مع عدم تأتيه هنا ام اقول بل يتأتى بان يتيمم الجنب وتغتسل هى ولا يتوهم العكس بمعنى امامة المرأة ههنا وسكت ش عن وجه تقديم الجنب على الميت وفى ط قال فقيه النفس فى الخانية لان غسله فرض وغسل الميت سنة ام قال فى الاشباه مراده ان وجوبه بها بخلاف غسل الجنب فانه فى القراٰن ام وتعقبه السيد الحموى بانه انما يتم هذا التاويل لو لم يكن هناك قول بالسنية اما مع وجوده فلا ام وقال قبله قال المصنف فى البحر ما نقله مسكين من قوله وقيل غسل الميت سنة مؤكدة ففيه نظر بعد نقل الاجماع يعنى فى فتح القدير اللهم الا ان يكون قولا غير معتمد فلا يقدح فى انعقاد الاجماع ام اقول مثله لايعد قولا ولا يحمل عليه مثل كلام الخانية وقال ط لعل اولويته على الميت بسبب انه يؤدى ما كلف به من صلاة وقراءة فاحتياجه اليه اكثر من الميت وتعبيره باولى يفيد جواز التيمم للجنب ام اقول ويجوز بناؤه اولا على القول بان فرض العين اقوى من فرض الكفاية وثانيا على ان لا ايثار فى القرب وهو ذلك لانهم استولوا دون الميت وترجح الجنب من بين الاحياء لما مر فصرفه لنفسه اولى من صرفه للميت فافهم (۱۶۲) اقول اُس صورت میں بیٹے نماز کا اعادہ بھی نہیں لان المنع من جهة الشرع لیکن اگر اور شخص نے پانی زبردستی لے لیا تو دو صورتیں ہیں ایک یہ کہ وہ پانی اسکی ملک تھا اور ظالم نے غصبًا دبا لیا اور یہ اُس سے چھین نہیں سکتا تو تیمم سے پڑھے پھر وضو سے پھیرے لان المنع من جهة العباد دوسرے یہ کہ پانی مباح تھا اُسپر اگر اسکے قبضہ کر لینے کے بعد اُس نے اس سے چھین لیا تو یہ وہی صورت اولٰی ہوئی کہ پانی بعد قبضہ اسکی ملک ہو گیا تھا اور اگر یہ قبضہ کرنا چاہتا تھا وہ زبردست ہی اُسنے پہلے قبضہ کر لیا تو اسمیں اُسکا ظلم نہ ہوا کہ آب مباح پر قبضہ کیا ہی وہی مالک ہوا اور اب شخص نمبر ۵۳ میں ہی کہ پانی دوسرے کی ملک اور اُسکی اجازت نہیں تیمم کرے اور اعادہ کی حاجت نہیں (۱۶۳) اقول مسافر کے پانی کا پیپا صندوق میں بند ہی کہ جن راستوں میں پانی کی قلت ہو وہاں وہ عزیز ترین اشیا سے ہی قفل کی کنجی گم گئی اُس حکم کی بنا پر کہ نمبر ۶ میں گزرا اگر قفل توڑنے میں ایک درہم کا نقصان ہوتا ہو

تیمم کرے اور اعادہ نہیں ورنہ قفل توڑے اور وضو کرے فلیحرر ولیراجع واللہ تعالٰی اعلم (۱۶۴) جنگل میں خنثٰی مشکل کا انتقال ہوا جاتا صغیر السن بچہ نہ تھا جسکے لیے ستر کا حکم ہی نہ ہو اُسے نہ مرد نہلا سکتا ہے نہ عورت ناچار تیمم کرایا جائے **اقول** بلکہ اگر وہاں کوئی سات آٹھ برس کی لڑکی یا دس گیارہ برس کا لڑکا ہو کہ نہلا سکے تو اُسے بتا کر نہلوانا لازم ہاں یہ بھی نہ ہو تو اُسے کوئی محرم تیمم کرائے مرد ہو خواہ عورت اور محرم نہ ملے تو اجنبی عورت اپنے ہاتھوں پر کپڑا لپیٹ کر تیمم کرائے اور اُسے آنکھیں بند کرنیکی ضرورت نہیں اور کوئی عورت بھی نہ ہو تو اجنبی مرد کپڑے کے ساتھ تیمم کرائے اور اپنی آنکھیں بھی بند کرے کہ خنثٰی کے سر کے بال یا کلائی کے کسی حصہ پر نگاہ نہ پڑے۔ بدائع وفتاوٰی امام قاضیخان وفتح القدیر وبحر الرائق وسراج وہاج و درمختار وہندیہ وغیرہا میں یہ عمر جسمیں ستر میت ضروری نہیں وہ عمر ہے جسمیں بچہ حدِ شہوت تک نہ پہنچا ہو اس سے ظاہر یہ ہے کہ لڑکا بارہ سال سے کم اور لڑکی نو برس سے کم **اقول** اس تقدیر پر خنثٰی کے لیے نو برس لیے جائینگے لاحتمال انوثتہا مگر محرر المذہب امام محمد رحمہ اللہ تعالٰی نے کتاب مبسوط میں کہ کتب ظاہر الروایۃ سے ہے یہ حد مقرر فرمائی کہ جب تک بچہ باتیں نہ کرے فتح میں ہے الصغیر والصغیرۃ اذا لم یبلغا حد الشھوۃ یغسلھما الرجال والنساء وقدرہ فی الاصل بان یکون قبل ان یتکلم **اقول** مولٰی عزوجل کی بیشمار رحمتیں امام محمد پر بیشک وہ عمر جسمیں ستر کی حاجت نہیں یہی ہے اھ بلا شبہہ دربارۂ نظر و مس زندہ و مردہ کا حکم ایک ہی ہے الا تری الی قول البدائع لومات الصبی لا یشتھی لا باس ان تغسلہ النساء وکذلک الصبیۃ التی لا تشتھی اذا ماتت لا باس ان یغسلھا الرجال لان حکم العورۃ غیر ثابت فی حق الصغیر والصغیرۃ اھ وکیف ترضی الشریعۃ المطھرۃ ان یمشی غلام دون الختن عشرۃ سنۃ وبنت دون تسع بشھر فی الاسواق عریانین وقد قال فی الدر عن السراج الوہاج لا عورۃ للصغیر جدا ثم مادام لم یشتہ فقبل ودبر ثم تغلظ الی عشر سنین کبالغ اھ فالحق عندی ان ما فی عامۃ الکتب ھنا مفسر بما فی الاصل ومعنی بلوغ حد الشھوۃ حد یوجب فیہ النظر الی عورتہ تذکر تلک الامور لا ان یشتھی ھو بنفسہ او تقع علی نفسہ الشھوۃ وقال ش تحت قولہ للصغیر جدا وکذا الصغیرۃ قال ح وفسرہ شیخنا بابن اربع فما دونھا ولم ادر لمن عزاہ اھ اقول قد یؤخذ مما فی جنائز الشرنبلالیۃ الخ فذکر ما قدمنا عن الفتح عن الاصل **اقول** وفی الاخذ نظر ظاھر فان التکلم یحصل غالبا قبل اربع بکثیر ہاں نہلانے والے بچے میں اُس عمر کا اعتبار موجہ ہے کہ نہایت کم عمر نہلا نہیں سکتا (۱۶۵) اگر میت عورت یا مشتہاۃ لڑکی ہو جو اتنی صغیر السن نہیں

اور وہاں کوئی عورت نہیں تو دس گیارہ برس کا لڑکا اگر نہلا سکے اگرچہ دوسرے کے بتانے سے یا کوئی کافرہ عورت ملے اور بتانیکے موافق نہلا سکے تو اُس سے نہلوائیں ورنہ کوئی محرم تیمم کرائے اقول[۲۵۳۶] یا اگر میت کنیز تھی شوہر یا کوئی اجنبی ویسے ہی تیمم کرادے اور کنیز نہ تھی اور کوئی محرم نہیں تو شوہر اُسیطرح ہاتھوں پر کپڑا چڑھا کر بے آنکھیں بند کیے تیمم کرائے اور شوہر بھی نہ ہو تو اجنبی مگر آنکھیں بند کرے (۱۶۶) اگر میت مرد یا ہوشیار لڑکا ہے کہ اُتنا صغیر السن نہیں ہے اور وہاں کوئی مرد نہیں تو اگر میت کی زوجہ ہے کہ ہنوز حکم زوجیت میں باقی اور اسے مس[۱] کر سکتی ہو وہ نہلائے وہ نہ ہو تو سات آٹھ برس کی لڑکی اگر نہلا سکے اگرچہ سکھلانے سے یا کوئی کافر ملے اور بتانیکے مطابق غسل دے سکے تو اُس سے نہلوایا جائے ورنہ جو عورت میت کی محرم یا کسیکی شرعی کنیز ہو وہ اپنے ہاتھوں سے یوہیں تیمم کرائے اور آزاد و نامحرم ہو تو کپڑا لپیٹکر گزرو دستِ میت پر نگاہ سے یہاں ممانعت نہیں زوجہ[۲] کو اگر طلاق بائن یا تین[۳] طلاقیں دیدی تھیں یا زوجہ نے[۴] پسر زوج کا بوسہ بشہوت لیا خواہ کوئی فعل اُس سے یا اُسکے ساتھ ایسا واقع ہوا جس سے شوہر کے ساتھ حرمت مصاہرت پیدا ہو یا[۵] اپنی صغیرہ سوت کو کہ عمر رضاعت میں تھی دودھ پلادیا یا[۶] معاذ اللہ مرتدہ ہوگئی پھر بعد موت اسلام لے آئی یہ تینوں باتیں خواہ حیاتِ شوہر میں واقع ہوئی ہوں یا اُسکے بعد یا[۷] حیاتِ زوج میں کسی نے اُس سے وطی شبہہ کی یا[۸] کسی نے اُس سے نکاح فاسد کیا تھا اب وہ رد ہوا اور عورت شوہر کو ملی پھر شوہر مر گیا اور عورت ابھی اُس وطی شبہہ یا نکاح فاسد کی عدت میں ہے یا زوج[۹] نے سالی سے وطی شبہہ کی تھی پھر مر گیا اور ہنوز وہ اُسکی عدت میں ہے یا مجوسی[۱۰] خواہ ہندو مسلمان ہو کر مرا اور عورت ہنوز مجوسیہ یا مشرکہ ہے اگرچہ ان سب صورتوں میں زوجہ ہنوز عدت میں ہو اقول[۲۵۳۷] یوہیں[۱۱] اگر عدت سے نکل گئی مطلقاً نہیں نہلا سکتی اور اسکی صورت یہ ہے کہ حاملہ تھی موت شوہر ہوتے ہی وضع حمل ہو گیا اب عدت میں نہ رہی ان سب حالتوں میں زوجہ مثل اجنبیہ ہے غسل نہیں دے سکتی ہاں اگر شوہر نے طلاق رجعی دی اور عورت ابھی عدت میں تھی کہ مر گیا یا بعد شوہر اُس نکاح فاسد یا دونوں صورت وطی بالشبہہ کی عدت گزر گئی یا نو مسلم کی زوجہ مشرکہ مجوسیہ اب مسلمان ہو گئی تو ان صورتوں میں غسل دے سکتی ہے والمسائل مفصلۃ فی البدائع والفتح والبحر والدر وغیرہا وقد[۲۵۳۸] انتقیت من الخلافیات احسنہا اقول[۲۵۳۹] خنثے میں تفصیل اور اُسکے اور عورت کے طہارت کرانے والوں میں ترتیب اور عورت کنیز و حرہ میں فرق یہ سب زیاداتِ فقیر سے ہے اور اُسکی وجہ بحمدہ تعالٰی ظاہر و منیر کہ (۱) سب میں پہلے غسل ہے کہ وہی اصل ہے مگر عورت[۲۵۴۰] میں کسی کافرہ سے نہلوانا کہا نہ خنثے میں کہ عورت بھی اُسے نہیں دیکھ سکتی کہ احتمال ذکورت ہے بخلاف غسل زن (۲) عورت[۲۵۴۱]

فی الدر علی الاشتراط ... النقایۃ
اقول ... ولا یکفی فان المنکوحۃ فاسدا والموطوءۃ بشبہۃ ... ماداما فی العدۃ ... والا ... انقضت عدتہن ... بعد ... ولا یجوز ... فی زمن العدۃ
فان ارادت ... لعدم ... عفی عنہ
مسئلہ
... فصل ...

خاص لڑکا کھا کر اُسکے لیے اُنثٰے کی نابالغی کیا ضرور بالغہ عورت ہوتی تو غسل ہی دیتی اور خنثٰے میں لڑکا لڑکی دونوں کے کہ کوئی بالغ حدِ شہوت اُسے غسل نہیں دیسکتا اور اس حد نہ پہنچنے کے بعد پسر و دختر یکسان (۳) خنثٰے کے تیمم میں محرم کو مقدم رکھا مرد ہو یا عورت کہ بہرحال اُسے خنثٰے کے اعضائے تیمم دیکھنے چھونے دونوں کا اختیار ہی اُسکے بعد اجنبی عورت کہ باحتمال ذکورت چھو نہ سکے دیکھ تو سکیگی پھر اجنبی مرد کہ احتمال انوثت کے سبب نہ چھونا ممکن نہ دیکھنا (۴) تیمم کنیز کو جدا کیا اور یہان محرم شوہر اجنبی میں ترتیب رکھی کہ اُسکے اعضائے تیمم کا دیکھنا چھونا سب کو روا درمختار میں ہی حکم امۃ غیرہ کمحرمہ وما حل نظرہ حل لمسہ للامن اجنبیۃ قال ش ای غیر الامۃ و فی التتارخانیۃ عن جامع الجوامع لاباس ان تمس الامۃ الرجل وان تدھنہ و تغمزہ مالم تشتھہ الا ما بین السرۃ والرکبۃ (۵) تیمم حرہ میں یہ ترتیب لی کہ پہلے محرم مرد پھر شوہر پھر اجنبی اور اسکی وہی وجہ کہ محرم کو دیکھنا چھونا دونوں روا اور شوہر کو صرف دیکھنا اور اجنبی کو کچھ نہیں درمختار میں ہی یمنع زوجہا من غسلہا ومسہا لا من النظر الیہا علی الاصح ہان تیمم مرد میں کنیز و حرہ کی تفصیل بدائع میں ہی المیمۃ اذا کانت ذات رحم محرم منہ تیممہ بغیر خرقۃ والاجنبیۃ تلفہا علی کفہا لانہ لم یکن لہا ان تمسہ فی حیاتہ فکذا بعد وفاتہ والامۃ وامۃ الغیر تیممہ بغیر خرقۃ لانہ یباح للجاریۃ مس موضع التیمم بخلاف ام ولد المیت لانہا تعتق وتلتحق بالحرائر الاجنبیات اھ واللہ تعالٰی اعلم (۱۶۷ تا ۱۷۵) **اقول** مولٰی سبحنہ وتعالٰی نے مسلم میت کے غسل کفن دفن اُسکے حق بنائے اور زندہ مسلمانوں پر فرض فرمائے ان میں جہان مال کی حاجت ہو اُسکے مال سے لیا جائے کہ یہ اُسکی حاجاتِ ضروریہ سے ہی ولہذا تقسیم ترکہ درکنار ادائے دیون پر بھی مقدم ہی جسطرح زندگی میں پہننے کا ضروری کپڑا دین میں نہ لیا جائیگا اگر اُس نے مال نہ چھوڑا تو زندگی میں جسپر اُسکا نفقہ واجب تھا وہ دے (اور عورت کا کفن مطلقا شوہر پر ہی اگرچہ اُس نے ترکہ چھوڑا ہو) اگر وہان کوئی ایسا نہ ہو تو مسلمانوں کے بیت المال سے لیا جائے اگر بیت المال نہ ہو جیسے ان بلاد میں تو مسلمانوں پر واجب ہی جن جن کو اطلاع ہو۔ یہ مسائل کفن میں بالترتیب مصرح ہیں اور غسل و دفن اُسکے مثل بلکہ اہم راب ان تین نمبروں میں لڑکا یا لڑکی یا کافرہ جن جن سے نہلوانے کا حکم ہی اگر اُجرت مثل مانگیں دینی لازم میت کا مال نہ ہو تو موجودین اپنے پاس سے دین تو یہان بھی بدستور ہر نمبر میں تین تین صورتیں اور پیدا ہونگی کہ اگر وہ اجرت مثل سے بہت زیادہ مانگے یا کوئی دینے کے قابل نہیں یا انکا مال دوسری جگہ ہی اور وہ اُدھار پر راضی نہیں تیمم کرائیں واللہ سبحنہ وتعالٰی اعلم الحمد للہ یہ پانی سے عجز کی کوثر نے دو سو صورتیں اس رسالہ کے خواص سے ہیں کہ اسکے غیر میں نہ ملینگی اگرچہ جو کچھ ہی علمائے کرام ہی کا فیض ہی

ع ای باد صبا اینہمہ آوردہ تست + رحمۃ اللہ علیہم اجمعین + وعلینا بہم ابد الآبدین + یا ارحم الراحمین + آمین والحمد للہ رب العلمین + وافضل الصلاۃ والسلام علی سید المرسلین وآلہ وصحبہ وابنہ وحزبہ اجمعین + **دوم** طہارت کے لیے کافی **سوم** فرض طہارت ان قیدوں کے فائدے نمبر ۱۵۰ میں معلوم ہولیے **چہارم**[۱۵۴۸] ہنے پانی کو مطلق سے مقید نہ کیا کہ طہارت کیلیے کافی کہنا ہی اُسکے افادے کو کافی تھا بخلاف عبارۃ الدر (من عجز عن استعمال الماء المطلق الکافی لطہارتہ لصلاۃ تفوت الی خلف (تیمم) اھ فانہ قد ذکر المطلق فلم یلغ نعم لو ترکہ کما فعلت لکفی اما قولہ لصلاۃ تفوت الی خلف فاحترز بہ عن التیمم لنوم او رد سلام ونحوہ او لفائت الی خلف کصلاۃ جنازۃ وعید فانہ لا یشترط لہ العجز اھ ش **اقول**[۱۵۴۹] **اولا** لا تدل عبارۃ المصنف علی اشتراط العجز لا علی الثانی ما ہذہ الاحترازات وعلی الاول یعود علی المقصود بالنقض فانہ یفید ان شرط التیمم العجز فی صلاۃ لہا خلف فلا یجوز بلا عجز ولا العجز فی غیر صلاۃ ولا فی صلاۃ لا خلف لہا وبالجملۃ مفاد ہذہ الزیادات تخصیص التیمم بہذا العجز المخصوص لا تخصیص شرط العجز بہذا الخصوص نعم لو قال وہذا فی صلاۃ تفوت الی خلف لافاد ما اراد **وثانیا**[۱۵۵۰] لا تیمم مع وجدان الماء الا لفائت لا الی خلف کرد سلام والصلاتین کما تقدم اما النوم ونحوہ فلا کما حققہ الشامی مخالفا لما فی البحر والدر والعجز بمعنی متحقق فیہ کما قدمنا فلا حاجۃ الی الاحتراز **پنجم اقول**[۱۵۵۱] صورتین تین ہیں علم بعدم آب علم بوجود عدم علم۔ علم عدم کہ پانی میل بھر یا زائد دور ہونا معلوم ہو اسمیں تو عجز ظاہر ہی اور علم وجود میں عجز یوں ہوگا کہ حسًّا یا طبعًا یا شرعًا اُس تک وصول یا اُسکے استعمال پر قادر نہیں جیسے محبوس یا مریض یا وہ پانی پلانے والا جو پینے کیلیے وقف ہی۔ رہا عدم علم نمبر ۱۵۸ و ۱۵۹ سے واضح ہوا کہ شرع مطہر نے اسے بھی عجز میں رکھا اگرچہ بعد نماز پانی وہیں موجود ہونا بھی معلوم ہو جائے اور جب شریعت نے یہاں وجود و عدم آب پر مدار نہ رکھا بلکہ اُسکے عدم علم پر تو واجب ہی کہ وہ جگہ مظنۂ آب نہ ہو جیسے آبادی یا اُسکا قرب اسے ہاں وجود آب مظنون ہو مثلاً سبزہ لہلہا رہا ہی یا پرندے یا چرندے موجود ہیں یا ثقہ شخص کہہ رہا ہی کہ یہاں قرب میں پانی ہی کہ غلبہ ظن بھی انحائے علم سے ہی خصوصًا فقہیات میں کہ ملتحق بہ یقین ہی تو بحال ظن عدم علم نہ ہوا اور یہاں اسی پر مدار عجز تھا تو نہ عجز متحقق ہوا نہ تیمم روا نہ اُس سے نماز صحیح اگرچہ بعد کو عدم آب ہی ظاہر ہو کہ وجود و عدم واقعی یہاں ساقط النظر تھا در مختار میں ہی یجب ای یفترض طلبہ ولو برسولہ قدر غلوۃ مأتی ذراع ان ظن ظنا قویا قربہ دون میل بامارۃ او اخبار عدل والا یغلب علی ظنہ قربہ لا یجب

بل يندب ان رجا وكالالمام ملخصًا ردالمحتار مين ہے بامارۃ ای علامۃ کرؤیۃ خضرۃ اوطیراھ وزاد فی الحلیۃ الوحش حلیہ مین محیط سے ہے الذی نزل بالعمران ولم یطلب الماء لم یجز تیممہ خلاصہ مین ہے ان تیمم قبل طلب الماء وصلی فی العمرانات لایجوز وفی الفلوات یجوز حلیہ مین ہے لان العلم بقرب الماء قطعا اوظاھرا ینزلہ منزلۃ کون الماء موجودا بحضرتہ فلایجوز تیممہ فی شیئ من ھذہ الاحوال کما لایجوز مع وجودہ بحضرتہ بحرالرائق مین ہے ولو تیمم من غیر طلب وکان الطلب واجبا وصلی ثم طلبہ فلم یجدہ وجبت علیہ الاعادۃ عندھما خلافا لابی یوسف کذا فی السراج الوھاج وفی المستصفی وفی ایرادھذہ المسألۃ (ای مسألۃ وجوب الطلب ان ظن قربہ) عقیب المسألۃ المتقدمۃ (ای مسألۃ من نسی الماء فی رحلہ وتیمم وصلی لایعید عندھما خلافا لابی یوسف) لطیفۃ فان الاختلاف فی تلک المسألۃ بناء علی اشتراط الطلب عدمہ اھ اقول[2552] لیس معناہ انھما لایقولان باشتراط الطلب بل ھو مجمع علیہ فی مظنۃ الماء وانما المعنی ان الرحل مظنۃ الماء عند ابی یوسف فیجب الطلب فیمتنع بدونہ التیمم وعندھما لا فلا کما افادہ المحقق فی الفتح نیز بحر مین ہے واللّٰہ تعالی جعل شرط الجواز عدم الوجود من غیر طلب فمن زاد شرط الطلب فقد زاد علی النص بخلاف العمرانات لان العدم وان ثبت حقیقۃ لم یثبت ظاھرا لان العمرانات دلیل ظاھر علی وجود الماء لان قیام العمارۃ بالماء فکان العدم ثابتا من وجہ دون وجہ وشرط الجواز العدم المطلق ولایثبت ذلک فی العمرانات الا بعد الطلب وفی بخلاف ما اذا غلب علی ظنہ قربہ لان غلبۃ الظن تعمل عمل الیقین فی حق وجوب العمل منیہ مین ہے شرطہا النیۃ ولکن طلب الماء ان غلب علی ظنہ ان ھنالک ماء اوکان فی العمرانات اھ اقول[2553] وبھذہ النصوص ظھر ان الحکم سواء فیما اذا ظن فی فلاۃ بامارۃ اوکان فی مظنۃ کالعمرانات اوقربھا انہ لایصح تیممہ بدون الطلب وان ظھر بعدہ عدم الماء افادہ اطلاق المحیط والخلاصۃ وقد صرح بہ فی السراج فان وجوب الطلب شامل للفصلین وذلک لان الطلب فی المظنۃ شرط جوازہ کما نص علیہ فی المنیۃ والمستصفی وقد اوضح فی البحر غایۃ الایضاح فاذا فقد الشرط فقد المشروط فبطلت الصلاۃ وظھور عدم الماء لایجعل المفقود موجودا ولا الباطل صحیحا فما وقع فی الحلیۃ بعد ما نقلنا عنھا من قولہ وھذا یفید انہ لوکان فی العمران اوبقرب من العمران فتیمم وصلی قبل الطلب لم یستکشف عن الحال انہ لایجوز وھو ظاھر الخلاصۃ حیث قال فیھا (فنقل ما قدمناہ قال) لکن فی البدائع وکذلک اذا کان بقرب من العمران یجب علیہ

الطلب حتی لو تیمم وصلی ثم ظھر الماء لم تجز صلاتہ لان العمران لایخلو عن الماء ظاھرا وغالبا و الظاھر یلحق بالمتیقن فی الاحکام انتھی ولعلہ قید اتفاقی بدلیل التعلیل المذکور او احتراز عما لو استکشف الحال فلم یجد بالعمران فان الظاھر جواز صلاتہ لظھور انتفاء ذلک الظاھر ویحمل مافی الخلاصۃ علی ما اذا لم یستکشف الحال کما ھو ظاھر ھا[2553] **فاقول** تجویزہ الاول اعنی جعلہ قید ثم ظھر الماء فی عبارۃ البدائع اتفاقیا ھو الصواب وکفی دلیلا علیہ التعلیل المذکور کما قال وتجویز الاخر اعنی استظھار جواز صلاتہ اذا طلب بعد فلم یجد بحث صادم المنقول والمعقول امّا المعقول فلما قرر الفقیر ان الشرع ادار الامر ھھنا علی عدم علمہ بالماء ولم ینظر الی وجودہ فی نفس الامر و عدمہ فاذا ظن الماء او کان فی مظنتہ فقد انتفی عدم العلم فلم یصح التیمم سواء ظھر بعد وجود الماء او عدمہ الا تری ان من نسی الماء فی رحلہ او ضرب الخباء علی بئر وھو لا یعلم فتیمم وصلی ثم ذکر و ظھر لا اعادۃ علیہ فکما ان ظھور الماء لم یجعل تیممہ الصحیح غیر صحیح کذلک ظھور عدمہ لایجعل تیممہ الفاسد غیر فاسد واما المنقول فما تقدم من تصریح السراج ومثلہ فی الجوھرۃ النیرۃ وبہ ظھر ان تقییدہ[2555] فی الاستفادۃ بقولہ ولم یستکشف غیر صحیح بل الحکم مطلق[2556] وجعلہ ایاہ ظاھر الخلاصۃ ممنوع بل صریحھا الاطلاق **فان قلت**[2557] حاصل ما قررت ھھنا ان لو ظن القدرۃ علی الماء لا یصح تیممہ وان ظھر بعد انہ عاجز ولو ظن العجز صح وان ظھر بعد انہ قادر فالمبنی ظنہ لا ما یظھر بعدہ وھو خلاف ما نصوا علیہ فی مسألۃ من وجد مع غیرہ ماء فانہ ان لم یسألہ وتیمم وصلی ثم سأل فان اعطی بطلت صلاتہ وان کان یظن قبلہ المنع وان ابی صحت وان کان یظن قبلہ الاعطاء فکان المبنی ما یظھر بعد لا ما ظن قد ذکرنا نصوصہ وبلغنا الغایۃ تحقیقہ فی رسالتنا قوانین العلماء بعون اللہ تعالی **اقول**[2558] لاخلاف فان المبنی ثم حقیقۃ العجز اما ھنا فعدم علمہ کما علمت قال الامام صدر الشریعۃ ثم المحقق الحلبی فی الحلیۃ لو اتم الصلاۃ فیما اذا ظن العطاء ثم سأل فان اعطی بطلت صلاتہ وان ابی تمت لانہ ظھر ان ظنہ کان خطأ بخلاف مسألۃ التحری لان القبلۃ حینئذ جھۃ التحری اصالۃ وھھنا الحکم دائر علی حقیقۃ القدرۃ والعجز اقیم غلبۃ الظن مقامھما تیسیرا فاذا ظھر خلافہ لم یبق قائما مقامھما اھ **اقول**[2559] ویمکن ان یوجہ بان الماء ثمہ معلوم الوجود وھو قادر علی تحصیل العلم بحقیقۃ العجز والقدرۃ بان یسألہ فیعطی او یابی فلا یسوغ لہ العمل بالظن

عند القدرة على العمل بالعلم ان الظن لا یغنی من الحق شیئاً اما ههنا فالماء مجهول الوجود لیس بیدہ تحصیل العلم به الا بحرج والحرج مدفوع وما شرع التیمم الا لدفعه والظن الغالب فی العملیات یقوم مقام العلم عند فقدانه فقد ذکرنا تتمة الکلام فی الرسالة المذکورة بتوفیق الله تعالی **اقول** وقد ظهر بحمد الله تعالی بتقریرنا هذا ان شرط طلب الماء اذا ظن قربه حتی لا یصح تیمم قبل الطلب مندرج فی شرط العجز لانه ما دام یظن قربه لم یعدم علمه فلا یثبت عجزه الا اذا طلب الی حد لا یضربه ولا برفقته ویقع الیاس من وجدان الماء لانه حینئذ یخیب ظنه الذی کان قام مقام العلم فیعدم العلم فیثبت العجز فما وقع فی رد المحتار من ان هذا الشرط زادہ فی المنیة وسیذکرہ المصنف بقوله ویطلبه غلوة ان ظن قربه اھ غیر سدید بل قد ذکرہ المصنف فی قوله من عجز عن استعمال الماء الخ الا تری الی قول البحر لا قدرة بدون العلم لان القادر علی الفعل هو الذی لو اراد تحصیله یتأتی له ذلک اھ وما ذکرہ المصنف لیس لبیان شرط التیمم بل قدر الطلب وما یتعلق به من التفریع کما اعاد متصلا به ذکر شرط النیة لاجل هذا مع ذکرہ لها فی نفس حد التیمم **ششم** مسلمان کی تخصیص اسلیے کہ کافر تیمم کا اہل نہیں اُسکا تیمم باطل ہے اگر کافر نے وضو کیا پھر اسلام لایا اُسی وضو سے نماز پڑھ سکتا ہے جبکہ اُسکے بعد کوئی حدث نہ ہوا ہو لیکن اگر وہاں پانی نہ تھا تیمم کرکے مسلمان ہوا تو اس تیمم سے نماز نہیں پڑھ سکتا نماز کے لیے دوبارہ تیمم کرنا ہوگا وجہ یہ کہ وضو کے لیے پانی کا اعضائے وضو پر گزر جانا کافی ہے اگرچہ بلا قصد ہو کافر کے وضو میں یہ بات حاصل ہوگئی لیکن تیمم میں نیت شرط ہے اور نیت اللہ عزوجل کے لیے اور کافر اُسے جانتا ہی نہیں اُسکے لیے نیت کیا کریگا کفر کہتے ہی اسے ہیں کہ اللہ سبحٰنہ کو نہ جانے **تنبیہ جلیل** یہ بات ناواقف کی نگاہ میں بعید ہے اور اسکا بیان نہایت مفید ہے لہذا فقیر غفرلہ المولی القدیر نے اسے چند مختصر جملوں میں بیان کیا ہے جن سے روشن ہو کہ تمام کفار اگرچہ کلمہ گو نماز گزار ہوں اللہ عزوجل کو ہرگز نہیں جانتے اور اُن میں کوئی ایسا نہیں جو اُسے بُرے بُرے عیب بُرے بُرے دھبے نہ لگاتا ہو اُس بیان پر اطلاع لازم ہے تاکہ مسلمان اُنسے پرہیز کریں اور اپنے رب کی محبت وحمایت میں اُن سے نفرت وگریز کریں **باب العقائد والکلام** اُس کا تاریخی نام **یا گمراہی کے جھوٹے خدا** تاریخی لقب ایک نہایت مختصر مگر ان شاء اللہ تعالی کمال مفید رسالہ ہے اگر کوئی سُنّی عالم رسائل فقیر سے اسکے دعاوی کا بیان لیکر تفصیل سے اور موقع بموقع مناسب فوائد کے اضافہ سے اسکی شرح لکھے تو اِن تمام فرقوں کی دندان شکنی کا بعونہ تعالی کافی

مسئلہ ہی بیچ میں طولِ فصل کے خیال سے اُسے یہان سے جدا کر کے اس رسالہ کے آخر میں ملحق کریں وباللہ التوفیق

**ہفتم** ہمنے بالغ کی قید نہ لگائی کہ تیمم نابالغ کا بھی صحیح ہی **ہشتم** عاقل کی قید ذکر کی کہ مجنون یا ناسمجھ بچہ اگر تیمم کی نقل کرے وہ معتبر نہیں کہ تیمم کی شرط نیت ہی **نہم** نیت میں صرف اسلام شرط کیا کہ وہ بالغ ہو یا نہیں عاقل ہو یا نہیں ہر طرح تیمم کرایا جائیگا جبکہ پانی سے عجز ہو **دہم** نجاست کو حکمیہ سے مقید کیا کہ زندہ کا تیمم نجاست حکمیہ ہی کو دُور کرتا ہی حقیقیہ کا مٹی سے ازالہ صرف استنجا میں ہے **یازدہم** حکمیہ کو حقیقیہ وصوریہ سے عام کیا کہ نابالغ میں نجاست حکمیہ کا حقیقۃً وجود محل نظر ہی **دوازدہم** در بارۂ میت حقیقیہ وحکمیہ کی تشقیق بربنائے اختلاف ائمہ ہی کہ موت سے بدن کو نجاست حقیقیہ عارض ہوتی ہی یا حکمیہ بر تقدیر اول قبل غسل اُسکے پاس قرآن عظیم کی تلاوت منع ہو گی جبکہ اُسکا بدن سر سے پاؤن تک کپڑے سے چھپا نہ ہو جیسے جہان کوئی نجاست پڑی ہو تلاوت مکروہ ہے اور تقدیر ثانی پر تلاوت مین حرج نہ ہوگا جیسے کوئی قرآن مجید پڑھے اور اُسکے پاس کوئی جنب یا حیض ونفاس سے نکلی ہوئی بے نہائی عورت بیٹھی ہو۔ اور اوپر گزرا کہ فقیر کی تحقیق مین قول دوم ہی زیادہ راجح ہے ان شاء اللہ تعالی **سیزدہم** دور کرنیکے لیے یہ لفظ جانب نیت مشیر ہوا کہ بے نیت تیمم صحیح نہیں اور اس نے یہ بھی بتایا کہ نیت اپنے بدن سے نجاست حکمیہ یا بدن میت سے نجاست موت دُور کرنیکی ہو اور اسی کے معنی مین ہی نیت تطہیر اگرچہ استحباباً اور اسی کو مؤدی ہی اس فعل سے کوئی عبادت مباح کرنیکی نیت مقصودہ ہو جیسے نماز اور جنب کیلیے قراءتِ قرآن یا غیر مقصودہ جیسے مصحف شریف کا چھونا یا جنب کیلیے مسجد مین جانا۔ ہان عبادت غیر مقصودہ مباح کرنیکے لیے جو تیمم ہو گا اُس سے نماز نہیں پڑھ سکتا جو تیمم رفع حدث وحصولِ طہارت کی نیت سے کیا جائے اُس سے تو نماز وغیرہ سب کچھ جائز ہی مگر تیمم کے وقت یہ نیت نہ کی ہو بلکہ صرف اتنا قصد کیا ہو کہ فلان عبادت ادا کرنیکو تیمم کرتا ہون تو اُس تیمم سے نماز جائز ہونیکے لیے یہ شرط ہی کہ وہ عبادت مقصودہ بھی ہو اور بغیر طہارت کے جائز بھی نہ ہوتی ہو ورنہ اگر پانی نہ پانیکی صورت مین محدث بحدث اکبر خواہ اصغر نے قرآن عظیم چھونے یا جنب نے مسجد مین جانیکے لیے تیمم کیا تیمم صحیح ہو جائیگا لیکن اُس سے نماز روا نہ ہو گی کہ مس مصحف یا دخولِ مسجد فی نفسہ کوئی عبادت مقصودہ نہیں بلکہ عبادت مقصودہ تلاوت و نماز ہین اور یہ اُنکے وسیلے یونہین اگر پانی نہ ملنے کی حالت مین بیوضو نے یاد پر تلاوت یا جنب نے اوراد کار الٰہی مثل کلمہ طیبہ و درود شریف پڑھنے کیلیے تیمم کیا تیمم صحیح ہی اور اُس سے نماز ناجائز کہ یہ عبادتین اگرچہ مقصودہ ہین مگر انکو بے طہارت روا تھین۔ تو ظاہر ہوا کہ یہ شرطین نفسِ تیمم کی نہیں بلکہ اُس سے جواز نماز کی ہین ولہذا ہمنے تعریف مین انکو نہ لیا

**اقول** وبہ ظہران قول العلامۃ ش عند قول التنویر لاقامۃ قربۃ ای لاجل عبادۃ مقصودۃ لا تصح بدون الطہارۃ اھ غیر سدید فانہ فی مقام الاطلاق تقیید بالجملہ بہ نیتِ عبادت تیمم کرنے سے نماز جائز ہونیکی تو یہ دو شرطیں ہیں اور خود اس نیت سے تیمم صحیح ہونیکے لیے ان دونوں میں سے کچھ شرط نہیں مسائل بالا میں گزرا کہ مسجد کے اندر ہی پانی ہو جنب اُسے لینے کو جائے تیمم کرے سلام وجواب سلام فوت ہونیکے خیال سے پانی ہوتے ہوئے تیمم کرے حالانکہ وہ عبادت مقصودہ نہیں اور یہ بے طہارت جائز۔ ہاں فی نفسہ تیمم جائز ہونیکو یہ مشروط ہے کہ پانی نہ ہونیکی صورت میں یا تو وہی نیتِ عامہ تطہیر رفع حدث ہو یا مطلقاً کسی عبادت کی نیت خواہ مقصودہ ہو یا نہیں اُسکے لیے طہارت شرط ہو یا نہیں جیسے نماز سجدۂ تلاوت سجدۂ شکر جنب کو تلاوت یا اسلام سلام جواب سلام بیوضو کو یاد پر تلاوت یا مصحف شریف کا چھونا جنب کا مسجد میں جانا یا اذان اقامت بیوضو کا مسجد میں جانا چاروں قسم کیلئے تیمم صحیح ہے اگرچہ نماز ان میں صرف اُسی تیمم سے روا ہوگی جو قسم اول کی نیت سے کیا اور یا پانی ہونیکی حالت میں جبکہ اُس عبادت فرض یا واجب یا سنت مؤکدہ کیلئے ہو کہ پانی سے طہارت کرے تو فوت ہوجائے اور اُسکا کوئی بدل نہ ہو جیسے سلام جواب سلام بقولِ محقق واحوط پر نماز پنجگانہ وجمعہ میں محافظتِ وقت کما تقدم تحقیقہ بما لامزید علیہ ان دو صورتوں کے سوا اگر کسی دوسری نیت سے تیمم کیا مثلاً پانی نہ ہونیکی حالت میں بے وضو نے مسجد میں ذکر کیلیے بیٹھنے بلکہ مسجد میں سونیکے لیے کہ سرے سے عبادت ہی نہیں یا پانی ہوتے ہوئے سجدۂ تلاوت یا سجدۂ شکر یا مسِ مصحف یا باوجود وسعتِ وقت نماز پنجگانہ یا جمعہ یا جنب نے تلاوتِ قرآن کے لیے تیمم کیا لغو و باطل وناجائز ہوگا کہ ان میں سے کوئی بے بدل فوت نہ ہوتا تھا یونہی ہماری تحقیق پر تہجد یا چاشت یا چاند گہن کی نماز کے لیے اگرچہ اُنکا وقت جاتا ہو کہ یہ نفل محض ہیں سنت مؤکدہ نہیں تو باوجود آب زیارت قبور یا عیادتِ مریض یا سونیکے لیے تیمم بدرجۂ اولی لغو ہے کما حققہ ش ہذا الفا الموقع فی البحر و تبعہ فی الدر و استدلا لہ بما لا دلیل لہما فیہ کما بینہ ھو وان تبعہما فیہ ح و ط رحمۃ اللہ تعالی علیہم اجمعین وعلینا بہم اٰمین

**اقول** بیان سے ظاہر ہوا کہ یہ چیزیں ہماری تعریف پر نقض نہیں ہوسکتیں کہ کوئی کہے دیکھو انکے لیے تیمم صحیح ہے اور پانی سے عجز نہیں نہیں نہیں تیمم وہیں صحیح ہوگا جہاں پانی سے عجز ہے اگرچہ اسیطرح کہ پانی سے طہارت کرنے میں مطالبۂ شرعیہ بلا بدل فوت ہوا جاتا ہے یہ بھی صورتِ عجز ہے کما تقدم بدائع ملک العلماء قدس سرہ میں ہے لو تیمم ونوی مطلق الطہارۃ او نوی استباحۃ الصلاۃ فلہ ان یفعل کل ما لا یجوز بدون الطہارۃ وکذا لو تیمم لسجدۃ التلاوۃ او لقراءۃ القراٰن بان کان جنبا جاز لہ ان یصلی بہ سائر الصلوات لان کل واحد من ذلک عبادۃ مقصودۃ فاما اذا تیمم لدخول المسجد او مس المصحف لا یجوز لہ ان

بیٹھنا چاہتا ہو اور پانی نہیں بہتر ہے کہ تیمم کرے مگر اس تیمم سے نماز نہ ہوگی مسئلہ مسجد میں سونا کوئی عبادت نہیں اسکے لیے تیمم محض لغو و باطل ہے اگرچہ پانی پر قدرت نہ ہو

عبادت کی چار قسمیں مقصودہ مشروط بالطہارۃ۔ مقصودہ غیر مشروطہ۔ مشروطہ غیر مقصودہ۔ غیر مقصودہ وغیر مشروطہ اور انکی مثالیں۔

یصلی بہ ویقع طہورا لما اوقعہ لہ لاغیر ردالمحتار میں ہے فی البحر شرطہا ان ینوی عبادۃ مقصودۃ الخ او الطہارۃ او استباحۃ الصلاۃ او رفع الحدث او الجنابۃ فلا تکفی نیۃ التیمم علی المذہب ولا تشترط نیۃ التمییز بین الحدث والجنابۃ خلافا للجصاص اھ وتکفی نیۃ الوضوء الخ درمختار میں ہے شرط للتیمم فی حق جواز الصلاۃ بہ نیۃ عبادۃ مقصودۃ لاتحل بدون طہارۃ خرج السلام وردہ وصح تیمم جنب بنیۃ الوضوء بہ یفتی ردالمحتار میں ہے قولہ فی حق جواز الصلاۃ اما فی حق صحتہ لنفسہ فتکفی نیۃ ما قصد لاجلہ ای عبادۃ کانت عند فقد الماء وعند وجودہ یصح بعبادۃ تفوت لا الی خلف درمختار میں ہے فلو تیمم لدخول مسجد او قراءۃ ولو من مصحف او مسہ کتابتہ تعلیمہ زیارۃ قبور عیادۃ مریض دفن میت اذان اقامۃ اسلام سلام ردہ لم تجز الصلاۃ بہ فتاوی الرملی وظاہرہ انہ یجوز فعل ذلک ردالمحتار میں ہے التیمم لہذہ المذکورات التی لاتشترط لہا الطہارۃ صحیح فی نفسہ یجوز فعلہ عند فقد الماء والا فلا نعم ما یخاف فوتہ بلا بدل من ہذہ المذکورات یجوز مع وجود الماء درمختار منیہ وشرح منیہ سے ہے تیممہ لدخول مسجد ومس مصحف مع وجود الماء لیس بشیئ بل ہو عدم لانہ لیس بعبادۃ یخاف فوتہا ردالمحتار میں ہے علالہ فی شرح المنیۃ بما ذکرہ الشارح و بان التیمم انما یجوز ویعتبر فی الشرع عند عدم الماء حقیقۃ او حکما ولم یوجد واحد منہما فلا یجوز لم فیفید ان التیمم لما لاتشترط لہ الطہارۃ غیر معتبر اصلا مع وجود الماء الا اذا کان مما یخاف فوتہ لا الی بدل فلو تیمم المحدث للنوم او لدخول المسجد قدرۃ علی الماء فہو لغو بخلاف تیممہ لرد السلام مثلا لانہ یخاف فوتہ لانہ علی الفور ولذا فعلہ صلی اللہ تعالی علیہ وسلم ومقتضاہ انہ یجب التعویل علیہ اھ **اقول** والاستدلال بالمنیۃ علی منع التیمم مع وجود الماء لغیر المشروطۃ بالطہارۃ نظر عندی وکذا فی استدلال البحر بالمجتبی والدرر بالبزازیۃ علی جواز للکتابۃ شر وقضیۃ الدلیل المنع اسی ہی قول مذکور در وان لم تجز الصلاۃ بہ پر ہے ای فیقع طہارۃ لما نواہ فقط کما فی الحلیۃ لان التیمم لہ جہتان صحتہ فی ذاتہ وصحۃ الصلاۃ بہ فالثانیۃ متوقفۃ علی العجز عن الماء وعلی نیۃ عبادۃ مقصودۃ لاتصح بدون طہارۃ واما الاولی فتحصل بنیۃ ای عبادۃ کانت سواء کانت مقصودۃ لاتصح الا بالطہارۃ او غیر مقصودۃ کذلک او تحل بدونہا او مقصودۃ وتحل بدون طہارۃ فالتیمم فی کل ہذہ الصور صحیح فی ذاتہ کما اوضحہ اھ **اقول** ای عند فقد الماء کما قدمنا تنصیصہ بہ وہو مستفاد ہہنا من نفس الکلام لمن تدبر ومن سابقہ لاحقہ لمن نظر ثم **اقول** ظاہر ہے کہ کسی شی کا دوسرا اسکے انقطاع کے بعد ہی ہوگا ازالہ و استمرار یا العدم و بقا جمع نہیں ہو سکتے تو یہ شرط کہ تیمم اسوقت ہو جب حیض و نفاس منقطع

منقطع ہوچکے ہوں کما زادہ العلامۃ الشرنبلالی فی نور الایضاح باآنکہ اپنی غایت وضوح سے چنداں قابل تعرض نہ تھی خود ہمارے اسی ذکر کرنیکے لیے کہنے میں آگئی وباللہ التوفیق۔ بالجملہ اس لفظ سے فوائد جلیلہ پیدا ہوئے (۱) اشتراط نیت (۲) اشتراط انقطاع منافی (۳) بیان نیت **اقول** تیمم دس نیتوں سے صحیح ہے نیت رفع حدث اصغر یا اکبر یا مطلق حدث نیت وضو یا غسل یا مطلق طہارت نیت استباحت نماز نیت عبادت مقصودہ مشروطہ بہ طہارت نیت عبادت دیگر غیر مقصودہ یا غیر مشروطہ یا غیر مقصودہ وغیر مشروطہ نیت اُس تاکیدی مطلوب شرع کی کہ اگر پانی سے طہارت کریں تو بلا بدل فوت ہو جائے۔ دسویں صورت پانی ہوتے ہوئے بھی ممکن ہے اور پہلی نو اُسی وقت روا ہیں کہ پانی پر قدرت نہ ہو۔ پہلی آٹھ کی نیت سے ہر نماز بھی بے تکلف ادا ہوسکتی ہے اگرچہ کسی اور عبادت کی غرض سے کیا ہو اور نویں سے کوئی نماز ادا نہ ہوگی اور دسویں سے خاص وہی نماز ادا ہوگی جسکی ضرورت سے کیا ہے نہ دوسری اگرچہ وہ بھی اسی قسم فائت بے بدل بلکہ اسکی نوع سے ہو مثلاً نماز جنازہ قائم ہوئی وضو کرے تو چاروں تکبیریں ہوچکیں گی تیمم سے پڑھا اتنے میں اور جنازہ آگیا اگر وضو کرسکتا ہے اس دوسرے کیلیے وضو لازم ہے اگر وضو کا وقفہ تھا اور نہ کیا اب وضو کا وقفہ نہ رہا تو اسکے لیے دوسرا تیمم کرے پہلا جاتا رہا۔ ہاں اگر دوسرے جنازے کی نماز ایسی بلا فصل برپا ہوئی کہ بیچ میں وضو نہ کرسکتا تو اُسی پہلے تیمم سے پڑھ سکتا ہے درمختار میں ہے لو جئی باخری ان امکنہ التوضی بینھما ثم زال تمکنہ اعاد التیمم والا لا یعنی ہمارا لفظ مذکور بحمدہ تعالٰی ان دسوں نیتوں کو شامل ہے پہلی تین تو عین منطوق ہیں یونہیں اُنکے بعد کی تین کہ انکی ملزوم ہیں اور یہاں نیت استباحت نماز کے یہی معنے ہونگے کہ وہ مانعیت جو میرے اعضا سے قائم ہے دُور ہوجائے کہ بے اُسکے اباحت نماز نہیں ہوسکتی وہی اُسکا طریقہ معینہ ہے۔ رہا کسی اور عبادت کی غرض سے تیمم مشروطہ میں قطعاً یہی قصد قلبی ہوگا کہ اس عبادت کے ادا کرنیکے قابل ہوجاؤں اور نیت اسی قصد دلی کا نام ہے تو اسے نیت استباحت اور اُسے نیت رفع حدث لازم اور غیر میں قصد طہارت خود ظاہر کہ یہ تیمم نہ کیا مگر اداء کہ عبادت بے طہارت نہ کروں وقد سلک فی البحر ایضا نحوا من ذلک فقال شرطھا ان یکون المنوی عبادۃ مقصودۃ لا تصح الا بالطہارۃ او استباحۃ الصلٰوۃ او رفع الحدث او الجنابۃ وما وقع فی التجنیس من ان النیۃ المشروطۃ فی التیمم ھی نیۃ التطھیر وھو الصحیح فلا ینافیہ لتضمنھا نیۃ التطھیر وانما اکتفی بنیۃ التطھیر لان الطہارۃ شرعت للصلٰوۃ وشرطت لاباحتھا فکانت نیتھا نیۃ اباحۃ الصلٰوۃ اھ **اقول** صدر کلامہ یقتضی ان الاصل نیۃ التطھیر وجازت نیۃ استباحۃ الصلٰوۃ لتضمنھا ما ھو المقصود وعجزہ یقضی بالعکس ان نیۃ التطھیر تنبئ عن الاصل فاکتفی بھا ولفظ المحقق فی الفتح بعد نقل کلام التجنیس وما ذا غیرہ من نیۃ استباحۃ الصلٰوۃ لا ینافیہ اذ یتضمن نیۃ التطھیر اھ وجعل فی الحلیۃ

مسئلہ تیمم کرے وضو و غسل ہر طہارت غیر مذور کیلیے اُس وقت ہونا کامل ہے جب جو چیزیں کہ طہارت کی منافی ہیں جیسے حیض نفاس حدث خون وغیرہ منقطع ہولیں ثابت باقی ہونگی

الاصل ارادة الصلاة فقال لفظ التيمم ينبئ عن القصد والاصل ان يعتبر فی الاسماء الشرعية ما ينبئ عنه من المعانی ثم مطلق القصد غير مراد بالاجماع وسوق الاٰية يفيد الامر بالقصد الى الصعيد لاقامة الصلاة عند عدم الماء المطلق فيتقيد الامر به فلا يوجد المأمور الشرعی وهو التيمم بدون نية فعله للصلاة اولما هو منزل منزلتها وهو عبادة مقصودة بنفسها لا تصح الا بالطهارة فلا جرم ان ذكر القدوری ان الصحيح من المذهب انه اذا نوى الطهارة او استباحة الصلاة اجزأه لان كلا من النيتين تقوم مقام نية ارادة الصلاة لان الطهارة شرعت لها وشرطت لاباحتها ومثل رفع الحدث ورفع الجنابة اھ اقول فی قوله فيتقيد الامر به فلا يوجد الخ نظر ظاهر لما قدمنا عن البدائع ان حكم التيمم وارد على خلاف القياس وقد قال فی الحلية نفسها صدر الفصل انه تعبد ورد بمسحها على الاعضاء المخصوصة الخ فلو تقيد الامر الوارد بارادة الصلاة لم يجز التيمم لغيرها كدخول المسجد وتلاوة القراٰن للجنب ومس المصحف للمحدث وهو خلاف الاجماع وليست فی معنى الصلاة من كل وجه حتى تلحق بها دلالة لاسيما وقد حصر المنزل منزلتها فی عبادة مقصودة الخ بل الصواب عندی ان الله سبحنه وتعالٰى انزل من السماء ماء طهورا ليطهرنا به وامرنا به فی الوضوء والغسل لا لخصوص اقامة الصلاة بل لكل ما يطلب فيه الطهارة مقصودا بنفسه كان اولا ثم قال ولم تجدوا ماء ای كافيا لطهركم فتيمموا للتطهير كم صعيدا طيبا فالاصل هو نية التطهير كما افاده ما فی الفتح والكل انما يدور عليه ولذا اقتصر عليه الامام البرهان فی التجنيس وما التطهير المراد هنا الا ازالة النجاسة الحكمية وهو الذی اخذته فی التعريف فالحمد لله الذی القى فی قلبی واجرى على قلمی ما هو الامر المحقق عند محققی الائمة الكرام والحمد لله ولی الانعام بقی ان يقال اين التطهير وازالة النجاسة فی الصورتين الاخيرتين اذ لو طهر وزالت لجاز له كل شیئ اقول بلى ولكن فی حق ما نوى ولولا ذلك كيف حلت له تلك الصلاة ودخول المسجد جنبا بذلك التيمم ولا غرو فی اعتبارها زائلة فی حق بعض الاشياء دون بعض فما هی الا حكمية تثبت باعتبار الشرع وتنتفی بعدمه وترى الحقيقية تزول فی حق انسان دون اٰخر ولاجل شیئ دون غيره كما تقدم فی صدر الرسالة وقد مر هنا عن البدائع انه يقع طهورا لما اوقعه لا غير اھ ومثله فی الحلية وفيها يقع طهارة لما نواه له فقط اھ اقول وقد تقدم قوله صلى الله تعالٰى عليه وسلم حين تيمم لرد السلام لم يمنعنی ان ارد عليك السلام الا انی لم اكن على طهر فارشد ان التيمم لرد السلام يجعل التيمم طاهرا فی حقه مع

ان السلام لا يحتاج الى الطهارة فاذا اعتبر مطهرا فيما ليست الطهارة ضرورية له لعدم الماء حكما فوقع على حقيقة اولى فيما لا حل له الا بالطهارة اجدر واحرى وما ابدى المحقق في الفتح من احتمال كونه صلى الله تعالى عليه وسلم نوى ما يصح معه التيمم ثم يرد السلام اذا صار طاهرا اه رده في البحر بان المذهب ان التيمم للسلام صحيح وان التجويز المذكور خلاف الظاهر كما لا يخفى اه **اقول** ويلزم على هذا انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان عادما للماء حال التيمم كما حمله عليه الامام النووي في شرح مسلم وهو في غاية البعد اشد البعد لان الواقعة كانت بالمدينة الكريمة فصدر الحديث مر رجل في سكة من السكك فسلم على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يرد عليه حتى اذا كاد الرجل ان يتوارى في السكة ضرب بيديه على الحائط الحديث بل في الصحيحين اقبل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من نحو بئر جمل فلقيه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه حتى اقبل على جدار فمسح وجهه ويديه ثم رد عليه السلام اھ وبئر جمل موضع بالمدينة الكريمة على صاحبها وآله افضل صلاة وسلام جہارم وہم غرض اسکی معرفت کہ جنس ارض کسے کہتے ہیں اور کیا کیا چیز جنس ارض سے ہے کیا کیا نہیں امر مہم ہے کہ اسی پر مدار مسائل تیمم ہے فاستقم وباللہ التوفیق وبہ الوصول الی ذری التحقیق۔

بسم اللہ الرحمن الرحیم نحمدہ ونصلی علی رسولہ الکریم

سیدنا امام الائمہ امام اعظم رضی اللہ تعالٰی عنہ کے نزدیک ہر اُس چیز سے کہ جنس ارض سے ہو تیمم روا ہے جبکہ غیر جنس سے مغلوب نہ ہوا اور اُسکے غیر سے بالاجماع جمیع ائمہ رضی اللہ تعالٰی عنہم کے نزدیک روا نہیں لہذا جنس ارض کی تحدید وتمییز درکار۔ اسمیں چار مقام ہیں مقام اول تحدید **اقول** وباللہ التوفیق وبہ الوصول الی اعماق التنقیح والتحقیق علمائے کرام نے بیان جنس ارض میں اُن آثار سے کہ اجسام میں نار سے پیدا ہوتے ہیں پانچ لفظ ذکر فرمائے ہیں احتراق ترمد تلین ذوبان انطباع۔ اولاً انکے معانی اور انکی باہم نسبتوں کا بیان پھر کلمات علما میں جن مختلف صورتوں پر انکا ورود ہوا اُسکا ذکر پھر بیانات پر جو اشکال ہیں اُنکا ایراد پھر بتوفیقہ تعالٰی بقدر قدرت تنقیح بالغ وتحقیق بازغ وتبیین مقاصد ودفع ایرادات وتکمیل تحدید وابانت افادات کریں وباللہ التوفیق (بیانِ معانی) الفاظ خمسہ احتراق ہمارے امثال محاورات میں اسکا اطلاق اُس صورت پر آتا ہے کہ شے اثر نار سے کلاً یا بعضاً فاسد وخارج عن المقاصد ہوجائے کھانا پکنے کو احتراق نہ کہیں گے بلکہ طبخ ونضج وامثال ذلک۔ اسکے غیر میں کبھی آگ سے مجرد تاثر قوی کو احتراق کہتے ہیں اگرچہ اُس سے اجزاء ومقاصد شے برقرار رہیں جیسے زمین سوختہ

رسالہ المطر السعید علی نبت جنس الصعید

کہ اثرِ نار سے بشدت گرم ہو کر سیاہ ہوگئی درمختار میں ارضِ محترقہ کا مسئلہ ذکر فرمایا کہ اُس سے تیمم جائز ہے طحطاوی و شامی نے کہا اذا احرق
تراب ما من غیر مخالط له حتی صارت سوداء جاز لان المتغیر لون التراب لاذاته بلکہ ایسی اشیا میں کبھی مقصود کے لیے مہیا ہوجانے
کو جیسے مطبوخات میں پک جانا کہتے تھے احتراق بولتے ہیں اسی باب سے ہے احراق اجر و تکلیس یعنی اُنکا پکانا اور سرمہ کا۔ **اقول** وباللہ التوفیق
احتراق کی چار صورتیں ہیں اُتفا۔ انطفا۔ انتقاص کہ دو قسم ہو جائیگا۔ انتفا یہ کہ شے جلکر بالکل فنا ہو جائے جیسے رال گندھک نوشادر انطفا
یہ کہ بعد عملِ نار اُسکے سب اجزا برقرار ہیں یہ احتراق ارض ہے اگر وہاں خارج سے پانی کی کوئی نم تھی کہ خشک ہوگئی تو وہ کوئی جزو زمین نہ تھی
انتقاص یہ کہ نار اُسکے اجزاء رطبہ و یابسہ میں تفریق کر دے اور جسم کا حصہ باقی رہے اس صورت میں اگر رطوبات بہت قلیل تھیں عملِ نار سے
جرمِ جسم میں فرق نہ آیا نہ پہلے سے بہت ضعیف ہوگیا تو یہ تکلیس احجار ہے جیسے ترمذ اس میں اگر رطوبات کثیرہ سب فنا ہونے سے پہلے
آگ بجھ گئی کہ آئندہ بوجہ بقائے رطوبت دوبارہ جلنے کی صلاحیت رہی تو فحم۔ انگشت۔ کوئلہ ہے جیسے رماد۔ خاکستر۔ راکھ۔ اس میں غالباً
اجزا بکھر جاتے ہیں یا چھونے سے بکھر جائیں گے کہ آگ بالکل تفریق اتصال کر چکی والعیاذ باللہ تعالٰی منہا محاورہ عامہ میں اکثر اسی
راکھ کو کہتے ہیں **لین** نرم پڑنا نضج و طبخ کو بھی شامل کہ ہر شے یک کر اپنی حالت خامی سے نرم ہو جاتی ہے بلکہ تکلیس کو بھی کہ چونا بھی اپنے
پتھر سے نرم ہوگا **اقول** اس میں کلام یا انتقاص بقائے جسم شرط ہے اگر سب فنا ہو جانا نرم ہونا نہیں نیز یہ بھی لازم کہ اگرچہ گرہ قدرے سست
ضرور ہوئی کہ پہلی سی باہم گرفت و صلابت نہ رہی مگر جسم کا مجموعہ اپنے انجماد پر رہے نہ یہ کہ پانی ہوکر بہ جائے کہ نرم پڑنا ہے نہ کہ
دو بان پگھل جانا **اقول** یہ وہ صورت ہے کہ اجزائے موجودہ کی گرہ قریبِ انحلال ہو نہ تو پوری کھل گئی کہ اثرِ نار سے ان میں کے
رطبہ یابسہ کو چھوڑ کر اُڑ جائیں نہ وہ گرفت رہی کہ جسم کی سختی اگرچہ نرم پڑگئی ہو بندھی ہے جو صورت تکلیس احجار میں تھی لہٰذا اجزائے
رطبہ فراق چاہ کر اُڑنا چاہتے ہیں کہ آگ کی گرمی اسی کی مقتضی اور گرہ بہت سست ہوگئی لیکن اجزائے یابسہ اُنھیں نہیں چھوڑتے کہ
ہنوز تماسک باقی ہے اس کشمکش میں روانی تو ہوئی مگر بوجہ بقائے اتصال زمین ہی پر رہی اس سے صورت سیلان پیدا کی **انطباع**
یہ لفظ اگرچہ عربی ہے مگر زبانِ عرب پر نہیں نہ اُنسے کبھی منقول ہوا لہٰذا قاموس و محیط حتی کہ تاج العروس کے مستدرکات تک اُس کا
پتا نہیں ہاں فقہائے کرام نے اُسکا استعمال فرمایا جس کا پہلا سراغ امام شمس الائمہ سرخسی رحمۃ اللہ تعالٰی علیہ تک چلتا ہے شیخ
الاسلام غزی نے اُسکے معنے فرمائے پارہ پارہ و نرم ہونا طحطاوی علی الدر المختار و رد المحتار میں ہے قولہ ولا ینطبع ھو ما ینقطع
ویلین کالحدید **اقول** اس سے تو یہ ظاہر کہ لین معنی انطباع میں داخل اور اُسکا جزو ہے لیکن اُن سے پہلے علامہ مولٰی خسرو
نے انطباع کو خود لین سے تفسیر فرمایا جس سے روشن کہ دونوں ایک چیز ہیں غرر و درر میں ہے (وھو لا ینطبع) ای
لا یلین علامہ ابن امیر الحاج حلبی نے جنس ارض میں نفی انطباع و لین دو جگہ لکھکر غیر جنس میں فقط لین کا
نام لیا حلیہ میں ہے قال مشایخنا جنس الارض ما لا یحترق بالنار فیصیر رمادا وما

لا یلین ولا ینطبع ویدخل فیہا الا یلین ولا ینطبع ولا یحترق الیاقوت وما احترق بالنار اولان بہا فلیس من
جنس الارض یہ اُس عینیت جزئیت اور اُنکے علاوہ لزوم کو بھی محتمل یعنی لین لازم انطباع ہو کہ جب کہدیا کہ جو آگ پر نرم [٢٥٨]
پڑے جنس ارض نہیں اسی سے خود ہی معلوم ہوا کہ جو منطبع ہو جنس ارض نہیں کہ تینوں تقدیروں پر ہر منطبع میں لین ضرور ہوگا
اور اُس سے نفی جنسیت کرچکے مگر صدر کلام میں لین پر انطباع کا عطف ہے اور اسیطرح شرح نقایہ برجندی میں زاد الفقہا [٢٥٩]
ہے بلین وینطبع یہ عینیت کی تضعیف کرتا ہے کہ عطف تفسیری میں معطوف زیادہ مشہور و معروف چاہیے نہ کہ بالعکس لین
میں کیا خفا تھی کہ اُسے تفسیر کیا اور کاہے سے انطباع نے جسکے معنی میں یہ کچھ خفا ہے۔ باقی کتب کثیرہ مثل تحفۃ الفقہا و
بدائع ملک العلماء و کافی و مستصفے و جوہرہ نیرہ و غنیہ و بحر و مسکین و ایضاح و ہندیہ میں اسکا عکس ہے ینطبع ویلین یہاں بر تقدیر
عینیت عطف تفسیری بے تکلف بنتا ہے اور بر تقدیر جزئیت و لزوم بعد انطباع ذکر لین لغو رہتا ہے غایہ میں سب سے جدا وینطبع
او یلین بحرف تردید ہے کہ یا منطبع ہو یا نرم پڑے یہ عطف تفسیری کی رگ کاٹتا ہے۔ غرض ان مفادات میں اُمر مشوش ہے
**واقول** [٢٦٠] تحقیق یہ ہے کہ انطباع طبع سے ماخوذ ہے طبع بمعنی عمل و صنعت ہے قاموس و تاج العروس میں ہے (و) الطبع
ابتداء صنعۃ الشیئ یقال طبع الطباع (السیف) او السنان صاغہ (و) السکاک (الدرہم) سکہ (و) طبع (الجرۃ من الطین عملہا) تو
الانطباع بمعنی قبول صنعت ہے یعنی شے کا قابل صنعت ہو جانا کہ وہ جسطرح گڑھنا چاہے گڑھ سکے جس سانچے میں ڈھالنا چاہے ڈھل سکے اور یہ معنی
مگر بعد لین یعنی نرمی تو لین نہ اُسکا عین ہے نہ جز بلکہ اُسکی علت اور گڑھنے کی صورت میں اُسے لازم ہے جیسے سونے چاندی لوہے کا آگ سے نرم ہو کر ہر قسم گڑھائی
کے قابل ہو جانا اور ڈھالنے کی صورت میں ڈھبان اُسکی علت اور اُسے لازم ہے جیسے سونے چاندی کو چرخ دیکر روپیہ اشرفی اینٹ بنانا مغرب میں ہے قول شمس الائمۃ
السرخسی ما یذوب و ینطبع ای یقبل الطبع وھذا جائز قیاسا وان لم نسمعہ **اقول** [٢٦١] عند التحقیق کلام شیخ الاسلام
تمرتاشی کا بھی یہی مفاد ہے ظاہر کہ بالفعل پارہ پارہ ہو جانا مراد نہیں بلکہ اسکی قابلیت اور وہ دو طور پر ہوتی ہے ایک یہ کہ چیز
سخت ہو کہ ضرب سے بکھر جائے جیسے کھنگر یہ انطباع نہیں بلکہ جیسے پاروں پر تقسیم چاہیں اُنپر منقسم ہونا و لہذا یتقطع نہ فرمایا
بلکہ ینقطع اور یہ نہ ہوگا مگر بصورت لین و لہذا ویلین اضافہ فرمایا کہ قابلیت صنعت بوجہ لین پر دلالت کرے واللہ الموفق
یہی نکتہ ہے کہ منح نے اپنے متبوع درر کے قول سے عدول فرمایا واللہ تعالٰی اعلم **تنبیہ** [٢٦٢] ہماری تقریر سے واضح ہوا کہ مٹی
بھی منطبع ہوتی ہے ابھی قاموس سے گزرا طبع الجرۃ من الطین مگر یہاں مراد وہ انطباع ہے جسکی صلاحیت آگ سے نرم
ہو کر پیدا ہوئی ہو و لہذا فتح القدیر میں فرمایا اذا احرق لا ینطبع مراقی الفلاح میں ہے منطبع بالاحراق عامہ علما نے کہ یہاں
منطبع مطلق چھوڑا ہے اُس سے یہی منطبع بالنار مراد ہے جسطرح لین و ذوبان کو بھی اکثر نے مطلق رکھا اور مراد وہی ہے کہ نار سے
ہو ورنہ پانی میں مٹی بھی گلتی پگھلتی ہے **(بیان نسب)** احتراق و ترمد میں نسبت اوپر گزری کہ ترمد اُس سے خاص

اور اسکی چار صورتون سے ایک صورت ہے تو ہے باقی تین اقول[٢٦٠٢] ان میں لین وذوبان اُن معانی پر کہ ہمنے تقریر کیے خود متباین ہین مگر بیان کلام اُنکی صلاحیت مین ہے کہ جو اسکے صالح ہو جنس ارض سے نہین بحسب صلاحیت لین دونون سے عام ہے جو ذائب ہوگا پہلے نرم ہی ہوکر ذائب ہوگا یونہی سخت چیزین گڑھنے کی صلاحیت نرمی ہی سے آئیگی اور جو آگ سے نرم ہوسکے یہ ضرور نہین کہ بہ بھی سکے یا گڑھنے ڈھلنے کے بھی قابل ہوسکے جیسے چونے کا پتھر وغیرہ احجار مُکلّسہ اور ذوبان انطباع مین عموم وخصوص من وجہ ہے سونا چاندی ذائب بھی ہین اور منطبع بھی اور جما ہوا گھی ذائب ہے منطبع نہین اور شکر کا قوام منطبع ہے ذائب نہین چھوٹے بتاسے اور مختلف پیالون کے ٹہنے اور رنگ برنگ صورتون تصویرون کے کھلونے بنتے ہین آنچ سے ہی قوام ان انطباعون کے قابل ہوتا ہے مگر آگ سے بہیگا نہین جل جائیگا ہان[٢٦٠٣] جو چیز آگ پر صابر ہو نہ فنا ہو نہ راکھ جیسے فلزات بظاہر وہان انطباع وذوبان متلازم ہون کہ جب نار سے نرم ہوئی تو اُسکے اشتداد وامتداد سے شیأ فشیأ نرمی کا ازدیاد ہوتا ہوا انتہا ذوبان پر ہوگی حتی کہ فولاد مین اگرچہ بتدابیر کما فی شرحی المواقف[و] المقاصد اور ممکن کہ خالق عزوجل نے بعض ایسی محکم الترکیب بنائی ہون کہ آگ سے صرف نرم ہوسکین اُنکے پانی کردینے پر آگ کبھی قادر نہ ہو واللہ تعالی اعلم (بیان تنوع کلمات علما واشکالات) اوصاف[٢٦٠٤] خمسہ مذکورہ کے عدم سے جنس ارض یا وجود سے اُسکے غیر کی پہچان بتانے مین کلمات علما چودہ وجہ پر آئے (۱) بعض نے صرف انطباع لیا کہ جبین یہ نہین وہ جنس ارض ہے شرح نقایہ علامہ برجندی مین ہے ذکر الجلابی ان جنس الارض کل جزء منہ لا ینطبع اقول[٢٦٠٥] یہ ظاہر البطلان ہے کہ لکڑی کپڑے لچ ہزارون چیزون پر صادق فان قلت قد اخرجھا بقولہ کل جزء منہ ای من الارض ذکر الکنایۃ تسامحا او باعتبار المذکور اقول[٢٦٠٦] اولا ضاع قولہ لا ینطبع فلیس جزء منھا لینطبع بالنار وثانیا[٢٦٠٧] یعود حاصلہ ان جنس الارض کل جزء منھا وھذا کتعریف شیئ بنفسہ فانما الشان فی معرفۃ ان ای شیئ من اجزائھا (۲) صرف ترمّد کہ جو چیز جلکر راکھ نہ ہو جنس ارض ہے نافع شرح قدوری مین ہے جنس الارض ما اذا احترق لا یصیر رمادا اقول[٢٦٠٨] یہ بھی فلزات مثلاً سونے چاندی فولاد نیز تیل گھی دودھ وغیرہا لاکھون اشیاء پر صادق۔ اگر کہیے سونے چاندی کا کشتہ اُنکی راکھ ہے اقول[٢٦٠٩] اولا یہ راکھ کے معنی سے ذہول ہے جو ہمنے بیان کیے ثانیا[٢٦١٠] عقیق و یاقوت کا بھی کشتہ ہوتا ہے تو وہ بھی جنس ارض نہ ہون حالانکہ بیشک ہین کما سیاتی (۳) انطباع وترمد کہ جو منطبع یا خاکستر ہو جنس ارض سے نہین فتح القدیر مین ہے قیل ما کان بحیث اذا احرق بالنار لا ینطبع ولا یترمد فھو من اجزاء الارض ام اقول[٢٦١١] ولا یرید التزییف فقد اقرہ وفرع علیہ جامع المضمرات پھر جامع الرموز مین ہے جنس الارض ما لا یحترق فیصیر رمادا وینطبع مراقی الفلاح مین ہے الضابطۃ ان کل شیئ یصیر رمادا

اوینطبع بالاحراق لایجوز بہ التیمم ولاجاز۔ تنویر الابصار میں ہے یطھر من جنس الارض فلا یجوز بمنطبع و

مترمد ومعادن **اقول** پہلی تین عبارتوں میں احراق سے مجرد عمل نار مراد ہے اور اخیر میں معادن سے فلزات ورنہ

کبریت وزرنیخ ومردارسنگ وتوتیا کی بھی معادن ہیں اور اُن سے جواز تیمم مصرح کما سیأتی ان شاء اللہ تعالٰی (۴) امین

ترمذ کہ جو آگ سے نرم پڑے یا راکھ ہو جنس ارض نہیں غنیہ میں ہے ھو مایلین بالنار او یترمد (۵) امام اکمل الدین نے

ان پر انطباع کا اضافہ فرمایا کہ یا منطبع ہو عنایہ میں ہے قیل کل مایحترق بالنار فیصیر رمادا او ینطبع او یلین فلیس

من جنس الارض **اقول** جب مجرد لین کافی تو اضافہ انطباع بیکار کہ انطباع بے لین نامتصور۔ لاجرم اسکا مفاد

عبارت چہارم سے زائد نہیں (۶) علامہ ابن امیر الحاج حلبی جانب جنس میں مثل عنایہ ترمد ولین وانطباع لیے کہ جس میں

یہ نہ ہوں وہ جنس ارض سے ہے اور جانب غیر میں احتراق ولین کہ جس میں ان سے کوئی ہو غیر جنس ہے وقد تقدمت عبارۃ

حلیتہ **اقول** جملہ ثانیہ بلکہ ایک جگہ اولی کے بیان میں بھی ذکر احتراق پر اقتصار کا یہ عذر واضح ہے کہ مطلق اُسی مقید

ترمد پر محمول مگر ثانیہ میں ترک ذکر انطباع معین کر رہا ہے کہ مجرد لین بھی جنس ارض سے اخراج کو بس ہے تو یہاں بھی مثل عنایہ

ذکر انطباع ضائع اور عبارت عبارت چہارم کی طرف راجع (۷ و ۸) بہت اکابر نے لیے تو یہی اوصاف ثلثہ مگر ترمد کو

ایک شق کیا اور لین وانطباع کو واو عاطفہ سے ملا کر دوسری شق۔ پھر بعض نے تو لین و انطباع کہا۔ برجندی میں زاد الفقہاء سے

ہے کل مایحترق بالنار ویصیر رمادا ویلین وینطبع فلیس من جنس الارض وماعداھما من جنسھا اور اکثر نے

انطباع ولین۔ بدائع امام ملک العلماء میں ہے کل مایحترق فیصیر رمادا وینطبع ویلین فلیس من جنس الارض و

ماکان بخلاف ذلک فھو من جنسھا یونہیں ہندیہ میں بالفاظ لیکر مقرر رکھا۔ بعینہٖ یہی الفاظ بحر الرائق میں امام ابو البرکات

نسفی کی مستصفٰی سے ہیں غیر ان فی اخرھا وماعدا ذلک فھو من جنس الارض ایضاح علامہ وزیر میں تحفۃ الفقہاء

امام اجل علاء الدین سمرقندی سے ہے القانون الفارق بین جنس الارض وغیرھا ان کل مایحترق فیصیر

رمادا وینطبع ویلین فلیس من جنس الارض جوہر نیرہ میں ہے ھما اذا طبخ لا ینطبع ولا یلین واذا احرق

لا یصیر رمادا **اقول** انطباع ولین میں حرف واو اور اُن میں اور ترمد میں حرف **او** خصوصًا اس انطباق کے

ساتھ بنگاہ اولین یقین دلاتا ہے کہ یا تو لین وانطباع شی واحد ہیں یا اس شق میں دونوں کا اجتماع مقصود یعنی جو راکھ ہو یا

جس میں انطباع ولین دونوں جمع ہوں وہ جنس ارض نہیں اور ایک ضعیف وبعید احتمال یہ بھی ہے کہ واو بمعنی **او** ہو مگر ان میں

کوئی خالی از اشکال نہیں **فاقول** اول صراحۃً باطل ہم روشن کر آئے کہ لین وانطباع متحد نہیں معہذا بحال تقدیم

لین یہ عطف تفسیری معکوس ہوگا بہرحال اب یہ عبارات بھی جانب چہارم ہو کر رہینگی دوم پر لین لغو رہا کہ انطباع بے لین

ف: تطفل علی الغنایۃ

۵ وقال بعدہ کالذہب والفضۃ والحدید وغیرہا مما ینطبع ویلین بالنار اھ وذلک ماقدمنا عنہا عند بیان معنی الانطباع ۱۲ منہ غفرلہ

مقصود نہیں بلکہ بحال تقدیم انطبلاع اس باطل کا ایہام ہوا کہ کبھی انطباع بے لین بھی ہوتا ہے لہذا اجتماع لین سے شرط کیا اور بعد تنقیح حاصل صرف اتنا ہوا کہ ترمّد ہو یا انطباع اور عبارات کے لیے عبارت سوم کی طرف ارجاع سوم پر ذکر انطباع فضول رہا کہ مجرد لین کافی اور وہ انطباع کو لازم یہ پھر عبارت چارم کی طرف عود کر گیا (۹) علامہ شیخی زادہ رومی نے ان تین میں لین کی جگہ ذوبان لیا اور وہی ایک شق ترمد اور دوسری شق ذوبان وانطباع قدم منہما الانطباع وفی کلام شمس الائمۃ السرخسی یذوب وینطبع کما مرعن المغرب اقول ولا یختلفان ھھنا لان بینہما عموما من وجہ مجمع الانہر میں ہے کل شیئ یحترق ویصیر رمادا لیس من جنس الارض وکذالک کل شیئ ینطبع ویلین اقول یہاں بھی بدستور تین احتمال اور تینوں پر اشکال اول ذوبان وانطباع ایک ہوں تو حاصل ترمد و ذوبان ہوگا اقول مگر اتحاد باطل کما علمت دوم دونوں کا اجتماع شرط ہو تو حاصل یہ کہ غیر جنس ارض وہ ہے جو راکھ ہوسکے یا انطباع وذوبان دونوں کی صلاح ہو سوم ضعیف وبعید اعنی جیتیں یا ذوبان یا انطباع ہو جنس ارض نہیں اقول ان دونوں پر نصوص تو آگے آتے ہیں ان شاء اللہ تعالٰی اور ثالث کا ضعف وبعد یوں روشن کہ غیر جنس ارض کے لیے دو قانون بنائے ایک میں ترمد رکھا دوسرے میں انطباع وذوبان کو بحرف واو جمع کیا تو متبادر یہی کہ یہ دونوں قانون واحد ہیں (۱۰) امام فخر الملۃ والدین زیلعی نے بالکل مثل نہم فرمایا صرف غیر جنس کا ایک اور قانون بڑھایا کہ جسے زمین کھالے یعنی ایک مدت پر کہ ہر شے کے مناسب مختلف ہوتی ہے اسمیں اثر کرتے کرتے خاک کردے تبیین الحقائق میں ہے الفاصل بینہما ان کل شیئ یحترق بالنار ویصیر رمادا لیس من جنس الارض وکذا کل شیئ ینطبع ویذوب بالنار وکل شیئ تاکلہ الارض لیس من جنسہا اھ واثرہ الفاضل ابن چلپی بلفظۃ قیل مقرا وقال فی اخرہ ھذا زبدۃ کلام الزیلعی اھ فقد یوھم من لم یراجع التبیین انہ فیہ بلفظۃ قیل ولیس کذلک اقول یہ قانون تازہ بجائے خود صحیح ہے مگر معرفت جنس وغیر جنس کو کافی نہیں کہ اسکا عکس کلی نہیں کہ جو غیر جنس ارض ہو اُسے زمین کھالے زمین سونے چاندی کو بھی نہیں کھاتی بہرحال اس ہمارے مبحث پر اثر نہیں اسکے حاصلات اور اُنپر اشکالات بعینہا مانند نہم ہیں (۱۱) فاضل چلپی نے بالکل دہم کا اتباع کیا مگر لین بجاے انطباع لیا کہ وکل شیئ یلین ویذوب بھا الخ اور اسی کو حاصل کلام تبیین ٹھہرایا کما مر اقول یہ ہرگز اسکا حاصل نہیں لین وانطباع میں فرق عظیم ہے کما تقدم انکو شبہہ اتباع درر سے لگا اگرچہ دونوں فاضل ہمعصر اعیان قرن تاسع سے ہیں مگر انکی کتاب درر سے اٹھارہ برس بعد ہے تصنیف درر ۸۸۳ھ میں ختم ہوئی اور ذخیرۃ العقبی ۹۰۱ھ میں اور اسکے خاتمہ میں سطریں کی سطریں خاتمہ درر سے ماخوذ ہیں۔ ہاں لین وانطباع کی تبدیل نے اسے کلام تبیین سے یوں بھی جدا کردیا کہ اُس میں تین احتمال تھے

[illegible]

تواریخ تصنیف درر وذخیرۃ العقبی

اس میں احتمال اتحاد کی گنجائش نہیں کہ لین وذوبان میں فرق بدیہی ہے۔ رہے دو اول جمع **اقول** [۲۶۲۳] تو ذکر لین لغو کہ لازم ذوبان ہے اور حاصل حاصل اول عبارت نہم ہوگا دوم تردید **اقول** [۲۶۲۴] تو ذکر ذوبان لغو کہ مجرد لین کافی ہے اور اب حاصل عبارت چہارم کی طرف عود کریگا (۱۲) امام جلیل ابو البرکات نسفی نے ایک شق احتراق لی اور دوسری انطباع ولین کافی میں ہے بطاھر من جنس الارض لا بما ینطبع ویلین او یحترق **اقول** [۲۶۲۵] بدستور تین احتمال ہیں اور تینوں پر اشکال۔ اتحاد خود باطل ہے اور اُس پر حاصل لین واحتراق آور جمع یعنی احتراق ہو یا انطباع ولین کا اجتماع اس میں لین لغو اور حاصل احتراق یا انطباع آور تردید پر انطباع بیکار اور حاصل مثل احتمال اول (۱۳) فاضل مسکین ہروی نے جانب جنس احتراق وانطباع لیا اور جانب غیر میں لین بڑھا دیا ملفہ اضافہ کیا شرح کنز میں کہا جنس الارض مالا یحترق ولا ینطبع ومالیس من جنس الارض ما یحترق او ینطبع ویلین **اقول** [۲۶۲۶] یہ حقیقت امر پر صریح متناقض ہے جملہ اولی کا مفاد کہ مجرد لین منافی ارضیت نہیں اور ثانیہ کی تصریح کہ منافی ہے لاجرم یہاں عطف تفسیری متعین جو خود باطل اور احتمال اول عبارت ۱۲ کی طرف آئی (۱۴) **اقول** [۲۶۲۷] یہ سب باوصف اسقدر اختلافات کے ایک امر پر متفق تھے کہ یہ اوصاف جنس وغیر جنس ارض میں فارق ہیں علامہ مولی خسرو نے غرر ودرر متن وشرح دونوں میں وہ روش اختیار فرمائی کہ انہیں فارق ہی نہ مانا بلکہ جواز تیمم کے لیے انکو جنس ارض کی قید جانا یعنی جنس ارض میں خاص اُس شے سے تیمم جائز ہے جو آگ سے جلکر نہ نرم پڑے نہ راکھ ہو یہ حاصل متن ہے شرح میں فرمایا جو چیز جنس ارض سے نہیں یا انطباع خواہ ترمد رکھتی ہے اُس سے تیمم روا نہیں تو متن وشرح نے صاف بتایا کہ خود جنس ارض دونوں قسم کی ہوتی ہے ایک وہ کہ آگ سے نرم یا راکھ ہوتی ہے دوسری نہیں۔ متن کی عبارت یہ ہے علی طاھر من جنس الارض وھو لا ینطبع ولا یترمد بالاحتراق شرح میں فرمایا وذلک لان الصعید اسم لوجہ الارض باجماع اھل اللغۃ فلا یتناول مالیس من جنسہا او ینطبع او یترمد ظاہر کہ یہ طریقہ تمام سلف وخلف مشائخ وعلما سے جدا ہے وحاول العلامۃ الشرنبلالی ردہ الی الوفاق فقال علی قول الشرح فی العطف باو تسامح کان ینبغی بالواو لانہ عطف خاص اھ **اقول** [۲۶۲۸] وماذا یفعل بالمتن فانہ لم یقل وھو مالا بل قید جنس الارض بجملۃ حالیۃ والاحوال شروط ثم قولہ [۲۶۲۹] لانہ عطف خاص ان کان حقا علی ما نحققہ ان شاء اللہ تعالٰی لکنہ مخالف لمسلکہم ومسلک نفسہ المار عنہ فی العبارۃ الثالثۃ یہ عبارت اگرچہ جنس غیر میں فاصل بتانے سے جدا رہی پھر بھی اتنا حاصل دیا کہ لین وترمد مانع تیمم ہیں تو اس جملہ میں وہ عبارت چہارم کی شریک ہوئی بالجملہ [۲۶۳۰] ہمارے بیان سے واضح ہوا کہ یہ چودہ [۱۴] عبارتیں اسوجہ سے کہ ۷، ۸، ۹، ۱۰ و ۱۲ میں تین تین احتمال تھے اور ۱۱ میں دو، چھبیس [۲۶] عبارات ہوکر انکا حاصل نو قولوں کی طرف رجوع کر گیا ا غیر جنس ارض ہونے کا مدار صرف انطباع

ف۱: تطفل علی العلامۃ الشرنبلالی

ف۲: تطفل علی [illegible]

ف۳: تطفل علی المولی خسرو والعلامۃ [illegible]

(۲) فقط ترمد (۳) ترمد یا انطباع (۴) ترمد یا لین (۵) ترمد یا ذوبان (۶) ترمد یا اجتماع ذوبان وانطباع (۷) ترمد یا ذوبان یا انطباع (۸) احتراق یا لین (۹) احتراق یا انطباع۔ خاص خاص عبارات پر جو اُنکے متعلق اشکالات تھے مذکور ہوئے اب اصل بحث کے اشکال ذکر کریں وباللہ التوفیق غیر جنس[۲۱۳۱] ارض ہونے کا مناط سات قول اخیر میں کہ دو دو یا تین تین وصف پر مشتمل ہیں ان اوصاف میں سے کسی وصف کا وجود ہے اور جنس ارض ہونے کا مناط ہر قول کے اُن سب اوصاف کا انتفا ہے یعنی ان میں سے ایک بھی ہو تو جنس ارض نہیں۔ اور اُس سے تیمم ناجائز اور اصلا کوئی نہ ہو تو جنس ارض ہے اور تیمم جائز۔ اب اگر جنس ارض سے کوئی شے ایسی پائی جائے جسمیں کسی قول کے اوصاف ملحوظہ سے کوئی وصف پایا جاتا ہو وہ اُس قول کے مناط ارضیت کی جامعیت پر نقض ہوگا یعنی بعض اشیا جنکو اس مناط کا شامل ہونا چاہیے تھا اس سے خارج ہوگئیں اور اگر غیر جنس سے کوئی چیز ایسی ثابت ہو جسمیں ایک قول کے اوصاف معتبرہ سے اصلا کوئی نہیں وہ اُس قول کی مانعیت پر نقض ہوگا یعنی بعض اشیا جنکا اس مناط سے خارج ہونا درکار تھا اُس میں داخل رہیں دو قول اول کی مانعیت پر نقوض وہیں گزرے اور وہ دونوں قابل لحاظ بھی نہیں باقی یہاں ذکر کریں واللہ الموفق

**نقوض جمع** میں کسی جنس ارض میں ایک وصف کا تحقق کافی ہے لہذا ہر قول پر جدا کلام کرنے سے اوصاف کی تلخیص کرکے ہر وصف پر کلام کافی ہوگا کہ وہ وصف جتنے اقوال و عبارات میں ہو اُسکے نقض سب پر وارد ہوں۔

**انطباع** پر نقوض **اقول اولا**[۲۱۳۲] کبریت کہ جب آگ پر ذائب کرکے کسی سانچے میں ڈالدیں یقینا سرد ہوکر اُسی صورت پر رہتی ہے خالص گندھک کے پیالے کٹوریاں گلاس بنتے ہیں ہمارے شہر میں ایک صاحب بکثرت بناتے تھے جسے شبہہ ہو وہ اب آزما دیکھے تو اُس میں یقینا جس صورت پر چاہیں ڈھالے جانیکی صلاحیت ہے تو بلاشبہہ منطبع ہوئی اور یہ انطباع آگ سے ہی ہوا کہ قبول صورت پر اُسی نے مہیا کیا اگرچہ بقائے صورت بعد برودت ہے جیسے چھوٹے بڑے بتاسوں شکر کے کھلونوں سونے چاندی کی اینٹوں وغیرہا میں تو لازم کہ گندھک جنس ارض سے نہ ہو اور اُس سے تیمم ناروا ہو حالانکہ کتب معتمدہ میں اُسکا جنس ارض سے ہونا اور اُس سے تیمم کا جواز مصرح ہے کما سیاتی **ثانیا**[۲۱۳۳] زرنیخ یہ بھی بلاشبہہ آگ سے بہتی اور سرد ہوکر پھر متحجر ہو جاتی ہے تو یقینا قابل انطباع ہے جسکا خود ہم نے تجربہ کیا غایت یہ کہ بہ نسبت کبریت کے زیادہ قوی آنچ چاہتی ہے وھذا[۲۱۳۴] معنی قول ابن زکریا الرازی فی کتاب علل المعادن ثم ابن البیطار فی الجامع تکوین الزرنیخ کتکوین الکبریت غیر ان البخار البارد الثقیل الرطب فیہ اکثر والبخار الدخانی فی الکبریت اکثر ولذلک صار لایحترق کاحتراق الکبریت وصار اثقل واصبر علی النار منہ حالانکہ اسکا جنس ارض وصالح تیمم ہونا تو اُس اعلٰی تواتر سے روشن جسمیں اصلا محل ارتیاب نہیں کما سیاتی ترمد پر نقوض

اقول ٢٢٥ اولاً خزانۃ الفتاوی وحلیہ وجامع الرموز و درمختار میں تصریح ہے کہ پتھر کی راکھ سے تیمم جائز ہے ومنظوم الدرر لایجوز بمحترق الا رماد الحجر فیجوز معلوم ہوا کہ پتھر بھی راکھ ہوسکتا ہے تو جنس ارض کب رہا اور اُس سے تیمم کیونکر روا ہوا ثانیاً ترکستان میں ایک پتھر ہوتا ہے کہ لکڑی کی جگہ جلتا ہے اُسکی راکھ سے تیمم روا ہے حلیہ میں ہے فی خزانۃ الفتاوی قال العبد الضعیف ان کان الرماد من الحطب لایجوز وان کان من الحجر یجوز لانہ من الارض وقد رأیت فی بعض بلاد ترکستان کان حطبہم الحجر اسیطرح خزانہ سے قہستانی اور قہستانی سے طحطاوی علی مراقی الفلاح میں ہے ثالثاً ورابعاً علامہ برجندی نے نورہ و مردار سنگ سے دو نقض اور وارد کیے کہ یہ جلکر راکھ ہوجاتے ہیں حالانکہ جنس ارض سے ہیں شرح نقایہ میں بعد نقل عبارت مادۂ رماد انتہا ہے ھذا یدل علی ان التیمم بالنورۃ والمرداسنج لایجوز فانہما یحترقان بالنار ویصیران رمادا وقد صرح قاضیخان انہ یجوز التیمم بہما الا ان یقال ان محترقہما لایسمی رمادا فی العرف لیکن پر نقوض اقول اولاً چونے کا پتھر اور جتنے احجار تکلیس کیے جاتے ہیں یقیناً اپنی حالت اصلی سے صلابت میں کم ہوجاتے ہیں تکلیس کرتے ہی اسلیے ہیں کہ جو سخت جرم پس نہیں سکتا پسنے کے قابل ہوجائے ثانیاً کبریت ثالثاً زرنیخ ضرور آگ پر نرم ہوتی ہیں حالانکہ کتب میں بلاخلاف ان سے تیمم جائز لکھا ہے کما سیاتی ذوبان پر نقوض اقول یہی کبریت و زرنیخ دونوں اسپر بھی نقض ہیں انکی نرمی بہ جلنے پر منتہی ہوتی ہے جیسا کہ مشہور شاہد ہے۔ علامہ تفتازانی نے مقاصد و شرح مقاصد میں معدنیات کی پانچ قسمیں کیں دوم ذائب مشتعل اور فرمایا ذلک کالکبریت والزرنیخ احتراق پر نقوض اقول اولاً و ثانیاً یہی گندھک ہرتال ایسی جلتی ہیں کہ شعلہ دیتی ہیں ثالثاً گچ کہ اُسکا پتھر جلانے ہی سے بنتا ہے رابعاً کہاں و بدخشان میں ایک پتھر حجر الفتیلہ ہے کوٹنے سے روئی کیطرح نرم ہوجاتا ہے اُسکی بتی بناکر چراغ میں روشن کرتے ہیں تیل ڈالتے رہیں تو ایک بتی دو تین مہینے تک کفایت کرتی ہے ذکرہ فی المخزن وذکر فی تاج العروس فی سست رکہ بعد باذش ان معدنہ بدخشان خامساً شام میں ایک پتھر حجر البحیرہ ہے آگ میں ڈالے سے لپٹ دیتا ہے ذکرہ فی المخزن والتحفۃ سادساً سنگ خزامی جزیرہ صقلیہ میں ایک پتھر ہے کہ آگ سے بھڑکتا اور پانی کا چھینٹا دیے سے اور زیادہ مشتعل ہوتا اور تیل سے بجھتا ہے قالاہ ایضاً سابعاً کوئلا کہ پتھر ہے اور لکڑی سا جلتا ہے ثامناً جلی ہوئی زمین کا مسئلہ خود کتب معتمدہ مثل مختارات النوازل و قاضی خان و فتح وحلیہ و بحر و غیاثیہ و جواہر الاخلاطی و مراقی الفلاح و درمختار و ہندیہ وغیرہا میں مذکور کہ اُس سے تیمم روا ہے کما سیاتی ان شاء اللہ تعالٰی تنبیہ کبریت سے نقض پر علامہ سید ابوالسعود ازہری کو تنبہ ہوا اور عبارت مادۂ ملا مسکین کی شرح میں فرمایا الظاہر ان ھذا اغلبی لاکلی فلا یشکل بان البعض یحترق کالکبریت اھ اقول بل الایراد لا یرد لہ

عن ظاهر العبارة والعذر لا يجدی لانهم بصدد اعطاء معرف لما يجوز به التيمم ومالا فاذا كان شيئاً يختلف ويتخلف لزم التخليط والتغليط **نقوض منع۔ اقول**[265] اگلے نقوض مین عبارت غرر ودرر بھی شریک تھی کہ اُسکا بھی اتنا حاصل تھا کہ جس مین ترمد یا لین ہو اُس سے تیمم جائز نہین بلکہ اگرچہ جنس ارض سے ہو حالانکہ زرنیخ وکبریت وجص ورماد حجر ونورہ ومرداسنج معدنی وارض محترقہ ومطلق حجر سے جواز تیمم عامہ معتدات مین مصرح ہے کما سیأتی ان شاء اللہ تعالٰی درر مین خود فرمایا من جنس الارض کالحجر والزرنیخ مگر نقوض منع اُسپر وارد نہین کہ دوسری جانب سے کلیہ نہ اُسکا منطوق ہے نہ مفہوم۔ اب نقوض سنیئے **فاقول**[266-270] منع پر نقض کثیر ووافر ہین یہان بعض ذکر کرین (۱) سانبھر (۲) پارا یہ سب اقوال پر وارد ہین کہ نہ آگ سے جلین نہ گلین نہ پگھلین نہ نرم پڑین نہ راکھ ہون (۳) اولا (۴) پالا (۵) کُل کا برف (۶) رال (۷) کافور (۸) زاج تین قول اول پر کہ نہ راکھ ہون نہ آگ سے منطبع (۹) کیچڑ جس مین پانی نالب ہو (۱۰) پانی (۱۱) عرق (۱۲) عطر (۱۳) ماء الجبن (۱۴) دودھ (۱۵) بہتا گھی (۱۶) تیل (۱۷) گاز وغیرہا اشیا کہ نہ آگ سے نرم ہون نہ راکھ ہوجائین سات قول پشین پر (۱۸) جما ہوا گھی (۱۹) شکر کا قوام۔ قول ششم پر کہ نہ راکھ ہون نہ اُن مین ذوبان وانطباع کا اجتماع کما تقدم فی بیان النسب (۲۰) علامہ برجندی نے عبارت ہفتم پر خود راکھ سے نقض کیا شرح نقایہ مین عبارت زاد الفقہا نقل کرکے لکھا هذا يدل على ان التيمم بنفس الرماد يجوز وقد ذكر فی الخلاصة اجمعوا انه لا يجوز ولكن ذكر فی النصاب قال ابو القاسم يجوز وابو نصر لا وبه نأخذ **اقول**[271] بلکہ وہ سب اقوال پر نقض ہی کہ راکھ نہ آگ سے نرم پڑے نہ جلے نہ دوبارہ راکھ ہو بالجملہ کوئی قول کوئی عبارت متعدد نقوض سے خالی نہین واللہ المستعان لکشف الران ✦ والصلاة والسلام الاتمان ✦ على سيد الانس والجان ✦ وآله وصحبه ✦ وابنه وحزبه ✦ فی كل حين وآن ✦ آمين (**استعانت توفیق بطلب تحقیق**) **اقول**[272] بعونہٖ عزوجل عبارات علما کے اسالیب مختلفہ پر اشکالات اور تعریفات کی جامعیت پر نقوض سب کا حل ان تین حرفون مین ہی (۱) احتراق سے ترمد مقصود اور ایسے اطلاقون کے اطلاق فقہا سے اکثر معہود ولہذا علیہ نے ترمد لیکر دو جگہ صرف احتراق کہا (۲)[273] رماد کے تین اطلاق ہین ایک عام تر کہ صور احتراق مین انتفا وانطفا کے سوا سب کو شامل یعنی بقیہ جسم بعد زوال البعض باحتراق۔ بایں معنے احجار مکلسہ بھی اُس مین داخل تذکرہ داود انطاکی مین ہی (رماد) هو ما يبقى من الجسم بعد حرقه ومنه ما خص باسم فيذكر فيه كالنورة والاسفيداج وما خص باسم الرماد وهو المذكور هنا جامع عبد اللہ بن احمد مالقی اندلسی ابن البیطار مین جالینوس سے ہے الناس يعنون به الشئ الذی يبقى من

احتراق الخشب (الی ان قال) والنورۃ ایضا نوع من الرماد دوسرا متوسط کہ اجزائے رطبہ کثیرہ فی الجسم فنا ہو نیکے بعد جو اجزائے یابسہ بچیں رماد ہیں عام ازیں کہ جسم بستہ رہے جیسے کوئلا یا نہیں جیسے لکڑی کی راکھ۔ اسی قبیل سے ہے رماد عقرب کہ عقرب نر کو لوہے یا تانبے یا مٹی کے برتن میں رکھکر سر خمیر سے بند کرکے اُس تنور میں شب بھر رکھتے ہیں جسے گرم کرکے آگ اُس میں سے بالکل نکال لی ہو اور سر تنور بند کردیتے ہیں کہ گرمی باقی رہے اور تاکید ہے کہ تنور بہت گرم نہ ہو کہ عقرب خاک نہ ہوجائے کما فی القرابادین الکبیر والمخزن وغیرہما صبح نکالکر سپیکر سنگ گردہ ومثانہ وعسر البول وغیرہا کے لیے استعمال کرتے ہیں اور شرعًا ناجائز ہے تیسرا خاص تر خاکستر کہ جسم کثیر الرطوبات اتنا جلایا جائے کہ رطوبات سب فنا ہوجائیں اور جسم ریزہ ریزہ ہو یا ہاتھ لگائے ہوجائے کہ رطوبت باعث اتصال وتماسک ہے یعنی اجزامیں باہم گرفت ہونا اور یبوست باعث تفتت وتشتت یعنی ریزہ ریزہ ومنتشر ہونا جیسے گندھا ہوا آٹا اور خشک تاج العروس میں ہے الرماد دقاق الفحم من حراقۃ النار وما ھبا من الجمر فطار دقاقا اھ وفی القاموس الفحم الجمر الطافی اھ **اقول** اصاب فی جعل الرماد دقاقا وفی اضافتہا الی الفحم نظر فالفحم لما فوقہ لا یسمی رمادا وانما ھو ماذکرنا من اجزاء الجسم الیابسۃ المتفتتۃ بعد الاحراق التام عرف عام میں رماد کا زیادہ اطلاق اسی صورت اخیرہ پر اسوجہ سے ہے کہ وہ غالبًا اُس سے لکڑی کی راکھ مراد لیتے ہیں کما تقدم عن ابن البیطار عن جالینوس اور وہ ایسی ہی ہوتی ہے یہاں اُس سے مراد معنی اوسط ہے کہ اس شکل ثالث کو بھی شامل (٣) لین وذوبان انطباع سب سے مراد وہ حالت ہے کہ آگ سے جسم منطرق میں پیدا ہوتی ہے منطرق وہ جسم کہ مطرقہ یعنی ہتوڑے کی ضرب سے متفرق نہ ہو بلکہ بتدریج عمق میں دبتا اور عرض وطول میں پھیلتا جائے جیسے سونا چاندی تانبا وغیرہا اجساد سبعہ۔ ظاہر ہے کہ یہ آگ سے نرم ہوتے ہیں یہ لین ہوا اور ضرب مطرقہ سے متفتت نہیں ہوتے بلکہ جیسی گڑھت منظور ہو قبول کرتے ہیں یہ انطباع ہوا اور زیادہ آنچ دی جائے تو پگھل جاتے ہیں یہ ذوبان ہوا۔ رہا یہ کہ لین وذوبان وانطباع تو اور اجسام میں بھی ہوتے ہیں پھر خاص اجساد منطرقہ کی کیا خصوصیت اور اس تخصیص پر کیا حجت **اقول** اسکا فوری جواب تو یہ ہے کہ تینوں محض اوصاف ہیں صلابت وجمود وامتناع کے مقابل۔ ان سے ذات اجزائے جسم پر کوئی اثر نہیں بخلاف احتراق کہ اُس سے فساد بعض کہ اکثر وہی متبادر کہ اُس میں نفس اجزا پر اثر ہے اور ترمد میں تو اور اظہر۔ علمائے کرام نے دو شقیں فرمائی ہیں ایک میں احتراق وترمد رکھا یہ وہ ہیں جسمیں خود بعض اجزا کا جل جانا فنا ہوجانا ہے دوسری میں لین وذوبان انطباع تو یہ وہ ہیں جنکا ذات اجزا پر اثر نہیں یعنی تمام اجزا برقرار ہیں اور جسم نرم ہوجائے گڑھنا قبول کرے یا بہ جائے یہ نہیں ہوتا مگر انھیں اجساد منطرقہ میں۔ غیر منطرق میں جب آگ اتنا اثر کرے کہ اُسے نرم کردے قابل عمل کردے گلا گھلادے تو ضرور

اُسکی بعض رطوبتیں جلائیگی سب اجزا برقرار نہ رہیں گے بخلاف منطرقات کہ انکی رطوبتیں نہ جانے پر چرخ کھانے سے بھی
کم نہیں ہوتیں یہ سہل سا بالائی جواب تو یہ ہے اور بتوفیقہ تعالٰی تحقیق انیق وتدقیق دقیق منظور ہو جو نہ صرف ان اور صاحب تتمہ
بلکہ خمسہ میں ان معانی کا مراد ہونا واضح کردے تو وہ بعونہ تعالٰی استماع چند نکات سے ہے جو بفضلہ عزوجل قلب فقیر پر فائض
ہوئے (نکتۂ اولٰی) اقول وبہٖ استعین منطبع ہونے کو شی کا صرف صالح قبول صورت ہونا کافی نہیں ورنہ
حتی کہ پانی بھی منطبع ہو کہ سہولت تشکل لازمۂ رطوبت ہے بلکہ اُسکے ساتھ حفظ صورت بھی درکار۔ قبول کو رطوبت چاہیے اور
حفظ کو اجزا کا تماسک۔ کہ جس صورت پر کردیا جائے قائم رہے یہ دونوں منشا اگر شی میں خود موجود ہیں جب تو وہ آپ ہی
صالح انطباع ہے اور اگر ایک ہے دوسرا نہیں تو وہ دوسرا جس سے پیدا ہوا اسکا انطباع اُسکی طرف منسوب ہوگا اُس نے
اسے منطبع کیا مثلاً شی متماسک الاجزا میں صلابت مانع قبول صورت ہے پانی نے اس قابل کیا جیسے چاک کی مٹی تو وہ
منطبع بالماء ہے یا آگ سے جیسے تپایا ہوا لوہا تو منطبع بالنار یا نرم شی میں فرط رطوبت مانع حفظ صورت ہے مٹی کے لانے یا
آگ کے سکھانے سے قابل حفظ ہوئی تو منطبع بالطین یا بالنار ہے اور اگر دونوں نہیں اور دو چیزوں کے عمل سے دونوں
قوتیں پیدا ہوگئیں تو اسکا انطباع اُس مجموعہ کی طرف منسوب ہوگا اور اگر تعاقب ہو پہلے ایک سے قبول خواہ حفظ کی
صلاحیت آگئی پھر دوسری کے عمل سے دوسری تو اُسکا انطباع متاخر کی طرف نسبت کیا جائیگا کہ پہلی کے عمل تک وہ
شی صالح انطباع نہ ہوئی تھی دوسری کے عمل سے ہوئی شرح مظہر میں اسکی نظیر کپڑا ہو کر تانے کا اعتبار نہیں اگرچہ ریشم
ہو کہ اُس وقت تک کپڑا نہ ہوا تھا بانے نے اُسے کپڑا کیا تو اسیکا اعتبار ہے یا بجملہ انطباع اُسکی طرف منسوب ہوگا جس نے
صلاحیت انطباع کی تکمیل کی یہانتک کہ اگر مثلاً قبول کی قوت شی میں آپ تھی اور قوت حفظ پر آگ سے ہوئی مگر
اُس نے صالح حفظ نہ کردیا بلکہ یہ صلاحیت اُسکے بعد دوسری شی سے پیدا ہوئی تو وہ اسی دوسری شی سے منطبع ٹھہریگی
نہ آگ سے۔ یہاں سے ظاہر ہوا کہ جتنی چیزوں کو آگ پگھلا کر پانی کردے جس سے وہ سانچے میں قبول صورت کریں
اُنکا یہ انطباع جانب نار منسوب ہوگا کہ جسم سیال حفظ صورت کے قابل نہیں ہوتا یہ قابلیت سرد ہو کر آئیگی
تو کبریت وزرنیخ اور اُنکے امثال منطبع بالنار نہیں بلکہ شکر کا قوام بھی کہ اگرچہ رقت اُس میں آپ تھی جس سے صالح
قبول صورت تھا اور نار نے صلاحیت حفظ صورت پر مددی کہ لزوجت پیدا کی جو وجہ تماسک اجزا ہو مگر حفظ کیلیے
جو بس درکار تھا اُسکی مانع رہی کہ نار موجب ذوبان ہے نار سے جدا ہو کر جب ہوا لگی سرد ہونے نے صلاحیت حفظ دی
تو یہ بھی انطباع بالنار نہ ہوا شکر کے کھلونے اور زیادہ بڑے بتاسے تو سانچے میں بنتے ہیں چھوٹے اور متوسط
کی بوندیں چادر پر گرا کر مگر جبتک آگ سے جدا ہو کر ہوا نہیں لگتی حفظ صورت کی صلاحیت نہیں آتی۔ ہاں شی کے منطبع

بالنار کہلانے کو یہ ضرور نہیں کہ ہمیشہ اُسی سے منطبع ہو بلکہ صرف اتنا کافی کہ فی نفسہ اُن میں ہو جو منطبع بالنار ہوسکتے ہیں اگرچہ کبھی منطبع بالغیر بھی ہو تو جہاں کہا کہ سونے چاندی کا سانچے میں منطبع بالبرد ہونا انہیں اجساد منطبعہ بالنار سے خارج نہیں کرتا **تنبیہ** اب صلاحیت ذوبان وانطباع بالنار میں نسبت عموم من وجہ لیسے جرم کے ثبوت کہ آگ سے نرم ہوکر قابل تشکل ہو اور ساتھ ہی فی نفسہ ٹھہری ہوئی صورت کا حفظ کرسکے اور آگ کتنا ہی عمل کرے اُسے بہانہ سکے یہ حیز خفا میں ہے واللہ تعالٰی اعلم جبتک یہ نہ ہو ظاہر اذوبان انطباع سے عام مطلقاً ہے والعلم عند ذی الجلال بحقیقۃ کل حال (**نکتہ ثانیہ**) **اقول** جسم کہ اجزائے رطبہ ویابسہ سے مرکب ہو اُسکا انعقاد دو قسم ہے ضعیف جسکی گرہ کھل جائے اجزائے رطبہ یابسہ سے جدا ہوجائیں اور شدید الاستحکام کہ آگ جسکا فعل تفریق ہے اُنکی گرہ کھولنے پر قادر نہ ہو **قسم اول** میں تین صورتیں ہیں (۱) جسم کے اجزائے یابسہ لطیف ہیں کہ آگ انہیں بھی رطبہ کے ساتھ اُڑا دیگی اس صورت میں تو جسم فنا ہوجائیگا جیسے رال گندھک نوشادر ملے **انتفا یا نفاد** کیسے یہ بھک سے اُڑجانے والے مادوں میں اکثر ہوتا ہے (۲) اُس میں اجزائے رطبہ بہ نسبت اجزائے ارض بہت کم ہیں جیسے پتھر کہ اجزائے ارضیہ رقیقہ ہی سے بنتا ہے اور انہیں کا حصہ کثیر وغالب ہے لزج یعنی چپک دار رطوبتوں سے انہیں اتصال ہوا اور عمل حرارت سے یبوست آئی ہار باریوں ہوکر لزوجت کے باعث اجزا میں اکتناز آکر ایک سخت جسم پیدا ہوا جسکا نام حجر ہے از انجا کہ ترکیب شدید الاستحکام نہیں آگ تا بحد تاثیر اجزائے رطبہ کو جدا کریگی اور وہ اکتناز کہ بوجہ لزوجت تھا کم ہوکر جسم میں قدرے تخلخل آئیگا باقی تحجر بدستور رہیگا یہ صورت **تکلیس احجار** کی ہے (۳) اجزائے رطبہ بھی بکثرت تھے آگ انہیں فنا کرکے ایک بڑا حصہ جسم کا معدوم کریگی جو رہ گیا وہ رماد اور اسطرح جلنے کا نام ترمید ہے ظاہر ہے کہ ان تینوں صورتوں میں انطباع بالنار نہ ہوسکیگا اول میں تو بدیہی کہ جسم فنا ہی ہوگیا اور سوم میں بوجہ تفتت وتشتت حفظ صورت کی قوت باقی نہیں دوم میں وہ لین نہیں کہ قبول صورت کرے بوجہ صلابت عمل تکبیل قبول نہ کریگا اور ضرب شدید سے متفتت ہوجائیگا۔ ہاں لیکن ان سب صورتوں میں ہوگا گرہ نرم ہی ہوکر کھلتی ہے اور بعض صورتوں میں ذوبان بھی ہوگا جیسے گندھک پہلے نرم پڑتی پھر بہتی پھر فنا ہوجاتی ہے **قسم دوم** میں صورتیں ہیں جن میں پہلی دو ہوکر تین ہوجائینگی (۱) گرہ اسقدر شدید محکم ہو کہ آگ اُسے سست بھی نہ کرسکے یہاں اگر جسم ہے رطوبت غالب ہو آگ پر قائم ہی نہ رہیگا کہ متنافیین جمع نہیں ہوتے یہ سیماب ہے **اقول** اُسکے قائم علی النار نہ ہونیکا سبب یہ ہے کہ آگ کا فعل تصعید ہے یعنی رطوبات کو جانب آسمان پھینکنا ان رطوبتوں پر بھی اُس نے اپنا کام کیا اور یبوستیں جدا ہو نہ سکیں لہذا سارا جسم بقدر عمل حرارت یونہی گرہ بستہ اُڑا اور اپنی حالت پر برقرار رہا بخلاف صورت

اول قسم اول کہ وہاں بھی اگرچہ اجزائے یابسہ بوجہ لطافت ہمراہ رطبہ خود بھی اُڑے مگر گرہ کشادہ منتشر لہذا جسم ہبا منثور ہوگیا آور اگر رطوبت غالب نہیں تو جسم آگ سے صرف گرم ہوگا ترکیب اجزا پر کچھ اثر نہ پڑیگا جیسے لعل یاقوت ہیرا طلق بھی جیسے ابرک کہتے ہیں آگ اسکی بھی گرہ نہیں کھول سکتی گرحیل وتدابیر خارجیہ سے۔ ظاہر ہے کہ اس صورت میں لین ذوبان ترمّد کچھ نہ ہوسکے گا کہ گرہ بدستور رہیگی تو انطباع نہ ہوسکنا بھی ظاہر کہ وہ بے لین نامتصور اور صورت غلبۂ رطوبت یعنی سیماب میں اگرچہ لین خود موجود مگر وہی غلبۂ رطوبت مانع حفظ صورت، تو اس میں قابلیت انطباع یوں ہوتی کہ آگ اسکی رطوبتیں اتنی خشک کردے کہ اُسمیں یبس قابل حفظ صورت پیدا ہوجائے یہ اُسی گرہ کھلنے پر موقوف اور وہ یہاں منتفی اس حالت کا نام **امتناع** رکھیے نہ باینمعنی کہ اثر نار اصلا قبول نہ کیا کہ تصعید یا سخونت تو ہوئی بلکہ باینمعنے کہ ترکیب اجزا پر اُسکا کوئی اثر نہ لیا (ف۲) آگ گرہ سُست کرسکے مگر جسم میں دہنیت اسدرجہ قوی ہو کہ کھلنے نہ دے جیسے سونا چاندی کہ آگ سے پانی ہوسکتے ہیں مگر انکی رطوبت دیبوست جدا نہیں ہوسکتی۔ ان میں نار کا اثر اول **لین** ہوگا کہ نرم پڑکر مطرقہ یعنی ہتوڑے کی ضرب سے متاثر بھی ہونگے اور اپنی شدّت دہنیت کے باعث مجتمع بھی رہیں گے متفتت ومتفرق نہ ہوسکیں گے لاجرم عمق میں دبتے ہوئے عرض وطول میں بتدریج پھیلیں گے اسی کا نام **انطراق** ہے یعنی زیر مطرقہ صابر ہونا اور صرف (ف۲) یہی ایک صورت **انطباع بالنار** کی ہے حفظ صورت کا مادّہ خود انکی ذات میں تھا صلابت مانع قبول صورت تھی آگ نے نرم کرکے اُسکے قابل کردیا اور کار انطباع تمام ہوگیا۔ (ف۳) اخیر نار کا اثر انتہائی **ذوبان** ہوگا کہ گرہ زیادہ سُست ہوکر اجزائے رطبہ اُڑنا چاہیں اور بوجہ امتناع تفرق اجزائے یابسہ اُنھیں اُڑنے نہ دینگے لہذا صورت سیلان پیدا ہوگی جیساکہ بیان ذوبان میں گزرا بلکہ اگر اجزائے لطیفہ وکثیفہ قریب تعادل ہیں تو اُنکی تکافی قوت اس حرکت سیلان کو مستقیمہ بھی نہ ہونے دیگی بشکل مستدیرہ ظاہر ہوگی اسیکا نام **دوران** یا چرخ کھانا ہے جسطرح ذہب وفضہ میں مشہود ہے (**تکملۂ ثالثہ**) **اقول** (ف۴) یہ تین یہ ذوبان کہ قسم دوم میں ہیں نار کے آثار اصلیہ ہیں اور انطباع ودوران اُنکے توابع اور لین وذوبان کہ قسم اول میں ہیں آثار اصلیہ نہیں بلکہ تابع ہیں بتحقیق اسکی یہ ہے کہ نار کا اثر اصلی تصعید ہے یعنی جسم کو اوپر پھینکنا قسم اول میں آگ اسپر قادر ہوئی خواہ سارے جرم کو لیگئی کہ نفاد ہے یا رطوبات قلیلہ کو کہ تکلیس یا کثیرہ کو کہ ترمّد تو یہ آثار اصلیہ ہوئے اگرچہ اسکے ضمن میں لین وذوبان پیدا ہوجائیں قسم دوم میں بحال غلبۂ رطوبت آگ تصعید کلّی پر قادر ہوئی یہ خود اثر اصلی ہے ورنہ صرف تسخین یعنی گرم کرسکی تو یہاں اسیقدر اثر اصلی ہوگا کہ آگ اس سے زیادہ نہیں کرسکتی ان دونوں صورتوں کو لین وذوبان سے علاقہ نہیں رہیں قسم دوم کی اخیر دو صورتیں ان میں آگ کا اثر ہی یہی لین وذوبان ہیں کہ آگ یہاں اسیقدر پر قادر تو یہ خود ہی

ف۱: انطراق کی تعریف و وجہ تسمیہ اور اسکا سبب

ف۲: انطباع بالنار کی تعریف

ف۳: ذوبان و دوران کی تعریف

حسن التعمم

ف۴: ان آثار میں کیا کیا آثار اصلی ہیں اور کیا کیا تابع

آثار اصلیہ ہیں اور انطباع و انطراق تابع لین کہ اُسپر موقوف ہے اور دوران تابع ذوبان کہ اُسپر متوقف ہے تو یہی لین و ذوبان آثار اصلیہ کے ساتھ شمار ہونیکے قابل اور وہ جو پہلی قسم میں ہیں ضمنی و تابع اور اپنی اپنی صورتوں کے لازم ملازم ہونیکے باعث صلاحیت میں اُنسے جدا کوئی حکم نہ پیدا کرینگے اُسکے لین و ذوبان لین و ذوبان انحلال گرہ ہیں جو شے نفاذ یا تکلس یا ترمد کی صالح ہوگی ضرور اُس لین یا ذوبان کی بھی صالح ہوگی جو اُنکے ضمن میں آتا ہے اور جو شے لین و ذوبان انحلال کی صالح ہوگی ضرور اُن تین میں سے کسی کی صلاحیت رکھیگی اُنھیں مستقل لحاظ کرنیکی کوئی وجہ نہیں حاصل فقیر نے سلے اپنے اس دعوی کی کہ لین و ذوبان آثار میں گنیں گے تو اُنسے یہی لین و ذوبان قسم دوم مراد ہونگے جنکو لین و ذوبان تعقد کہیے کہ گرہ نہ کھلنے میں پیدا ہوئے نہ قسم اول والے جو لین و ذوبان انحلال تھے کہ گرہ کھلنے میں حادث ہوئے کلام علما میں تصدیق پائی وللہ الحمد یہ اقسام و احکام جسطرح قلب فقیر پر فیض قدیر عز جلالہ سے فائض ہوئے لکھکر مقاصد و مواقف اور اُنکی شروح کا مطالعہ کیا اور اپنے بیان میں ذکر دوران اُنھیں سے لیکر بڑھایا والفضل للمتقدم اُنکی مراجعت نے ظاہر کیا کہ قاضی عضد و علامہ تفتازانی و علامہ سید شریف رحمہم اللہ تعالی اگرچہ احکام اقسام میں مسلک فقیر سے جدا چلے مگر لین و ذوبان قسم دوم ہی میں رکھے اور یہی ہمیں مقصود تھا اُن اکابر اور اس فقیر کے بیان میں فرق یہ ہے کہ فقیر نے قسم اول میں تین حکم رکھے نفاذ تکلس ترمد اور قسم دوم میں چار صعود کل یعنی عدم قرار و سخونت و لین و ذوبان اُنھوں نے بالاتفاق قسم اول میں صرف تفریق رکھی اور قسم دوم میں مواقف و شرح نے لیے یہی چار کہ فقیر نے ذکر کیے مگر صعود کل میں نفاد رکھا جسے فقیر نے قسم اول میں ذکر کیا اور دوران کو سیلان ہی میں لائے جسطرح فقیر نے اُنکے اتباع سے کیا اور شرح مقاصد نے اس قسم میں پانچ حکم لیے چار اس طور پر کہ مواقف میں تھے مگر اُنھوں نے لین و سیلان کو دو مختلف قسموں کے احکام رکھا اور انھوں نے دونوں کو ایک قسم کے دو حکم لیا اور دوران کو سیلان یعنی ذوبان سے جدا پانچواں حکم قرار دیا مواقف و شرح میں ہے (الحرارۃ فیھا قوۃ مصعدۃ) ای محرکۃ الی فوق لانہا تحدث فی محلہا الخفۃ المقتضیۃ لذلک (فاذا اثرت فی جسم مرکب من اجزاء مختلفۃ باللطافۃ والکثافۃ ینفعل اللطیف منہ اسرع فیتبادر الی الصعود الالطف فالالطف دون الکثیف فیلزم منہ تفریق المختلفات ثم الاجزاء) بعد تفرقہا (تجتمع بالطبع) الی مایجانسہا لان طبائعہا تقتضی الحرکۃ الی امکنتہا الطبعیۃ والانضمام الی اصولہا الکلیۃ (فان الجنسیۃ علۃ الضم) کما اشتہر فی الالسنۃ (ھذا اذا لم یکن الالتئام بین بسائط) ذلک (المرکب شدیدا اما اذا اشتد الالتحام وقوی الترکیب فالنار لاتفرقہا فان کانت الاجزاء اللطیفۃ والکثیفۃ متقاربۃ) فی الکمیۃ (کما فی الذھب افادتہ الحرارۃ سیلانا) وذوبانا (وکلما حاول الخفیف صعودا منعہ الثقیل فحدث تجاذب فیحدث

دوران وان غلب اللطيف جدا فيصعد ويستصحب الكثيف لقلته كالنوشادر) فانه اذا اثرت فيه الحرارة صعد بالكلية (اولا) يغلب اللطيف بل الكثيف لكن لا يكون غالبا جدا (فتفيده) الحرارة تليينا كما فى الحديد وان غلب الكثيف جدا لم يتأثر بالحرارة فلا يذوب ولا يلين (كالطلق) فانه يحتاج فى تليينه الى حيل يتولاها اصحاب الاكسير من الاستعانة بما يزيده اشتعالا كالكبريت والزرنيخ ولذلك قيل من حل الطلق استغنى عن الخلق شرح مقاصد مين ہے الخاصة الاولية للحرارة احداث الخفة والميل الصعدى ثم يترتب على ذلك باختلاف القوابل اثار مختلفة من الجمع والتفريق والتبخير وغير ذلك وتحقيقه ان ماياثر عن الحرارة ان كان بسيطا استحال اولا فى الكيف ثم افضى به ذلك الى انقلاب الجوهر وان كان مركبا فان لم يشتد التحام بسائطه فلا خفاء فى ان الالطف اقبل للصعود لزم تفريق الاجزاء المختلفة وتبعه انضمام كل الى مايشاكله بمقتضى الطبيعة وهو معنى جمع المتشاكلات وان اشتد فان كان اللطيف والكثيف قريبين من الاعتدال حدث من الحرارة القوية حركة دورية لانه كلما مال اللطيف الى التصعد جذبه الكثيف الى الانحدار والا فان كان الغالب هو اللطيف يصعد بالكلية كالنوشادر وان كان هو الكثيف فان لم يكن غالبا جدا حدث تسييل كما فى الرصاص او تليين كما فى الحديد وان كان غالبا جدا كما فى الطلق حدث مجرد سخونة واحتيج فى تليينه الى الاستعانة باعمال اُخر یہان دو اختلاف باہم دونون کتابون مین ہوئے اُنھون نے قسم دوم یعنی شدید الاستحکام کی چار نوعین کین (۱) معتدل جسمین اجزائے لطیفہ وکثیفہ تقریباً برابر ہون (۲) لطیف بالغلبہ جسمین اجزائے لطیفہ بہت غالب ہون (۳) کثیف متقارب جسمین اجزائے کثیفہ غالب ہون مگر نہ بشدت (۴) کثیف متفاحش جسمین کثیفہ بشدت غالب ہون یہانتک متفق ہین مگر مواقف نے معتدل کا حکم سیلان رکھا اور دوران کو اُسیکا تابع کیا اور کثیف متقارب کا حکم صرف لین رکھا اور شرح مقاصد نے معتدل کا حکم فقط دوران لیا اور کثیف متقارب مین کہین سیلان کہین لین لیا

**اقول** صحیح یہ ہے کہ دوران نہین مگر ایک حالت سیلان جیسا کہ مواقف نے کیا اور سیلان نوع اول سے ہرگز خاص نہین سوم مین بھی یقیناً ہی جیسا شرح مقاصد نے کہا۔ اور لین اگر بمعنے صلاحیت نرمی لیا جائے تو دونون کو عام اور اگر بایں معنے ہو کہ صرف نار بلاحیلہ اس سے زیادہ عمل نہ کرے تو بیشک صرف نوع سوم سے خاص جیسا دونون نے کیا بلکہ اُسکے بھی بعض افراد سے جیسا شرح مقاصد نے کہا اور پانچ اختلاف بیان فقیر وان بیانات اکابر سے ہوئے (۱) فقیر نے قسم اول یعنی ضعیف الترکیب مین تین حکم رکھے نفاذ تکلس ترمد اُنھون نے صرف ایک حکم لیا تفریق یہ کوئی

طرف ۱ تطفل على شرح المقاصد

طرف ۲ تطفل على المواقف وشرحه

طرف ۳ تطفل عليهما

طرف ۴ معروضة على شرح التجريد للعلامة القوشجي

اختلاف نہیں کہ تینوں حکم اُسی تفریق کی شکلیں ہیں (۲) فقیر نے نفاد قسم اول میں رکھا اور وہ بیشک اُس میں ہے جس پر کبریت شاہد اور کبریت کا ضعیف الترکیب ہونا خود انھیں کتب سے ظاہر شرح مواقف میں مباحث مشرقیہ امام رازی سے ہے الاجسام المعدنیة اما قویة الترکیب و اما انیکون منطرقا وھو الاجساد السبعة او غیر منطرق اما لغایة رطوبتہ کالزیبق او لغایة یبوستہ کالیاقوت ونظائرہ واما ضعیفة الترکیب فاما ان تنحل بالرطوبة وھو الذی یکون ملحی الجوھر کالزاج والنوشادر والشب اولا تنحل وھو الذی یکون دھنی الترکیب کالکبریت والزرنیخ شرح مقاصد میں ہے الذائب المشتعل ھو الجسم الذی فیہ رطوبة دھنیة مع یبوسة غیر مستحکم المزاج ولذلک تقوی النار علی تفریق رطبہ عن یابسہ وھو الاشتعال وذلک کالکبریت والزرنیخ انھوں نے قسم دوم میں صعود بالکلیہ رکھا اور وہ فی نفسہ حق تھا وہ وہی ہے کہ بیان فقیر میں عدم قرار علی النار سے تعبیر اور سیماب سے ممثل ہوا مگر ان اکابر نے نوشادر سے ممثل کیا جس سے ظاہر کہ صورت نفاد بھی اسی میں لیتے ہیں کہ نوشادر میں یہی واقع ہے اقول اولاً استحکام ترکیب کے منافی کہ جب گرہ نہ کھلے گی جسم نفاد نہ پائیگا ثانیاً نوشادر ہرگز قوی الترکیب نہیں پھر اُسے اس قسم میں شمار فرمانا صریح سہو ہے اُسکا ضعیف الترکیب ہونا ابھی شرح مواقف سے بحوالہ امام رازی گزرا۔ اہل فن تصریح کرتے ہیں کہ وہ چار معدنیات غیر کامل الصورة سے ہے کہ زاجات واملاح ونوشادرات وشبوب ہیں تذکرہ داود میں زیر شب ہے قال اھل التحقیق المولدات التی لم تکمل صورھا من المعدنیات اربعة اشیاء شبوب واملاح ونوشادرات وزاجات (۳) فقیر نے اس قسم دوم کی تین قسمیں کیں (۱) شدید الاستحکام متفاحش رطب یہ سیماب ہے اور اُنکی انواع اربعہ سے نوع دوم لطیف بالغلبہ (۲) متفاحش یابس جیسے یاقوت وغیرہ یہ اُنکی انواع سے نوع چہارم ہے (۳) شدید الاستحکام متقارب یہ انکی نوع اول وسوم ہیں اور یونہی چاہیے تھا کہ اقسام بحسب احکام ہیں مواقف نے سیلان معتدل سے خاص جانا اور لین کثیف متقارب ہے اور شرح مقاصد نے دوران معتدل سے خاص جانا اور سیلان ولین کثیف متقارب ہے لہذا انھیں جدا جدا قسمیں کرنی ہوئیں اور حق یہ کہ یہ تخصیصات نہیں لہذا فقیر نے انکو ایک ہی نوع کیا ہاں اگر ثابت ہو کہ بعض چیزیں صرف نرم ہوتی ہیں بہتیں نہیں تو البتہ لین وذوبان کے لیے دو نوعیں کرنی ہونگی مگر وہ ثابت نہیں (۴) فقیر نے اول کا حکم عدم قرار علی النار رکھا انھوں نے صعود کل کہا دوم کا اُنکی طرح سخونت سوم میں لین وذوبان ودوران جمع کیے یہ مقاصد کے یوں موافق ہوا کہ اُسکی وہ دونوں نوعیں اسی میں آگئیں اور یوں مخالف کہ دوران کو سیلان ہی کی فرع ٹھہرایا نہ کہ حکم مستقل اور مواقف کے یوں موافق ہوا کہ دوران وسیلان جدا حکم نہ ٹھہرائے

اور یون مخالف کہ انھون نے اس مین صرف لین رکھا (۵) دونون کتابون نے اجزائے خفیفہ وثقیلہ کے تجاذب
کو علت دوران رکھا اور فقیر غفرلہ نے اسی کو نفس سیلان کی علت رکھا تھا اور آنکے مطالعہ کے بعد دوران بڑھایا اُسکی
علت مین تاثیر سکافی تو تین کو اضافہ کیا متأمل پر روشن کہ یہی اطہر و ازہر ہے اور باقی احکام مین صحت بحمد اللہ تعالٰی احکام
فقیر کیطرف اوپر بیان ہو چکی ولله الحمد حمدًا کثیرًا طیبًا مبارکًا فیہ ٭ والصلٰوۃ والسلام علی المولی الکریم
واٰلہ وصحبہ ذوبہ ٭ بحمدہ تعالٰی ہمارے اس بیان سے ظاہر ہوا کہ انطباع بالنار اور وہ لین وذوبان کہ آثار نار مین
شمار ہوتے ہین خود ہی صرف منطرقات مین ہوتے ہین نہ یہ کہ ہوتے اور مین بھی ہین اور ہمنے منطقات کی تخصیص کرلی
(**نکتہ رابعہ**) بحمدہ عزوجل ہمارے بیان سے روشن ہوا کہ ان اجسام مین باعتبار آثار نار جسم کی کچھ حالتین ہین تین
ضعیف الترکیب مین نفاد تکلس ترمدتین قوی الترکیب مین امتناع لین وذوبان **اقول** [۲۹۳] ان مین امتناع تو ظاہر ہے
کہ طبیعت ارضیہ کے کچھ منافی نہین بلکہ اُسکا مشہور خاصہ ہے یونہی تکلس بھی کہ اُس جسم مین ہوتا ہے جس مین اجزائے ارضیہ
بکثرت اور رطوبات بہت کم ہین اور اعتبار غالب ہی کا ہے تو وہ جنس ارض ہی سے ہے خانیہ وظہیریہ وخزانۃ المفتین و
حلیہ وجامع الرموز ومراقی الفلاح ودرمختار وہندیہ مین ہے التراب اذا خالطہ مالیس من اجزاء الارض یعتبر فیہ
الغلبۃ اھ و نظم الدرر لو الغلبۃ للتراب جاز والا لاخانیۃ ومنہ علم حکم التساوی اسی طرح نفاد بھی منافی نہین کہ
یہان نفاد یا انتفا باینمعنے نہین کہ شی صفحۂ ہستی سے معدوم ہو جائے بلکہ استحالہ جیسے پانی بھاپ کر اڑ جاتا ہے فنا ہو گیا یعنی برتن
خالی کر گیا اب اسمین کچھ نہ رہا یا پانی پانی نہ رہا بخارات ہو گیا اور معلوم ہے کہ استحالہ چارون عنصر پر وارد ہے خواہ بلا واسطہ جیسے مجاور
کیطرف کہ اجزائے ارضیہ پانی ہو جائین پانی ہوا ہوا آگ یا بالعکس یا ایک واسطہ سے جیسے ارضیہ ہوا۔ مائیہ آگ یا بالعکس پہلے مین پانی کی
وساطت دوسرے مین ہوا کی یا دو واسطے سے جیسے ارضیہ آگ یا بالعکس بوساطت آب وہوا تو صورتین بارہ [۱۲] مین کما
فی شروح المقاصد والمواقف والتجرید للتفتازانی والسیّد والقوشجی ہر عنصر کے لیے تین جن مین ارض
بھی داخل بلکہ اجزائے ارضیہ بلا واسطہ بھی آگ ہو جاتے ہین وھو قضیۃ ما فی المواقف وغیرھا ینقلب کل الی
الاٰخر بعضھا بلا واسطۃ وھو کل عنصر یشارک اٰخر فی کیفیۃ ویخالفہ فی کیفیۃ اھ فان الارض
مع النار کذلک ابن سینا نے اشارات مین یبوست نار پر دلیل قائم کی کہ انھا اذا خمدت وفارقھا سخونتھا تکون
منھا اجسام صلبۃ ارضیۃ یقذفھا السحاب الصاعق اور یہ مشاہدہ ہے چند سال ہوئے ضلع علیگڈھ مین ایک صاعقہ
گرنا مسموع ہوا والعیاذ باللہ تعالٰی جس مین سخت کڑک تھی سرد ہونے پر دیکھا تو لوہا تھا۔ جب آگ بلا واسطہ خاک
ہو جاتی ہے خاک بلا واسطہ آگ کیون نہ ہو گی لاجرم حسین میبذی نے کہا صرحوا ان النار القویۃ تحیل

الاجزاء الارضیۃ نارا یوں بلاواسطہ آٹھ استحالے ہوئے زمین برودت جاکر آگ یبوست جاکر پانی پانی رطوبت جاکر زمین برودت جاکر ہوا ہوا حرارت جاکر پانی رطوبت جاکر آگ آگ یبوست جاکر ہوا ہوا حرارت جاکر زمین۔ فلاسفہ بیچ کے چھ مانتے ہیں اول وآخر کے دو نہ ماننا تحکم ہے تو یہ ارض کے لیے چوتھی صورت ہوئی کہ ابتداءً آگ ہوجائے ہاں نہ رطوبات کثیرہ جزء ارض ہوتی ہیں جن پر ترمد موقوف نہ دہنیت ماسکہ جس پر لین وذوبان تو چھ میں یہی تین منافی ارضیت ہوئے **وبعبارۃ اخری** ان میں آثار نار پانچ ہیں کہ یا کل جسم صاعد ہوجائیگا جو ہر دو قسم کی پہلی صورت کو شامل یا بعض قلیل یا بعض کثیر یا اصلا نہیں اور متحجر رہیگا کہ ضرب مطرقہ سے بکھر جائے یا منطبع کہ اسکی ضرب سے متفرق نہ ہو اور بڑھے پھیلے اول منافی ارضیت نہیں کہ اجزاء ارضیہ آگ ہوکر سب صاعد ہوجائیں گے نہ دوم کہ بعض قلیل کا اشتعال ارضیت سے خارج نہیں کرتا نہ چہارم کہ یہ خود شان ارض ہے ہاں سوم وپنجم کہ ترمد وانطباع ہیں منافی ارض ہیں ولہذا علمائے کرام نے یہی اوصاف لیے جنکے ثبوت سے جنس ارض کا انتفا ہوا اور انتفا سے ثبوت ہو فللہ درہم ما ادق نظرہم اور یہیں سے ظاہر ہوا کہ ترمد جو منافی ارضیت ہے یہی بمعنے اوسط ہے نہ بمعنے اول شامل تکلیس کہ جنس ارض میں بھی حاصل یونہی احتراق کہ منافی ارضیت ہے یہی بمعنے ترمد ہے ورنہ بمعنی عفونت وتکلس نفاد خود ارض میں موجود کذلک ینبغی التحقیق + وللہ الحمد علی حسن التوفیق + وافضل صلاۃ واکمل سلام علی النبی الرفیق + والہ وصحبہ اساطین الدین وارکان التصدیق + **(حل اشکالات وتطبیق عبارات)** بحمدہ تعالی ہمارے ان بیانات سے الفاظ خمسہ کے معانی مقصودہ اور انکی نسبتیں ظاہر ہوگئیں کہ احتراق بعین ترمد ہے اور ترمد بمعنے اوسط اور تلین وانطباع وذوبان سب کا حاصل انطراق ہے اور صلاحیت لین وانطباع متلازم فی الوجود ہیں اور ان کے مشتق متساوی فی الصدق اور صلوح ذوبان بھی ظاہر ان دونوں کا لازم وملزوم اور انکا اس سے مطلقاً عموم بھی ایک احتمال غیر معلوم۔ اب بارہ عبارات اعنی باستثنائے دو جنمیں اول ہر دو ایراد اور دوم باطل ہے سب کا حاصل دو دو صفتوں کا اعتبار ہوا ترمد وانطراق پانچوں وصف انھیں دو کی طرف راجع ہوگئے اور بفضلہ تعالی اتنے فائدے ظاہر ہوئے (۱) انطباع کی لین سے تفسیر کہ در رنے کی صحیح اور تفسیر بالمساوی ہے (۲) تقطیع لین سے اسکی تفسیر کرنے نے کی اسکے خلاف نہیں صرف اصل مفہوم انطباع یعنی قابلیت عمل کا اس میں اظہار فرمادیا ہے ونعما فعل (۳) یلین وینطبع خواہ ینطبع و یلین ہر ایک میں ایضاح کے لیے جمع متساوین ہے ان میں نہ اتحاد مصداق باطل نہ جمع میں ایہام غلط نہ کوئی لغویت نہ تفسیر بالاخفی (۴) اظہر تساوی انطباع وذوبان ہے تو یذوب وینطبع خواہ ینطبع ویذوب ایک ہی بات ہے اور اجتماع مثل جمع لین وانطباع البتہ اگر عموم انطباع ثابت ہو تو عبارات نہم ودہم ویازدہم نیز عبارات شمس الائمہ

وظہیریہ وخانیہ وخزانۃ المفتین میں جمع ذوبان وانطباع یا ذوبان ولین ضرور موہم غلط ہوگا کہ اب جنسیت ارض وجود ذوبان پر موقوف رہیگی حالانکہ مجرد انطباع سے حاصل لاجرم واو بمعنی او لینا ہوگا اور ذکر ذوبان ضائع۔ آن اکابر سے اسکا صدور ہمارے اُس استظہار کی صحت پر دلیل ہے کہ ذوبان بھی ملازم انطباع ہے [۲۷۰۲] (۵) عبارت ششم میں ایک طرف اضافۂ انطباع دوسری طرف ترک کا حاصل ایک ہی ایضاحاً بڑھایا اور ایجازاً کم کیا [۲۷۰۳] (۶) یوہیں عبارت سیزدہم میں ترک ذکر لین [۲۷۰۴] (۷) ینطبع ویلین میں نفع ایضاح مراد ہے کہ لفظ انطباع قلیل السماع اور یلین وینطبع میں ازاحت وہم ہے کہ توہم لین بمعنے عام کا اندفاع [۲۷۰۵] (۸) یوہیں ذوبان وانطباع کی تقدیم وتاخیر میں [۲۷۰۶] (۹) عبارت یازدہم میں خوبی یہ رہیگی کہ قسم دوم میں نار کے دونوں اثر اصلی لے لیے اگرچہ ذکر لین کافی تھا [۲۷۰۷] (۱۰) سوم وچہارم وچاردہم میں نفع ایجاز ہے کہ لزومات ثلثۂ انطراق سے صرف ایک لیا کہ دلالت علی المقصود دیر س تھا باقیوں کا مسلک ایضاح کے لیے اطناب [۲۷۰۸] (۱۱) عبارت عنایہ میں برخلاف کُل او مسامحت ہے یا الف زیادت ناسخ یا او تخییر فی التعبیر کے لیے یعنی ینطبع کہو یا یلین حاصل ایک ہے [۲۷۰۹] (۱۲) غرر میں بعد وھو لفظ ما بڑھنا چاہیے اور دُرر میں پہلا او گھٹنا کہ وہ جنس کی تفسیر ہو جائے اور یہ غیر جنس کا بیان واللہ تعالیٰ اعلم (**نقوض جمع کا دفع**) [۲۷۱۰] (۱۳) کبریت وزرنیخ منطرق نہیں تو منطبع کہاں [۲۷۱۱] (۱۴) یہاں ترمد بمعنی او سط ہے اور رماد حجر بمعنی اول لاجرم قول درمختار لا رماد حجر پر علّامہ طحطاوی نے فرمایا کالجص علامہ شامی نے فرمایا کجص وکلس یوہیں حجر ترکستان ونورہ مرداسنگ معدنی [۲۷۱۲] (۱۵) یہاں مراد لین انطراق ہے اور وہ نہ جص وکلس ہیں نہ کبریت وزرنیخ میں [۲۷۱۳] (۱۶) یوہیں کبریت وزرنیخ میں ذوبان انحلال ہے نہ ذوبان تعقد وانطراق کہ یہاں مراد [۲۷۱۴] (۱۷) ان میں اور جص وحجر فتیلہ وسنگ بحیرہ وحجر خزامی اور ریل کے کوئلے وارض محترقہ میں احتراق ہے ترمد نہیں جو یہاں مراد (**نقوض منع کا دفع**) **اقول** بحمد اللہ تعالیٰ وہ بہت سہل ہے ہر تعریف میں جنس ملحوظ ہوتی ہے علمائے کرام نے بوجہ وضوح ونیز تصریحات باب یہاں اُسکا ذکر مطوی فرمایا جیسا کہ اکثر انکی عادات کریمہ سے معہود لہٰذا نظرِ ظاہر میں نقوض نظر آتے ہیں اور حقیقۃً کچھ نہیں وہ جنس جسم ثقیل یابس الاصل بے مائیت یا قلیل المائیۃ ہے اس سے (۱) پانی عرق عطر مار الجبن شیر بہتا گھی تیل گاز اور انکے امثال کا خروج ظاہر (۲) یوہیں شکر کا قوام جما ہوا گھی وہ کیچڑ جسپر پانی غالب ہے اور لاپا لاکُل کا برف (۳) یوہیں پارے کا مغلوب المائیۃ ہونا ظاہر گویا وہ پانی ہے کہ پورا جما بھی نہیں (۴) سانبھر پانی سے بنتی ہے (۵) یوہیں ہر قسم زاج انواہد الاسرار میں ابن سینا سے ہے الزاجات جواھر تقبل الحل وقد کانت سیالۃ فانعقدت (۶) اگر زاج بمعنی شب یعنی پھٹکری لو تو وہ بھی مائیت منعقدہ ہے (۷) رال اور کافور دونوں گوند ہیں اور گوند درخت کی رطوبت کہ جم جاتی ہے (۸) رماد بمعنی دوم دسوم ہے اُس جسم کے

---

[۲۷۰۱] لو اقتصر فی بیان الجص علی تفسیرہ بنفسہ لو سماہ ورادا او زاد الکلس وزاد ایضا علیہ جمع الشامی بینھما والبحر اسالۃ فلا یلطان الجص

علی الطین بحیث ... علی الحلیۃ عن النصاب الحجر حتی صار جصا افتیا ... فالکلس ... تفسیر ۱۲ منہ غفرلہ

جلے ہوئے اجسام میں جو اجزائے کثیرہ رطبہ پر مشتمل تھا تو بحمدہ تعالٰی سب جنس سے خارج لہذا جنسِ ارض سے خارج تو جنس ارض کی تعریف میں اصح و انفع و جامع و مانع **عبارت ۲۱۷ پانزدہم عبارت رضویہ** ہے وہ ثقیل یابس الاصل کہ کثیر الماٰئیۃ ہونہ آگ سے منطرق۔ عدم ترمد خود جنس میں آگیا کما علمت تو اصح تعریفات تعریف جلابی تھی اگر کل جزو منہ کی جگہ یہ جنس ہوتی ھٰکذا ینبغی التحقیق واللہ سبحنہ ولی التوفیق ۔ وصلی اللہ تعالٰی علی السید الکریم الرحیم الرفیق ۔ وٰالہ وصحبہ ھداۃ الطریق ۔ اٰمین **تنبیہ نبیہ** یہ ہے وہ کہ بتوفیق لطیف عبد ضعیف پر ظاہر ہوا جس نے کلمات ملتئم کردیئے اور احکام منتظم اور نقوض منعدم مگر بیان ۲۱۸ ایک **شبہہ قویہ** ہے متعدد اکابر نے منطبع کی مثال میں زجاج لکھا بدائع پھر ہندیہ اور تحفہ پھر ایضاح میں ہے مایحترق کالحطب اوینطبع ویلین کالحدید والزجاج اسی کے مانند شرح مسکین میں ہے کالنی میں ہے لابما ینطبع ویلین او یحترق کالنقدین والرصاص و الزجاج ونحو الحنطۃ والملح والرماد ملیہ میں ہے مالایحترق کالحطب ولایلین ولاینطبع کالزجاج درمختار میں ہے لامنطبع کفضۃ وزجاج اور ظاہر ہے کہ زجاج منطرق نہیں اُسکا انطباع یوں ہی ہے کہ آگ سے پگھلتا اور سانچے میں ڈھلتا اور ٹھنڈا ہوکر صورت پر قائم رہتا ہے تو ثابت ہوا کہ اُنکے نزدیک یہی لین وذوبان بالنار کر قبول صورت کے لیے مہیا کریں انطباع بالنار میں خواہ قیامِ صورت خود اُس شے کے اپنے ذاتی وصف سے ہو جیسے سونے چاندی میں بصورتِ لین مجرد یا بردو زوال اثر نار سے جیسے اُن میں بصورت ذوبان۔ اور عبارتیں ۲۱۹ اب بھی ملتئم ہوجائیں گی اگرچہ بتکلف۔ لین سے خاص وہ مراد ہے کہ انطباع کے قابل کرے خواہ بذاتِ خود یا ذوبان تک بڑھ کر یوں ہی ذوبان سے اور ظاہر جو آگ سے ایسا نرم ہوسکیگا ایسا ذائب بھی ہوسکے گا تو صلاحیت لین مزبور و ذوبان مذکور متلازم ہوئیں اور یہی صلاحیت انطباع بالنار سے مقصود تو لین یا ذوبان یا انطباع جو کچھ کہا جائے مآل ایک ہے اور تخالفِ عبارات صرف تخالف تعبیر۔ ہاں فقط عبارت عنایہ اب بھی محلِ نظر رہے گی اور کہہ ۲۲۰ سکتے ہیں کہ اُس میں لین سے لین مجرد موجب انطباع مراد اور عطف عطف خاص علی العام اور فقہائے کرام اُس میں حرف اَوْ جائز رکھتے ہیں رد المحتار صدر نکاح میں زیر قول شارح فاسقین او محدودین ہے ذکر الاخص بعد الاعم واقع فی افصح الکلام علی انھم صرحوا انہ اذا قوبل الخاص بالعام یراد بہ ماعدا الخاص لکن فی المغنی ان عطف الخاص علی العام مما تفردت بہ الواو وحتی لکن الفقہاء یتسامحون فی عطفہ باو وقلت وصرح بعضھم بجوازہ بثم وباو کما فی حدیث من کانت ھجرتہ الی دنیا یصیبہا او امرأۃ ینکحہا **اقول ۲۲۱ اولاً** ان تکلفات سے عبارات تو ملتئم ہوگئیں ورنہ صریح رد موجود تھا کہ ساتوں عبارات پیشین میں لین کہکر زجاج سے مثال دی ہے اور انطباع زجاج لین سے نہیں بلکہ ذوبان سے ہے

ایک قوی شبہہ اور اس کا ازالہ

فائدہ

مگر احکام غلط ہوگئے کبریت و زرنیخ یقیناً ذائب بالنار اور بایں معنی منطبع بالنار ہیں تو اس طور پر لازم کہ جنس ارض سے نہ ہوں اور اُن سے تیمم ناجائز حالانکہ کبریت کے جنس ارض وصالح تیمم ہونے کی تصریح کتب معتمدہ مثل تبیین الحقائق و فتح القدیر وبحر الرائق و نہر الفائق و مراقی الفلاح و فتاوٰی عالمگیریہ و فتح اللہ المعین و طحطاوی علی الدر المختار وغیرہا میں ہے اور اصلاً کسی نے اس میں اشارۃً خلاف بھی نہ کیا اور زرنیخ کا تواتر تو اُس عظمت شان سے ہے کہ اُس کے مثل کسی میں نہیں خود محرر مذہب امام محمد رضی اللہ تعالٰی عنہ نے کتاب الاصل میں کہ کتب ظاہر الروایۃ سے ہے خود امام مذہب امام الائمہ امام اعظم رضی اللہ تعالٰی عنہ سے اُس پر نص فرمایا پھر قدوری و ہدایہ و ملتقی و کافی و صدر الشریعۃ و تبیین و فتح القدیر و حلیہ و غنیہ و درر و مسکین و برجندی و بحر و نہر و مراقی الفلاح و طحطاوی علی الدر و چلپی و نوازل امام فقیہ ابواللیث و محیط و خانیہ و خلاصہ و خزانۃ المفتین و منیہ و سراجیہ و ہندیہ وغیرہا متون و شروح و فتاوٰی نے بلا اشعار نام خلاف اُس کا جواز بتایا کیا ایسے صریح نصوص جلیلہ علیہ متظافرہ متواترہ اس قابل ہوسکتے ہیں کہ کسی مثال کے مفہوم سے اُنکو رد کر دیا جائے حاشا یہ سب نصوص اس وقت میرے پیش نظر ہیں یہاں تبرکاً صرف نص امام محرر المذہب اور کبریت میں فتح تبیین و تبیین فتح سے قناعت کروں خلاصہ میں ہے فی الاصل قال ابو حنیفۃ و محمد رضی اللہ تعالٰی عنہما یجوز التیمم بجمیع ما کان من جنس الارض ومن اجزائہا نحو التراب والرمل والنورۃ والزرنیخ والجص والحجر والمدر والاثمد والکحل والطین الاحمر والاصفر والمغرۃ والحائط والمرداسنج ونحوہ امام فخر زیلعی نے فرمایا یتیمم بطاہر من جنس الارض کالتراب والحجر والکحل والزرنیخ والنورۃ والجص والرمل والمغرۃ والکبریت والیاقوت والزبرجد والزمرد والبلخش والفیروزج والمرجان امام محقق علی الاطلاق نے فرمایا دخل الحجر والجص والنورۃ والکحل والزرنیخ والمغرۃ والکبریت الخ ثانیاً سب سے طرفہ یہ کہ مفاد مثال زجاج خود مثال زجاج سے منقوض یہ نقض ہمنے نقوض الطباع میں ذکر نہ کیا کہ اسی مقام کے لیے اُس کا ذخیرہ رکھنا مناسب تھا تحفہ و بدائع سے درمختار و ہندیہ تک آٹھوں کتابوں نے زجاج مطلق رکھا ہے کہ معدنی و مصنوع دونوں کو شامل اور اُس کا معدنی ضرور حجر ہے جامع عبداللہ بن احمد اندلسی مالقی ابن بیطار میں ہے (زجاج) قال ارسطاطالیس منہ متحجر ومنہ رملی والزجاج الوان کثیرۃ فمنہ الابیض الشدید البیاض الذی لاینکر من البلور وھو خیر اجناس الزجاج ومنہ الاحمر والاصفر والاخضر والاسمانجونی وغیر ذلک وھو حجر من الاحجار کالمائق الاحمق من الناس لانہ یمیل الی کل صبغ یصبغ بہ والی کل لون یلون بہ انوار اسرار الآیات البینات کتاب المعدن میں ہے اما حجر الزجاج فانواع کثیرۃ فی معادن کثیرۃ فمنہ متحجر ومنہ متزمل اسی میں ہے حجر الزجاج اذا لاصابتہ النار

ثم خرج الی الھواء من غیر ان یتدخن تکسر ولم ینتفع بہ تحفہ تنکابنی میں ہے ارسطو بلور را از جنس معدنی ام

دانستہ وآئینہ سنگ از جملہ معدنی وغیر بلور ست مخزن میں ہے (زجاج) دو نوع ست معدنی ومصنوع ومعدن

آن اکثر جاست انچہ در تبریز از توابع شیراز وغیر آنست سنگے ست تیرہ رنگ ریزہ الخ اور جو بتصریح متواتر عامہ کتب میں

علی الاطلاق بلا تخصیص جنس ارض سے ہیں چھبیس کتابیں کہ زریخ میں مذکور ہوئیں وہ سب اور اُنکے علاوہ قاضی

واصلاح ونور الایضاح متون و در مختار و شلبیہ و مجتبی شروح و بزازیہ فتاوے وغیرہا زائد ہیں تو زجاج سے تیمم

جائز ہوا اور وہ جنس ارض سے ہی حالانکہ اس معنے پر قید انطباع اُسے خارج کر رہی ہے کہ وہ خود اُنکے اقرار سے

منطبع ہے تو جمع منقوض ہے اگر کہیے زجاج میں ان علما کا اطلاق مقید یعنی زجاج مصنوع پر محمول ہے جو ریتے

اور کسی اور چیز غیر جنس ارض سے ملا کر بنایا جاتا ہے محققین شراح کا بیان اسپر شاہد ہیں تبیین میں محیط سے ہے اذا خالطہ

شیئ اٰخر لیس من جنس الارض لایجوز کالزجاج المتخذ من الرمل وشیئ اٰخر لیس من جنس الارض

فتح القدیر میں ہے خرجت الاشجار والزجاج المتخذ من الرمل وغیرہ بحر الرائق میں ہے لایجوز بالاشجار

والزجاج المتخذ من الرمل وغیرہ مجمع الانہر میں ہے لایجوز بالزجاج المتخذ من الرمل وشیئ اٰخر اسیطرح

ابو السعود ازہری میں ہے۔ عبارت در مختار کفضۃ وزجاج پر رد المحتار میں لکھا ای المتخذ من رمل وغیرہ

تو جسے منطبع کہا وہ جنس ارض سے نہیں اور جو جنس ارض سے ہے اُسے منطبع نہ کہا **اقول** یہ اُسوقت بنے کہ

خود سنگ شیشہ معدنی اس معنی پر منطبع نہ ہو حالانکہ وہ بھی یقیناً مثل مصنوع آگ سے گلتا پگھلتا ہوا سے ٹھنڈا ہوتا

سانچے میں ڈھلتا ہے پھر سفر کدھر جامع میں ارسطو سے متصل عبارت مذکورہ ہے وھو سریع التحلل مع حر النار سریع

الرجوع مع الھواء البارد الی تحجرہ انوار الاسرار میں بعد عبارت سابقہ ہے وھو من الین الاحجار علی النار و

سریع الجفاف بعد التذویب اُسی میں ہے یستحیل مع حر النار ویجمد سریعا مع برودۃ الھواء اب یہ

مثال غایت اشکال میں ہوگئی کہ خود اپنے نفس کی مبطل ہے تو اُس سے تقریر فقیر پر شبہہ کیا معنے خود اُسی پر شبہہ

شدیدہ کیا جائے وہ اگر خود متناقض نہ ہوتی تو اُن احکام مصرحہ عامہ متون و شروح و فتاوی منصوصہ خود محرر المذہب

وامام اعظم مذہب کے مقابل مضمحل ہوتی واجب تھی نہ کہ جب آپ ہی اپنا نقض ہے ہاں ان مسلک اُسکی تاویل ہے اگر

ممکن ہو اگرچہ بعید کہ تاویل بعید بھی تخطیہ محض سے خیر و بہتر ہے **فاقول** وباللہ التوفیق جملہ معدنیات کا تکون گندھک

اور پارے کے ازدواج سے ہے کبریت نر ہے کہ گرم ہے اور پارہ مادہ۔ انہیں کے اختلاف مقادیر و اصناف و اوصاف

واحوال سے مختلف معدنی چیزیں پیدا ہوتی ہیں جن میں سے بعض کو ہمارے ائمہ کرام جنس ارض سے رکھتے ہیں

کان کی ہر چیز گندھک اور پارے سے بنتی ہے

اولاد سہ گانہ گندھک نر اور پارہ مادہ

جیسے یاقوت زمرد زبرجد وغیرہا جواہر اور بعض کو نہیں جیسے ذہب فضہ وحدید وغیرہا معادن حالانکہ مادۂ تکوّن سب کا ایک ہے تذکرہ انطاکی میں ہے (معدن) مادتہ الزئبق والکبریت جید ین متساویین کالاکسیر او زاد الکبریت مع القوۃ الصابغۃ کما فی الذھب او ضدہ مع عدمھا کما فی الفضۃ (الی ان قال) فان حفظت المادۃ بحیث یذوب فالمنطرقات والا فالفلزات علی وزان الاول کالیاقوت او الثانی کبعض الزمرد الٰی آخرہ اولم تحفظ صوراولم تثبت معاصیۃ للتحلیل فالشبوب والاملاح اُسی میں ہے (یاقوت) ھو اشرف انواع الجمادات وکلھا تطلبہ فی التکوین کالذھب فی المنطرقات فیمنع لعارض واصل الزئبق ویسمی الماء والکبریت ویسمی الشعاع مذہب مشہور ومنصور ومعتمد جمہور یہ ہے اُنکی معیار وہی ضابطہ ترمد وانطباع ہے وبس۔ اور بعض اکابر نے اُسے یوں لیا کہ جو کچھ اجزائے ارض سے ہے جبتک زمین میں ہے اُس سے مطلقاً تیمم روا ہے حتی کہ سونا چاندی جبتک اپنی کان میں ہے کہ اُس وقت تک یہ جنس ارض سے ہے جب زمین سے نکالکر گلایا یا پگھلایا یا اجزائے ارضیہ سے صاف کیا اب غیر شی ہوئی اور اُس سے تیمم ناروا تبیین الحقائق میں ہے وفی شرح الجامع الصغیر لقاضیخان یجوز بالکیزان والحباب ویجوز بالذھب والفضۃ والحدید والنحاس وما اشبھھا مادامت علی الارض ولم یصنع منھا شیئ وبعد السبک لایجوز شرح وقایہ میں ہے اما الذھب والفضۃ فلا یجوز بھما اذا کانا مسبوکین وان کانا غیر مسبوکین مختلطین بالتراب یجوز شرح الکنز علامہ عینی پھر شرح سید ازہری پھر طحطاوی علی مراقی الفلاح میں ہے قبل السبک یصح التیمم ما دام فی المعدن وکذا الحدید والنحاس لانھما من جنس الارض علامہ ط نے فرمایا ذکرہ السید واطلاق المصنف کغیرہ یفید المنع مطلقا لوجود الضابطفتاوٰی ظہیریہ پھر خزانۃ المفتین میں ہے مالیس من جوھر الارض او کان من جوھر الارض الا انہ خلص عن جوھرہ بالاذابۃ والاحراق فانہ لایجوز بہ التیمم فالذھب والفضۃ والنحاس والحدید وما اشبہ ذلک یجوز بہ التیمم مادام فی الارض ولم یصنع منہ شیئ فاذا صنع منہ شیئ لم یجز بہ التیمم اذا لم یکن علیہ غبار تو حاصل یہ ہوا کہ آگ سے لین واحتراق دو ہیں ایک متقدم کہ معدنی معدن سے نکلتے وقت اجزائے ارضیہ سے اپنی جدائی میں اُنکا محتاج ہو انکے نزدیک یہ مطلقاً اُسے جنس ارض سے خارج کردیتے ہیں اگرچہ یہ لین صورت انطباع وانطراق ہو نہ احتراق تا حد ترمد دوسرا متاخر کہ اجزائے ارضیہ سے جدا وصاف ہونیکے بعد اُس شی کی حالت دیکھی جائے یہاں اگر احتراق بحد ترمد یا لین موجب انطراق کا صالح ہے تو جنس ارض سے نہیں ورنہ ہے۔ جو چیز بہیئت قطعے کان سے نکلے کہ صاف کرنے میں جلانے گلانے کی محتاج نہ ہو اُس میں وہ قاعدہ معیار جاری ہوگا یاقوت وبلور سے تیمم جائز ہوگا

اور لوہے سے نہیں اور جو ریزہ ریزہ نکلے کہ گلا جلا کر صاف کی جائے اُس سے بعد صفاوہ مطلقاً جائز نہیں گے زجاج اسی قبیل سے ہے کہ وہ ریزہ ریزہ ہی معدن میں ملتا اور آگ پر گلا کر صاف کیا جاتا ہے ارسطو نے جو اُسکی ایک قسم کو منجمد کہا اس بنا پر تھا کہ وہ بلور کو بھی نوع زجاج مانتا ہے اُسکے کلام میں عبارت مذکورہ کے بعد ہے والبلور جنس من الزجاج غیر انه یصاب فی معدنه مجتمع الجسم ویصاب الزجاج مفترق الجسم فیجمع کما ذکرنا بحجر المغنیسیا اھ یشیر الی قوله منه ما هو رمل فاذا اوقد علیه النار والقی معه حجر المغنیسیا جمع جمعه اسیطرح انوار الاسرار میں ہے مخزن سے گزرا سنگ سست ریزہ ولہذا ان علما نے لین وانطباع دو لفظ کہے لین متقدم کے لیے اور اُسکی مثال میں زجاج ہے اور انطباع متاخر کے لیے اُسکے مثال میں حدید وغیرہ ہیں آخر نہ دیکھا کہ امام جلیل نسفی نے احتراق کی مثالوں میں رماد بھی ذکر فرمائی اور وہ ہرگز قابل احتراق نہیں لاجرم اُسکے لیے احتراق متقدم مراد ہے کہ جلنے سے حاصل ہوئی یونہی زجاج کے لیے لین اور اسپر شاہد عدل امام طاہر کا خلاصہ میں کلام ہے کہ زجاج کو اسی لین متقدم میں گنا فرماتے ہیں لو تیمّم علی الذهب والفضة او الشبه او النحاس او الرصاص او الدقیق او الزجاج او الحنطة او الشعیر مما لیس من جوهر الارض او من جوهرها الا انه خلص من جوهرها بالاذابة والاحراق لا یجوز التیمّم بالاتفاق اھ فقوله لیس من جوهر الارض للدقیق والحنطة والشعیر وقوله او من جوهرها الخ للبواقی یون اُن عبارات کی توجیہ ہو جائیگی اور معنے انطباع پر کہ ہمنے تحقیق کیے غبار نہ آئیگا نہ زرنیخ وکبریت کے احکام منصوصہ پر نقض وارد ہوگا اور اب عبارت عنایہ بھی بن جائیگی کہ تردید باعتبار تقدم وتاخر ہے تو یہ سب عبارات متحد ہو گئیں باقی کثیر وافر عبارات جن میں مثال زجاج نہیں اُس نفیس وجیہ توجیہ سے موجّہ ہیں جو سابق گزری جس سے وہ مذہب جمہور مشہور ومنصور پر ماشی ہیں مگر عبارت عنایہ کہ اُسکا آفتاب اسی توجیہ لاحق پر سنے گا ان دو توجیہوں سے تمام عبارات موجّہ ہو گئیں الا قول الدر منطبع کزجاج فلم اجد له طبا ونسبته وحکی الی السهو اسهل من نسبته سائر الکبراء الیه هذا ما عندی فان کان عند غیری احسن منه فلیبده بامعان ‌+ فان المقصود اتباع الحق حیث کان والله المستعان وعلیه التکلان + والصلاة والسلام الاتمان الاکملان علی سید الانس والجان + وآله وصحبه کل حین وآن + والحمد لله رب العٰلمین +

**مقام دوم** اُن بعض اشیا کا شمار جنسے ہمارے امام اعظم رضی اللہ تعالی عنہ کے مذہب میں تیمم جائز ہے انہیں دو قسم کریں منصوصات جنکی تصریح کتابوں میں اسوقت پیش نظر ہے تفریعات کہ فقیر نے اضافہ کیں وکان حقا علی افرازها کیلا یساق المعقول مساق المنقول منصوصات نقل عبارات میں طول وتکرار ہے لہذا صرف شمار اسماے بعض کتب پر قناعت کریں

لـه خصه بالذکر لان العمل خلافا زفر لما لا یلتزق بالید ولابی یوسف فی الجمیع عنه

التراب ۱۲ منه

غفرله

قطعه

عبد المصطفیٰ

مقام دوم ان اشیا کا بیان جن سے تیمم جائز ہے

مگر خلافیات یا ضیات کہ اُن میں تکثیر اسما مناسب **خاک** کہ اصل الاصول ہے اصل لھر المذہب متون عامہ
پھر اگر منبت یعنی قابل نبات ہو تو اُس سے جواز تیمم پر اجماع امت **اقول** تو مستحب یہ ہے کہ اُسکے ملتے اور کسی چیز سے تیمم
نہ کرے فان الخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع ہمارے نزدیک خاکِ شور بھی جسمیں کوئی چیز اُگنے کی صلاحیت
نہ ہو خلاصہ خزانہ بزازیہ مراقی الفلاح ریتا اصل متون عامہ خلافاً لابی یوسف فی قولہ الاخر تمہ مر عن ۳۳ کتابا اگرچہ صاف
دھلا ہے غبار بھی خانیہ خلاصہ مراقی درر کنکر یا ریگ پسا ہو یا سالم نوازل خانیہ خلاصہ بزازیہ خزانۃ المفتین ہندیہ وغیرہا وقیدہ فی
الشلبیۃ عن المجتبی بالمد فوق **اقول** مشی علی قول محمد من لزوم ان یلتزق بالید شیئ ومذہب
الامام الاطلاق غبار متون وعلماء **اقول** جبکہ ناپاک خاک سے اُٹھا ہو اگرچہ نجاست کا اثر زائل ہوجانے سے
زمین کے لیے پاک ہوگئی ہو نہ کسی تر چیز ناپاک پر گرا ہو نہ ناپاک خشک چیز پر گر کر اُسے تری پہنچی ہو اگرچہ پھر وہ تری
خشک بھی ہوجائے وقد تقدم بعضہ ناپاک خشک چیز پر گرا ہوا غبار جبکہ اُسے تری نہ پہنچے تقدم فی الدرس
السالفۃ عن الحلیۃ والنہایۃ والہندیۃ ومثلہ فی الفتح تر زمین پر جسپر چھڑکاؤ ہوا کما یاتی مقبرے کی زمین
جبکہ اُسکی نجاست مظنون نہ ہو لو تیمم بتراب المقبرۃ ان غلب علی ظنہ نجاسۃ لایجوز والا یجوز کما فی
السراج ط علی المراقی گرد باد بگولا اس سے تیمم کے دو طریقے اوپر گزرے خلاصہ بزازیہ جلی ہوئی زمین قدوری یاتی
نمک زار زمین جسمیں سے نمک نکلتا ہو اگرچہ خفیف تر بھی ہو جبکہ وہ نمک مٹی سے بنا ہو ویاتی پیلی مٹی اصل نوازل
خلاصہ خزانہ ہندیہ سرخ مٹی ہی والبدائع والخانیہ گیرو ھی الا البدائع تبیین فتح نہر **اقول** وہ سرخ
مٹی کا غیر ہے فقد عدہما مغر زین قال فی الخانیۃ یجوز التیمم بالمغرۃ والکحل والطین الاحمر اھ وفی
الخلاصۃ یجوز بالطین الاحمر والاصفر والمغرۃ اھ ومثلہ فی غیرہما اما قول القاموس المغرۃ طین
احمر **فاقول** لم یقل الطین الاحمر وہم اذا عرفوا انکروا واذا انکروا عرفوا کالی مٹی سپید مٹی
بدائع ہندیہ سبز مٹی لو اول خزانہ تتارخانیہ ہندیہ طفل مصری طحطاویہ جس سے مصر میں کپڑے رنگتے
ہیں تاج العروس ڈھیلا اصل نوازل خلاصہ خزانہ منیہ گل ارمنی گل مختوم غنیہ گونڈے کی دیوار اصل خلا
جوہرہ نوازل خزانہ ڈھیلوں کی دیوار محیط خانیہ منیہ کچی اینٹ کی دیوار غنیہ مٹی سے لسی ہوئی درمختار
کچی اینٹ فتح حلیہ بحر شلبیہ زاہدی گارا کیچڑ جس میں مٹی غالب ہو اور پانی مغلوب اسکی تفصیل مقام چہارم میں
آئیگی ان شاء اللہ تعالی جلی ہوئی خاک مختارات النوازل نصاب حلیہ مٹی کے آبخورے مٹکے محیط خانیہ
منیہ خزانہ کونڈے رکابیاں وغیرہا ہر ظرف گلی جسپر روغن نہ ہو فتح شلبیہ ازہری درمختار نہ میر جنس کی رنگت

ذکرہ ابن البیطار **اقول** والعجب ان الانطاکی فی التذکرۃ نسب عم خلط الدم الی جالینوس والتنکابنی فی التحفۃ الیہ

خزانۃ الفتاوی حلیہ بحر ط وہ ظروف گلی رنگین جن پر جنس ارض ہی شلا گیرو یا ملتانی وغیرہ کی رنگت ہو یجوز
باوان من طین غیر مدھونۃ در او مدھونۃ بصبغ من ... نس الارض کالطفل والمغرۃ ط سبز چکتی
چکنی صاف مٹی کے پیالے تشتریاں یجوز بالغضارۃ منیہ ... بین اللازب الحر الاخضر حلیہ غنیہ
عن القاموس والمراد ما یعمل منہ کالسکارج غنیہ وفی المغرب ... غضارۃ القصعۃ الکبیرۃ حلیہ چکا اینٹ
رانگ کی قلعی نہ ہو غنیہ نہ کسی اور غیر جنس ارض کی قلعی یا رنگ حلیہ وقد ذکرہ قبل ھذا استظھارا **اقول**
وھو محل الجزم قلعی دار ظرف گلی کا وہ رخ جس طرف قلعی نہیں خانیہ خلاصہ غنیہ **اقول** وکانت عبارۃ
المنیۃ لایجوز بغضارۃ مطلی بالآنک بطن الغضارۃ وظھرھا سواء ام قد توھم المنع مطلقا اذا طلی بہ
وجھھا فاولھا فی الغنیۃ بما فی الخانیۃ ای سواء فی المنع بالمطلی والجواز بغیرہ اما عبارۃ البزازیۃ اذا طلی
وجھھا بالصبغ لایجوز بہ التیمم وان لم یطل جاز ام فالکنایۃ لوجھھا ٹھیکری ھو الصحیح مختارات النوازل
حلیہ **اقول** سالم ہو یا پسی ہوئی وقیدہ فی الخزانۃ عن النوازل وفی الجوھرۃ عن الخجندی بالمدقوق
**اقول** ومثلہ مثل ما مر من الحجر المدقوق ولفظ النوازل ثم الخزانۃ یجوز بالآجر المدقوق والخزف
المدقوق والسبخۃ والحجر الذی علیہ غبار اولم یکن بان کان مغسولا او املس مدقوقا او غیر مدقوق
اھ **اقول** ھذا مشی فی سطر واحد علی قولین مختلفین وای فرق بین الخزف والآجر فیقید الجواز
بھما بالدق وبین الحجر فلا فان قلت بل المعنی ولو مدقوقا **اقول** انما
یترقی الی ما فیہ خفاء او خلاف فان حق الوصلیۃ ان یکون الحکم فیما قبلھا
اظھر منہ فیما بعدھا ولا **اقول** ان یکون ما قبلھا احق بالحکم مما بعدھا کما قالوا وانہ غیر مطرد
فلو ارید ھذا لقیل ولو غیر مدقوق لان خلاف محمد فیہ پکی اینٹ ویاتی **اقول** وتقییدہ
بالمدقوق کما مر عن الخزانۃ عن النوازل ومثلہ فی الجوھرۃ عن الخجندی مر ما فیہ وقد قال فی الکافی
ولو غیر مدقوق روڑا کتل۔ کنکریٹ۔ بجری یجوز بدقاق الآجر مختارات النوازل حلیہ سرخی باریک
کٹی ہوئی پکی اینٹ وھو مامر انفا عن النوازل وغیرھا کنکری۔ پتھر کے ریزے کہ زمین پر ہوتے ہیں عربی حصاۃ
نوازل محیط خانیہ خزانہ خجندی جوھرہ اگرچہ باریک ریزے ریگ میں ملے ہوئے لم یخرج ای من الصعید
ما یصعد علی وجھھا من دقاق الحصی حلیہ درزی کی پٹیا جس سے وہ کپڑے کو کوٹ کر سلائی دبا تا ہے
لو تیمم بفھر الخیاط عندھما یجوز وعن ابی یوسف روایتان خلاصہ **اقول** یوم ان لا اختلف

قطف ... قطف ... حق الوصلیۃ ... فائدہ ... علی العلامۃ ... ش وغیرہ

عن محمد مع ان الجواز ھی الروایۃ النادرۃ عنہ والمشہورۃ کما فی الحلیۃ وغیرھا شرط التصاق جزء منہ بالید وقال فی وجیز الکردری نھر الخیاط وھو حجر یداس بہ الثیاب ان لم یصبغ یجوز عندھما بناء علی عدم اشتراط الالتصاق اھ اقول[٢٤٤٦] والضمیر فی عندھما للشیخین رضی اللہ تعالی عنہما کما یفہم من سباقہ ویشھد لہ البناء المذکور فقد مشی علی روایۃ الجواز عن ابی یوسف ونسب المشہورۃ عن محمد الیہ خلافا لما فی الخلاصۃ گچ۔ چونے کا پتھر جسے پھونک کر چونا بناتے ہیں۔ کما سیأتی اصل قد وری ھدایہ ملتقی وکثیر۔ گچ کی ہوئی دیوار درمختار کلس[٢٤٤٧] چونا در المختار جاز وعلیہ الفتوی نصاب حلیہ اقول یعنی وہ کہ سنگ گچ یا سنگ مرمر کی پتھر پھونک کر بنا۔ پتھر کی راکھ اقول یعنی چونا کہ گزر گیا یا کھنگر کہ اسکا غیر اور اس سے سخت تر ہے یا کوئی پتھر پھونک کر پیس لیا جائے یا خام پتھر پیس کر پھونکا جائے یہ سب صورتیں پتھر کی راکھ ہیں اور سب سے تیمم جائز والمسألۃ مرت عن الحلیۃ وخزانۃ الفتاوی و جامع الرموز والدر روش وط علی الدر والمراقی نورہ بال اڑانے کا نسخہ ہڑتال چونا ملا ہوا اصل قدوری ھدایہ ملتقی کافی تبیین فتح بحر نہر مسکین مراقی نوازل خانیہ خلاصہ خزانہ سراجیہ منیہ ہندیہ ط والنورۃ طلاء مرکب من اخلاط یزال بہ الشعر نتائج شلبیہ اقول[٢٤٤٨] وربما تطلق علی نفس الکلس کما فی التذکرۃ وغیرھا وھذا اولی لجدۃ الافادۃ و مر عن البرجندی فہمہ عن زاد الفقہاء ان التیمم بالنورۃ لایجوز لانہا مما یترمد اقول[٢٤٤٩] ھی من رماد حجر لا انہا تترمد وقد علمت الجواب یاقوت زمرد زبرجد فیروزہ تبیین فتح حلیہ بحر نہر ہندیہ ازہری ط وزعم بعض الناس ان الزمرد والزبرجد واحد اقول[٢٤٥٠] ویردہ عدھم کلا علی حدۃ وقد قال فی التذکرۃ عند ذکر انواع الزمرد قیل ان منہ نوعا یسمی الصابونی یضرب الی البیاض وفولس یقول انہ من الزبرجد اھ نعم فی الجامع عن ارسطو الزمرد والزبرجد حجران یقع علیھما اسمان وھما فی الجنس واحد اھ واتحاد الجنس لایمنع اختلاف النوع او الصنف کاللعل والیاقوت الرمانی والنیلم والبنفش بجش یتیمم بالبلخش قالہ الثمانیۃ المذکورن اقول[٢٤٥١] کتب لغت حتی کہ قاموس محیط میں اس لفظ کا پتا نہیں نہ تاج العروس نے اس سے استدراک کیا نہ جامع ابن بیطار و تذکرہ انطاکی و تحفہ و مخزن میں اسکا ذکر عجب یہ کہ کتاب مغرب میں بھی اس سے غفلت کی حالانکہ وہ فقہ حنفی کا لغت ہے اور یہ لفظ کتب فقہ حنفیہ میں موجود پھر میں نے تاج العروس میں زیر لفظ بدخشان دیکھا کہ اسکی کان بدخشان میں بتائی اذ قال فی المستدرک بعد باذشر بدخشان ویقال بذخشان

بلدۃ فی اعلی طخارستان والعامۃ یسمونھا بلخشان فی جبالھا معادن البلخش واللازورد وحجر الفتیلۃ اس سے مظنون ہوتا ہے کہ لعل کو کہتے ہوں کہ نسبت بدخشان سے لعل ہی مشہور ہے مگر انوار الاسرار میں اسکا تذکرہ نظر آیا اُس میں لکھا البلخش حجر بناحیۃ المشرق فی معادن الذھب لونہ لون الیاقوت الاحمر وھو اشف من الیاقوت اس میں اتنی بات کہ سرخ رنگ ہے اور یاقوت سے زیادہ شفاف لعل پر صادق ہے مگر سونے کی کان میں پیدا ہونا ظاہرا اسکے خلاف ہے واللہ تعالٰی اعلم عقیق[۵۸] الثمانیۃ الا التبیین خانیۃ خلاصہ خزانہ غنیہ مراقی مرجان[۵۹] یعنی مونگا علی ما فی عامۃ الکتب ویأتی شرح[۶۰] اصل قدوری ہدایہ ملتقی والعامۃ **اقول**[۲۷۵۳] مگر پسے ہوئے سے بے ضرورت منع ہے اگر چہرے پر دھبا دے لانہ من المثلۃ کما یأتی فی الطین اثمد[۶۱] یعنی اصفہانی سرمہ سیاہ وسرخ ہوتا ہے حدیث میں اسکی تعریف فرمائی اصل نوازل خانیہ خلاصہ خزانہ کبریت[۶۲] گندھک مر عن ثمانیۃ کتب زرنیخ[۶۳] ہرتال مر عن ستۃ وعشرین کتابا زرد وتو کثیر الوجود ہے نیز سرخ[۶۴] حلیہ غنیہ سپید[۶۵] حلیہ سیاہ[۶۶] غنیہ مردار سنگ[۶۷] معدنی ویاتی توتیا[۶۸] نوازل خزانہ **اقول**[۲۷۵۴] یعنی معدنی پتھر اگر ملے نہ جست کہ سونے چاندی تانبے کیطرح اجساد سبعہ میں کا ایک ہے کما یأتی اگرچہ تحفہ ومخزن میں ناواقفانہ اُسے معدنی توتیا کہا معدنی[۶۹] شبشہ لاہوری نمک جسے سیندھا اور ملح اندرانی کہتے ہیں ویاتیان انشاء اللہ تعالٰی وہ نمک کہ مٹی سے بنا ہو[۷۰] **اقول**[۲۷۵۵] دلت علیہ مسألۃ السبخۃ وجواز التیمم بھا اذا کان سحقھا من تراب کما سیأتی اذ لولم یجز بہ وھو علی وجہہ لم یجز بھا المطلی بانک ومصبوغ بغیر الجنس خاک[۷۱] جس میں اس سے کم راکھ ملی ہو جوھرہ فتح بحر وتقدم عن ثمانیۃ اُخر فی النکات یونہیں[۷۲] اگر آٹا مل گیا اور خاک زائد ہے جوھرہ سونا کپڑا[۷۳] آدمی جانور جس چیز پر مٹی یا ایسا غبار ہو کہ ہاتھ پھیرے سے انگلیوں کا نشان بن جائے [۲۷۵۶ تا ۲۷۶۲] فتح بحر در کثیر وفی التبیین یجوز بالنقع سواء کان الغبار علی ثوبہ او علی ظھر حیوان مزید آ[۷۴] خاک شفا[۷۵] مسجد کی دیوار[۷۶] مسجد کا کچا خواہ پکا فرش زمین[۷۷] جس پر شبنم پڑی ہے سخت[۷۸] زمین جس پر مینہ برس کر پانی نکل گیا وھما فی معنی ما یأتی من ارض رش علیھا الماء وبقی ندی گھر[۷۹] اب جسکے اندر پانی بھرا اوپر سے بھیگا ہوا کھریا مٹی ملتانی مٹی اور وہ پیلی مٹی کی غیر ہے جسکے بوسے پیسے پیسے بکتے ہیں اُن میں وہی فرق ہے جو گیرو اور سرخ مٹی میں گل سرشو[۸۰] سر دھونے کی مٹی سفید مائل بزردی خوشبو ہوتی ہے گل شیرازی وطین فارسی کہلاتی ہے گل خوردنی خالص سوندھی مٹی خوشبو خوش ذائقہ جسے طین خراسانی کہتے ہیں بعض حاملہ عورتیں اور پست طبیعت لوگ اسے کھاتے ہیں طبًا مضر اور شرعًا حرام ہے مگر تیمم جائز جبکہ اور دوائیں ملاکر اُسے مغلوب نہ کر دیا ہو خالص سے ہماری یہی مراد ہے ہندول[۸۱] پھوڑی مٹی کہ چکنی کے مقابل ہے لس نہیں رکھتی جلد بکھر جاتی ہے کاٹھیاواڑ میں سنکر کی مٹی کہ سونے کی

مٹی ہوتی ہے چونے کی بھٹ تنور کا پیٹ دیلہ کی لونی ندی کنارے کا گیلا ریتا بالو۔ بھاٹکا ریتا سراب کہ دور سے پانی نظر
آتا ہے سیلٹ رواں کہ پانی کی طرح بہتا ہو دبگیون کا ملا جسے پاک لیو اچھا ہو اگرچہ آنچ کھا چکا درختون کا تنہ جسپر اُپلے نے
مٹی چڑھا دی خشک ہونے پر تیمم کیا جائے سانپ کی بانبی گھنگر مٹی ہے کہ متحجر ہو جاتی ہو معدنی چیزون کی طرح زمین کے
اندر سے نکلتا ہو کھرنجا کی اینٹ جبکہ بنے ہون اُنپر لید گوبر پیشاب وغیرہ نجاست نہ پڑی یا پڑی اور مرورکا مینہ برسا
کر پاک کر گیا یا دھو کر پاک کر لیے گئے پیہر کہ ایک قسم کی نمکین خاک ہو چینی چینی کے برتن جبکہ اُن پر غیر جنس کا روغن نہ ہو۔
سنگ حک کے برتن پیالے وغیرہ مٹی کے کھلونے جنپر غیر جنس کی رنگت نہ ہو غلیل کے غلے اگرچہ اُن مین روئی وغیرہ کا
خلط ہو جبکہ مٹی غالب ہو پتھر کی بجری کہ قدرتی پتھر دال کے برابر ہو سمنٹ ایک پتھر ہی پھنکا ہوا ہرو گچی جو دیوارون پر سرخ
رنگت مین کام آتی ہو کھریل کھری اس سے دیوار پر سفید چمکدار چکنی قلعی ہوتی ہے اگرچہ تھوڑا دودھ بھی ملاتے ہین مگر وہ قلیل
ہے اور اعتبار غالب کا کما تقدم گٹی کہ عمارت کے کام کا چونا ہو کالا چونا یہ بھی کار عمارت مین آتا ہو اُسکو لا مغلوب
کنا یعنی اینٹ توڑ کر کالا چونا اور گٹی ملاتے ہین صندلہ گٹی اور سرخی ملا کر قلعی کا سفیدہ جس سے دیوار پر سفیدی ہوتی ہے
معدنی پتھر ہے عربی اسفیداج الجصاصین کہگل کی دیوار لان التبن قلیل مستهلك نو بن جس دروہ دیوار یا چھت پر
صندلہ یا سمنٹ پھرا ہو جس دوہ دیوار پر بالو تر ہو جنپر بادامی لاکھی سرخ سبز زرد دھانی آسمانی کشمی زنگاری خاکی فاختی
پیازی فیروزی رنگتین ہون کہ اگرچہ سرخ مین شنجرف سبز مین مصنوع توتیا آم کی چھال بکائن کے پتے زرد مین کبھی ملتانی
کے سوا ٹیسو کے پھول دھانی مین کبھی سبز گل کے سوا ہری توتیا چھال آسمانی مین کولا مصنوع لاجورد کشمی مین ببول کی
چھال زنگاری مین سبز توتیا خاکی مین کولا فاختی مین لاجورد پیازی مین پیوڑی فیروزی مین توتیا وغیرہ وغیرہ اشیائے غیر کی
آمیزش ہو مگر بصورت اصل گٹی ہو اُسیکا حصہ کثیر و غالب اور انکا خلط اُس مین رنگت لانیکے لیے ہوتا ہو پکی قبر کہ وہان ظن
نجاست نہین سنگ مرمر سنگ موسیٰ سنگ سپید سنگ سرخ چوکا کھرا سبز سنگ ستارہ سرخی مائل بہت چمکدار ذرے نقطے
نمایان گئو دنتی سپید سنگ گون جھلکدار اسکے نگینے بھی بنتے ہین حجر الیہود مقناطیس سنگ سماق جسکے کھرل مشہور ہین سلی گرند کسوٹی
چقماق ینگ کا کولا کہ پتھر ہے سنگبصری ترکستان کا وہ پتھر کہ لکڑی سا جلتا ہی شام شریف کا وہ پتھر کہ آگ مین ڈالے سے لپٹ
دیتا ہے صقلبہ کا وہ پتھر کہ گرم پانی سے مشتعل ہوتا اور تیل سے بجھتا ہی حجر الفتیلہ جسکی بتی بنا کر جلاتے ہین ان چارون
پتھرون کا بیان اوپر گزرا نلو معدنی پتھر ہے ولا ینافیہ ما مر من ظن انہ من انواع الزجاج المعدنی سنگ جراحت

---

اور وہ لاجورد مذہر مہرہ و مہرہ مارکہ معدنی ہون دریائی توتیا کہ پتھر ہے امین الدولہ نوشتہ کہ توتیا بحری نیز باشد و آن سنگہا
سفید ست سبیہ بسنگریزہ است مخزن الماس یعنی ہیرا لعل یلم پکھراج یشب گئو میدک چمکدار جواہر سے ہو زرد و سرخی مائل

نورتن مین داخل ہے سنگ شجری درخت کی سی جھلک نظر آتی ہو زیور مین جڑا جاتا ہو سنگ سنہرا مشابہ پکھراج مگر اُس سے ہلکا
یہ بھی جڑائی مین کام آتا ہو بُسَّد کہ مستقل پتھر ہے بانخ مرجان بہرحال قابل تیمم ہو دہنج یعنی دہنہ فرنگی جسے لوگ
دہن فرنگ بولتے ہین یمن آہر یعنی اسفیا جزع یعنی مہرہ یمانی دانہ سلیمانی سنہر خاکی سنہری ہرتال ۔ زرنیخ سات قسم
ہوتی ہے چار قسمین علیحدہ سے گذرین تکمیل کے لیے مینے انھین اضافہ کیا ورنہ اس طرح اقسام گنی جائین تو شمار بہت
مثلاً کبریت بھی زرد سرخ سیاہ سفید زرد مائل سبزی مائل بکبودی یہ رنگی متعدد اقسام کی ہوتی ہو اور جب علمانے
درزی کی شیا شمار فرمائی تو سِل بٹا مٹی کے پاٹ ہنسنے کے باٹ کہ پتھر کے ہون کھرل کیون نہ معدود ہون اقول مگر
یہان ایک دقیقہ ہو جسکا ذکر کتب مین نظر سے نہ گزرا بعض پتھر پیدائشی یا اُن مین علامت پیدا کرنے سے ایک سمت مین ایسے
کھدرے ناہموار ہوتے ہین کہ اُن پر کفِ دست کی ضرب سے ہتھیلی کی پوری سطح پتھر سے مس نہ کریگی اس صورت مین اگر اکثر کف کو
مس نہ ہوا تیمم صحیح نہ ہوگا لہذا اقبال وادبار جسکا ذکر حواشی مین گزرا یعنی ہاتھ جنس ارض پر ملنا آگے لیجانا پیچھے لانا کہ سنت تھا
یہان فرض ہوگا کہ تمام کف یا کم از کم اکثر کو پتھر سے مس ہو جائے یہی حکم کنکریلی ناہموار زمین وغیرہ مین ملحوظ رہنا لازم ثم اقول
وہ حکم کہ انشاء اللہ الکریم آگے آتا ہو کہ چہرہ و ہر دو دست کو اکثر کف سے مسح کرنا ضرور ہو یہان اگر جنس ارض پر خود اکثر کف
ہی کا مسح ہوا تو لازم ہوگا کہ یہ اکثر تمام و کمال یا اسکا اتنا حصہ جسپر اکثر کف صادق آئے چہرہ و ہر دو دست سے مس کیے
ورنہ اگر اکثر کف سے مسح کیا اور وہ اُس حصے سے ملکر اکثر کف ہو جسنے جنس ارض سے مس نہ کیا تھا تو تیمم نہ ہوگا ثم اقول وہ جو گزرا کہ کفِ دست
کیلیے جنس ارض پر ضرب ہی بس ہو انھین دوبارہ مسح نہ کرے اُس حالت مین ہو کہ پورے کف دست کا جنس ارض سے مس ہو گیا ہو ورنہ اگر اکثر کا مس ہوا
اور اسی اکثر سے چہرہ و ہر دو دست کو مسح کیا تو یہ مسح اُنکے لیے کافی سہی خود کف دست کے جو بعض حصے باقی رہ گئے استیعاب ہوا تیمم نہ ہوا لہذا اس صورت
مین لازم ہو کہ ہتھیلیون پر بھی ہاتھ پھیرے وھذا کلہ واز لوارہ صحیح واضح انشاء اللہ تعالیٰ فاحفظ تحفظ واللہ تعالیٰ اعلم ابرک بھی
حسب تحقیق اہل فن پتھر ہی تو ضرور کہ اُس سے بھی تیمم جائز ہو انوار الاسرار مین ہو حجر الطلق حجر براق مؤلف من ورقات الخ جامع ابن بیطار مین
محمد بن عبدون سے ہو (طلق) حجر براق یتحلل اذا دق الی طاقات صغار رقاق اُسمین دیسقوریدس سے ہو الطلق حجر یکون بقبرس شبیہ
بالشب الیمانی یتشظی و تتفسخ شظایاہ فیمنا ویلحق ذلک الغسل فی النار یلتہب و ینخح وھو منقد الا انہ لا یحترق تذکرہ انطاکی
مین ہو ھو زبن خالط اجزاء ارضیہ تغلب علیہا الیبس فتلبد طبقا انعقد بالبرد مخزن مین ہو ماہیت آن جسمے معدنی ست متکون از
زیبق خالص کبریت قلیلے غالب آن ارضیت بس گفتہ اند و صنف میباشد یکی صفائحی ورق ورق میگردد دوم مانند سنگ جص بلکہ سنگ
گچ اسکی ایک قسم ہو جامع مین زکریا رازی کی کتاب علل المعادن سے ہو الطلق جنسان جنس یکون متصفحا یتکون من حجارۃ الجص و یکون فی
جزیرۃ قبرس اسمین غافقی سے ہو ھذا الجنس ھو الجبسین و ھو الطلق الاندلسی اسمین اسحق بن عمران سے ہو الجبسین ھو الجص الجص ھو

الجبسین ھو حجر رخو براق ببیض و احمر ممتزج بینھما وھو من الابدان الحجریۃ الارضیۃ اقول بلکہ انطاکی نے کہا گچ حقیقۃً کچی ابرک ہے تذکرہ میں ہے (جبسین) ھو الجص وھو فی الحقیقۃ طلق لم ینضج وقیل انہ زرنیخ غلبت علیہ الاجزاء الترابیۃ فتحجر اور گچ سے جواز تیمم عامۂ کتب متون وشروح وفتاوے میں منصوص اور خود محرر مذہب رضی اللہ تعالی عنہ نے اس پر نص فرمایا تو ابرک سے بھی جواز لازم واللہ تعالٰی اعلم وعلمہ جل مجدہ اتم واحکم۔

**مقام سوم** وہ بعض اشیاء جنسے ہمارے ائمہ رضی اللہ تعالٰی عنہم کے نزدیک تیمم صحیح نہیں۔ ظاہر ہے کہ اشیائے معدودہ کہ جنس ارض نہیں اُنکے سوا دنیا کی تمام چیزیں ہمارے ائمہ کے اجماع سے ناقابل تیمم ہیں تو انکا شمار نامقدور مگر ہم یہاں بدو سبب اُنکا ذکر کریں جنپر کتب میں نص اسوقت پیش نظر، عام ازیں کہ اُن میں کوئی محل خفا ہو یا نہ ہو جیسے علما نے نص فرمایا ہے کہ گھاس لکڑی مہندی برف سے تیمم باطل ہے اسپر بعض عوام کہیں گے علمائے ایسی چیزیں کیوں گنائیں ان سے تیمم نہ ہو سکنا ہر شخص جانتا ہے یہ اُنکی غلط فہمی ہے ہر شخص اگر جانتا بھی ہے تو یوں ہی کہ علمائے کرام افادہ فرما گئے ورنہ کیا اپنے گھر سے جان لیتا **اقول** بلکہ یہ باب ہمارے لیے ظاہر ہیں ورنہ ان میں وہ خفا ہے کہ بعض ائمہ مجتہدین پر اُنکا ناقابل ہونا ظاہر نہ ہوا مقدمہ عشماویہ اور اُسکی شرح لاحمد بن ترکی المالکی میں ہے (فرائضہ اربعۃ) رابعھا الصعید الطاھر وھو کل ما صعد علی وجہ الارض ای من جنسھا من ثلج او خضخاص او معدن غیر نقد وجوھر الا ان لا یجد غیرھما حاشیۂ یوسف سفطی مالکی میں ہے قولہ من ثلج ومثلہ الماء الجامد والجلید وکذا یتیمم علی الملح ولو کان مصنوعا من حلفاء او من اراک والمعتمد انہ یجوز التیمم علی الخشب وعلی الزرع وعلی الحشیش بشروط ثلثۃ اذا لم یجد غیر ذلک وضاق الوقت ولم یمکن قلعہ فمن کان علی شجرۃ او مرکب لم یجد ماء ولا ترابا فیتیمم علی الخشب ھذا ھو المعتمد پھر مزیدات لکھیں اور ان میں غالبًا محل خفا وشبہہ وافادہ تازہ کا لحاظ رکھیں وباللہ التوفیق **منصوصات** جماہر ابانی جیسے کل کا برف اگرچہ سل کی سل ہو تبیین فتح بحر مجمع الانہر ہندیہ کپڑا انمدا خانیہ درخت تحفہ بدائع ایضاح ہندیہ فتح حلیہ بحر گھاس اربعتا اول والحلیۃ لکڑی بدائع حلیہ ہندیہ کھورا سراجیہ نباتات میوے غنیہ مہندی ظہیریہ خزانۃ الفتاوی حلیہ وشمہ الاولان گیہوں محیط جواہر اخلاطی منیہ کافی خلاصہ ظہیریہ خزانہ جو الاولان والخلاصہ ہر قسم کا غلہ الثلثۃ الاول آٹا الثلثۃ الاخیرۃ خزانۃ الفتاوی حلیہ جوہرہ بحر ستو خزانۃ الفتاوی حلیہ ظہیریہ خزانہ جملہ اقسام طعام منیہ سونا چاندی ویاقیان لوہا خانیہ ظہیریہ خزانہ کافی منیہ تحفہ بدائع زاد الفقہاء جلابی برجندی خزانۃ الفتاوی جامع الرموز حلیہ ایضاح ہندیہ رانگ سیسا الخمسۃ الاول خلاصہ سراجیہ اخلاطی مسکین تانبا بدائع خانیہ ظہیریہ خلاصہ خزانہ غنیہ ہندیہ حلیہ صفر کہ معدنی زرد تانبا پیتل کے مشابہ ہے آنچ سے سیاہ نہیں پڑتا السبعۃ الاول تحفہ ایضاح معادن

فتح بحر تنویر اس سے یہی سات جسم منطبع بالنار مراد ہیں جنکو اجساد سبعہ یا منطرقات ۔ ہفت فلزات ۔ سات دھات کہتے ہیں ان میں چھ یہی کہ گزرے صُفر تانبے ہی میں داخل ہوا اور ساتواں شبہ معدنی جسے خارصینی اور روحِ توتیا یا روئے توتیا کہتے ہیں یعنی جست ۔ منیہ خانیہ خلاصہ ظہیریہ خزانہ فتح خزانۃ الفتاوی جامع الرموز اگرچہ غبار سے پسے ہوئے ہوں محیط سرخسی بدائع مجمع الانہر درمختار ہندیہ **اقول** وما فی الشلبیۃ عن الدرایۃ لایجوز باللؤلؤ المدقوق فلیس بتقیید بل تنصیص بالاخفی لان ماکان من اجزاء الارض یجیزہ محمد ان کان مدقوقا والالا فافادان ھذا لایفیدہ الدق لما قال بعدہ لانہ یتولد من الحیوان ولیس من اجزاء الارض مرجان فتح منیہ درمختار یعنی چھوٹے موتی کہ انکو بھی مرجان کہتے ہیں مقدسی ش شامی بحر نمک کہ پانی سے بنا ہو و یاقوت مشک عنبر کافور ظہیریہ خزانہ ہندیہ خزانۃ الفتاوی حلیہ زعفران شک کہ ایک قسم خوشبو ہے الاولان تاج کسیس پھٹکری سے سوا و جنس سے ہی کسیس کہ زرد ہی اور ہیرا کسیس سبز اور سیاہ کسیس اسی کے اقسام ہیں مرداسنگ مصنوع الاخیران وجامع الرموز پارا درایہ شلبیہ مصنوع شیشہ کہ ریتے میں دوسری چیز ملاکر بناتے ہیں جیسے ہی محیط تبیین فتح بحر مجمع الانہر ش تقدم کلہا راکھ یعنی لکڑی وغیرہ غیر جنس ارض کی جسکی تحقیق گزری نمک ناری زمین جسکا نمک پانی سے بنا ہو۔ وستأتی الثلثۃ ان شاء عزوجل نمک نا جسکا نمک مٹی سے ہو مگر اسکے پانی میں ڈوبی ہوئی ہو ذکرالاسبیجابی فی شرحہ یجوز التیمم بالسبخۃ منیۃ بناءعلی الغالب وھو عدم الغرق بالنز غنیہ ظروف گلی کا وہ رخ جسپر رانگ وغیرہ غیر جنس کی قلعی ہی جسپر غیر جنس کی رنگت ہی روغنی ظروف وقد تقدمت وہ ٹھیکری جسمیں دوائیں ڈالکر پکائی ہوں۔ وسیأتی ان شاءاللہ تعالی مفصلا مٹی جسمیں راکھ اور جسمیں آٹا برابر یا زائد ملے ہوں جو ہر نیرہ کیچڑ جسپر پانی غالب ہو ناپاک زمین اگرچہ خشک ہونے سے اثر نجاست زائل ہوکر نماز کے لیے پاک مانی گئی ہو غبار کہ ناپاک زمین سے اٹھا غبار کہ تر چیز ناپاک پر گرا اگرچہ پھر خشک ہوگیا غبار کہ خشک چیز ناپاک پر گرا اور اسکو تری پہنچی دوزہی کی بٹیا نگین قبرستان کی مٹی جہاں نجاست کا ظن ہو وقد تقدم کلہا فی المقابلات **مزیدات** زمین یا پہاڑ جسپر دوب اگی ہے جسپر برف جما ہوا ہے جسکا برف پگھل کر بہ رہا ہی جسپر مینہ برس رہا ہی جسپر مینہ برس کر کھل گیا مگر پانی جاری ہے پکا فرش یا دیوار جسپر کاہی جمی ہی یا ورچینانے کی دیوار جسپر دھرا چڑھا ہے وہ زمین جسپر کسم کی لمبی پھری ہے مٹی کا چراغ جسپر کا منھ چڑھی ہے گل حکمت کہ مرکب نسخہ ہو اور غیر جنس ارض کا حصہ زیادہ ہے رامپوری چینی کہ مٹی پر مسالا ہی ہاں جس سمت چینی نہ چڑھی ہو اسکا ترولہ ہے تام چینی کہ ٹین یا ورمسالا ہی وہ سچی چینی یا مٹی کا کھلونا جسپر غیر جنس کا روغن ہو وہ نورہ اور گل خوردنی اور نیل کے ٹکلے جن میں غیر جنس مقدار میں کم نہیں یا ریت کا کشتہ رانگ سونے چاندی رانگ کسی دھات کا کشتہ شبہ مصنوع یعنی

پیتل۔ یہ معدنی نہیں تانبا اور جست ملا کر بناتے ہیں اسے صُفر سمجھنا غلط ہے۔ کانسا۔ ہفت جوش ساتوں دھات کا مجموعہ بھرت محل[۸۴] جرمن[۸۵] سلور[۸۶] لکڑی وغیرہ کسی غیر جنس ارض کا کوئلا شورہ[۸۷] نوشادر[۸۸] سہاگا[۸۹] پھٹکری[۹۰] زاج[۹۱] اخضر ہندی یعنی نیلا تھوتھا بورعا[۹۲]رمنی کہربا[۹۳] جسکی تسبیح ہوتی ہے یہ پتھر نہیں گوند ہے تذکرہ ابن سینا صمغ کالسندروس۔ الغافقی رطوبۃ تقطر من ورق الدوم نقلھما ابن البیطار۔ الظاہر انہ صمغ الجوز او صمغ شجرۃ غیرہ انوار الاسرار سفیدہ[۹۴] کاشغری کرقلعی کا سپیدہ ہے یعنی رانگ اور جست سے بنتا اور دُکھتی آنکھ میں بھرا جاتا ہے کاجل[۹۵] کہ پارا جاتا ہے طباشیر[۹۶] بانس کی رطوبت ہے کہ جم جاتی ہے سیندور[۹۷] رانگ اور سفیدہ سے بنتا ہے شنجرف[۹۸] مصری شنجرف[۹۹] شامی شنجرف[۱۰۰] یہ سب مصنوع چیزیں ہیں پارے اور گندھک سے مختلف ترکیبوں پر بناتے ہیں ہر ترکیب میں پارا غالب ہے شنجرف[۱۰۱] ہندی اس میں دونوں مساوی بتائے جاتے ہیں بہر حال جنس ارض سے نہیں شنجرف[۱۰۲] رمانی یہ سیماب و مس سوختہ سے بنتی ہے اسکے دونوں جز غیر جنس ہیں اسکے نسخے انوار الاسرار و جامع ابن بیطار و تذکرہ و تحفہ و مخزن وغیرہا میں ہیں اور معدنی کبریت احمر کی طرح عنقا قالہ فی التذکرۃ رہی شنجرف[۱۰۳] رومی جسمیں پارا بارہ جز گندھک آٹھ ہرتال پانچ ہے اس میں اگرچہ جنس ارض غالب ہے مگر باہم طبخ سے امتزاج شدید ہو کر سخت محل نظر ہے جسکا بیان مقام چہارم ذکر خلط میں آتا ہے انشاء اللہ تعالیٰ لہذا اسکا بھی ممنوعات ہی میں شمار رکھا واللہ تعالیٰ اعلم باحکامہ لوبان[۱۰۴]۔ اگر[۱۰۵] مولی کا نمک۔ سجی[۱۰۶] کہ ایک گھاس کا کھار ہے لیموں[۱۰۷] کا ست نباتات[۱۰۸] کے اڑائے ہوئے جوہر[۱۰۹] جلا کر نکالے ہوئے نمک کانچ[۱۱۰] سیپ[۱۱۱] گھونگھا[۱۱۲] سنکھ۔ خرمہرہ[۱۱۳] سیپ[۱۱۴] کا چونا اور اسکا کھانا بھی حرام وہ لاجورد[۱۱۵] و توتیا و مہرہ[۱۱۶] مار کہ مصنوع ہوں اور اکثر مصنوع ہی ملتے ہیں سنکھیا[۱۱۷] مشہور زہر یہ بھی پتھر نہیں عدہ فی التذکرۃ من المولدات التی لم تکمل صورھا بعض نے کہا چاندی کا دھواں ہے قالہ فی المخزن وغیرہ وہ پتھر[۱۱۸] کہ پہاڑی بکری۔ بند[۱۱۹] ساہی[۱۲۰] کے سرو جوف میں بنتے ہیں سنگ[۱۲۱] ماہی پتھر چٹے کے سر میں کہ ایک مچھلی ہے گئورو[۱۲۲]چن گائے کے بدن میں مار[۱۲۳] مہرہ سانپ کے سر میں جسے من کہتے ہیں سنگ[۱۲۴] قمر جبال مغرب میں چٹانوں پر اوس گر کر جم جاتی ہے تیرہ رنگ جب چودھویں کا چاند چمکتا ہے خوب سفید براق ہو جاتی ہے اُسپر بھی تیمم جائز نہیں اور جس[۱۲۵] چٹان پر وہ جمی ہوئی ہو اُسپر بھی نہیں سنگ[۱۲۶] گردہ سنگ[۱۲۷] مثانہ یہ دونوں آدمی کے بدن میں بنتے ہیں والعیاذ باللہ تعالیٰ سنگ[۱۲۸] بصری پتھر نہیں بلکہ سیسے کا دھواں ہے سنگ[۱۲۹] راسخ جلا ہوا تانبا سنگ[۱۳۰] سبوحہ یہ ایک قسم کے بیج ہیں سختی کے سبب سنگ کہلاتے ہیں۔ یہ تین سو گیارہ[۳۱۱] چیزوں کا بیان ہے ۱۸۱ سے تیمم جائز جنمیں ۷۴ منصوص اور ۱۰۷ زیادات فقیر اور ۱۳۰ سے ناجائز جن میں ۵۸ منصوص اور ۷۲ زیادات فقیر ایسا جامع بیان اس تحریر کے غیر میں نہ ملیگا بلکہ زیادات درکنار اتنے منصوصات کا استخراج بھی سہل نہ ہو سکے گا وللہ الحمد اولا واٰخرا۔ وبہ التوفیق باطنا وظاہرا۔ وصلی اللہ تعالیٰ وسلم علی حبیبہ واٰلہ وصحبہ متوافرا متکاثرا۔ اٰمین

**مقام چہارم** ذکر بعض خلافیات مع ترجیحات وتوفیقات تتمیماً للافادات۔ ارض ندیہ[۱] یعنی تر زمین۔ بدائع[۱] و خانیہ[۲] وخلاصہ[۳] وبزازیہ[۴] وخزانۃ المفتین[۵] وتواجیہ[۶] ودرایہ[۷] وشلبیہ[۸] وجوہرہ[۹] ومنیہ[۱۰] وہندیہ[۱۱] میں اُس سے جواز کی تصریح ہے وذکرہ ابن الشلبی عن الولوالجی عن الامام رضی اللہ تعالٰی عنہ **اقول**[۲۹۴۵] وانما خصہ بالذکر لتصویرہ بما اذا لم یتعلق بیدہ شیئ فیاتی فیہ خلاف الامام الثالث ایضاً کالثانی رضی اللہ تعالٰی عنہم جمیعاً ووقع فی شرح النقایۃ للبرجندی یجوز بالارض الندیۃ من غیر طین وھذا عند ابیحنیفۃ وعندھما لایجوز اھ **اقول**[۲۹۴۶] اولاً بنی علی الضعیف من عدم الجواز بالطین ویاتی **وثانیاً**[۲۹۴۷] لاوجہ لخلاف محمد مطلقاً فقد قال ملک العلماء فی البدائع لوتیمم بہ اجزاہ عند ابیحنیفۃ ومحمد لان الطین من اجزاء الارض ومافیہ من الماء مستھلک وھو یلتزق بالید فان خاف ذھاب الوقت تیمم وصلی عندھما وعلی قیاس قول ابی یوسف یصلی بغیر تیمم بالایماء ثم یعید اذا قدر علی الماء اوالتراب کالمحبوس فی المخرج اذا لم یجد ماء ولاتراباً نظیفاً اھ نعم عنہ روایۃ اخری قال فی الحلیۃ بعد نقل مافی البدائع ماذکرہ عن محمد من جواز التیمم بالطین احدی الروایتین عنہ کما ھو ظاھر الخلاصۃ وقد صرح فی النھایۃ بان فی احدی الروایتین عن محمد لایجوز التیمم بالطین اھ **اقول**[۲۹۴۸] عبارۃ الخلاصۃ عن نص الامام محمد نفسہ فی المبسوط ھکذا وفی الاصل قال ابوحنیفۃ ومحمد یجوز التیمم بجمیع ماکان من جنس الارض ومن اجزائھا نحو التراب والرمل والنورۃ (وعد اشیاء الی ان قال) وقال ابویوسف لایجوز الا بالتراب ثم عندنا لافرق فی الحجر علیہ غبار اولم یکن مغسولا اوغیر مغسول مدقوقا اوغیر مدقوق وقال محمد ان کان الحجر مدقوقا اوعلیہ غبار جاز التیمم والافلا۔ وان تیمم بارض قدرش علیھا الماء وبقی علیھا نداوۃ جاز ولوکان فی طین طاھر لایتیمم بل یلطخ بعض ثیابہ اوجسدہ ویترکہ حتی یجف ثم یتیمم بہ ومع ھذا لوتیمم بالطین فھو علی الخلاف وقال الکرخی یجوز التیمم بالطین ولوتیمم بالحجر الاملس او المغسول یجوز عند ابی حنیفۃ وعند ابی یوسف لایجوز وعن محمد روایتان فی روایۃ یجوز ان کان علیہ غبار وفی روایۃ یجوز مطلقاً وبالاجر یجوز عند ابیحنیفۃ وعن محمد روایتان وقول ابی یوسف متردد والخزف الجدید علی الاختلاف الا اذا استعمل فیہ شیئ من الادویۃ فحینئذ لایجوز ولوتیمم بارض نزت علی الاختلاف الذی ذکرنا فی الخزف وعلی ھذا الخلاف التیمم بالطین اھ فقد ذکر نص محمد فی ظاھر الروایۃ جواز التیمم بکل ماکان من جنس الارض واجزائھا وانہ مع الامام فیہ وان الخلاف لابی یوسف ثم اشار بمسألۃ الحجر المدقوق

مقام چہارم بعض اختلافی جزئیات ان کی بحث

۱۴۵ ای الطین

اصابہ تمیما للتسعید

علی قول محمد

عف لہ

معروضۃ ۱۴۶

علی العلامۃ البرجندی

حسن تنعیم

معروضۃ ۱۴۷ علیہ

وارسلہ

جو ایسی کیچڑ میں جہاں نہ پاک زمین ہو نہ ریتا، خوف ہو کہ وقت جاتا ہے ، تو اس وقت نماز کی صورت ادا کرے حقیقۃً نماز کی نیت نہ کرے ، بعدہ قدرت پا کر نماز پڑھے

ان محمدا يشترط الالتزاق باليد ثم احال التيمم بالطين على الخلاف المذكور فنص على الجواز عند الطرفين لانه من جنس الارض واجزائها قطعا ولا شك انه يلتزق باليد فكان كلامه ككلام ملك العلماء سواء بسواء ثم افاد بمسألتي الحجر المغسول والآجر ان محمدا في رواية عنه يوافق الامام في عدم اشتراط التزاق شيئ باليد ثم احال مسألة الخزف على الاختلاف والظاهر ان المراد به الاختلاف المذكور في الآجر لذكره عقيبه و لاشتراك العلة فيهما انه لا ينفصل منهما شيئ يلتزق باليد فافاد ان عن محمد في الخزف روايتين في رواية يجوز مطلقا وفاقا للامام الاعظم وفي اخرى لا الا اذا كان مدقوقا وعليه غبار كما ذكر في الحجر وهي الرواية المشهورة عنه ثم انه احال مسألتي الارض الندية والطين على الاختلاف المذكور في الخزف فقد يؤخذ منه ان عنه فيهما ايضا روايتين هذا معنى قول الحلية كما هو ظاهر الخلاصة **اقول**[۲۹۴۹] لكن الروايتين انما هما الجواز مطلقا والجواز بشرط الالتزاق واما عدم[1] الجواز بالطين مطلقا في رواية عن محمد كما ذكر عن النهاية فليس ظاهر الخلاصة ولا محتوملها[2] ثم لا شك ان الطين يلتزق منه شيئ باليد كما افاده ملك العلماء فتتفق الروايتان على الجواز ولا يبقى محل لاستدراكه على البدائع بالخلاصة لعدم دلالتها على رواية اخرى ولا[3] بالنهاية اذ لا ملتفت الى النوادر مع الظواهر وانما كان قصاراه ان يقول ما ذكره عن محمد هو مذهبه ويروى عنه خلافه على ما في النهاية اذا عرفت هذا[۲۹۵۰] وقد استقر عرش التحقيق على ان الروايات الظاهرة عن محمد متفقة على جواز التيمم بالطين فقول[4] البرجندي عندهما لا يجوز ليس كما ينبغي. هذا ثم قال في الحلية تيمم بارض قد رش عليها الماء وبقي لها ندوة جاز كذا في الفتاوى الخانية وغيرها وفي خزانة الفتاوى لو تيمم بالثرى ان كان الى الجفاف اقرب جاز وان كان الى البلل اقرب لا يجوز اه **اقول**[۲۹۵۱] نفس البلل لا يمنع التيمم كما علمت من تظافر المعتمدات عليه فكيف ما يقرب منه فيجب حمل الجواز فيه على معنى الحل اي ان كان اقرب الى البلل بحيث يلطخ الوجه لا يحل لما فيه من المثلة كما سيأتي (طين يعني كيچڑ بدائع[1] وخلاصه[2] وبزازيه[3] وايضاح[4] كرمانی وشرح[5] معراج الدرايه وشلبيه[6] وسراجيه[7] وولوالجيه[8] وشتقي[9] وبحر[10] ونهر[11] وهنديه[12] ميں اس سے جواز تيمم کی تصريح ہے) وقد تقدم عبارات البدائع والخلاصة ومثل الخلاصة في البزازية وعن البدائع نقل في الهندية ولفظ ابن الشلبي عن الكاكي عن الكرماني ما ذكر في الاصل انه يلطخ الثوب بالطين وييمم بعد الجفاف اذا كان في طين ردغة هو قوله اما عند ابي حنيفة يجوز التيمم بالطين الرطب اذا لم يعلق منه شيئ اه **اقول**[۲۹۵۲] اي وان لم يعلق منه شيئ كما سيأتي في عبارة الامام الاجل الكرخي فيكون تصريحا بالخلف لاجل خلاف محمد ليدل على الظاهر بالاولى او الجواز بمعنى الحل

قطعه فضل ۱ علی الحلية

قطعه فضل ۲ عليها

قطعه فضل ۳ عليها

معارضه ۴ علی البرجندی

فیتعلق بما اذا لم یعلق حذرا عن المثلة وفی السراجیة قلو تیمم بالطین یجوز ام و زعم البرجندی ان فی الخلاصة لایجوز التیمم بالطین بل یلطخ بعض ثیابه الخ **اقول**[۲۹۵۳] قد منا نص الخلاصة ولیس فیه لایجوز بل لایتیمم وقد قال متصلا به ومع هذا لو تیمم بالطین فهو علی الخلاف ای یجوز عند الطرفین خلافا لابی یوسف قال فی اواخر الکلام وعلی هذا الخلاف التیمم بالطین فمن العجب نسبة عدم الجواز الیه یونہی خانیہ وخلاصہ میں امام کرخی اور خانیہ میں امام شمس الائمہ حلوانی سے اسکا جواز نقل کیا مگر امام خجندی عدم جواز کے قائل ہیں جوہرہ نیرہ میں ہے لو لم یجد الا الطین یلطخ به بعض ثوبه او غیره حتی یجف ثم یتیمم به وان لم یمکنه قال فی الخجندی لایصلی مالم یجد الماء او التراب الیابس وفی الکرخی یجوز بالطین الرطب ان لم یعلق بید یه والصحیح جواز التیمم بالطین عند ابی حنیفة وزفر بلکہ محیط سے منقول ہوا کہ بالاتفاق ناجائز ہے رحمانیہ میں ہے فی المحیط لایجوز التیمم بالطین عند الکل لان التراب لایصیر طینا ما لم یصر مغلوبا بالماء اور تحقیق و توفیق وہ ہے جو محیط سرخسی و محیط رضوی و حلیہ و بحر الرائق و در مختار و عالمگیریہ و فتح اللہ المعین وغیرہا میں افادہ فرمائی کہ جس کیچڑ میں پانی غالب ہو اُس سے تیمم جائز نہیں اور مٹی غالب ہو تو جائز حلیہ میں ہے قال رضی الدین فی محیطہ الصحیح ان الطین جنس الارض الا اذا صار مغلوبا بالماء فلایجوز ہندیہ میں ہے وان صار الطین مغلوبا بالماء فلایجوز به التیمم کذا فی محیط السرخسی ملائی وازہری میں ہے وطین غیر مغلوب بماء بحر میں ہے عند ابی حنیفة یتیمم بالطین وهو الصحیح الا اذا صار مغلوبا بالماء فلایجوز التیمم به کذا فی المحیط البتہ بلاضرورت اُس سے تیمم ناجائز یعنی مکروہ و ممنوع و گناہ ہے کہ مونھ کیچڑ سے سانا صورت بگاڑنا ہے اور صورت بگاڑنا مُثلہ اور مثلہ حرام ہے یہانتک کہ جہاد میں حربی کافروں کو بھی مثلہ کرنا صحیح حدیث میں منع فرمایا جنکے قتل کا حکم فرمایا اُنکے بھی مثلہ کی اجازت نہ دی افسوس اُن مسلمانوں پر کہ باہم کھیل میں ایک دوسرے کے مونھ پر کیچڑ تھوپتے ہیں یا ہنسی سے کسی کے سوتے میں اُسکے مونھ پر سیاہی لگاتے ہیں یہ سب حرام ہے اور اس سے پرہیز فرض خلاصہ وخانیہ و بدائع وغیرہا میں کہ کیچڑ سے تیمم کی ممانعت فرمائی اور اُسکی یہ ترکیب بتائی کہ اپنے بدن یا کپڑے کے حصے خواہ کسی اور چیز پر کیچڑ کا لیس کرلے جب وہ خشک ہوجائے اُس سے تیمم کرے اور یہ نفیس ترکیب خود محرر المذہب سیدنا امام محمد رحمہ اللہ تعالٰی نے کتاب الاصل میں ارشاد فرمائی اُسکا منشا یہی تقبیح صورت سے بچانا ہے نہ یہ کہ کیچڑ سے تیمم درست ہی نہیں **اقول**[۲۹۵۴] وبه ظهر ما فی ظاهر کلام الایضاح حیث جعل الارشاد الی هذا الصنیع قول محمد خاصة وقابله بقوله اما عند ابی حنیفة فیجوز الخ والحق انه صنیع سنیه مطلوب عند الامام ایضا قطعا

ولیس ارشاد محمد الیہ لابطالہ التیمم بالطین واقرب تاویل لہ ما [2955] اقول یرید ان ایجاب ھذا
الصنیع مطلقا سواء علق بیدہ شیئ اولا قول محمد خاصۃ لانہ ان علق لطخ وان لم یعلق لم یصح التیمم عندہ
اما الامام فلا یوجبہ اذا لم یعلق بیدہ شیئ ولہذا تصریح فرماتے ہیں کہ یہ ترکیب اُسوقت ہے کہ ابھی نماز کے وقت میں آتنی وسعت
ہو اور اگر دیکھے کہ ایسا کریگا تو اُسکے خشک ہونے تک نماز کا وقت جاتا رہیگا تو لازم ہے کہ یونہی کیچڑ سے تیمم کرکے نماز پڑھ لے
وقت نہ جانے دے اقول [2956] مگر اب لازم ہوگا کہ دونوں ہتھیلیاں باہم خوب ملے رگڑے کہ جہاں تک ممکن ہو کیچڑ چھوٹ جائے
اور جو حصہ رہے خشکی پر آجائے کہ جب غبار و زمین خشک پر ہاتھ مار کر جھاڑنا اور اثر خاک سے صاف کردینا سنت ہوا تو
یہاں وجوب چاہیے نیز تصریح فرماتے ہیں کہ اگر کسی نے ایسا نہ کیا اور کیچڑ ہی سے تیمم کرلیا برا کیا مگر تیمم ہوگیا خلاصہ سے گزرا
مع ھذا لو تیمم بالطین فھو علی الخلاف اھ ای صح عند الامام والثالث خلافا للثانی رضی اللہ تعالٰی عنہم
وجیز کردری میں ہے لا بالطین بل یلطخ جسدہ بہ فاذا جف تیمم ومع ھذا لو تیمم بہ فعلی ھذا الخلاف
ولوالجیہ پھر رملی علی البحر پھر منحۃ الخالق میں ہے عند ابی حنیفۃ ان خاف ذھاب الوقت تیمم بالطین لان التیمم
بالطین عندہ جائز لانہ من اجزاء الارض الا انہ لا یتیمم قبل خوف ذھاب الوقت کیلا یتلطخ بوجھہ
فیصیر بمعنی المثلۃ بدائع و ہندیہ میں ہے لو کان فی طین و ردغۃ لا یجد ماء ولا صعیدا ولیس فی ثوبہ
وسرجہ غبار یلطخ ثوبہ او بعض جسدہ بالطین فاذا جف تیمم بہ ولا ینبغی ان یتیمم مالم یخف ذھاب
الوقت لان فیہ تلطخ الوجہ من غیر ضرورۃ فیصیر بمعنی المثلۃ وان تیمم بہ اجزاہ عند ابی حنیفۃ ومحمد
رضی اللہ تعالٰی عنھما الی اٰخر ما قدمنا فتاوٰی امام قاضیخان میں ہے ذکر شمس الائمۃ الحلوانی رحمہ اللہ تعالٰی
انہ لا ینبغی ان یتیمم بالطین لان فیہ تلطخ الوجہ ولو فعل جاز اقول [2957] انھیں عبارات سے ظاہر
ہوا کہ بحال گنجائش وقت اس ترکیب پر عمل صرف مستحب نہیں بلکہ واجب ہے کہ جب وہ معنی مثلہ میں ہے اور مثلہ حرام قطعی
تو جو اُسکے معنے میں ہے لا اقل مکروہ تحریمی وبہ ظہر ضعف ما وقع فی الحلیۃ حیث قال وعلی ھذا لا یلزم المسافر
ما ذکر بل یستحب لہ ذلک ولفظ البدائع (فذکر ما نقلنا عنھا) وکانہ یستشھد بقولہ لا ینبغی ان یتیمم و
مثلہ قول شمس الائمۃ اقول [2958] ان کان لھذا میل الی عدم الوجوب فقول الخانیۃ والخلاصۃ والبزازیۃ
والولوالجیۃ والمبتغی بل وشمس الائمۃ ایضا علی روایۃ المنیۃ لا یتیمم بالطین ظاہر فی الوجوب فان استویا وجب
الرجوع الی الدلیل وھو قاض بالوجوب کما علمت لا جرم ان صرح فی المنیۃ وغیرھا بلفظۃ لا یجوز کما ستسمع
وقال العلامۃ الخیر الرملی کما فی المنحۃ لما کان فی معنی المثلۃ وجب تاخیر فعلہ الی ذلک الوقت لئلا یباشر

ما هو فی معنی المثلة لغیر ضرورة اھ اقول (۲۹۵۹) لکن یعکر علیہ ان لو وجب لاوجب عدم التیمم بہ الا
بعد الجفاف وان خرج الوقت کما ھو قول الامام ابی یوسف فان المنع الشرعی ایضا مثبت للعجز
عن استعمال الماء کما قدمنا فی مسألة الحباب و مسألة الھبة و مسألة المشترك بین ناس علاك فاسد فکذا
ینبغی ان یثبت العجز عن استعمال ھذا التراب و اقول (۲۹۶۰) فی الجواب بتوفیق الوھاب حفظ الوقت
فریضة واتیان الفریضة اھم من ترك المکروہ تحریما فلا یجعل عجزا عن التراب اذ لا بدل لہ بخلاف الماء
فان لہ خلفا وھو التراب و اللہ تعالی اعلم بالصواب بالجملہ مسئلہ بحمد اللہ تعالی واضح ہوا اور کیچڑ سے منع کا یہی منشا کہ
ہمنے تقریر کیا اور اسی سے عبارات میں توفیق و باللہ التوفیق اقول (۲۹۶۱) لکنھا مزلة زلت فیھا اقلام اعلام من قبل
حمل الجواز علی معنی الصحة دون الحل فاغربھا ما قدمت عن البرجندی حیث عزا الی الخلاصة ما عزا ولم یبال
بما صرح بہ فی نفس السطر و بعدہ بعدة اسطر ومنھا ما قدمنا عن الایضاح ان لم یؤول بما فتح علی الفتاح و
منھا قال فی المنیة لا یجوز التیمم بالطین قال شمس الائمة الحلوانی رحمہ اللہ تعالی لا یتیمم بالطین
وان فعل یجوز اھ ھذا ما فی نسختنا المتن وعلیھا شرح فی الغنیة ووقع فی نسخة شرحھا فی الحلیة قال شمس الائمة
لا یجوز التیمم بالطین وان فعل یجوز اھ قال فی الحلیة الجواز بہ قال الکرخی وعلیہ مشی شمس الائمة
الحلوانی الا انہ قال لا ینبغی ان یتیمم بہ لان فیہ تلطیخ الوجہ ولو فعل جاز ذکر عنہ بھذا اللفظ قاضیخان
فی فتاواہ لا باللفظ الذی حکاہ المصنف عنہ فان ظاھرہ التناقض اھ اقول (۲۹۶۲) من سمع ھذا لا یتبادر
ذھنہ الا الی ان لا یجوز بمعنی لا یحل و یجوز بمعنی یصح والظاھر ھو المتبادر غیر ان الشارح العلامة لا یسلم
عدم الحل ایضا کما تقدم فلم یستقم لہ ھذا المعنی الواضح ومنھا قال فی البحر وقید الجواز بالطین
الولوالجی فی فتاواہ وصاحب المبتغی بان یخاف خروج الوقت اما قبلہ فلا کیلا یتلطخ وجھہ فیصیر بمعنی المثلة
من غیر ضرورة وھو قید حسن ینبغی حفظہ اھ اقول (۲۹۶۳) فانظر الی التعلیل ھل یرشد الی عدم الجواز
بمعنی الحل ام بمعنی الصحة فاندفع وللہ الحمد ما رد بہ علیہ اخوہ المدقق فی النھر والعلامة الرملی فی حاشیة
البحر وتبعھما ش فی المنحة فاھمین انہ یقول قید بہ الولوالجی صحة التیمم بالطین فلو تیمم بہ قبل
ذھاب الوقت لم یصح ولعل ھذا شیئ لم یخطر ببال المحقق البحر ولا ارادة دلالة فی عبارتہ ما عینہ او افادہ
نعم (۲۹۶۴) فی عبارة الہندیة ما یوھم ظاھرہ انہ حمل حکم تلطیخ الثوب علی عدم الجواز بہ قبل الجفاف حیث قابلہ
بقول الامام بالجواز اذ قال اذا لم یجد الا الطین یلطخ بہ ثوبہ فاذا جف تیمم بہ وقیل عند ابی حنیفة

تطفل على الحلية

تطفل على النهر والرملي وش

تطفل على البحر

يتيمم بالطين وهو الصحيح لان الواجب عنده وضع اليد على الارض لا استعمال جزء منه والطين من جنس الارض الا اذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيمم به كذا فی المحیط اھ وھو لیس اول من ذھب لهذا [۲۹۶۵] ثم ماذکر فی تعلیل قول الامام یوھم ان الطین لایعلق منه شیئ بالید او ان ھذا ھو الغالب فیه وھو عکس ما سلکه فی البدائع والصواب مع ملك العلماء واللّٰه تعالٰی اعلم (۶۹) زمین و خاک سوختہ ان میں عبارات دو طور پر آئیں اول بلا قید جائز ہے مختارات النوازل حلیہ یہی اصح ہے فتح ظہیریہ ہندیہ مبتغی حلیہ اسی پر فتوٰی ہے جواہر الاخلاطی غیاثیہ نصاب حلیہ دوم اگر راکھ پر خاک غالب ہو جائز ہے ورنہ نہیں خانیہ بحر در خادمی مراقی بلکہ جمع بینہما فقال یجوز بالارض المحترقة والطین المحرق الذی لیس به سرقین قبله والارض المحترقة ان لم یغلب علیها الرماد [۲۹۶۶] اقول تحقیق یہ ہے کہ مسئلہ فی نفسہا مطلق بلا قید ہے کہ زمین و خاک جلکر راکھ نہیں ہو سکتیں ہاں زمین پر کھیتی یا گھاس وغیرہ اور اشیا تھیں اور وہ جلائی گئیں اور اُنکی راکھ خاک سے ملی تو یہاں وہ قید غلبہ ملحوظ ہوگی طحطاوی و شامی میں ہے ای احترق ما علیها من النبات واختلط الرماد بترابها فحینئذ یعتبر الغالب طحطاوی علی المراقی میں قول مکرر مراقی پر ہے الاولی الاکتفاء بهذا عن قوله سابقا وبالارض المحترقة الا ان یحمل ما سبق علی ان الارض احترق ترابها من غیر مخالط بحر الرائق میں ہے فی قاضیخان اذا احترقت الارض بالنار ان اختلطت بالرماد یعتبر فیه الغالب ان کانت الغلبة للتراب جاز به التیمم والا فلا وفی فتح القدیر یجوز فی الاصح لم یفصل والظاهر التفصیل اھ [۲۹۶۷] اقول انما صحح الجواز بارض محترقة ولا تفصیل فیها کما علمت انما یجیئ التفصیل من قبل المخالط ولا ذکر له هنا فاذا جاء علی ذکره صرح باعتبار الغلبة نقلا عن الخانیة هذا وما ذکر الشرنبلالی فی الطین المحرق [۲۹۶۸] فاقول یتراأی لی ان یستثنی منه ما اذا کان السرجین قلیلا واحرق طویلا حتی ذهب السرقین، وطهر الطین فان الاحراق ایضا من المطهرات بالیقین، ولیست النار کالشمس والریح فیما مر، بل لا تبقی ولا تذر، نسأل اللّٰه تعالٰی ان یعافینا منها ومن کل شر۔ (۷۰) رماد یعنی خاکستر ائمہ کتب مثل خانیہ ظہیریہ و سراجیہ و خزانۃ المفتین و محیط و کافی و صدر الشریعۃ و منیہ و درایہ و شلبیہ و جوہرہ و بحر و ہندیہ وغیرہا میں اُس سے عدم جواز کی تصریح ہے حلیہ میں شرح جامع صغیر امام قاضیخان سے یہی صحیح ہے بدائع و خلاصہ میں ہے اسی پر اجماع ہے لیکن فی البرجندی عن النصاب قال ابو القاسم یجوز وابو نصر لا وبه ناخذ اھ [۲۹۶۹] اقول النصاب والخلاصة لامام واحد ولفظه فیها بالآجر یجوز عند ابی حنیفة وعن محمد روایتان وقول ابی یوسف متردد واجمعوا انه لو تیمم بالرماد

لا يجوز اھ فالكناية للائمة الثلثة رضي الله تعالٰی عنهم فلا ينفي خلاف بعض المشائخ وما استنبط البرجندی عن زاد الفقهاء قد منا ما فيه اور اس سے مراد لکڑی یا اُسکے مثل اور اشیاء غیر جنس ارض کی راکھ ہے پتھر کی راکھ سے جواز اور یہ کہ اُس سے چونا مراد اوپر گزرا بدائع میں ہے بالاجماع لانہ من اجزاء الخشبیۃ فتاوٰی امام قاضیخان میں ہے لانہ من اجزاء الشجر لامن اجزاء الارض اھ اقول [۲۹۷۱] واحسن منهما ما فی شرحه للجامع الصغیر لایجوز بالرماد فی الصحیح من الجواب لانه لیس من اجزاء الارض اھ لشموله رماد کل ما لیس من جنس الارض فان قلت [۲۹۷۲] ما الترمد الا ذهاب الاجزاء الرطبة وبقاء الیابسة ومعلوم ان الناریة لا تبقٰی فما هی الا الاجزاء ارضیة فلم لا یجوز التیمم بها اقول [۲۹۷۳] کانه الی هذا نظر الامام الصفار والصواب ان البسائط لا تبقی علی حقائقها فی امثال المرکبات فکما ان مائیة تقطر من الشجر لیست من اجزاء الماء حتی لم یجز التوضی بها فکذلك الرماد لیست من اجزاء الارض بل اجزاء ذلك الشیئ بعد انقلاب الاعیان فلم یجز التیمم به والیه یشیر ما مر انفا عن الامامین ملك العلماء وفقیه النفس رحمهما الله تعالٰی (۲) **آجُر یعنی پکی اینٹ** عامہ کتب مثل خانیہ وخلاصہ خزانۃ المفتین غنیہ وسراجیہ وکافی ونہر وغیرہا میں اُس سے مطلقاً جواز کی تصریح ہے تبیین الحقائق میں ہے یہی ظاہر الروایہ ہے مختارات النوازل وحلیہ وفتح وبحر وہندیہ میں ہے یہی صحیح ہے فتح اللہ المعین میں ہے یہی اصح ہے
**تنبیہ** یہاں تک تو کوئی اختلاف قابل لحاظ نہیں کہ جب یہی ظاہر الروایہ اور یہی صحیح ہے تو خلاف کی گنجائش نہ رہی مگر ایک صورت خلط کی ہو کہ اُس میں غیر جنس ارض سے کوئی شی ملی ہو عامہ مشائخ نے اسے خزف یعنی ٹھیکری میں ذکر فرمایا اور فتح القدیر نے خشت پختہ میں **اقول** [۲۹۷۴] ہے یہ کہ اینٹ میں کوئی اور چیز ملا کر پکانے کا دستور نہیں اگر خلط ہوگا تو خس وخاشاک کا اور اب مسئلہ غلبہ مخالط اُس سے متعلق نہ ہوگا کہ اینٹ کی مٹی میں کوڑا اتنا نہیں ہوتا بخلاف خزف جیسے گل خوردنی کے طباق کہ اور خوردنی چیزیں ملا کر پکائے جاتے ہیں بہرحال مسئلہ میں خصوصیت نہ خزف کی ہے نہ آجر کی بلکہ جس شی میں غیر کا خلط ہوگا وہی احکام پیدا ہونگے لہذا ہم مسئلہ خلط کو مستقل لکھیں گے انشاء اللہ تعالٰی (۳) **سبخہ یعنی زمین نمک زار** اس میں عبارات چار طور پر ہیں (۱) اطلاق جواز خانیہ نوازل خزانہ فتح شرح مختصر الطحاوی منیہ شرح (۲) اگر آب نمک میں غرق ہو جائز نہیں غنیہ وقد تقدم وقال ایضا تحت قول المنیۃ السبخۃ بمنزلۃ الملح مانصه فان غلب علیها الملح لا یجوز التیمم بها کالملح المائی وان غلب التراب جاز کالملح الجبلی اھ **اقول** [۲۹۷۵] اراد التشبیه فی نفس الجواز وعدمه والا فالملح الجبلی نفسه من جنس الارض لا ان التراب غالب فیه والملح المائی من اجزاء الماء لا من ماء غالب وتراب **ثم**

۲۹۴۶ **اقول** یہ ضرور مطلقاً ملحوظ ہے اور اطلاق کتب بنائے غالب احوال کما اشار الیہ فی الغنیۃ (۳۴) وہ نمک اگر مٹی سے ہو جائز اور اگر
پانی سے بنا ہو ناجائز خلاصہ بحر ہندیہ محیط رضوی خزانۃ الفتاوی حلیہ (۴۴) تصریح تمیم اگرچہ نمک پانی سے ہو جب بھی جائز جبکہ
پانی غالب ہو یہ حلیہ کی بحث ہے حیث قال علی قول الاسبیجابی یجوز التیمم بالسبخۃ ھذا باطلاقہ یفید الجواز بھا سواء کانت
مائیۃ او منعقدۃ من الارض وھو بقول ابی حنیفۃ ومحمد اشبہ لان غایۃ المائیۃ انھا ارض ذات نزوانھا طین وقد صرح فی الخلاصۃ
انہ من الخلاف وکذا صرح غیرہ فی الطین اللھم اذا کان الماء غالبا کما سنذکرہ ویحمل علی الجواب بالمائیۃ علی ھذا الم ۲۹۴۷ **اقول**
بلکہ نمک آبی وترابی میں فرق ظاہر ہے اور قول ۲۹۴۸ فصیل یہ ہے کہ روئے زمین پر اگر خشک یا خفیف نم کا نمک پھیلا ہو تو اگر نمک ترابی ہے جائز اور آبی
ہو تو ناجائز فان علی وجہ الارض غیر جنسھا کانیتعلہ ھو او مصنوع بغیر جنس الارض یہی قول سوم کا منشا ہے اور اسکی صورت اولیٰ پر قول
اول محمول ۲۹۴۹ **اقول** اور اسکا اطلاق اسلیے کہ غالباً زمین شور میں نمک ترابی ہی ہوتا ہے اور اگر نمک کا پانی پھیلا ہے مطلقاً ناجائز لغلبۃ
المائیۃ اور یہی قول دوم ہے واللہ تعالیٰ اعلم (نمک) اگر آبی ہو ناجائز فتح منیہ خلاصہ جوہرہ محیط در بزازیہ سراجیہ ظہیریہ
خزانہ اسپر اتفاق ہے تبیین بحر عبد الحلیم شرنبلالی خادمی اور اگر جبلی ہو ۲۹۵۰ **اقول** یعنی اجزائے ارض سے بنا ہو خواہ پہاڑ سے نکلے یا زمین
شور سے تو دو روایتیں ہیں تبیین اور دونوں طرف تصحیحیں ہیں امام شمس الائمہ حلوانی نے فرمایا اصح یہ کہ ناجائز ہے ذکرہ فی المستغنی
خلاصہ استیطرح امام فقیہ النفس نے شرح جامع صغیر میں فرمایا من الناس من قال یجوز بالملح الجبلی
والاصح انہ لایجوز اھ حلیہ امام شمس الائمہ سرخسی کی طرف بھی منسوب ہوا کہ میرے نزدیک صحیح عدم جواز ہے
ففی المنیۃ طبع الھند ان کان جبلیا یجوز وقال شمس الائمۃ السرخسی الصحیح عندی انہ لایجوز کذا ذکر
فی المحیط اھ وفی الغنیۃ طبع قسطنطینیۃ جعل لفظ السرخسی من الشرح وفی الحلیۃ (م) قال شمس
الائمۃ (ش) وفی بعض النسخ بزیادۃ السرخسی ونقل ھذا فی الخلاصۃ عن الحلوانی فلعلہ عنھما اھ
۲۹۵۱ **اقول** قال فی السراجیۃ قال الشیخ الامام السرخسی وحسام الدین اذا کان جبلیا یجوز وان مائیا
لا اھ فالظاھر ان السرخسی وقع فی تلک النسخۃ سھوا مکان الحلوانی او عن السرخسی روایتان واللہ تعالیٰ
اعلم اس قول کی وجہ یہ بیان کی گئی کہ وہ پگھلتا ہے تبیین ونقلہ فی الشلبیۃ عن الدرایۃ عن قاضیخان ای
فی شرحہ للجامع الصغیر او کتاب آخر لا فی فتاواہ کما قد یتوھم من قولہ وفی قاضیخان الخ وفصلہ
فی الغنیۃ بقولہ کان وجھہ انہ لما استحال التحق بالمائی لتبدل طبعہ الی طبعہ حتی انہ یذوب فی الماء
ویلین بالبرد ویشتد بالحر کالمائی فخرج عن کونہ من اجزاء الارض اھ ۲۹۵۲ **اقول** لکن ھذا خلاف ما اجمع
علیہ کلماتھم فی تحدید جنس الارض ظاہر کافی اسی قول کا اختیار ہے اذا طلق فقال لا بنحو الحنطۃ والملح

تطفل ۱۳۱ علی الحلیۃ

تطفل ۲ علی الغنیۃ

ہمارے امام اعظم رضی اللہ تعالٰی عنہ کے نزدیک جائز ہے خلاصہ خجندی وفتاوٰی مین اسی پر مشی کی جوہرہ یونہی
محیط مین رحمانیہ اسیطرح منیہ کما مر عامہ مشایخ اسی پر ہین بزازیہ یہی اصح ہے خلاصہ وجیز کردری
اسی کو امام صدر الدین شہید نے واقعات مین اختیار فرمایا غیاثیہ یہی امام شمس الائمہ سرخسی کا قول ہے کما مر عن
السراجیۃ یہی مختار ہے شلبیہ عن زاد الفقہاء للمحقق علی الاطلاق یہی صحیح ہے خانیہ خزانہ مراقی تو امام قاضیخان
کی تصحیح مختلف ہوئی یونہین امام سرخسی سے نقل مختلف اور قاطع نزاع یہ ہے کہ فتوے جواز پر ہے تجنیس الامام صاحب
الہدایہ بحر نہر ہندیہ ازہری ط تو جب یہی قول امام ہے اور یہی قول جمہور اور اسی پر فتوے تو خلاف کی اصلا
۱۰۱ شیشہ
گنجایش نہ رہی (زجاج یعنی شیشہ) عامہ کتب مثل تحفہ امام سمرقندی وبدائع امام کاشانی وظہیریہ وخلاصہ
وخزانہ وسراجیہ وکافی وحلیہ وایضاح ودرمختار ومسکین وہندیہ مین اُس سے مطلقا عدم جواز لکھا مگر محیط وتبیین الحقائق
وفتح القدیر والبحر الرائق ومجمع الانہر وازہری وشامی مین عدم جواز کو مصنوع سے مقید فرمایا جو ریتے مین دوسری کوئی چیز غیر جنس
ارض مثلا سجی وغیرہ ملاکر بنایا جاتا ہے اقول یہی تحقیق ہے کہ زجاج ضرور معدنی بھی ہوتا ہے اور معدنی ضرور قسم حجر وجنس ارض
سے ہے کما قدمنا بیانہ اکثرون کا اطلاق بربنائے غالب ہے کہ عام طور پر یہی مصنوع شیشہ ملتا ہے اور معدنی کمیاب
واغرب العلامۃ ط فقال فی حواشیہ علی الدر والزجاج المتخذ من الرمل وقال تحت قول الدر وزجاج
ولو اتخذ من رمل واوضحہ فی حواشیہ علی مراقی الفلاح فقال یعتبر کونہا من جنسہا وقت التیمم فلا یجوز
علی الزجاج وان کان اصلہ من رمل اھ وکانہ ظن الواو فی قول الفتح والبحر الزجاج المتخذ من الرمل وغیرہ
بمعنی او ولیس کذلک بل ہی للجمع ولفظ التبیین عن المحیط ان خالطہ شیئ اخر لیس من جنس الارض
۱۰۲ مرداسنگ
کالزجاج المتخذ من الرمل وشیئ اخر لیس من جنس الارض اھ ونحوہ فی المجمع والازہری (مرداسنگ)
نوازل ومحیط وخانیہ وخلاصہ وخزانہ ومنیہ وسراجیہ بلکہ خود محرر المذہب نے کتاب الاصل مین اس سے جواز تیمم کی تصریح
فرمائی اور خزانۃ الفتاوٰی سے حلیہ وجامع الرموز مین ممانعت منقول اور تحقیق یہ ہے کہ معدنی سے جائز اور مصنوع
سے ناجائز محیط سرخسی پھر ہندیہ مین ہے وبالمرداسنج المعدنی دون المتخذ من شیئ اخر حلیہ مین ہے مراد المجوز المعدنی
والمانع ما لیس بمعدنی وقد افصح البدائع والتحفۃ بالجواز موصوفا بکونہ معدنیا زاد التحفۃ دون
۱۰۳ مرجان
المتخذ من شیئ اخر (مرجان) تبیین الحقائق ومعراج الدرایہ وغایۃ البیان وتوشیح وعنایہ ومحیط وخزانۃ الفتاوی
وبحر ونہر وہندیہ وغیرہا عامہ کتب مین اس سے جواز کی تصریح ہے مگر فتح مین ممانعت واقع ہوئی درمختار وخادمی نے اُن کا
اتباع کیا شیخ الاسلام غزی نے بھی اسیطرف میل فرمایا اور اُنکے شیخ محقق نے بحر مین فرمایا وہ سہو ہے نہر نے فرمایا

سبق قلم ہے اور حق جواز ہے کما فی الازہری وش واغرب عبد الحلیم فقال اخذ من المنح او لعلہما توارد
علیہ فانہ یقول اقول انہ لیس بسہو بل الظاہر انہ قام عندہ انہ ینعقد من الماء کاللؤلؤ فحینئذ یکون
النزاع لفظیا کما لایخفی ام اقول[۲۹۵۵] بل حقیقیا کما لایخفی وکون المبنی مما لو اتفقوا علیہ
لاتفقوا علی الحکم لایرفع الاختلاف فی المعنی بل یوجبہ عند الاختلاف فی المبنی وعبارۃ المنح علی ما فی
ش اقول الظاہر انہ لیس بسہو لانہ انما منع جواز التیمّم بہ لما قام عندہ من انہ ینعقد من
الماء کاللؤلؤ فان کان الامر کذلک فلا خلاف فی منع الجواز والقائل بالجواز انما قال بہ لما قام عندہ
من انہ من جملۃ اجزاء الارض فان کان کذلک فلا کلام فی الجواز والذی دل علیہ کلام اہل الخبرۃ
بالجواہر ان لہ شبہین شبہا بالنبات وشبہا بالمعادن وبہ افصح ابن الجوزی فقال انہ متوسط بین
عالمی النبات والجماد فیشبہ الجماد بتحجرہ ویشبہ النبات بکونہ اشجارا نابتۃ فی قعر البحر ذوات عروق
واغصان خضر متشعبۃ قائمۃ ام قال ش اقول وحاصلہ المیل الی ما قالہ فی الفتح لعدم تحقق کونہ
من اجزاء الارض ومال محشیہ الرملی الی ما فی عامۃ الکتب من الجواز وکان وجہہ ان کونہ اشجارا فی
قعر البحر لاینافی کونہ من اجزاء الارض لان الاشجار التی لایجوز التیمّم علیہا ھی التی تترمد بالنار
وھذا الحجر کما فی الاحجار یخرج فی البحر علی صورۃ الاشجار فلہذا جزموا فی عامۃ الکتب بالجواز فیتعین
المصیر الیہ اقول[۲۹۵۶] اصحاب احجار نے اسکے حجر ہونیکی تصریح کی اور اُسے حجر شجری کہا نہ کہ شجر حجری جامع ابن بیطار
میں ارسطو سے ہے البسذ والمرجان حجر واحد غیر ان المرجان اصل والبسذ فرع ینبت والمرجان
متخلخل مثقب والبسذ ینبسط کما تنبسط اغصان الشجرۃ ویتفرع مثل الغصون مخزن میں ہے مرجان

جسمے حجری شبیہ بساق وشاخ درخت ست تحفہ میں ہے بسد اسم مرجان ست وآن سنگی ست باقوت نباتیہ کہ از قعر دریا
می روید انوار الاسرار میں ہے حجر المرجان ینبت فی البحر اور نبات[۲۹۵۷] سے اُسکی مشابہت اور اُسکے سبب علامہ ابن الجوزی
کا اُسے عالم جماد وعالم نبات میں متوسط فرمانا اور اسی کو مؤدی ہے وہ قول کہ انوار الاسرار میں نقل کیا قیل ھو اول
المتولدات النباتیۃ واخر المتولدات الحجریۃ اُسے حجر سے خارج اور شجر میں داخل نہیں کرتا جسطرح کھجور کو
کہنا کہ وہ عالم نبات وعالم حیوانات میں متوسط ہے نر و مادہ ہوتی ہے اور مادہ جانب نر میل کرتی ہوئی دیکھی جاتی ہے
تلقیح سے بارور ہوتی ہے اُسے نبات سے خارج اور حیوانات میں داخل نہیں کرتا لہٰذا تذکرۂ انطاکی میں یہ لکھکر بسذ
بالمعجمۃ ھو المرجان او اصلہ والمرجان فرع او العکس ھو جامع بین النباتیۃ والحجریۃ لانہ یتکون

بحرالروم ممایلی افریقیۃ وافرنجۃ حیث یجزر ویمد فیجذب الشمس فی الاول الزیبق والکبریت فیزوجان بالحرارۃ ویستحجر فی الثانی للبرد فاذا عاد الاول ارتفع متفرعا التحجر بالرطوبۃ آخر میں یہی لکھا کہ وھو اصلب الاحجار علی الاستعمال لاجرم اُس سے جواز تیمم میں شک نہیں اور قول فتح کی نفیس توجیہ وہ کہ علامہ علی مقدسی نے ارشاد فرمائی کہ اُنکی مراد مرجان سے چھوٹے موتی ہیں کہ اُنھیں بھی مرجان کہتے ہیں کما فی القاموس واللہ تعالٰی اعلم (**ذہب و فضہ**) یعنی معادن سبعہ کہ سات ہیں انکے بارے میں عبارتیں بھی سات طور پر آئیں (۱) مطلقاً ممانعت یہی عامہ کتب میں ہے تحفہ و بدائع وظہیریہ و خانیہ و خزانۃ الفتاوی و سراجیہ و خزانہ و کافی و ایضاح و زاد الفقہا و جلابی و برجندی و منیہ و مسکین و ہندیہ و محیط و جواہر اخلاطی وغیرہا میں **ذہب** اور زاد الفقہا و تحفہ وایضاح کے سوا باقی ۱۴ میں **فضہ** اور سراجیہ و مسکین و محیط و جواہر کے سوا باقی ۱۳ نیز حلیہ میں **حدید** اور خانیہ و خلاصہ و ظہیریہ و سراجیہ و خزانہ و کافی و منیہ و مسکین و جواہر اخلاطی میں اور تحفہ و بدائع و ظہیریہ و خانیہ و خلاصہ و خزانہ و ایضاح و غنیہ و ہندیہ میں **صفر** اور ماورائے تحفہ و ایضاح باقی سات اور حلیہ میں **نحاس** کی نسبت اسکی تصریح ہے (۲) بلا ذکر قید مطلقاً جواز جامع الرموز میں ہے لا بالمجزی والحدید کما فی الخزانۃ وغیرہ لکن فی الزاھدی وغیرہ تیمم بالثلثۃ والرصاص والنحاس عند ابی حنیفۃ ومحمد **اقول** یہ نقل بہت غریب اور بشدت بعید اور برتقدیر ثبوت ثالث پر محمول (۳) جبتک اپنی معدن میں ہیں اُن سے تیمم جائز ہے کہ اُسوقت وہ جنس ارض سے ہیں کما مر عن الطحطاوی عن الازہری عن العینی جب گلائے جائے پگھلائے جائیں اب جائز نہیں کما تقدم عن الظہیریۃ والخلاصۃ والخزانۃ وشرح قاضیخان والتبیین وصدر الشریعۃ طحطاوی علی الدر المختار میں تبیین کی عبارت مارہ نقل کرکے فرمایا ھذا یفید جواز التیمم علیہا فی محالہا ولو من غیر غبار علیہا ثم ذکر الفاصل بین جنس الارض وغیرہ وذکر ان ما ینطبع ویذوب لیس من جنسہا وھو یفید عدم الجواز اھ **اقول** فی محالہا مختلطۃ بالتراب غیر متمیزۃ عنہا فالغرض خلاف الواقع (۴) مٹی سے مخلوط ہوں تو جائز ورنہ نہیں درر میں ہے علی طاھر من جنس الارض کذہب وفضۃ مختلطین بالتراب او حنطۃ وشعیر علیہا غبار (۵) گلانے کے بعد جائز نہیں اور اس سے پہلے اگر مٹی سے مخلوط ہوں اور مٹی غالب ہو تو جائز ورنہ نہیں محیط سرخسی و بحر و ہندیہ میں ہے لو تیمم بالذھب والفضۃ ان مسبوکا لایجوز وان لم یکن مسبوکا وکان مختلطا بالتراب والغلبۃ للتراب جاز اھ قال البحر فعلم بھذا ان ما اطلقہ فی فتح القدیر محمول علی ھذا التفصیل اھ ومثلہ عبد الحلیم **اقول** لم یتوار دا موضعا واحدا ولا حاجۃ الی الحمل کما ستعرف ان شاء اللہ تعالٰی

معروضۃ علی القہستانی
معروضۃ علی العلامۃ ش
تطفل علی البحر

(۶) گلائے ہوں یا بے گلائے اگر مٹی سے مخلوط ہوں اور مٹی غالب تو جائز ورنہ نہیں درمختار میں ہے لواختلط تراب بغیرہ کذھب وفضۃ ولو مسبوکین فلو الغلبۃ للتراب جاز والا لا خانیہ ومنہ علم حکم التساوی اھ و مثلہ الخادمی واعترضہ ط وش بتصریحھم ان المسبوک لایجوز بہ التیمم قال ط سبکھما مع التراب غیر متأت اھ وقال ش ھذا انما یظھر اذا کان یمکن سبکھما بتراب ھما الغالب علیھا والظاھر انہ غیر ممکن اھ اقول ۱۹۹۱ رحمکما اللّٰہ ورحمنا بکما ارأیتما اذا سبکا وبردا واختلطت براد تھما بالتراب فھل لا تعتبر الغلبۃ (۷) مجمع الانہر میں سوم وششم کو جمع کیا کہ جبتک اپنے معدن میں ہوں یا مٹی سے مخلوط ومغلوب تو جائز ہے ورنہ نہیں حیث قال لایجوز بالمعادن الا ان یکون فی محلھا ومختلطا بالتراب والتراب غالب محقق علی الاطلاق نے فتح القدیر میں قول سوم کی یہ توجیہ فرمائی کہ وہ جبتک معدن میں ہیں اُنپر مٹی ہوتی ہے اس مٹی سے تیمم جائز ہے نہ کہ اُنسے حیث قال خرجت المعادن الا ان تکون فی محالھا فیجوز للتراب الذی علیھا لا بنفسھا اھ اقول ۱۹۹۲ وبہ اندفع ما ظن العلامۃ ط من التنافی بین قولی التبیین درمختار نے اس میں ایک اور قید بڑھائی کہ مٹی اتنی ہو کر ہاتھ پھیرے سے نشان بنے حیث قال لا بمعادن فی محالھا فیجوز[1] للتراب علیھا وقیدہ الاسبیجابی بان یستبین اثر التراب بمد یدہ علیہ وان لم یستبن لم یجز وکذا کل ما لا یجوز التیمم علیہ کحنطۃ وجوخۃ فلیحفظ حلیہ میں سوم وچہارم کو غلبہ تراب سے مقید فرمایا حیث قال ثم ما وقع لبعضھم من ان ھذہ المعادن ان کانت مسبوکۃ لا یجوز وان کانت غیر مسبوکۃ مختلطۃ بالتراب یجوز ولبعضھم من انھا ما دامت فی معادنھا فی الارض لم یصنع منھا شیئ جاز فاذا صنع منھا شیئ لا یجوز اذا لم یکن علیھا غبار فالظاھر ان مرادھم کما فی المحیط للامام رضی الدین وان لم یکن مسبوکا وکان مختلطا بالتراب والغلبۃ للتراب جاز انتھی فان ھذا القید لا بد منہ فیما یظھر کما صرحوا بہ فی غیرہ وسیذکرہ المصنف فی مسألۃ اختلاط الرماد بالتراب ثم لا یخفی ان ھذا فی الحقیقۃ بالتراب لا باعیان ھذہ المعادن فیتفرع علی ھذا انہ یجوز عند الکل لکن فی فتاوی الولوالجی فلو کان مخلوطا بالتراب ان کانت الغلبۃ للتراب یجوز عند ابی حنیفۃ ومحمد وعند ابی یوسف لا یجوز اھ ما فی الحلیۃ اقول ۱۹۹۳ ابو یوسف لا یجیز الا بالتراب الخالص حتی لم یجز بالغبار الممازج الھواء ولا بالارض الندیۃ لممازجۃ قلیل من الماء فکیف یجیز بما خالطہ ذھب وفضۃ فالصواب مع الولوالجی ردالمحتار میں قول درمختار فیجوز للتراب علیھا کو اسی غلبہ تراب سے مقید کیا اور قول سوم کے اطلاق کو غالب پر محمول کہ جبتک وہ معادن میں ہیں غالباً مٹی ہی غالب ہوتی ہے اور اب اُس قید ظہور اثر پر کہ درمختار نے

[1] قال ط قولہ فیجوز لا وجہ للتفریع اھ اقول ۱۹۹۴ لیس تفریعا بل تعلیل للنفی
[2] المستفاد من قولہ وفی ما علم الکل جوازہ عند التیمم بالمعادن ولو کانت فی معادنھا فان التیمم ثم انما یجوز بالتراب علیھا لا بھا نفسہ غیر انہ

ف ۱۹۹۵ معروضۃ علی العلامۃ ط
ف ۱۹۹۶ معروضۃ علی العلامۃ ط

زائد کی تھی اعتراض فرمایا کہ بحال غلبۂ تراب اُسکی کیا حاجت حیث قال قولہ فیجوز ای اذا کانت الغلبۃ للتراب کما فی الحلیۃ عن المحیط ولعل من اطلق بناہ علی انہا ما دامت فی محالہا تکون مغلوبۃ بالتراب بخلاف ما اذا اخذت للسبک لان العادۃ اخراج التراب منہا فقولہ وقیدہ الاسبیجابی کذا فی النھر وظاھرہ ان الضمیر راجع الی التیمم بالمعادن لکن اذا کانت مغلوبۃ بالتراب لایحتاج الی ھذا القید **اقول** ظاہر اذہن علامہ شارح میں بہ تبعیت نہر یہ تھا کہ سونا چاندی اپنے معادن میں بڑے بڑے قطعے مٹی چڑھے ہوئے ملتے ہیں اور اسی طرف کلام فتح مشیر کہ فیجوز التراب علیہا اور مسموع یہ ہے کہ وہ اپنے معدن میں ریزہ ریزہ ہی ہوتے ہیں وہاں سے نکال کر مٹی سے صاف کرکے اُنکے پتر اینٹ وغیرہ بناتے ہیں کما ذکرہ ابن سینا وغیرہ قال ابن البیطار فی الزئبق ابن سینا منہ مستقی من معدنہ ومنہ ماھو مستخرج من حجارۃ معدنہ بالنار کاستخراج الذھب والفضۃ وحجارۃ معدنہ کالزنجفر ویظن دیسقوریدس وجالینوس انہ مصنوع کالمرتک لانہ مستخرج بالنار فیجب ان یکون الذھب ایضا مصنوعا اس تقدیر پر بلاشبہہ غلبۂ تراب ضرور اور ظہور اثر کی قید مہجور اور قول علامہ شامی منصور ولعل الحلیۃ فی محل الجزم ذکر الظھور **اقول** بلکہ اگر بڑے بڑے قطعے بھی ہوں اور اُنپر مٹی چڑھی ہو جب بھی اس قید کی حاجت نہیں نہ غلبہ کی ضرورت صرف اتنا چاہیے کہ ہاتھ تراب سے مس کرے نہ ان چیزوں سے ظہور اثر کی قید کہ امام اسبیجابی نے ذکر فرمائی صورت غبار میں ہے سخت مٹی کی تہ اگر کسی چیز پر چڑھی ہو کہ ہاتھ پھیرے سے نشان نہ بنے تو بلاشبہہ اُس پر تیمم جائز ہے جیسے پتھر پر بالجملہ یہ اختلافات ہیں جو اس مسئلہ میں آئے وانا **اقول** وباللہ التوفیق قول فیصل یہ ہے کہ ذہب فضہ وغیرہما معادن سبعہ یقیناً جنس ارض سے نہیں اور ان پر تیمم نہیں ہو سکتا کما فی الفتح والحلیۃ والبحر والدر وغیرھا اور یہ ہی وہ کہ عامہ کتب میں ہے ولاحاجۃ الی التفصیل کما زعم البحر خلط تراب کا مسئلہ کچھ انکی خصوصیت نہیں رکھتا ہر اُس چیز کو عام ہے جس سے تیمم ناجائز ہو اور اُسکی تفصیل یہ ہے کہ اگر اُنکے ریزے مٹی میں مخلوط ہوں خواہ گلانے سے پہلے جیسے معدن میں یا گلانے کے بعد بُرادہ کرکے بہر حال غلبۂ تراب ضرور ہے اور اگر بڑے بڑے قطعے یا پتر یا اُنکے بنے ہوئے برتن یا زیور ہوں تو اگر اُنپر مٹی کا لیس چڑھا ہے تیمم جائز اور اگر غبار پڑا ہے تو اتنا ضرور ہے کہ ہاتھ پھیرے سے انگلیوں کا نشان بنے یہ ہی تحقیق حقیق بالقبول اور اسی پر عامۂ اقوال محمول وباللہ التوفیق (مسئلہ ۱۲) خلط جنس ارض میں جب اُسکا غیر مل جائے تو اُس سے تیمم جائز ہے یا نہیں اس میں عبارات چار طور پر آئیں (۱) کہ جادۂ واضحہ مالوفہ اور شرع مطہر کا قاعدۂ معروفہ ہے کہ غلبۂ ارض پر مدار ہے اگر جنس ارض غالب ہے جائز ورنہ نہیں فائدہ ۲ جم میں خانیہ

وظہیریہ وخزانہ وحلیہ وجامع الرموز ومراقی الفلاح ودرمختار وہندیہ سے اسکی عبارات گزریں اسیطرح منیہ وغیرہا میں ہے یعنی اگر جنس ارض مغلوب یا دونوں مساوی ہوں دونوں حال میں ناجائز کما تقدم عن الدر ونقل العلامۃ الازہری عن نوح افندی ان الغلبۃ للتراب یجوز وان للرماد لا قال ومنہ علم حکم المساوی اھ **اقول** وفیہ اقتفٰی اثر الدر ولم یفرق فان نظم الدر لو الغلبۃ للتراب جاز والا لا ومنہ علم حکم التساوی اھ و وقع فی الدر ایضا تبعا للبحر عن المحیط یجوز بطین غیر مغلوب بماء اھ فزعم العلامۃ ط ان الظاہر من کلامہ ان المساوی فی حکم غیر المغلوب بالماء والذی یأتی فی قولہ والحکم للغالب انہ لا یجوز بالمساوی اھ **اقول** نصوا ان قولك لا افضل منہ ینفی المساواۃ ایضا لانہا فی غایۃ الندرۃ وانما المعہود التفاضل فاذا انتفی الافضل منہ ثبت انہ الافضل مما عداہ وکذا ھھنا ثم کان علیہ رحمہ اللہ تعالٰی ان یقول الظاہر من کلامہ ان المساوی کالغالب فان کونہ غیر مغلوب معلوم نعم رأیت فی الجوہرۃ اذا خالطہ ما لیس من جنس الارض وکان المخالط اکثر منہ لا یجوز بہ التیمم اھ **اقول** وھو ان اول بما ذکرت والا فمحجوج بالخانیۃ بالقاعدۃ المطردۃ اذا اجتمع الحاظر والمبیح فللحاظر الترجیح او ظاہرا ہے یا لحاظ غلبہ باعتبار اجزاء ہے بخلاف آب کہ اس میں اعتبار غلبہ باعتبار طبع باعتبار اسم بھی تھا جسکی تفصیل وتحقیق ہمارے رسالہ النور والنورق میں ہے۔ حلیہ میں ہے ثم لاشك ان الغلبۃ ھنا معتبرۃ بالاجزاء بلا خلاف بخلاف المخالطۃ للماء فان فیہ خلافا (۲) مطلقا ناجائز اگرچہ جنس ارض غالب ہو فتح اللہ المعین میں ہے ظاہر کلام الزیلعی یقتضی عدم جواز التیمم بما ھو من جنس الارض اذا خالطہ شیئ اٰخر لیس ھو من جنس الارض مطلقا سواء کانت الغلبۃ لما ھو من جنس الارض ام لا ونصہ قال فی المحیط اذا کان الخزف من طین خالص یجوز وان کان من طین خالطہ شیئ اٰخر لیس من جنس الارض لا یجوز کالزجاج المتخذ من الرمل وشیئ اٰخر لیس من جنس الارض انتہی **اقول** اللہ عزوجل سیدا زہری پر رحمت فرمائے اور انکی برکت ہم پر تعمیم فرمائے امام زیلعی کی مراد نہ آن کے کلام سے مستفاد نہ اسکے لیے وجہ سداد ورنہ غبار سے بھی ناجائز ہو کہ ہوا مخلوط ہے تر زمین سے بھی ناجائز ہو کہ تری کا خلط ہے طین غالب سے بھی ناجائز ہو کہ پانی کا میل ہے اسیطرح بہت نقوض خود کلام امام زیلعی وجماہیر ائمہ حنفیہ سے اسپر وارد ہونگے بلکہ بیان کلام خزف وزجاج مصنوع میں ہے کہ دونوں میں طبخ کے ساتھ خلط ہوتا ہے تو اگر ظاہر زیلعی سے مستفاد ہوگا تو قول چہارم کہ آتا ہے نہ یہ دوم کہ مذہب صاحب مذہب رضی اللہ تعالٰی عنہ پر محض بے اصل ہے **فانقلت** لم لا یحمل کلام السید ایضا علی ھذا **اقول** کلا فانہ یستدرك

ف ۱: معروضۃ علی العلامۃ الازہری
ف ۲: (۲) افضل منہ ... افضل ...
ف ۳: معروضۃ علی العلامۃ ط
ف ۴: معروضۃ علی الجوہرۃ
ف ۵: معروضۃ علی الجوہرۃ
ف ۶: معروضۃ علی العلامۃ الازہری

به على مسألة الطين وهذا نصه يجوز بطين غير مغلوب بماء لكن ظاهر كلام الزيلعي الخ (۳) بحالت
خامی جو خلط ہو اُس میں اُسی غلبہ کا اعتبار ہے جو قول اول میں گزرا اور ملا کر پکائیں جلائیں تو مطلقاً تیمم جائز ہے کہ غیر جنس
کے اجزا جلکر خالی جنس ارض رہ جائیگی یہ بحث محقق علی الاطلاق کی ہے واستحسنه فی الحلیة واقره فی البحر
فتح القدیر میں ہے من اجزاء الارض الاجر المشوی علی الصحیح الا ان خلط به مالیس من الارض كذا
اطلق فيما رأيت مع ان المسطور فی فتاوی قاضیخان ان التراب اذا خالطه ماليس من اجزاء الارض تعتبر
فيه الغلبة وهذا يقتضى ان يفصل فی المخالط للّبن بخلاف المشوی لاحتراق ما فيه مما ليس من اجزاء
الارض حلیہ میں ہے م لو تیمم بخزف ان كان متخذا من التراب الخالص ولم يجعل فيه شیئ من الادوية
جاز ش سواء كان عليه غبار او لم يكن فان جعل فيه شیئ من الادوية فان كان عليه غبار جاز م و
ان لم يكن عليه غبار ش لا يجوز كذا فی الخانية وفی الخلاصة والخزف الجديد على الاختلاف يعنی عند
ابی حنيفة يجوز وعن محمد روايتان وقول ابی يوسف متردد ثم قال الا اذا استعمل فيه شیئ من الادوية
فحينئذ لا يجوز اھ ويشكل اطلاق هذا بالحكم الاتی عن قريب فی اختلاط الرماد بالتراب اذا كان التراب
غالبا وبما هو المسطور فی الفتاوی الخانية والظهيرية وغيرهما ان التراب اذا خالطه مما ليس من اجزاء
الارض غير الرماد انه ايضا تعتبر فيه الغلبة فان هذا يقتضی جريان هذا التفصيل فی المخالط للّبن
النیئ بخلاف المشوی لاحتراق ما فيه من النار مما ليس من اجزاء الارض كما نبه عليه شيخنا المحقق
رحمه الله تعالى فضلا عن اطلاق عدم الجواز اذا خالطه شیئ من ذلك من غير تفصيل اھ **اقول** [۲]
حق یہ ہے کہ مدار فنا و بقائے اجزائے غیر جنس پر ہے پکانے جلانے میں جسطرح یہ ضرور نہیں کہ اجزائے دیگر باقی رہیں
یہ بھی ضرور نہیں کہ فنا ہو جائیں بلکہ نظر اُن خصوص اجزا اور مقدار احراق پر ہوگی اگر اجزائے غیر سب جل گئے تو بلا شبہہ
جواز ہے جسمیں مذہب امام پر خلاف کی گنجائش نہیں اور اگر اجزائے ارض پر غالب تھے اور بعد احراق بھی غالب
رہے تو بالاجماع عدم جواز ہے اور اگر مغلوب تھے یا اب احراق سے ایک حصہ فنا ہو کر مغلوب ہو گئے تو قول اول
گزشتہ اور قول چہارم آئندہ کا اختلاف ہے محقق علی الاطلاق کو خشت پختہ میں نفی تفصیل کی گنجائش اُسوجہ سے
ہوئی جسکی طرف سابقاً ہمنے اشارہ کیا کہ اینٹ کی مٹی میں عادةً خلط ہوتا ہے تو خس وخاشاک کا کہ وہ احراق سے
فنا ہو جاتے ہیں تو خزف میں مطلقاً اُسکا اجرا جیسا کہ حلیہ میں واقع ہوا صحیح نہیں واللہ تعالٰی اعلم (۴) خام میں خلط
اُسی تفصیل غلبہ پر ہے اور ملا کر پکانے میں مطلقاً ممانعت اجزائے ارضیہ غالب ہوں خواہ مغلوب یہی ظاہر کلام

مسئلہ ۱: جنس ارض میں اسکا غیر ملا ہو تو پکانے جلانے کے بعد کیا حکم ہے

تطفل ۲ بر علامہ الحلیۃ

مذکور محیط و زیلعی و منیہ ہے اور یہی اُس عبارت خلاصہ سے مستفاد جو ابھی حلیہ سے گزری اور یہی مفاد تجنیس و خانیہ و بزازیہ و جوہرہ گزر دری میں ہے الخزف علی الخلاف الا اذا جعل فیه شیئ من الادویة بحر میں ہے وکذا بالخزف الخالص الا اذا کان مخلوطا بما لیس من جنس الارض او کان علیه صبغ لیس من جنس الارض کذا اطلق فی التجنیس والمحیط وغیرهما مع ان المسطور فی قاضیخان الی اخر ما مر عن الفتح خود فتح میں فرمایا کہ ہمنے جتنی کتابیں ملاحظہ فرمائیں سب میں بحال خلط حکم منع یونہیں مطلق ہے کما تقدم البتہ ایک جوہرہ نے اس مسئلہ خزف میں شرط غلبہ ذکر کی کما سبق فی صدر هذه المسألة **اقول** مگر انھوں نے کوئی سند ذکر نہ کی اور وہ شہادت امام محقق علی الاطلاق اسمیں متفرد ہیں بلکہ غیاثیہ میں اسی پر اجماع نقل کیا حیث قال الخزف اذا استعمل فیه شیئ من الادویة حینئذ لا یجوز التیمم به بالاجماع **اقول** فتح و حلیہ و بحر بیان فتاوٰی امام قاضیخان سے استناد فرماتے ہیں کہ اعتبار غالب کا ہے مگر خود امام فقیہ النفس نے اسی مسئلہ خزف میں بحال خلط منع مطلق رکھا کما مر انفا لو تیمم بالخزف ان کان علیه غبار جاز وان لم یکن علیه غبار فان کان متخذا من التراب الخالص ولم یجعل فیه شیئ من الادویة جاز وان جعل فیه شیئ من الادویة ولم یکن علیه غبار لا یجوز وہاں اگر وہ اطلاق تھا کہ التراب اذا خالطه ما لیس من اجزاء الارض یعتبر فیه الغلبة تو یہاں یہ اطلاق ہے کہ وان جعل فیه شیئ من الادویة لا یجوز یہ اگر حالت غلبہ پر محمول ہو سکتا ہو وہ حالت غیر طبخ پر و استشهد له فی الحلیة بما فی مختارات النوازل یجوز التیمم بالخزف هو الصحیح وبما فی خزانة الفتاوی یجوز بالخزف الا اذا کان علیه صبغ لیس من جنس الارض اھ **اقول** اما الاول فابعد شیئ عن الشهادة لفا انما ذکر حکم الخزف فی نفسه وهو کذلك ولم یتعرض لشیئ من العوارض فکیف یدل علی الجواز بالخلط واما الثانی فقریب منه فان الخزف کثیرا ما یصبغ والخلط نادر وذکر الغالب و ترك النادر غیر بعید وقد رأیتنی کتبت علی هامش الحلیة ههنا ما نصه اطلاق الجواز بالخزف و تقییده بما اذا لم یکن صبغ مخالف لا ینافی اطلاق المنع اذا کان طبخه مع شیئ مخالف فانه نادر خارج لا یلاحظ الیه فی افادة حکم نفس الخزف بخلاف الصبغ فانه کثیرا ما کتبت علیه هذا **وقال** فی الغنیة موجها اطلاق المنع بخلط الطبخ (ولو تیمم بالخزف ان کان متخذا من التراب الخالص ولم یجعل فیه شیئ من الادویة) کالقعر والشعر وغیرهما مما یجعل فی الطین الذی تتخذ منه البنادق (جاز) التیمم به (وان لم یکن علیه غبار وان کان فیه شیئ من الادویة فالظاهر انه لا یجوز الا ان یکون علیه غبار لما تقدم فی الخلط بالا ثلث وکان

تطفل ۱۲۹ علی الحلیة

حسن تفهیم

تطفل ۱۳۰ علی الغنیة علیها

ينبغی ان تعتبر الغلبة لكن لم يعتبروها لانه بخلط الدواء مع الطبخ خرج عن كونه من جنس الارض من كل وجه ام **اقول** ولاراٴيتنی كتبت عليه الذی تقدم فی المطلی هو قوله (لا يجوز التيمم بالغضارة المطلی بالانك) لوقوعه علی غير جنس الارض ام فهذا يقتضی ان معنی قولها ان كان فی شیئ من الادوية ظاهرا ای مستعليا فوقه وليس كذلك فان ههنا مزجا والتاويل بان المراد ظهور الاثر والاحالة علی ما تقدم من جهة انه لم يبق من جنس الارض علی الاطلاق + شديد البعد عن المذاق كما لا يخفی علی الحذاق + **وثانيا** الظهور سواء اريد به عينا او اثرا ليس شرط المنع الا تری ان الزجاج المتخذ من الرمل والقلی وهو الموجود الان غالبا فی ايدی الناس لا يظهر فيه للقلی عين ولا اثر وعدم جواز التيمم به معلوم مقرر **وثالثا** اشتراط الظهور بای وجه كان تقييد للاطلاق ثم فان ارتكب هذا فلم لا يقيد بشرط الغلبة المعلوم من قواعد الشرع والعقل **فان قلت** هو احتراز عن نزر يسير يختلط من غير قصد قلما يخلو الشیئ عنه عادة ففی اعتباره حرج بخلاف دواء يخلط قصدا فانه يكون علی مقدار صالح ولا بد له من اثر ظاهر **اقول** فهذا يرجع الی اعتبار الغلبة اذ هو الفصل بين القليل والكثير والاوساط ما لها من انضباط الا تری الی قول الهداية فی المياه لنا ان الخلط القليل لا معتبر به لعدم امكان الاحتراز عنه كما فی اجزاء الارض فيعتبر الغالب والغلبة بالاجزاء ام **ورابعا** خروجه بالطبخ مع الدواء مطلقا عن جنس الارض ای دليل عليه فانما كان الطبخ اكثر اثرا فی الماء لحصول شدة الامتزاج به كما فی الكافی والتبيين وغيرهما لان بالنار يتخلخل الشیئ فينفذ فيه الماء وتنحل منه اجزاء لطيفة تسری فی الماء ولا كذلك الطين واذ ليس ههنا للطبخ زيادة اثر فلم يبق الا المزج وهو معتبر فيه الغلبة قطعا كما تقدم وبالله التوفيق **وخامسا** ما الفرق بين ما اذا قرض شعر ودق فحم ومزجا بطين غالب مزجا بالغا وصنعت منه بنادق وجففت بالشمس وبين ما اذا اصنعت واحرقت فای شیئ زادتها النار حتی جاز بها التيمم فی الاولی دون الاخری بل لم تزدها النار الا نقصا لاحتراق حصة من المخالط فهذا ما عندی والعلم بالحق عند ربی بالجملة مسئلة خلط بالطبخ مثل مسئلة جمع بين الاختين بملك اليمين ہو احلتهما اية وحرمتهما اخری

اُدھر اطلاقات ائمہ کہ خلط میں غلبہ کا اعتبار رہے مخالط مغلوب میں حکم جواز بتاتے ہیں ادھر ویسے ہی اطلاقات ائمہ کہ جسمیں کچھ دوا پکائی جائے صالح تیمم نہیں جانب منع جا رہے ہیں دونوں اطلاقوں میں سے ایک ضرور مقید ہے

دوم کو صرف علامہ ابرہیم حلبی نے اطلاق پر رکھنا چاہا اور اُسکی جو وجہ فرمائی بوجوہ مخدوش ہے اگرچہ اُسکی تائید مسئلہ زجاج متخذ من الرمل وغیرہ سے ہوتی ہے کہ محیط و تبیین اور خود محقق علی الاطلاق اور اُنکے اتباع نے اُس میں مطلقاً حکم منع دیا اور ریتے کے غالب ہونیکی کوئی قید ذکر نہ فرمائی **اقول** علمانے واقع پر حکم فرمایا اور واقع یہی ہے کہ جنس ارض اُس میں غالب نہیں تحفہ میں ہے مصنوع اوازسنگریزہ سفید و قلی ست کہ بالمناصفہ گداز نند کردہ انطاکی میں ہے والمصنوع منہ من القلی جزء والرمل الابیض الخالص نصف جزء ویسبکان حتی الامتزاج اور اول کو امام محقق علی الاطلاق وصاحب جوہرہ و محقق حلبی صاحب حلیہ و محقق زین صاحب بحر نے اطلاق پر رکھا اور وہی جادۂ واضحہ و قاعدۂ عقلیہ و نقلیہ ہے لہذا وہی مرجح ہونا چاہیے اور احتیاط احسن غرض خلط میں خلاصہ حکم یہ نکلا کہ اگر بلا طبخ ہے تو جبتک جنس ارض غالب ہے تیمم جائز ہے اور اگر طبخ کے ساتھ خلط ہو تو اگر اجزائے مخالف غالب یا مساوی تھے اور بعد طبخ بھی ایسے ہی رہے تو تیمم مطلقاً ناجائز اور اگر جلنے سے کل فنا ہو گئے مطلقاً جائز اور اگر بعض مغلوب باقی رہے تو اگر خلط قصدی نہ تھا بعض اجزائے قلیلہ خود ملے رہ گئے تھے تیمم جائز اور اگر قصداً ملائے گئے تھے تو اظہر وارجح جواز اور اولی احتراز یہ ہے بحمد اللہ تعالی جنس ارض کی وہ تحقیق بالغ و تنقیح بازغ کہ اُسکا دسواں حصہ کہیں نہ ملیگا بفضلہ تعالی اُن مباحث جلیلہ پر مشتمل جنکی نعمت کو رحمت بے سبب نے اسی تحریر کے لیے ودیعت رکھا تھا وللہ الحمد اولا واخرا + و باطنا وظاہرا + وصلی اللہ تعالی وسلم وبارک کثیرا متواترا + وافرا متظافرا + علی عالم حکمہ + وقاسم نعمہ + وافضل خلقہ + وسراج افقہ + والہ وصحبہ + وابنہ وحزبہ ابد الابدین + عدد خلق اللہ فی کل ان وحین + والحمد للہ رب العلمین **پانزدہم** کامل الطہارۃ کے یہ معنے کہ اُس جنس ارض کو کبھی نجاست نہ پہنچی ہو یا پہنچی تو پاک ہو گئی ہو یعنی اصلاً اُسکا کوئی حصہ نہ رہا ہو جیسے پانی سے دھلکر یا آگ سے جلکر اجزائے نجاست سب نکل یا جل جائیں دھوپ یا ہوا سے خشک ہو کر جبکہ نجاست کا کوئی اثر رنگ و بو نہ رہے تو وہ شے نماز کے لیے پاک ہو جاتی ہے مگر اُس سے تیمم جائز نہیں ہوتا کہ دھوپ یا ہوا استیصال نجاست نہیں کرتی کچھ اجزائے خفیفہ باقی رہ جاتے ہیں جو نماز میں معاف ہیں اور تیمم میں معاف نہیں کما مر تحقیقہ فصدر الکلام بتوفیق الملک العلام **اقول** اُس زمین یا جنس زمین کو کبھی نجاست نہ پہنچنے کے یہ معنی کہ اسکے علم میں نہ ہو نہ بعد کو علم آئے لانا انما کلفنا بما لا نعلم نجاستہ لا بما نعلم عدم نجاستہ اذ لا سبیل لنا الیہ فانما التکلیف بحسب الوسع ہاں اگر اسے اُس شے کی نجاست کا علم نہ تھا نہ وہ کسی مظنہ نجاست میں تھی کہ یہاں ظن بھی ملتحق بیقین ہے بیت الخلا کی زمین سے تیمم جائز نہ ہوگا اگرچہ اسے اُس حصۂ خاص کا جسپر تیمم کرنا چاہتا ہے نجس ہونا معلوم نہ ہو یوں جس چیز کی نجاست

اسکے علم وظن میں نہ تھی بعد کو کسی مسلمان ثقہ عادل کی خبر سے معلوم ہوا کہ یہ شے یا جگہ نجس تھی یا کسی مستور یا فاسق نے خبر دی اور اسکا دل اُسکے صدق پر جما تو وہ تیمم باطل تھا اگر اُس سے نماز پڑھی تھی اعادہ کرے ہاں کافر کی خبر کا اعتبار نہیں اور غیر عادل کی بات دل پر نہ جمے تو اسکا لحاظ بھی ضرور نہیں اور اگر اُسے نجاست معلوم نہیں نہ بعد کو معلوم ہوئی تو تیمم صحیح ہوا اور نماز جائز اگرچہ علم الٰہی میں وہاں کوئی نجاست ہو **شانزدہم** خود یا اپنی نیت مذکورہ سے دوسرے کو اس میں تین مسئلے ہیں۔

(۱) یہ کہ جسطرح اپنے ہاتھوں آپ تیمم جائز ہے یونہیں یہ بھی روا ہے کہ بشرائط آئندہ دوسرے سے اپنے اعضا پر تیمم کرا لے **اقول** مگر یہ بلا ضرورت مکروہ ہوگا جسطرح وضو میں دوسرے سے استعانت بلکہ اُس سے زائد کہ اسکے نفس جواز وصحت ہی میں بعض کو خلاف ہے کما ستسمع (۲) دوسرا اسکے حکم سے اسے تیمم کرائے حکم سے مراد اُسے دربارۂ تیمم اپنا وکیل ونائب کرنا ہے عام ازیں کہ صراحۃً ہو یا دلالۃً اگر کسی طرح اسکی جانب سے نائب بنانے پر دلالت نہ پائی گئی اور اُسنے بطور خود ہاتھ زمین پر مار کر اسکے مونھ اور ہاتھوں پر پھیر دیے تو تیمم نہ ہوگا (۳) ضرور ہے کہ یہ حکم دینے والا اُسکی ضرب کے وقت خود نیت کرے اُسکی نیت کافی نہیں مراقی الفلاح میں ہے فان نوی التیمم وامر بہ غیرہ فیممہ بحرالرائق سے گزرا لو امر غیرہ بان یممہ جاز بشرط ان ینوی الآمر (الی ان قال) لما ان المامور آلۃ وضربہ ضرب للآمر فالعبرۃ للآمر اُسی میں معراج الدرایہ سے ہے لو امر غیرہ ان یممہ ونوی ھو جاز وقال ابن القاضی لایجزئہ ام والناوی ھو الآمر کما لایخفی **اقول** یہاں ذہن فقیر میں ایک تفصیل گزرتی ہے اتنا تو پہلے معلوم ہو لیا کہ تیمم معہود میں نیت وقت ضرب شرط ہے بعد ضرب کافی نہیں مگر اُس حالت میں کہ ہاتھوں پر کافی مٹی قابل تیمم لگی ہوئی ہو کما تقدم تحقیقہ فی ذکر مذھب السیّد الامام ابی شجاع اب بیان چار صورتیں ہیں کہ اخیر کی صورت دو ہو کر پانچ ہو جائیں گی ایک یہ کہ زید نے عمرو سے کہا مجھے تیمم کرا دے اُسنے قبول کیا دوسرے یہ کہ عمرو نے زید سے کہا میں تجھے تیمم کرا دوں یا کہا میں تجھے تیمم کرائے دیتا ہوں زید نے کہا اچھا ان دونوں صورتوں میں تو ظاہر کہ تیمم بامر زید ہوا تیسرے یہ کہ عمرو نے کہا اور زید نے سکوت کیا اور اُسکی ضرب کے وقت نیت کرلی ظاہراً اس صورت میں بھی جواز چاہیے کہ اُس نے اپنی تصریح قولی سے فعل ضرب زید کی طرف مضاف کیا اور زید نے اپنے سکوت سے اُسے قبول کہ ایسی جگہ سکوت دلیل رضا ہے تو اُن پہلی دو صورتوں میں زید کی طرف سے حکم صراحۃً تھا اور اس میں دلالۃً غمز العیون میں ہے الوکالۃ کما تثبت بالقول تثبت بالسکوت ولذا قال فی الظہیریۃ لو قال ابن العم للکبیرۃ انی ارید ان ازوجک نفسی فسکتت فتزوجھا جاز ذکرہ المصنف رحمہ اللہ تعالٰی فی باب الاولیاء والاکفاء فی شرح الکنز چوتھے یہ کہ نہ زید نے کچھ کہا نہ عمرو نے۔ عمرو نے بطور خود جنس ارض پر ہاتھ مارے اگرچہ اُسکے دل میں یہی ارادہ ہو

کہ زید کو تیمم کراؤنگا بظاہر اس مین دو صورتین نکلین گی ایک یہ کہ ضرب سے عمرو کے ہاتھون پر کافی مٹی قابلِ تیمم لگ گئی تھی اور جس وقت اُس نے ہاتھ اسکے عضو پر پھیرنے چاہے اس نے نیتِ تطہیر کر لی عام ازین کہ ضربِ عمرو کے وقت اس نے نیت نہ کی ہو یا رجماً بالغیب کر لی ہو اس صورت مین جواز ظاہر ہی کہ اب یہ تیمم تیمم معہود نہین بلکہ تراب حقیقی سے ہے اور اُس مین ترابِ اعضا کو اتصال دیتے وقت ہی نیت چاہیے پھر بھی توکیل کی ضرورت باقی ہے کہ اسکی طرف سے فعل پایا جائے ورنہ ہوا اگر چہرہ و ذراعین پر غبار لا کر ڈالدے بے ہاتھ پھیرے تیمم نہ ہوگا اور خود بہ نیت تیمم اُڑتے غبار مین داخل ہوا کہ غبار تمام محلِ مطلوب کو پہنچ گیا تیمم ہو گیا کہ اسکا فعل سبب اتصال ہوا اسکی تحقیق کے لیے یہان اُس توکیل و انابت کا ایجاب قبول بطور بیع بالتعاطی من الجانبین ہوگا کہ مذہب صحیح مین جائز ہے مثلاً روٹی کا نرخ معروف ایک پیسہ ہو بکر خالد کی دکان پر آیا چار پیسے اُسکے سامنے رکھکر چار روٹیان لے گیا نہ بکر نے کچھ کہا نہ خالد نے بیع صحیح و تام ہو گئی اذا انجاکہ یہ تیمم تیمم معہود نہ تھا وقتِ ضرب نیت شرط نہ ہوئی بلکہ اگر وقت ضربِ عمرو زید اپنے لیے نیتِ تطہیر کرتا بیکار تھی کہ وہ فعلِ ضرب صراحۃً و دلالۃً کسیطرح اُسکی طرف مضاف نہ تھا پرائے فعل پر نیت کیا معنے اور یہین سے ظاہر ہوا کہ اس صورت مین بھی زید کا حکم دلالۃً پایا گیا کہ جب اُس نے تراب آلودہ ہاتھون سے اسے تیمم کرانا چاہا اور اس نے قبول کیا اور نیت تطہیر کی یہ دلالۃً انابت ہوئی دوسرے یہ کہ عمرو کے ہاتھون پر مٹی نہ لگی یا لگی تھی اور اُس نے جھاڑ دی جیساکہ مسنون ہے ظاہر اس صورت مین جواز نہ چاہیے کہ اسوقت عمرو کے خالی ہاتھ ہین تو یہ تیمم تیمم معہود ہی اور تیمم معہود مین وقتِ ضرب نیت لازم اور یہ نیت یہان نامتصور کہ اُسکی وہ ضرب زید کی طرف مضاف تھی نہ صرف دل کے ارادے سے ایک کا فعل دوسرے کی طرف مضاف ہو سکے جیسے عمرو زید کے ارادہ سے کوئی چیز خریدے عمرو ہی اُسکا مالک ہوگا صرف ارادہ سے زید کی نہین ٹھہر سکتی کما فی الدر وغیرہ ان الشراء متی وجد نفاذا علی المشتری نفذ بخلاف اسکے کہ نہ زید نے عمرو سے کہا نہ عمرو نے زید سے کچھ تذکرہ کیا اور بطور خود زید کا نکاح ہندہ سے کر دیا اور زید کو خبر پہنچی اُسنے صراحۃً یا دلالۃً جائز رکھا نکاح نافذ ہو گیا کہ یہ امر عمرو کی طرف کسی طرح مضاف ہو سکتا ہی نہ تھا کہ عقد تصریحاً جانب زید مضاف تھا اور ضرب کف مین کوئی اضافت نہین ھذا ما ظھر فلیراجع ولیحرر والعلم بالحق عند العلی الاکبر۔ اس صورتِ اخیرہ یعنی پنجم مین اگرچہ زید کی نیت تھی بھی حکم صراحۃً دلالۃً کسیطرح نہ ہونے سے جواز نہ ہوا اور اگر زید نے صراحۃً کہا مجھے تیمم کرا دے اور نیت نہ کی یا کوئی بیکار نیت مثل نیتِ نفسِ تیمم کی جب بھی جواز نہ ہوگا تو ظاہر ہوا کہ حکم و نیت دونون کا اجتماع چاہیے واللہ تعالیٰ اعلم ہفدہم یا تو خود اس فعل سے یا اپنے خواہ اپنے مامور کے وہ کف الخ یہ تعمیم تیمم کی اُس تقسیم کی طرف اشارہ ہی جسکی تحقیق اوپر گزری کہ ایک تیمم معہود ہے

یعنی کفِ دست جنس ارض پر مارکر مونھ اور ہاتھوں پر پھیرنا دوسرا غیر معہود کہ اور کوئی فعل ایسا کرنا جسکے سبب بلا واسطہ ان اعضا کو جنس ارض سے اتصال ہو اسکی صورتیں اور تفصیلیں بسط کامل کے ساتھ اوپر گزریں۔ **مسئلہ** ہم اُنکے اکثر کا مونھ اور ہاتھوں سے مس ہونا یہ تیمم معہود کی ایک شرط کی طرف اشارہ ہے کہ کفِ دست جو جنس ارض سے مس کیے گئے اُن کے کل یا اکثر سے مونھ اور دونوں ہاتھوں کا مسح ہو اگر صرف ایک یا دو انگلیوں سے مسح کریگا تیمم نہ ہوگا جیسے سَر اور موزوں کا مسح کہ اُن میں بھی اکثر کف شرط ہے بلکہ اُنسے بھی زیادہ کہ اگر وہاں ایک انگلی بار بار تر کرکے سر یا موزوں کے مختلف مواضع پر لگائی کہ اکثر کی مقدار کو پہنچ گئی مسح ہو گیا اور یہاں اگر ایک یا دو انگلیوں کو بار بار ضرب کرکے چہرہ یا ہاتھ کے مختلف مواضع پر پھیر کر استیعاب کر لیا تیمم نہ ہوگا کہ خود اکثر دست شرعاً معین ہے ظاہر ہے کہ یہ شرط تیمم معہود ہی میں ہے غیر معہود میں سرے سے مسح بالکف ہی کی ضرورت نہیں، وقد اهتدی له العلامة الشامی لکن ذکرہ متوقفا متأملا مستدرکا به علی الدر والبحر وکو سمح له ما اظهر الفیض اللطیف علی العبد الضعیف من تقسیم التیمم لم یکن شئ من هذہ قال فی الدر وشرطه المسح وکونه بثلاث اصابع فاکثر فقال رحمه الله تعالی هو معنی قوله فی البحر بالید او باکثرها فلو مسح باصبعین لایجوز ولو کرر حتی استوعب بخلاف مسح الرأس فانه اذا مسحها باصبع او باصبعین بماء جدید لکل حتی صار قدر ربع الراس صح اھ امداد وبحر قلت لکن فی التاترخانیة لو تمعك بالتراب بنیة التیمم فاصاب التراب وجهه ویدیه اجزأه لان المقصود قد حصل اھ فعلم ان اشتراط اکثر الاصابع محله حیث مسح بیدہ تأمل اھ ثم

**اقول** اشتراطهم الید او اکثرها فی التیمم المعهود وعدم اجزاء الاستیعاب باصبع او اصبعین نص فی تعیّن الید وانما مقصودہ لایکفی الاستیعاب بغیرها فلو امسّ خشبة او ثوبا او قرطاسا مثلا بجنس الارض وامرها علی الوجه والذراعین لاارٰہ یجوز الا ان یلتزق بها من التراب ما یستوعب المحل فیکون تیمما غیر معهود وذلك لان الشرع المطهر انما جعل التراب طهورا عند عدم الماء فان لم یکن التراب الحقیقی فلا بد من الحکمی ولم یعرف التراب الحکمی شرعا الا الید اسمیت بالصعید الحقیقی ومن ادعی غیر ذلك فعلیه البیان کیف والامر تعبدی مافیه للقیاس یدان فما وقع فی الحلیة من قوله الشرط مجرد المس علی الارض او علی جنس الارض بالیدین او بغیرهما وامرار ذلك علی العضوین سواء التزق بالماس شئ من ذلك او لم یلتزق ام مالست احصله ولا یحضرنی الان من غیرہ نعم یجوز امساس الکفین بحائل تابع لهما کخرقة ملفوفة علیهما کما مر فی تیمیم المیت الانثی والخنثی وکذا

الرجل اذا مسته حرة اجنبية وذلك لان مس التابع مس المتبوع كمس جلد المصحف الشريف وغلافه الغير المتجافی عنه وكذلك اذا كان على كفيه ضماد متجسد وقد يلبس تجازله الضرب بهما فان ضرة ازالته كان الضرب هكذا مسحا لكفيه فيما اعلم والله تعالى اعلم فان اراد هذا فذا لكم شدة مافيه من الايهام والا فهو مشكل والله تعالى اعلم نوزدہم جدا جدا اتصالون سے یہ اسلیے کہا گیا کہ تیمم معہود مین کف کو ایکبار جو اتصال جنس ارض سے دیا گیا وہ ایک ہی عضو کے مسح کو کافی ہوتا ہی ایک اتصال سے دو عضوون کا مسح جائز نہین مثلاً ایکبار دونون ہتھیلیون سے ضرب کرکے چہرہ کا مسح کرلیا تو اب ان مین کسی ہتھیلی سے کسی ہاتھ کا مسح جائز نہین ہاتھون کے لیے ضرب جدید چاہیے اور اگر دونون ہتھیلیان ضرب کرکے ایک ہتھیلی سارے مونھ پر پھیرے اور دوسری ایک ہاتھ پر تو یہ جائز ہے مگر دوسرے ہاتھ کے لیے پھر ضرب جدید کی حاجت ہی سراج وہاج وجوہرہ نیرہ وہندیہ مین ہی ولو مسح باحدی یدیہ وجہہ وبالاخری احدی یدیہ اجزأہ فی الوجہ والید الاولی ویعید الضرب للید الاخری ولہذا اگر میت کو تیمم کرایا یا دوسرے شخص نے کسی زندہ کو اور ایکبار دونون ہتھیلیان جنس ارض پر مارکر چہرہ پر پھیرین دوبارہ ضرب کرکے دونون ہتھیلیون سے اُسکے ایک ہاتھ کو مسح کیا تو دوسرے ہاتھ کے لیے تیسری ضرب کی حاجت ہی یہ وہ تیمم ہے کہ دو ضربون سے جائز نہ ہوگا ولہذا ہم نے عدد سے مقید نہ کیا بلکہ جدا جدا اتصال کہا وهذا هو محمل ما فی جامع الرموز عن العمان لو يمم غيره يضرب ثلثا للوجه واليمنى واليسرى واقره فی الدر ام قال ش العمان كتاب غريب المشهور فی الكتب المنذ اولة الاطلاق وهو الموافق للحديث الشريف التيمم ضربتان الا ان يكون المراد اذا مسح يدی المريض بكلتا يديه فحينئذ لاشبهة فی انه يحتاج الى ضربة ثالثة يمسح بها يده الاخرى ام بستم مونھ اور کہنیون کے اوپر ہر ہاتھ ہم نے اور کہا پھر نہ کہا اسلیے کہ وضو کیطرح تیمم مین بھی ترتیب شرط نہین کما فی البحر چاہے پہلے مونھ کا مسح کرے یا پہلے دہنے ہاتھ یا بائین کا یا سب اعضا کا ایک ساتھ جیسے بگھلے وغیرہ سے تیمم مین گزرا ہان تیمم معہود مین ترتیب سنت ہی جسطرح وضو مین کہ پہلے دونون ہتھیلیون سے چہرہ کا مسح ہو پھر بائین ہتھیلی سے سیدھے ہاتھ کا پھر سیدھی سے بائین کا اقول تیمم معہود مین بارہ صورتین ہوئین (۱) طریق مسنون کہ ابھی مذکور ہوا (۲) پہلی ضرب مین دونون ہتھیلیون سے چہرہ کا اور دوسری ضرب مین پہلے بائین ہاتھ پھر دہنے کا (۳) پہلی ضرب مین دہنی ہتھیلی سے مونھ کا مسح کرے پھر بائین سے داہنے ہاتھ کا پھر دہنی ہتھیلی سے دوسری ضرب کرکے بائین ہاتھ کا (۴) اسکا عکس کہ پہلے بائین ہتھیلی سے مونھ کا پھر دہنی سے بائین ہاتھ کا پھر بائین سے دوسری ضرب کرکے دہنے کا (۵) پہلی ضرب مین بائین ہتھیلی سے دہنے ہاتھ کا پھر دہنی

موںھ کا پھر دہنی کی دوسری ضرب سے بائین ہاتھ کا (۶ تا ۸) اولاً بائین ہتھیلی سے دہنے ہاتھ کا پھر دہنی سے بائین کا پھر دہنی خواہ بائین خواہ دونون کی ضرب سے موںھ کا (۹) ضرب اول مین دہنی ہتھیلی سے بائین ہاتھ کا پھر بائین سے موںھ کا پھر بائین کی دوسری ضرب سے دہنے ہاتھ کا (۱۰ تا ۱۲) پہلے دہنی ہتھیلی سے بائین ہاتھ کا پھر بائین سے دہنے ہاتھ کا پھر دہنی خواہ بائین خواہ دونون کی ضرب سے موںھ کا۔ تیمم ان سب طریقون پر صحیح ہوگا اور سنت سے منقول صرف اول **بست ویکم** کوئی حصہ ایسا نہ رہے یہ شرط استیعاب کا بیان ہے کہ جتنے موںھ اور جتنے ہاتھون کا دھونا وضو مین فرض ہے اُس تمام حصہ پر تیمم غیر ممسوح مین مسِ ارض اور ممسوح مین ہاتھ کا پہنچنا فرض ہے یہی صحیح ہے اور یہی ظاہر الروایۃ اور اسی پر اعتماد تو اگر ایک[1] بال کی نوک بھی ہاتھ یا مسِ ارض پہنچنے سے باقی رہ گئی تیمم نہ ہوگا تو لازم[2] ہے کہ انگوٹھی چھلے کنگن پہنچیان چوڑیان کف دست اور کلائی کا ہر گہنا اُتار لیا جائے یا اُسے ہٹا ہٹا کر مسح یا ایصال مس کیا جائے کما فی البحر والدر وغیرہما عامۃ الاسفار **اقول** تو یہان وضو سے زیادہ اہتمام لازم خصوصاً تیمم ممسوح مین کہ ڈھلکتا ہوا پانی یا اُترتا ہوا غبار خود بھی رسائی کی چیز ہے اور ہاتھ تو جہان پہنچایا جائے وہین پہنچے گا **ثم اقول** مواضع حرج کہ ہم نے الجود الحلو مین ذکر کیے یہان بھی واجب الاستثنا ہین ماجعل علیکم فی الدین من حرج تیمم کی مشروعیت ہی دفع حرج کے لیے ہوئی تو جسمین[3] خود حرج نہین بلکہ اُسکی نگاہداشت مین حرج ہے جیسے کوئے مین سرمہ وغیرہ وہ بیخبری مین معاف ہے بعد اطلاع معاف نہین اور جسمین خود حرج ہے جیسے آنکھ کے ڈھیلے وغیرہ وہ مطلقاً معاف ہے عفا اللہ تعالی عنا مطلقا بالاطلاق فینا و فی ذنوبنا ۔ وصلی اللہ تعالٰی وبارک وسلم علی ہادی قلوبنا ۔ وماحی عیوبنا ۔ وکاشف کروبنا ۔ وآلہ وصحبہ ۔ وابنہ وحزبہ ۔ اجمعین ابد الابدین عدد خلق اللہ فی کل آن وحین ۔ والحمد للہ رب العٰلمین ۔ بحمد اللہ تعالی یہانتک تعریف رضوی کی شرح مبسوط تھی کہ نہ ایسی تعریف کہین ملے نہ کوئی ایسی شرح پائے اور اسی کے ختم سے سوال اول کا جواب ختم ہوا جو بفضلہ تعالی ایسی تحقیقات جلیلہ جزیلہ بدیعہ رفیعہ پر مشتمل ہے جنکی نظیر نظر نہ آئے ذٰلِكَ مِنْ فَضْلِ اللّٰهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلٰكِنَّ اَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُوْنَ رَبِّ اَوْزِعْنِيْٓ اَنْ اَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِيْٓ اَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلٰى وَالِدَيَّ وَاَنْ اَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضٰىهُ وَاَصْلِحْ لِيْ فِيْ ذُرِّيَّتِيْ اِنِّيْ تُبْتُ اِلَيْكَ وَاِنِّيْ مِنَ الْمُسْلِمِيْنَ واللہ سبحنہ وتعالٰی

اعلم وعلمہ جل مجدہ اتم واحکم

## سوال[4] دوم

جسطرح طہارت سے پانی مستعمل ہوجاتا ہے کہ دوبارہ وضو کے قابل نہین رہتا تیمم سے مٹی بھی یونہین مستعمل ہوجاتی ہے

یا نہیں بینوا توجروا

**الجواب**

**اقول** وباللہ التوفیق ہم اوپر بیان کر آئے کہ تراب یعنی جنس ارض دو قسم ہے حقیقی جسکا بیان رسالہ المطر السعید میں گزرا اور حکمی کہ وہ ہاتھ ہیں کہ بہ نیت تطہیر جنس ارض سے مس کیے گئے یہ تراب حکمی ضرور بالاجماع مستعمل ہوتی ہے یہی وجہ ہے کہ ہر عضو پر جدا اتصال سے مسح شرط ہے جسکا بیان ابھی افادہ نوزدہم میں گزرا اور اسی کے ثمرات سے ہیں تیمم کی وہ ترکیبیں جو مشائخ نے مستحسن رکھیں جن میں ہتھیلی کے حصوں کو ذراع کے مختلف حصوں پر تقسیم فرمایا کہ ہر حصہ کا نئے حصہ سے مس ہو تاکہ حتی الامکان تراب مستعمل کے استعمال سے احتراز ہو کما تقدم ذکرہ فی سابع ابحاثنا علی الوجہ السادس من وجوہ حد التیمم یہاں یقیناً تراب مستعمل سے یہی تراب حکمی مراد ہے کہ یہ صورتیں تیمم معہود کی ہیں اور تیمم معہود میں تراب حکمی ہی درکار ہے تراب حقیقی کی اصلاً حاجت نہیں بلکہ لگی ہو تو اُسکے جھاڑ دینے جھاڑ دینے کا حکم ہے ایک دفعہ میں نہ چھوٹے تو جتنی بار میں صاف ہو جائے پھر انہوں نے یہ ترکیبیں عام افادہ فرمائی ہیں اگرچہ تیمم دُھلے ہوئے پتھر پر ہو جسمیں تراب حقیقی وہ اصلاً مستعمل نہیں ہوتی جوہرہ نیرہ میں ہے التیمم لایکسب التراب الاستعمال[۳۳] طحطاوی علی الدر المختار میں ہے التراب لایوصف بالاستعمال **اقول** فقیر کے نزدیک یہی تحقیق ہے اور اس پر متعدد روشن دلائل قائم وباللہ التوفیق **دلیل اوّل** نصوص صریحہ یہاں مٹیاں دو ہیں ایک تو وہ جسپر ہاتھ مارے وہ تو بلاشبہہ مستعمل نہیں ہوتی جسپر اجماع کہنا کچھ مستبعد نہیں لولا ان عبر عنہ فی غنیۃ ذوی الاحکام عن البرھان بالاصح المشیر الی قوۃ فی الخلاف[۳۴] مع انہ فی غایۃ الغرابۃ روایۃ والسقوط درایۃ فیما اعلم واللہ تعالی اعلم فتاوے امام قاضیخان اذا تیمم الرجل عن موضع تیمم عنہ غیرہ جاز شلبیہ علی الزیلعی قال الزاھدی لو تیمم جماعۃ بحجر واحد او لبنۃ او ارض جاز کبقیۃ الوضوء محیط سرخسی وہندیہ لو تیمم اثنان من مکان واحد جاز تاتارخانیہ وعالمگیری اذا تیمم مرارا من موضع واحد جاز درمختار جاز تیمم جماعۃ من محل واحد جوہرہ نیرہ لو تیمم رجل من موضع وتیمم اخر بعدہ منہ جاز منیہ وغنیہ اذا تیمم الرجل من موضع فتیمم اٰخر من ذلک الموضع ایضا جاز کما فی غیر ما کتاب من الکتب المعتبرۃ فی المذھب بالجملہ مسئلہ ظاہر ہے اور عبارات وافر مگر غنیۃ ابدت فیہ تشکیکا ان ھذا علی قول من لم یجعل الضربۃ من التیمم ظاھر واما علی قول من جعلھا منہ ففیہ اشکال ام **اقول** لافرق علی القولین ولا اشکال فی البین اما اولا فلما علمنا فی البحث السابع المذکور ان الضرب المنوی یطھر الکفین ھو الصحیح فلا تمسھا بعد فتثبت اسقاط

فائدہ ۱: تطفل ۲۵۳ علی البرہان و الشرنبلالی

فائدہ ۲: ... آدمی جہاں سے ... تیمم ...

حسن التعمم

مسئلہ: جہاں سے ایک شخص نے تیمم کیا اگرچہ ہزاروں آدمی خاص اسی جگہ سے تیمم کریں جب تک وہ جنس ارض سے ہے تیمم سے مستعمل نہیں ہوتی

فائدہ ۳: تطفل ۲۵۴ علی الغنیۃ

الفرض بنفس الضرب وان لم یرتفع الحدث بعد لعدم تجزیہ کماء غسل بہ المحدث بعض اعضائہ و
هذا لایتخالف فیہ القولان فازثبت بہ الاستعمال حصل علی کل منہما الاشکال واما ثانیاً
فلان المحدث اذا ادخل رأسہ الاناء لایصیر الماء مستعملا کما فی الخانیۃ وکذا الخف والجبیرۃ
کما فی البحر والصحیح ان المسألۃ وفاقیۃ کما بینا فی الطرس المعدل والنمیقۃ الانقی من اخرہما والتیمم
الامسح فلا یفید الاستعمال۔ وبہ زال الاشکال۔ واللہ تعالٰی اعلم بحقیقۃ الحال۔ دوسری وہ مٹی
کہ بعض صورتوں میں ہاتھوں کو لگتی ہے یہ اگر جھاڑ دی گئی جیسا کہ مسنون ہے جب تو اسکے مستعمل ہونے کی کوئی وجہ نہیں
کہ ہتھیلیاں نفس ضرب سے پاک ہوگئیں یہ مٹی پاک ہتھیلیوں کو لگی تھی نہ اُن سے ملکر مستعمل ہوسکتی ہے نہ اُن سے چھوٹکر اور
اگر نہ جھاڑی گئی اور چہرہ وہر دو دست کو لگی تو اسوقت بھی مستعمل نہ ہوگی کہ مذہب صحیح میں استعمال کے لیے انفصال
شرط ہے کما مر فی الطرس المعدل تو اگر مستعمل ہوتی تو چہرہ و ذراعین سے چھوٹکر اور کتب مذہب میں نص صریح
ہے کہ وہ اُسوقت بھی مستعمل نہ ہوگی یہانتک کہ اگر تیمم کرنے والوں کے چہرہ و دست سے جھڑی ہوئی مٹیاں جمع
کرلیجائیں کہ قابل ضرب ہوجائیں اور کوئی اُنسے تیمم کرے جب بھی جائز ہے درایہ شرح ہدایہ امام قوام الدین کاکی پھر
شلبیہ علی شرح الکنز للزیلعی نیز بنایہ امام عینی میں ہے یجوز التیمم بالتراب المستعمل عندنا وفی قول للشافعی وفی ظاہر
مذہبہ لایجوز والمستعمل ما تناثر من العضو اھ حاشیہ علامہ سید احمد مصری علی الدر المختار میں ہے التراب
لایوصف بالاستعمال ولو الذی علق بید یہ حتی لو جمع ما علق بایدی المتیممین یجوز علیہ التیمم
تو ثابت ہوا کہ جنس ارض کسیطرح مستعمل نہیں ہوتی **نص اجل** امام اجل شمس الائمہ حلوانی رحمہ اللہ تعالٰی نے
تصریح فرمائی کہ تیمم میں جو مونھ اور ہاتھوں پر مسح کیا جاتا ہے یہاں کوئی چیز ایسی نہیں کہ مستعمل ہوجائے فتح القدیر
میں ہے واختیار شمس الائمۃ ان المنع فی مد الاصبع والاثنتین غیر معلل باستعمال البلۃ بدلیل
انہ لو مسح باصبع او اصبعین فی التیمم لایجوز مع عدم شیئ یصیر مستعملا خصوصا اذا تیمم
علی الحجر الصلد اھ وقد ذکرنا وجہ هذا الخصوص اخر رسالتنا الطرس المعدل **دلیل دوم**
نصوص صریحہ بوجہ آخر فتح القدیر میں ہے هل یأخذ التراب حکم الاستعمال فی الخلاصۃ وغیرہا لو تیمم
جنب او حائض من مکان فوضع اخر یدہ علی ذلک المکان فتیمم اجزاہ والمستعمل ھو
التراب الذی استعمل فی الوجہ والذراعین اھ وھو یفید تصور استعمالہ وکونہ بان یمسح
الذراعین بالضربۃ التی مسح بہا الوجہ لیس غیر اھ بحر الرائق میں ہے فی المحیط والبدائع لو تیمم

اثنان من مكان واحد جاز لانه لم يصر مستعملا لان التيمم انما يتادّى بما التزق بيده لا بما فضل
كالماء الفاضل فى الاناء بعد وضوء الاول اھ وھو یفید تصور استعماله وقصرہ علی صورة
واحدة وھی ان یمسح الذراعین بالضربة التی مسح بھا وجهه لیس غیر طحطاوی علی مراقی الفلاح میں
ہے قال فی الفتح ھذا یفید تصور استعماله وھو مقصور علی صورة واحدة وھو ان یمسح
الذراعین بالضربة التی مسح بھا وجهه لاغیر کسی صریح تصریح ہے کہ مستعمل ہونا صرف تراب حکمی کے لیے
ہے کہ ایک ضرب سے دو عضو کا مسح نہیں ہوسکتا اور یہ کہ اسکے سوا کوئی صورت تراب کے مستعمل ہونیکی نہیں **دلیل**
**سوم** نصوص عامۂ ائمہ وعلمائے قدیم وحدیث ومتون وشروح وفتاوٰے **اقول** بحمداللہ سب سے پہلے تمام ائمہ وعلما نے جملہ
کتب مذہب میں تیمم کے لیے صعید طاہر کی قید لگائی جس سے ثابت و روشن کہ تیمم کیلیے جنس ارض کی صرف
طہارت درکار تو لازم کہ ہر صعید طاہر مطلقاً مطہر ہے کہ اگر ایسا نہ ہوتا اور جنس ارض بھی پانی کیطرح کبھی طاہر غیر مطہر
بھی ہوتی تو واجب تھا کہ مطہر کی شرط لگاتے صرف طاہر پر اکتفا صحیح نہ ہوتا مگر وہ اسی پر اطباق فرمائے ہوئے ہیں
تو صراحۃً بتارہے ہیں کہ مٹی مستعمل نہیں ہوتی قدوری تحفۃ الفقہا ہدایہ وقایہ نقایہ مختار وافی کنز غرر اصلاح ملتقی
نور الایضاح میں کہ سب متون معتمدۂ مذہب ہیں یہی لفظ طاہر یا طہارت کہا اور شراح نے اُسے مقرر رکھا مختصر میں ہے
بتیمم بصعید طاہر وقایہ ونقایہ ووافی وغرر واصلاح میں ہے علٰی کل طاہر من جنس الارض کنز وغیرہ میں ہے
بطاھر من جنس الارض ملتقی الابحر میں ہے شرطه طهارة الصعید بدائع میں ہے ومنها ان یکون التراب طاھرا
ہدایہ میں ہے لان الطیب ارید به الطاھر فی النص تبیین میں ہے صعیدا طیبا ای طاھرا اسی میں نیز عنایہ وفتح وغنیہ
میں ہے الطاھر مراد بالاجماع بدائع میں ہے معنی الطهارة صار مرادا بالاجماع حتی لایجوز التیمم بالصعید
النجس مجمع الانہر میں ہے الطیب ھناك بمعنی الطاھر بدلالة قوله تعالٰی ولکن یرید لیطھرکم نہایہ وعنایہ
وعامہ شروح ہدایہ میں ہے التیمم القصد الی الصعید الطاھر للتطهیر جواہر اخلاطی میں ہے قصد مخصوص
الی طاھر من جنس الارض محقق علی الاطلاق وبحر الرائق وغنیۃ ذوی الاحکام کی عبارتیں تعریف چہارم میں گزریں کہ
المتوا به اسم المسح الوجه والیدین من الصعید الطاھر علامہ ابن کمال پاشا ومجمع الانہر کی عبارت تعریف پنجم
میں گزری ھو طهارة حاصلة باستعمال الصعید الطاھر بالجملہ یہ عبارت قدیما وحدیثا مجمع علیہا چلی آئی سب میں
پہلے فاضل ابن وہبان نے اپنے منظومہ میں لفظ مطہر لکھا حیث قال ؎ وعذرك شرطها والنیة
والاسلام والمسح الصعید المطهر **اقول** جنس ارض میں طاہر ومطہر متلازم ہیں اور قافیہ طاہر ہوجہ

دخل تاسیس قوافی غیر موسسہ مین نہ اسکتا لہذا مطہر کہا مگر علامہ صاحب بحر نے یہ تدقیق نکالی کہ طاہر سے مطہر اولی ہے
اور عبارت کنز پر کہ وہی عبارت جملہ ائمہ ہے اعتراض فرمایا جسکا بیان صدر کتاب میں گزرا طرفہ یہ کہ انھین بحر محقق نے باتباع
محقق علی الاطلاق تصریح فرمائی کہ تیمم صعید طاہر سے مسح عضوین کا نام ہے کما تقدم فی الوجہ الرابع جس سے ظاہر کہ کنز
وجملہ ائمہ پر وہ اعتراض محض ایک جوشش قلم تھا پھر بھی اُنکے تلمیذ شیخ الاسلام غزی نے تنویر اور مدقق علائی نے در مختار اور
ازہری وخادمی وطحطاوی وشامی ان قریب العہد متاخرین علما نے اس مین اُنکا اتباع کیا بل وقع المیل الی نحوہ للعلامۃ
الشرنبلالی فی شرح الوھبانیۃ اذ قال تحت البیت المذکور اشتمل البیت علی شرائط التیمم وھی ستۃ
السادسۃ الصعید الطھور وھو الذی لم تصبہ نجاسۃ والارض اذا اصابتھا نجاسۃ وذھب اثرھا لم یجز
التیمم منھا فی ارجح الاقوال وتصح الصلاۃ علیھا پھر ان حضرات نے بھی اُسکی وجہ یہ نہ بتائی کہ تراب مستعمل سے احتراز
ہے بلکہ اُس زمین سے احتراز جسے نجاست پہنچی اور خشک ہوکر بے اثر ہوگئی وقد تقدمت عبارۃ البحر والدر و
الباقون انما تبعوھا محققین نے یہ احتراز خود نفس لفظ طاہر سے ثابت فرمایا امام ملک العلما کا کلام اور اُسکی تحقیق تام
اور یہ کہ یہی عامہ شراح ہدایہ کا مسلک عام اور یہی باقرار صاحب بحر جمہور اکابر کا مفاد کلام اور بحر کی اسمین بحث ناتمام اور اُسکے
جوابات موضح مرام یہ سب کچھ اوپر گزرے ایضاح الاصلاح مین ہے لایجوز علی مکان فیہ نجاسۃ وقد زال اثرھا مع
انہ تجوز الصلاۃ فیہ لانہ لایخلو من اجزاء النجاسۃ وھی وان قلت تنافی وصف الطیب شرح نقایہ برجندی
مین ہے المراد بالطاھر الطاھر الکامل لتخرج ارض اصابتھا نجاسۃ نور الایضاح ومراقی الفلاح مین ہے
(بطاھر) طیب وھو الذی لم تمسہ نجاسۃ ولو زالت بذھاب اثرھا **تنبیہ جلیل** **اقول** و
باللہ التوفیق یہ دلائل ظاہرہ باہرہ کہ ہمنے تقریر کیے انھین کے ضمن مین وہ شبہات حل ہوگئے کہ دو مسئلون کی تقریر
دلیل مین کلمات معللین سے گزرتے **پہلا مسئلہ** تیمم کی ترکیب احسن کہ یون یون کرے تاکہ حتی الامکان استعمال مستعمل
سے بچے جسکا بیان دلیل اول مین گزرا کہ یہ تراب حکمی کا ذکر ہے وہ بیشک مستعمل ہوتی ہے علامہ شامی نے منحۃ الخالق مین
اُسکی دوسری طرح تاویل چاہی کہ استعمال سے مراد استعمال صوری ہے ولم یستقم لہ لانھم
ذکروا بعدہ مایعین الاستعمال الحقیقی قال فی البحر بعد ذکر صفۃ التیمم ھو الاحوط لان فیہ احترازا
عن استعمال المستعمل بالقدر الممکن فان التراب الذی علی یدہ یصیر مستعملا بالمسح حتی لو ضرب
یدیہ مرۃ ومسح بھما وجھہ وذراعیہ لایجوز اھ ومثلہ فی الحلیۃ ومجمع الانھر وغیرھما وھو برمتہ ماخوذ
من البدائع قال فی المنحۃ قولہ یصیر مستعملا بالمسح فیہ نظر لانہ ان استعمل باول الوضع یلزم

ان لایجزئ فی باقی العضو ولا یستعمل باول الوضع کالماء لایلزم ما ذکرہ وھو کذلک یؤیدہ ما قال العلامۃ فی شرح ھدیۃ ابن العماد عن جامع الفتاوی وقیل یمسح بجمیع الکف والاصابع لان التراب لایصیر مستعملا فی محلہ کالماء اھ ولذا عبر بعضھم فی ھذہ الکیفیۃ بقولہ والاحسن اشارۃ الی تجویز خلافہ اھ **اقول** ھذا بحمد اللہ تعالٰی ما قد جنحنا الیہ ۔ وقد منا تحقیقہ بما لامزید علیہ ۔ وان الاحتراز الذی ارادہ الصدر غیر میسور ولا مقدور بل احسنیتہ ایضا لامحل لھا لانہ ان صار مستعملا لم یجز والا فالتکلف لایحسن لکونہ اشتغالا بما لایجدی **قال** الا ان یقال المراد انہ یصیر مستعملا صورۃ لاحقیقۃ اھ **اقول** بل ھو مستعمل صورۃ وحقیقۃ الاتری الی تعریف التیمم فی البدائع وکثیر من الکتب انہ استعمال الصعید فی عضوین مخصوصین وفی التبیین والجوھرۃ استعمال جزء من الارض وفی التنویر استعمالہ بصفۃ مخصوصۃ وفی الایضاح طھارۃ حاصلۃ باستعمال الصعید وقد قال العلامۃ ش الاستعمال ھو المسح المخصوص کما تقدم کل ذلک فی التعریفات فلاشک ان التراب یستعمل فی العضوین کالماء فی الاعضاء انما الکلام فی انہ ھل یسلب بذلک وصف الطھوریۃ ام لا والمنصوص علیہ فی الدرایۃ والبنایۃ تجویز التیمم بالتراب المستعمل عندنا فقد سمیاہ مستعملا وابقیاہ طھورا نعم یراد فی الماء بالمستعمل المسلوب الطھوریۃ کنایۃ لانہ حکمہ فان ارید ھذا کان الحاصل ان ھذا التراب یصیر مسلوب الطھوریۃ صورۃ لاحقیقۃ وھذا لایکاد یرجع الی طائل **قال** ولکن الفرق ظاھر بین ھذا وبین قولہ حتی لو ضرب یدیہ مرۃ الخ تأمل اھ **اقول** رحمکم اللہ ورحمنا بکم انما عرض لکم ھذا لعدم الفرق بین التراب الحقیقی والحکمی الحکمی یصیر مسلوب الطھوریۃ حقیقۃ وھو المراد ھھنا قطعا فلا تاویل ولا خلف غیر انہ لایجد یہ لانہ ما دام فی عضو واحد لایصیر مستعملا بالاجماع ۔ والا وجب لکل عضو ضربات وھو منتف بلا نزاع ۔ بل علی کراھتہ اجماع ۔ وبالجملۃ لم اعلم لھذا الاحتیاط ۔ وجھا یحصل بہ للقلب نشاط ۔ **فان قلت** یلزمھم مثل ذلک فی ما استحسنوا فی صفۃ مسح الرأس والاذنین والرقبۃ کما ذکرہ فی الخلاصۃ والعنایۃ والمنیۃ وفی الحلیۃ عن الزاھدی عن البحر المحیط وفی النھر وغیرھا من الاسفار الغر وقال فی الحلیۃ توارد ھا غیر واحد من المتاخرین من غیر تعقب اھ وھذا لفظ الخلاصۃ استیعاب الرأس سنۃ وکیفیتہ ان یبل کفیہ واصابع یدیہ ویضع بطون ثلثۃ اصابع من کل کف علی مقدم الرأس ویعزل السبابتین

والابهامين ويجافى الكفين ويجرهما الى مؤخر الرأس ثم يمسح الفودين بالكفين ويمسح ظاهر الاذنين بباطن الابهامين وباطن الاذنين بباطن السبابتين حتى يصير ماسحا ببلل لم يصر مستعملا اھ زاد التاليان والنهر ويمسح رقبته بظاهر اليدين زاد غير الخلاصة والمنية هكذا روت عائشة رضى الله تعالى عنها مسح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اھ قال فى الحلية الله تعالى اعلم به نعم ما اشتملت عليه الكيفية المذكورة من انه يمسح ظاهر اذنيه بباطن ابهاميه وباطن اذنيه بباطن مسبحتيه هو السنة فى مسحهما كما تقدم فى حديث عمرو بن شعيب واخرجه ابن ماجة ايضا بسند صحيح عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم بمعناه اھ اقول[٣٠٤٤] كلا فان ثم بلة تنفد بالمد فارادوا استحفاظها كيلا يحتاج الى ماء جديد قال فى الفتح اما ما روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم اخذ لاذنيه ماء جديدا فيجب حمله على انه لفناء البلة قبل الاستيعاب واذا انعدمت البلة لم يكن بد من الاخذ كما لو انعدمت فى بعض عضو واحد اھ اما ههنا فليس الا وصف حكمى اكسبته الضربة اليد لتطهير عضو واحد فلا يزول ما دامت اليد على احد الاعضاء الثلثة اعنى الوجه والذراعين ثم رأيت العلامة سعدى افندى قال على قول العناية حتى يصير ماسحا ببلل لم يصر مستعملا مانصه اقول حقيقة وان لم يصر مستعملا حكما فى عضو واحد فلا يخالف ما سيأتى بعد اسطر اھ اى مما يفيد عدم استعمال الماء فى عضو واحد اقول[٣٠٤٥] هذا عين ما فهمته ولله الحمد وقد انقطع به نزاع طال فرده الامام العلامة الزيلعى ووافقه المحقق على الاطلاق وتبعهما ابن امير الحاج بانه لا يفيد لانه لابد من الوضع والمد فان كان مستعملا بالوضع الاول فكذا بالثانى فلا يفيد تاخيره اھ بل قال الامام فقيه النفس الاستيعاب فى مسح الرأس سنة وصورة ذلك ان يضع اصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فوديه ويمدهما الى قفاه فيجوز واشار بعضهم الى طريق اخر احترازا عن استعمال الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الا بكلفة ومشقة فيجوز الاول ولا يصير الماء مستعملا ضرورة اقامة السنة اھ فان كل ذلك مبناه على اخذ الاستعمال بمعنى الحكمى وانما المراد الحقيقى اى ليصير ماسحا ببلل طرى لم يذهب بالمسح ولم يستقله الاستعمال والعلم بالحق عند ذى الجلال۔ **دوسرا مسئلہ** کہ ایک ہی جگہ پر دونوں ضربیں ہونا یا ایک جگہ سے ایک شخص کا چند بار خواہ یکے بعد دیگرے ایک جماعت کا تیمم کرنا سب روا ہے اسکی تعلیل میں فرمایا کہ یہ مٹی تو ایسی ہی جیسے

ایک شخص کے وضو کے بعد لوٹے میں بچا ہوا پانی کہ دوبارہ خواہ دوسرے کو اُس سے وضو جائز ہے استعمال تو اُسکا ہوا جو ہاتھ میں آئی یہ تقریر علامہ برجندی وفاضل عبدالحلیم رومی نے بطور تنزل ذکر فرمائی کہ مٹی مستعمل نہیں ہوتی اور بالفرض ہو بھی تو وہ ہوگی جو اعضا کو لگ کر جھڑی نہ یہ جس پر ضرب کی شرح نقایہ میں ہے (علی کل طاهر) متعلق بضربتین لا یقال فیدل الکلام علی ان الضربتین تکونان علی موضع واحد مع ان التراب یصیر مستعملا بالضربة الاولی لانا نقول لو سلم ذلک فالتراب المستعمل هو الذی ینتثر من الوجه والیدین لا الذی وضع الید علیه صرح به صاحب الخلاصة بعینہ اسی طرح حاشیۂ درر میں ہے ولفظه فی الجواب قلت کون التراب مستعملا غیر مسلم ولئن سلم فالتراب المستعمل الخ ظاہر ہے کہ یہ کچھ محلِ اشتباہ نہیں ہاں خلاصہ ومحیط وبدائع کی عبارتیں کہ فتح وبحر سے دلیل دوم میں گزریں بلا اظہار تنزل ہیں خلاصہ ہی کی عبارت جامع الرموز میں لی اور بجائے ضرب شخص دیگر ضرب دیگر سے تصویر کی کہ لو ضرب علی طاهر للوجه ثم علیه للید اجزأه لان المستعمل هو التراب المستعمل فی الوجه والید کما فی الخلاصة اسی کے مثل بزازیہ ومراقی الفلاح میں ہے اول نے فرمایا التیمم بموضع تیمم به اٰخر یجوز لانه لم یرفع مستعمل الاول اور ثانی نے لعدم صیرورته مستعملا لان التیمم بما فی الید اور محیط وبحر کے مثل شامی میں نہر سے ہے کہ لم یصر مستعملا اذ التیمم انما یتأدی بما التزق بیده لا بما فضل اور بدائع کے مثل حلیہ اور اسیطرح شلبیہ میں ولوالجیہ سے ہے کہ التراب المستعمل ما التزق بید المتیمم الاول لا ما بقی علی الارض اخیر کے لفظ ہیں جاز لان التراب لا یصیر مستعملا لان المستعمل ما التزق بیده وهو کفضل ما فی الاناء علامہ ابراہیم حلبی نے دیکھا کہ مٹی کا ہاتھوں میں لگنا یا چہرہ ودست پر مسح کیا جانا موجب استعمال نہیں ہو سکتا جیسے پانی کہ جبتک بعد استعمال عضو سے انفصال نہ ہو مستعمل نہ ہوگا لہذا قید انفصال زائد کی کہ جاز لانه لم یصر مستعملا انما المستعمل ما ینفصل عن العضو بعد المسح قیاسا علی الماء شامی میں اسے نقل کرکے مقرر رکھا **اقول** یہی ہے وہ جسے فاضلین برجندی ورومی نے تنزل میں لیا اور یہی ہے وہ جسے امام قوام الدین کاکی وامام بدرالدین عینی نے صراحۃً فرمایا کہ مذہب حنفی میں اُس سے تیمم جائز ہے امام شافعی رضی اللہ تعالٰی عنہ کو خلاف ہے بالجملہ ان عبارات کا تنوع یوں آیا والمتأمل لا یخفی علیه الفرق اذا امعن النظر ان شاء اللہ تعالٰی رہا کشف شبہہ وہ بحمداللہ تعالٰی امام محقق علی الاطلاق وخاتمۃ المحققین علامہ زین بن نجیم رحمہما اللہ تعالٰی نے بروجہ احسن فرمادیا انھیں عبارات کو نقل کرکے اولاً فرمایا ان سے سمجھا جاتا ہے کہ مٹی کا مستعمل ہونا بھی ایک صورت رکھتا ہے جس سے روشن کہ اُسکا مستعمل ہونا غایت خفا میں ہے پھر اُس صورت کی تعیین فرمائی کہ جس ضرب سے ایک عضو پر مسح کیا اُس سے

اقول ... انما یزید بالاول ... بان لیس فیه ... ما یلتزق بالید و ... لا یوجب ذلک ... او لم یوجب الجواز ... فان المضروب ... الید اذن سواء ... فی الحکم ... کالوجه او انقص ... وان تغایرتا ذاتا

شیء من اجزائه ... مستعمل وهو الملتزق بالید لا من اجزائه ۱۲ منه غفرله

مسئلہ ... وضو کیا ... 

علی النهر

دوسرے پر نہیں کرسکتا اور صاف فرمادیا لاغیر۔ لیس غیر بس صرف یہی ایک صورت ہے اور اصلا کوئی شکل نہیں جسمین مٹی پر حکم استعمال طاری ہو یہ بداہۃً اُسی تراب حکمی کا حکم ہے حقیقی یہان قطعاً ساقط النظر بلکہ مسنون الانالہ ہے تو ثابت ہوا کہ مستعمل فی الوجہ والید یا مستعمل الاول یا مافی الید درکنار کہ تراب حکمی کے صاف محتمل ہین مالتزق بیدٖ سے بھی یہی مراد ہے یعنی وہ وصف تطہیر کہ کفین نے مساس ارض بالنیۃ سے حاصل کیا **اقول**[۳۰۴۹] **اولا** یہ خود عبارت محیط و بحر و نہر وغیرہم سے روشن کہ انھون نے حصر فرمایا کہ تیمم اُسی سے ادا ہوتا ہے جو ہاتھ مین لگے یہ حصر صحیح نہین ہوسکتا مگر تراب حکمی مین کہ حقیقی کا ہاتھ مین لگا ہونا قطعاً ضرور نہین خصوصاً نہر کا اُسکے بعد فرمانا کہ چکنے پتھر پر ہو تو بالا و لے جائز صراحۃً تناقض ہو جائیگا کہ وہان حقیقی کا کونسا ذرہ ہاتھ مین لگے گا **ثانیا**[۳۰۵۰] ایک صاف بات ہے مستعمل نہ ہوگا مگر مطہر کہ جب دوسرے سے رفع نجاست حکمیہ کرتا ہے وہ اُس سے منتقل ہو کر اس مین آجاتی ہے لہذا دوبارہ تطہیر کے قابل نہین رہتا اور جو مطہر ہے وقتِ تطہیر اُسکا وجود لازم کہ مطہر مفید طہارت ہے نہ کہ مُعِد اور تیمم معہود مین وقت مسح وجہ و یدین تراب حقیقی کا وجود لازم نہین تو ثابت ہوا کہ تیمم معہود مین تراب حقیقی مطہر نہین اور جب مطہر نہین تو مستعمل بھی نہین ہوسکتی وھو المطلوب اگر کہیے تیمم غیر معہود مین تو تراب حقیقی ہی مطہر ہے چاہیے وہان مستعمل ہو جائے **اقول**[۳۰۵۱] ہم نے یہ کہا تھا کہ ہر مستعمل ہو جانے والے کا مطہر ہونا ضرور نہ یہ کہ ہر مطہر کا مستعمل ہونا لازم یہ کلمات علما جن سے شبہہ گزرتا تیمم معہود ہی مین تھے اُس مین ہم نے مبرہن کر دیا کہ تراب حقیقی ہرگز مراد نہین بالجملہ ان کلمات کا **اولا** نفیس و صحیح و صریح و رجیح محمل تو یہی ہے کہ مراد تراب حکمی ہے **ثانیا** ممکن کہ کلام تنزل پر مبنی ہو جسطرح فاضلین برجندی و رومی نے جواب دیا **ثالثا** ممکن کہ استعمال سے مراد استعمال حقیقی ہو جیسا علامہ سعدی افندی نے عبارات اولیٰ مین افادہ فرمایا یعنی ضرب سے جنس ارض مستعمل نہ ہونے پر استدلال مقصود ہے وہ نفی لازم سے ادا فرمایا گیا کہ استعمال حکمی کو استعمال حقیقی لازم تو فرماتے ہین کہ یہ کیونکر مستعمل ہو حالانکہ حقیقۃً مستعمل نہین حقیقۃً استعمال تو اُسی مٹی کا ہے جو ہاتھون مین لگی رہ **رابعا**[۳۰۵۲] کم از کم یہ عبارات موردِ احتمالات ہین اور وہ نصوص کہ ہم نے ذکر کیے صریح تو انھین پر تعویل لازم **خامسا**[۳۰۵۳] یہ دلیل کی تقریرین ہین جو مذہب منقول نہین اور وہ نصوص خاص مسائل کے احکام ہین خصوصاً وہ بھی اسطرح کہ مذہب حنفی مین مٹی حکم استعمال نہین پاتی اس مین خلاف امام شافعی کو ہے تو بحمدہ تعالیٰ آفتاب کی طرح روشن ہوا کہ جنس ارض تیمم سے اصلا مستعمل نہین ہوتی نہ وہ جسپر ضرب کی نہ وہ کہ اعضا پر مسح کیگئی ھٰکذا ینبغی التحقیق واللّٰہ سبحٰنہ ولی التوفیق وبہ[۳۰۵۴] ظہر ان الصواب مع العلامۃ ط فی نفی الاستعمال عن التراب علی الاطلاق والکرم علیہ من العلامۃ ش حیث قال انما المستعمل ماینفصل عن العضو بعد المسح شرح المنیۃ و نحوہ ماقدمناہ عن النہر وھو

ف۱: ماذکرہ حکما معترض علی ماذکرہ من التعلیل

ف۲: معروضۃ علی العلامۃ ش

المذکور فی الحلیۃ فافہم اھ اشاربہ کعادتہ کما نبہ علیہ فی خطبتہ الی الرد علی السید ط غیر سدید بل یجب ارجاع مافی الحلیۃ والغنیۃ والنہر الی مایوافق ماذکر السید لانہ المنصوص علیہ فی المذہب واللہ سبحٰنہ وتعالیٰ اعلم وصلی اللہ تعالیٰ علی سیدنا ومولٰنا محمد واٰلہ وصحبہ وابنہ وحزبہ وبارک وسلم اٰمین والحمد للہ رب العٰلمین

## سوال سوم

مسجد کی دیوار سے تیمم جائز ہے یا نہیں کچھ ورق بنام فتاوٰی رشیدیہ یعنی جوابات رشید احمد **گنگوہی** چھپے ہیں جنکی فہرست کا شروع **کتاب الکفر** سے ہے اُسکے صفحہ ۷ پر اس سوال کے جواب میں لکھا تیمم دیوارِ مسجد سے کرنے کو بعض کتب فقہ میں مکروہ لکھا ہے فقط آیا یہ جواب صحیح ہے یا غلط اور کونسی کتاب فقہ میں اسے مکروہ لکھا ہے۔ بینوا تجروا

## الجواب

تحریر مذکور صواب سے بیگانہ فقاہت سے برکرانہ محض بے بنیاد کورانہ ہے مذہب حنفی میں اسکی کچھ اصل نہیں نہ کسی کتاب معتمد سے اُسکی کراہت مستبین نہ ایسی نقل مجہول کسیطرح قابلِ قبول نہ ایسا ناقل التفات کے قابل نہ اسپر شرع سے کوئی دلیل اور قول بے دلیل مردود و ذلیل بلکہ کتب معتمدہ سے اُسکا بطلان روشن جیسے گرنہ بیند بروز پرہ بر افگن تیمم میں دو ضربیں ہوتی ہیں اس بیان میں ہم دو ہی ضرب پر اکتفا کریں **ضرب اول** زعم مذکور کا بے اصل و بے دلیل ہونا یہ تو بدیہی کہ بعض کتب کوئی سند نہیں۔ نہیں معلوم کیسی کتاب کسکی کتاب اُسکی کیا عبارت کیا مفاد۔ ناقل نے کیا سمجھا کیا مراد۔ خود ناقل کو بھی اُسپر جزم نہ اعتماد۔ کہ طرز بیان سے تبری عہدہ مستفاد۔ بعض کتب میں رطب و یابس سب کچھ ہوتا ہے اگر ناقل کے نزدیک وہ کتاب اور اُسکا وہ حکم لائق اعتماد ہوتا سائل کو حکم بتاتا جسطرح اسی جواب میں مسجد کے اندر وضو کو بتایا ہے کہ حنفیہ کے نزدیک منع اور گناہ ہے اُسکے متصل ہی یہ الفاظ ہیں یہاں یہ نہ کہا کہ مکروہ ہے بلکہ یہ کہ بعض کتب میں مکروہ لکھا اُسکی بے اصلی کا اتنا ہی بیان بس ہے۔ رہا بے دلیل ہونا اگر یہاں شبہہ گزر سکتا تھا تو دو ہی وجہ سے یکم پانی پر قیاس اور وہ محض جہل و وسواس **اولاً** ہم ثابت کر آئے کہ تیمم سے جنس ارض اصلا مستعمل نہیں ہوتی بخلاف آب اور آب مستعمل اگرچہ مذہب صحیح میں طاہر ہے مگر قذر ہے یعنی گھن کی چیز اور مسجد کو ایسی اشیا سے بچانا واجب جیسے لعابِ دہن و آبِ بینی **ثانیاً** اگر بفرض غلط تسلیم کریں کہ مٹی زمین اور ہاتھوں پر مسح ہو کر چھوٹتے ہی مستعمل ہوجاتی ہے تو آجکل عامہ مساجد کی دیواریں پختہ و گچ کردہ ہیں اور اگر کوئی کچی بھی ہے تو کہگل کی ہوئی یا صاف لسی ہوئی اُن میں یہ مٹی کہاں تو اُنکی دیواروں پر تیمم کیوں مکروہ **ثالثاً** دیواریں عام طور پر ایسی بنائی جاتی ہیں جن پر ہاتھ

رکھے سے اُنکے اجزا نہین چھوٹتے اور باہر سے آیا ہوا غبار کہ ہوا نے لا کر ڈالا ہوا اجزائے مسجد سے نہین تو غالب صور مین جو مٹی ہاتھ کو لگے گی مسجد کی نہ ہوگی ورنہ مسجد سے گرد و غبار صاف کرنا منع ہو کہ اجزائے مسجد کا اُس سے چھڑانا اور دُور کرنا ہی **رابعاً** علمائے کرام تصریح فرماتے ہین کہ زمین مسجد پر جو مٹی پھیلی ہوئی ہے کیچڑ کے سنے پاؤن اُس سے پوچھنا مکروہ ہے کہ یہ زمین مسجد ہی سے پوچھنا ہوگا پھیلا ہوا غبار حائل نہ سمجھا جائیگا اور اگر گرد جھاڑ کر مسجد کے کسی گوشے مین جمع کر دی ہو تو اُس سے پوچھنے مین حرج نہین فتاوی امام قاضیخان و تجنیس امام صاحب ہدایہ و محیط سرخسی و بحر الرائق و فتاوی ہندیہ وغیرہا کتب کثیرہ معتمدہ مین ہو واللفظ للخانیۃ یکرہ مسح الرجل من طین و ردغۃ باسطوانۃ المسجد او بحائط وان مسح بتراب فی المسجد ان کان ذلک التراب مجموعا فی ناحیۃ غیر منبسط لا باس بہ وان کان منبسطا مفروشا یکرہ لانہ بمنزلۃ ارض المسجد جب یہ جمع کی ہوئی مٹی کہ خود زمین مسجد پر ہے جو اصل مسجد ہی جسکا تعلق مسجد سے ابھی بالکلیہ منقطع بھی نہ ہوا اُس سے کیچڑ کے پاؤن پوچھنا کہ فی الحال تقذیر ہے مکروہ نہ ہوا تو یہ مٹی کہ دیوار مسجد پر تھی جو فرع مسجد اور حکم مسجد مین ہو اور ہاتھوں مین لگ کر دیوار مسجد سے بھی یکسر منقطع ہوگئی مونھ اور ہاتھون پر پھیرنا کہ فی الحال موجب استعمال بھی نہین کیونکر مکروہ ہوسکتا ہی **دوم** دیوار مسجد وقف ہی اور وقف اُسی کام مین لایا جاسکتا ہی جس غرض کے لیے وقف کیا گیا دوسرے کام مین لانا منع ہی خصوصاً مسجد کہ اُسکا معاملہ عامۂ اوقاف سے بھی تنگتر ہی اور تیمم دوسرا کام ہی کہ دیوار مسجد اس غرض کے لیے نہین بنائی جاتی۔ شاید گنگوہی خیال مین تو وہی پانی پر قیاس باطل ہوگا کہ مسجد مین وضو کے ساتھ اسے ذکر کیا اور ایسے اذہان سافلہ و عقول ناقصہ سے کچھ مستبعد نہین کہ یہ شبہہ بھی گزرے جو اول سے افسد ہی تیمم جو کچھ تصرف ہی اپنے چہرہ و دست پر ہی دیوار سے صرف چھونے ہاتھ لگانے کا تعلق ہوگا یہ دیوار مین کوئی تصرف نہ کہلائیگا ورنہ مکروہ نہین بلکہ حرام ہوتا اور نہ صرف دیوار مسجد بلکہ دیوار وقف بلکہ دیوار تیمم بلکہ ہر نابالغ بلکہ بے اذن مالک ہر دیوار مملوک سے تیمم کرنا بلکہ اُسپر ہاتھ لگانا یا اُنگلی سے چھونا یا دیوار مسجد سے پیٹھ لگانا سب حرام ہوتا اور اسکا قائل نہ ہوگا مگر سخت جاہل ہاتھ لگانے سے دیوار کا کچھ خرچ نہین ہوتا چراغ مین تیل بتی کا خرچ ہی پھر بھی مسجد کے چراغ سے کہ مسجد کے لیے روشن ہو خط پڑھنا یا کتاب دیکھنا یا سبق پڑھنا پڑھانا بلا شبہہ روا ہی فتاوی خانیہ و فتاوی ہندیہ مین ہے ان اراد انسان ان یدرس کتابا بسراج المسجد ان کان سراج المسجد موضوعا فی المسجد للصلاۃ قیل لا باس بہ وان کان موضوعا فی المسجد لا للصلاۃ بان فرغ القوم من صلاتھم وذھبوا الی بیوتھم وبقی السراج فی المسجد قالوا لا باس بان یدرس بہ الی ثلث اللیل وفی ما زاد علی الثلث لا یکون لہ حق التدریس **ضرب دوم** کتب معتمدہ مین زعم گنگوہی کا

خلاف اولاً یہی پاؤں پوچھنے کا مسئلہ کہ تین وجہ سے بحکم دلالۃ النص دیوارِ مسجد سے جوازِ تیمم پر دلیل صاف کما مر تقریرہ ثانیاً نمبر اکیسو بیالیس میں گزرا کہ مسجد میں احتلام واقع ہوا اور نکلنا چاہیے تو بہت اکابر نے بے تیمم کیے فوراً نکل جانے کی اجازت دی اور تیمم کرکے نکلنا صرف مستحب رکھا ذخیرہ و حلیہ و ہندیہ و تاتارخانیہ و خانیہ موجبات الغسل و خزانۃ المفتین و نہر الفائق و سراج وہاج و درمختار و ردالمحتار و طحطاوی علی مراقی الفلاح و ابوالسعود و طحطاوی علی الدرالمختار میں اسی پر جزم و اعتماد فرمایا ظاہر ہے کہ یہ تیمم غالباً نہ ہوگا مگر دیوار یا زمینِ مسجد سے اگر ان سے تیمم مکروہ ہوتا تو ایک امر جائز سے بچنے کے لیے ہرگز اسکی اجازت بھی نہ ہوتی نہ کہ مستحب قرار پاتا یہ استحباب علما کراہت گنگوہی کا صریح دافع ہے و للہ الحمد واللہ تعالٰی اعلم وصلی اللہ تعالٰی وبارک وسلم علی الحبیب الاکرم والشفیع الاعظم ہادی الامم الی الطریق الامم وآلہ وصحبہ ذوی الجود والکرم والحمد للہ رب العلمین علی ما ھدی وعلم وعلمہ عز شانہ اتم وحکمہ جل مجدہ احکم۔

## رسالہ باب العقائد والکلام ۱۳۳۵ھ

جسکا رسالہ حسن التعمم میں وعدہ تھا۔ یہ بیان اگرچہ مسائل تیمم و طہارت ظاہری سے جدا ہے مگر باذنہ تعالٰی طہارت باطن کا اعلٰی ذریعہ ہے جسطرح قرآن عظیم نے مسائل طلاق کے وسط میں تاکید نماز کا ذکر فرمایا کہ حافظوا علی الصلوٰت والصلوٰۃ الوسطٰی وقوموا للہ قانتین نگاہداشت کرو نمازوں اور خصوصاً نماز اوسط کی اور اللہ کے حضور ادب سے کھڑے ہو اُسی سنت کریمہ کے اتباع سے یہ مسائل تیمم کے وسط میں عقائد اسلام کی یاد دہانی ہے مولٰی تعالٰی قبول فرمائے اور مسلمانوں کیلیے ذریعۂ ثبات ایمان بنائے اور اُسکے کرم پر دشوار نہیں کہ بعض مخالفین کو بھی اس سے راہ ہدایت دکھائے وباللہ التوفیق

## بسم اللہ الرحمٰن الرحیم

الحمد للہ الذی ھدانا للایمان واٰتانا القراٰن والفرقان والصلاۃ والسلام الاتمان الاکملان علی من اعطانا العلم بربنا فصح لنا الایمان وعلی اٰلہ وصحبہ وتابعیھم باحسان جانا جس نے جانا اور جس نے نہ جانا وہ اب جانے کہ اللہ عزوجل کو جاننا بحمدہ تعالٰی مسلمانوں کے ساتھ خاص ہے کوئی کافر کسی قسم کا ہو ہرگز اُسے نہیں جانتا کفر کہتے ہی جہل باللہ کو ہیں۔ یہاں ناواقفوں کو ایک شبہہ گزرتا ہے جسکا جواب کاشف صواب و رافع حجاب والتوفیق من اللہ الوھاب

**تقریر شبہہ** کافروں کے صدہا فرقے اللہ تعالٰی کو جانتے بلکہ مانتے بھی ہیں فلاسفہ تو اُسکی توحید پر دلائل قائم کرتے ہیں یہود و نصارٰی توریت و انجیل اور مجوس اپنے زعم میں ژند و استا کو اُسی کا کلام جانکر اعتقاد رکھتے ہیں آریہ اگرچہ وید کو اُسکا کلام نہیں جانتے مگر بزعم خود اُسیکا الہام مانتے اور اُسی کو مالک و خالق کل اعتقاد کرتے اور توحید کا محض جھوٹا دم بھرتے ہیں

باب العقائد

ہنود وغیرہم بت پرست تک کہتے ہیں کہ سارے جہان کا مالک سب خداؤں کا خدا ایک ہی ہے عرب[۴۹۶] کے مشرک کہا کرتے
مانعبدھم الا لیقربونا الی اللہ زلفی یعنی وہ تو ان بتوں کو صرف اسلیے پوجتے ہیں کہ بت انہیں اللہ سے قریب کردیں
اور لبیک میں کہا کرتے لبیک لاشریک لک الا شریکا ھو لک تملکہ وما ملک ہم تیری خدمت کو حاضر ہیں تیرا کوئی
شریک نہیں مگر وہ شریک کہ تیرا ہی مملوک ہے تو اسکا بھی مالک اور اسکی مِلک کا بھی مالک جب وہ لاشریک لک تک پہنچے
کہ تیرا کوئی شریک نہیں حضور اقدس صلی اللہ تعالی علیہ وسلم فرماتے ویلکم قط قط تمھیں خرابی ہو بس بس یعنی آگے نہ بڑھو
استثنا نہ کرو مولی عزوجل فرماتا ہے ولئن سألتھم من خلق السموت والارض لیقولن اللہ اور اگر تم ان سے پوچھو کہ
آسمان و زمین کس نے بنائے ضرور کہیں گے اللہ نے۔ اور کلمہ گو فرقوں میں جو مرتد ہیں وہ تو نبی و قرآن سبھی کو جانتے قال اللہ
وقال الرسول سے سند لاتے نمازیں پڑھتے روزے رکھتے ہیں جیسے قادیانی نیچری چکڑالوی وہابی رافضی دیوبندی غیر مقلد
خذلھم اللہ تعالی اجمعین پھر کیونکر کہا جائے کہ یہ اللہ عزوجل کو جانتے ہی نہیں۔ ہاں نرے دہریوں کی نسبت یہ کہنا ٹھیک ہے
جو اللہ تعالی کو مانتے ہی نہیں **تقریر جواب** بعون الوہاب **اقول**[۴۹۷] وباللہ التوفیق ایجاب و سلب متناقض ہیں جمع نہیں
ہوسکتے وجود شیئ اُسکے لوازم کے وجود کا مقتضی اور اُنکے نقائض و منافیات کا نافی ہے کہ لازم کا منافی موجود ہو تو لازم نہ ہو
اور لازم نہ ہو تو شیئ نہ ہو تو ظاہر ہوا کہ سلب شیئ کے تین طریقے ہیں اول خود اسکی نفی مثلاً کوئی کہے انسان ہے ہی نہیں دوم
اُسکے لوازم سے کسی شیئ کی نفی مثلاً کہے انسان تو ہے لیکن وہ ایک ایسی شیئ کا نام ہے جو حیوان یا ناطق نہیں سوم اُنکے منافیات
سے کسی شیئ کا اثبات مثلاً کہے انسان حیوان ناہق یا صاہل ہے عبارت ہی ظاہر ہے کہ ان دونوں پچھلوں نے اگرچہ زبان سے
انسان کو موجود کہا مگر حقیقۃً انسان کو نہ جانا وہ اپنے زعم باطل میں کسی ایسی چیز کو انسان سمجھے ہوئے ہیں جو ہرگز انسان نہیں
تو انسان کی نفی اور اُس سے جہل میں یہ دونوں اور وہ پہلا جس نے سرے سے انسان کا انکار کیا سب برابر ہیں فقط لفظ
میں فرق ہے مولی[۲] عزوجل کو جمیع صفات کمال لازم ذات اور جمیع عیوب و نقائص اُس پر محال بالذات کہ اُسکے کمال ذاتی کے
منافی ہیں کفار میں ہرگز کوئی نہ ملے گا جو اُسکی کسی صفت کمالیہ کا منکر یا معاذ اللہ اُسکے لیے کسی عیب و نقص کا مثبت نہ ہو
تو دہریے تو قسم اول کے منکر ہیں کہ نفس وجود سے انکار رکھتے ہیں باقی سب کفار دو قسم اخیر کے منکر ہیں کہ کسی کمال
لازم ذات کے نافی یا کسی عیب منافی ذات کے مثبت ہیں بہرحال اللہ عزوجل کو نہ جاننے میں وہ اور دہریے برابر ہوئے
وہی لفظ و طرز ادا کا فرق ہے دہریوں نے سرے سے انکار کیا اور ان دہریوں نے اپنے اوہام تراشیدہ کا نام خدا رکھکر لفظ کا
اقرار کیا مولی سبحنہ وتعالی فرماتا ہے ارءیت من اتخذ الٰھہ ھوٰہ دیکھو تو وہ جس نے اپنی خواہش کو خدا بنالیا ولہذا کریمہ
لیقولن اللہ کے تتمہ میں ارشاد ہوا قل الحمد للہ بل اکثرھم لا یعلمون اگر اُن سے پوچھو کہ آسمان و زمین کا خالق کون ہے

مسئلہ ۱: مشرکین کی تعریف میں
مسئلہ ۲: جمیع صفات کمال اللہ عزوجل کیلئے لازم ذات ہیں اور جمیع عیوب و نقائص اس پر محال بالذات
جمیع کفار ... اصلاً نہ ماننے ... اسلام نہیں ... دیوبندی ...

کہیں گے اللہ قل الحمد للہ تم کہو حمد اللہ کو کہ اُسکے منکر بھی ان صفات میں اُسیکا نام لیتے ہیں اپنے معبود ان باطل کو اس لائق نہیں جانتے۔ مگر کیا اس سے یہ کوئی سمجھے کہ وہ اللہ کو جانتے ہیں نہیں نہیں بل اکثرھم لایعلمون ۝ اکثر اُسے جانتے ہی نہیں ان ھم الا یخرصون ۝ وہ تو یونہیں اپنی سی اٹکلیں دوڑاتے ہیں۔ جیسے اور بہتیرے معبود گڑھ لیے کہ ان ھی الا اسماء سمیتموھا انتم واباؤکم ما انزل اللہ بھا من سلطٰن وہ تو نرے نام ہیں کہ تم نے اور تمہارے باپ دادوں نے دھر لیے اللہ نے اُنکی کوئی سند نہ اُتاری یونہیں اپنی اندھی اٹکل سے ایک سب سے بڑی ہستی خیال کرکے اُسکا نام اللہ رکھ لیا ہے حالانکہ وہ اللہ نہیں کہ جس صفات کی اُسے بتاتے ہیں اللہ عزوجل اُنسے بہت بلند و بالا ہے تعٰلی اللہ عما یقول الظٰلمون علوا کبیرا ۝ سبحٰن رب العرش عما یصفون ۝ رہا یہ کہ یہاں اکثر سے نفیِ علم فرمائی **اقول اولاً** (۳۰۶) دفع شبہہ کو اتنا ہی کافی کہ آخر یہ اُنکے اکثر سے نفی ہے جو اقرار کرتے تھے کہ آسمان و زمین کا خالق اللہ ہی ہے معلوم ہوا کہ اُنکا اقرار باللہ منافیِ جہل باللہ نہیں اور ہمارے سالبہ کلیہ کی نفی نہ فرمائیگا کہ یہ مفہوم لقب سے استدلال ہوا اور وہ صحیح نہیں اکثر سے نفی سلب جزئی کی ہوئی اور سلب جزئی سلب کلی کو لازم ہے نہ کہ اُسکا منافی **ثانیاً** (۳۰۷) ایسی جگہ اکثر پر حکم فرمانا قرآن عظیم کی سنت کریمہ ہے حالانکہ وہ احکام یقیناً سب کفار پر ہیں اوکلما عٰھدوا عھدا نبذہ فریق منھم بل اکثرھم لایؤمنون ۝ فان اکثرکم فسقون ۝ و لکن الذین کفروا یفترون علی اللہ الکذب واکثرھم لایعقلون ۝ ولکن اکثرھم یجھلون ۝ یرضونکم بافواھھم وتابی قلوبھم واکثرھم فسقون ۝ یعرفون نعمۃ اللہ ثم ینکرونھا واکثرھم الکفرون ۝ کافروں کو فرمایا اُن میں اکثر ایمان نہیں رکھتے اُنکے اکثر فاسق ہیں اُنکے اکثر بے عقل ہیں اُنکے اکثر جاہل ہیں اُنکے اکثر کافر ہیں حالانکہ وہ سب ایسے ہی ہیں یونہیں یہاں فرمایا کہ اُنکے اکثر نہیں جانتے حالانکہ اُن میں کوئی بھی نہیں جانتا یہانتک کہ شیاطین کے بارے میں فرمایا یلقون السمع واکثرھم کٰذبون اُن میں اکثر جھوٹے ہیں حالانکہ یقیناً وہ سب جھوٹے ہیں اور اسکے سوا اور آیات کثیرہ اب (ف۲) یا تو یہ کہ اکثر سے کُل مراد ہے جیسے کبھی کُل سے اکثر مراد ہوتا ہے کریمہ وما یتبع اکثرھم الا ظنا کے تحت میں مدارک التنزیل میں ہے المراد بالاکثر الجمیع معالم التنزیل میں ہے اراد بالاکثر جمیع من یقول ذلک شہاب علی البیضاوی میں ہے یعنی ان الاکثر یستعمل بمعنی الجمیع کما یرد (ف۳) القلیل بمعنی العدم وحمل النقیض علی النقیض حسن وطریقۃ مسلوکۃ اھ **اقول** (۳۰۸) لکن (ف۴) لاشک ان منھم من لایتبع ظنا ولا وھما ولا ادنی شبھۃ انما یتبع ھوی نفسہ عنادا واستکبارا یعرفونہ کما یعرفون ابناءھم۔ فلما جاءھم ما عرفوا کفروا بہ فلعنۃ اللہ علی الکٰفرین ۝ وجحدوا بھا واستیقنتھا انفسھم ظلما وعلوا وقد (ف۵) سلفت الاٰیۃ یعرفون نعمۃ اللہ ثم ینکرونھا ونعمۃ اللہ محمد صلی اللہ تعالٰی علیہ وسلم قالہ ابن عباس رضی اللہ تعالٰی عنہما **اقول** (۳۰۹) یا یہ کہ اُن میں سے جو علمِ الٰہی میں ایمان لانیوالے تھے

انکا استثنا فرمایا جاتا ہے وھو مسلک حسن نفیس ذھب الیہ خاطری بحمد اللہ تعالیٰ اول وھلۃ ثم رأیت العلامۃ ابا السعود اشار الیہ فی ارشاد العقل السلیم حیث قال تخصیص اکثرھم للتلویح بما سیکون من بعضھم من اتباع الحق والتوبۃ مشرکین کا جہل باللہ تو اسی کریمہ سے ثابت جس سے انکے جاننے پر شبہہ میں استدلال تھا میان توحید پر کلام کیجیے جن مین نصاریٰ بھی باوصف تثلیث اپنے آپکو شریک کرتے ہین اور شرع مطہر نے بھی انکے احکام کو احکام مشرکین سے جدا فرمایا **فاقول** وباللہ التوفیق **فلاسفہ** ایسے کو خدا کہتے ہین جو صرف ایک عقل اول کا خالق ہے دوسری چیز بنا ہی نہین سکتا تمام جزئیات عالم سے جاہل ہے۔ اپنے افعال مین مختار نہین۔ اجسام کو معدوم کرکے پھر نہین بنا سکتا ولہذا حشر اجساد کے منکر ہین۔ آسمان اُس نے نہ بنائے بلکہ عقلون نے اور ایسے مضبوط گڑھے کہ فلسفی خدا اُنھین شق نہین کرسکتا ولہذا قیامت کے منکر ہین وغیرہ وغیرہ خرافات ملعونہ۔ کیا اُنھون نے خدا کو جانا حاش للہ سبحٰن رب العرش عما یصفون ○ **آریہ** ایسے کو ایشر کہتے ہین جسکے برابر کے ہم عمر دو واجب الوجود اور ہین روح و مادہ۔ ایشر نہ انکا خالق نہ انکا مالک اور ناحق ناروا نہین دبا بیٹھا انپر ظالمانہ حکم چلا رہا ہے۔ ایسے کہ جسکا اصلا کوئی ثبوت ہی نہین آریہ نے زبردستی مان رکھا ہے۔ جب روح و مادہ بے کسی کے بنائے آپ ہی ازل سے موجود ہین تو کیا آپ ہی اپنا میل نہین کرسکتے تو جونون کے بننے مین بھی اُسکے وجود پر دلیل نہین۔ رہا جونون کا بدلنا وہ کرم کے ہاتھ ہے ایشور کی کیا حاجت اور اُسکے ہونے پر کیا دلیل۔ ایسے کو جو ماں رکھتا ہے اور وہ اُسکی جان کی حفاظت کرتی ہے تو باپ بھی ضرور ہوگا کہ خود آریہ ولادت مسیح علیہ الصلاۃ والسلام پر کہتے ہین کہ بے باپ ولادت نرا مضحکہ ہے جب ایشور کے ہوتے ہوئے بے باپ ولادت نہین ہوسکتی تو جب ایشور بھی نہ تھے اُنکی ماتا آپ سے آپ کیسے گربھ کر لاتی۔ اور خاکی انڈا ہو بھی تو گندا۔ ایسے کو جو بستر پر بیمار پڑا اور اپنی ماں کو دوا کے لیے پکار رہا ہے وید آتے اور اُسکا تنگ حال دیکھکر سخت کڑھتے اور سر ہلاتے ہین ایسے کو جس سے زیادہ علم و عقل والے موجود ہین یہ اپنی بیماری مین جنکی دہائی دیتا اور چیخ رہا ہے کہ او سیکڑون طرح کے عقل و علم والو تمھاری ہزارون بوٹیاں ہین اُنسے میرے شریر کو نروگ کرو ای ماتا جان تو بھی ایسا ہی کر۔ ایسے کو جو گونگا ہے اصلا بول نہین سکتا (اور یہ دوا کے لیے دہائی تہائی کون مچا رہا تھا) بات تو یون نہین کرتا کہ انسان کی مشابہت نہ پیدا ہو مگر وید اتارنے کے لیے رشیون کو بینڈ باجے کی طرح بجاتا اور کٹھ پتلیون کی مانند نچاتا ہے فضیلت انسانی مین مشابہت گوارا نہ ہوئی اور بجانے نچانے کے رذیل کامون مین شرکت کی ع فکر ہر کس بقدر ہمت اوست ❊ اس بجنے ناچنے مین جو کچھ رشیون کے سُر بولے وہ اُسکی الہامی کتاب وید ہے۔ ایسے کو جس نے نیوگ جیسی بیحیائی کو ذریعۂ نجات کیا ہے ایسے کو جسکے ہزار سر ہین دو مونھے سانپ سے پانسو حصے سوا ہزار آنکھ ہین ہر سر مین ایک ہر مونھ

کانا۔ یا بعض چہروں میں کئی کئی باقی چہروں سے اندھا ہزار پاؤں ہیں کھنکھجورا تو نہیں جسے ہزار پا کہتے ہیں۔ ایسے کو جو زمین پر ہر جگہ ہے الٹا سیدھا نت کی کلا کو بھی مات کیا اور کلام حرام کہ انسان سے مشابہت نہ ہو پھر جگہ پاخانہ بھی ہے سیدھا ہوتا تو پاؤں ہی بھرتے الٹا بھی ہی تو سر بھی سنا تب بھی دس انگل کے فاصلے پر ہر آدمی کے آگے بیٹھا ہے تو ہر جگہ کب ہوا پھر دو آدمی آمنے سامنے دس انگل کے فاصلے سے ہوں تو ان میں ہر ایک ایشور کا جگہ میں شریک ہوا اور دو انگل کے فاصلے پر ہوں تو ایشور آٹھ آٹھ انگل ہر ایک کے پیٹ میں گھسا ٹھہرا۔ ایسے کو جو سر دبا یک ہی ہر چیز میں حلول کیے ہوئے ہی ہر مادہ کی فرج ہر شخص کی مقعد ہر پاخانے کی ڈھیری میں نجاست کا کیڑا بھی اتنا گھنونا تو نہیں ہوتا۔ پھر یہ سب جگہ رہا ہوا ایک ہی ایشور ہے یا ہر جگہ نیا۔ بر تقدیر دوم ایشوروں کی گنتی تمام مخلوقات کے شمار سے بڑھ نہ گئی تو برابر ضرور سہی اسی پر توحید کا دم بھرتے ہیں بر تقدیر اول ایشور کے سنکھوں مہاسنکھوں ٹکڑے ہوئے کہ ذرے ذرے بھر جگہ میں اسکا نیا ٹکڑا ہے تو ایشور مرکب ہوا اور ہر مرکب محتاج ہے کہ جبتک اسکے سب جز اکٹھے نہ ہوں نہیں ہو سکتا تو ایشور محتاج ہوا پھر جب ہر جگہ رہا ہوا ہی فرض کر و ایک شخص نے دوسرے کے جوتا مارا تو یہ فضا جسمیں جوتا چلکر اسکے بدن تک گیا اس میں بھی ایشور تھا یا نہیں نہ کیونکر ہوگا کہ وہ سب جگہ ہے اور جب یہاں بھی تھا تو جوتا آتے ہوئے دیکھکر ہٹ گیا یا جوتا اسکے اندر ہوتا ہوا گزر گیا ہٹ تو سکتا نہیں ورنہ ہر جگہ کب رہا یہ جگہ خالی ہو جائیگی ضرور جوتا اس میں ہوکر گزرا عجب ایشور کہ جوتے سے پھٹ گیا پھر اس شخص کے جس حصۂ بدن پر جوتا پڑا وہاں بھی ایشور تھا یا نہیں نہ کیسے ہوگا ورنہ ہر جگہ نہ رہیگا اور جب وہاں بھی تھا تو اب بتاؤ کہ یہ جوتا کسپر پڑا۔ کاش نرا الٹا ہوتا تو پاؤں پر لگتا سیدھا بھی ہے تو سر پر پڑا۔ یہ ہیں آریہ اور انکا ایشور کیا انھوں نے خدا کو جانا حاش للہ سبحٰن رب العرش عما یصفون ○ **مجوس** ایسے کو خدا کہتے ہیں جسکے برابر کی چوٹ کا دوسرا خالق شیطان ہے پھر بعض کے نزدیک تو شیطان اسکا مخلوق ہی نہیں اسی کیطرح واجب الوجود ہی خود بخود موجود ہے جب تو شیطان اسکا ہمسر ہونا ظاہر اور جنکے نزدیک وہ بھی اسی سے پیدا ہوا وہ اور سخت اعجوبہ ہے یزدان سے کوئی جزئی شر تو اسلیے نہ بن سکا کہ وہ خیر محض ہے اس سے شر کیونکر پیدا ہو مگر اہرمن کہ ہر شر کی جڑ اور کلی شر ہے اس سے پیدا ہو گیا اور جب سب شر اہرمن سے پیدا ہیں اور اہرمن یزدان سے تو جملہ شرور کا ٹھیکا یزدان ہی کے ماتھے رہا ایسے کو جسے بیٹھے بٹھلائے ایک دن فکر ہوئی کہ اگر کوئی میرا مخالف ہو تو کیسا ہو اس خیال فاسد سے ایک دھواں اٹھا جو شیطان بنا اور اس نے قوت پکڑی یہانتک کہ لشکر جوڑ کر یزدان کے مقابل ہوا مجوس کا یزدان اسکے مقابلہ کی تاب نہ لاکر بھاگا اور جنت میں قلعہ بند ہوا اہرمن تین ہزار برس جنت کا محاصرہ کیے رہا یزدان اسکا کچھ نہ بگاڑ سکا آخر فرشتوں نے بیچ بچاؤ کر کے تصفیہ کرا دیا کہ سات ہزار برس دنیا میں شیطان سلطنت کرے پھر ملک یزدان کو سونپ دے مجوس کا یزدان طول محاصرہ سے

عاجز آچکا تھا جبراً قہراً قبول کیا اور آب اُس سے ما فضول کہ وہ دنیا کی سلطنت سے معزول ایسے کو جس نے بیٹے کیلیے اپنا باپ کی بی بی جیسی بہن بھائیان حلال کی ہین۔ کیا انھون نے خدا کو جانا حاشَ للہ سبحٰن رب العرش عما یصفون ۝ یہود ایسے کو خدا کہتے ہین جو آسمان و زمین بناکر اتنا تھکا کہ عرش پر جاکر پاؤن پر پاؤن رکھکر چت لیٹ گیا ایسے کو جو اُن مین بعض کے نزدیک عزیر کا باپ ہی۔ ایسے کو جو ایک حکم دیکر اُسکا پابند ہوجاتا ہے زمانہ و مصالح کتنے ہی بدلین اُسکے بدلے دوسرا حکم نہین بھیج سکتا ولہذا نسخ کے منکر ہین اور شریعت موسوی کو ابدی کہتے اور اس صریح کذب کا افترا اپنے معبود کے سر دھرتے ہین ایسے کو جسنے آپہی قوم نوح پر طوفان بھیجا پھر اپنی اس حرکت پر ایسا نادم ہوا اتنا رویا کہ آنکھین دکھ آئین نسخ تو بچپانا ٹھہر کر محال حالانکہ اُسے بچپانے سے کوئی تعلق نہین رات کو دن کرتا ہی پھر دن کو رات کر دیتا ہے کوئی مجنون ہی اسے بچپانا کہیگا جب احکام تکوینیہ مین یہ ہے احکام تشریعیہ مین کون مانع ہی خیر وہ تو بچپانے کے خوف سے نہ بدل سکے مگر آدم کو بناکر بچپایا اور طوفان بھیجکر تو بچپانے کا وہ طوفان آیا جس نے رُلا رُلا کر آنکھون کا یہ دن دکھایا ایسے کو جس نے یہودی کے لیے اُسکی سگی بہن حلال کی اور توریت مین اُسکی حرمت غلط لکھدی اسلیے کہ شریعت آدم مین یقیناً حلت تھی اب حرام کرے تو منسوخی حکم سے بچپانا ٹھہرے۔ ایسے کو جس نے خلیل و سمٰعیل علیہما الصلاۃ والتسلیم کی دعا قبول کی اور اُن سے کہا کہ مین نے سمٰعیل و اولاد سمٰعیل کو برکت دی اور تمام خیر و خوبی اُن مین رکھی عنقریب تمام امتون پر اُنھین غالب کرونگا اور اُن مین اُنھین مین سے اپنا رسول اپنے کلام کے ساتھ بھیجونگا۔ پھر کیا کچھ نہین بلکہ انکا عکس کیا جیسا یہود بکتے ہین۔ ایسے کو کہ نہ توریت اُسکی کتاب نہ موسیٰ سے اُسکا کلام یہ سارے کرشمے ایک فرشتے کے ہین۔ کیا انھون نے خدا کو جانا حاشَ للہ سبحٰن رب العرش عما یصفون ۝ نصارے ایسے کو خدا کہتے ہین جو مسیح کا باپ ہی اور مزہ یہ کہ اُسکے بھائیون کا بھی باپ ہی اُسکے شاگردون کا باپ ہی اُسکے چھوٹے جھنڈ کا باپ ہی ہر عیسائی کا باپ ہی بلکہ ہر مصلح کا باپ ہے خود آدمیون سکے باپ آدم کا باپ ہی تو ہر بشر کا باپ ہے یہانتک کہ حکم ہی کہ زمین پر کسی کو اپنا باپ مت کہو کیونکہ تمھارا ایک ہی باپ ہی جو آسمان پر ہی پھر تو نات پودہ پھیلی ہوئی ہے اور پھر اکیلا مسیح اُسکا اکلوتا۔ ایسے کو جو اپنے اکلوتے کو سولی سے نہ بچا سکا۔ ایسے کو کہ جب اُسکا بیگناہ اکلوتا یہان کی مصیبت جھیل کر ہان ہان عیسائیون کا خدا مخلوق کے مارے سے دم گھٹاکر باپ کے پاس گیا اُس نے اکلوتے کی یہ عزت کی اُسکی مظلومی و بیگناہی کی یہ داد دی کہ اُسے دوزخ مین جھونک دیا اور دن کے بدلے اُسے تین دن جہنم مین بھونا۔ ایسے کو جو روٹی اور گوشت کھاتا ہی اور سفر سے آکر اپنے پاؤن دھلواکر درخت کے نیچے آرام کرتا ہے درخت اونچا اور وہ نیچا ہی۔ ایسے کو جو فقط زندون کا خدا ہی مُردون کا نہین جو جو مرتے جاتے ہین اُسکی خدائی سے نکلتے جاتے ہین ایسے کو جو اپنے ایک بندے سے رات کو صبح ہونے تک کشتی لڑا اور اُسے گرا نہ سکا جب

دیکھا کہ مین اسیر غالب ہین آنا اُسکے پاؤن کی نس چڑھا کر کمزور کیا۔ ایسے کو جسکا بیٹا اُسے جلال بخشتا ہی آریون کے ایشور کی تو مان اُسکی جان کی حفاظت کرتی تھی عیسائیون کے خدا کا بیٹا اُسے عزت بخشتا ہی کیون نہ ہو سپوت ایسے ہی ہوتے ہین اسیر پھر اُسے سخیطا جہنم مین جھونکنا کیسی محسن کشی نا انصافی ہے۔ ایسے کو جو یقیناً دغاباز ہی پچھتاتا بھی ہے تھک جاتا بھی ہے۔ ایسے کو جسکی دو جورو ئین ہین دونون سگی زنا کار حد بھر کی فاحشہ۔ ایسے کو جسکے لیے زنا کی کمائی فاحشہ کی خرچی کمال مقدس پاک کمائی ہے۔ ایسے کو جسنے باندی غلام بنانا جائز رکھکر نصاریٰ کے دھرم مین حد درجے کی ناپاک ظالمانہ وحشیانہ حرکت کی اور پھر خالی کام خدمت ہی کے لیے نہین بلکہ موسےٰ کو حکم دیا کہ مخالفون کی عورتین پکڑ کر حرم بناؤ اُنسے ہم بستری کرو ایسے کو جسکی شریعت محض باطل ہی اُس سے راست بازی نہین آتی اُسے ایمان سے کچھ علاقہ نہین جو اُسکی شریعت پر عمل کرے ملعون ہی بلکہ اُسکا اکلوتا بیٹا خود ہی ملعون ہے پھر بھی ایسی لعنتی شریعت پر عمل کا حکم دیتا بندون سے اُسکا التزام مانگتا اُسکے ترک پر عذاب کرتا ہی۔ ایسے کو جو اتنا جاہل کہ نہایت سیدھا سا حساب نہ کر سکا بیٹے کو باپ سے عمر مین بڑا بنا گیا۔ ایسے کو جو اتنا بھلکڑ کہ اپنے اکلوتے کے باپون کی صحیح گنتی نہ گنا سکا کہین داؤد تک اُسکے ستائیس باپ کہین پندرہ بڑھا کر بیالیس باپ۔ وغیرہ وغیرہ خرافات ملعونہ۔ کیا انھون نے خدا کو جانا۔ حاشَ للہ سبحٰن رب العرش عما یصفون ○ **نیچری** ایسے کو خدا کہتا ہی جو نیچر کی زنجیرون مین جکڑا ہے اُسکے خلاف کچھ نہین کر سکتا اور نیچر بھی اُتنا جو نیچری کی سمجھ مین آئے جو اُسکی ناقص عقل سے وراہ ہی معجزہ ہو یا قدرت سب یاد رہوا ہی۔ ایسے کو جسنے (خاک بدہن ملعونان) جھوٹا دین اسلام بھیجا کہ اُس مین باندی غلام بنانا حلال کیا (اگرچہ پیر نیچر کے نزدیک ابتدا ہی مین) اور وہ دین جسمین باندی غلام بنانا حلال ہوا ہو نیچری کے نزدیک خدا کی طرف سے ہرگز نہین ہو سکتا۔ ایسے کو جسنے کہ تون اسلام مین اپنی خلاف مرضی باتین ناپاک چیزین اُسکی ظلم ٹھیٹ نا انصافی روا رکھی ایسی بد باتین بہائم کی حرکتین کہ ایک لمحہ کیلیے بھی یہ بات نہین مانی جا سکتی کہ سچا مذہب جو خدا کی طرف سے اُترا ہو اُس مین ایسے امور جائز ہون ایسے کو جو ان سخت ظالمون ٹھیٹ نا انصافون جانورسے بدتر وحشیون کو جنکا چھوٹا بڑا اول سے آجتک اُن ناپاکیون پر اجماع کیے ہوئے ہے خیر الامم کا خطاب دیتا اور اپنے چنے ہوئے بندے کہتا ہی ایسے کو جسنے کہا تو یہ کہ روشن آیتین بھیجتا ہون تمھین اندھیرون سے نکالکر روشنی مین لاتا ہون اور کیا یہ کہ جو کہی کہہ کر نری کہی تمثیلی داستان پہیلیان چیستان لفظ کچھ مراد کچھ جو لغۃً عرفاً کسیطرح اُسکا مفہوم نہ ہو۔ فرشتے آسمان جن شیطان بہشت دوزخ حشر اجساد معراج معجزات سب باتین بتائین اور بتائین بھی کیسی ایمانیات ٹھہرائین اور من مین یہ کہ درحقیقت یہ کچھ نہین یونہین تو تا مینا کی سی کہانیان کہہ سنائین وغیرہ وغیرہ خرافات ملعونہ۔ کیا انھون نے خدا کو جانا حاشَ للہ سبحٰن رب العرش عما یصفون ○ **چکڑالوی**

ایسے کو خدا کہتا ہی جسکے رسول کی قدر ایک ڈاکیے سے زیادہ نہین جسنے اپنے نبی کا اتباع کچھ نہ رکھا۔ ایسے کو جسنے کہا تو یہ کہ میری کتاب مین ہر شی کا روشن بیان ہی ہر چیز کی پوری تفصیل ہی ہمنے اس مین کوئی بات اُٹھا نہ رکھی اور حالت یہ کہ نماز فرض کی اور یہ بھی نہ بتایا کہ کَے وقت کی یہ بھی نہ بتایا کہ ہر وقت مین کَے رکعتین یہ بھی نہ بتایا کہ اسکے پڑھنے کی ترکیب کیا ہی اسکے ارکان کیا ہین۔ اگر رکوع سجود قیام قرارت اسکے رکن مانے بھی جائین اگرچہ اُسنے کہین اسکا اظہار نہ کیا تو ان مین کَے کیا ہو پیچھے کیا اُسکے مفسدات کیا کیا ہین کیونکر جاتی ہی کیونکر ہوتی ہے سب سے بڑا فرض ایمان اُس مین تو یہ گول مہمل بے سود بیان جس سے کچھ پتا ہی نہ چلے اور دعوے وہ لنبے کہ اشیا کا روشن بیان مزہ یہ کہ متواترات کی جڑ کاٹ دی کہ سوا میری کتاب کے کچھ حجت نہین۔ اپنی کتاب کیا وہ خود ہمارے ہاتھ مین دے گیا یہ بھی تو ہمکو تواتر ہی سے ملی جب تواتر حجت نہین یہ بھی حجت نہین غرض ایمان اسلام سب برباد و ناکام وغیرہ وغیرہ خرافات ملعونہ۔ کیا اس نے خدا کو جانا حاش للہ سبحٰن رب العرش عما یصفون ○ **قادیانی** ایسے کو خدا کہتا ہی جس نے چار سو جھوٹون کو اپنا نبی کیا اُنسے جھوٹی پیشین گوئیان کہلوائین جس نے ایسے کو ایک عظیم الشان رسول بتایا جسکی نبوت پر اصلا دلیل نہین بلکہ اسکی نفی نبوت پر دلائل قائم ہو (خاک بدہن ملعونان) ولد الزنا تھا جسکی تین دادیان نانیان زناکار کسبیان تھین ایسے کو جس نے ایک بڑھئی کے بیٹے کو محض جھوٹ کہدیا کہ ہم نے بن باپ کے بنایا اور اُسپر یہ فخر کی جھوٹی ڈینگ ماری کہ یہ ہماری قدرت کی کیسی کھلی نشانی ہے۔ ایسے کو جس نے ایک بدچلن عیاش کو اپنا نبی کیا جسنے ایک یہودی فتنہ گر کو اپنا رسول کر کے بھیجا جسکے پہلے فتنے نے دنیا کو تباہ کر دیا۔ ایسے کو جو اُسے ایکبار دنیا مین لا کر دوبارہ لانے سے عاجز ہو وہ جسنے ایک شعبدہ باز کی مسمریزم والی مکروہ حرکات قابل نفرت حرکات جھوٹی بے ثبات کو اپنی آیات بینات بتایا۔ ایسے کو جسکی آیات بینات لہو و لعب ہین یا نری بے اصل کہ عام لوگ ویسے عجائب کر لیتے تھے او ر اب بھی کر دکھاتے ہین بلکہ آجکل کے کرشمے اُنسے زیادہ بڑا لاگ ہین اہل کمال کو ایسی باتون سے پرہیز رہا ہی۔ ایسے کو جسنے اپنا سب سے پیارا بروزی خاتم النبیین دوبارہ قادیان مین بھیجا مگر اپنی جھوٹ فریب تمسخر ٹھٹول کی چالون سے اُسکے ساتھ بھی نہ چوکا اُس سے کہدیا کہ تیری جورو کے اس حمل سے بیٹا ہوگا جو انبیا کا چاند ہوگا بادشاہ اُسکے کپڑون سے برکت لین گے بروزی بیچارہ اُسکے دھوکے مین آ کر اسے اشتہارون مین چھاپ بیٹھا اُسے تو یون ملک بھر مین جھوٹا بننے کی ذلت و رسوائی اوڑھنے کیلیے یہ چل دیا اور جھٹ پیٹ مین اُلٹی کل پھرا دی بیٹی بنا دی بروزی بیچارہ کو اپنی غلط فہمی کا اقرار چھاپنا پڑا اور اب دوسرے پیٹ کا منتظر رہا ابکی یہ مسخرگی کی کہ بیٹا دیکر امید دلائی اور ڈھائی برس کے نتیجے ہی کا دم نکالدیا نہ نبیون کا چاند بننے دیا نہ بادشاہون کو اُسکے کپڑون سے برکت لینے دی۔ غرضکہ اپنے چہیتے بروزی کا جھوٹا کذاب ہونا خوب اُچھالا اور اُسپر مزہ یہ کہ عرش پر بیٹھا

اُسکی تعریفین گار ہا ہی اُسپر بھی صبر نہ آیا بروزی کے چلتے وقت کمال بیحیائی کی ذلت ورسوائی تمام ملک مین طشت ازبام ہونیکے لیے اُسے یون چاؤ دلایا کہ اپنی بہن احمدی کی بیٹی محمدی کا پیام دے بروزی بیچارے کے موںھ مین پانی بھر آیا پیام پر پیام لالچ پر لالچ دھمکی پر دھمکی اُدھر احمدی کے دل مین ڈالدیا کہ ہرگز نہ بسیبیج یون لڑائی ٹھنوا کر آپنے امدادی عدو سے بروزی کی امید اور بڑھائی کہ دیکھ احمدی کا باپ اگر دوسری جگہ اُسکا نکاح کر دیگا تو ڈھائی برس مین وہ مریگا اور تین برس مین وہ شوہر۔ یا بالعکس۔ بروزی جی تو ہمیشہ اُسکی چالون مین آجاتے تھے اسے بھی چھاپ بیٹھے یہان تک تو وہی جھوٹی پیشین گوئیان رہتین جو سدا کی تھین اُب اُس قادیانی کے ساختہ خدا کو اور شرارت سوجھی چٹ بروزی کو وحی بھیجدی کہ زوجنا کھا محمدی سے ہم نے تیرا نکاح کر دیا اب کیا تھا بروزی جی ایمان لے آئے کہ اب محمدی کہان جا سکتی ہے یون جل دیکر بروزی کے موںھ سے اُسے اپنی منکوحہ چھپوا دیا تاکہ وہ حد بھر کی ذلت جو ایک چمار بھی گوارا نہ کرے کہ اُسکی جورو اور اُسکے جیتے جی دوسرے کی بغل مین یہ مرتے وقت بروزی کے ماتھے پر کلنک کا ٹیکا ہو۔ اور رہتی دنیا تک بیچارے کی فضیحت وخواری و بے عزتی وکذابی کا ملک مین ڈنکا ہوا ادھر تو عابد ومعبود کی یہ جی بازی ہوئی اُدھر سلطان محمد آیا اور نہ عابد کی چلنے دی نہ معبود کی بروزی جی کی آسمانی جورو سے بیاہ کر ساتھ لے یہ جا وہ جا چلتا بنا ڈھائی تین برس پر موت دینے کا وعدہ تھا وہ بھی جھوٹا گیا اُلٹے بروزی جی زمین کے نیچے چل بسے وغیرہ وغیرہ خرافات ملعونہ۔ یہ ہی قادیانی اور اُسکا ساختہ خدا۔ کیا وہ خدا کو جانتا تھا یا اب اُسکے پیرو جانتے ہین حاش للہ سبحن رب العرش عما یصفون ○ رافضی اُسیسے کو خدا کہتا ہی جو حکم کر کرکے پچھتا تا ہی جو مصلحت سے جاہل رہکر ایک حکم کرتا ہی جب مصلحت کا علم آیا اُسے بدل دیتا ہی اُس سے تو یہودی خدا غنیمت تھا کہ پچھتانیکے عیب سے بچنے کو نسخ تک نہ کر سکا۔ اُسیسے کو جو وعدے کا جھوٹا یا بندون سے عاجز ہی کہ اپنا کلام اُتارا اور اُسکی حفاظت کا ذمہ دار بنا مگر عثمن غنی وغیرہ صحابہ رضی اللہ تعالی عنہم واہل سنت نے اُسکی آیتین اُلٹ پلٹ کر دین سورتون کی سورتین کتر لین اور وہ یا تو وعدہ خلافی سے چپکا دیکھا کیا اور کچھ نہ کہا یا گھٹانے والون کے آگے کچھ چل نہ سکی دم سادھ گیا اُسیسے کو جس کہا تو یہ کہ مین یہ دین سب پر غالب کرتا ہون اور کیا یہ کہ خود ہی اُسے ملیا میٹ کر دیا اپنی کتاب ہی کا آپ ہی تھل بیڑا نہ رکھا فاسقون کی روایت بے تحقیق ماننے سے منع کیا اور اپنی کتاب کی روایت کا سلسلہ (خاک بدہن ملعونان) کافرون سے رکھا اور کافر بھی وہ جنکا ایک گروہ ایک جتھا خیانت مین طاق اور عداوت اہل بیت مین تحریف واخفائے آیات پر سب کا اتفاق کیا معلوم کہ اُنھون نے کتنا بدلا کیا کچھ چھپایا آیتون کی ترتیب بدلکر کہان کا حکم کہان لگایا اُسیسے کو جو بندون سے عاجز تر ہے وہ بندے سے نیکی چاہے اور بندہ بدی چاہے تو بندہ ہی کا چاہا ہوتا ہے اُسکی ایک نہین چلتی اُسیسے کو کہ ہر چاہ ہر کافر ہر گنا

ہر سوئر خالقیت میں اُسکا شریک ہو وہ اعیان گڑھتا ہو یہ اپنی قدرت سے اپنے افعال [ف۱] اور پھر اسپر یہ دعوی کہ میرے
سوا کوئی خالق [ف۲] ایسے کو جس نے بہتیرا چاہا کہ میرے نائب کے بعد میرا شیر مسند پر بیٹھے مگر امیر المؤمنین عمر فاروق اعظم
رضی اللہ تعالیٰ عنہ نے ایک نہ چلنے دی آیت [ف۴] اتاری وہ کتر لی اور سب [ف۳] نے اُسکے کترنے پر اتفاق کیا آج تک ویسی ہی
کتری ہوئی چلی آتی ہے اُسکے رسول نے تمام صحابہ کے مجمع میں اپنے بھائی کا ہاتھ پکڑ کر دکھایا اور عمامہ باندھکر اپنا ولیعہد
بنایا مگر رسول کی آنکھیں بند ہوتے ہی بالاتفاق [ف۵] تمام صحابہ نے وہ عہد و پیمان پاؤں کے نیچے مل ڈالا اور کمیٹی کر کے ابوبکر
صدیق رضی اللہ تعالیٰ عنہ کو مسند نشین کر دیا اور شیر مونھ دیکھتا رہ گیا نہ اُسکی چلی نہ رافضی صاحبوں کے ساختہ خدا کی۔
[ف۶] ایسوں کے ہاتھ میں قرآن رکھا اچھا حفاظت کا وعدہ نباہا۔ ایسا بے اعتبار قرآن شائع کیا اچھا دین کو غلبہ دیا اپنے [ف۷] نبی
کی صحبت اور اُسکے دین کی روایت کو چھانٹ چھانٹ کر ایسے چنے لطف و عدل و اصلح کا واجب خوب ادا کیا۔ [ف۸] ایسے کو
جسکا شیر اور شیر بھی کیسا غالب شیر ہمیشہ دشمنوں کا مطیع و فرمانبردار رہا (خاک بدہن ملعونان) کافروں کے [ف۹] پیچھے نماز پڑھا کیا
[ف۱۰] کافروں کے جھنڈے کے نیچے لڑا کیا۔ بزدلی سے دو مونہا و منافق ہو کر دشمنوں کی بڑی بڑی تعریفیں گاتا رہا [ف۱۱] اہل بیت
رسالت پر کڑے کڑے گھنونے گھنونے ظلم دیکھتا اور ڈر کے مارے دم نہ مارتا بلکہ [ف۱۲] انہی مدح و ستائش سے اور مدد کرتا
[ف۱۳] یہانتک کہ کافر لوگ اُسکی سگی بیٹی چھین کر لیگئے اور بی بی بنایا اور وہ تیوری پر میل نہ لایا ویسا ہی [ف۱۴] اُنکا خادم و ہمدم بنا رہا۔
[ف۱۵] اور وہ کیا کرے رافضی دھرم میں رسول ہی کو یہ توفیق تھی کہ بیٹیاں لے تو کافروں منافقوں سے [ف۱۶] اور بیٹیاں دے تو
کافروں منافقوں کو [ف۱۷] اور اپنا یار و انیس و وزیر و جلیس بنائے تو کافروں منافقوں کو [ف۱۸] اور وہ بھی کیا کرے روافض کا
خدا ہی اُن ظالموں کافروں کے بڑے بڑے مناقب اپنے کلام میں اُتارتا رہا جیسے [ف۱۹] لاکھ کے مجمع میں مقبول تو فقط چار چھ
باقی سب دشمن اور وہ اُس بھری جماعت میں بلاتعیین عام صیغوں سے عام وصفوں سے مہاجرین و انصار و صحابہ کہکہکر
تعریفیں کرتا بندوں کو دھوکے دیتا [ف۲۰] دو لوک بات نہ کہنی تھی نہ کہہ سکا۔ ایسے [ف۲۱] کو جس نے اُن موجود حاضروں میں اپنے
نیک بندوں کو مخاطب کر کے وعدہ دیا کہ ضرور ضرور تمھیں اس زمین کی خلافت دونگا اور تمہارا دین تمہارے لیے جما دونگا
اور تمہارا خوف امن سے بدل دونگا کاش وہ کسی کے لیے ان میں سے کچھ نہ کرتا تو نرا وعدہ خلاف ہی رہتا نہیں اُس نے
کی اور اُلٹی کی اپنے نیک بندوں کے بدلے (خاک بدہن ملعونان) کافروں کو زمین عرب کی خلافت دی اور اُنھیں کا دین
خوب جما دیا اور اُنھیں کے خوف کو امن سے بدل دیا۔ رہے چار چھ نیک بندے بے بس بیچارے ترساں ہراساں خوف
کے مارے اُنھوں نے انکی خدمتگاری فرمانبرداری کرتے دن گزارے جس نے روشن کر دیا کہ کافر ہی اُسکے نیک بندے
ہیں تو وعدہ خلاف [ف۲۲] دغاباز حق کا چھپانے والا باطل کا چمکانے والا [ف۲۳] بندوں کو دھوکے دیکر اُلٹی سمجھانے والا سب کچھ ہوا

اُسے کو جو خود مختار نہین بلکہ اُسپر واجب ہی کہ یہ کرے اور یہ نہ کرے اور مزہ یہ کہ اُسپر واجب کیا تھا بندون کے حق مین بہتر کرنا یہ بندون کے حق مین بہتر تھا کہ اُنکی ہدایت کو جو کتاب اُتری ظالمون کے پنجے مین رکھی جائے کہ وہ اُسے کتر مین برلین اور اصل ہدایت پہاڑ کی کھو مین چھپا دی جائے جسکی وہ ہوا نہ پائین یہ بندون کے حق مین اصلح تھا کہ اعدا غالب محبوب مغلوب۔ باطل غالب حق مغلوب۔ اچھا واجب ادا کیا۔ وغیرہ وغیرہ خرافات ملعونہ یہ ہی رافضیون کا خدا۔ کیا خدا ایسا ہوتا ہے تعالی اللہ کیا وہ خدا کو جانتے ہین۔ حاش للہ سبحٰن رب العرش عما یصفون ○ وہابی ایسے کو خدا کہتا ہی جسے مکان۔ زمان۔ جہت۔ ماہیت۔ ترکیب عقلی سے پاک کہنا بدعت حقیقیہ کے قبیل سے اور صریح کفرون کے ساتھ گنے کے قابل ہی سکا سچا ہونا کچھ ضرور نہین جھوٹا بھی ہو سکتا ہی ایسے کہ جسکی بات پر اعتبار نہین نہ اُسکی کتاب قابل استناد نہ اُسکا دین لائق اعتماد۔ ایسے کو جسمین ہر عیب و نقص کی گنجائش ہی جو اپنی مشیت بنی رکھنے کو قصداً عیبی بننے سے بچتا ہے چاہے تو ہر گندگی مین آلودہ ہو جائے ایسے کو جسکا علم حاصل کیے سے حاصل ہوتا ہی اُسکا علم اُسکے اختیار مین ہے چاہے تو جاہل رہے۔ ایسے کو جسکا بہکنا۔ بھولنا۔ سونا۔ اونگھنا۔ غافل رہنا۔ ظالم ہونا حتی کہ مر جانا سب کچھ ممکن ہی کھانا۔ پینا۔ پیشاب کرنا۔ پاخانہ پھرنا۔ ناچنا۔ تھرکنا۔ نٹ کی طرح کلا کھیلنا۔ عورتون سے جماع کرنا۔ لواطت جیسی خبیث بیحیائی کا مرتکب ہونا حتی کہ مخنث کی طرح خود مفعول بننا۔ کوئی خباثت کوئی فضیحت اُسکی شان کے خلاف نہین وہ کھانے کا منہ اور بھرنے کا پیٹ اور مردی اور زنی کی دونوں علامتین بالفعل رکھتا ہی صمد نہین جوف دار کھکل ہی سبوح قدوس نہین خنثی مشکل ہے یا کم از کم اپنے آپ کو ایسا بنا سکتا ہی اور یہی نہین بلکہ اپنے آپ کو جلا بھی سکتا ہی ڈبو بھی سکتا ہے زہر کھا کر یا اپنا گلا گھونٹ کر بندوق مار کر خودکشی بھی کر سکتا ہی اُسکے ماں باپ جورو بیٹا سب ممکن ہین بلکہ ماں باپ ہی سے پیدا ہوا ہی بر سطح پھیلا ستا ہی برسمانکی طرح چمکتا ہی ایسے کو جسکا کلام فنا ہو سکتا ہی جو بندون کے خوف کے باعث جھوٹ سے بچتا ہی کہ کہین وہ مجھے جھوٹا نہ سمجھ لین بندون سے پرا چھا کر پیٹ بھر کر جھوٹ بھک سکتا ہی۔ ایسے کو جسکی خبر کچھ ہے اور علم کچھ۔ خبر سچی ہے تو علم جھوٹا علم سچا ہو تو خبر جھوٹی ایسے کو جو سزا دینے پر مجبور ہی نہ دے تو بے غیرت ہی معاف کرنا چاہے تو حیلے ڈھونڈھتا ہی خلق کی آڑ لیتا ہے۔ ایسے کو جسکی خدائی کی اتنی حقیقت کہ جو شخص ایک پیڑ کے پتے گن دے اُسکا شریک ہو جائے جس نے اپنا سب سے بڑھکر مقرب ایسون کو بنایا جو اُسکی شان کے آگے چمار سے بھی زیادہ ذلیل ہین جو چوڑھون چمارون سے لائق تمثیل ہین۔ ایسے کو جس نے اپنے کلام مین خود شرک بولے اور جابجا بندون کو شرک کا حکم دیا قرآن عظیم تو فرمائے اغنٰہم اللہ ورسولہ من فضلہ انہین اللہ ورسول نے اپنے فضل سے دولتمند کر دیا اور مسلمانون کو اس کہنے کی ترغیب دے کہ حسبنا اللہ سیؤتینا اللہ من فضلہ ورسولہ ہمین اللہ کافی ہے اب دیتے ہین اللہ و رسول ہمین اپنے فضل سے اور وہابیہ کا خدا اسمٰعیل دہلوی کے کان مین

پھونک جائے کہ ایسا کہنے والا مشرک ہے۔ قرآن عظیم تو جبریل امین کو بیٹا دینے والا فرمائے کہ انھون نے حضرت مریم سے کہا انما انا رسول ربک لاھب لک غلاما زکیا ○ مین تو تیرے رب کا رسول ہون اسلیے کہ مین تجھے ستھرا بیٹا دون یعنی مسیح علیہ الصلاۃ والتسلیم رسول بخش ہین اور وہابیہ کا خدا اُنکے کان مین ڈال جائے کہ رسول بخش کہنا شرک ہے قرآن عظیم تو اُس گستاخ پر جس نے کہا تھا رسول غیب کیا جانے حکم کفر فرمائے کہ لا تعتذروا قد کفرتم بعد ایمانکم بہانے نہ بناؤ تم کافر ہو چکے اپنے ایمان کے بعد۔ اور وہابیہ کا خدا اسمعیل دہلوی کو یہی ایمان سوجھائے کہ رسول غیب کیا جانے اور وہ بھی اس تصریح کے ساتھ کہ اللہ کے دیے سے مانے جب بھی شرک ہے۔ اب کہیے اگر رسول کو غیب کی خبر مانے تو وہابی خدا کے حکم سے مشرک۔ نہ مانے تو قرآن عظیم کے حکم سے کافر۔ پھر مفر کدھر۔ یہی ماننا بنے گی کہ یہ مسلمانون کے خدا کے احکام ہین جس نے قرآن کریم محمد رسول اللہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم پر اُتارا اور وہ وہابیہ کے خدا کے جس نے تقویۃ الایمان اسمعیل دہلوی پر اُتاری ہان وہابیہ کا خدا وہ ہے جسکے سب سے اعلیٰ رسول کی شان اتنی ہے جیسے قوم کا چودھری یا گاؤن کا پردھان جس نے حکم دیا ہے کہ رسولون کو ہرگز نہ ماننا رسولون کا ماننا نرا خبط ہے وغیرہ وغیرہ خرافات ملعونہ یہ ہے وہابیون کا خدا۔ کیا خدا ایسا ہوتا ہے لا الٰہ الا اللہ کیا وہ خدا کو جانتے ہین حاش للہ سبحٰن رب العرش عما یصفون ○ **دیوبندی** ایسے کو خدا کہتے ہین جو وہابیہ کا خدا ہے جسکا بیان ابھی گزر چکا ہے اور اتنے وصف اور رکھتا ہے کہ علم ذاتی مین اُسکی توحید یقینی نہین دوسرے کو اپنی ذات سے بے عطائے خدا عالم بالذات کہنا قطعاً کفر نہین ہان وہ جو بالفعل جھوٹا ہے جسکے لیے وقوع کذب کے معنے درست ہو گئی جو اُسے جھٹلائے مسلمان سنی صالح ہے اُسے کوئی سخت کلمہ کہنا چاہیے دیوبندی خدا چوری بھی کرسکتا وہ تمام جہان کا تنہا مالک نہین اُسکے سوا اور بھی مالک مستقل ہین جنکی ملک ہین وہ چیزین ہین جو دیوبندی خدا کی ملک مین نہین اُنپر للچائے تو چاہے ٹھگون لٹیرون کیطرح جبراً غصب کر بیٹھے کیونکہ وہ ظالم بھی ہو سکتا ہے چاہے اُچکون چورون کی طرح مالکون کی آنکھ بچا کر لے بھاگے کیونکہ وہ چوری بھی کرسکتا ہے۔ ہان وہ جسکی توحید باطل ہے کہ ایک وہی خدا ہوتا تو دوسرا مالک مستقل نہ ہو سکتا اور دوسرا مالک مستقل نہ ہوتا تو دیوبندی خدا چوری کیسے کرسکتا کہ اپنی ملک لینے کو چوری نہین کہہ سکتے اور اگر وہ چوری نہ کرسکتا تو دیوبندی بلکہ عام وہابی دھرم مین علی کل شئی قدیر نہ رہتا انسان اُس سے قدرت مین بڑھ جاتا کہ آدمی تو چوری کرسکتا ہے اور وہ نہ کرسکا اور یہ محال ہے لاجرم ضرور ہے کہ دیوبندی خدا چوری کر سکے تو ضرور ہے کہ اُسکے سوا اور بھی مالک مستقل ہون تو ضرور ہے کہ دیوبندی خدا کم از کم مجوسی خداؤن کی طرح دو ہون۔ نہین نہین بلکہ قطعاً لازم کہ کرورون ہون کہ آدمی کرورون اشخاص کی چوری کرسکتا ہے دیوبندی خدا نہ کر سکے تو آدمی سے قدرت مین گھٹ رہے لاجرم ضرور ہے کہ کرورون خدا ہون جنکی چوری دیوبندی خدا کر سکے۔ رہا یہ کہ وہ سب کے سب اسی کیطرح چوٹٹے بدمعاش ہین یا صرف یہ۔ اسکا فیصلہ تھانوی صاحب کے سر ہے۔ ہان دیوبندی خدا وہ ہے کہ علم شیطان مین جواب دین اپنے کرورون خداؤن سے دو ایک ہی کم کر دکھائین

جسکا شریک ہو سب سے بدتر مخلوق شیطان کا علم اُسکے سب سے اعلیٰ رسول کے علم سے وسیع تر ہو اور ہونا ہی چاہیے کہ رسول اُسکے برابر کیسے ہو سکے جو خدا کا شریک ہو۔ اُسنے جیسا علم اپنے حبیب کو دیا اور اُسے اپنا بڑا افضل کہا اور اُسپر اعلیٰ درجہ کا احسان جتایا اُسکی حقیقت اتنی کہ ایسا تو ہر پاگل ہر چوپائے کو ہوتا ہو ہاں دیوبندی خدا وہ ہے جسے قادر مطلق کہنا اسی دلیل سے باطل ہو کہ جمیع اشیا پر قدرت تو عقلاً و نقلاً باطل ورنہ خود وہ بھی مقدور ہو تو ممکن ہو تو خدا نہ رہے اور اگر بعض مراد تو اس میں اُسکی کیا تخصیص ایسی قدرت تو ہر پاگل ہر چوپائے کو ہو۔ دیوبندی خدا وہ ہو جس نے ایسے کو اپنا سب سے اعلیٰ رسول چنا جو اُسکا کلام سمجھنے کی لیاقت نہ رکھتا خیالات عوام کے لائق اُسکی سمجھ تھی جسکی خطا اہل فہم پر روشن تھی۔ پھر یہ دیوبندی خدا اُسے اُس فاحش غلطی پر بھی نہ روکتا یا شاید خود بھی اپنا کلام نہ سمجھتا کیونکہ وہ جاہل بھی ہو سکتا ہو دیوبندی خدا وہ ہے کہ جس دلیل سے اُسکے خاتم النبیین کے سوا چھ خاتم النبیین اور ماننا خاتم کی شان بڑھانا ہو یوہیں اُسے تنہا خدا کہنا اُسکی شان گھٹانا ہو اُسکی بڑی بڑائی یہ ہے کہ بہت سے خداؤں کا خدا ہو کیا خدا ایسا ہوتا ہے حاش للہ سبحن رب العرش عما یصفون ○ **غیر مقلد کا** خدا یہ سب کچھ ہو جو دیوبندی وہابی کا قال اللہ تعالیٰ بعضہم من بعض اور وہ بعض نرالے ہیں اور زیادہ رکھتا ہو ایسا کہ جسکے دین میں کتا حلال سوئر کی چربی حلال سوئر کے گردے حلال سوئر کی تلی حلال سوئر کی کلیجی حلال سوئر کی اوجھڑی حلال سوئر کی کھال کا ڈول بنا کر اُس سے پانی پینا حلال وضو کرنا حلال گندی خبیث شراب سے نہا کر سارے کپڑے اُس میں رنگ کر نماز پڑھنا حلال ایک وقت میں ایک عورت متعدد مردوں پر حلال۔ وہ جس نے آپ ہی تو حکم دیا کہ خود نہ جانو تو جاننے والوں سے پوچھو اپنے علما کی اطاعت کرو اپنے نیکوں کی پیروی کرو جب پوچھا اور اطاعت و پیروی کی تو شرک کی جڑ دی۔ وہ جس نے ائمہ دین کی تقلید حرام و شرک ٹھہرائی اور پوربی بنگالی پنجابی بھوپالی کی فرض۔ وہ جس نے اپنے اور اپنے رسولوں کے سوا کسی کی بات حجت نہ رکھی اور بیچ میں چند محدثوں اور جارحوں معدلوں کو کھڑا کر کے اُنکے قول کو کتاب و سنت کے برابر ٹھہرا کر حجیت دی یعنی یہ شریک الوہیت نہیں تو شریک رسالت ضرور ہیں۔ نہیں نہیں بلکہ شریک الوہیت ہی ہیں کہ اتخذوا احبارہم و رھبانہم اربابا من دون اللہ نہ کہ رسلا من دون النبی ہاں وہ جس نے آپ ہی تو اتباع ظن حرام اور افادہ حق میں محض ناکام کیا پھر ان چند کی ظنی روایات ظنی جرح و تعدیلات کا اتباع عین دین کر دیا تو بات کیا وہی کہ یہ مثل انبیا معصوم ہیں نہیں نہیں بلکہ دین غیر مقلدی کے اربابا من دون اللہ جھوٹے خدا ہیں وہ جس نے چند جاہلان عالم نما کے سوا جو ابو حنیفہ و شافعی پر منہ آتے اور اُنکے احکام پرکھنے کی اپنے میں طاقت بتاتے ہیں تمام عالم کو بے نتھا بیل کیا ہو کیونکہ وہ آپ دلیل سمجھ نہیں سکتے اور دوسرے کی کہی ہوئی اگرچہ بنگالی بھوپالی دہلوی امرتسری کی مان لیں کہ دلیل سے یہ ثابت ہو تو یہ وہی تقلید ہوئی جو شرک ہو لہذا ضرور بے نتھے بیل ہیں۔ وہ کہ عام جہان پر جسکے لیے کوئی حجت قائم نہیں ہو سکتی کہ حجت قائم ہو

دلیل سے۔ دلیل وہ خود سمجھ نہین سکتے اور دوسرے کی سمجھ پر اعتماد شرک۔ وہ جس نے (خاک بدہن خبثا)[۲۱۴۲] کھلے مشرکون کو خیر امۃ کہا اور اُنکے تین قرنون کو خیر القرون کہلوایا جنکا روز اول سے آجتک یہی معمول کہ عامی کو جو مسئلہ پوچھنا ہو عالم سے پوچھا عالم نے حکم بتا دیا سائل نے مانا اور کاربند ہوا صحابہ سے آجتک کبھی دلیل بتانے اور اُسے عامی کے اسقدر ذہن نشین کرنیکا کہ وہ خود سمجھ لے کہ واقعی یہ حکم قرآن و حدیث سے ثابت بروجہ صحیح غیر معارض و غیر منسوخ ہی ہرگز نہ دستور تھا نہ ہوا نہ ہے تو پوچھنے والے بے علم دلیل تفصیلی اُنکا فتوے مانلیے اور یہی تقلید ہی اور تقلید شرک تو عہد صحابہ سے آجتک سب عامی مشرک ہوئے اور وہ مفتی بے القائے دلیل اسی لیے فتوے دیتے رہے کہ یہ مانین اور عمل کرین تو صحابہ سے آجتک سب مفتیان و علما مشرک گر و شرک دوست ہوئے اور ہر مشرک گر خود مشرک اور اور مشرکون سے بدتر تو غیر مقلد کے دھرم مین صحابہ سے ابتک تمام امت مشرک لیکن غیر مقلد کا خدا انھین کو خیر امۃ اور خیر القرون کہتا کہلواتا ہی پھر اسکی کیا شکایت کہ ایسون کو کہا جو غیر مقلدی دھرم مین فرقوا دینہم و کانوا شیعا[۲۱۴۳] تھے جنھون نے اپنا دین ٹکڑے ٹکڑے کر دیا اور جدا جدا گروہ ہوگئے عبد اللہ بن مسعود رضی اللہ تعالی عنہ کے اتباع اُنسے فتوے لیتے اور اُسپر چلتے عبد اللہ بن عمر رضی اللہ تعالی عنہما کے اتباع اُنکی طرف تھے عبد اللہ بن عباس رضی اللہ تعالی عنہما کے اتباع اُنکے ساتھ تھے اور وہ اختلاف آجتک برابر قائم رہے سب فریق مشورہ کرکے ایک بات پر عامل نہ ہوئے تھے نہ ہوئے قرآن عظیم مین ہمیشہ پڑھا کیے فان تنازعتم فی شیء فردوہ الی اللہ والرسول جب تم مین کسی بات مین اختلاف ہو تو اُسے اللہ و رسول کی طرف رجوع کرو اسپر عمل کرنا تھا نہ کیا۔ اسپر عمل کرتے تو سب ایک نہ ہوجاتے کہ اللہ و رسول کا حکم ایک ہی تھا۔ مگر وہ اپنے ہی عالمون کے قول پر اڑے رہے مسعودی عمری عباسی نام نہ کہلانا کوئی چیز نہین کام وہی رہا جو حنفی شافعی مالکی حنبلی نے کیا کام کام ہے نہ کہ نام سے۔ دین کے ایسے ٹکڑے کرنے والون کو خیر امۃ و خیر القرون ٹھہرایا وغیرہ وغیرہ خرافات ملعونہ کیا انھون نے خدا کو جانا حاش للہ مالہم بہ من علم ان ہم الا یخرصون سبحن رب العرش عما یصفون

تنبیہ مسلمانو تم نے دیکھا یہ ہین یہ گمراہ فرقے اور یہ ہین انکے ساختہ خدا ماقدروا اللہ حق قدرہ[۲۱۴۴] اور ایک عام بات ہے کہ کفر کیا ہے اُس بات کی تکذیب جو بالقطع والیقین ارشاد الٰہی عزوجل ہے اب یہ تکذیب کرنے والا اگر اُسے ارشاد الٰہی عزوجل نہین مانتا تو ایسے کو خدا سمجھا ہی جسکا یہ ارشاد نہین حالانکہ خدا وہ ہی جسکا یہ ارشاد ہے تو اُس نے خدا کو کہان جانا اور اگر اُسکا ارشاد مانکر تکذیب کرتا ہی تو ایسے کو خدا سمجھا ہی جسکی بات جھٹلانا روا ہی اور خدا اس سے پاک و دور اور بلند و بالا ہے تو اُس نے خدا کو کب جانا۔ حاصل وہی ہوا کہ اتخذ الٰہہ ہوٰہ اور بیان[۲۱۴۵] سے ظاہر ہوا کہ اس جہل باشد مین نرے دہریون کے بعد سب سے وجود خدا کے منکرین سب سے بھاری حصہ ان وہابیون اسمعیلیون خصوصًا

دیوبندیوں کا ہے کہ اور کافر تو اس سے کافر ہوئے کہ انھوں نے خدا کو جھٹلایا خدا کو عیب لگایا مگر ان میں ایسا کھلا بیباک مشکل سے نکلے گا جو اپنی زبان سے خود ہی کہے کہ ہاں ہاں اسکا خدا جھوٹا ہونے اور نہ صرف جھوٹ بلکہ ہر شرسے سے شر سے عیب سے ہر ناپاک سی ناپاک گندگی میں سننے کے قابل ہو یہودی نصرانی بھی شاید اسے کہتے جھجکیں گے یہ دعوی و دعائی دیے کی صفائی انھیں صاحبوں کے حصہ میں آئی کہ اپنے معبود کے کذاب عیبی آلودہ ہونے کو دھڑلے سے جائز کریں اور اسپر تحریریں کریں لکھیں چھاپیں اسی پر کمال اسلام کا مدار جانیں وسیعلم الذین ظلموا ای منقلب ینقلبون

تنبیہ ان چند اوراق میں جو کچھ بیان ہوا کتب و رسائل فقیر و اصحاب فقیر میں بحمدہ تعالی مبسوط و مبرہن ہے مسلمان انھیں حروف کو یاد رکھیں تو ضرور ضرور ان تمام بددینوں کے سائے سے بچیں انکی پرچھائیں سے دور بھاگیں ا. انکے نام سے گھن کریں انکے قال اللہ و قال الرسول کے مکر کے جال میں نہ پھنسیں یثبت اللہ الذین امنوا بالقول الثابت فی الحیوۃ الدنیا تو بعونہ تعالی بہیں روشن ہوا اور انشاء اللہ الکریم۔ انشاء اللہ الکریم انشاء اللہ الکریم وفی الاخرۃ کل کے دن پر وہ بڑا گھن ہو یعنی ثابت رکھے گا اللہ ایمان والوں کو حق دین پر دنیا کی زندگی میں اور آخرت میں واللہ علی کل شیئ قدیر واللہ غفور رحیم ○ وللہ الحمد ۔ والیہ الصمد ۔ وصلی اللہ تعالی علی خیر خلقہ محمد والہ وصحبہ وابنہ وحزبہ اجمعین ۔ امین والحمد للہ رب العلمین ○

## رسالہ قوانین العلماء فی متیمم علم عند زید ماء

شرح تعریف رضوی کے افادہ پنجم میں ضمناً اس مسئلہ کا ذکر آیا کہ اگر دوسرے کے پاس پانی پایا اور نہ مانگا اور تیمم سے پڑھ لی پھر مانگا اور اس نے دیدیا تو نماز نہ ہوئی نہ دیا تو ہوگئی اس مسئلہ کی تفصیل و تحقیق وہاں لکھی کہ بجائے خود ایک رسالہ ہو گئی طول کے سبب اسے وہاں سے جدا کیا اور رسالہ کا حوالہ دیا۔ یہ وہ رسالہ ہے وباللہ التوفیق۔

### بسم اللہ الرحمن الرحیم

الحمد للہ الذی ارسل من بحر نداہ ۔ ماء ھداہ ۔ مع مصطفاہ ۔ فاعطانا بلا سؤال ۔ وطہرنا بہ من دنس الضلال ۔ صلی اللہ تعالی علیہ وسلم ۔ وبارک وشرف ومجد وکرم ۔ علی التوالی والتواتر والاتصال الی ابد الاباد من ازل الازال ۔ وعلی الہ وصحبہ خیر صحب وال متیمم کہ دوسرے کے پاس پانی پائے یہ مسئلہ بہت معرکۃ الآرا و طویلۃ الاذیال ہے اکثر کتب میں اسکے بعض جزئیات مذکور ہیں امام صدر الشریعۃ نے شرح وقایہ پھر محقق ابراہیم حلبی نے غنیہ شرح منیہ پھر محقق زین العابدین نے بحر الرائق میں رحمہم اللہ تعالی ورحمنا بہم اسکے لیے قوانین کلیہ وضع فرمانا چاہے کہ جمیع شقوق کو حاوی ہوں۔ فقیر اولاً چند مسائل ذکر کرے جنکا لحاظ ہر ضابطہ میں ضرور ہے وہی اپنے اختلافات کیلئے

قوانین العلماء

[illegible]

ہر ضابطہ میں پھر قوانین علما اور ما لہا و ما علیہا پھر وہ جو فیض قدیر سے قلب فقیر پر فائض ہوا وللہ الحمد واللہ المستعان و علیہ التکلان **مسئلہ ۱** ۔ اگر دوسرے کے پاس اتنا پانی ہو کہ اسکی طہارت کو کافی اور اسکی حاجت سے نائد ہو معلوم نہ تھا اور تیمم کرکے نماز پڑھ لی نماز کے بعد معلوم ہوا تو نماز پر اسکا کچھ اثر نہیں نماز ہوگئی اگرچہ بعد نماز وہ اسے پانی خود یا اسکے مانگے سے دے بھی دے لما علمت ان لا قدرۃ الا بالعلم حتی لو وضع فی رحلہ ماء ونسیہ وصلی تمت وان تذکر بعدھا لم یعد کما تقدم مفصلا فی نمرۃ خانیہ میں ہے المصلی بالتیمم اذا وجد الماء بعد الفراغ من الصلاۃ لا تلزمہ الاعادۃ ولو وجد فی خلال الصلاۃ فسدت وکذا لو وجد بعد التشہد قبل السلام وان وجد بعد ما سلم تسلیمۃ واحدۃ لم تفسد **مسئلہ ۲** اگر نماز پڑھتے میں اُس نے پانی لاکر رکھا کہ یہ لیلے یا مطلق کہا کہ جس کے جی میں آئے اس سے وضو کرے تو تیمم ٹوٹ گیا نماز جاتی رہی اسکا ذکر ضمن نمبر ۱۶ میں گزرا مگر یہاں ایک استثنا نفیس ہے امام فقیہ النفس نے فرمایا اگر وہ کہنے والا نصرانی ہو نیت نہ توڑے کہ اُسکے کہنے کا کیا اعتبار شاید مسخرہ پن سے کہتا ہو ہاں نماز کے بعد اُس سے مانگے دیدے تو نماز پھیرے ورنہ ہوگئی خانیہ میں ہے المصلی بالتیمم اذا قال لہ نصرانی خذ الماء فانہ یمضی علی صلاتہ ولا یقطع لان کلامہ قد یکون علی وجہ الاستہزاء فلا یقطع بالشک فاذا فرغ من الصلاۃ سألہ ان اعطاہ اعاد الصلاۃ والا فلا اسیطرح خلاصہ میں زیادات وفتاوے رزین سے ہے **اقول** علمائے کرام اکثر بجائے مناط ذکر مظنہ پر اکتفا فرماتے اور مثال سے مقصود کی راہ دکھاتے ہیں یہاں نصرانی کی تخصیص نہ کافر کی خصوصیت بلکہ مدار ظن استہزا ہے اگر نصرانی یا کوئی کافر اسکا نوکر یا ماتحت یا رعیت یا اسکی شاگردی میں ہے یا اس سے کسی حاجت کی طمع رکھتا یا خوف کرتا ہے تو ان صورتوں میں اُس پر گمان استہزا نہ ہوگا نیت توڑنی ہوگی ہاں اگر پھر مانگے پر نہ دے تو تیمم باقی ہے وذلک لظہور القدرۃ علی الماء ظنا مع عدم ما یعارضہ اور اگر کوئی فاسق بیباک تمسخر کا عادی ہے لوگوں سے یونہی کہا کرتا پھر نہیں دیتا ہے تو اُسکے کہنے پر نیت توڑنے کی اجازت نہ ہوگی لان ابطال العمل حرام ولم یحصل الظن علی القدرۃ بقول مثلہ من المستھزئین اللئام ہاں بعد نماز دیدے تو اعادہ کرنی ہوگی۔ ورنہ نماز بھی ہوگئی اور تیمم بھی باقی واللہ تعالی اعلم **مسئلہ ۳** ۔ اگر اُس نے اس سے پانی لینے کو نہ کہا مگر نماز میں اسے اُسکے پاس کافی پانی ہونیکا علم ہوا **اقول** اگرچہ تذکر سے کہ پہلے اُسکے پاس پانی ہونا معلوم تھا یاد نہ رہا تیمم کرکے نماز شروع کی نماز میں یاد آیا کہ فلاں کے پاس پانی ہے وھذا ظاھر جدا تو دو صورتیں ہیں اگر اسے گمان غالب ہو کہ مانگے سے دیدے گا تو نیت توڑے اور مانگے اور اگر گمان غالب ہو کہ نہ دیگا یا کسی طرف غلبہ ظن نہ ہو شک کی حالت ہو تو نیت توڑنے کی اجازت نہیں ہو سکتی صدر الشریعۃ میں زیادات سے ہے المتیمم المسافر اذا رأی مع رجل

ماء كثيرا وهو فى الصلاة وغلب على ظنه انه لايعطيه او شك مضى على صلاته لانه صح شروعه فلا يقطع بالشك وان غلب على ظنه انه يعطيه قطع الصلاة وطلب منه الماء بعينه اسیطرح بدائع وحلیہ میں جامع کرخی سے ہے غیرانہ لیس فیہ ذکر ظن العطاء صریحا وانما دل علی القطع فیہ بالمفہوم بزازیہ میں ہے ان علم انه يعطيه قطع وان اشكل لا۔ فتاوٰے امام قاضی خان میں ہے المصلی[ا] بالتیمم اذا رأی مع رجل ماء کثیرا ان کان اکبر رأیه انه لا یعطیه یمضی على صلاته وان کان اکبر رأیه انه یعطیه قطع الصلاة وان استوى الظنان لايحل له قطع الصلاة واذا فرغ من الصلاة ان ظهر انه كان يعطيه الماء يلزمه الاعادة والافلا۔ **تنبیه**۔ **اقول**[۳۱۵۰] ظاہر عبارات بحالت ظن غالب عطا وجوب قطع ہے[۲] لان صيغة الخبار آكد من صيغة الامر و[۳]لان بظن العطاء وان لم یقدر على الماء حتى يبطل تيممه لكن اورث شبهة قوية فى بقائه فلا يحل المضى عليه حتى يظهر بطلانها و[۳۱۵۲]لان الصلاة بالتيمم كاملة عندنا كالصلاة بالوضوء ولذا صح[۴] اقتداء المتوضئ بالمتيمم بل جاز بلاكراهة وان كان العكس افضل فهذا القطع ليس[۵] للاكمال بل للابطال وليس ثمه فى المضى على الصلاة ضرر عليه يزال ومثل القطع لو لم يجب لم يجز لقوله تعالى ولاتبطلوا اعمالكم واللّٰه سبحٰنه اعلم۔

**مسئلہ ۴**[۶]۔ یہ حکم نماز کے قطع واتمام کا تھا۔ رہا یہ کہ اُس سے پانی مانگنا اسپر واجب ہے یا نہیں۔ **اقول**[۳۱۵۳] بحال ظن عطا تو وجوب میں شبہہ نہیں کہ اسی کے لیے نیت توڑنے کا حکم ہوا باقی دو حالتوں میں عبارت خلاصہ یہ ہے بیرون نماز پانی دیکھکر مانگنا واجب ہونے نہ ہونے کا اختلاف آئینہ اور اور مسائل لکھکر فرمایا ھذا كله قبل الشروع فى الصلاة ولو شرع بالتيمم فى السفر فرأى رجلا معه ماء كثيرا ان علم انه يعطيه يقطع الصلاة وان علم انه لا يعطيه يمضى على صلاته وان اشكل يمضى على صلاته ثم يسأله ان اعطاه اعاد الصلاة وان ابى فصلاته تامة اسیطرح ہندیہ میں محیط سرخسی سے ہے غیر انہ لم یذکر ظن المنع اسکا یہ مفاد کہ بحال ظن منع سوال کی اصلا حاجت نہیں اور بحالِ شک نماز پوری کرکے مانگے یہ صاف نہ فرمایا کہ مانگنا واجب ہے یا مستحب۔ **اقول**[۳۱۵۴] مگر[۷] مسئلہ ظن قربِ آب میں تصریح ہے کہ اگر قرب مشکوک ہو طلب واجب نہیں صرف مستحب ہے درمختار میں ہے الا يغلب على ظنه قربه لايجب بل يندب ان رجا والالا شرح تعریف رضوی سے اخادم بجم میں اور بعض عبارات بھی اسکے مفید گزریں اور جوہرہ نیرہ میں ہے اذا شك يستحب له الطلب اسیطرح ہندیہ میں سراج وہاج سے ہے بحر میں بدائع سے ہے اذا لم يغلب على ظنه قربه لايجب بل يستحب اذا كان على طمع من وجود الماء اسکے بکثرت مؤیدات عنقریب آتے ہیں ان شاء اللہ تعالٰی تو حاصل حکم یہ نکلا کہ بحالِ ظن عطا مانگنا واجب اور بحالِ شک مستحب اور بحالِ ظن منع مستحب بھی نہیں واللہ تعالٰی اعلم۔

**مسئلہ ۵**[۸]۔ صحیح ومعتمد وظاہر الروایۃ یہ ہے کہ نماز میں

بحالِ غلبۂ ظن عطا اگرچہ نیت توڑنے کا حکم ہو مگر فقط اس غلبۂ ظن سے نہ تیمم ٹوٹے نہ نماز جائے یہانتک کہ اگر پوری کرلی اور پھر مانگا اور اُس نے نہ دیا تو نماز بھی صحیح اور تیمم بھی باقی کہ ظاہر ہوا کہ وہ ظن غلط تھا **اقول** یہ حکم خود انھیں عبارات مذکورۂ زیادات وجامع کرخی ومحیط سرخسی وخلاصہ وبزازیہ وصدر الشریعۃ وحلیہ وہندیہ سے ظاہر کہ قطع نماز کو فرمایا اور قطع وہی کی جائیگی کہ ہنوز باقی ہے باطل خود ہی معدوم ہوگئی قطع کیا ہو بحر میں ہے اذا کان فی الصلاۃ وغلب علی ظنہ الاعطاء لا تبطل بل اذا اتمہا وسألہ ولم یعطہ تمت صلاتہ لانہ ظہر ان ظنہ کان خطأ کذا فی شرح الوقایۃ فعلم منہ ان ما فی فتح القدیر من بطلانہا بمجرد غلبۃ ظن الاعطاء لیس بظاہر الا ان قاضیخان فی فتاواہ ذکر البطلان فی ھذہ الصورۃ بمجرد الظن عن محمد اسیطرح ردالمحتار میں نہر سے ہے قال لا تبطل کما جزم بہ الزیلعی وغیرہ فما فی الفتح فیہ نظر نعم فی الخانیۃ عن محمد انما تبطل بمجرد الظن فمع غلبتہ اولی وعلیہ یحمل ما فی الفتح اھ **اقول** عبارۃ الخانیۃ المسافر اذا شرع فی الصلاۃ بالتیمم ثم جاء انسان معہ ماء فانہ یمضی فی صلاتہ فاذا سلم فسألہ ان منع جازت صلاتہ وان اعطاہ بطلت وعن محمد رحمہ اللہ تعالٰی اذا رأی فی الصلاۃ مع غیرہ ماء وفی غالب ظنہ انہ یعطیہ بطلت صلاتہ اھ فلیس فیہا عن محمد بطلانہا بمجرد الظن بالمعنی الذی اراد النہر بل قد قید صریحا بغلبۃ الظن ولو لم یقید لکان ھو المراد اذ الظن الضعیف ملتحق بالشک کما صرحوا بہ فکیف تبطل بالشک صلاۃ صح الشروع فیہا بیقین وکأنہ لم یراجع الخانیۃ واعتمد قول اخیہ ذکر البطلان بمجرد الظن فحملہ علی تجرید الظن عن الغلبۃ ولیس کذلک وانما مرادہ بمجرد الظن ای قبل ان یسأل فیظہر تحقیق ظنہ او خیبتہ **ثم اقول** ما روی عن محمد رحمہ اللہ تعالٰی یحتمل تأویلین الاول ان بطلت بمعنی ستبطل کما ھو معروف فی کلماتہم فی غیر ما مقام وقد بیناہ فی رسالتنا فصل القضاء فی رسم الافتاء۔ الثانی ان المعنی ان حکم نفس ھذہ الصورۃ ھو البطلان حتی لو لم یزد علی ھذا ومضی علی صلاتہ ولم یسأل بعدھا حکم ببطلانہا لسواء اعطاہ صاحب الماء بعد ذلک او لا وعبارۃ الفتح ھکذا جماعۃ من المتیممین وھب لہم صاحب الماء فقبضوہ لا ینتقض تیمم احد منہم لانہ لا یصیب کلا منہم ما یکفیہ علی قولہما وعلی قول ابی حنیفۃ رضی اللہ تعالٰی عنہم لا تصح ھذہ الہبۃ للشیوع ولو عین الواہب واحدا منہم یبطل تیممہ دونہم حتی لو کان اماما بطلت صلاۃ الکل وکذا لو کان غیر امام الا انہ لما فرغ القوم سألہ الامام فلم یعطہ تفسد علی قول الکل لتبین انہ صلی قادرا علی الماء واعلم انہم فرعوا لو صلی بتیمم فطلع علیہ

رجل معه ماء فان غلب على ظنه انه يعطيه بطلت قبل السؤال وان غلب ان لا يعطيه يمضى على صلاته وان اشكل عليه يمضى ثم يسأله فان اعطاه ولو بيعا بثمن المثل ونحوه اعاد والا فهى تامة وكذا لو اعطاه بعد المنع الا انه يتوضأ هنا للصلاة اخرى وعلى هذا فاطلاق فساد الصلاة فى صورة سؤال الامام اما ان يكون محمولا على حالة الاشكال او ان عدم الفساد عند غلبة ظن عدم الاعطاء مقيد بما اذا لم يظهر له بعد الاعطاء[323] اھ وانت تعلم ان هذه العبارة بعيدة عن ذينك التاويلين اما الاول فظاهر و اما الثانى فلان مفاد ما حكاه عنده ان عند ظن العطاء او المنع لا توقف على السؤال بل صحت فى ظن المنع وبطلت فى ظن العطاء سأل او لم يسأل انما يتوقف الامر على السؤال عند الشك والاشكال ولذا افهم المخالفة بينه وبين فرع سؤال الامام حيث حكموا فيه ببطلان صلاتهم اذا اعطاه وهو باطلاقه يشمل ما اذا كان للامام ظن فى صلاته عطاء ومنعا او شك فتوقفت الصحة فى ظن المنع ايضا على ما يتبين من الحال بعد السؤال ولذا اراد التوفيق بين حملين اما ان يخص الفرع بصورة الشك فيصح التوقف على السؤال او يقال ان فى ظن المنع ايضا يزول حكم الصحة بظهور خطائه بعد الصلاة هذا ما فهمه مراده رحمه الله تعالى وهو غير منسج على منوال ما روى عن الامام الربانى رحمه الله تعالى كيف وقد نسبه الى المشايخ انهم هم الذين فرعوه وانت تعلم ان ما حكاه عين ما فى الخلاصة سواء ان فيها[324] ان علم انه يعطيه يقطع الصلاة ووقع بدله فى الفتح بطلت قبل السؤال وليس مفادها البطلان بمجرد ظن العطاء ولا الجزم بالصحة مطلقا فى ظن المنع حتى لا تعاد وان اعطى ولا تخصيص احالة الحكم على ما يتبين بعد السؤال بصورة الاشكال بل هو عام يشمل جميع الاشكال كما تجلى فى كل ذلك حقيقة الحال بعون المولى ذى الجلال والظاهر والله تعالى اعلم انه رحمه الله تعالى اعتمد هنا على ما فى ضده ولم يراجع كلماتهم والذى اردد فى التوفيق مع ان الشق الاول لا مساغ له والاخير هو المنصوص عليه فى كتب المذهب كما سيأتى ان شاء الله تعالى۔

**مسئلہ ۶**: اگر شروع نماز سے پہلے دوسرے کے پاس پانی معلوم ہوا تو آیا اُس سے مانگنا واجب ہے یا نہیں یہاں اختلاف روایات تا حد اضطراب[325] ہے اور وہ کر مطالعہ کتب و نظر دلائل سے فقیر کو منقح ہوا یہ کہ یہاں بھی وہی حکم ہے جو مسئلہ ۲ میں گزرا یعنی ظن غالب ہو کہ دیدیگا تو سوال واجب اور بے مانگے تیمم کرکے نماز پڑھنا حلال نہیں ورنہ واجب نہیں اور بلاسوال نماز حلال ہاں بحالِ شک سوال مستحب مسئلہ ہر دو ظن میں خود یہی تحقیق و توفیق ہے اور مسئلہ شک میں یہی قول جمہور و راجح علی التحقیق ہے اس اختلاف روایات

کے متعلق بعض عبارات لکھ کر اپنے دونوں عودوں کو دو مقاموں میں تحقیق کریں وباللہ التوفیق۔ ہدایہ میں ہے (اذا کان مع رفیقہ ماء طلب منہ
قبل ان یتیمم) لعدم المنع غالبا (ولو تیمم قبل الطلب اجزأہ عند ابی حنیفۃ رضی اللہ تعالٰی عنہ) لانہ لا یلزمہ الطلب من
ملک الغیر (وقالا لا یجزیہ) لان الماء مبذول عادۃ۔ غایۃ البیان میں ہے ذکر الاختلاف فی الایضاح والتقریب وفی شرح الاقطع بین
ابی حنیفۃ وصاحبیہ کما ذکر فی الکتاب وقال فی المبسوط اذا کان مع رفیقہ ماء فعلیہ ان یسألہ الا علی قول الحسن بن
زیاد فانہ کان یقول السؤال ذل وفیہ بعض الحرج وما شرع التیمم الا لدفع الحرج۔ فتح القدیر میں ہے المقدرۃ علی الماء بملکہ
او بملک بدلہ اذا کان یباع او بالاباحۃ اما مع ملک الرفیق فلا لان الملک حاجز فثبت العجز اھ اسی میں نیز ذخیرہ امام برہان الدین
سے بنایہ وغیرہ کتب کثیرہ میں ہے عن الجصاص لا خلاف بینہم فمراد ابی حنیفۃ اذا غلب علی ظنہ منعہ ومرادھما اذا ظن عدم المنع
لثبوت القدرۃ بالاباحۃ فی الماء لا فی غیرہ عندہ۔ نہایہ امام سغناقی پھر بنایہ امام عینی وذخیرہ اخی چلپی میں ہے لم یذکر فی عامۃ النسخ
قول ابی حنیفۃ رضی اللہ تعالٰی عنہ فی ھذا الموضع بل قیل لا یجوز التیمم قبل الطلب اذا کان غالب ظنہ ان یعطیہ مطلقا
من غیر ذکر الخلاف بین علمائنا الثلثۃ رضی اللہ تعالٰی عنہم الا فی الایضاح اھ ھذا نقل الذخیرۃ ولم یذکر فی البنایۃ قولہ الا
فی الایضاح وذکر مکانہ الا علی قول الحسن بن زیاد فانہ یقول السؤال ذلۃ وفیہ ضرر۔ نیز عینی میں ہے ذکر الزوزنی وغیرہ لو تیمم قبل الطلب اجزأہ عند ابی حنیفۃ فی
روایۃ الحسن عنہ۔ بحر میں ہے اعلم ان ظاہر الروایۃ عن اصحابنا الثلثۃ وجوب السؤال من الرفیق کما یفیدہ ما فی المبسوط قال اذا کان مع رفیقہ ماء
فعلیہ ان یسألہ الا علی قول الحسن بن زیاد فانہ کان یقول السؤال ذل وفیہ بعض الحرج
وما شرع التیمم الا لدفع الحرج ولکنا نقول ماء الطہارۃ مبذول عادۃ بین الناس ولیس فی سؤال
ما یحتاج الیہ مذلۃ فقد سأل رسول اللہ صلی اللہ تعالٰی علیہ وسلم بعض حوائجہ من غیرہ اھ فافاد فی
بھذا ما وقع فی الہدایۃ وشرح الاقطع من الخلاف بین ابی حنیفۃ وصاحبیہ فعندہ لا یلزمہ الطلب و
عندھما یلزمہ واندفع ما فی غایۃ البیان من ان قول الحسن حسن۔ فی الذخیرۃ نقلا عن الجصاص انہ
لا خلاف بین ابی حنیفۃ وصاحبیہ فمرادہ فیما اذا غلب علی ظنہ منعہ ایاہ ومرادھما عند غلبۃ الظن
بعدم المنع وفی المجتبی الغالب عدم الظنۃ بالماء حتی لو کان فی موضع تجری الظنۃ علیہ لا یجب الطلب
منہ اھ منیہ میں ہے اذا تیمم وصلی ولم یسأل فعلی قول ابی حنیفۃ رضی اللہ تعالٰی عنہ صلاتہ صحیحۃ
فی الوجوہ کلہا (ای سواء ظن منحا او منعا او شک) وقالا لا یجزئہ والوجہ ھو التفصیل کما قال ابو نصر
الصفار انہ انما یجب السؤال فی غیر موضع عزۃ الماء فانہ حینئذ یتحقق ما قالاہ من انہ مبذول
والا فکونہ مبذولا عادۃ فی کل موضع ظاہر المنع علی ما یشہد بہ کل من عانی الاسفار فینبغی ان یجب

الطلب لا تصح الصلاة بدونه فيما اذا ظن الاعطاء لظهور دليلهما وزما اذا ظن عدمه لكونه فى موضع
عزة الماء اهـ اقول [٣٦٦] الصفار لم يحك قولا خلاف اقوالهم بل هو كالشرح لها كما فعل الامام الجصاص
فلولا حظ هذا لما احتاج الى الخروج عن اقوال ائمة المذهب جميعا بالتوزيع والتلفيق قال اما اذا
شك فى موضع عزة الماء او ظن المنع فى غيره فالاحتياط فى قولهما والتوسعة فى قوله لان فى السؤال
ذلا وقول من قال لاذل فى سؤال ما يحتاج اليه ممنوع اهـ اقول [٣٦٧] فاذن يؤل الامر الى ترجيح
قول الامام مطلقا ويذهب اختيار قولهما عند ظن العطاء لان الذل محترز عنه مطلقا وقد ثبت
فى الحديث نهى المؤمن عن ان يذل نفسه الا [٣٦٨] ان يقال انما يذل بالسؤال حيث يعز لانه
اذن شیئ مضنون به فالمسئول منه ان منع فهذا ذل ظاهر وان دفع من وتحمل المنة ذل حاضر
بخلاف موضع لا يعز فيه فانهم يتباذلون به فيه ولا يتوقع المنع ولا الامتنان فى الدفع وعن هذا قال
فيه بظهور دليلهما قال واستدلاله بانه صلى الله تعالى عليه وسلم قد سأل بعض حوائجه من غيره مستدرك لانه صلى الله تعالى
عليه وسلم كان بالمؤمنين اولى من انفسهم فلا يقاس غيره عليه لانه اذا سأل افترض على المسئول البذل ولا كذلك غيره اهـ اقول [٣٦٩]
ليس كمثله صلى الله تعالى عليه وسلم غيره فى شیئ من الصفات ومنها الغيرة فهو صلى الله تعالى عليه وسلم
اغير خلق الله والله تعالى اغير منه ومحال من نفس كريمة غيراء ان تتعرض لشیئ مما يعد ذلا فثبت ان
سؤال الحاجة ما ليس بذل والا لما وقع منه صلى الله تعالى عليه وسلم ولا [٣٧٠] دخل فى هذا لافتراض
البذل وعدمه قد [٣٧١] يفترض فى حق غيره صلى الله تعالى عليه وسلم ايضا كاطعام ذى مخمصة فهذا
قد ينتفع به لما فى المبسوط وانا اقول [٣٧٢] انما الجواب فى انه صلى الله تعالى عليه وسلم اولى بالمؤمنين
من انفسهم على منزع اخر دقيق وهو ان املاكهم املاكه اذ هم انفسهم املاكه صلى الله تعالى عليه وسلم
ولا احتمال للذل فى سؤال المولى بعض عبيده مما فى يده فانه وما فى يده ملك مولاه فليس من السؤال
فى شیئ بل استخدام فبهذا يتجه مرامه ويتضح كلامه ثم قال لكن عدم وجوب الطلب من الرفيق نسبه
صاحب الهداية وصاحب الايضاح الى ابى حنيفة كما تقدم واما شمس الائمة فى المبسوط فانه نسبه
الى الحسن بن زياد فانه يقول السؤال ذل وفيه بعض الحرج وربما يوفق بان الحسن رواه عن ابى حنيفة
فى غير ظاهر الرواية واخذ هو به فاعتمد فى المبسوط ظاهر الرواية واعتبر صاحب الهداية والايضاح
رواية الحسن لكونها انسب بمذهب ابى حنيفة فى عدم اعتبار القدرة بالغير وفى اعتبار العجز

للمال واللّٰه سبحنه وتعالى اعلم اھ **اقول**[٣١٧٣] ولی فیه كلام سيأتی طیه من ہے فی الاختیار جاز (ای التیمم قبل الطلب) عند ابی حنیفة وعند ابی یوسف لایجوز ولم یذکر محمدا وانما ذکر ان قیاس قوله ان غلب علی ظنه انه یعطیه لایجوز والا یجوز اھ **اقول**[٣١٧٤] ھکذا جری القیل والقال ولاحاجة الی استکثار الاقوال، بل نأتی علی المقامین لفصل المقال، بتوفیق ربنا المهیمن المتعال **المقام الاول** تظافرت ھھنا کلمات العلماء علی ثلثة مسالك **اولها** لایجب الطلب مطلقا وانه قول سیدنا الامام خلافا لصاحبیه او قول الطرفین خلافا للثانی رضی اللّٰه تعالی عنهم ودخل فی قولی مطلقا من صرح بالاطلاق کما فی جامع الرموز عن التجرید یصح قبل الطلب من الرفیق وان ظن الاعطاء کما قال ابوحنیفة خلافا لابی یوسف اھ ویقرب منه قول الاختیار المار حیث اطلق الجواز عند الامام وقابله بالتفصیل علی قیاس قول محمد ومثلها عبارة الجوهرة الآتیة ومن ارسلوا ارسالا وھم الاکثرون ففی الوقایة قبل طلبه جاز خلافا لهما اھ وفی النقایة یصح قبل الطلب اھ ومر عن الهدایة تیمم قبل الطلب اجزأه عند ابی حنیفة وفی بدائع ملك العلماء لو کان مع رفیقه ماء ولم یعلم به لایجب الطلب عندنا وان علم به ولکن لایثق له فکذلك عند ابی حنیفة وقال ابو یوسف علیه السؤال وجه قوله ان الماء مبذول عادة ولابی حنیفة ان العجز متحقق والقدرة موهومة لان الماء من اعز الاشیاء فی السفر اھ وفی الخانیة لو رأی مع رفیقه ماء فتیمم قبل ان یسأل وصلی جاز اھ وفی الخلاصة وفی الاصل لو کان مع رفیقه ماء فانه یسأل قال فی التجرید السؤال لیس بواجب عند ابی حنیفة قال ابو یوسف یجب اھ ولفظ البنایة عن التجرید لایجب الطلب من الرفیق عند ابی حنیفة ومحمد خلافا لابی یوسف رحمهم اللّٰه تعالی اھ وفی ملتقی الابحر تیمم قبل الطلب اجزأه اھ وفی الاصلاح ویصح قبل طلبه من رفیق له ماء خلافا لهما اھ قال شرحه بقول الامام جزم فی المجمع والملتقی والوقایة وابن الکمال اھ وقال العلامة الوزیر فی الایضاح هذا علی وفق ما فی الهدایة والایضاح والتقریب وغیرها ای کشرح الاقطع کما تقدم عن العنایة والبنایة والمعراج وفی التجرید ذکر محمدا مع ابی حنیفة اھ ثم ذکر توفیق الجصاص ثم کلام المبسوط المار فی عبارة العنایة والبحر ثم اعقبه بکلام البدائع المار **اقول**[٣١٧٥] وبهذه النصوص ظهر ما فی قول النهایة لم یذکر الخلاف الا فی الایضاح **وکذلك** یقال للعلامة البحر هؤلاء المتون والمعاند الیه ابنه والوقایة والاصلاح والمجمع والتجرید والایضاح والتقریب وشرح الاقطع والبدائع والخلاصة والفتح والاختیار والجوهرة کلهم ناصون بالخلاف

بين الامام وصاحبيه وكالامام الاجل ابوبكر الجصاص يوفق بين قول الامام وصاحبيه وقال في البرهان شرح مواهب الرحمٰن الاظهر قولهما ثم ذكر توفيق الجصاص وايده بقوله ولهذا لم يحك الكافي خلافا اھ نقله العلامة الشرنبلالي في غنية ذوي الاحكام كيف يرد قولهم جميعا بجزازة في المبسوط لم ينسب الخلاف الا الى الحسن اليس المثبتون وهم عصبة مقدمين على ناف واحد اليس ان ظاهر الرواية ربما تتعدد في مسألة واحدة وقولي هذا اولى من توفيق الغنية المار في عبارتها ان هؤلاء اعتبروا الرواية النادرة لكونها انسب بمذهب الامام فاعتبارها لهذا شیئ وجعلها قول الامام ونصب الخلاف بينه وبين صاحبيه في المذهب شیئ اخر وان اقره في رد المحتار ومنه التحقيق والله سبحٰنه الموفق وثانيها يجب مطلقا وانه ظاهر الرواية عن ائمتنا الثلثة رضی الله تعالٰی عنهم وذلك ما مر عن المبسوط واعتمد تبعا لشيخه في التنوير فقال قبل طلبه لا يتيمم على الظاهر اھ قال في الدر اي ظاهر الرواية عن اصحابنا لانه مبذول عادة وعليه الفتوى اھ اقول ولم ار هذه اللفظة لغيره ولا عزاه محشوه لاحد وفي التبيين لو علم به خارج الصلاة وصلی بالتيمم قبل الطلب لايجزئه اھ ثم ذكر رواية الحسن ثم توفيق الجصاص وفي جواهر الاخلاطي مع رفيقه ماء وشرع في الصلاة قبل الطلب لايجوز وقيل يجوز على قياس قول الامام خلافا للقاضي اھ اقول وهنا عبارات اخر ليست صرائح كما تقدم عن الخلاصة عن الاصل انه يسأل فان الصيغة وان كان ظاهرها الوجوب كثيرا ما تأتي للندب كما لايخفی على من خدم كلماتهم ويقرب منه قول الغزنوي ان كان مع رفيقه ماء طلب قبل ان يتيمم فان منعه منه تيمم اھ والسراجية اذا وجد مع رفيقه ماء فانه يسأله فان لم يعطه تيمم وصلی اھ والكنز يطلبه من رفيقه فان منعه تيمم اھ كيف وقد قال مثله في الملتقی واعتمد مذهب الامام وهذا نصه ان كان مع رفيقه ماء طلبه وان منعه تيمم وان تيمم قبل الطلب اجزأه اھ تنبيه قولي هنا يجب مطلقا المراد به انهم ذكروها مرسلة ولم يقيدوها بما يأتي في القول الثالث اذ هذا هو الواقع في كلام المبسوط واتباعه نعم حمله الامام صدر الشريعة على صريح التعميم كما سيأتي في ذكر قانونه مع تضعيفه ان شاء الله تعالٰی ويقرب منه ما مر عن الغنية من حمل كل من قولي الامام وصاحبيه على التعميم حتی تأتی له التلفيق وقد تقدم انه ليس بتحقيق وثالثها ادارة الامر على ظنه فان ظن الاعطاء وجب الطلب ولم يجز التيمم

قبله تقدم فيه نص النهاية وستأتي نصوص البحر المحيط والمنية والخزانة والبرجندي وفي الخانية و خزانة المفتين رأى مع رفيقه ماء ان كان غالب ظنه انه يعطيه لايجوز له ان يتيمم بل يسأله ام وفي الكافي معه رفيقه ماء وظن انه ان سأله اعطاه لم يجز التيمم وان كان عنده انه لايعطيه تيمم وان شك وتيمم وصلى فسأل فاعطى يعيد ام وفي الهندية بعد نقله وهكذا في شرح الزيادات للعتابي ام وفي البرجندي نقل عن القاضي الامام ابي زيد رحمه الله تعالى انه يجب الطلب في موضع لايعز الماء فيه لا في موضع يعز ام وفي المنية وشرح مسكين للكنز وعن ابي نصر الصفار رحمه الله تعالى اذا كان في موضع يعز فيه الماء فالافضل ان يسأل من رفيقه وان لم يسأل اجزأه فان كان في موضع لايعز الماء فيه لايجزئه قبل الطلب ام زاد في المنية كما في عمرانات واعتمد الشرنبلالي في متنه وشرحه فقال يجب طلبه ممن هو معه لانه مبذول عادة فلاذل في طلبه ان كان في محل لاتشح به النفوس ام ومنها العبارات التي قدمنا في المسألة الثالثة والرابعة عن الزيادات ومحيط السرخسي و الخانية والخلاصة والبزازية وصدر الشريعة والبحر والهندية تصريحا وجامع الكرخي والبدائع والحلية مفهوما من الامر بقطع الصلاة عند ظن الاعطاء فانه يوجب الوجوب اذ لولاه لما حل القطع ويقابلها اطلاق نص الخانية وخزانة المفتين شرع بالتيمم ثم جاء انسان معه ماء فانه يمضي في صلاته ام اقول[۱۵۲] وقد علمت انهم يرمون عن قوس واحدة وهو وجوب الطلب في مظنة الاعطاء لاغيرها وانما نشأ الخلاف من الاختلاف في ان الماء هل هو مبذول عادة في السفر كالحضر اولا فمن قال نعم قال يجب مطلقا ومن قال لا قال لا ومن فصل فصل فلم يبق في الوصول الى الصواب الا انحلال عقدة هذا المبنى فاما المفصلون فقد اعتمدوا المظان وهي الجادة الواضحة واما المثبتون فنظروا الى حال الحضر والسفر في منازل ذات مناهل وماء الشرب واما النافون فالى حال السفر في منازل قليلة المياه وماء الطهر وانا اقول[۱۵۳] وبالله التوفيق انما المبذول عادة ماء الشرب لاسيما في الحضر واما ماء الطهر خصوصا الغسل فكثير من الناس يضنون به في الحضر على الاجانب حذرا ان ينفد ماعندهم فيحتاجوا الى ان يأتي السقاء او يحتاجوا الى كلفة الاستقاء بل ان كان احدهم على رأس ركية وسأله غريب او عابر سبيل ماعنده من الماء للغسل بل للوضوء يقول امالك يدان السبت على البئر فكيف بالسفر سيما[۱۵۴]

لا يحل التيمم الا اذا بعد الماء ميلا ونعلم قطعا ان المقيم فى مصره يحفظ على الماء تحفظه على الطعام اذا بعد الماء عنه بهذا القدر فكيف بمن فى السفر فالغالب فيه هى الظنة وما الكون فيه مبذ ولا فيه من مظنة الا فى خصوص صور عديدة كأن يكون من له الماء ولد هذا او شقيقه او صديقه او اجيره او رعيته او يهابه او له فيه طمع يريده او يعلم هذا ان الرجل غير شحيح ولا لئيم ولا مناوله وان عنده من الماء ما ان اعطانى منه فضل له ما يبلغه المنزل وافيا بحاجاته من دون تقصير ولا تقتير او يكون هذا مريضا مقعدا اشل مثلا وهو على رأس البئر او يعلم انه كريم النفس يستحيى ان يرد السائل لا سيما ان كان ممن يؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة ففى مثل هذه الصور يصح له ظن الاعطاء المعتبر فى الشرع وهو اكبر الرأى الملتحق فى العمل باليقين دون الظن الضعيف الملحق بالشك ولا شك ان هذه الصور اقل بكثير من غيرها فكيف يقال ان ماء الطهر مبذول عادة بل مظنون به غالبا نعم لم تبلغ قلة هذه الصور حد ندرة توجب طرحها عن النظر ونوط الحكم بالمظنة فوجب ادارة الامر على ظنه وهو اعلم بنفسه فلا يقيد بموضع فيه الماء عزيزا وغزير فلا شك ان الوجه هو التفصيل هذا فى الحكم اما التوفيق **فاقول** وبالله التوفيق لا غرو فى اطلاق الحكم بالنظر الى الغالب الكثير وكم له فى الفقه من نظير فكان سيدنا الامام رضى الله تعالى عنه اطلق الحكم بعدم وجوب الطلب نظرا الى ما غلب ورواه الحسن كما سمع وتداولته المتون والعامة كما وقع وذهب اجتهاد الحسن الى اجرائه على اطلاقه فقال به وكذلك ظن بعض ففسر والاطلاق بالعموم وقليل ما هم ورواه الصاحبان عن شيخهما وقد عرفا المراد ففسراه وقالا به فمنهم من نظر الاطلاق عن الامام والتفصيل عنهما فنصب بينهم الخلاف وهو مسلك الهداية وكثيرين ومنهم من نظر المرام وان التفصيل هو المراد بالاطلاق فصرح بالوفاق او لم يؤم الى خلاف وهو مسلك المبسوط والكافى ومن حكى عنهم فى النهاية وهم الاكثرون على ما فيها ومنهم من نظر الى جانبى اللفظ والمقصود فاثبت الخلاف لفظا ونفاه معنى فذهب الى التوفيق وهو مسلك الامام الجصاص وهو التحقيق الناصع ولذا ترى الخانية مشى على كلا القولين جازما به غير مؤم الى الخلاف فى شئ من الموضعين كما نقلنا نصوصها فى المسلكين الاول والثالث وتبعه فى خزانة المفتين كما علمت وكلهم على الصواب وبعضهم اولى به من بعض لا شرذمة صرحوا بتعميم عدم الوجوب مع اتفاقهم جميعا على وجوب الطلب

قوانين العلماء

فی مظنة القرب اخاف[٣١٩٠] ان یکون هذا فی عبارة التجرید المحکیة فی جامع الرموز من قبل القهستانی نقل بالمعنی علی ما فهم فان عبارة التجرید التی اثرها اماما جلیلان فی الخلاصة والهندیة کما مر لااثر فیها لهذا التعمیم والله تعالٰی بکل شیئ علیم ونظیره[٣١٩١] فی جانب الایجاب صنیع صدر الشریعة وفی الجانبین صنیع الغنیة والله تعالٰی اعلم **تنبیه** جعل فی الحلیة الاقوال اربعة فافرز قول الصفار عن القول بالظن وانت تعلم انه هو فانما اقام المظنة مقام الظن کما لایخفی وقد قدمته فی حاشیة **ثمرة المقام الثانی** قد تبین انه ان ظن العطاء وجب الطلب او المنع لا بقی الشک فاعتری فیه الشک وجاءت العبارات علی وجهین فی الحاقه باحد الظنین **احدهما** قال صدر الشریعة وفی الزیادات اذا کان خارج الصلاة ولم یطلب وتیمم لایجوز الشروع فی الشک فان القدرة والعجز مشکوک فیهما اھ فقد الحقه بظن العطاء فکما لایجوز التیمم اذ ظن العطاء کذٰلک اذا شک لکن نص الحلیة ان حکم صورة الشک غیر منصوص علیه فی الزیادات اھ والذی ذکر فی البحر وجعله حاصل الزیادات وغیرها یخالف ما فی شرح الوقایة عبارته وفی الزیادات ان المتیمم المسافر الی اخر ما نقلنا فی المسألة الثالثة وقال فیها بعد قوله فلا یقطع بالشک بخلاف ما اذا کان خارج الصلاة الی اخر ما نقلنا ههنا[٣١٩٢] فلعل قوله بخلاف الخ مدرج من عند الامام بین مسألتی الزیادات علی ما یقتضیه کلام الحلیة والبحر ولذا لم یعزه فی الحلیة الا الیه والله تعالٰی اعلم هذا ووقع فی الخادمی حکایة ان الحاقه بظن العطاء مصحح قال فی الدر قبل طلبه جاز التیمم اختاره فی الهدایة وقیل لا اختاره فی المبسوط اھ فقال الخادمی المصحح ان رجا اعطاءه او شک یعید والا لا اھ ولم یعزه لاحد ولم اره لمعتمد فالله تعالٰی اعلم **وثانیهما** قال فی المبتغی بالغین مع رفیقه ماء ظن انه یعطیه لا یتیمم والا تیمم اھ فقد الحقه بظن المنع وهو قضیة ما فی المنیة اذ قال ان کان مع رفیقه ماء لایجوز له التیمم قبل ان یسأل عنه اذا کان علی غالب ظنه انه یعطیه اھ وفی البرجندی عن الخزانة ان کان غالب ظنه انه یعطیه لایجوز له ان یتیمم قبل الطلب اھ وفی جامع الرموز عن البحر المحیط ان ظنه وجب الطلب والا لا اھ وهذا ما رجحه فی الحلیة اذ قال احتمال الحاق الشک بظن المنع ارجح کما یظهر من توجیه هذا التفصیل وان کان فی شرح الوقایة لصدر الشریعة انه لایحل له الشروع بالشک فان القدرة والعجز مشکوک فیهما اھ ثم ذکر التوجیه بقوله ولا یبعد القول بان الاول (ای ادارة الامر علی ظنه) اوجه لان الماء لیس بمبذول للاستعمال غالبا فی الاسفار وخصوصا فی مواضع عزته فالعجز متحقق نظرا

الى ذلك ولان ملك الغير حاجز عن التصرف والقدرة موهومة فيصلح التمسك بهذا الاصل مبيحا التيمم مالم يعارضه ما يخرجه عن مقتضاه وهو ظن قوى اھ وهو ماخوذ عن الفتح وقد مر نصه قبل المقام الاول وعن البدائع وقد مر نصه فيه **اقول** ٣١٩٦ وهذا هو الراجح اما **اولا** فلانه يشهد به نظيره مسألة الطلب غلوة فقد نصوا قاطبة فيها انه ان غلب على ظنه قرب الماء وجب الطلب والالا ففى مختصر الامام القدورى والهداية ليس على المتيمم اذا لم يغلب على ظنه ان بقربه ماء ان يطلب الماء وان غلب على ظنه لم يجز تيممه حتى يطلبه اھ وفى الوقاية والنقاية والاصلاح والكنز والوافى والملتقى والغرر والتنوير ونور الايضاح يجب طلبه غلوة ان ظنه قريبا والا فلا اھ افهم النقاية وافصح الكل واقرهم الشراح والمحشون قاطبة وقد مر فى المسألة الرابعة التنصيص به عن البدائع والسراج الوهاج والجوهرة النيرة والبحر والدر والهندية ايضا ومثله فى مالا يحصى فقد اطبقوا على الحاق الشك بظن البعد **واما ثانيا** فلانه هو المصرح به فى غير ما كتاب جليل فقد قدمنا نصوص النهاية والخانية وخزانة المفتين والاختيار شرح المختار سالفا وذكرنا نصوص المبتغى والمنية والبحر المحيط والخزانة انفا وخلافه لم يعرف الا فى شرح الوقاية **بلى** نسب الحاق الشك بظن العطاء فى الجوهرة الى الصاحبين على خلاف قول الامام رضى الله تعالى عنهم فقال وجوب الطلب قولهما وعند ابى حنيفة لا يجب لان سؤال ملك الغير ذل عند المنع وتحمل منة عند الدفع وعندهما ان غلب على ظنه انه لا يعطيه لا يجب عليه الطلب ايضا وان شك وجب وفى تفريع قول ابى حنيفة اذا لم يجب الطلب تيمم قبله اجزأه وتفريع قولهما فى وجوب الطلب اذا شك وصلى ثم سأله واعطاه وجب عليه الاعادة باتفاقهما وان منعه فعند ابى يوسف صلاته جائزة وعند محمد يعيد وان غلب على ظنه انه يمنعه فصلى ثم اعطاه توضأ واعاد وان غلب على ظنه الدفع اليه فصلى ثم سأله فمنعه اعاد عند محمد وعند ابى يوسف لا اھ **اقول** ٣١٩٧ قوله فى ظن المنع ثم اعطاه اعاد اى باتفاقهما وان لم يعط لا بالاجماع وحاصل قول محمد على ما حكاه انه ان ظن العطاء او شك اعاد مطلقا اعطى بعد الصلاة او منع وان ظن المنع فان اعطى اعاد والالا ومحصوله انه يشترط لجواز التيمم ظن منع لا يظهر خلافه وحاصل قول ابى يوسف انه ان اعطى اعاد وان منع لا سواء ظن عطاء او منعا او شك **وفيه اولا** قد كان حكم وجوب الطلب ان لا يجزئ التيمم قبله كما قال فى تفريع

قوانين العلماء

تطفل على الجوهرة

قول الامام انه لما لم یجب اجزأه وقدمنا فی الافادة الخامسة من شرح الجد الرضوی عن سراج وجوهرة [ف۱] انه حیث وجب الطلب لم یطلب لم یجزه وان لم یجد بعد فعلی هذا انما یظهر وجوب الطلب فی الشك علی ما حکی عن محمد لا علی قول ابی یوسف الا ان یبنی علی التحقیق الذی نبدیه بتوفیق الله تعالٰی ان الوجوب ههنا علی غیر حد الوجوب ثمه وتکون الثمرة البطلان اذا ظن العطاء او شك ولم یسأل قبل ولا بعد والله تعالٰی اعلم وثانیا [۳۲۰۱] لازم هذا المحکی عن محمد بل صریحه کما علمت ان لو رأی فی الصلاة وظن العطاء او شك بطلت صلاته من دون توقف علی منح او منع بعد لان ما منع وجوده التیمم نقضه حدوثه کما فی البدائع والبحر والدر وغیرها وهذه کما علمت روایة نادرة عن محمد وقد اسلفنا البحث علیها وانها مؤولة او مهجورة **اقول** [۳۲۰۲] والتاویل لا یتمشی هنا للتصریح بعدم الالتفات لما یظهر بعد فلم یبق الا الهجر وثالثا [۳۲۰۳] بل تلك النادرة ایضا بمفهومها ان هذا اذا ظن العطاء لا اذا شك تخالف هذه الحکایة المسوّیة بین ظن الاعطاء والشك ورابعا [۳۲۰۴] ینافیه ما مر عن الاختیار من قیاس قول محمد المعتبر فیه ظن الاعطاء فقط ویناقضه صریحا ما مر عن النهایة ان المذهب الغیر المنقول فیه خلاف بین اصحابنا الثلثة رضی الله تعالٰی عنهم الا فی الایضاح هو قصر الوجوب علی ظن الاعطاء والخلاف الذی فی الایضاح وغیره هو عدم الوجوب عند الامام مطلقا فلیس عند احد من الفریقین تسویة ظن العطاء والشك عند محمد ولا عند ابی یوسف فتبصر ولله الحمد واما ثالثا فاقول [۳۲۰۵] وبالله التوفیق وهو الحل علی وجه التحقیق [ف] اذا کان شیئ ظاهرا وخلافه محتملا لا عن دلیل لم یعارضه فلا یقع الشك فی ذلك الظاهر لعدم استواء الطرفین فقد نصوا فی علم الکلام ان الاحتمال لا عن دلیل لا ینافی الیقین بالمعنی الاعم فکیف ینافی الظن والشك فی العطاء لا یکون الا اذا لم یترجح جانبه بدلیل فیبقی محتملا لا عن دلیل فلا یورث الشك فی العجز المعلوم الظاهر بخلاف ظن العطاء فانه عن دلیل ولا بد فیعارض الظاهر ویبقی العجز مشکوکا فلا یتحقق شرط التیمم وذلك کمن شك فی قرب الماء فان شکه هذا لا یجعل العجز مشکوکا حتی ساغ له التیمم بلا طلب لم یسغ لمن ظن القرب کما تقدم فظهر به الجواب [۳۲۰۶] للساطع عن قول صدر الشریعة ان القدرة والعجز مشکوك فیهما وتبین ان مثل الشك لا یعارض ظهور العجز فوجب طرحه والحاقه بظن المنع ولله الحمد ثم بعد بضع

ف۱: تطفل علی الجوهرة
ف۲: مسئلة
ف۳: تطفل علی الجوهرة
ف۴: تطفل علی الجوهرة
ف۵: تطفل علیها
ف۶: فائدة: الاحتمال لا عن دلیل لا ینافی الیقین
ف۷: تطفل علی الامام صدر الشریعة

لیالی رأیت تصدیق تعلیلی ھذا فی کلام الامام ملک العلماء کما یاتی اٰخر المسألۃ الثامنۃ وللہ الحمد

**مسئلہ ۷** شرح تعریف رضوی کے افادہ پنجم میں گزرا کہ یہاں اعتبار واقع کا ہے اگر اسے ظن غالب تھا کہ نہ دیگا یا شک تھا) اور اس نے تیمم سے پڑھ لی بعدہ اُس نے پانی دیدیا (بطور خود خواہ) اسکے مانگنے سے تو نماز نہ ہوئی اعادہ کرے اور اگر ظن غالب تھا کہ دیدیگا اور (خلاف حکم کرکے) اس نے نہ مانگا اور تیمم سے پڑھ لی بعد کو مانگا اور اُس نے نہ دیا تو نماز ہوگئی شرح وقایہ کی عبارت وہیں گزری اور اور عبارات قوانین میں آئینگی ان شاء اللہ تعالٰی۔ ہاں اگر اس نے نہ اول مانگا نہ بعد کو کہ منع و عطا کا حال کھلتا **اقول** نہ ظن عطا کی صورت میں اُس نے پانی خرچ کرلیا یا پھینک دیا نہ شک یا ظن منع کی حالت میں اُس نے بعد نماز بے انکار سابق دیدیا تو البتہ اسکے ظن کا اعتبار ہے اگر ظن عطا تھا نماز نہ ہوئی ورنہ ہوگئی لانہ بظن العطاء کان قادرا فی الظاھر علی الماء ولم یتبین غلط ھذا الظن فیعمل بہ لفقود راٰی الحقیقۃ علیہ میں ہے انما یکون المحوط لظنہ الیس غیر عند عدم الاستکشاف لہ فاذا وجد وظھر الامر بخلافہ کان الحال علی ما ظھر ام واستشھد لہ بعبارات البدائع والکافی ثم الطال رحمہ اللہ تعالٰی بایداء سؤال ودفعہ حاصل السؤال قد یکون ظنہ مصیبا وینبدل رأی صاحب الماء فلا یظھر خطاء ظنہ وحاصل الجواب ان الاصل عدم التبدل والظن ربما یخطئ واستشھد فی السؤال بنصوص فی المذھب انہ ان کان بحضرتہ من یسألہ عن الماء فسألہ فلم یخبرہ فتیمم وصلی ثم اخبرہ بہ لا اعادۃ علیہ ام ای فلم یکن بالاخبار اللاحق عالما فی السابق حین سألہ فلم یخبرہ فکذا لا یکون بالعطاء اللاحق قادرا فی السابق حین ظن منعہ وافاد الجواب انہ فعل ما فی وسعہ قبل الفعل فیقع جائزا دفعا للحرج فلا ینقلب غیر جائز قال وبعبارۃ اخری انہ اذا ابی تأکد العجز فلا تعتبر القدرۃ بعد ذلک ذکرہ فی الولوالجیۃ ولانہ متعنت ولا قول للمتعنت بخلاف ما نحن فیہ فانہ لم یستفرغ الوسع بالاستکشاف ام **اقول** اغفل السؤال نصوصا فی المذھب ثمہ موافقۃ فی الصورۃ لما ھنا وھی انہ ان کان عندہ من یسألہ فلم یسألہ وصلی ثم سألہ فاخبرہ بماء قریب بطلت صلاتہ کما قدمنا فی نمرۃ ۱۵۹ عن الحلیۃ عن المحیط ومثلہ فی البدائع والتبیین والدر وغیرھا فعلم ان ھذا ممن یسأل ھنا عن حال الماء کظنہ العطاء فی ھذہ المسألۃ وترک السؤال کمثلہ فیھا والاخبار اللاحق کالعطاء اللاحق فتبطل صلاتہ کما بطلت ثمہ ھذا وقولہ اذا ابی ای عن الاخبار **اقول** یشمل ما اذا سألہ فسمع وسکت لانہ صادق علیہ قولھم لم یخبرہ وانما عبرہ عنہ فی الحلیۃ بالاباء لان السکوت عند الحاجۃ اباء عرفا وقد صرحوا

بمسألۃ الاباء ھھنا ایضا انہ ان سألہ قبل الصلاۃ فابی ثم اعطاہ بعدھا فقد تمت ولاعبرۃ بالمنح بعد المنع وما قال انہ متعنت وقد اخذہ عن البدائع فاقول [٣٢٢] ھذا [و١] غیر متعین ولا ثابت فقد نسی ثم تذکر وحال المسلم تحمل علی الصلاح مھما امکن واللّٰہ تعالٰی اعلم قال ثم بعد برھۃ من ظھور ھذا للعبد الضعیف وتسطیرہ رأیت صدر الشریعۃ قد صرح بما ذکرنا من الحکم فی ھاتین المسألتین [و] بعلتہ فیما لو اتم الصلاۃ مع ظن العطاء ثم سألہ فاعطاہ فتوارد نا علی ذلک ام اقول [٣٢٣] ھو [و٢] سبق قلم بل انما ذکر العلۃ فیما اذا سألہ فابی قال لانہ ظھر ان ظنہ کان خطأ ام وھذا نظیر ما سبق ان الحاق الشک بغلبۃ الظن للعطاء ارجح وانما صوابہ للمنع کما مر **تنبیہ** نماز کے بعد وہ دینا جس سے مطلقاً نماز اعادہ کرنی ہوتی ہے اگرچہ مصلی کو ظن منع ہو کونسا ہے اور وقت نماز گزر جانے کے بعد دینا بھی یہ اثر رکھتا ہے یا نہیں اسکا بیان مسئلہ نہم میں آتا ہے وباللّٰہ التوفیق **مسئلہ ٨** امام محقق [و] علی الاطلاق سے مسئلہ ششم میں گزرا کہ پانی پر قدرت تین طرح ہوتی ہے **اول** خود اپنی ملک میں اقول [٣٢٤] یعنی حاجت ضروریہ سے فارغ اور استعمال پر قدرت تو ہر جگہ شرط ہے **دوم** اگر بکتا ہے تو قیمت پر قادر ہو اقول [٣٢٥] یعنی انھیں وجوہ پر گزریں کہ قیمت مثل سے بہت زیادہ نہ مانگے اور قیمت اسکے پاس حاضر نہیں تو ادھار دینے پر راضی ہو **سوم** اباحت اقول [٣٢٦] یہ مصدر بمعنی للمفعول ہے یعنی پانی کا مباح ہونا خواہ باباحت اصلیہ جیسے بارش و دریا کا پانی یا کسی کے وقف کیے سے یا بلا وقف عام لوگوں یا کسی خاص قوم کے لیے جن میں یہ داخل ہے مالک نے طہارت کیلئے مباح کیا ہو اگر اسے طہارت درکار ہے یا مالک خاص اس شخص کو مباح کرے **ثم اقول** [٣٢٧] دو صورتیں قدرت کی اور ہیں **چہارم** ہبہ کہ تملیک بلاعوض ہے بخلاف اباحت کہ شیئ ملک مالک ہی پر رہتی ہے اسکی اجازت سے صرف کی جاتی ہے **پنجم** مالک کا وعدہ کرنا کہ میں تجھے پانی دونگا یہانتک کہ ائمہ ثلثہ رضی اللّٰہ تعالٰی عنہم کے مذہب میں انتظار لازم ہے اگرچہ وقت نکل جائے کہ وعدہ میں ظاہر وفا ہے اور پانی پر قدرت اباحت سے بھی حاصل تو ظاہرا قادر ہے لہذا تیمم جائز نہیں اسکا ذکر نمبر ۹ میں گزرا اور بات امام زفر حکم یہ ہے کہ جب وقت جاتا دیکھے تیمم کرکے پڑھ لے جیسا کہ نمبر ۹۱ میں گزرا۔ اب یہاں چند ضروری تنبیہات ہیں **تنبیہ اول** وہ وعدہ کہ پانی نہ رہنے کے بعد ہو معتبر نہیں مثلاً نماز میں اس نے کسی کے پاس پانی دیکھا اور دینے کا ظن غالب نہ ہوا نماز پوری کی اسکے بعد مانگا اس نے کہا میرے پاس پانی تھا تو مگر خرچ ہوگیا اگر اسوقت مانگتے میں ضرور دیتا تو اس وعدہ کا اعتبار نہیں نماز ہوگئی اور اگر نماز سے پہلے دیکھا اور دینے کا ظن غالب ہوا اور تیمم پہلے کرچکا تھا یا اب کرلیا پھر مانگا تو اس نے وہی جواب دیا کہ اب نہ رہا اسوقت مانگتے تو دیدیتا اس وعدے سے بھی وہ تیمم نہ جائیگا اسی

نماز پڑھے یہی اصح ہے کہ نہ رہنے کے بعد وعدہ اس پر دلیل نہیں کہ دے بھی دیتا شے[٣٢١٨] موجود ہوتے وقت وعدہ سے یہ سمجھا جاتا ہے
کر دینا منظور ہے اور نہ رہنے کے بعد نہ دینے والا بھی یہ کیوں نہ کہے کہ میں نہ دیتا بلکہ مفت کرم داشتن ہے کہ ہوتا تو ضرور دیتا۔
بحرالرائق میں ہے فی المجتبٰی رأی فی صلاتہ ماء فی ید غیرہ ثم ذھب منہ قبل الفراغ فسألہ فقال لوسألتنی
لاعطیتک فلا اعادۃ علیہ وان کانت العدۃ قبل الشروع یعید لوقوع الشک فی صحۃ الشروع والاصح
انہ لایعید لان العدۃ بعد الذھاب لاتدل علی الاعطاء قبلہ اھ **اقول**[٣٢١٩] ھذا الفرع یحتاج
لہ الشرح وقد تبین مما صورناہ فقولہ ثم ذھب منہ ای الماء من صاحبہ بانفاق مثلا قبل الفراغ
لھذا من صلاتہ فسألہ بعد صلاتہ فقال نفد ولوسألتنی قبل لاعطیتک قولہ وان کانت العدۃ
قبل الشروع **اقول**[٣٢٢٠] تصویرہ بصورتین ذکرناھما انہ تیمم ثم رأی اور أی ثم تیمم ثم
سألہ بعد حین فقال انفقت ولوسألت لاعطیت ولیس[٣٢٢١] المراد انہ رأی فسأل فاجاب فتیمم
لانہ تیمم صحیح قطعا لوقوعہ بعد ظھور العجز عن الماء بخلاف تینک الصورتین ففیھما قیل لیس
لہ ان یصلی بذلک التیمم بل یتیمم ثانیا ولوصلی بالاول یعید لوقوع الشک فی صحۃ الشروع بہ فی
الصلاۃ لانہ[٣٢٢٢] ان لم یظھر بوعد القدرۃ فلا یقعد عن ایراث الشک فی العجز فوقع الشک فی بقاء
التیمم فلم یصح لہ الشروع بطھارۃ مشکوکۃ بخلاف ما اذا رأی فی الصلاۃ لان الشروع صح بالیقین
فلا یزول الا بمثلہ والاصح انہ لایعید لان العدۃ بعد الذھاب والنفاد لاتدل علی الاعطاء قبلہ
**اقول**[٣٢٢٣] لما قررنا من ان الشحیح ایضا لایثقل علیہ مثل ھذا الوعد فاذا لم یترجح بہ جانب العطاء
کان وجودہ وعدمہ سواء فلم یورث شکا فی العجز کما قدمنا تحقیقہ اٰخر المسألۃ السادسۃ فھذا
ما یتعلق بشرحہ ولا بأس بالتنبیہ علی نکت **فاقول اولا**[٣٢٢٤] کان تسمیتہ وعدا للمشاکلۃ
والا فالوعد للمستقبل **وثانیا**[٣٢٢٥] التصویر بذھاب الماء خرج وفاقا والا فالحکم کذلک لولم یذھب
واحتال بھذا الجواب بل بالاولی لانہ منع اشنع **وثالثا**[٣٢٢٦] لابد عندی من التقیید بعدم ظن العطاء
فی الوجھین کما فعلت لان ظن العطاء اذا لم یظھر خلافہ یمنع صحۃ التیمم والصلاۃ کما مر ویأتی وبھذا الوعد ان لم یظھر فلا لم یظھر
خلافہ ایضا بالاولی فتجب اعادۃ الصلاۃ واللہ تعالٰی اعلم۔ **تنبیہ دوم اقول**[٣٢٢٧] وعدہ آب ہمارے ائمہ رضی اللہ تعالٰی عنہم کے اجماع سے
پانی پر قدرت کا موجب سمجھا گیا ظاہر ہے یہ حکم وقت کے وقت تک ہے کہ کسی موقت حاجت کیلئے ایک وقت میں وعدہ
اُسی وقت کا وعدہ سمجھا جاتا ہے نہ یہ کہ کبھی دیدیں گے اگرچہ سال بھر بعد۔ خروج وقت پر خلف وعدہ سمجھا جائیگا کہ دینے

کہا تھا اور نہ دیا آئندہ[۳۲۲] اوقات کیلئے بھی وہ وعدہ اور اُسکے سبب اسکا پانی پر قادر ہونا سمجھا جائے تو مہینا بھر کامل گزر جائے اور اسے نماز پڑھنے کی اجازت نہ ہو کہ وعدہ باقی ہے تو قدرت باقی ہے تو تیمم ناجائز ہے اور ہمارے ائمہ کا اتفاق ہے کہ انتظار کرے اگرچہ وقت نکل جائے تو ہر وقت یہی حکم رہے گا اور ہفتوں مہینوں نماز سے معطل رہنے کا حکم ہوگا حاشا یہ شریعت مطہرہ کا مسئلہ نہیں ہوسکتا لاجرم وعدہ کا اثر اُس ایک ہی وقت تک رہیگا وبس وھذا ظاھر جدا ومن خدم الفقہ یرتأیید ہ فی مسائل کثیرۃ من کتاب الطلاق وکتاب الایمان واللہ تعالٰی اعلم۔

تنبیہ سوم[۳۲۳] **اقول** ظاہر یہ ہے کہ وعدہ قدرت مقتصرہ ثابت کریگا یعنی وقت وعدے سے نہ مستندہ یعنی وقت علم بہ آب سے وذلک لانہ ھو سبب ثبوتھا فلا تثبت قبلہ لان المسبب لا یتقدم السبب ظاہر ہے کہ وعدہ آئندہ کیلئے ہوتا ہے تو ماضی پر اُسکا کیا اثر بلکہ اگر وعدہ[۳۲۴] اسکے سوال پر ہو تو یہ بھی دلالت نہ کریگا کہ اس سے پہلے مانگتا تو دیدیتا کہ اب بھی تو مانگے پر نہ دیا نرا وعدہ ہی کیا تو یہ کیونکر مفہوم ہو کہ پہلے دے ہی دیتا بالجملہ وعدہ حقیقۃً عطا نہیں کہ سب احکام عطا نافذ ہوں بلکہ وہ حقیقۃً عدمِ عطا ہے صرف اس اُمید پر کہ مسلمان کے وعدے میں ظاہر وفا ہے اُسے عطا سے پانی پر قادر مانا گیا ہے لما مر فی الظفر لقول زفر عن البحر عن البدائع عن محمد ان الظاھر الوفاء بالوعد فکان قادرا علی الاستعمال ظاھرا تو پیش از وعدہ نہ قدرت ہوگی نہ مانگے پر وعدے سے یہی ظاہر ہو کہ پہلے مانگتا تو دیدیتا ھذا ما ظھر فلیراجع ولیحرر والعلم بالحق عند العلی الاکبر **اقول**[۳۲۵] مگر اس میں یہ تو شک ہے کہ علما نے بعد نماز مانگنے پر پانی دیدینے کو اسپر دلیل ٹھہرایا ہے کہ پہلے مانگتا جب بھی دیدیتا کما یأتی فی المسألۃ الاتیۃ عن الزیادات وجامع الکرخی والبدائع والحلیۃ ان البذل بعد الفراغ دلیل البذل قبلہ تو یونہی کیوں نہ کہا جائے کہ بعد نماز مانگنے پر وعدہ اسکی دلیل ہے کہ پہلے مانگتا جب بھی وعدہ کرلیتا اور نفس وعدہ کو موجب قدرت مانا ہے تو جسطرح بعد کو پانی دیدینے سے قدرت سابقہ ثابت ہوئی کہ پہلے مانگتا تو مل جاتا تو پانی زیر قدرت تھا یونہی بعد کے وعدے سے ثابت ہوگی کہ پہلے مانگتا تو وعدہ ہوجاتا اور وعدہ موجب قدرت تھا تو قدرت مل جاتی تو پانی زیر قدرت تھا اور جب مانگے پر نرے وعدے سے یہ حکم ہو تو بے مانگے وعدے سے بدرجۂ اولٰی کہ یہاں تو یہ احتمال ہے کہ جب بے مانگے وعدہ کرلیا عجب نہیں کہ پہلے مانگے پر دے ہی دیتا اگرچہ اس[۳۲۶] اولویت میں یہ کلام واضح ہے کہ شاید اور کیا عجب مفید نہیں ظہور درکار ہے کلام امام محمد سے ابھی گزرا فکان قادرا ظاھرا **اقول**[۳۲۷] مگر بذل و وعدہ میں فرق بیّن ہے بذل حال سے بذل سابق مظنون ہوا اور بذل قطعاً موجب قدرت ہے تو قدرت مظنون ہوئی بخلاف وعدہ کہ قدرت کا موجب قطعی نہیں خلف بھی ممکن ہے دینے والے کو کوئی عذر پیش آنا بھی ممکن ہے الا ترٰی۔

مسئلہ

ان محمدا انما یقول ان الظاہر الوفاء تو وعدہ صرف مورث ظن قدرت ہوا اور وعدہ حال سے وعدہ سابقہ بھی یقینی نہیں صرف مظنون ہی تو اسوقت کے وعدے سے سابق میں ظن قدرت نہ ہوا بلکہ ظن ظن ہوا اور ظن ظن شی ظن شی نہیں تو سابق کیلئے ظن قدرت ثابت نہ ہوا تو عجز ظاہر کا معارض نہ پایا گیا اور تیمم و نماز صحیح رہے اور یہ تقریر اُس صورت کو بھی شامل کہ بعد کو ملنے کا وعدہ کرے کما لایخفی بالجملہ مقام مشکل ہی اور ظاہر وہ ہے جو فقیر نے گزارش کیا واللہ سبحنہ و تعالٰی اعلم۔

**ثم اقول** بلکہ حقیقت امر یہ ہی کہ مسئلہ وعدہ خود ہی مشکل ہے بلکہ اُس سے بھی صاف تر مسئلہ رجا اور اُسکا اور مسئلہ ظن قرب کا فرق اکابر محققین امام اجل عبدالعزیز بخاری و امام قوام کاکی و امام اکمل بابرتی و امام کمال ابن الہمام وغیرہم رحمہم اللہ تعالٰی علیہم نے مشکل سمجھا اور لاحل چھوڑ دیا واللہ المسئول لحل کل اشکال و دفع کل اعضال ولاحول ولاقوۃ الا باللہ العلی العظیم المتعال۔ **اما مسألۃ الوعد** فلم ازل استشکلہا لان الوعد لایورث الا رجاء فی المال والرجاء فی القابل لایرفع العجز المتحقق فی الحال فکیف یقال انہ بمجرد الوعد صار قادرا علی الماء قال فی التبیین راجی الماء یستحب لہ التاخیر ولا یجب لان العدم ثابت حقیقۃ فلا یزول حکمہ بالشک اھ وفی الھدایۃ وعن ابی حنیفۃ وابی یوسف رضی اللہ تعالٰی عنہما فی غیر روایۃ الاصول ان التاخیر حتم لان غالب الرأی کالمتحقق وجہ الظاہر ان العجز ثابت حقیقۃ فلا یزول حکمہ الا بیقین مثلہ اھ وعزاہ فی الحلیۃ لہا ولغیرھا والمسألۃ معلومۃ دوارۃ فی المتون والشروح والفتاوی وھی تعطی قطعا ان رجاء القدرۃ فی المال لایرفع العجز فی الحال باجماع اصحابنا فی روایات الاصول فیجب ان لایعد قادرا بالوعد وانما یؤمر بالانتظار استحبابا ان وقع الوعد قبل الصلاۃ وان وعد بعدھا لم یبطل صلاۃ صحت بیقین کما لوحصل لہ رجاء الوجدان اخر الوقت بعد ما صلی فان ما لایمنع التیمم وجودہ لایرفعہ حدوثہ حین حدث فضلا عما سبق اما الفرق بان القدرۃ علی الماء تثبت بالاباحۃ اجماعا فیجب الانتظار بخلاف غیرہ کثوب ودلو فلا تثبت عند الامام فیستحب وعندھما نعم فیجب

**فاقول** الوعد لیس اباحۃ فی الحال بل ایراث رجائہا فی المال فبون بین بین قولہ اعطیت وقولہ ساعطی اما ان الظاہر الوفاء فکان قادرا علی استعمال الماء ظاہرا **فاقول** الماء معدوم عندہ بعد ولا قدرۃ علی المعدوم کیف وقد قال فی البحر فی مسألۃ من نسی الماء فی رحلہ ھذا لانہ لاقدرۃ بدون العلم لان القادر علی الفعل ھو الذی لو ارادہ تحصیلہ یتأتی لہ ذلک ولا تکلیف بدون القدرۃ اھ و معلوم ان الموعود لہ لیس الامر بیدہ حتی یتأتی لہ تحصیل الوضوء بارادتہ بل ھو بید الواعد فلم تثبت


ارادوا بالشک ما یقابل الیقین بدلیل ما یتلوہ من نص الھدایۃ وقد قال فی البنایۃ وفی الشلبیۃ عن الدرایۃ کلیھما عن الایضاح المراد بالرجاء غلبۃ الظن ای یغلب علی ظنہ انہ یجد الماء فی اخر الوقت اھ و مثلہ فی البحر وغیرہ ۱۲ منہ غفرلہ

قوانین العلماء

مسئلہ: اول وقت ہوا اور پانی ایک میل پر ہو اور امید واثق ہو کہ اوسط وقت میں وہاں تک پہنچ جائیگا جب بھی اسے تیمم جائز ہے اور بہتر یہ ہے کہ تیمم کو مستحب وقت تک مؤخر کرے اگر پانی مل جائے وضو کرے ورنہ تیمم کرے اور یہ امید نہ ہو تو اول وقت میں تیمم کرے نماز پڑھ لے ورنہ مکروہ نہ ہوگا۔

القدرة فان قلت [٣٣٣٨] اليس اذا اعطاه بعد الصلاة بلا اباء بطلت فقد عد بالعطاء اللاحق قادرا فى السابق وسيأتى التصريح به عن الزيادات وجامع الكرخى والبدائع والحلية انه ظهر انه كان قادرا لان البذل بعد الفراغ دليل البذل قبله اه مع ان الماء كان معدوما عنده اذ ذاك والمعدوم غير مقدور فلم لا يجعل قادرا بالوعد وان كان الماء معدوما عنده بعد بل هذا اولى لانه على شرف الحصول اما ما مضى فلا يمكن ان يجعل غير الحاصل فيه حاصلا اقول [٣٣٣٩] وبالله التوفيق ليست القدرة المانعة للتيمم بمعنى الاستطاعة فانها لا تكون قبل الفعل والا لكان الماء بكف بل بمعنى سلامة الاسباب والالات بحيث لا يبقى شئ مما يتوقف عليه تحصيل الماء خارجا عن قبضته فيكون قادرا بمعنى ان تحصيله بيده ويشترط مع ذلك عدم الحرج فمن بعد الماء عنه ميلا وهو قادر على المشى فقد سلمت له الاسباب وعد عاجزا للحرج ثم غالب الظن كاليقين الا ترى ان من ظن قرب الماء عد قادرا عليه مع انه لا يعلم حقيقة والظن ربما يخطئ اذا علمت هذا فمن اعطى لاحقا حصل له الظن على العطاء سابقا لو سأل فثبت ظنا وهو كالثبوت يقينا انه كان قادرا اذ ذاك على تحصيل الماء بالسؤال فكان قادرا على الماء لان القدرة الحسية بالعطاء وما كان بينه وبين العطاء الا السؤال كما ظهر بالبذل اللاحق والسؤال وان كان بدون سؤال فبالاولى وقد كان السؤال بيده وتركه عالما بالماء عنده فكان كمن يكون على رأس البئر وفيها ماء وبيده الدلو والرشاء وهو قادر على الاستقاء فترك وتيمم وبالجملة ظهر بالبذل اللاحق انه لو اراد تحصيله سابقا لتأتى له لعدم توقفه الا على سؤاله المقدور له وهذا هو معنى القدرة بخلاف الموعود له فان التوقف ههنا على الوفاء وليس الوفاء بيده فقد ظهر الفرق والحمد لله رب العلمين فان قلت [٣٣٤٠] اليس قد اوجبوا الطلب ابطلوا الصلاة قبله فيما اذا كان فى العمرانات او قربها مطلقا او فى الفلاة وقد اخبر بقرب الماء او ظنه بوجه اخر من رؤية خضرة وغيرها كما قدمته فى خامس افادات شرح الحد الرضوى واثرت ثمه عن الحلية ان العلم بقرب الماء قطعا او ظاهرا ينزله منزلة كون الماء موجودا بحضرته فلا يجوز تيممه كما لا يجوز مع وجوده بحضرته اه فكذلك ههنا وان كان الماء معدوما ينزله ظن الوفاء لانه هو الظاهر من المسلم منزلة الموجود فلا يجوز له التيمم اقول [٣٣٤١] ولربى الحمد على الخبير سقطت وفى القياس غلطت فرق عظيم بين المسألتين القرب والعطاء كلاهما مانع عن التيمم لحصول القدرة بهما فان الشرع المطهر جعل ما كان دون ميل

كالذى بين يديه والاحياز لمن بيته على شط البحر التيمم اذا لم يجد الماء فى بيته كما تقدم فى نمرة ۱۹ عن
العناية والظن الغالب فى العمل كالعلم ومع علم المانع لامساغ للتيمم بيد ان القريب لما كان مقدورا
حقيقة شرعا فى الحال كما علمت كان ظن القرب ظن انه مقدور الأن وانه حاصل بحضرته فى اعتبار
الشرع المطهر وههنا ظن الوفاء ظن انه سيحصل مع العلم القطعى بانه غير حاصل فى الحال فمن الحاصل
علم ان المانع موجود وهذا علم انه سيحدث ان وفى وتوقع حدوث المانع لا يمنع التيمم وهذا ما قدمت
فى الظفر لقول زفر انه اذا ادرك الوقت فاراد الصلاة لا ينهى عنها ولا ينظر الا الى حالته الراهنة وقلت
قبله فيه ان الطاعة بحسب الاستطاعة قال ربنا تبارك وتعالى فاتقوا الله ما استطعتم ولا ينظر الا
الى الحالة الراهنة واستشهدت عليه بمسألة الراجى هذه ان ليس عليه التأخير وبمسألة الدر امره الطبيب
بالاستلقاء الخ وستأتى عن البناية سبع مسائل ومن زيادتنا سبع اُخر تشهد لهذا ومن ذلك ما مر فى نمرة ۹۰
من مسألة عار وُعِد ثوبا له ان يصلى عاريا ولا ينتظر هذا هو مذهب امام المذهب رضى الله تعالى عنه
والأن رأيت فى الغنية فى مسألة الراجى نفسها (يستحب ان يؤخر) ولو لم يفعل وتيمم وصلى جاز لانه ادى
بحسب قدرته الموجودة عند انعقاد سببها وهو ما اتصل به الاداء ام ثم شمة ربى ولله الحمد رأيت بعد
قليل من الحين الامام الاجل ابا البركات النسفى رحمه الله تعالى فى الكافى فرق بعين ما وفقنى ربى من انه
اين الحاصل مما سيحصل كما سأذكر نصه ان شاء الله تعالى ولله الحمد فى الاولى والأخرى هذا ما كان يختلج
صدرى فى مسألة الوعد **واما مسألة الرّجاء** وما علّلها به فى الهداية فاعترضه الامام الاجل الشيخ
عبد العزيز ثم الامام قوام الدين الكاكى ثم الامام اكمل الدين البابرتى ثم الامام المحقق على الاطلاق بوجهين
قال فى الفتح على عبارة الهداية المذكورة قوله لان غالب الرأى كالمتحقق مع قوله فى وجه ظاهر الرواية
ان العجز ثابت حقيقة فلا يزول حكمه الا بيقين مثله مع انه منظور فيه بان التيمم فى العمرانات وفى الفلاة
اذا اخبر بقرب الماء او غلب على ظنه بغير ذلك لا يجوز قبل الطلب اعتبار الغالب الظن كاليقين يقتضى
انه لو تيقن وجود الماء فى اخر الوقت لزم التاخير على ظاهر الرواية لكن المصرح به خلافه على ما تقدم اول
الباب انه اذا كان بينه وبين الماء ميل جاز التيمم من غير تفصيل وفى الخلاصة المسافر اذا كان على تيقن
من وجود الماء او غالب ظنه على ذلك فى اخر الوقت فتيمم فى اول الوقت وصلى ان كان بينه وبين الماء
مقدار ميل جاز وان كان اقل ولكن يخاف الفوت لا يتيمم اھ وقد فصله اتم تفصيل الامام الاجل

قوانين العلماء

عليه التعليل بان ... علة الوجه ... الاولى ... الحكم ... فقط ۱۲ منه غفرله

قوله ... يقتضيه ... انه منظور فيه ... فى العمرانات ... المقصود ... على وجه ظاهر الرواية ... مع تعليل الرواية ... الناه ... الاول يبتنى على ظاهر الرواية

لم يعتبره فهما نظرا ان حاصل الكل كيف قلتم لا يزول الا بيقين مثله وله بجعلكم غالب الرأى كالمتحقق مع انكم اعتبرتموه فى مسألتى العمرانات والفلاة وحاصل الثانى ان كلامه يقتضى ان لو تيقن وجود الماء فى اخر الوقت لم يجز له التيمم لانه معارض بيقين مثله مع المصرح به خلافه ۱۲ منه غفرله

البخاري ونقل كلامه في العناية والدراية وهذا لفظ الأكمل قال قوله لان غالب الرأي كالمتحقق
قال الشيخ عبد العزيز هذا التعليل مشكل لانه يقتضي ان يجب التأخير عند التحقق في اخر الوقت
مع بعد المسافة في الروايات الظاهرة ليصح مقيسا عليه وليس كذلك فانه ذكر في اول الباب ان من كان
خارج المصر يجوز له التيمم اذا كان بينه وبين الماء ميل او اكثر وفي الخلاصة وعامة النسخ المسافر اذا
كان على تيقن من وجود الماء في اخر الوقت او غالب ظنه ذلك جاز له التيمم اذا كان بينه وبين الماء
ميل او اكثر وان كان اقل لا يجوز وان خاف فوت الصلاة فلو حمل هذا يعني التعليل على ان المراد ان
التيمم لا يجوز في المتحقق في غير رواية الاصول فالمحقق غالب الظن في هذه الرواية لم يستقم ايضا
لانه على وجه ظاهر الرواية بان العجز ثابت حقيقة فلا يزول حكمه الا بيقين مثله وذلك يقتضي ان
حكم العجز وهو جواز التيمم يزول عند التيقن بوجود الماء في ظاهر الرواية وليس كذلك على ما بينا ولو حمل
على ان هذا فيما اذا كان بينه وبين ذلك الموضع اقل من ميل لم يستقم ايضا لانه لا فرق في تعليل ظاهر
الرواية بين غلبة الظن واليقين فيما اذا كانت المسافة اقل من ميل في عدم جواز التيمم كما انه لا فرق
بينهما فيما اذا كانت المسافة اكثر من ميل في جواز التيمم وقد صرح في اخر هذا الباب انه اذا غلب على ظنه
ان بقربه ماء لا يجوز التيمم كما لو تيقن بذلك فعلم انه مشكل بقي وجه اخر وهو ان يحمل هذا على ما
اذا لم يعلم ان المسافة قريبة او بعيدة فلو ثبت انه تيقن بوجود الماء في اخر الوقت فقد امن الفوات و
لما لم يثبت بعد المسافة للتشكيك فيه لم يثبت جواز التيمم فيجب التاخير اما لو غلب على ظنه ذلك
فكذلك عندهما في غير رواية الاصول لان الغالب كالمتحقق وفي ظاهر الرواية لا يجب التاخير لان
العجز ثابت لعدم الماء حقيقة وحكم هذا العجز وهو جواز التيمم لا يزول الا بيقين مثله وهو التيقن
بوجود الماء في اخر الوقت ولم يوجد فلا يجب التاخير ولكن هذا الوجه لا يخلو عن تمحل ويلزم عليه انه فرق
ههنا بين غلبة الظن واليقين في ظاهر الرواية ولم يفرق بينهما فيما اذا غلب على ظنه ان بقربه ماء في عدم
جواز التيمم ولا فيما اذا كانت المسافة بعيدة في جواز التيمم كما بينا قال فالاظهر بقاء الاشكال ام ضمير
قال الى الامام البخاري وقد اقره العلامتان الكاكي والبابرتي رحم الله الجميع ورحمنا بهم امين
**واقول** انما وجه الكلام الى ظاهر الرواية وتعليلها وصرف الشيخ احلالها الى الرواية النادرة و
دليلها وجعل الاربعة محامل ورد الكل وانا اريد تلخيصه مع الايضاح فقد خفي على بعض اجلة الكبراء فاقول

وبالله التوفيق جعل محمله الاول تقدير ان وجوب التاخير عند تيقن الوجدان فی اخر الوقت متفق عليه بين الروايات الظاهرة والنادرة وانما الخلاف عند الظن فقاسته النادرة علی الوفاقية ورده ببطلان هذا التقدير للتنصيص المتواتر علی جواز التيمم اذا بعد الماء ميلا **اقول** ای وربما يتيقن فيه الوجدان فی اخر الوقت فان الميل يقطع بسير الوسط فی اقل من نصف ساعة ووقت الصبح والمغرب اوسع من ضعف ذلك فضلا عن سائر الاوقات **والثانی** ان فی كليهما الاختلاف والحقت النادرة احد المختلفين بالاخر **اقول** وهو من ابعد المحامل اذ لا يبقی علی هذا تعليلا بل ايضاحا لخلافية باخری كعادة الامام الربانی محمد فی كتبه **ورده** بان جواب الظاهر اذن بالفرق بين الظن فلا يجوز فيه التيمم واليقين فيجوز وقد علم بطلانه **اقول** ويمكن ان يجعل فی اللاحاق فقط وان كان بعيدا كذلك الحمل **والثالث** ان النادرة انما توجب التاخير عند ظن الوجدان فيما اذا كان الفصل اقل من ميل **اقول** معناه ان علم الماء قريبا لا يجوز له التيمم ان ظن وجدانه والا بان ضاق الوقت جاز كما هو قول زفر **ورده** بان المذهب انما فرق بالقرب والبعد دون غلبة ظن الوجدان واليقين كما يعطيه ما ذكره فی وجه الظاهر فان كان الفصل ميلا او اكثر جاز مطلقا والا لا مطلقا وبان المذهب بطلان التيمم عند ظن القرب كما صرح به اخر هذا الباب فكيف يجيزه مع العلم بالقرب لعدم التيقن بالوجدان وليس معناه ان يظن الوجدان لظنه الماء اقرب من ميل فان كونه اقرب مفروض علی هذا الحمل وسياتی ايضاحه **والرابع** ان النادرة فيما اذا جهل الفصل وتقريره لها ان للتيمم مبيحا ومانعا فالمبيح فالعلم ببعد المسافة واما المانع فالعلم بانه يجد الماء فی اخر الوقت والمبيح ههنا غير معلوم بالفرض والمانع لو كان متيقنا لم يجز له التيمم قطعا للامن من الفوات وههنا هو مظنون والمظنون كالمتيقن فلا يجوز ايضا ويجب التاخير وحاصل جواب الظاهر ان للتيمم مصححا ومانعا فالمصحح العجز عن الماء وهو حاصل قطعا لان الماء معدوم حقيقة والمانع العلم بوجدانه فی اخر الوقت وهو غير متيقن وان كان مظنونا فلا يعارض المتيقن **ورده** بان فيه تمحلا لتقييد اطلاق الروايات بقيد لا اشارة اليه فی كلام احد من الفريقين وهو الجهل بحال المسافة قربا وبعدا ولانه بعيد لا تفهم من العبارة وبانه يلزم ان ظاهر الرواية فرقت ههنا بين الظن واليقين مع انما سوت بينهما فی مسئلتی القرب والبعد فلا يجوز مع ظن القرب ويجوز مع ظن البعد كالعلم فی الفصلين فبقی الاشكال علی كل حال هذا توضيح كلامه رحمه الله تعالی وقد علمت ان الكلام علی كل وجه انما يتوجه الی تعليل ظاهر الرواية ففيه الاشكال كما استشكله الامام الكمال **وذكر**

ف: عادة محمد الاستشهاد علی مسئلة خلافية بخلافية ايضاحا

قوانين العلماء

الامام العینی فی البنایة کلام العنایة ھذا برمته غیر انه غیر قول الامام البخاری اما لو غلب علی ظنه ذلك فکذلك عند بقوله اما لو غلب علی ظنه عدم بعد المسافة فکذلك عندهما اھ فجعل المشار الیه قرب المسافة [٣٥١] اقول ھو باطل قطعا فان عند ظن القرب یجب التاخیر اجماعا طفحت بذلك کتب المذھب لا انها روایة نادرة والمذھب خلافها بل الاشارة الی وجود الماء فی اخر الوقت ان غلب ھذا علی ظنه فکذلك عندهما کما لا یخفی وقد اوضحه بقوله فی جواب الظاهر لا یزول الا بیقین مثله وھو التیقن بوجود الماء فی اخر الوقت اھ فھذا ھو الذی شرط الظاھر تیقنه علی ما یقتضیه تعلیل الھدایة والتفت النادرة بغلبته علی الظن فکان ھو المشار الیه بقوله ان غلب علی ظنه ذلك فکذلك ثم قال اعنی الامام العینی وقد ذکر ھذا کله صاحب الدرایة ایضا ناقلا عن شیخه والعجب من الشیخ زین الامام البخاری حیث لم یذکر وجه التخلص منه مع کونه من المحققین الکبار وکذا صاحب الدرایة والاکمل ذکرا ھذا وسکتا علیه فنقول وبالله التوفیق نذکر وجها یخلص منه ھذا الاشکال وھو انه یعتبر رجاء الماء وعدم رجائه باسباب اخر غیر بعد المسافة وقربها وھو ان یکون فی السماء غیم رطب غلب علی ظنه انه یمطر و یقدر علی الماء فی اخر الوقت فانه یستحب له التاخیر فی ظاھر الروایة و یجب علیه فی غیر روایة الاصول کما لو تحقق بوجود الماء او یکون الماء بعیدا لکن ارسل من یستقی له وغلب علی ظنه حضور من ارسله فی اخر الوقت بامارات ظهرت له او کان الماء فی بئر ولم تکن له الة الاستقاء لکن غلب علی ظنه وجدانه فی اخر الوقت او کان الماء بقرب منه ولم یعلم مکانه وجود من یشتری به الماء [٣٥٢] اقول ھکذا فی نسخة الطبع السقیمة وفیه سقط وکان العبارة ھکذا ولم یعلم مکانه ولا یستطیع طلبه فی کل جهة لما به من ضعف لو علم مکانه لامکنه الذھاب الی جهة معینة وقد ذھب الیه جمع مثلا لم یجد من یرجع وھو یسیر وغلب علی ظنه انه یلحقه فی اخر الوقت من یخبره او یأتیه به او کان الماء یباع ولا ثمن عنده وغلب علی ظنه وجود ثمن یشتری به الماء فی اخر الوقت او نحو ذلك مما یؤدی ھذا المعنی فلتراجع نسخة اخری قال) او عنده ماء معد للعطش وغلب علی ظنه وجود ماء اخر غیر مشغول بالحاجة الاصلیة او کان الماء عند اللصوص والسباع او من یخاف منه علی نفسه او ماله وغلب علی ظنه زوال المانع اخر الوقت وقس علی ھذا اسبابا اخر [٣٥٣] اقول کان تکون ظلمة یرجو الها او وجود فانوس او ھو مریض او اشل او مقعد او شیخ کبیر الی غیر ذلك من عوارض یحتاج بها الی من یوضئه او یستقی له ذھب لذلك او خادمه لحاجة و یرجو عوده فی اخر الوقت او تعاود حمی نافضة ساعة او ساعتین لا یستطیع معها الوضوء او الغسل والاستقاء ویرجو ذھابها فی اواخر الوقت او الماء لغیره وھو غائب فی بحث خاله و ینتظر عطاءه و عوده فی اخر الوقت او کالجیه الجنب فی المسجد استترا عن حضار سیغیبون او لا یستطیع الذھاب للاستقاء لاجل مال او ولد یرجو حضور حافظ او الماء فی المسجد و یرجو الجنب ان یجیء فی اخر الوقت من یأتیه به فهی سبعة مع سبعة و یؤید الکل ما ھو منصوص صریحا من امام المذھب ان

کمال یا بچہ پاس ہے اُسے چھوڑ کر پانی لینے جا نہیں سکتا اور ظن غالب ہے کہ آخر وقت میں کوئی رفیق آجائیگا جو اسکی حفاظت کرے یا پانی لادے (١٣) پانی مسجد میں ہے اور اسے

من وعد بل لو ادرشاء لا يجب عليه الانتظار وقد مر في نمرة ۹ وقال العيني) والمصنف رحمه الله تعالى لم يقيد الرجاء وعدمه ببعد المسافة وقربها بل اطلق فوجب حمله على وجه لا يرد عليه الاشكال وليس في كلامه اشعار بما قيد الشيخ حتى يرد عليه ما مر من الاشكال ولا خلاص له ام **اقول** ۳۲۵۴ رحم الله الامام العيني ورحمنا به في كل ورد وصدر وقد انتفعنا بما افاد من الفروع فيما قدمنا ان لا نظر الى الحالة الراهنة وكفى به شبهة على مسألتنا الوعد اما ما رام من حل الاشكال فهيهات بيان ذلك انه حيث تكرر ذكر المسافة في كلام الامام البخاري ذهب هل العلامة الى انه جعل موضع الخلافية بين الظاهرة والنادرة ما اذا كان الرجاء لاجل قرب المسافة ولذا وضع مكان اسم الاشارة في كلامه عدم بعد المسافة واذ قد علم ان على هذا التقرير لا خلاص من اشكال الامام المحرر كما صرح به اخر التحرير عطف العنان الى ابداء صورة يكون فيها الرجاء لا لاجل قرب الماء وظن انها تخلص عن الاشكال ولا صحة لشيء من ذلك **اما الاول** اعني جعل الامام الخلافية ما ذكر **فاقول اولا** ۳۲۵۵ ذكر الامام البخاري له اربعة محامل ليس في شيء منها ما يعطي ان المراد الرجاء لقرب الماء الا الثالث المفروض فيه القرب فدل ان البواقي ليست على فرضه فكيف يكون الرجاء لاجل القرب هو المراد مطلقا **و ثانيا** ۳۲۵۶ بل في الرابع التنصيص على خلافه حيث فرض الكلام فيما اذا جهل القرب والبعد ثم جعله على الرجاء بقوله اما لو غلب على ظنه ذلك الخ والعجب انكم حولتم هذا الذي هو ابين مخالفة لذلك الحمل الى غلبة ظن القرب وسبحن الله اذا غلب على ظنه القرب كيف يقال لم يعلم ان المسافة قريبة او بعيدة فان الظن الغالب علم **فان قيل** ۳۲۵۷ بل العلم هنا بمعنى اليقين فرض نفيه واثبت الظن لتكون خلافية بين النادرة المعتبرة اياه والظاهرة الملغية له الشارطة لليقين القطعي فالحاصل انه اذا لم يتيقن القرب والبعد لكن غلب على ظنه القرب كان كيقين القرب على النادرة وفرقت الظاهرة فجوزت التيمم في ظن القرب ومنعته عند اليقين **اقول** ۳۲۵۸ ففيم يقول لقي وجه اخر فان هذا هو المحمل الاول الذي جعل فيه اليقين وفاقيا والظن خلافيا **وثالثا** ۳۲۵۹ بل قد نص في الاول ايضا على خلافه اذ قال يقتضي ان يجب التاخير عند التحقق في اخر الوقت مع بعد المسافة في الروايات الظاهرة الخ فافصح ان الكلام عند بعد المسافة فكيف يكون مبنى الرجاء قربها وان تنزلنا لم يكن الكلام مطلقا يشمل القرب والبعد والا لم يكن لقوله مع بعد المسافة مساغ وعلى الكل يبطل ان المراد خصوص الرجاء لاجل القرب **ورابعا** ۳۲۶۰ بل الثاني ايضا شاهد على بطلانه فانه قدر فيه ان النادرة هي التي تمنع التيمم في الظن واليقين والظاهرة تخالفها فيهما فلو كان هذا الاجل قرب المسافة كان المعنى ان الرواية

قوله فان قلت كيف تقررت الخلافية بين نوعي الرجاء مع ان بعد المسافة اشار اليه في الاول والفرق بينهما بجعل اليقين وفاقيا والثالث خلافيا والرابع بفرض قربها والخامس بفرض ... فيما اول بعدها غفرله

ف۱: تطفل على الامام العيني

فوائد شتى العلماء

ف۲: تطفل عليه

ف۳: تطفل عليه

ف۴: تطفل عليه

ف۵: تطفل عليه

ف۶: تطفل عليه

الظاهرة تجيز التيمم وان كان الماء قريبا باليقين وهذا لا يتفوه به عاقل فكيف يجوز لهذا الامام الجليل الذي قد قلتم انه من المحققين الكبار ان يدخله في المحامل **وخامسا** يا للعجب لم يقنع بجعله محملا بل رده بان ذلك يقتضي ان جواز التيمم يزول عند التيقن وليس كذلك فقد ادعى ان التيمم جائز مع تيقن القرب وهل ثم شيء افسد منه **وسادسا** يحيله على ما بين وانما بين الجواز عند البعد فكانت الاحالة باطلة محالة **وسابعا** بل في الثالث ايضا اشعار الى خلافه فانه جعل موضوع المسألة ما اذا كان الفصل اقل من ميل لا ما اذا ظنه اقل من ميل والموضوع ماخوذ مفروض مفروغ عنه فكيف يختلف فيه بظن ويقين ويجعل عدّه محتملا على احد الوجهين وقد قال لا فرق في ظاهر الرواية بين الظن واليقين اذا كانت المسافة اقل من ميل فان كان المعنى على ظن القرب آل الى انه لا فرق بين الظن واليقين عند الظن بالجملة جميع محامله وكل كلام يرد هذا المعنى الذي ذهب اليه وهل العلامة **واما الثاني** اعني زعم المخلص منه على ما ابدى **فاقول** اولا لا نصف مخلص فان الحاصل على هذا ان النادرة توجب التيمم عند ظن وجدان الماء في آخر الوقت لا لاحد من الاسباب المذكورة المغايرة لقرب الماء والظاهرة تقول لا عبرة بغلبة الظن بوجدانه بها انما العبرة لليقين به وهو مورد كلا الايرادين كما كان فانهم نصوا ان ظن القرب يمنع التيمم فقد اعتبروا الظن ثمه فكيف الغوه هنا ونصوا ان عند بعد الماء ميلا يجوز له التيمم من دون تفصيل مع القطع بانه ربما يتيقن ببلوغه الماء في آخر الوقت فلم يعتبروا اليقين ثمه فكيف اعتبروه هنا فثبت ان رسعه رحمه الله تعالى هذا لم يرجع الى طائل وتعجبه من اولئك الجلة الى نفسه الكريمة آئل **ثم اقول** لعلك قد تفطنت مما القينا عليك ان الايراد الاخير اعني على صورة اليقين بمسألة البعد ميلا انما يرد على ما علل به في الهداية ظاهر الرواية اما نفس المسألة فلا غبار عليها من جهته فان المذهب عدم وجوب التاخير ظانا كان او مستيقنا لما تقدم التصريح به عن الخلاصة بنقل الائمة البخاري والكاكي والبابرتي والسيواسي وتقريرهم اياه نعم الايراد الاول على صورة الظن بمسألة ظن القرب يرد على التعليل والمسألة معا للاحتياج الى الفرق بينهما حيث لم يعتبروا ههنا الظن بل ولا اليقين وقد منعوا ثمه لمحض غلبة الظن ولاجل هذا قلت انهم استشكلوا المسألة والتعليل معا وان كانوا انما وجهوا الكلام الى التعليل هذا ورأيت الامام ملك العلماء قرر المسألة في البدائع

بحيث لايتوجه اليه هذا الاشكال ورفع الخلاف من الظاهرة والنادرة فقال قد قال اصحابنا ان المسافر اذا كان على طمع من الماء فى اخر الوقت يؤخر التيمم الى اخر الوقت وان لم يكن لايؤخر هكذا روى المعلى عن ابى حنيفة وابى يوسف رضى الله تعالى عنهما وذكر فى الاصل احب الى ان يؤخر الى اخر الوقت ولم يفصل بين ما اذا كان يرجو الماء اولا يرجو وهذا لايوجب اختلاف الرواية بل يجعل رواية المعلى تفسيرا لما اطلقه فى الاصل ولو تيمم اول الوقت وصلى ان كان عالما ان الماء قريب بان كان بينه وبين الماء اقل من ميل لم تجز صلاته بلاخلاف لانه واجد للماء وان كان ميلا فصاعدا جازت وان لم يكن عالما بقرب الماء وبعده تجوز صلاته سواء كان يرجو الماء فى اخر الوقت اولا سواء كان بعد الطلب او قبله عندنا خلافا للشافعى لما مران العدم ثابت ظاهرا واحتمال الوجود احتمال لا دليل عليه فلا يعارض الظاهر اهـ **اقول** لكن للعبد الفقير توقف فى التعليل الاخير فان من علم فى اول وقت الظهر او العشاء مثلا ان الماء من هنا على مسافة اقل من ميلين او ثلثة اميال وعلم انه يصل اليه فى سعة الوقت و لم يعلم انه على فصل ميل او اقل فصاعدا وعليه انه لا يعلم قرب الماء ولا بعده وهو يرجو الماء لا عن احتمال بلا دليل بل عن دليل فيعارض الظاهر ويمنع التيمم وليس كذلك انما يمنع التيمم ظن ان الماء قريب هو منه فى شك مريب هذا **ولنعم** حل الاشكال عن مسألة الرجاء ما قرره الامام الجليل ابو البركات رحمه الله تعالى فى الكافى حيث عدل عن تعليل الهداية وعلل بتعليل حسن الى الغاية اذ قال مسافر غلب على ظنه ان بقربه ماء وجب الطلب والا لا يجب بغير غلبة الظن او اخبار لان العدم ثابت حقيقة وظاهرا فالفوات الدليل الدال على الوجود من حيث الظاهر اذ الظاهر فى المفاوز عدم الماء بخلاف العمرانات فانه لو تيمم قبل الطلب فيها لم يجز لان العدم ان كان ثابتا حقيقة لم يثبت ظاهرا لقيام الدليل عليه وهو العمارة اذ قيامها بالماء وكذا لو غلب على ظنه او اخبره مخبر لان غالب الرأى كالمتحقق فى حق وجوب العمل ولهذا اوجب العمل باخبار الاحاد والاقيسة والاى المؤولة والمخصصة والبينات فان قيل لو كان غالب الرأى كالمتحقق هنا لوجب التاخير فيما اذا غلب على ظنه انه يجد الماء فى اخر الوقت قلنا عن ابى حنيفة وابى يوسف رضى الله تعالى عنهما ان التاخير حتم ولان غلبة ظنه ثم انه سيصير بقرب الماء وهذا غلبة ظنه انه بقرب الماء اهـ كلامه الشريف وهذا بحمد الله تعالى عين ما ظهر للعبد الضعيف فيما ذكرت فى فوائد الكفاية فقد ظهر ان مسألة الرجاء ليس المراد فيها من رجاء الاجل

قوانين العلماء

القرب فانه لايجوز له التيمم اجماعا بل من رجا الوصول فی اخر الوقت مع بعده الاٰن فهذا لیس بظن القرب بل ظن انه سیقرب فلا یعتبر ولا یعکر علیه بمسألة ظن القرب فقد صرحوا بکونها موضوعة فی بعد المسافة فی غیر ما کتاب معتمد ففی الدرایة ثم الشلبیة هذا الاستحباب اذا کان بینه وبین موضع یرجوه میل او اکثر فان کان اقل لایجزیه التیمم وان خاف فوت وقت الصلاة اھ ومثله فی البحر ونحوه فی الدر وفی البنایة هذا اذا کان الماء بعیدا وان کان قریبا لایتیمم وان خاف خروج الوقت قال الفقیه ابو جعفر اجمع اصحابنا الثلثة علی هذا اھ ثم قال اعنی العینی وقیل اذا کان بینه وبین موضع یرجوه الی اخر ما قدمنا عن الدرایة **اقول**[٣٢٤٠] ولا ادری ما الفرق بینه وبین ما قال هذا اذا کان الماء بعیدا الخ حتی جزم بذلك ومرّض هذا وجعله قولا اٰخر مع انه لاتفاوت الا فی اللفظ

**اقول**[٣٢٤١] وقد تقدم نص الخلاصة وتقریر الائمة الجلة ان الظن والیقین فی ذلك سواء لایجب علیه التأخیر وان تیقن بوجدان الماء فی اخر الوقت وتلك النادرة حیث اوجبت فی الظن فالیقین اولی فقد ظهر ان الواقع من المحامل الاربعة هو الثانی وان کان ابعد بالنظر الی ظاهر العبارة اما قول النادرة غالب الرأی کالمتحقق قلنا نعم ولو کان متحققا لم یؤثر لانه انما تیقن انه سیقرب لا انه قریب وبهذا یعوز الاشکال علی تعلیل الهدایة لظاهر الروایة **اقول**[٣٢٤٢] وایضا یمکن حمله علی المحمل الرابع فان من جهل المسافة جاز له التیمم فی المفاوز وان کان یرجو الوصول الیه فی اخر الوقت کما قدمنا انفا عن البدائع وذلك لان المانع عن التیمم هو قرب الماء یقینا او ظنا غالبا وقد انتفیا والجواب عن دلیل النادرة والاشکال علی تعلیل الهدایة کما کان لان ههنا ایضا یباح له التیمم وان تیقن الوصول الیه فی اخر الوقت کما اسلفنا تقریره تحت عبارة البدائع المذکورة الی ههنا ظهر انحلال الاشکال عن الحکم واستبان الفرق بین مسألتی الرجاء وظن القرب اما تعلیل الهدایة **فاقول**[٣٢٤٣] التأویل خیر من التعطیل یمکن ان یؤول بان المراد بالیقین هو الیقین الفقهی الشامل لغلبة الظن فلیس المقصود التفرقة ههنا بین الظن والیقین لما علمت انهما سواء ههنا علی کلتا الروایتین وانما المعنی انکار ان یکون له اثر ههنا وذلك ان العجز ثابت حقیقة شرعا لانعدام الماء حقیقة وظاهرا لعدم الدلیل علی قربه ان جهل المسافة وقیام الدلیل علی عدمه ان علم او ظن البعد فلا یزول حکم الثابت شرعا وهو جواز التیمم الا بیقین فهی مثله بان یحصل له ظن القرب اذ لیس فلیس فانه لا عبرة بظن انه سیقرب

ولا باستيقانه ض انما هذا هو الحاصل فى رجاء الوصول او تيقنه دون ظن القرب المانع عن التيمم المعارض للعجز الظاهر فهذا تقريره وليس فى العبارة ماينكره فوجب الحمل عليه فقد انحل الاشكال ولله الحمد

عن مسألة الرجاء حكما وتعليلا۔ اقول ۳۲۴ وتم على مسألة الوعد تفريعا وتاصيلا۔ فمعلوم قطعا بداهة ان الوعد لايحصّل وانما يرجّى وقد تقرر فى المذهب ان راجى الماء يجوز له التيمم ولا يجب عليه التأخير وان زعم الأن زاعم ان الوعد محصِّل للشیئ فى الحال فقد صادم بداهة غير مكذوبة واهي وعد مثل وعد الله ورسوله جل وعلا وصلى الله تعالى عليه وسلم وتلك الجنة قد وعد ها المتقون افتراهم دخلوها الأن وتنعموا بنعيمها فى الدنيا وحصلوا الحور والقصور والالبان والخمور والحرير والسرير فهذه سفسطة ظاهرة فاذا كان هذا فى وعد من يستحيل ان يخلف الميعاد فكيف فى مواعيد العباد وبالجملة لم يصل فهمى القاصر الى كنه هذه المسألة ولم ار من تكلم فيها لكشف خافيها غير انه ليس لنا مع نص فى المذهب مجال مقال فالمسألة مسلمة قطعا لكونها منصوصا عليها فى الاصل كما عزاه له فى الخلاصة لكن لا دلالة لها ولا لشیئ مما علمت من فروع المذهب وتعليلاتها على كون الوعد يثبت قدرة مستندة بل الذى لاح من الدليل يقضى باقتصارها كما علمت فانا استخير الله تعالى فيه وحاش لله لا اقطع القول به ولا اجعله حكما وانما اقول كما قلت هذا ما ظهر فليراجع وليحرر والله سبحنه وتعالى اعلم وصلى الله تعالى على سيدنا ومولنا واله وصحبه وسلم امين

تنبيہ چہارم اقول ۳۲۵ ظاہر ہے وعدہ کہ مثبت قدرت مانا گیا ہے اُس میں شرط ہے کہ یا تو مطلق ہو مثلا دونگا یا وقت حاضر سے مقید مثلاً ابھی دیتا ہوں نہ وہ کہ وقت آئندہ سے مقید ہو مثلاً کل دونگا یا شام کو لینا یا گھنٹا بھر بعد ملیگا اور وقت میں نصف ہی گھنٹا ہے ایسا وعدہ اصلا مثبت قدرت نہ ہوگا قبل نماز ہو یا بعد کہ وہ حقیقۃً دو چیزوں سے مرکب ہے وقت حاضر میں منع اور وقت آئندہ کے لیے امید دلانا تو وقت حاضر کیلیے منع ہی ہوا نہ وعدہ ورنہ لازم ہو کہ اگر وہ کہے دس برس بعد دونگا تو دس برس تک اسے نماز سے معطل رہنے کا حکم ہو کما تقدم تقریرہ فی التنبیہ الثانی وھذا ظاہر جدا بالجملہ ایسا وعدہ بنظر وقت حاضر منع ہے تو اگر پہلے ظن عطا تھا اُسکی خطا ثابت ہوگی اور ظن منع تھا تو اُسکی تصدیق ہوگی اور شک تھا تو علم منع سے بدل جائیگا واللہ تعالٰی اعلم اس وعدے کا نام وعدہ ابائی رکھیے اور مطلق یا مقید بوقت حاضر کا نام وعدہ رجائی

تنبیہ پنجم اقول ۳۲۶ وعدہ رجائی اگر قبل تمام نماز ہو ضرور مطلقاً مؤثر ہے اگر تیمم سے پہلے ہی تیمم کا مانع ہوگا اور بعد ہے تو اُسکا ناقض اور عین نماز میں ہے تو اُسکا مبطل اگرچہ وفا ہو یا نہ ہو یعنی وقت گزر جائے اور

پانی نہ دے کہ ہمارے ائمہ نے انتظار واجب فرمایا اگرچہ وقت نکل جائے لیکن اگر یہ وعدہ بعد نماز ہو خواہ یوں کہ اس نے
مانگا ہی بعد یا صلاۃ نہ مانگا اور اُس نے بطورِ خود وعدہ کرلیا یہاں دو صورتیں ہیں اگر وقت کے اندر دیدیا ضرور اعادہ
نماز کریگا فان العطاء فی الوقت مبطل مطلقا ولو بلا وعد وما زادہ الوعد الا تأییدا فان[٣٢٧] **قلت** کیف و
لا یخلو الوعد عن منع فی الحال لان حاصلہ لا اعطیك الاٰن بل بعد حین فان من یجیب من فورہ
فیم یعد فھذا عطاء بعد اباء فلا یعتبر **اقول**[٣٢٨] الوعد لوقت الحاجۃ لا یعد منعا عرفا ولا شرعا فمن
حلف لا یمنع زیدا کذا فسألہ زید فوعد لوقت حاجتہ لا یحنث قطعا وبہ[٣٢٩] تبین ان الوعد غیر
العطاء ایضا فلو حلف لا یعطیہ لا یحنث بمجرد الوعد ایضا فھو امر بین بین فکما لا تثبت لہ احکام
المنع ینبغی ان لا تثبت ایضا احکام العطاء بل الرجاء کما ذکرنا ولکن العبرۃ بالمنقول وان لم یظھر
للعقول اور اگر وقت میں نہ دیا تو دو صورتیں ہیں یا تو اُسکا خُلف ظاہر ہوگا کہ وقت گزر گیا اور قصداً نہ دیا تو یہ وعدہ
مؤثر نہ ہوگا لانہ لم یعط وما اعطاہ الوعد من ظن الاعطاء زال بالاخلاف ولا عبرۃ بالظن البین خطؤہ
فانکان قبلہ یظن عطاء فقد خاب او منعا فقد صدق او یشك فتبدل بعلم المنع اور اگر اُسکا خلف
ظاہر نہ ہوا مثلاً وعدہ یوں تھا کہ دو گھڑی بعد آکر لیجانا یہ نہ گیا یا وقت کے اندر اسے یا اُسے کہیں جانیکی ضرورت
لاحق ہوئی یوں افتراق ہوگیا اور نہ دے سکا تو اس صورت میں ظاہر یہ ہے واللہ تعالٰی اعلم کہ مطلقاً اعادہ نماز کا حکم ہو
فان الحقیقۃ بقیت فی الستر فدار الامر علی الظن فانکان یظن العطاء فقد تضاعف بالوعد وان
کان یظن المنع فقد تضعف بل اضمحل بہ لان الوعد یورث ظن العطاء قطعا کما قال الامام محمد
ان الظاھر الوفاء ولا امکان لتعلق الظن الغالب بکلا الطرفین فاذا حدث ظن العطاء فقد زال ظن المنع وکذا
الشك لان الرجحان یبطل التساوی فلم یبق ما تبنی علیہ صحۃ صلاتہ والاصل فی الماء الاباحۃ وقد تبین
ان التقصیر منہ لترکہ السؤال لاجل ظن منع او شك ظھر کونہما فی غیر المحل فتعاد الصلاۃ لتقع البراءۃ
بیقین فان الصلاۃ من اجل ما یحتاط لہ فی الدین۞ ھذا ما ظھر لی والعلم بالحق عند الحق المبین۞ وبالجملۃ
لقد طال الکلام فی ھذہ المسألۃ الثامنۃ ولعمری لم یخل عن فائدۃ عائدۃ بل اشتمل ولوجہ ربی الحمد علی
غرر درر لم تنتظم ببنان البیان ونفائس عرائس لم یطمثھن انس قبلی ولا جان۞ وحاصل ما قررنا فیہ ان الوعد
الاباٸی لا یؤثر مطلقا والرجائی مؤثر مطلقا الا اذا کان بعد الصلاۃ وظھر خلفہ واللہ سبحٰنہ وتعالٰی اعلم
یہ تمام مباحث وہ ہیں کہ ذہن فقیر پر فیضِ قدیر سے القا ہوئے ۔ ہزار ہزار حسرت کہ کتب حاضرہ میں ان میں سے کسی صورت سے

اصلاً تعرض نہ پایا یہی حال آئندہ مسئلہ سکوت کا ہے ناچار دونوں میں ان ابحاث کی احتیاج نے مونھہ دکھایا حاشا احکام میں رائے زنی نہ ہمارا منصب نہ اُسپر اعتبار تمیع اسفار و تلاحق انظار اولی الابصار ضرور درکار واللہ المستعان وعلیہ التکلان ولاحول ولا قوۃ الا باللہ العلی العظیم وصلی اللہ تعالٰی علی سیدنا ومولٰنا محمد واٰلہ وصحبہ اجمعین اٰمین

**مسئلہ ۹** منع یعنی دینے سے انکار دو قسم ہے ایک صراحۃً کہ صاف کہدے نہ دونگا یا اور الفاظ کہ ان معنے کو مؤدی ہوں

**اقول** [۲۲۰] منع اباء کہ ہمنے ابھی تنبیہ چہارم میں ذکر کیا اسی قسم میں ہے کہ وہ خاص مدلول کلام ہے دوسرا دلالۃً یعنی اور کوئی امر کہ منع پر دلالت کرے درمختار میں اسکی مثال استہلاک سے دی یعنی پانی خرچ کرلینا یا پھینک دینا کہ اب دینے کی صلاحیت ہی نہ رہی حیث قال یطلبہ ممن ھو معہ فان منعہ ولو دلالۃ بان استھلکہ تیمم یونہیں اگر بعض خرچ کردیا اور باقی طہارت مطلوبہ کو کافی نہ رہا طحطاوی میں ہے او استھلک البعض والباقی غیر کاف **اقول** [۲۲۱] مطلوب کی قید ہمنے اسلیے لگائی کہ اگر نہا چکا اور مثلاً ایڑی پر اتنی جگہ خشک رہی جسے ایک چلو پانی درکار ہے تو اگر ایک ہی چلو باقی ہے طہارت غسل کو کافی ہے اور اگر پورا نہانا ہے تو آدھا گھڑا بھی کافی نہیں۔ اور اگر اس نے مانگا اور اُس نے اسے نہ دیا زید کو دیدیا تو یہ بھی حکماً استہلاک اور دلالۃً منع ہوگا یا نہیں **اقول** [۲۲۲] لم ارہ واذکر ما ظہر لی بتوفیقہ جل وعلا وارجو ان یکون صوابا ان شاء اللہ تعالٰی اگر دوسرے کو اباحۃً دیدیا تو یہ منع ہے کہ صاف معلوم ہوا کہ اسے دینا نہ چاہا اور جسے مباح کیا وہ اسے دے نہیں سکتا کہ وہ اباحت سے مالک نہ ہوا اور اگر اُسکے ہاتھ ہبہ تامہ یا بیع کر دیا تو اگرچہ یہ اس خاص شخص کی طرف سے منع ہوا مگر یہ مسئلہ کہ دوسرے کے پاس پانی پایا بدستور متوجہ ہے کہ اب جو اُسکا مالک ہوا اگر ظن غالب ہو کہ یہ مانگے سے دیدیگا تو اس سے مانگنا واجب ورنہ نہیں اور اب اسکے عطا و منع میں وہ سب احکام عود کرینگے واللہ تعالٰی اعلم **ثم اقول** [۲۲۳] ظاہر اً بلکہ ان شاء المولٰی تعالٰی یقیناً منع دلالۃً کی تیسری صورت سکوت بھی ہے اس نے مانگا اور اُس نے صاف انکار تو نہ کیا مگر چپ رہا تو حاجت کے وقت سکوت سے یہی سمجھا جائیگا کہ دینا منظور نہیں وقد تقدم قولہم فی مسألۃ المتیمم عن الماء فلم یخبرہ وھو یشمل السکوت وقد عبر عنہ فی الحلیۃ بالاباء اسکی نظیر سکوت مدعا علیہ ہے جب بطلب مدعی اُسپر حلف متوجہ ہوا اور قاضی نے اُس سے حلف طلب کیا وہ چپ رہا یہ سکوت انکار سمجھا جائیگا جبکہ نہ سننے یا نہ بول سکنے کے باعث نہ ہو ولہذا مستحب ہے کہ قاضی اُس سے تین بار کہے اگر سکوت کرے حلف سے نکول ٹھہرا کر مدعی کو ڈگری دیدے تنویر الابصار و درمختار میں ہے (قضی) القاضی (علیہ بنکولہ مرۃ) حقیقۃً (بقولہ لا احلف او) حکما کان (سکت من غیر اٰفۃ) کخرس وطرش فی الصحیح سراج وعرض الیمین ثلثا ثم القضاء احوط اھ قال ش ای ندبا **فاقول** [۲۲۴] مگر استعمال قرائن ضرور ہے وہ اُس وقت حالت سائل و مسئول عنہ اور انکے تعلقات سے اُنپر ظاہر ہوتے ہیں یہ تو سکوت ہے قول صریح میں استعمال قرائن لازم ہے ایک ہی

بات حرف بحرف ایک ہی جملہ اور اُس سے کبھی اقرار مفہوم ہوتا ہے کبھی انکار۔ زید نے عمرو سے کہا تو نے اپنی عورت کو طلاق دی اُس نے نرم آواز دبے لہجے سے کہا میں نے طلاق دی یہ اقرار ہے طلاق ہوگئی اور اگر اُس نے ترش گرم ہوکر سخت آواز سے تعجب یا زجر و توبیخ کے لہجے میں کہا میں نے طلاق دی یہ انکار ہے طلاق نہ ہوئی الفاظ بعینہا وہی ہیں اور حکم اثبات سے نفی تک بدل گیا یونہی اگر عورت نے کہا مجھے طلاق دے اس نے نہ مانا عورت نے پوچھا دی اس نے جھڑکنے کے لہجے میں سختی سے کہا دی طلاق نہ ہوئی ورنہ ہوگئی فتاوٰی امام قاضی خان میں ہے امرأۃ قالت لزوجہا طلقنی فابی فقالت دادی فقال دادم ان کان فی قولہ دادم ادنی تثقیل لایقع الطلاق یونہی شوہر نے گواہوں کے سامنے عورت سے کہا اللہ تیرا بھلا کرے تو نے مجھے مہر بخشدیا وہ بولی ہاں میں نے بخشا گواہوں نے کہا کیا ہم گواہ ہوجائیں کہ تو نے مہر بخشدیا بولی ہاں گواہ ہوجاؤ علما فرماتے ہیں اُسکے یہ الفاظ اقرار و انکار دونوں کو محتمل ہیں گواہ اُسکی طرز سے پہچانیں گے کہ تحقیق مقصود ہے یا طنز سے کہہ رہی ہے وجیز امام کردری کتاب النکاح فصل ۱۲ میں ہے قال لہا عند الشہود جزاک اللہ تعالٰی خیرا وہبت المہر فقالت آرے بخشیدم مرتین فقال الشہود لہا انشہد علی ہبتک فقالت مرا آرے گواہ باشید فہذا یحتمل الرد والاجابۃ والشہود یعرفون ذٰلک ان قالت علی وجہ التقریر حملت علی الاجابۃ والا علی الرد فلہذا اگر قرینہ سابقہ یا حاضرہ یا لاحقہ دلالت کرے کہ یہ سکوت بروجہ منع نہ تھا تو حکم انکار میں نہ ٹھہریگا۔ قرینہ سابقہ یہ کہ اُسکی عادت معلوم ہے کہ سوال اگرچہ مانگے سکوت کرتا اور کام کردیتا ہے تو جبتک دینا متحقق نہ ہو ایسے کا سکوت دلیل منع نہ ہوگا قرینہ حاضرہ یہ کہ اُسوقت وہ کسی امر عظیم میں مشغول ہے یا وظیفہ پڑھ رہا ہے یا پریشان ہے یا کسی بات پر سخت غصہ میں ہے کہ ان حالات کا سکوت دلیل منع نہیں ہوتا قرینہ لاحقہ یہ کہ اُسوقت کی حالت سے تو کچھ ظاہر نہ ہوا مگر تھوڑی دیر بعد وقت کے اندر وہ پانی لے آیا اگرچہ یہ اتنی دیر میں جلدی کرکے اُسکی نگاہ سے جدا نماز تیمم سے پڑھ چکا ہو کہ وقت پر دینا صریح اجابت ہے تو منع کہ سکوت سے مفہوم ہوتا تھا صریح کے معارض نہ ہوگا فتاوٰی امام قاضیخان وغیرہا میں ہے الصریح یفوق الدلالۃ اور یہ نہ ٹھہرائیں گے کہ وہ سکوت بغرض منع ہی تھا پھر رائے بدل گئی کہ یہ خلاف اصل ہے حلیہ میں ہے فان قلت من الجائز تبدل حال المسئول قلت الاصل عدم التبدل فیجری علیہ مالم یقم الدلیل علی خلافہ ولم یوجد

**اقول** تفصیل مقام بتوفیق العلام یہ ہے کہ سکوت کے بعد یا تو وہ اصلا نہ دیگا یا اُس نماز کا وقت نکل جانیکے بعد دیگا یا وقت میں دیگا مگر بعد اسکے کہ یہ تیمم سے پڑھ چکا یوں کہ اسے تیمم کرتے اُس سے نماز پڑھتے دیکھا اور اُسوقت پانی نہ دیا یا اسپر مطلع نہ ہوکر دیا یا عین نماز میں دیگا یا نماز سے قبل۔ یہ چھ صورتیں ہیں ان میں پہلی کا حکم تو ظاہر ہے کہ دلالت منع کا کوئی معارض نہ پایا گیا بلکہ اُسکا ثبوت ہوگیا تو نماز و تیمم دونوں صحیح رہے اور اخیر دو بھی قابل بحث نہیں کہ جب ختم نماز سے

پہلے پانی مل گیا آپ ہی وضو کرکے پڑھنے کا حکم ہے اور چہارم کا حکم ابھی گزرا کہ اجابت ہے باقی دو صورتین رہین دوم وسوم ان مین ظاہر یہی ہے کہ منع پر سکوت کی دلالت مستقر ہوگئی کوئی قرینہ اُسکے معارض ہونا درکنار اُسکا مؤید پایا گیا نماز صحیح ہوئی اعادہ نہ ہوگا دوم مین یون کہ حاجت ہر وقت متجدد ہوتی ہے جب اس حاجت کا وقت گزار دیا اور مانگے نہ دیا معلوم ہوا کہ اسوقت دینا منظور نہ تھا دوسری حاجت کے وقت دینا نہ سوال کی اجابت کرے نہ اسکے وقت قدرت کا اثبات۔ اسوقت عجز ظاہر تھا اور وقت حاجت سوال پر سکوت نے ظن منع دیا تھا اسکی حاجت اسکا سوال اسکا ظن سب وقت حاضر کی نسبت تھے دوسرے وقت دینے نے اس ظن کو غلط نہ کیا بلکہ ثابت ومحقق کردیا اور یہان لاعبرۃ بالظن البین خطؤہ صادق نہ آیا ورنہ چاہیے کہ وہ مہینہ بھر بعد دے تو اسکی یہ ڈیڑھ سو نمازین سب باطل ہوجائین کہ بعد وقت جیسا ایک وقت ویسے ہی ہزار یہ حرج ہے اور دفع حرج لازم اور اسکی طرف سے تقصیر نہین کہ اسکے قابو مین سوال ہی تھا یہ اُسے بجالاچکا محیط وبحر سے ابھی گزرا جازت صلاتہ لانہ فعل ماعلیہ حلیہ سے گزرا فعل ما فی وسعہ قبل الفعل فیقع جائزا دفعا للحرج فلا ینقلب غیر جائز اور سوم مین یون کہ اس دینے سے بھی قدرت مقتصرہ ثابت ہوگی یعنی وقت عطا سے نہ مستند یعنی سابق سے کہ مانگنے پر اُسکا چپ رہنا اور اسے تیمم کرتے اور نماز تیمم سے شروع کرتے دیکھنا اور اب بھی خاموش رہنا اسکے عجز کو مؤکد کرگیا اب قدرت جدیدہ اُسے نقض نہ کریگی ولوالجیہ وحلیہ سے گزرا انہ اذا بلی تأکد العجز فلا تعتبر القدرۃ بعد ذلک بدستور اسکے قابو مین سوال تھا اُسے یہ بجالایا اب اسپر الزام نہین جیسا کہ ابھی محیط وبحر وحلیہ سے گزرا اگر کہیے وہ کہ مانگ کر چلا آیا اور جلدی کرکے اُسکی نگاہ سے جدا مثلاً اپنے خیمہ مین تیمم سے پڑھ لی اُسکے ذمہ بھی سوال ہی تھا جسے بجالایا اُسپر کیون الزام ہے **اقول**[۳۲۸] سوال مطلوب بالذات ومنتہائے مقصد نہین کہ سوال کرلیا اور عہدہ برا ہوگئے جواب کچھ بھی ہو بلکہ وہ بغرض استکشاف حال ہے کہ جواب سے منع واجابت جو ظاہر ہو اُسپر عمل کیا جائے یہان عطا بروقت سے اجابت ظاہر ہوئی **کما تقدم** تو مجرد سوال کرلینا اُسے بری الذمہ نہ کریگا الا ترٰی از الحلیۃ جعلت تأکد العجز عبارۃ اخرٰی عن ھذا المعنٰی اعنی فعل ما فی وسعہ کما تقدم فی المسألۃ السابعۃ بخلاف صورت دوم وسوم کہ وہان منع ظاہر ہوا کما تقرر اور بخلاف اُس صورت کے کہ جسے پانی کی خبر ہونا گمان کیا اُس سے پوچھا اُس نے سنا اور جواب نہ دیا بعد نماز بتایا کہ سوال خبر پر جواب نہ دینا بعینہ ترک اخبار ہے اور سوال شی پر سکوت بعینہ انکار عطا نہین جسکی وجوہ اوپر گزرین وباللہ التوفیق واللہ تعالٰی اعلم۔ **ثم اقول**[۳۲۹] یہ سب اُس صورت مین تھا کہ اس نے مانگا اور اُس نے سکوت کیا تھا اور اگر اُس نے پانی دیکھا اور اصلاً نہ مانگا اور اُسے بعد خروج وقت اسکی حاجت پر اطلاع ہوئی اور پانی لایا اس صورت مین بلاشبہہ مظنون ہے کہ اگر یہ مانگتا ضرور دیتا اور تقصیر اسکی طرف سے ہے کہ سوال نہ کیا تو ایک یا جتنی نمازین

پڑھیں سب کا اعادہ چاہیے نمبر ۹۵ میں محیط سے گزرا لو تحرج صلاته لانه کان قادرا علی استعماله بواسطة السؤال فاذا لم یسأله جاء التقصیر من قبله علیہ سے ابھی گزرا فانه لم یستفرغ الوسع بالاستکشاف ۳۲۹۱ بلکہ اگر وہ اسے دیکھتا رہا کہ تیمم سے پڑھتا ہے اور باوصف اطلاع پانی نہ دیا یا بعد وقت دیا جب بھی یہ ظاہر نہیں ہوتا کہ مانگنے پر بھی نہ دیتا تو بلا نہ دینا ظن منع کی تحقیق نہیں کرتا منع یہ ہے کہ مانگے سے نہ دے اور بارہا ہوتا ہے کہ لوگ بے مانگے خود پرواہ نہیں کرتے اور مانگا جائے تو دیدیں بلکہ یہاں دوسرے وقت بے طلب دینے سے یہی پہلو رجحان پاتا ہے کہ مانگتا تو ضرور دیتا بخلاف صورت سکوت کہ یہ سوال کرچکا تھا اور اُس نے اُسوقت نہ دیا تو ظاہر ہوا کہ دینا منظور نہ تھا زیادات و جامع امام کرخی و بدائع و حلیہ میں ہے اذا غلب علی ظنه انه لا یعطیه او شك مضی علی صلاته فاذا فرغ سأله فان اعطاه توضأ واستقبل الصلاة لانه ظهر انه کان قادرا لان البذل بعد الفراغ دلیل البذل قبله وان ابی فصلاته ماضیة لان العجز قد تقرر اھ **اقول** ۳۲۹۲ تقریره ان الاصل فی الماء الاباحة والحظر عارض کما قالوه فی الحلیة وغیرها فی دلیل قول الامام اذا وعده احد اعطاء الماء یجب الانتظار وان فات الوقت وانما یمنع لحاجة ۳۲۹۳ او شح وقد ظهر انتفاؤهما ببذله الاٰن فظهر انه لو سئل قبل لبذل لان خصوصیة الوقت ملغاة بل تاخر الوقت ادل علی البذل قبله اذ لو کان محتاجا الیه قبل لا نفقه ولبقی محتاجا الیه الاٰن فاذا کان هذا فی البذل بعد السؤال وقد ارسلوه ارسالا ولم یقیدوه بما اذا لم یره یصلی متیمما فالبذل بدون سؤال اولی کما لا یخفی واللّٰه تعالٰی اعلم ۳۲۹۴ رہا بیان دو صورتیں وعدہ کی ہیں ایک یہ کہ نماز سے پہلے اسکے سوال پر خواہ بطور خود اُس نے پانی دینے کا وعدہ کیا اور بعد خروج وقت دیا یا اُسوقت کہ یہ تیمم کرکے پڑھ چکا تھا خواہ اُس نے اسے دیکھا یا نہ دیکھا ان میں کوئی صورت محل بحث نہیں کہ وعدہ کو ہمارے علما نے خود ہی موجب قدرت جانا ہے وقت میں اُسے تیمم سے نماز جائز ہی نہیں خواہ وہ پانی کبھی دے یا کبھی نہ دے مگر باتباع امام زفر اخیر وقت تیمم سے پڑھیگا اُسکے خود اعادہ کا حکم ہے دوسرے یہ کہ بعد نماز وعدہ کیا اور بعد خروج وقت دیا تنبیہ ۶ میں گزرا کہ اسکا نماز پر کچھ اثر نہ ہونا چاہیے **بالجملہ** نماز کے بعد وقت کے اندر دینے میں مطلقاً نماز کا اعادہ ہے مگر یہ کہ نماز سے پہلے یا بعد انکار کرکے دیا یا پہلے سکوت کیا اور اسے تیمم کرتے اور تیمم سے نماز پڑھتے دیکھا اور اُسوقت بھی ساکت رہا بعد نماز دیا کہ یہ بھی حکماً مطالبہ منع ہوا اور عنقریب آتا ہے کہ وہ مفید نہیں اور بعد خروج وقت دینا مطلقاً مبطل نماز نہیں مگر اُس حالت میں کہ اس نے دیکھا اور اصلا نہ مانگا اور اُس نے بعد وقت دیدیا یہ تمام مباحث اول تا آخر سوائے حرف استہلاک کہ درمختار میں مصرح تھا اس فقیر بارگاہ رسالت علیہ افضل الصلاۃ والتحیۃ نے تفقّہاً ذکر کیں فلیراجع ولیحرر فان اصبت فمن ربی وله الحمد وان

اخطأت فمني ومن الشيطان والله ورسوله عنه بريئان جل وعلا وصلى الله تعالٰی علیه وسلم والله سبحٰنه وتعالٰی اعلم۔

**مسئلہ ۰** اُس منع کے بعد دینا مفید نہیں، کما فی الزیادات وصدر الشریعۃ والغنیۃ وغیرہم۔

**اقول** ۳۲۹۷ اسکی تفصیل یہ ہے کہ اگر اس نے نماز سے پہلے مانگا اور اُس نے انکار کردیا پھر نماز سے پہلے ہی دیدیا خواہ بطور خود یا اسکے دوبارہ مانگنے پر خواہ یہ دوبارہ مانگنا تیمم سے پہلے ہو یا بعد ہر حال میں یہ دینا مفید و معتبر ہے کہ اس عطا نے اُس منع کو منسوخ کردیا اگر تیمم کرچکا ہے ٹوٹ گیا وضو کرکے نماز پڑھے اور اگر نماز سے پہلے انکار کیا اور نماز کے بعد دیا آپ یا اسکے مانگنے پر تو یہ دینا معتبر نہیں کہ اُسکے انکار کے سبب عجز متحقق اور تیمم جائز اور نماز صحیح ہوچکی اور قاعدہ شرعیہ ہے کہ من سعی فی نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه جب انکار سابق ہے تو عطائے لاحق قدرت سابقہ کیونکر ثابت کرسکتی ہے ہاں فی الحال قدرت ثابت ہوگی اب نئے وقت تیمم ٹوٹیگا اور آئندہ کیلئے وضو کریگا اور اگر نماز سے پہلے انکار کیا اور عین نماز میں کہا لیلے نماز و تیمم دونوں جاتے رہے کہ اگرچہ قدرت سابقہ ثابت نہ ہوئی فی الحال تو ثابت ہوئی اور وسط نماز میں اگرچہ قعدہ اخیرہ کے بعد سلام سے پہلے متیمم کا پانی پر قادر ہونا نماز و تیمم کو باطل کرتا ہے کما تقدم عن الخانیۃ۔

**مسئلہ ۱۱** **اقول** ۳۲۹۸ دینے کے بعد منع مفید ہے اور اُسکا فائدہ صرف اسقدر ہے کہ تیمم اگر بوجہ عطا ناجائز ہوا تھا اب جائز ہوجائے اس سے زیادہ وہ عطا کے کسی اثر کو زائل نہیں کرتا مثلاً تیمم کے بعد اُس نے پانی دیا تیمم ٹوٹ گیا اب منع کرنے سے واپس نہ آئیگا یونہی اگر قبل تمام نماز دیا یا بے سبقت منع بعد نماز وقت میں دیا نماز جاتی رہی اب منع کرنے سے صحیح نہ ہوجائیگی اور اگر اُس عطا سے تیمم خود ہی ممنوع نہ ہوا تھا جب تو یہ منع کچھ بھی مفید نہ ہوگا کہ اسکا فائدہ اباحت تیمم تھا اور وہ پہلے سے حاصل ہے ۳۲۹۹ پھر اتنا فائدہ بھی اُسوقت ہے جبکہ پانی ابھی خرچ نہ ہوا اور دینے والے کی ملک پر باقی ہو اور لینے والا اُس میں تصرف سے ممنوع نہ ہو مثلاً پانی بطور اباحت دیا اگر یہ تیمم پہلے کرچکا تھا جاتا رہا ہنوز وضو پورا نہ کیا تھا کہ اُس نے منع کردیا اب اُس پانی کا استعمال جائز نہ رہا یونہی اگر پانی ہبہ کیا تھا اور ابھی اسکا قبضہ نہ ہوا تھا کہ اُس نے منع کردیا کہ ہبہ قبل قبضہ ناتمام تھا اور اُسکو منع کا اختیار حاصل اور اس صورت میں بھی تیمم اگر پہلے کرچکا تھا زائل کہ مجرد اباحت آب بلکہ نرا وعدہ ناقض تیمم ہے نہ کہ ہبہ ہاں اگر یہ قبضہ کرچکا تو اب اُسکا منع بیکار ہے کہ اُسکی ملک زائل ہوچکی اور بے رضا یا قضا اُسے رجوع کا اختیار نہیں ۳۳۰۰ بخلاف اُس صورت کے کہ پانی اسکے ہاتھ بیچا اور بائع نے اپنا خیار شرط کیا تھا اور یہ ابھی پانی استعمال نہ کرنے پایا تھا کہ اُس نے بیع فسخ کردی کہ یہاں لسے اختیار تصرف پہلے ہی سے نہ تھا تیمم سابق باقی رہا کہ بیع میں جب بائع کا خیار شرط ہو مبیع نہ اُسکی ملک سے خارج ہو نہ مشتری کو اُس میں تصرف جائز اگرچہ باذن بائع قبضہ کرچکا ہو ہدایہ میں ارشاد فرمایا الخيار للبائع يمنع خروج المبيع عن ملكه ولا يملك المشتري التصرف فيه وان قبضه باذن البائع اور جب وہ شرعاً اُس میں تصرف سے ممنوع ہے تو پانی پر قدرت ثابت نہ ہوئی

اور تیمم بحال رہا کما قدمنا فی نمبرۃ ۱۴۷ و ۱۶۱ تو اس منع نے کوئی نیا فائدہ نہ دیا فتح القدیر نواقض تیمم میں ہے والمراد من القدرۃ اعم من الشرعیۃ والحسیۃ حتی لو رأی ماء فی حب لا ینتقض تیممہ وان تحققت قدرۃ حسیۃ لانہ انما ابیح للشرب اھ **اقول** والمراد ما یجمعہما معاً ای لابد من اجتماع کلا القدرتین کما یستغرق العام الاصولی افرادہ حتی لو کانت احدٰھما لم تکف وانکان المتبادر من تلک العبارۃ کفایۃ احدٰھما لان العام یتحقق فی ضمن ای خاص کان **فائدہ** پانی پر قدرت ہوتے ہوئے بوجہ ممانعت شرعیہ حکم تیمم کی تین صورتیں اوپر گزریں سبیل کا پانی کہ پینے کیلئے ہو۔ وہ پانی کہ کسی کو ہبہ کرکے اُس سے بطور امانت لے لیا وہ پانی کہ ملک فاسد سے اُسکا مالک ہوا وہ دو امام محقق علی الاطلاق نے ذکر فرمائیں اور تیسری محقق زین نے بحر میں۔ یہ چوتھی فقیر نے اضافہ کی کہ وہ پانی کہ بشرط خیار بائع خرید کر اُسپر باذن بائع قابض ہوا جبتک خیار جاکر بیع تام نہ ہو جائے اُس سے وضو وغیرہ کچھ جائز نہیں **اقول** اور انھیں پر حصر نہیں گزشتہ نمبروں میں اسکی بہت صورتیں تھیں مثلاً (۱۱) فاسق کا خوف (۴۴) مال امانت پر خوف (۴۷ و ۴۹) کسی مسلمان یا جانور کی پیاس کا خیال (۵۰) نجاست دھونے کی ضرورت (۵۲) خاص لوگوں کی طہارت پر وقف اور یہ اُن میں نہیں (۵۳) ملک غیر جسمیں یہ صورت چہارم بھی داخل (۵۴) نہانا ہے اور ستر نہیں (۵۵) عورت کو وضو کرنا ہے اور ستر نہیں (۶۳) پانی باہر ہے اور عورت کے پاس چادر نہیں (۸۴) سواری سے اُتارنے چڑھانے کو محرم نہیں (۸۶) اُترنے سے زخم کا سیلان نماز میں رہیگا (۸۷) پانی سے طہارت کسی مؤکد کو بے بدل فوت کریگی (۱۰۱) فاسق کے آجانیکا اندیشہ (۱۴۴) کپڑے بھیگ کر بے ستری ہوگی (۱۴۳) پانی مسجد میں ہو اور یہ جنب (۱۶۰ و ۱۶۱) مزاحمت پدر سے احتراز (۱۶۴ تا ۱۶۶) خنثٰی واُنثٰے وحرمیت کا تیمم ایسی یہ اور تین وہ کہ نمبر (۱۵ و ۱۴۸ و تنبیہ بعد نمبر ۱۶۱) میں گزریں چوبیس ہوئیں اور پچیسویں یہ صورت کہ جنب نہایا اور بدن کا کچھ حصہ دھونے سے رہ گیا پانی ختم ہوگیا تیمم کیا پھر حدث ہوا اُسکے لیے تیمم کیا اب اسپر دو واجب ہیں جو حصہ نہانے میں رہ گیا تھا اُسکا دھونا اور تیمم جنابت کے بعد حدث ہوا ہے لہذا اُسکے لیے وضو کرنا اب اس نے پانی پایا جس سے وہ حصہ دُھل سکتا ہے یا وضو کرے تو وضو ہو سکتا ہے مگر مجموع کیلئے کافی نہیں اسے حکم ہے کہ وہ حصہ دھوئے اور امام ابو یوسف کے نزدیک حدث کا تیمم نہ جائیگا کہ پانی اگرچہ اُسکے لیے کافی تھا مگر شرعاً یہ اُس سے وضو نہ کر سکتا تھا کہ اُسے اُس باقی حصے میں صرف کرنا واجب تھا یہ مسئلہ ہمنے اپنے رسالہ الطلبۃ البدیعہ کے آخر میں مفصل ذکر کیا ہے وہاں دیکھا جائے وقد رجحنا فیہ اقوال محمد **مسئلہ ۲۱۴ مروریہ اقول** یہاں دو مسئلے ہیں ایک یہ کہ پانی قریب ہونے کا ظن غالب ہو تو طلب یعنی تلاش واجب ہے بے تلاش تیمم جائز نہیں دوسرا یہ کہ کسیکے پاس پانی معلوم ہوا اور ظن غالب ہے کہ مانگے سے دیدیگا تو طلب یعنی مانگنا واجب ہے بے مانگے تیمم جائز نہیں پہلے مسئلہ کی نسبت شرح تعریف رضوی کے فائدہ پنجم میں ہم تحقیق

کرائے کہ یہ وجوب بمعنی اشتراط ہے یعنی تلاش کرلینا شرطِ صحتِ تیمم ہے بے اسکے تیمم و نماز مطلقاً فی الحال باطل اگرچہ بعد کو یہی ظاہر ہو کہ پانی نہ تھا وقد اخذ به السادة الجلة ابو السعود وط وش ح حواشی الکنز والدر علی ما نص علیه فی العمدات ان لوصلی بتیمم وثمه من یسأله ثم اخبره بالماء اعاد والا لا کما فی الدر وقد مر فی المسألة السابعة عزوه للمحیط والحلیة والزیلعی والبدائع ایضا بان فی البحر عن السراج لو تیمم من غیر طلب کان الطلب واجبا وصلی ثم طلب فلم یجد وجبت علیه الاعادة اھ ومفاده ان تجب الاعادة هنا وان لم یخبره اھ هذا لفظ ش ومثله فی ط وفتح الله المعین **اقول** رحمهم الله تعالٰی ورحمنا بهم این هنا وجوب الطلب کیف یجب وهو لا یدری ان الماء قریب ام لا فضلا عن غلبة الظن بالقرب انما الواجب هنا السؤال عمن یظن ان عنده علما بحال الماء وفرق بین بین المسألتین فان من ظن القرب فقد ظنه قادرا علی الماء فبطل تیممه ما لم یطلب قبل التیمم فیظهر خطؤ ظنه اما من ظن ان عند هذا علما بحال الماء فهو لا یدری انه ان سأله یخبره بقرب الماء او بعده فلم یکن للقرب حظ من الظن فلم یوجد معارض لعجزه الظاهر فصح تیممه وتمت صلاته الا ان یظهر القرب فتجب الاعادة لان التفریط جاء من قبله بترك السؤال کلام دوسرے مسئلہ میں ہو کہ یہاں بھی وجوب اُسی معنی اشتراط پر ہے کہ بحالِ ظنِ عطا اگر بے مانگے تیمم کرلے سرے سے صحیح ہی نہ ہوا اور نماز باطل ہو اگرچہ بعد کو نہ دینا ہی ظاہر ہو یا ایسا نہیں عجب تر ہو کہ یہاں عبارات جانب مبنی افادہ اشتراط پر آئیں اور جانب حکم صحت تیمم و نماز پر۔ اُدھر کافی و خانیہ و خزانۃ المفتین ونہایہ و حلبی و خزانہ و برجندی کی عبارتیں جنہیں تیمم کی نسبت لا یجوز ہے مثلاً لایجوز التیمم قبل الطلب اگر معنے نفی حل کو محتمل بھی رکھی جائیں تو امام صفار و قدوری و ہدایہ و تبیین و منیہ و غنیہ و ہروی علی الکنز کے نصوص جن میں صراحۃً لایجزئہ ہے مثلاً صلی بالتیمم قبل الطلب لایجزئہ قابل تاویل نہیں منیہ نے مسئلہ اولٰی سے اُسکی تشبیہ امام صفار سے نقل کی کہ لایجزئہ قبل الطلب کما فی عمرانات انہیں کے قریب ہے مبسوط و شرح وقایہ و جواہر اخلاطی وغیرہا کی عبارتیں جن میں عدم جواز بہ نسبت نماز ہے کہ ان لم یطلب وصلی لم یجز ولفظ الجواهر شرع فی الصلاۃ قبل الطلب لایجوز بحث علامہ ابراہیم حلبی سے گزرا لاتصح الصلاۃ بل تنہ حلیہ میں زیر مسئلہ جنب وجد الماء فی المسجد اسی مسئلہ سوال ان رفیق پر تفریعات میں فرمایا و حیث یجب لایصح تیممه الا بعد المنع جن سے لازم کہ بے مانگے تیمم ہوگا ہی نہیں تو نماز مطلقاً باطل ہوگی اگرچہ بعد کو ظنِ عطا کی خطا ظاہر ہوجائے کہ مانگے سے نہ دے اُدھر مسئلہ پنجم میں زیادات و جامع کرخی و محیط سرخسی و خلاصہ و وجیز و شرح وقایہ و حلیہ و عالمگیریہ و بحر اور مسئلہ ہفتم میں حلیہ و صدر الشریعۃ و غنیہ و بحر سے روشن ہوا کہ سرے سے بطلانِ نماز کا حکم صحیح نہیں صحیح و معتمد و ظاہر الروایۃ یہی ہے

قوانین العلماء

کہ صرف غلبۂ ظنِ عطا سے نہ تیمم باطل ہو نہ نماز اگر ظنِ عطا کی خطا ظاہر ہو دونوں صحیح و تام ہیں۔ کتب حاضرہ میں اس صاف تعارض کی طرف کوئی توجہ مبذول نہ ہوئی وانا **اقول** [٣٣٠٦] وباللہ التوفیق مخلص وہی ہے کہ ہمنے تاویلِ روایتِ نادرۂ امام محمد رحمہ اللہ تعالٰی میں ذکر کیا بحالِ ظنِ عطا حکم ظاہر و حاضر عدمِ صحتِ نماز ہے مگر یہ کہ بعد کو مانگے اور نہ دے اور بحالِ شک و ظنِ منع حکم ظاہر و حاضر صحت ہے مگر یہ کہ بعد کو مانگے سے یا آپ دیدے بالجملہ اول میں فساد اور ثانی میں صحت کا حکم حکم موقوف ہے ظہورِ خلاف نہ ہو تو رہیگا ورنہ بدل جائیگا جیسے صاحبِ ترتیب کو فائتہ یاد اور وقت میں وسعت ہے اور وقتیہ پڑھلی اسکے فساد کا حکم دیا جائیگا مگر فساد موقوف اگر قبل قضائے فائتہ چار وقتیہ اور پڑھ لیگا اور سب میں پچھلی کا وقت نکل جائیگا سب صحیح ہو جائینگی اور اگر اس بیچ میں فائتہ کی قضا کر لیگا تو اس سے پہلے ایک سے پانچ تک جتنی وقتیہ پڑھی تھیں سب کی فرضیت باطل ہو کر نفل رہ جائیں گے کما ھو مصرح بہ فی محلہ رہا فرق کہ پہلے مسئلے میں اسکے ظن کا اعتبار رہا اگرچہ واقع اسکے خلاف ہوا اور یہاں نہیں اسکی کیا وجہ ہے **اقول** [٣٣٠٧] قربِ پانی شرعاً مقدور ہے تو ظنِ قرب میں ظنِ قدرت ہے اور ظن ملتحق بیقین تو قدرت معلوم تو تیمم شرعاً معدوم اور معدوم صحیح نہ ہو جائیگا بخلاف ظنِ عطا کہ عجز معلوم اور ظن اسکا ہے کہ اگر مانگوں تو دیگا اور بقدرت نہ ہو گی مگر بعدِ عطا تو یہ اسکا ظن نہ ہوا کہ قدرت ہے بلکہ اسکا کہ آئندہ ہو سکتی ہے **نظیرہ** ماقدمناہ فی مسألۃ الوعد ووجدنا التصریح بہ فی مسألۃ الرجاء الکافی فی الکفایۃ لہذا یہ ظن مناطِ حکم نہ ہوا مگر جبکہ واقع نہ ظاہر ہو کہ ہنگامِ فواتِ ذریعۂ علم فقہیات میں ظن معمول بہ ہے اور ایک توجیہ مع اشارہ تضعیف افادۂ ہفتم میں گزری کہ جبتک علم متیسر ہو ظن پر عمل نہیں فتح القدیر بحث استقبال میں ہے المصیر الی الدلیل الظنی وترک القاطع مع امکانہ لایجوز مسئلۂ قرب بعد میں تحصیل علم بے وقت متیسر نہیں لہذا ظن پر مدار رہا اور مسئلۂ عطا و منع میں متیسر لہذا ظن معتبر نہ ہوا مگر جبکہ درکِ حقیقت نہ ہو اشرت الی ضعفہ بقولی یمکن ان یوجہ **اقول** [٣٣٠٨] ووجہ ضعفہ انہ یوجب السؤال عند ظن المنع ایضا فیکون ترجیحا للثانی من اقوال المسألۃ السادسۃ وانما الراجح بل الراجع الیہ الکل بالتوفیق ھو القول الثالث ان لا وجوب الا عند ظن العطاء **فان قلت** اذن ما الجواب عما مر من منع العمل بالظن مع تیسر تحصیل العلم **اقول** [٣٣٠٩] لا تیسر اذا لم یظن العطاء لان السؤال ممن یمنع ذلۃ شدیدۃ وھی مظنونۃ ھنا او محتملۃ علی سواء وقد نھی الشرع المطھر المؤمن عن عرض نفسہ للذل **فان قلت** [٣٣١٠] اذن یجب ادارۃ الامر علی ظنہ فی ظن المنع لتعسر تحصیل العلم فتصح صلاتہ وان اعطی بعد فیترجح ما فھمہ المحقق من تفریعاتہم فی الخلاصۃ وغیرھا کما مر فی المسألۃ الخامسۃ **اقول** [٣٣١١] قد کان الاصل ایجاب السؤال لتیسرہ فی نفسہ وانما رفع عنہ لعارض فاذا ظہرت الحقیقۃ علمت

عملها وزال ما كان لعارض وهو اقامة الظن مقامها كما تقدم عن صدر الشريعة وهذا ما وعدنا تمامه من ان للكلام تتمة ¤ هذا كله ما ظهر لقلبي والعلم بالحق عند ربي ان ربي بكل شيء عليم ¤ وصلى الله تعالى على الحبيب الكريم ¤ واله وصحبه اولى التكريم ¤ والحمد لله رب العلمين ¤ یہ ہیں وہ مسائل جنکا بیان ہمیں منظور تھا (ذکر قوانین) یہ مسائل بفضلہ تعالیٰ ایسی وجہ پر بیان ہوئے کہ فہیم ذی علم ان سے خود وضع قانون بھی کرسکتا ہے اور قوانین موضوعہ کی جانچ بھی اور یہ کہ خلافیات میں وہ کس کس قول پر مبنی ہیں اور اقوال منقحہ پر کیا ہونا چاہیے۔ یہ معیار پیش نظر رکھکر قوانین علما مطالعہ ہوں **الاول القانون الصدري** الامام صدر الشريعة نقل اولا عن المبسوط ان لم يطلب وصلى لم يجز لان الماء مبذول عادة وعن موضع اخر منه عليه ان يسأل الاعلى قول حسن بن زياد فان السؤال ذل ونقول ماء الطهارة مبذول عادة ثم عن الزيادات ما تقدم في المسألة الثالثة من انه يقطع الصلاة ان ظن العطاء والا لا وادرج فيه ما مر في المقام الثاني من وجوب السؤال في الشك ايضا اذا رأى خارج الصلاة لان العجز مشكوك قال ثم قال في الزيادات فاذا فرغ من صلاته فسأله فاعطاه او اعطى بثمن المثل وهو قادر عليه استأنف الصلاة وان ابى تمت صلاته وكذا ان ابى ثم اعطى لكن ينتقض تيممه الان ثم قال رحمه الله تعالى اقول ان اردت ان تستوعب الاقسام كلها فاعلم انه اذا رأى الماء خارج الصلاة وصلى ولم يسأل بعد الصلاة ليظهر العجز والقدرة فعلى ما ذكر في المبسوط سواء غلب على ظنه الاعطاء او عدمه او شك فيهما وهي مسألة المتن واذا رأى في الصلاة ولم يسأل بعدها فكذا لو ان رأى خارج الصلاة ولم يسأل وصلى ثم سأله فان اعطى بطلت صلاته وان ابى تمت سواء ظن الاعطاء او المنع او شك فيهما وان رأى في الصلاة فكما ذكر في الزيادات لكن يبقى صورتان احدهما انه قطع الصلاة فيما اذا ظن المنع او شك فسأله فان اعطى بطل تيممه وان ابى فهو باق والاخرى انه اذا اتم الصلاة فيما اذا ظن انه يعطي ثم سأل فان اعطى بطل صلاته وان ابى تمت لانه ظهر ان ظنه كان خطاء بخلاف مسألة التحري الى اخر ما تقدم في الافادة الخامسة

**قوله** العجز مشكوك) تقدم ما فيه **قوله** فاذا فرغ من صلاته) **اقول** لم ينقل عبارة الزيادات متسقة فان تعين فيما مرجع فرغ الى من ظن منعا او شك فذاك والا فهو للمصلي مطلقا لا سيما وقد وقع بعد قوله وان غلب على ظنه انه يعطيه فيشمل الصورة الاخرى التي ذكر رحمه الله تعالى هلا تركه **قوله** وكذا ان ابى ثم اعطى **اقول** الكلام فيما بعد الصلاة لكن البعدية انما تلزم في العطاء سواء كان الاباء تحمل

قانون اول امام صدر الشريعہ

ذکر قوانین

قوانین العلماء

كما اذا سأل قبلها فابى فتيمم فصلى ثم اعطى بسؤاله او بلا سؤاله او بعد الصلاة كما اذا اعلم بها فلقيها ثم سأل فابى ثم اعطى بسؤاله الاخر او بغيره مضت الصلاة فى الوجهين اما لو كان العطاء قبل تمام الصلاة بعد الاباء فانه ينسخ الاباء مطلقا كما قدمنا فى المسألة العاشرة **قوله** فعلى ما ذكر فى المبسوط) اى لم تجز صلاته لتركه الطلب وجوز اخى چلپى ان يكون المراد بما فى المبسوط قول الحسن **اقول**[٣٣١٥] انما يسند الى الكتاب ما اعتمده لا ما اورده ورده **قوله** وهى مسألة المتن) اعتاص هذا اللفظ على اخى چلپى فان فى المبسوط عدم الجواز قبل الطلب وانه باتفاق ائمتنا الثلثة رضى الله تعالى عنهم ولفظ المتن قبل طلبه جاز خلافا لهما فهما مختلفان حكما ورواية معا فكيف يقال ان ما فى المبسوط هى مسألة المتن فاوله بقوله معناه ان الخلاف للمطلق ثابت فيها غاية ما فى الباب ان رواية المتن على خلاف رواية المبسوط فى بيان الاختلاف اه ولاجل هذا اجوز ان يكون المراد به قول الحسن كى يحصل الوفاق بينه وبين حكم المتن **اقول**[٣٣١٦] وكيف يصح لجرد الاتفاق فى مطلق الاختلاف جعل نقيضين واحدا وانما المعنى ان الصورة المذكورة فى المبسوط هى المذكورة فى المتن وهى الرؤية خارج الصلاة وان اختلفا فيها حكما ورواية **قوله** فكذا) اى لم تجز صلاته سواء ظن منحا او منعا او شك **قوله** وان رأى فى الصلاة) **اقول**[٣٣١٧] اى وسأل بعدها ليغاير المذكور سابقا ولانه المذكور فى الزيادات **قوله** فكما ذكر فى الزيادات) **اقول**[٣٣١٨] اى ان اعطاه استانف وان ابى تمت ولم يقل ههنا فكذا كما قال قبل لان ثم ذكرا ولا ما هو مذكور فى المبسوط فاسند اليه ثم صورة اخرى يوافقها فى الحكم فاحال عليه اما ههنا فذكر اولا ما ليس فى الزيادات فاذا اتى على ما فيها اسند اليها ولم يفهم الكلام من فسره[٣٣١٩] بقوله اى الحكم على التفصيل المذكور وهو انه ان غلب على ظنه الاعطاء قطع الصلاة والا لا ام فان الكلام فيمن سأل بعد الصلاة وماذا بقى له حتى يقال يقطع او يتم **قوله** لكن تبقى صورتان **اقول**[٣٣٢٠] الاخرى ان فرض تركها فى الزيادات فلم تترك فى كلامكم لان من رأى فى الصلاة وسأل بعدها يشملها قطعا والاحالة على الزيادات للحكم لا للتصوير **قوله** احدهما) قال اخى چلپى يمكن انفهامها من قوله وكذا اذا ابى ثم اعطى لانه صريح فى ان الاعطاء ناقض الاباء متمم فتامل اه **اقول**[٣٣٢١] قوله كذا اى تمت صلاته فاين فيه ان الاعطاء ناقض بل فيه ان الاعطاء بعد الاباء هباء نعم لو قال يمكن انفهامها من قوله اذا اعطاه استانف واذا ابى تمت فانه صريح الخ لاتجه و

معروضہ ۳۳۱۵ ... عمدۃ الرعایۃ ۱
معروضہ ۳۳۱۶ علی اخی چلپی ۲
معروضہ ۳۳۱۷ علیہ
۳۳۱۸ ... علی اللکنوی ۳
تطفل ۳۳۱۹ علی الامام ... ۴
معروضہ ۳۳۲۰ علی اخی چلپی ۵

لعله سبق قلم ومن[١] التقصير[٣٣٢٢] قول من[٢] قال لا ذكر لهما فى العبارات السابقة صريحا وان كان قول الزيادات وان ابى تمت يدل على حكمهما باطلاقه واشارته اھ فلم ترك قوله اذا اعطى استأنف ليدل على حكم الوجهين فى الصورتين ثم[٣٣٢٣] ان كان فى[٣] قول الزيادات مرجع فرغ من صلاته للمصلى مطلقا لم يصح قوله لا ذكر لهما فى العبارات السابقة صريحا وان كان مرجعه خصوص من ظن منعا اوشك لم يصح قوله باطلاقه فان المباين لا يدخل فى اطلاق مباينه **فان قلت** لعله وزع فلمن ظن عطاء واتم الاشارة ولمن ظن منعا اوشك وقطع الاطلاق **اقول**[٣٣٢٤] ولا يصح فان القطع يباين الفراغ فاين الدخول فى الاطلاق. هذا و**اقول**[٣٣٢٥] ضبط كل كلام هذا الامام فى نصف سطر انه ان لم يسأل او اعطاه بطل ما فعل من تيمم وصلاة وان ابى تم فالشرط الاول يشمل ما اذا لم يسأل فاعطى اولم يعط وما اذا سأل فاعطى ويبقى للثانى ما اذا سأل فلم يعط ويدل باطلاقه على انه سواء فى كل ذلك ظن منحا ومنعا اوشك ورأه خارج الصلاة اوفيها فقطع اواتم وان اردنا زيادة ما قدم عن الزيادات زدنا فى الشرط الاخرى لو اعطاه بعد الصلاة فيبقى للعطاء فى الاولى مقيدا بما اذا لم يكن بعد الصلاة عقيب اباء ويبقى للثانية شقان سأل فلم يعط او اعطى بعد الصلاة مسبوقا باباء ثم زدنا بعد سواء ظن منحا ومنعا اوشك غيرانه ان ظن العطاء قطع الصلاة والا لا **اقول**[٣٣٢٦] ولا يخرج منه ما اذا سأل فلم يعط ولم يأب بل سكت وذلك لما قدمنا انه ان اعطاه بعد السكوت قبل ان يراه يصلى بالتيمم لم يكن السكوت اباء فدخل فى الاول اعنى اعطاه وان كان هذا بعد الصلاة فلم يتقدمه اباء وكان الحكم للعطاء دون السكوت والا كان اباء فدخل فى الثانى وكان الحكم للسكوت من جهة انه دليل المنع لكن **اقول**[٣٣٢٧] **ولا** بقى[٤] ما اذا سأل فلا اعطى ولا ابى بل وعد ثم اخلف فان كان هذا الوعد قبل الصلاة اوفيها بطل تيممه قطعا وان لم يعطه ولم يدخل فى قوله ان لم يسأل او اعطاه لانه سأل ولم يعط وكذلك ان وقع بعدها واختير بطلانها مطلقا وان قلنا كما هو الظاهر والله تعالى اعلم ان الصلاة ماضية ان ظهر خلفه فهذه صورة تمام الصلاة ولم تدخل فى قوله ان ابى لان من وعد لا يقال انه منع وابى الا ان يدعى ان الوعد عطاء فتدخل فى الاول ولكن يحتاج الى دليل واين الدليل بل الدليل على خلافه كما بينا **فان قلت** بل نختار ان الوعد المخلف اباء فتدخل فى الثانى ولعل هذا غير بعيد بالنظر الى مآل اليه الامر **اقول**[٣٣٢٨] ان لم يجعل الوعد عطاء لم ينفع وان جعل لم يحتج اليه وذلك لان الاخلاف انكار اباء مستند الى من حين وعد وردت المسألة

[١] ومن التقصير قول من قال لا ذكر لهما فى العبارات الرجائيّة

[٢] و ٢ مع عدد الكثير

[٣] و عصيان او هم عليه

قوانين العلماء

[٤] و ٣ تطفل ١٥٨١ على الامام صدر الشريعة

الاولى حيث وعد قبل تمام الصلاة واخلف فقد اثم مع كونه اباء وان كان اباء مقتصرا اى من حين اخلف ولم يكن اعطاء حين وقع وردت ايضا لانه سأل ولم يعط فلم توجد شريطة الابطال فلم بطلت فلا محيد الا جعل الوعد عطاء بعينه وهو خلاف المعقول المنقول والله تعالى اعلم **وثانيا** كون ماء الطهارة مبذولا عادة فى كل مكان * بطلانه غنى عن البيان * يعرفه البله والصبيان * وشان المبسوط يجل عن ارادته فوجب رده الى ما فسر به الائمة الجلة ابوبكر الجصاص وابوزيد الدبوسى وابونصر الصفار عليهم رحمة الغفار ان المراد موضع لا يعز فيه الماء فاذن كلام المبسوط حيث يظن العطاء فكيف يقال سواء غلب على ظنه الاعطاء او المنع او شك **وثالثا** هل السؤال مطلقا سواء ظن ظنا او شك واجب عليه غير مشترط لصحة الصلاة ام هو شرطها على الثانى كيف صح الشروع فيها بلا سؤال وكيف جاز المضى فيها لمن ظن منعا او شك بل وكيف قلتم فيمن يظن العطاء يقطعها وانما القطع لما انعقد وماذا نفع الفرق هنا بين ظن العطاء وغيره فترك الشرط مبطل مطلقا وكيف امضيتموها اذا سأل بعدها فابى وان كان يظن العطاء فان ما وقع باطلا لفقد شرط من شروط الصحة لا ينقلب جائزا بعد كمن ظن قربه ولم يطلب وصلى بالتيمم ثم طلب فلم يجد بطلت ايضا لما تقدم عن السراج الوهاج والجوهرة بل كيف يتأخر عنها سؤال كان شرطا لها والشرط لا يتأخر عن المشروط وعلى الاول لم قلتم بطلت صلاته بترك السؤال بعدها وان ظن منعا او شك فترك المرء بعض ما يجب عليه لا يفسد صلاته ما لم يخل ذلك بشئ من شروط صحتها **فان قلت** كيف حكمتم ببطلان صلاته اذا ظن العطاء ولم يسأل فما منه الا ترك ما ليس شرطا لصحة الصلاة **اقول** بلى شرط صحة الصلاة الطهارة وشرطها ثمه هنا ظهور العجز ظهور العجز يزول بظن عطاء لم يظهر خلافه فاذا ظن العطاء حكم بفساد صلاته موقوفا الى ان يظهر خلافه فتصح اولا فتفسد باتا كما بينت اخر المسائل فاذا لم يسأل لم يظهر فثبت فسادها لا لاشتراط السؤال بل لفقد ان ظهور العجز بخلاف ما اذا ظن المنع فانه لم يوجد معارض لظهور العجز وهو ظاهر وكذا اذا شك لكونه احتمالا عن دليل فلا يعارض الظاهر كما حققت اخر المسألة السادسة ولله الحمد **اقول ثم هنا** عدة اسئلة ترد على ظاهر كلام الامام فى النظر الظاهر احببنا ان نوردها ونردها **الاول** جعلتم الشك فى الاعطاء والمنع شكا فى القدرة والعجز فاذن ظن المنع ظن العجز وقد قلتم ان غلبة الظن اقيم مقام حقيقة القدرة والعجز تيسيرا فاذا ظهر خلافه لم يبق قائما مقامها فقد افدتم انه اذا لم يظهر خلافه يبقى

قائمًا مقامهما فلم قلتم ان من ظن المنع ولم یسأل بعد ولم یعطه صاحبه بطلت صلاته مع ان عنده ظن العجز ولم یظهر خلافه فیکون قائمًا مقام حقیقة العجز **الثانی** رأی الماء وهو یصلی وظن المنع فاتم لما امر ثم لما فرغ وجد صاحبه قد ذهب ولا یدری مکانه حتی توجبوا علیه السؤال فی صلاته فیجب القطع وقد نهیتموہ ام بعدها وقد ذهب وغاب فایجاب السؤال ایجاب المحال فوجب القول بادارة الحکم علی ظنه **الثالث** اذا اوجبتم السؤال بکل حال، وان لم یسأل حکمتم مطلقا بالابطال، فلا شك ان ظنه بمعزل عن الحکم عند ترك السؤال، واذا سأل ظهرت الحقیقة وانسل الظن عن المجال، فمتی اقیم مقامها وما له الا الزوال، **اقول** [۲۲۲۵] والجواب عن الکل فی حرف واحد ان السؤال واجب مهما امکن فاذا تعذر دار الامر علی الظن، وقوله فاذا ظهر خلافه لیس فی الحکم حتی یؤخذ مفهومه بل فی تعلیل مسألة وکان الواقع فیها ظهور خلافه فبنی الامر علیه والله تعالٰی اعلم **الثانی القانون البحری**

قال رحمه الله تعالٰی اعلم ان المتیمم اذا رأی مع رجل ماء کافیا فلا یخلو اما ان یکون فی الصلاة او خارجها وفی کل منهما اما ان یغلب علی ظنه الاعطاء او عدمه او یشك وفی کل منها اما ان سأله اولا وفی کل منها اما ان اعطاه اولا فهی اربعة وعشرون فان کان فی الصلاة وغلب علی ظنه الاعطاء قطع وطلب الماء فان اعطاه توضأ والا فتیممه باق فلو اتمها ثم سأله فان اعطاه استأنف وان ابی تمت وکذا ان ابی ثم اعطی وان غلب علی ظنه عدم الاعطاء او شك لا یقطع صلاته فان قطع وسأل فان اعطاه توضأ والا فتیممه باق وان اتم ثم سأل فان اعطاه بطلت وان ابی تمت وان کان خارج الصلاة فان لم یسأل وتیمم وصلی جازت الصلاة علی ما فی الهدایة ولا تجوز علی ما فی المبسوط فان سأل بعدها فان اعطاه اعاد والا فلا سواء ظن الاعطاء او المنع او شك وان سأل فان اعطاه توضأ وان منعه تیمم وصلی فان اعطاه بعده لا اعادة علیه وینتقض تیممه ولا یتأتی فی هذا القسم الظن او الشك وهذا حاصل ما فی الزیادات وغیرها وهذا الضبط من خواص هذا الکتاب وتبعه اخوه وتلمیذه المدقق فی النهر اثرعنه شروا اقر **اقول** [۲۲۲۶] **اولا** بل هی علی ما سلك ست وستون تضمن کلامه بیان اربع وخمسین وبقیت علیه اثنتا عشرة وذلك لانه اما ان یراه فی الصلاة او قبلها وعلی کل یظن العطاء او المنع او یشك فهی ست وفی کل منها احدی عشرة لانه اما ان یسأل قبل الصلاة او بعدها اولا ولا کیف وقد مر علی هذا التقسیم فی قوله قطع وطلب فلو اتم ثم سأل وفی قوله قطع وسأل وان اتم ثم سأل وفی قوله فان سأل بعدها وان سأل ای قبلها وقال فان لم یسأل ای اصلا (واعنی بالسؤال قبل الصلاة قبل تمامها سواء کان قبل شروعها او بقطعها اذا رأه فیها)

قانون علماء صاحب البحر الراوی **فائدہ** المفاهیم تعتبر ... من مورد تنازع فی الکلام الا التعلیل فقد یبنی الکلام فیه علی ما وجد من الصورة فلا مفهوم له الا اذا دل علی قصر الحکم علیه

قوانین العلم

**قطعہ** علی البحر

وعلى كل من الاولين يعطى اولا وعلى الثالث يعطى قبل الصلاة اوفيها اوبعدها اولا اصلا فهى ثمان وواحدة منها تصير اربعا وهى ما اذا سأل قبلها فابى فانه اما ان يعيد السؤال بعدها اولا وعلى كل يعطى اولا فصارت احدى عشرة فبلغت ستا وستين وانا اصوّلك لاحد الاسداس لتقيس عليها سائرها بان تضع ظن المنع مقام ظن العطاء ثم الشك فهى ثلاث وثلثون ثم تضع رأى قبلها مكان رأى فى الصلاة فهى ثلاث وثلثون اخرى وهذه صورته




ولم يذكر فيما اذا رأى فى الصلاة الا السؤال قبلها او بعدها فبقى ان لا يسأل اصلا وصاحبه يعطيه قبل الصلاة او فيها او بعدها اولا فهى اربع على كل من صور الظنين والشك فكانت اثنتى عشرة لم يذكرها **فان قلت** لا فائدة فى التشقيق بعد الاباء قبل الصلاة بانه سأل بعدها اولا وعلى كل اعطى اولا فان الحكم لا يختلف وهو صحة صلاته لان العطاء بعد الاباء غير مفيد كما مر فى المسألة العاشرة **اقول** بلى فائدته اعطاء هذا الحكم الا ترى الى قوله فى الضابطة فيما اذا رأى فى الصلاة وكذا اذا ابى ثم اعطى وفيما اذا رأى خارجها فان منع واعطاه بعدها لا اعادة اه ولذا اخذه المحقق الحلبى فى شقوق ضابطته كما سيأتى ان شاء الله تعالى وان فرض فالكلام على مسلكه رحمه الله تعالى وهو لم يعتبر فى الاقسام تمايز الاحكام كما سيأتى وان سلمنا فهى ثمان واربعون ثمان فى ست كما ترى وقد تضمن كلامه ستا وثلثين وترك ثنتى عشرة **وثانيا** نقل التوفيق عن الذخيرة عن الجصاص وهو التحقيق فى رسالة ما اذا كان خارج الصلاة ولم يسأل اصلا خلافية غير مقطوع فيها بقول كما لا ينبغى **وثالثا** قد مشى عليه فيمن رأى فى الصلاة يقطع ان ظن العطاء والا لا وما مبناه الا ذلك التوفيق انه يجب السؤال ان ظن العطاء

والا لكما افدنا فقد مشى على التوفيق ثم جعل الكل خلافية وانما كان الوجه ان يحيل هذه ايضا على الخلاف
او يقطع القول فی تلك ايضا وٙ رابعا قوله فيما اذا رأى خارجها فسأل فمنع فتيمم فصلى انه لا يتأتى
فيه الظن و الشك فيه شك اي شك فان اراد عدم تأتيهما بعد المنع فالمنع لا يختص بهذا القسم و
ايضا لا تأتی لهما بعد الاعطاء ايضا بل اولى لانه تم الامر وفی المنع يحتمل ان يحمله على حالة راهنة ويظن
به عطاء او منعا او يشك فيما بعد ذلك وان اراد مطلقا وهو الظاهر من كلامه فعدم تأتيهما بعد
المنع كيف يمنع تأتيهما قبله وقد جعل الاقسام اولا ستا يكون فی الصلاة او خارجها وعلى كل يظن عطاء او
منعا او يشك ثم فصل كلامنا الى السؤال وعدمه والعطاء والاباء فكيف يخرج هذا من الظن والشك
وان خرج كيف تصير اربعا وعشرين وخامسا لا تخالف الرؤية فی الصلاة وخارجها فی شیء من الاحكام
ولا اقسام الرؤية فی الصلاة فيما بينها غير انه يقطع ان ظن العطاء والا لا فما كان لم يدخل فی الشقوق
فيطول الامر وكان يجمع جميع ما قاله بل مع الزيادة واحاطة الست المتروكة ان يقول من علم مع
غيره ماء يكفی لطهره قبل الصلاة او فيها فان لم يسأل فعلى الخلاف وان سأل فان اعطى توضأ وان كان
تيمم انتقض وان كان صلى بطلت وان منع تيمم او لم ينتقض او مضت ولا عبرة بالعطاء
بعد الاباء فی الوجهين وسواء فی كل ذلك ظن عطاء او منعا او شك غير انه ان ظن العطاء قطع
الصلاة والا لا فهذا نحو ثلث سطوره بدل الثلث كثير وسادسا قوله فی خارج الصلاة ان لم
يسأل وتيمم وصلى يريد به كما اشرنا اليه ما اذا لم يسأل قبلها ولا بعدها لانه سيذكرهما من بعد فهو
مشتمل على اثنی عشر قسما كما علمت يظن منحا او منعا او يشك وعلى كل يعطيه صاحبه قبل الصلاة
او فيها او بعدها او لا اصلا ولا خلاف ان كان الا فی ثلاث منها وهی ما اذا لم يعطه اصلا وهذا ايضا
بشرط ان لا يوجد الوعد قبل تمام الصلاة والا لمنع ونقض ابطل فلو اعطى قبل الصلاة وجب الوضوء
وان كان تيمم انتقض او فيها وجب الاستئناف بعد التوضی او بعدها بطلت كل ذلك بالاجماع
لان القدرة على الماء تحصل باجماع اصحابنا رضی الله تعالى عنهم بالاباحة فكيف بالعطاء والعطاء
عطاء وان لم يكن عن سؤال كما اذا كان عنده من يسأله فلم يسأل وصلى فاخبره مبتدئا او مجيبا عاما
مطلقا كما تقدم وقد احسن الدر اذ قال لو صلى بتيمم وثمه من يسأله ثم اخبره بالماء اعاد فلم يقل ثم
سأله فاخبره لا جرم ان قال فی الجوهرة النيرة رأى رجلا معه ماء فلم يسأله فصلى ثم اعطاه بعد فراغه

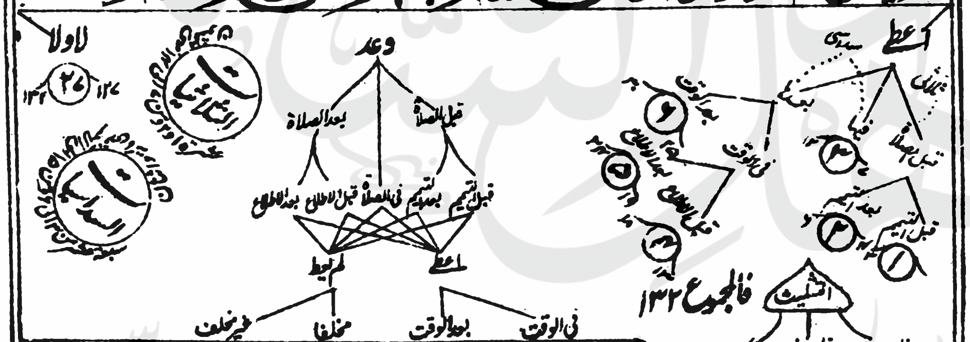
ف ۱: تطفل علی البحر
ف ۲: تطفل علیہ
ف ۳: ضابطۃ البہیۃ ... مع زیادات من قدر الثلث
ف ۴: تطفل علیہ
ف ۵: مسئلہ

من غير سؤال توضأ واعاد وان لم يعط فصلاته تامة ام فجعلها خلافية مطلقا فيريد في تسعة من اثنى عشر ان اخذت المتروكات ايضا كما فعلنا ففي ثمانية عشر اى على هذا التقسيم اما على اخذ صور الوعد فكثير جدا كما يأتي **وسابعا** ترك صور الوعد والسكوت وفيها مباحث تمم فالاقسام على ما سلك لا اربعة وعشرون ولا ستة وستون بل اربعمائة وستة وعشرون وذلك لانه اما ان يسأل قبل التيمم او بعده قبل الشروع في الصلاة او فيها بقطعها او بعدها او لا اصلا ففي خمس لا يكون الا ولان الا بالعلم قبل الصلاة والبواقي تحتمل العلم فيها وقبلها ففي ثمانية وعلى كل تقدير يظن منحا او منعا او يشك ففي اربعة وعشرين. فريق السؤال منها ثمانية عشر وفريق عدمه ستة والسؤال قبل التيمم او بعده قبل الصلاة ثلاثي باعتبار الظنين والشك والسؤال فيها او بعدها كل سداسي باضافة كون الرؤية في الصلاة او قبلها وصورة عدم السؤال تشمل الوجهين كما ستعرف **ثم على كل سؤال** اما ان يعطى من فوره وهو العطاء العاجل او يعد او يسكت او يابى وبعد كل من الثلثة اما ان يعطى وهو العطاء الاجل اولا واذا لم يعط في الوعد فاما ان يظهر خلفه اولا كما قدمنا في التنبيه الخامس ففي كل سؤال ثمانية وجوه فاما العطاء العاجل فلا يفارق السؤال في زمانه والاجل في غير الوعد يحتمل ان يكون قبل التيمم او بعده قبل الصلاة او فيها او بعدها في الوقت قبل الاطلاع على تيممه وصلاته او بعده او بعد الوقت اما في الوعد فلا الا وجهين وهما العطاء في الوقت او بعده لان الوعد يوجب الانتظار الى خروج الوقت فيهما وعد لم يكن له ان يتيمم او يصلي بدء او عودا اذا عرفت هذا فاذا كان السؤال قبل التيمم بلغ الكل ثمانية صار بتسديس كل عطاء اجل في غير الوعد وتثنيته فيه مع اربعة وجوه عدم العطاء ووجه واحد للعطاء العاجل تسعة عشر لكونه ثلاثيا سبعة وخمسين واذا كان بعده قبل الصلاة خرج الاول من ستة العطاء الاجل وهو العطاء قبل التيمم فهو في كل من السكوت والاباء خمسة سداسيا مع عدم العطاء صارت اثنى عشر وللوعد اربعة كما كانت اى يعطى في الوقت او بعده او لا يعطى مخلفا وغير مخلف وواحد هو العطاء العاجل فهي سبعة عشر بالتثليث احد وخمسون واذا كان فيها فالاقسام كسابقه سبعة عشر غير ان هذا سداسي فصارت مائة واثنين واذا كان بعدها خرج من عطايا السكوت والاباء الثلثة الاول فهو كل مع عدم العطاء اربعة وفي الوعد اربعة كالرسم فهي اثنا عشر والعطاء العاجل ههنا وجهان اعطاؤه بعد ما رآه يتيمم ويصلي به او لم يطلع عليه ويحتاج الى هذا التقسيم لدفع توهم

ان لو يره فسكت دل على المنع فلا ينفع العطاء بعده وقد ازحناه في المسألة التاسعة فصارت اربعة عشر وبالتسديس اربعة وثمانين ففريق السؤال مائتان واربعة وتسعون **واذا لم يسأل فيعطى من دون** وعد او يعد اولا او لا وههنا نفس هذا العطاء على ستة وجوه العطاء الاجل ثمه الاولان منها ثلاثيان وسائرهن سداسيات كثالث هذه الاقسام اعنى لا او لا فكانت ستة وثلثين والوعد على خمسة وجوه الاولين الثلاثيين وثلثة تليها سداسيات لان الوعد بلا سؤال في وقت اخر لا تعلق له بهذه الصلاة فكانت اثنين وعشرين ثم في كل وعد اربعة كالرسم فهو ستة وتسعون ومع ستة وثلثين المزبورات مائة واثنان وثلثون فصارت مع صور السؤال اربعمائة وستة وعشرين **اقول** واعلم ان الظاهر من كلماتهم نفعنا الله تعالى ببركاتهم قصر النظر على الاعطاء والاباء فبهما عبروا في الزيادات وجامع الامام الكرخي وبدائع ملك العلماء وحلية المحقق وضابطة الامام صدر الشريعة كما سمعت نصوصهم والمحقق الحلبي في الغنية تارة قال في التصوير اما ان يعطى او يمنع وتارة قال اما ان يعطى اولا فاذا اتى على الحكم قال ان سأل فاعطى وان سأل فمنع ولم يذكر الواسطة كما ستسمع نصه ان شاء الله تعالى وكذلك المحقق البحر قال في الشقوق اعطاه اولا وفي بيان الاحكام في ما اذا رأى في الصلاة اتى مرتين بالنفي والاثبات ومرتين بان اعطى وان ابى وفي خارج الصلاة مرة كالاول ومرة كالثاني واخوه في النهر لخص كلامه فعبر في موضعين عن قوله وان لم يعطه والا ولذا لم يعد له ضابطة بحيالها فظهر ان مرادهم ههنا بنفي الاعطاء هو الاباء فلا يرد على البحر ولا على الغنية انهما ذكرا في التشقيق العطاء وعدمه واقتصر البحر في نصف الاحكام على العطاء والاباء والغنية لم تذكر غيرهما ولا ان قول البحر مرتين ان اعطاه توضأ والا فتيممه باق وكذا قول النهر ان لم يعطه بقي تيممه صادق بما اذا لم يعط بل وعد ولم يعط بعد الوعد ايضا مثلا مع ان تيممه ينتقض باجماع اصحابنا رضي الله تعالى عنهم اذا علم هذا فمن سبر ظهر له وفور ما ترك البحر من الصور واستبان ان جعله عدم السؤال خلافية بين الهداية والمبسوط مطلقا لا يصح في احد وخمسين من ستة وستين لان اقسام عدم السؤال قبل التثليث والتسديس سبعة وعشرون في ستة منها ثلاثيان واربعة سداسيات عطاء الماء فهي ثلثون وفي اثنى عشر الوعد قبل الصلاة او فيها ثمانية منها ثلاثيات واربعة سداسيات فهي ثمانية واربعون فهذه الثمانية والسبعون لا يشك احد ان بطلان الصلاة فيها متفق عليه لا يجري فيها خلاف الهداية والمبسوط لان العطاء والوعد السابق على تمام الصلاة كليهما مانع للتيمم وناقض له

ومبطل للصلاة بلا خلاف سواء اعطى بعد الوعد في الوقت او بعده اولم يعط مخلفا او غير مخلف و
مثلها في الوعد بعد الصلاة صورتا العطاء في الوقت لانه مبطل وان لم يكن وعد ولم يزده الوعد
الا قوة وكذلك صورتا عدم العطاء فيه اذا لم يظهر خلفه لان الوعد يورث ظن العطاء ولم يظهر خلافه
وقد فات درك الحقيقة فبنى الامر على ظنه فهذه اربعة كلهن سداسي فكانت اربعة وعشرين و
مع السابقات مائة واثنين لكن البحر خص الكلام بما اذا رأى خارج الصلاة فانتصفت ولم يبق من السبع
والعشرين الاخمس اربع في الوعد بعد الصلاة اذا اعطى بعد الوقت او لم يعط مخلفا والعطاء بعد الوقت ايضا خلف
لما قدمت والخامس لا وعد ولا اعطى فهذه يجري فيها الخلاف على فرض ابقائه فالمبسوط يقول بطلت لترك السؤال
والهداية صحت لان السؤال غير واجب لم يوجد عطاء ولا وعد ولا ظن الوعد بالاخلاف والاجل ان كل هذه
الخمس سداسيا هو ثلثون وعلى تشطير البحر خمسة عشر هذا كله على استظهاري ان الوعد بعد الصلاة
اذا ظهر خلفه لم يؤثر في صلاة مضت فان لم يسلم له يبق للخلاف محل غير صورة واحدة من السبع والعشرين وهي
ما اذا لم يعد لم يعط فيكون الغلط في ثلثة وستين من ستة وستين وان اكملنا باخذ متروكاته كما فعلنا كان
الغلط في مائة واثنين او مائة وستة وعشرين من مائة واثنين وثلثين وها انا لك اصورها لكي يسهل عليك
تصورها وبالله التوفيق

## لم يسأل صلى او قد رأى في الصلاة او قبلها وظن منحا ومنعا او شك




| | في الوقت | بعد الوقت | مخلفا | غير مخلف |
|---|---|---|---|---|
| قبل التيمم | ٣١ (٧) ٣٣ | ٣٤ (٨) ٣٦ | ٣٧ (٩) ٣٩ | ٤ (١٠) ٤٢ |
| بعده قبل الصلاة | ٤٣ (١١) ٤٥ | ٤٦ (١٢) ٤٨ | ٤٩ (١٣) ٥١ | ٥٢ (١٤) ٥٤ |
| في الصلاة | ٥٥ (١٥) ٦٠ | ٦١ (١٦) ٦٦ | ٦٧ (١٧) ٧٢ | ٧٣ (١٨) ٧٨ |
| بعدها قبل الاطلاع | ٧٩ (١٩) ٨٤ | ٨٥ (٢٠) ٩٠ | ٩١ (٢١) ٩٦ | ٩٧ (٢٢) ١٠٢ |
| بعد الاطلاع | ١٠٣ (٢٣) ١٠٨ | ١٠٩ (٢٤) ١١٤ | ١١٥ (٢٥) ١٢٠ | ١٢١ (٢٦) ١٢٦ |

**الثالث القانون الحلبي** قال رحمه الله تعالى هذا على وجوه اما ان يغلب على ظنه الاعطاء او المنع او استويا وعلى كل تقدير اما ان يسأل او يتيمم ويصلى من غير سؤال واذا سأل فاما ان يعطى او يمنع واذا منع قبل الصلاة فاما ان يسأل بعدها اولا وعلى كلا التقديرين يعطى اولا واذا تيمم وصلى فلما ان يسأل بعد الصلاة اولا وعلى كلا التقديرين يعطى ولا فالاقسام سبعة وعشرون اما ان تيمم وصلى بلاسؤال ثم سأل فاعطى او اعطى بلاسؤال فانه يلزم الاعادة على كل تقدير اما فى ظن الاعطاء فظاهر واما فى غيره فلزوال الشك وظهور خطأ الظن وان سأله فمنع جازت صلاته سواء كان السؤال قبلها او بعدها لانه قد تحقق العجز من الابتداء ولا فائدة فى العطاء بعدها بعد المنع قبلها واما اذا تيمم وصلى من غير سؤال ولم يسأل بعد ليتبين له الحال فعلى قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه صلاته صحيحة فى الوجوه كلها وقالا لا يجزئه والوجه هو التفصيل فينبغى ان يجب الطلب ولا تصح الصلاة بدونه اذا ظن الاعطاء دون ما اذا ظن عدمه لكونه فى موضع عزة الماء اما اذا شك فى موضع عزة الماء او ظن المنع فى غيره فالاحتياط فى قولهما والتوسعة فى قوله اھ وقد مر بحثه مستوعبا فى المسألة السادسة

**اقول** [3352] اتى على جميع ما ذكر فى الشقوق غيرانه ترك حكم ما اذا سأل قبل الصلاة فاعطى لظهوره فانه ان كان قبل التيمم منعه وبعده نقضه او فى الصلاة ابطلها بل وسواء كان ذلك عطاء عاجلا او اجلا بعد وعد او سكوت او اباء كما قدمنا ما المراد بما قبل الصلاة قبل اتمامها ولو فيها او قبلها بعد التيمم او قبله وان سأله صورة ترك السؤال [3353] مطلقة عن قيد عدم العطاء وجعلها خلافية قد تدارکه قوله قبلها او اعطى بلا سؤال فعلم ان الكلام ههنا فى ما لم يسأل ولم يعط وبالجملة هى احسن ضابطة رأيت لولا ان فيها **اولا** [3354] ترك صور الوعد والسكوت مع ان فيها ما لا يغنى عنه العموم فلو انهم ذكروها لافادونا وخلصونا عن التردد فى احكامها ولم يحوجوا مثلى الى النظر فيها **وثانيا** [3355] بتركها اشتملت صورة عدم السؤال ما اذا وعد ولم يعط وليست خلافية اذا وقع الوعد قبل تمام الصلاة بل يمنع وينقض ويبطل اتفاقا سواء ظهر خلفه اولا فهى ستة اربعة منها ثلاثيات واثنان سداسيان لان كلامه لا يختص بخارج الصلاة ككلام البحر فهى اربعة وعشرون وكذلك اذا وعد بعدها ولم يظهر خلفه وهما اثنان كلاهما سداسى فسرى الغلط الى ستة وثلثين قسما ان لم يسلم استظهار ى وجعل الوعد ولو كان بعد مبطلا مطلقا اذا اثنان اعنى اثنى عشر اخر وشمل الغلط ثمانية واربعين **وثالثا** [3356] قوله وان سأل فمنع يشمل

القانون الحلبي

قوانين العلماء

كما صرح به السؤال قبل الصلاة وبعدها فیشمل المنع قبلها وبعدها فتخصیص المنع بما قبلها فی قوله ولا فائدة الخ لا فائدة فیه بل قد یوهم ان لیس الحكم كذا ان منع بعدها ثم اعطی ولیس كذلك كما قدمنا فی شرح القانون الصدری والمسألة العاشرة فالوجه اسقاط لفظة قبلها **ورابعا** ۳۳۵۷ لم تكن حاجة الی التشقیق بالظنین والتشكیك من اول الامر لانه انما تمس الیه الحاجة فیما اذا لم یسأل ولم یعط ولم یعد وهی الخلافیة علی فرض الخلاف **وخامسا** ۳۳۵۸ حط كلامه فی هذا الذی جعله خلافیة علی انه ان ظن العطاء فالمختار مذهب الصاحبین ای سواء كان الموضع موضع عزة الماء او موضع بذل له بدلیل اطلاقه هنا والتفصیل فی المنع والشك وان ظن المنع فان كان الموضع موضع العزة فالمختار مذهب الامام وان كان موضع البذل او شك فی موضع العزة فقولهما احوط وقوله اوسع ولا ادری لم ترك الشك فی موضع البذل **فان قیل** الاصل فی الماء الاباحة فلا یعتری الشك الا فی محل العزة **اقول** ۳۳۵۹ فكیف ظن المنع فی محل البذل فان جاز ذلك لامور خارجة فالشك اولی **وسادسا** ۳۳۶۰ لم كان الاحوط قولهما عند ظن المنع فی محل البذل لا فی محل العزة فقد حققنا فی المسألة السادسة ان ذكر المنكر للمظنة والمناط حقیقة ظنه ولربما یظن العطاء فی محل المنع والمنع فی محل العطاء ظنا صحیحا صادقا ناشئا عن دلیل معتمد فان ادیر الامر علی ظنه كما هو التحقیق سقط الفرق بحال المحل وكان الاحوط قولهما اذا شك فی محل ما مطلقا لا اذا ظن المنع ولو فی محل البذل وان حكم بالمظنة مع قطع النظر عن ظنه فلم جعلتم المختار قولهما فی ظن العطاء ولو كان فی محل العزة **وسابعا** ۳۳۶۱ ان ارید بالاحوط ما فیه الخروج عن العهدة بیقین كان قولهما احوط مطلقا وان ارید به الاقوی دلیلا فكیف یكون احوط عند الشك فقد حققنا اخر المسألة السادسة ان الشك ملحق بظن المنع الی هنا تمت قوانین العلماء مع ما لها وعلیها والان ان اذكر ما فاض من فیض القدیر علی العاجز الفقیر **فاقول** ۳۳۶۲ وبالله التوفیق **الرابع القانون الرضوی** العطاء بعد الوقت لا یؤثر فیما مضی الا اذا علم لم یسأل فیه اصلا وفیه مؤثر مطلقا الا اذا كان بعد الصلاة عقیب اباء سابق اولاحق ولو حكمیا والوعد كهذا الا اذا كان بعد الصلاة وظهر خلفه والمنع لا یمنع شیأ ولا یرفع والسكوت منع الا اذا لحقه العطاء فی الوقت (ای العطاء فی الوقت) قبل ان یراه یتیمم ویصلی وان لم یعط ولم یعد ولم یسأل فان ظن العطاء بطلت والا تمت **وبه تمت** الضابطة لجمیع الصور الاربعمائة والستة والعشرین ضابطة **بیانه** ۳۳۶۳ انی رددت الاقسام طرا الی عشرة لانه اما ان یعطی او یعد او یسكت او یمنع او لا شیئ ولا یكون الثالث الا بعد السؤال ولا الخامس الا بدونه والاولان شاملان لهما

فيصلح ان للتثنية بكون كل بعد السؤال او بلا سؤال **فالعطاء** قسم واحد وهو غير الاجل
الذى يتأخر عن السؤال بزمان فلابد ان ينعقد معه عدا وصمت او منع وهذا مقابل لها فى التقسيم فلاجرم
ان يكون عاجلا اى على فور السؤال اولا عاجلا ولا اجلا بل بدون سؤال **والوعد** والمراد به الرجاء
حال بقاء الماء كما هو المتبادر من اطلاقه ثلثة اقسام لانه اما قبل تمام الصلاة او بعده وفى هذا ظهر
خلفه اولا **والسكوت** قسمان لانه يعطى بعده فى الوقت قبل الاطلاع على تيممه وصلاته اولا
**والمنع** قسمان يعطى قبل تمام الصلاة اولا **والخامس** قسمان كان يظن العطاء اولا فهو عشرة وكل
منها ممتاز عن صاحبه بحكم فما فرقت الا لافتراق الحكم **بيان احاطتها الاقسام** (۱) العطاء غير اجل
مواقعه ستة قبل التيمم او بعده قبل الصلاة او فيها او بعدها فى الوقت قبل الاطلاع المذكور او بعده
او بعد الوقت الاولان ثلاثيان بالظنين والشك والبواقى سداسيات باضافة الرؤية فى الصلاة او
قبلها فكانت ثلثين وبتثنية كونه بعد سؤال او بدونه كان ينبغى ان يكون ستين غير ان الستة
الاخيرة اعنى التى بعد الوقت لا تثنى لان السؤال لصلاة الوقت لا يكون بعد الوقت فبقى اربعة و
خمسين اربعة وعشرون منها بالسؤال وثلثون بلا سؤال **حكمه** التأثير اى ان وقع قبل التيمم منعه
او بعده نقضه او فى الصلاة قطعها او بعدها ابطلها غير ان لا ابطال فيما اذا سأل فى الصلاة فمضى
الى السؤال فيبقى للعطاء نقض التيمم (۲) وعد قبل تمام الصلاة مواقعه الثلثة الاول ثلاثيات ثم
سداسى ويحتمل الكل اربعة وجوه لا غير على ما قدمنا تحت قانون الجم يعطى فى الوقت او بعده اولا يعطى
فيظهر خلفه اولا فهى اربعة وعشرون فى الاولين ومثلها فى الثالث فكانت ثمانية واربعين فى ربعها
اعنى اثنى عشر العطاء بعد الوقت وهى لا تثنى كما علمت وستة وثلثون البواقى تثنى فالمجموع اربعة و
ثمانون **حكمه** الأثار الثلثة بالوجه المذكور (۳) وعد بعد الصلاة فظهر خلفه له وجهان ان لا يعطى
اصلا من دون عذر او يعطى بعد الوقت لما قدمنا ان الوعد فى حاجة موقتة يتعلق بالوقت خاصة و
على كل يكون بعد الاطلاع او بدونه والكل سداسى فهى اربعة وعشرون نصفها الاول اعنى كلا اعطاء
فيها تثنى فتصير اربعة وعشرين ونصفها الاخر اعنى العطاء بعد الوقت لا يثنى لما مر فيكون الكل ستة و
ثلثين اثنا عشر منها لسؤال **حكمه** تمت (۴) لم يظهر خلفه له ايضا وجهان يعطى فى الوقت اولا يعطى
لنحو وجوه قدمنا فى المسألة الثامنة كأن كان قال له تعال فى الوقت الفلانى اعطك فلم يذهب

هذا والاقسام ههنا ثمانية واربعون لان التقسيم كسابقه وههنا الفريقان مثنيان **حكمه** يعيد الصلاة (٥) سكت واعطى في الوقت قبل الاطلاع حيث ان السكوت يتقدمه السؤال فللسؤال اربعة مواقع قبل التيمم او الصلاة اوفيها اوبعدها والعطاء على الاول رباعي كذلك وعلى الثاني ثلاثي باسقاط الاول وعلى الثالث كذلك لانه قطع الصلاة بالسؤال ولم ينتقض تيممه فالعطاء اما ان يكون قبل المستانفة اوفيها اوبعدها وعلى الرابع ماله الا وجه واحد لانه لايعيد الصلاة بالسكوت والاولان ثلاثيان فسبعتهما احد وعشرون والاخيران سداسيان فاربعتهما اربعة وعشرون والكل خمسة واربعون **حكمه** الاثار الثلثة (٦) سكت ولم يعط في الوقت قبل الاطلاع فاما في الوقت بعد الاطلاع اوبعده اولا اصلا وفي كلها السؤال على مواقعه الاربعة فكل من الاولين الثلاثيين بثلثة وجوه العطاء وعلى تسعة وكل من الاخيرين السداسيين ثمانية عشر فهي اربعة وخمسون **حكمه** تمت (٧) منع فاعطى قبل تمام الصلاة لسؤاله ثلثة مواقع غير الاخير وكذا للعطاء على الاول وعلى الباقيين اثنان لانه بقطع الصلاة يستانفها فهي سبعة وكل في الاولين ثلاثي فخمستهما بخمسة عشر وقسما الثالث سداسيان باثني عشر فهي سبعة وعشرون **حكمه** الاثار الثلثة لاجل العطاء لا للمنع (٨) منع ولم يعط قبله فاما بعدها في الوقت قبل الاطلاع اوبعده اوبعد الوقت اولا وللسؤال المواقع الاربعة ثلاثيان فيضرب اربعة اربعة وعشرون وسداسيان ثمانية واربعون كلها اثنان وسبعون **حكمه** تمت (٩) لم يكن شيئ وظن العطاء هو على وجهين بالرؤية في الصلاة اوقبلها **حكمه** يعيد (١٠) لم يكن شيئ ولا ظن عطاء هي اربعة بالوجهين مع ظن المنع او الشك **حكمه** تمت وبه تمت احاطة الاقسام، مع بيان الاحكام، والحمد لله الدائم لولي الانعام، ذي الجلال والاكرام، وافضل الصلاة والسلام، على السيد المنعام، واله الكرام، وصحبه العظام، وامته الى يوم القيام، امين.

**تنبيه** اتبعناهم في ترك اقسام الوعد باظهار النفاد والوعد الاباتي والمنع بعد العطاء مع ذكرهم العطاء بعد المنع **فان قيل** لااثر لهذه لما مران الوعد بعد النفاد لايعتبر والوعد الاباتي لااثر له في الوقت الحاضر بل في الوقت الموعود به والمنع بعد العطاء ان اثر فابطلة تيمم منعه العطاء لاغير كما قدمت في المسألة العاشرة **اقول** اليس هذا اثرا والوعد كيفما كان ان لحقه العطاء قبل تمام الصلاة تحصل الاثار الثلثة وان كان حصولها بالعطاء كما بالعطاء قبله

| اقسام | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
|---|---|---|---|
| عطا | ٥٤ | ٢٤ | ٣٠ |
| وعدہ | ١٢٨ | ٤٢ | ٩٢ |
| سکوت | ٩٩ | ٩٩ | ٠ |
| منع | ٩٩ | ٩٩ | ٠ |
| شک | ٦٠ | ٠ | ٦ |
| کل | ٤٣٦ | ٢٩٤ | ١٣٢ |

اضافة فى الضابطة

بعد المنع وان لم يلحقه جاز تيممه ولو فوّت الصلاة وقد ذكروا المنع ولا اثر له الا هذا وذكر المنع لا يغنى عنه فانه من الوعد فيشتبه الامر فيه ثم قد ذكروا العطاء بعد الاباء وخصوه بالعطاء بعد الصلاة وهو لا اثر له اصلا وانما ذكروه لبيان خلوه عن الاثر فان اردنا ايرادها زدنا فى الضابطة ان الوعد باظهار النفاد والوعد الاباثى كلاهما لا اثر له الا اذا اخلفه العطاء قبل تمام الصلاة ولا يسمى منعا بعد عطاء الا اذا بقى الماء ولم يخرج عن ملك المعطى فيبيح التيمم منعه العطاء واذن تصير اقسام الوعد سبعة لانه باظهار نفاد الماء او بدونه على الاول يعطى قبل ختم الصلاة سهوا ولا بسهو مثلا او لا وعلى الثانى اما ان يعد اباثيا يعطى بعده قبل تمام الصلاة او تاجيل وعد لا يمنعه عن تعجيله اولا واما رجائيا وقع قبل تمامها او بعده وفى هذا ظهر خلفه او لا والمنع ثلثة باضافة ما اذا كان بعد العطاء مع بقاء الماء وملكه اما خلافه وهو المنع بعد ما نفد او خرج عن ملك المانع فلا يحتاج الى ادخاله فى الاقسام لانه لا يرجى الا من مجنون فتصير جميع الاقسام خمسة عشر

اما انواع هذه الخمسة المزيدة **فاقول** (١١) وعد باظهار النفاد واعطى قبل تمام الصلاة صورة ثمان واربعون **حكمه** التأثير (١٢) وعد كذلك ولم يعط قبل تمامها صورة ١٣ **حكمه** تمت و يظهر لك هذا بتاليه لان هذا الوعد لا يخالف الاباثى احكاما ولا اقساما اجمالا ولا تفصيلا (١٣) وعد اباثيا واعطى قبل تمام الصلاة مواقعه ثلثة قبل التيمم او الصلاة او فيها فعلى الاول الثلاثى للعطاء المواقع الثلثة وعلى الثانى الثلاثى اثنان فخمسة فى ثلثة خمسة عشر وبالتثنية ثلثون اما الثالث ففيه وجهان لان الوعد فى الصلاة ان كان بسؤاله فقد لزمه استيناف الصلاة والا مضت لان هذا الوعد لا ينقض التيمم فعلى الثانى ما للعطاء الا وجه واحد ان يعطى قبل تمام هذه الصلاة وعلى الاول يحتمل ان يعطى قبل شروع الصلاة المستانفة او فيها فصار الثالث وهو سداسى على ثلثة وجوه بثمانية عشر ومع الثلثين ثمانية واربعون **حكمه** التأثير لا للوعد فانه منع بالنظر الى الوقت بل للعطاء (١٤) وعد اباثيا ولم يعط قبل تمامها له المواقع الخمسة بزيادة ما بعد الصلاة مطلعا او غير مطلع فان كان قبل التيمم والصلاة احتمل اربعة ان يعطى بعد الصلاة فى الوقت مع الاطلاع او بدونه او بعد الوقت اولا وان كان بعد الصلاة قبل الاطلاع خرج الاول وبعده خرج الثانى لان العطاء لا يخالف الوعد فى هذين فان المراد الاطلاع حين تيمم وصلى ليتوهم او يثبت ان السكوت اذ ذاك دليل المنع فاذن كل من الاولين الثلاثيين اثنا عشر فكل من الاخرين الستة ثمانية عشر فهى ستون وبالتثنية مائة وعشرون بقى الثالث الوسطانى ان يكون الوعد فى الصلاة

فان لم يكن عن سؤاله احتمل ان يعطى بعدها في الوقت او بعده اولا وان كان بسؤاله فلاجل الاستثناء احتمل ان يعطى في الوقت بعد
السؤال فينقسم الى الاطلاع او بغيره او بعد الوقت او لا فهذه سبعة سدس ستة منها اثنين واربعين والكل مائة واثنان وستون حاصلها
تمت ينتقض تيممه الا ان اعطى (٥) اعطى ثم منع وهذا هو المكرر وفي هذا العطاء يحتمل ان يكون بلا سؤال وبعده عاجلا وبعد مهلة
او صمت او منع وعلى كل يكون قبل التيمم او الصلاة او فيها او بعدها بالاطلاع او بدونه او بعد الوقت وبالجملة
جميع صور العطاء الآتية في سائر الاقسام الماضية ومنها مؤثرات باحد الآثار الثلثة وهي كل القسم الاول
اربعة وخمسون وثلثة اسباع الثاني ستة وثلثون لان العطاء قبل التيمم او الصلاة او فيها وكل في الوقت
بعد السؤال او بدونه او بعد الوقت فهي ثلثة في كل والاولان ثلاثيان والثالث سداسي في نصف الرابع
اربعة وعشرون وكل الخامس خمسة واربعون والسابع سبعة وعشرون والثاني عشر ثمانية واربعون
مجموعها مائتان واربعة وثلثون ومنها ما لا يؤثر لكونه بعد الوقت وهو ثلث الثالث اثنا عشر في ثلث السادس ثمانية
عشر لان فيه وجهين للعطاء ووجها للعدم ونصف العطاء بعد الوقت فكان ثلث الكل وربع الثامن ثمانية عشر
لان فيه وجها لعدم العطاء وثلثة وجوه للعطاء منها وجهان لما في الوقت فكان لما بعد الوقت ربع الكل ومن
الثالث عشر ثمانية واربعون مجموعها ستة وتسعون ومع المؤثرات ثلثمائة وثلثون فلتعلم ان هذا لا يفرق
فيها المنع والعطاء في الموقع اما في الفريق الثاني فظاهر لان العطاء بعد الوقت فلا يكون المنع الا بعده ولما
في فريق المؤثرات فلان الفرض منعه قبل الاستعمال فان اعطى قبل التيمم لا يكون له ان يتيمم حتى يقع المنع
بعد التيمم وان اعطاه قبل الصلاة لا يكون له ان يصلي حتى يقع في الصلاة وقس عليه ومنها ما في الوقت
ولا يؤثر وهي ثلث السادس ثمانية عشر في نصف الثامن ستة وثلثون ومن الثالث عشر ثمانية واربعون
مجموعها مائة واثنان ففي هذه يمكن الافتراق لانه اذا اعطى في الوقت ولم يؤثر فله ان لا يستعمل الماء الآن
ويدخره للوقت الآتي فيصح المنع قبل استعماله بعد الوقت فهذه تنقسم الى قسمين المنع في الوقت
وبعده فتصير مائتين واربعة ومع المخزونات خمسمائة واربعة وثلثين هذه وجوه هذا القسم الخامس
عشر حكمه بلحاظ التيمم الآن ان كان العطاء منعه لا اثر له على ما مضى من تيمم او صلاة بل ان كان فللعطاء
السابق فمجموع هذه الاقسام الخمسة تسعمائة واربعة وخمسون ومع السابقات **الف وثلثمائة**
**وثمانون** والله تعالى اعلم **اقول** وهنا وجوه أُخر فان الاحوال اربعة عطاء ووعد وسكوت
منع وقد ذكروا العطاء بعد المنع وذكرنا في وجوه قوانينهم العطاء بعد الوعد وبعد السكوت

وزدنا المنع بعد العطاء فمن وزن انما الوعد ثم الاباء والاباء ثم الوعد والسكوت ثم الاباء او الوعد فهذه اربعة تركيبات اُخر ثنائيات اما ما فوق الثنائی فلا امكان لاحصائه جل من احصٰی كل شیئ عددا والاسترسال فی بیان تقاسیم هذه الاربعة ایضا مخرج عن القصد من عرف تصرفنا فی ابانة الاقسام لم یعسر علیه فلنقتصر علی بیان الاحكام الكلیة بانین علی استظهاراتنا السالفة غیر قاطعی القول فیما یتعلق بابحاثنا **فاقول** اذا وعد ثم ابی فان كان الوعد قبل التیمم اذن لا یكون الاباء ایضا الا قبله لان الوعد حاجز عن التیمم فهذا الاباء سبیله التیمم وان كان الوعد بعد التیمم نقضه فلا یعید الاباء بل یجیز تجدیده وكذا ان كان فی الصلاة قطعها فلا یصلها الاباء بعده وان كان بعدها تمت الصلاة وزال ما كان یخشی علیه من جانب الوعد ان لم یظهر خلفه وان ابی ثم وعد فان وقع الوعد قبل تمام الصلاة نسخ الاباء ومنع ونقض وقطع ان وقع بعدها لم یؤثر لان العطاء بعد الصلاة لا یضر اذا كان بعد المنع فكیف بالوعد وان سكت ثم ابی فالسكوت كان نفسه دلیل الاباء والان قد اتی الصریح وان سكت ثم وعد فان كان السكوت یحتمل ان یكون لا للاباء كما وصفنا فی ابحاثه فهذا الوعد جعل ذلك المحتمل متعینا فیعمل عمله من الاثار الثلثة والا افصح التیمم وتمت الصلاة واللّٰه سبحٰنه وتعالٰی اعلم وعلمه جل مجده اتم واحكم وصلی اللّٰه تعالٰی علی سیدنا ومولٰنا محمد واٰله وصحبه وابنه وحزبه

وبارك وسلم الی ابد الابدین فی كل اٰن وحین والحمد للّٰه رب العٰلمین

# رسالہ الطلبة البدیعة فی قول صدر الشریعة

نمبر ۵۰ میں تھا کہ نہانا ہو اور پانی صرف وضو کے قابل ہے تو فقط تیمم کرے۔ یہاں شرح وقایہ امام صدر الشریعہ رحمۃ اللہ علیہ کی ایک عبارت نے اس مسئلہ کو معرکۃ الآرا کردیا اُسکے حواشی کے علاوہ اور کتب مثل شرح نقایہ قہستانی و درر علامہ مولٰی خسرو و درمختار وغیرہا میں اُسکی طرف توجہ مبذول ہوئی اس بحث کو بھی وہاں سے جدا کیا کہ یہ رسالہ ہو وباللہ التوفیق

بسم اللّٰه الرحمٰن الرحیم

الحمد للّٰه وهو المستعان الذی شرح صدر الشریعة والایمان بارسال سید الانس والجان وقایة للمؤمنین من النیران وطهرنا به عن خبث الكفر ووحل الضلال ونهانا عن اضاعة الماء والمال علیه وعلی اٰله الطیبین واصحابه المطیّبین المطیّبین وتابعیهم باحسان الی یوم الدین صلاة

الله وسلامہ کل آن وحین من ازل الازال الی ابد الآبدین آمین وعلینا بھم یا ارحم الراحمین **اقول** وباللہ التوفیق اگر کوئی شخص جنب ہوا اور اُسکے ساتھ کوئی ایسا حدث بھی ہو جو وضو واجب کرے مثلاً پیشاب کیا تھا اُسکے بعد جماع کیا یا احتلام سے اُٹھا پھر پیشاب کیا اور حالت یہ ہو کہ وہ نہا نہ سکے اور وضو کر سکے خواہ یون کہ جنگل مین ہے اور پانی صرف وضو کے قابل ہو یا یون کہ مریض ہو نہانا مضر ہے وضو سے ضرر نہین یا یون کہ صبح تنگ وقت محتلم اُٹھا نہائے تو وقت نکل جائیگا اور وضو کی گنجائش ہو اس صورت مین قول امام زفر پر فتوے ہو کہ محافظت وقت کے لیے تیمم سے پڑھ لے احتیاطاً اسپر عمل کرے پھر برعایت اصل مذہب بعد خروج وقت پانی سے طہارت کرکے اعادہ کرے جسکا بیان ہمارے رسالہ الظفر لقول زفر مین گزرا وہاب رحمہ اللہ تعالی اُسکی اعنزید قوی پالی کتب جلیلہ معتمدہ محیط وذخیرہ وبنایۂ امام عینی مین ہے شرع التیمم لدفع الحرج وصیانۃ الوقت عن الفوات کفایہ مین ہے التیمم شرع لصیانۃ الصلاۃ عن الفوات (الی ان قال) فلا جوز الشرع التیمم لتوھم الفوات لان یجوز عند تحقق الفوات اولی ان سب صورتون مین حکم یہ ہے کہ صرف تیمم کرے اور وضو اگرچہ مضر نہین اور اُسکے قابل پانی بھی موجود اور وقت مین بھی اُسکی وسعت ہو اصلاً نہ کرے وہی تیمم کہ جنابت کیلیے کریگا حدث کے لیے بھی کافی ہو جائیگا کتب مذہب اسپر دلائل کثیرہ ہین **دلیل اول** عامہ معتمدات مین تصریح ہے کہ ہمارے ائمہ رضی اللہ تعالی عنہم کے نزدیک ایک طہارت مین پانی اور مٹی جمع نہین ہو سکتے مثلاً محدث کے پاس اتنا پانی ہو کہ ہاتھ منہ دُھولے یا جنب کے پاس اتنا کہ وضو کر لے یا سارا بدن دھولے مگر چند انگل جگہ رہ جائے تو اُسے حکم ہو کہ صرف تیمم کرے اُن مواضع مین پانی خرچ کرنیکی اصلاً حاجت نہین کہ جبتک ناخن بھر جگہ بھی باقی رہ جائیگی حدث وجنابت بدستور رہین گے اُن مین ذرہ بھر بھی کم نہ ہوگا کہ ہر حدث چھوٹا ہو یا بڑا آتا ہی تو ایک ساتھ اور جاتا ہے تو ایک ساتھ اُس مین حصے نہین کہ بعض بدن کو حدث یا جنابت اب لاحق ہو بعض کو پھر یا بعض بدن سے اب دُور ہو جائے اور بعض سے کچھ دیر مین اور جب بعد صرف بھی حدث بدستور تو پانی کا خرچ کیا ضرور۔ یونہی اگر محدث کے اکثر اعضائے وضو یا جنب کا اکثر بدن مجروح ہو تیمم کرین یہ نہین کہ جتنا بدن صحیح ہو اُتنا دھوئین اور باقی کے لیے تیمم تبیین الحقائق امام فخر الدین زیلعی مین ہے انہ تعالی امرنا بالحکل الطہارتین علی البدل ولم یأمرنا بالجمع بینھما ومن جمع بینھما فقد جمع بین الاصل والبدل فصار مخالفا للنص بنایۂ امام عینی مین ہے انہ عجز عن بعض الاصل فیسقط الاعتداد بہ مع البدل فی حالۃ واحدۃ کمن عجز عن بعض الرقبۃ فی الکفارۃ ولا یلزم اذا غسل بعض الاعضاء ثم نضب الماء لان ما تقدم یسقط ویصیر مؤدیا للفرض بالتیمم خاصۃ حلیہ محقق ابن امیر الحاج مین ہے اعلم ان الجواب فی ہذہ المسائل یتفرع

علی اصل مذہبی وہو ان تلفیق اقامۃ الطہارۃ الواحدۃ بالماء والتراب معاغیر مشروع عند اصحابنا لان الماء اصل والتراب خلف والجمع بین الاصل والبدل فی حکم واحد لانظیر لہ فی الشرع الاتری ان التکفیر بالمال لایکمل بالصوم ولا بالعکس وکذا عدۃ الحائض بالاشہر ولا ذوات الاشہر بالحیض اھ شرح مختارہم خزانۃ المفتین میں ہے من بہ جراحۃ وعلیہ الغسل غسل بدنہ الاموضعہا ولا یتیمم وکذلک اذا کانت فی اعضاء الوضوء لان الجمع بینہما جمع بین البدل والمبدل ولانظیر لہ فی الشرع بدائع امام ملک العلماء میں ہے لوکان ببعض اعضاء الجنب جراحۃ اوجدری فان کان الغالب ہو السقیم تیمم لان العبرۃ للغالب ولا یغسل الصحیح عندنا خلافا للشافعی لان الجمع بین الغسل والتیمم ممتنع الا فی حال وقوع الشک فی طہوریۃ الماء ولم یوجد اھ کلامہ الشریف **اقول** ای ولا کلا لان العمل فی الواقع احدہما والاخر ضم وہما شرعا فلا جمع الاصورۃ کنز الدقائق وتنویر الابصار میں ہے لایجمع بینہما ای تیمم وغسل درمختار بفتح الغین لیعم الطہارتین ش عن ح **اقول** بل لیس لمتوہم ان یتوہم الجمع بین التیمم والغسل بالضم **دلیل دوم** صاف مطلق ارشاد ہے کہ جنب کے پاس اگرچہ وضو کیلئے کافی پانی موجود ہو وضو نہ کرے صرف تیمم کرے اور یہ کہ مذہب حنفی کا اس پر اجماع ہے شافعی وحنبلی کو نزاع ہے جواہر الفتاوٰی امام کرمانی باب رابع میں ہے جنب فی مفازۃ معہ من الماء ما یکفی لوضوئہ فانہ یتیمم ولا یستعمل الماء نوازل امام اجل فقیہ ابو اللیث پھر خزانۃ المفتین میں ہے مسافر اجنب معہ ماء یکفی للوضوء فانہ یتیمم خلاصہ میں ہے فان اجنب المسافر ولم یجد من الماء الاقدر مایتوضأ فانہ یتیمم ولا یتوضأ عندنا کافی میں ہے جنب معہ ماء کاف للوضوء تیمم ولم یتوضأ وعند الشافعی توضأ ثم تیمم حلیہ میں ہے انما تنقض رؤیۃ الماء اذا کان یکفی للوضوء ان کان محدثا اوالاغتسال ان کان جنبا والا وہذا فرع انہ ان الا بتداء اذا وجد مالا یکفیہ لا یستعملہ فی بعض محل الطہارۃ بل یترکہ ویتیمم لاغیر وہذا قول اصحابنا ومالک وغیرہ بل حکاہ البغوی عن اکثر العلماء تنویر میں ہے من علیہ الغسل اذا تیمم ثم وجد ماء لا یکفی لغسلہ او المحدث ماء غیر کاف لوضوئہ لا ینتقض تیممہ ولو کان معہ ذلک قبل التیمم جاز لہ التیمم بدون استعمالہ خلافا للشافعی واحمد رحمہما اللہ تعالٰی اسی طرح کتب کثیرہ حتی کہ خود شرح وقایہ میں ہے اذا کان للجنب ماء یکفی للوضوء لا للغسل یتیمم ولا یجب علیہ للتوضی عندنا خلافا للشافعی رضی اللہ تعالٰی عنہ اور سب سے اجل واعظم محرر المذہب امام محمد رضی اللہ تعالٰی عنہ کا کتاب الاصل میں ارشاد ہے لجنب عندہ ماء یکفی للوضوء تیمم وصلی اھ اثرہ فی الکفایۃ والغنیۃ فصل سوم

عنوان رسالہ
تطفل علی البدائع
معروضہ علی العلامۃ

الخفین تحت قولہ لایجوز المسح لمن علیہ الغسل[۳۳۶۴] ظاہر ہے کہ جنابت غالباً حدث سے جدا نہیں ہوتی اگر جماع کیا تو اُس سے پہلے مباشرت فاحشہ تھی اور احتلام ہوا تو اُس سے پہلے سونا تھا اور مطلقاً انزال بے سبقت خروج مذی نہیں ہوتا یونہی بعد ہوا انزال بول عادات مستمرہ عامہ سے ہے اور طباً بلکہ شرعاً بھی مطلوب کہ منی منفصل بشہوت کا جو بقیہ ہو خارج ہوجائے ورنہ بعد غسل نکلا تو دوبارہ نہانا ہوگا تو ظاہر ہوا کہ عام جنابتیں حدث سابق وحدث لاحق دونوں اپنے ساتھ رکھتی ہیں پھر تمام کتب کی تصریح کہ جنب غسل سے عاجز ہو اور وضو پر قادر جب بھی وضو نہ کرے صرف تیمم کرے دلیل صریح ہے کہ جنابت کا تیمم اُس وقت جتنے بھی حدث موجود ہوں سب کا رافع ہے تو وضو کیا ضرور فقہائے کرام نادر صورت کا اکثر لحاظ نہیں فرماتے جنابت کے ساتھ حدث کا ہونا تو اس درجہ کثیر و غالب ہے کہ مفارقت ہی شاذ و نادر ہے تو اس حالت میں اگر تیمم جنابت کے ساتھ حدث کے لیے وضو بھی درکار ہوتا تو یوں عام حکم معقول تھا کہ جنب اگر غسل نہ کرسکے اور وضو پر قادر ہو تو تیمم کے ساتھ وضو لازم ہے کہ صورت نادرہ افتراق کا لحاظ نہ فرمایا کہ غالب کو ساقط النظر فرماکر یوں عام حکم دیں۔ بلکہ فی ش الجنابۃ لا تنفک عن حدث یوجب الوضوء اھ وھذا ظاھر اللزوم **اقول**[۳۳۶۴] ان حمل علی الغالب والا فیلی لکن اجنب ولم یجد الا مایکفی للوضوء فتیمم ثم احدث فتوضأ ثم وجد مایکفی للغسل فقد عاد جنبا من دون حدث

**دلیل سوم**[۳۳۶۵] تصریح فرماتے ہیں کہ جنب کے پاس وضو کے لیے کافی پانی ہو تو اُسپر وضو اُس حالت میں ہے کہ جنابت کیلئے تیمم کے بعد حدث واقع ہو بہت عبارات آگے آتی ہیں اور نوازل امام فقیہ ابو اللیث پھر خزانۃ المفتین میں ہے اذا احدث بعد التیمم ومعہ مایکفی للوضوء فانہ یتوضؤ بہ فتح القدیر و درر الحکام و شرح نقایہ برجندی و بحر الرائق حتی کہ خود شرح وقایہ مسح الخفین میں ہے واللفظ لہ تیمم للجنابۃ فان احدث بعد ذلک توضأ یہ تقیید صاف بتارہی ہے کہ تیمم جنابت سے پہلے جو حدث ہو اُسکے لیے وضو نہیں یہی تیمم اُسے بھی رفع کردیگا بلکہ خود کتاب مبسوط میں ارشاد محرر المذہب بعد عبارت مذکورہ ہے فان احدث وعندہ ذلک الماء توضأ تیمم جنابت کے بعد جو حدث ہوا اُس میں حکم وضو فرمایا **فان قلت** ما تفعل بما نقل فی العنایۃ ولو بلفظۃ قیل فی مسألۃ الاصل ھذہ اذ قال تحت قول الھدایۃ لایجوز المسح لمن علیہ الغسل قیل صورتہ توضأ ولبس الخف ثم اجنب ثم وجد مایکفی للوضوء لا للاغتسال فانہ یتوضأ و یغسل رجلیہ ولایمسح ویتیمم للجنابۃ اھ **اقول**[۳۳۶۶] رحمہ اللہ تعالٰی فلم یذکر الحدث اصلا فان احتج بہ رسالہ وجب الوضوء علی جنب لاحدث معہ ووجد وضوء وھو باطل قطعا باجماع الحنفیۃ حتی ظاھر العبارۃ الاٰتیۃ للامام شارح الوقایۃ بل معناہ قطعا انہ اذا احتاج بعد ذلک للوضوء یتوضؤ ویغسل رجلیہ کما ھو عبارۃ العلامۃ الوزیر فی الایضاح وشیخی زادہ فی مجمع الانھر فی نفس ھذا التصویر اذ قال لا

من لبس خفیہ علی وضوء ثم اجنب فی مدۃ المسح ینزع خفیہ ویغسل رجلیہ اذا توضأ اھ واذا انتفی الامر علی حاجۃ الوضوء لم تبق للعبارۃ دلالۃ علی ما توھمت فانا نقول انما یحتاج الیہ اذا احدث بعد تیممہ للجنابۃ و الواو فی قولہ ویتیمم لیست للترتیب فالمعنی ثم اجنب فتیمم للجنابۃ ثم احدث ثم وجد ماء الخ وانظر عبارۃ الفاضل معین الھروی فی شرح الکنز فی نفس التصویر توضأ ولبس الخف ثم اجنب فتیمم للجنابۃ ثم احدث ثم وجد ماء یکفی للوضوء لا للاغتسال فانہ یتوضأ ویغسل رجلیہ ولا یمسح ویتیمم للجنابۃ اھ فالعبارۃ عین عبارۃ العنایۃ وقد ابرز کل ما قدرتہ ورحم اللہ اخی چلپی اذ نقل عبارۃ العنایۃ ھذہ و اسقط منہا قولہ ویتیمم للجنابۃ واللہ تعالٰی اعلم **دلیل۳۲۴ چہارم** اُسکی تعلیل فرماتے ہیں کہ تیمم جب پہلے ہوچکا حدث متأخر کو زائل نہ کریگا ظاہر ہوا کہ جنابت کے لیے تیمم سے پہلے جو حدث ہوگا تیمم اُسے بھی زائل کردیگا کافی امام جلیل ابوالبرکات نسفی میں ہے جنب اغتسل وبقی لمعۃ وفنی ماؤہ یتیمم لبقاء الجنابۃ لانھا لا تتجزی زوالا وثبوتا فان تیمم ثم احدث تیمم للحدث لان تیممہ للجنابۃ متقدم علی الحدث فلم یجز عن الحدث المتأخر کما لو اغتسل عن الجنابۃ ثم احدث علیہ ان یتوضأ ولم یجز الاغتسال عن الحدث المتأخر **دلیل۳۲۵ پنجم** اُسکی توجیہ میں یہ بھی ارشاد فرماتے ہیں کہ جنابت کیلیے تیمم کرلینے کے بعد جو حدث ہوا تو اب جنب نہیں کہ جنابت تو تیمم سے زائل ہوچکی نرا محدث ہوا اور وضو کے لیے پانی موجود ہے تو وضو لازم ہے صاف اشعار فرمایا کہ اسوقت بھی اگر یہ جنب ہوتا وضو نہ کرتا صرف تیمم جنابت وحدث دونوں کے رفع کو کافی ہوتا ورنہ اس فرمانے کے کیا معنے کہ اور یہ جنب نہیں وھذا اظھر من ان یظھر بدائع امام ملک العلماء میں ہے الجنب اذا وجد من الماء قدر ما یتوضأ بہ لا غیر اجزأہ التیمم عندنا ولا یجب الغسل اذا لم یفد الجواز کان الاشتغال بہ سفھا ولانہ فیہ تضییع الماء وانہ حرام فصار کمن وجد ما یطعم بہ خمسۃ مساکین فکفر بالصوم یجوز ولا یؤمر باطعام الخمسۃ لعدم الفائدۃ فکذا ھذا بل اولی لان ھناک لا یؤدی الی تضییع المال لحصول الثواب بالتصدق ومع ذلک لم یؤمر بہ لما قلنا فھھنا اولی ولو تیمم الجنب ثم احدث بعد ذلک ومعہ من الماء قدر ما یتوضأ بہ فانہ یتوضأ بہ لان ھذا محدث ولیس بجنب ومعہ من الماء قدر ما یکفیہ للوضوء فیتوضأ بہ یونہیں درمختار میں ہے لو تیمم للجنابۃ ثم احدث صار محدثا لا جنبا فیتوضأ تیمم کے بعد حدث پر حکم وضو کا اسپر متفرع کیا کہ اب وہ محدث ہے جنب نہیں یعنی جنب ہوتا تو حدث کے باعث وضو نہ کرتا ولہذا ردالمحتار میں فرمایا افاد انہ اذا وجد ماء یکفیہ للوضوء فقط انما یتوضأ بہ اذا احدث بعد تیممہ عن الجنابۃ الموجودۃ وقت التیمم قبل الحدث لا یلزمہ عندنا الوضوء بہ عن الحدث الذی مع الجنابۃ لانہ

عبث اذ لابد له من التیمم اھ **تنبیہ** قول ملك العلماء وقد صرح فیه تضییع الماء تبعه فیه الامام النسفی فی الکافی فقال لا
انه اذا لم یطهر عن الجنابة باستعماله یکون تضییعا اھ وتبعهما الامام الزیلعی فی التبیین فقال اذا لم یفد کان الاشتغال به
تضییعا للماء فی موضع عزته وتضییع المال حرام اھ وتبعهم المحقق فی الفتح فقال لایفید اذ لایتجزأ بل الحدث قائم ما
دام لمعة فیبقی مجرد اضاعة مال خصوصا فی موضع عزته مع بقاء الحکم کما هو اھ وتبعه فی الحلیة والبحر مع الفاظه وزادت الحلیة
صح عن رسول الله صلی الله تعالی علیه وسلم انه قال وانهی امتی عن اضاعة المال اھ والغفیر تبعهم
فیما مضی واجتزؤا بهم للاتباع **اقول** لکن العبد الضعیف نظر فیه قوی وقاته وان لم یرفع الحدث
لعدم تجزیه فلا شك انه یسقط الفرض عما یصیبه وکفی به فائدة ویظهر وقعه اذا وجد بعده مایکفی
للباقی بعد هذا الاستعمال ولو ترکه وراء ثم وجد هذا لم یکف وقد قال الامام رضی الدین السرخسی
فی المحیط فیما اذا اغتسل وبقیت لمعة ثم وجد ماء لایکفی لها یغسل شیئا من اللمعة ان شاء تقلیلا
للجنابة اھ قال فی الحلیة بعد نقله فی مسألة اخری نظیرها ما نصه یغسل من اللمعة ما یتأتی تقلیلا للجنابة
اھ وفی خزانة المفتین عن شرح الطحاوی للامام الاسبیجابی وان کان لایکفی یغسل مقدار مایکفیه
حتی تقل الجنابة ویتیمم اھ ومثله فی الخلاصة وشرح الوقایة وکثیر من الکتب بل قد قال فی الکافی
نفسه جنب علی ظهره لمعة ونسی اعضاء وضوئه وماؤه یکفی احدهما صرفه الی ایهما شاء لان کل واحد نجاسة
الجنابة فاعضاء الوضوء اولی اقامة للسنة اھ ومعناه فی الهندیة عن شرح الزیادات للعتابی فهذا
الصرف لیس الا تقلیلا للجنابة کما صرح به الائمة الاسبیجابی ورضی الدین السرخسی وطاھر البخاری
وصدر الشریعة ومحمد الحلبی وغیرهم والا لزم الجمع بین الوظیفتین فعلم انه لیس باضاعة ولا یوجب
حرمة ولا شناعة **اقول** بل لایبعد ان یعد مستحبا لما فیه من الخروج عن خلاف الامام الشافعی
رضی الله تعالی عنه والخروج عن الخلاف مستحب بلاخلاف مالم یلزم مکروه مذهبه وانتفاء الکراهة
قد علم مما اثرنا من النصوص **دلیل ششم** تصریحات ہیں کہ آیہ کریمہ فلم تجدوا ماءً میں وہ پانی مراد ہے جس کا
استعمال اسے قابل نماز کردے اتنا پانی کہ اُسے استعمال کیے پر بھی قابلیت نماز نہ پیدا ہو (**اقول** یعنی یوں
کہ اتنا پانی جسکے استعمال پر اسے قدرت ہے اور زائد بوجہ فقدان یا ضرر یا تنگی وقت مقدور نہیں تحصیل طہارت کے لیے
کافی نہ ہو اس سے زیادہ کی حاجت ہو ورنہ اگر یہ فی نفسہ مقدار مطلوب پر ہے اور کوئی اور وجہ مانع تو اس پانی کے
مورث قابلیت ہونے میں خلل نہیں) نہ ابتداءً مانع تیمم ہے نہ انتہاءً اُسکا ناقض اُسکا وجود وعدم برابر ہے بدائع

امام ملک العلماء میں ہے المراد من الماء المطلق فی الآیۃ ہو المقید وہو الماء المفید لاباحۃ الصلاۃ عند الغسل بہ تبیین
الحقائق امام فخر الدین میں ہے الغسل المامور بہ ہو المبیح للصلاۃ وما لا یبیحہا فوجودہ وعدمہ سواء بنایہ امام عینی محمود میں ہے
المحدث او الجنب اذا وجد بعض ما یکفیہ من الماء لطہارتہ نعدہ وجوب الاستعمال مذہبنا ومذہب مالک واکثر
العلماء لان الآیۃ سیقت لبیان الطہارۃ الحکمیۃ فکان قولہ تعالٰی فلم تجدوا ماء ای طہورا محللا للصلاۃ وبوجود ما لا یکفی لا یجد
ما یحلل فتح محقق حیث اطلق میں مجملاً پھر حلیہ میں موضحاً مفصلاً ہے واللفظ لہا قلنا المراد بالماء فی النص ما یکفی لازالۃ المانع لانہ سبحانہ امر بغسل
جمیع البدن فی حق الجنب ومعلوم ان ذلک بالماء ثم نقل الی التیمم عند عدمہ بقولہ عزوجل فلم تجدوا
ماء فبالضرورۃ یکون التقدیر ان لم تجدوا ماء تغسلون بہ جمیع ابدانکم جنبا فتیمموا وھذا کما یصدق
عند عدم الماء اصلا یصدق عند وجود الماء غیر کاف لذلک فیتعین التیمم فی ھذا کالاول کفایہ
امام جلال الدین پھر محقق زین العابدین میں ہے واللفظ لہ الآیۃ سیقت لبیان الطہارۃ الحکمیۃ فکان التقدیر
فلم تجدوا ماء محللا للصلاۃ وباستعمال القلیل لم یثبت شیئ من الحل فان الحل حکم والعلۃ غسل الاعضاء
کلہا وشیئ من الحکم لا یثبت ببعض العلۃ کبعض النصاب فی حق الزکاۃ وبعض الرقبۃ فی حق الکفارۃ کذا ذکر فی
کثیر من الشروح اور ظاہر ہے کہ جنابت کے ساتھ اگرچہ سو حدث ہوں وضو کر لینا ہرگز اُسے نماز کے قابل نہیں کر سکتا تو جب
اسیقدر پانی پر قدرت ہے اُسکا ہونا نہ ہونا یکسان۔ اگر اتنا پانی بھی نہ پاتا کیا کرتا۔ صرف تیمم۔ اب بھی صرف تیمم ہی کرے۔
دلیل مفتتم شرح وقایہ میں جو خود اپنی اور تمام ائمہ کی تصریحات کے خلاف ایک موہم عبارت واقع ہوئی جس سے یہ
متبادر کہ جنابت کے ساتھ حدث بھی ہو تو وضو کرے اور جنابت کے لیے تیمم عامہ محشین وکبرائے ناظرین یکزبان اُسکی تاویل
کی طرف جھکے کہ ساتھ سے مراد بعدیت ہے یعنی جنب نے تیمم کر لیا اُسکے بعد حدث ہوا اور پانی قابل وضو حاضر ہے تو اب وضو کرے
کہ گزشتہ تیمم بعد کے حدث میں کام نہیں دے سکتا جیسے نہا لینے کے بعد حدث ہوتا تو وضو کرنا لازم تھا نہ یہ کہ جنابت کا تیمم
رفع حدث سابق کو کافی نہیں تیمم کے ساتھ وضو بھی کرنا پڑے کہ یہ بلاشبہہ مذہب کے خلاف اور اسکا بطلان ظاہر وصاف
خلاصہ یہ کہ طہارت وحدث میں جو متأخر ہے سابق کو رفع کر دیتا ہے تو جنابت کے ساتھ اگر ہزار حدث ہوں جب تیمم کریگا
سب رفع ہو جائیں گے لہذا واجب کہ عبارت شرح وقایہ کو حدث بعد تیمم پر حمل کریں۔ علما کا تاویل پر ہجوم روشن دلیل ہے کہ حکم
وہ نہیں جو اُسکے ظاہر سے مفہوم ولہذا جس نے تاویل نہ پائی اعتراض کر دیا بہرحال اُسکا ظاہر کسی نے مسلم نہ رکھا اللھم
الا الفاضل القرہ باغی فی حاشیتہ علی شرح الوقایۃ کما سیأتی ان شاء اللہ تعالٰی **اقول** والعجب من العلامۃ
الوزیر سکت عنہ فی الایضاح مع شدۃ ولوعہ بالاعتراض علی الامامین الشارح والماتن رحمہم اللہ الجمیع

حتی تجاوز الی المؤاخذات اللفظیة وسمی متنه الفقهی الاصلاح والاصولی تغییر التنقیح غیر انه لاینسب الی ساکت قول اما ابیات الهندیة کلام شرح الوقایة هذا بالتقریر فمع قطع النظر عن ان غالب الفتاوی المنسوجۃ علی هذا المنوال جل همتها الجمع والتلفیق ولذا رجحت علیها الشروح الباحثة بالتنقیح والتحقیق **اقول** وعندی مثل المتون والشروح والفتاوی فی الفقه مثل الصحاح والسنن والمسانید فی الحدیث انما یشعر باعتماده، علی مایتقرر من مراده، لابخصوص العمل علی ظاهر مفاده، والله اعلم بنیات عباده، شرح نقایہ علامہ برجندی میں بعد نقل کلام شرح وقایہ وبحث وجواب جسکا ذکر ان شاء اللہ تعالٰی آگے آتا ہے حکم مذکور پر انکار کر دیا حیث قال اجنب ولم یوجد ناقض الوضوء هل یجب التیمم والتوضی جمیعا اذا احدث ومعه ماء یکفی للوضوء فقط فیه تردد والظاهر انه اذا تیمم للجنابة لاحاجة الی التوضی ولابد للحکم بالاحتیاج الیهما من روایة صریحة **اقول** فاضل شارح کو تردد ہوا اور وضو کی حاجت نہ ہونے کو ظاہر رکھا اور جانب خلاف کسی روایت صریحہ کا انتظار کیا حالانکہ یہ حکم جزم ہے اور روایات صریحہ ہر طرف موجود کما عرفت وتعرف ان شاء اللہ تعالٰی اسی کے قریب حاشیہ درمختار میں سید علامہ احمد طحطاوی کا قول ہے فی صدر الشریعۃ اذا کان مع الجنابة حدث یوجب الوضوء یجب علیه الوضوء ای اذا وجد الحدث بعد التیمم للجنابة کما نص علیه القهستانی وظاهر هذا انه اذا وجد حین التیمم المذکور ماء یکفی للوضوء لایتوضؤ به للاستغناء بهذا التیمم عنه وانما یستعمله اذا وجد الحدث بعد ذلك وهو صریح عبارة القهستانی اھ فنقل عنه مایأتی انفا **اقول** لم یصل فهمی الی سر جعله ظاهر نص القهستانی ثم صریح عبارته وهو صریح بهما لاشك ثم انما عاقه عن الجزم به قصر نسبته علی القهستانی وما هو له بل للامام الجلیل الاسبیجابی یہ سات دلائل ہیں اور بحمد اللہ تعالٰی روشن وکامل ہیں اب صریح تر نصوص جزئیہ لیجیے وباللہ التوفیق **نص اول** محقق علامہ محمد بن فرامرز درر الحکام میں فرماتے ہیں لوان رجلا انتبه من النوم محتلما وکان له ماء یکفی للوضوء لاللغسل تیمم ولم یجب علیه الوضوء عندنا خلافا للشافعی یعنی تصریح ہے کہ سوتے سے محتلم اٹھا جنابت وحدث دونوں تھے اور وضو کے قابل پانی موجود وضو نہ کرے صرف تیمم کرے اور یہ کہ جنب کو حدث کیلئے وضو کا حکم دینا ہمارا مذہب نہیں امام شافعی رضی اللہ تعالٰی عنہ کا مذہب ہے **نص دوم** شرح مختصر الامام اجل طحاوی للامام الاسبیجابی وغیرہ پھر جامع الرموز پھر طحطاوی علی الدر پھر ردالمحتار میں ہے الجنب اذا کان له ماء یکفی لبعض اعضائه او المحدث للوضوء تیمم ولم یجب علیه صرفه الیه الا اذا تیمم للجنابة ثم وقع منه حدث موجب للوضوء فانه یجب علیه الوضوء حینئذ لانه قدر علی ماء کاف له صاف ارشاد ہے کہ جنب کو حدث

والترمذی فی مرتبتها مسند الرؤیانی ومشتهابل فوق بعضها شرح معانی الآثار للطحاوی وکتاب الآثار لمحمد والحجج لعیسی بن ابان عن محمد کتاب

المعتمدة فی المذهب المنیة لیست من المتون بل عد ادها فی الفتاوی لیس التنویر من تلك المتون رجح علی المکنکو هی الاشباه والنظائر لیست من المتون بل مرتبتها فی بقیة

کیلیے وضو صرف اُسیوقت ہے کہ جنابت کا تیمم کر چکنے کے بعد حدث ہو اُس سے پہلے جتنے بھی حدث تھے اُنکے لیے وضو کی اصلا حاجت نہیں **اقول** [۳۳۹۶] یعنی دونوں حالتوں میں جنب مذکور پر حدث کیلیے وضو نہیں جبتک تیمم نہ کیا تھا جنب تھا اور حدث کیلیے وضو کا حکم نہ تھا اب کہ تیمم کرلیا پھر حدث ہوا اور اُسپر حکم وضو آیا اسوقت وہ جنب نہیں کہ جنابت کے لیے تیمم کر چکا اور وہ وقوع حدث اصغر سے نہیں ٹوٹ سکتا عبارت مذکورۂ شرح طحاوی کا تتمہ ہے ولم یجب علیہ التیمم لانہ بالتیمم خرج عن الجنابۃ الی ان یجد ماء کافیا للغسل **نص سوم** فتاوٰی امام اجل فقیہ النفس فخر الملۃ والدین قاضی خان میں ہے جنب تیمم للظہر وصلی ثم احدث فحضرتہ العصر ومعہ ماء یکفی للوضوء فانہ یتوضؤ لان الجنابۃ قد زالت بالتیمم فاذا احدث بعد التیمم ومعہ ماء یکفی للوضوء فانہ یتوضؤ بہ فان توضأ للعصر وصلی ثم مر بماء وعلم بہ ولم یغتسل حتی حضرتہ المغرب وقد احدث اولم یحدث ومعہ ماء قدر ما یتوضؤ بہ فانہ یتیمم ولا یتوضؤ بہ لانہ لما مر بماء یکفی للاغتسال عاد جنبا فھذا جنب معہ ماء لا یکفی للاغتسال فیتیمم کیسا روشن نص ہے کہ جنب جسے غسل کو پانی نہ ملے اور وضو کے قابل موجود ہو اُسے اگر تیمم جنابت کے بعد حدث ہو جب تو وضو کرے اور تیمم سے پہلے ہو تو صرف تیمم کرے وضو نہ کرے **اقول** [۳۳۹۷] واستنادی بماذکر رحمہ اللہ تعالٰی من اصول الاحکام فی التعلیلات والافدخول ھذا الفرع فی ھذا الاصل فیہ کلام قوی للعبد الضعیف غفرلہ المولی اللطیف کما ستعرفہ فی الافادات ان شاء واھب العطیات بالجملہ سات روشن دلائل اور تین نصوص جلائل تلک عشرۃ کاملۃ سے بحمدہ عزوجل حکم آشکار ہوگیا وللہ الحمد حمدا کثیرا طیبا مبارکا فیہ لما یحب ربنا ویرضی وصلی اللہ تعالٰی علی اصفی مصطفٰی وارضی مرتضی والہ وصحبہ الی یوم القضاء امین **رسالہ** امام صدر الشریعۃ کا کلام اور اُس میں تاویلات علمائے کرام تہم اولا کلام پیشینیان پیش کریں پھر وہ جو قلب فقیر پر فیض قدیر سے فائض ہوا ہدیۂ انظار انصاف کیش **قال** الامام صدر الشریعۃ الہمام اعلی اللہ تعالٰی مقامہ فی دار السلام ورحمنا بہ وبسائر الائمۃ الکرام فی کل حال ومقام مدی اللیالی والایام اول باب التیمم من شرحہ للوقایۃ اذا کان للجنب ما یکفی للوضوء لا للغسل یتیمم ولا یجب علیہ التوضی عندنا خلافا للشافعی اما اذا کان مع الجنابۃ حدث یوجب الوضوء یجب علیہ الوضوء فالتیمم للجنابۃ بالاتفاق واذا کان للمحدث ما یکفی لغسل بعض اعضائہ فالخلاف ثابت ایضا اھ **واعترضوہ** بخمسۃ وجوہ **الاول** قال البرجندی فی شرح النقایۃ بعد نقل کلام الصدر الامام ھو مشعر بانہ قد تکون جنابۃ مع وجود الوضوء ولا یخفی ان الجنابۃ تحصل بخروج المنی اوبغیبۃ الحشفۃ وخروج الخارج من الذکر وغیبۃ الحشفۃ ناقضان للوضوء والجواب ان الجنب اذا تیمم واحدث ثم توضأ ومر بماء کاف للاغتسال ولم یغتسل ثم تیمم

عن الماء فانه صار جنبا ومع ذلك وضوءه باق ويمكن ان يصور ذلك على قول محمد بان يجامع الرجل المتوضئ امرأة ولم ينزل فانه قد اجنب ولم ينتقض وضوءه فان المباشرة الفاحشة غير ناقضة عنده ولم يوجد شیئ اخر من نواقض الوضوء وعلى قول الشيخين رضى الله تعالى عنهما بان يستمنى باليد ثم يأخذ رأس الذكر حتى لا يخرج المنى فقد اجنب ولم يوجد ناقض الوضوء اھ **واعترضه** عصریہ وهو اللكنوى فی سعایۃ بما تلخيصه انه فی صورة المباشرة الفاحشة ان لم يولج لم يجنب ان اولج فقد انتقض وضوءه لان دخول الحشفة ناقض للغسل والوضوء جميعا وكذا فی صورة الاستمناء ان خرج المنى فقد انتقض وضوءه وان لم تحصل الجنابة وان لم يخرج فلا جنابة ولا حدث اھ هذا حاصل ما اطال به فی نحو ثلثة امثال عبارتنا هذه **والثانی** التناقض وقرره ش بما يبتنی على الاول بجوابه جوابه وذلك قوله فی رد المحتار قول صدر الشريعة مشكل لان الجنابة لا تنفك عن حدث يوجب الوضوء وقد قال اولا يجب عليه التيمم لا الوضوء فقوله ثانيا يجب عليه الوضوء تناقض اھ ثم ذكر الجواب الاتی عن القهستانی فی الاشكال الخامس فانه دافع للتناقض ايضا بوجه حسن صحيح ونقل ههنا فی السعاية ما يمكن ان يؤخذ منه تقرير اخر للتناقض غير مبتن على الاشكال الاول وهو انه اذا لم يكن معها حدث فكيف يوجب الشافعی هناك الوضوء اھ فيؤخذ منه ان الحدث الاصغر وان لم يلزم الاكبر ولكن كلام الصدر الامام فی الصورة الاولى ايضا فی جنابة معها حدث بدليل ايجاب الشافعی الوضوء فجاء التناقض **والثالث** ان قوله فالتيمم للجنابة بالفاء ان كان تفريعا فلا محصل له لان كون التيمم للجنابة غير مفرع على وجوب الوضوء وان كان تعليلا ورد عليه ان فی الصورة السابقة ايضا التيمم للجنابة فيلزم ان يجب الوضوء هنالك ايضا **والرابع** ان كون التيمم للجنابة بالاتفاق مشترك بين الصورتين لا اختصاص له بهذه الصورة اھ نقلهما اللكنوى **والخامس** مخالفته لما تقرر فی المذهب كما بيناه بالدلائل والنصوص العشرة ان الحدث مع الجنابة لا يوجب الوضوء اصلا اذا لم يجد ما يكفی للغسل اليه اشار البرجندی بقوله متصل العبارة المذكورة انفا لكن الكلام فی انه هل يجب فی الصورتين التوضی اذا احدث فيه تردد والظاهر لا ولا بد للحكم بالاحتياج من رواية صريحة اھ كما قدمنا عنه تلو الدلائل وذكرنا انه لو كان فی نظره اذ ذاك نصوص المذهب لما تفوه بالتردد والاستظهار وهذا هو اعظم الايرادات وهو الذی احوج العلماء الى تأويل كلامه رحمه الله تعالى وحمل كلامهم جميعا ارجاع الحكم بوجوب الوضوء الى الحدث بعد التيمم للجنابة غير ان لهم فيه

مسلكين احدهما تقدير المضاف اى اذا وجد مع تيمم الجنابة حدث يجب الوضوء بالاتفاق فينتقض هذا التيمم للجنابة خاصة بخلاف ما اذا وجد الحدث قبل التيمم فانه يكون له وللجنابة معا كما افيد فى شرح الطحاوى وغيره هذا تهذيب ما نقلته السعاية عن غاية الحواشى واعتمدته وان شئت فزد زوائد و من طالع عبارتهما وازن بينها وبين الفاظنا عرف كيف لخصنا ما طال به وقربنا ما بعد ونقحناه وهذبناه

والاخر حمل مع بمعنى بعد وهو المسلك المشهور **قال** المحقق مولى خسرو فى الدرر بعد عبارته التى قدمنا فى النصوص اما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء بان احدث بعد التيمم فيجب عليه الوضوء والتيمم للجنابة بالاتفاق اھ قال العلامة الشرنبلالى فى الغنية يعنى والتيمم باق لرفع الجنابة **وقال** تلميذه الفاضل اخى چلپى فى ذخيرة العقبى قوله مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يعنى اذا اغتسل الجنب وبقى فى عضو من اعضائه لمعة وفنى الماء فتيمم للجنابة ثم احدث حدثا يوجب الوضوء ولم يتيمم للحدث فوجد ما يكفى للوضوء لا للمعة فتيممه باق وعليه الوضوء اھ **وقال** الشمس القهستانى فى شرح النقاية بعد ما نقلنا عنه فى النصوص وهذا صورة ما قال المصنف واما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يجب الوضوء والتيمم للجنابة بالاتفاق فان مع فيه بمعنى بعد كما قالوا فى قوله تعالى ان مع العسر يسرا وبه ينحل ما فى هذا المقام من الاشكال المشهور اھ وتبعه المدقق العلائى فى الدر واقره محشوه **واعترض** هذا المسلك فى السعاية بانه لو اجنب ثم احدث فوجد ما يكفى للوضوء فقط فانه يتيمم لا يجب عليه الوضوء لكون تيممه كافيا لرفع الحدث الاكبر والاصغر مع انه يصدق عليه انه وجد به حدث يوجب الوضوء بعد الجنابة فيلزم بمقتضى عبارة الشارح ان يجب عليه الوضوء قال فالاولى ان يقال مع بمعنى بعد و المضاف محذوف اى بعد تيمم الجنابة او يقال مع على معناه والمضاف محذوف اى مع تيمم الجنابة اھ هذا **وعندى** حاشية على شرح الوقاية للفاضل محمد القره باغى اتمها سنة تسعمائة وثلثين اى بعد خمس عشرة سنة من وفاة اخى چلپى وقال قلت لتاريخه نور سويدى ٩٣٠ وهى كتابة يوسف بن حسن بن عبد الله سنة تسعمائة وسبع وسبعين نقل فيها كلام اخى چلپى بلفظه قال بعض المحشين ثم قال اقول لا يخفى ان هذا التصوير تكلف بعيد الاخذ من هذه العبارة على ان الشارح سيصرح هذه المسألة بقوله وان كفى للوضوء لا للمعة فتيممه باق وعليه الوضوء فحمل هذه العبارة على ما ذكره القائل يلزم التكرار ولعله انما ارتكبه زعما بان الحدثين لا يجتمعان فى شخص ابتداء ولا شك انهما يجتمعان

لكن يكفى عنهما تيمم واحد اذا لم يوجد الماء الكافى للوضوء واما اذا وجد فلابد من الوضوء ثم التيمم للجنابة والمذكور فى الكتاب هو هذا المعنى والعجب منه انه لم يلتفت الى هذا المعنى مع ان عبارة الشارح بعيد هذا صريح باجتماع الحدثين ابتداءً حيث قال لو كان به حدثان كالجنابة وحدث يوجب الوضوء ينبغى ان ينوى عنهما لا يقال ان الجنابة لما اوجب غسل بعض الاجزاء الذى هو عبارة عن الوضوء فلا فائدة لاعتبار الحدث الذى يوجب الوضوء مع الجنابة لانا نقول بعد تسليم جميع المقدمات يجوز اجتماع العلل الشرعية على معلول واحد شرعى كما صرح به صاحب التلويح فقال لو حلف ان لايتوضأ من الرعاف فبال ثم رعف فتوضأ حنث وله نظائر فى الشرع اھ كلام القرہ باغى ببعض اختصار فهذا كل ما رأيت لهم من القال والقيل والنقض والتاويل والانكار والتعويل واعلم ان السعاية ليست عندى وانما ارسل الى بعض اصحابى من كتهنو نقل نحو ورقة منها متعلقة بهذا المقام على طلبى لكى ارى ما عنده فيه عسى ان نقل عن كتاب ما فيه غناء فقد كان جم من الكتب اكثر مما عندى فلما طالعته لم ار فيه الا زبطائل ولا حاز بنائل وانما جمع القال والقيل وتكلم على زوائد بفارغ عن التحصيل او باغاليط واباطيل ولم يهتد لكثير من الابحاث الرائقة والانظار الفائقة واذا اتى على المقصود جرح الصحيح واعتمد الجريح كما ستعرف كل ذلك ان شاء الله المستعان والأن ان نغيض فى تحقيق المرام بتوفيق المنان اقول[315] وبالله الاستعانة ومنه الفيض والاعانة الكلام ههنا فى ثمانية مواضع دفع النقوض وتقرير معنى الكلام على مسلكى التاويل والتعويل اعنى اجراءه على ظاهره وبيان معنى قوله فالتيمم للجنابة وان قوله بالاتفاق متعلق بهذا ام بقوله يجب عليه الوضوء وان الفاء فى قوله فالتيمم للتفريع ام للتعليل وبيان الحسن والقبيح والباطل والصحيح من مسالك التاويل وانه هل ثم شبهات ترد على المرام وما كشفها وحلها بتوفيق العلام وهل للكلام تاويل اخر خير مما ذكروا اظهر وها انا اعطيك بحول الله تعالى افادات تحيط بكل ذلك وتسلك بك ان شاء الله تعالى احسن المسالك وما توفيقى الا بالله خير مسالك

**الافادة الاولى** بحمده عزوجل لحل الاشكال الاول ما قدمت من تصوير جنب تيمم فاحدث فتوضأ فمر على ماء كاف لغسله وقد ذكره البرجندى ايضا اقول[316] فهذا جنب ليس معه حدث يوجب الوضوء لان الوضوء طرأ على اعضاء الوضوء فطهرها مطلقا الى ان يطرأ حدث اخر اصغر او اكبر حتى انه اذا وجد ماء للغسل لم يكن عليه غسل هذه الاعضاء لما سيأتى فى الافادة الحادية عشرة ان الحدث الحال

بالاعضاء بتجزئ فاذا رأى ماء الغسل لم تعد الجنابة الا فيما وراء تلك الاعضاء، فهذا جنب متوضئ بلامراء، وان اعتراك شبهة فيه فاعتبره بجنب اجد الماء فان المسنون له ان يقدم الوضوء[٣١٧] الاترى انه ما دام فى بدنه لمعة لم يصبها الماء يبقى جنبا فهو حين هو متوضئ جنب ليس عليه الا افاضة الماء على سائر جسده فاذا فعل فقد طهر ولا يعيد الوضوء اجماعا فالجنابة الحالة بما وراء اعضاء الوضوء اذا لم تناف الوضوء حينئذ بل الوضوء هو الذى نفاها من تلك الاعضاء فكيف ينقض عودها فى غير الاعضاء اذ ما لا يمنع وجوده الطهارة بدء لن ينقضها حدوثه بقاء وهذا اظهر من ان يظهر[٣١٨] ونعنى بالمتوضئ طهارة اعضاء وضوئه ونزاهتها عن الحدث لا المتوضئ الذى تجوز له الصلاة فان ذلك بزوال الحدث القائم بنفس المكلف لا باعضائه وهو تلبسه بنجاسة حكمية فانه لا يزول ما لم يطهر بدنه كله كما قدمنا فى الطرس المعدل وهذا معنى قولهم ان الحدث لا يتجزأ **اما** تصوير البرجندى على قول محمد **فاقول**[٣١٩] يبتنى على ان ينتشر فيولج ثم ينزع فيفتر كل هذا قبل ان يمذى والا لم يفد، والا كبر الاصغر وهو وان كان محتمل ويكفى للتصوير الاحتمال **ورده** اللكنوى عليه **مردود** بما يأتى **اما** تصويره الاخير على قول الشيخين اى الطرفين وقوله فيه لم يوجد ناقض الوضوء **فاقول**[٣٢٠] بلى اذ الامناء لا يخلو عن امذاء سواء كان عند الاستمناء او الامناء ولذا استشكل الامام شمس الائمة الحلوانى طهارة المنى بالفرك لان كل فحل يمذى ثم يمنى واجاب بانه مغلوب بالمنى مستهلك فيه فيجعل تبعا قال المحقق فى الفتح وهذا ظاهر فانه اذا كان الواقع انه لا يمنى حتى يمذى وقد طهره الشرع بالفرك يابسا لزم انه اعتبر ذلك للضرورة اھ **اما** رد اللكنوى عليه **فاقول**[٣٢١] نداء من بعيد، وقول من لم يصل الى العنقود، ينبئ بباله كما اشار اليه فى مسألة المباشرة مرتين وافصح عنه قبله وفى عمدة الرعاية ان الحدث الاصغر لازم للاكبر فان كل ما ينتقض به الغسل ينتقض به الوضوء اھ وهو **اولا** بُعد عن فهم المرام، وخروج عما فيه الكلام، فان البحث فى انفكاك الاكبر عن الاصغر اى هل توجد جنابة بلا حدث اصغر وكل احد يعلم ان الاصغر لا يقال الا على ما يوجب الوضوء فقط فهو مأخوذ بشرط لا فيباين الاكبر فى تأكيف ولا ملحظ لوصف بالاصغرية الا هذا ولو كان لا بشرط شئ لصح ان يقال ان الجنابة وانقطاع الحيض والنفاس حدث اصغر ولا يقبله الا ذو جهل اكبر فاذا تباينا صدقا واستعمالا ان يوجد بنفس وجوده بل لا بدله من وجود ما يوجبه عينا فهذا معنى قوله لم يوجد ناقض الوضوء كما اشرنا اليه ذلك على الهامش **وثانيا** اللزوم باطل بما صورنا انفا من جنب توضأ وقد سلمه الرجل اذ خص الصورتين

الاخيرتين بلا اعتراض ولم يمس الصورة الاولى فان كان يعلم ان فيه جنابة ولاحدث فلم هذه الايرادات و ادعاء اللزوم وان كان لا يعلمه فلم تركها من الايراد فقد عاد فيها ايضا الحدث الاكبر وهو ينقض الغسل والوضوء كليهما **وثالثًا** لايخفى ان قوله وان لم تحصل الجنابة فان الكلام على قول الطرفين **ورابعًا** اي محل لهذه الوصلية فما كان مقصود البرجندي ان الحدث لايوجد بلا جنابة بل ان الجنابة قد توجد ولاحدث فكان الرد عليه باثبات الحدث في صورة جنابة يصورها البرجندي للانفكاك لا في صورة عدم الجنابة حتى يقال قد وجد الحدث وان لم تحصل جنابة **تنبيه ۱** **اقول** لربما يقول قائل ليس لموجب غسل قط ان يوجب الوضوء فضلا عن اللزوم وذلك لان من اركان الوضوء المسح ولا يوجبه موجب الغسل وما لا يوجب الجزء لا يوجب الكل وحله كما **اقول** معنى المسح الواجب في الوضوء اصابة بلة ولو في ضمن اسالة لا ما يباينها والا لما تأدى بغسل الراس واصابة المطر والانغماس وهو باطل قطعا قال في الفتح والحلية والبحر وغيرها الألة لم تقصد الا للايصال الى المحل فاذا اصابه من المطر قدر الفرض اجزأه وفي المحيط والهندية اذا غسل الراس مع الوجه اجزأه عن المسح ولكن يكره لانه خلاف ما امر به اھ ولاشك ان موجب الغسل يوجب اصابة الراس بلة بالاسالة فقد اوجب جميع اجزاء الوضوء وبالجملة مسح الراس ماخوذ لا بشرط شيئ فيتأدى بالغسل والحدث الاصغر ماخوذ بشرط لا شيئ فلا يلزم الحدث الاكبر هكذا ينبغي التحقيق والله ولي التوفيق **الافادة ۲**۔ لاشك ان ظاهر الكلام وجوب الوضوء على جنب مع حدث اذا وجد ما يكفي للوضوء فقط وهذا هو مسلك التعويل الذي سلكه القهستاني ولاشك ان المراد حينئذ بالصورة الاولى التي حكم فيها بعدم وجوب الوضوء عندنا خلافا للامام المطلبي رضي الله تعالى عنه جنابة لاحدث معها كما صورنا وعلى هذا يكون معنى الكلام ان من له حدث واحد اصغر او اكبر وجد ماء لا يكفي لطهره لايستعمله عندنا خلافا للشافعي وهذا قوله حتى اذا كان للجنب قوله او اذا كان للحدث اما اذا اجتمع الحدثان وكفى الماء لاحدهما وجب صرفه اليه فان كان يكفي للوضوء يجب عليه الوضوء وهذا قوله اما اذا كان الخ ولاشك ان التناقض يندفع بهذا الوجه بابين وجه وما نقله اللكنوي من الرد عليه ان كيف اوجب الشافعي الوضوء بلا حدث **فاقول** هو رضي الله تعالى عنه يوجب استعمال القدر المقدور مطلقا سواء كان محدثا او جنبا مع حدث اولا فاذا قدر الجنب على الوضوء وجب وان لم يكن محدثا **الافادة ۳** اما تاويل سلكه في غاية الحواشي وتبعه اللكنوي **فاقول اولا**

افادہ ۲

افادہ ۳

لاشك انه ابعد تاویل ولو ساغ مثل الحذف بلا دلیل لاستقام کثیر من الاباطیل **وثانیا** الحدث المقارن للتیمم یبطله فلا یبقی له ولا للجنابة فکیف قال فالتیمم للجنابة فلم ینفعه تقدیر المضاف **الا** ان یراد بالتیمم کونه متیمما ولا یکون متیمما الا اذا تم التیمم ویراد بالمعیة اتصال الزمانین المتعاقبین بلا فصل ای لما اذا ولی الحدث تمام التیمم فیستفاد منه تأخر الحدث منه فبعد هذه التکلفات یؤول الامر الی ماسلك الجمهور ان مع بمعنی بعد فان هذا امر اختاروه والعجب ان مؤلف السعایة رد علیهم ماسلکوه مع ماله من قرب عتید وتبع هذا علی تلك التجشمات مع مالها من بعد بعید **وثالثا** یرد علیه بعد تلك التمحلات انه لم یقید باتصال الحدث بتمام التیمم فانه ان تأخر عنه ولو طویلا کان الحکم هکذا قطعا **ورابعا** علی اللکنوی خاصة انه لم یقتصر علیه بل زاد فی الطنبور نغمة وفی الشطرنج بغلة فجوز علی حذف المضاف ان یکون مع بمعناه فهدم لزوم البعدیة التی فیها کان المنجا اسا **الا** ان یضاف له تکلف ثالث ان المراد بالمعیة البعدیة المتصلة وبالبعدیة البعدیة المنفصلة فیکون المعنی علی الاول اما اذا لحق التیمم حدث من فور تمامه وعلی الثانی اما اذا لحقه حدث متأخر عنه بزمان وانت تعلم ان کلا القیدین ضائع **الافادة ٤** ما دندن به اللکنوی علی الجماعة وتلخیصه ان بعدیة الحدث عن الجنابة حاصلة اذا تأخر حدوثه عنها قبل التیمم فالاشکال کما کان یریدون به انهم اخطؤا فی ترك ما ارتکبه هو وغایة الحواشی من تقدیر المضاف فان البعدیة عن الجنابة لاتعنی مالم یکن بعد التیمم **فاقول** بل هو الذی اخطأ وارتکب فی کلامهم ایضا تقدیر مضاف تسویة للرد علیهم ذلك ان البعدیة زمانیة ولا یجتمع فیها القبل مع البعد والجنابة باقیة مالم ترتفع بغسل او تیمم فان حدث حدث قبله فقد اجتمع مع الجنابة فلم یکن بعدها بل معها نعم کان بعد حدوثها وما قالوه بل المعترض هو الذی اضاف هذا المضاف الی کلامهم فثبت ان الحدث لایکون بعد الجنابة الا اذا حدث بعد زوالها وهو ههنا بالتیمم فتأخره عن التیمم معناد نفس اللفظ هکذا تفهم کلمات العلماء ولله الحمد فظهر ان احسن التأویلات تأویل الجماعة وانه لا صحة لمزعومات غایة الحواشی والسعایة الا اذا رجعت الیه **الافادة ٥** اذا علمت ان لامعنی الا البعدیة فالمراد بالصورة الاولی ما اذا لم یکن معها حدث او کان قبل التیمم فمعنی الکلام ان الجنب الفاقد للغسل فی کلا الوجهین ان وجد وضوءً لایتوضؤ بل یتیمم خلافا للشافعی اما اذا کان حدث بعد ماتیمم لها فحینئذ یجب علیه الوضوء وهذا الکلام صحیح عین ما مر عن شرح الطحاوی للامام الاسبیجابی وغیره

وبه انحلت الشبهة الخامسة ومعها شبهة التناقض ايضا باصح وجه واحسنه **الافادة ٦** قوله فالتيمم للجنابة لاشك ان اللام فيه للعهد اى التيمم المذكور الصادر من جنب معه وضوء ان فرض المسألة فيه او بدل عن المضاف اليه اى تيمم الجنب المذكور فمن البديهي بطلان كونه للاستغراق او الطبيعة وكذا اخذ المضاف اليه مطلق الجنب فانه ان اريد التخصيص اى تيمم كل جنب انما يكون للجنابة لاغير فبطلانه ظاهر حتى على مسلك التعويل فان جنبا معه حدث ولا ما يكون تيممه للحدث نيز قطعا الاترى الى قول شرح الوقاية نفسه اذا كان به حدث ثان حدث يوجب الغسل كالجنابة وحدث يوجب الوضوء يكفى تيمم واحد عنهما اھ وان لم يرد كانت المقدمة القائلة ان كل جنب يتيمم للجنابة خالية عن الافادة لانه معلوم لكل احد ولا يصلح تعليلا ولا تفريعا وبه استبان ان اللام فى قوله للجنابة لام التخصيص فكان المعنى ان تيمم الجنب المذكور للجنابة خاصة **الافادة ٧** تعلق قوله بالاتفاق بكون التيمم للجنابة هو الظاهر المتبادر من العبارة لانه انما يفهم عائدا الى الجملة المذيلة به **اقول** لكن لا صحة له اصلا لان فرض المسألة فى جنب له ماء يكفى للوضوء ووجود ماء ما مطلقا وان قل وان لم يكف للوضوء ايضا مانع للتيمم مطلقا عند الامام المطلبى سواء كان المتيمم جنبا او محدثا لانه يحمل قوله عز وجل فلم تجدوا ماء على الاستغراق مع الاطلاق فكيف يوافقنا فى شئ من الصور على كون تيمم جنب له بعض الماء للجنابة بل باطل عنده لفقد شرطه وهو عدم الماء مطلقا والباطل لا يكون لشئ اللهم الا على مسلك التعويل وجعل الفاء للتفريع وفرض التيمم بعد الوضوء او قوع عند نفاد الماء ولا مساغ له على مسلك التاويل لان فيه التيمم قبل الحدث فكيف يكون بعد الوضوء وكذا على مسلك التعويل واخذ الفاء للتعليل اذ لا معنى لقولك يجب الوضوء لان التيمم ان وقع بعده يكون للجنابة بالاتفاق ومسلك التعويل نفسه من الاباطيل فلا صحة لتعلقه بما يليه وبه استبان قلة فهم الذى زعم ان قوله بالاتفاق متعلق بوجوب الوضوء او بكون التيمم للجنابة ام مخير بين الصحيح والباطل وقد اضطرب كلامه فيه فاقر فى سعايته تعيين تعلقه بيجب قال فى عمدته فى تقرير الايراد الرابع ان فى الصورة السابقة ايضا التيمم للجنابة اتفاقا اھ فجعله متعلقا بما يليه ثم ذكر هذا التخيير ثم قال متصلا به او يقال معناه فالتيمم ثابت او باق للجنابة اتفاقا اھ فعاد الى الباطل الصريح ولا يدرى ما معنى او عطفا على التخيير فان هذا داخل فيه الا ان يريد انه مخير بين الحق

افادہ ۶

افادہ ۷

ف: هو صاحب عمدة الرعاية اللكنوي

ف: رد ۱۹ على اللكنوي

ف: رد ۲۰ عليه

ف: رد ۲۱ عليه

ف: رد ۲۲ عليه

والباطل اولا تخيير بل على الباطل عينا هذا **واقول**[٣٣٣٣] بل لوكان فرض المسألة وجدان الماء بعد التيمم لم يستقم الكلام ايضا اما على مسلك التعويل فظاهر لان الصورة الاخيرة فيه اجتماع الحدثين فاذا وجد او عدم الماء وتيمم كان عنهما بالوفاق لا عن الجنابة خاصة عند احد من الفريقين اما مذهبنا فمعلوم واما مذهب السادة الشافعية فقال الامام ابن حجر المكي الشافعي فى فتاواه الكبرى من عليه جنابة وحدث اصغر يكفيه لهما تيمم واحد وهذا واضح جلى لان التيمم عن الحدث الاصغر وعن الاكبر حقيقتهما ومعناهما وصورتهما ومقصودهما واحد فلا يتخيل منع الاندراج ولانه يلزم على الامر بتيممين متوالين ما يشبه العبث لانه اذا تيمم اولا لاستباحة الصلاة استباحها به فايجاب الثانى عبث لا فائدة فيه ام هذا فى الابتداء وان اريد البقاء اى ان بعد وجدانه يبقى للجنابة بالاتفاق فباطل اذ يبطل عنده راسا بوجدان ماء مطلقا لفقدان شرطه واما على مسلك التاويل والصورة الاخيرة فيه الحدث بعد التيمم فان اريد بقاء كما افصح به الشرنبلالى فظاهر البطلان لما مر انفا غيرانه رحمه الله تعالى لم يذيله بالاتفاق فسلم بخلاف ذلك الذى قال فالتيمم باق اتفاقا فانه وقع فى خطأ مظلم وان اريد ابتداء فنعم هو متفق عليه كونه اذ ذاك للجنابة خاصة لعدم الحدث حينئذ لكن لفظة بالاتفاق تقع عبثا وموهمة غلطا اما الاول فلانه اذا بطل عنده بالوجدان فما فائدة وفاقه اياه واما الاخير فلان ذكرها فى الصورة الاخيرة لاسيما بمقابلة الاختلاف المذكور فى الاولى يفيد عدم الاتفاق فى الاولى وليس كذلك لان فى الاولى ان لم يكن حدث كان للجنابة وحدها بالاتفاق وان كان كان لهما بالوفاق وانما الاختلاف ثمه فى بقاء التيمم عندنا وانتقاضه عنده بوجدان ماء غير كاف وبالجملة قوله بالاتفاق يجب صرفه الى قوله يجب كما فعل فى غاية الحواشى ونعما فعل **اقول**[٣٣٣٤] وبه ظهر **اولا** انه كان الانسب للدر تقديم قوله بالاتفاق على قوله فالتيمم لانه بصدد ايضاح كلام الصدر الامام وان يزيح عنه الاوهام **وثانيا** ان صاحب غاية الحواشى مع تصريحه بتعلقه بيجب لم يحسن فى ضمه مع الجملة التالية ايضا اذ قال مع انه تيمم للجنب اتفاقا **وثالثا**[٣٣٣٥] بطلان الايراد الرابع المنقول فى السعاية مع التقرير ان كون التيمم للجنابة بالاتفاق مشترك بين الصورتين فانه ليس لشئ اصلا عند الامام الشافعى فى كلا الوجهين فان استعفى عن لفظة بالاتفاق واقتصر على ان كونه للجنابة مشترك بين الصورتين لا اختصاص له بهذه الصورة اندرج فى الايراد السابق عليه وسيأتيك الجواب عنه بعونه تعالى **الافادة ٨**- نختار[٣٣٣٦] ان الفاء للتفريع كما مشى

لوهم المشكك ... علی الدر

اعتراض علی غاية الحواشی

عليه العلامة الشرنبلالى وغاية الحواشى وقول السعاية لا محصل له لان كون هذا التيمم للجنابة خاصة لم ينشأ الا من وجوب الوضوء للحدث اذ لو لم يجب لكان التيمم لهما معا لاستحالة ان تجوز صلاة مع الحدث فلا بد ان يحسب التيمم المذكور افعاله او دافعا وانكان الاخير ليس له فى الشرع نظير فاستلزام محال محالا غير محال۔

**الافادة ۹۔** نختار انها للتعليل وزعم السعاية اشتراك العلة مردود اما على مسلك التاويل مع اجتماع الحدثين فى الصورة الاولى فظاهر لان التيمم طرأ عليهما فرفعهما معا فكيف يختص بالجنابة واما عليه مع انفراد الجنابة فى الصورة الاولى وعلى مسلك التعويل فاختصاص شیٔ بشیٔ تارة يكون لانحصار الوجود فيه واخرى لتفرده به من بين مشاركاته فى الوجود ومعلوم بداهة ان هذا هو المراد هنا فانه اذا وجد حدث ولم يقع التيمم الا عن الجنابة لم يغن عن الحدث ووجب الوضوء بخلاف ما اذا لم يكن حدث فلا شیٔ يجب بهذا الوجه من الاختصاص غير مشترك فظهر[٣٢٢٨] ان الفاء تحتمل الوجهين فقصر الشرنبلالى وغاية الحواشى على احدهما اوقع وفاقا ولا داعى اليه بل[٣٢٢٩] التعليل هو الاظهر الازهر فان كون التيمم لخصوص الجنابة غير مقصود هنا بالافادة والله تعالى اعلم۔

**الافادة ۱۰۔** تبين الجواب الصواب بحمد الجليل عن الاسئلة الخمسة كلها على مسلك التاويل وعن غير الخامس على مسلك التعويل وظهر ان اقواها السؤال الاخير الجليل وهو الذى دعا العلماء الى الانكار والتاويل وان السؤال الاول ليس باشكال بل سريع الانحلال وكذا الثانى كشفه رخيص ان لم يمزج بالخامس العويص اما الثالث والرابع اللذان اتى بهما السعاية فانما واهيان الى الغاية وبقاء الخامس على مسلك التعويل هو الذى نادى عليه بالرحيل لمصادمته الدلائل القاهرة والنصوص الزاهرة ولهذا لم يختاره و يرتضيه الا القويا غى فى الحاشية ولم يأت اصلا بشیٔ يغنيه۔ **فقوله** تكلف بعيد الاخذ من العبارة

**اقول**[٣٢٣٠] نعم المراد جلى من حديث اللمعة ارجاعا له الى ما يأتى عن الشارح والا فليس فيه الا اخذ مع بمعنى بعد وليس فيه بعد فقد وقع فى الكتاب العزيز۔ **فقوله** يلزم التكرار **اقول**[٣٢٣١] **اولا** فكان ماذا اذا ذكر ضابطة تشمل فروعا ثم بعد حين اورد فرعا منها لتبيين حكم بعد تكرارا فاذا لم يقبح مع تقدم ذكره فى الضابطة كيف يقبح ولم تذكر بعد **وثانيا**[٣٢٣٢] لو تتبعت ما وقع لهم وللشارح الامام من تكرار الافادات لاعياك طلبها۔ **فقوله** ولعله انما ارتكبه زعما الخ **اقول**[٣٢٣٣] من اين لكم هذا وانما فعله لان ذا الحدثين لا يتوضؤ اذا لم يكف الماء لغسله۔ **فقوله** اما اذا وجد فلا بد من الوضوء ثم التيمم للجنابة

**اقول** [٣٣٥٤] هذا هو مذهب الشافعى لاسيما بلفظة ثم فان فيه ايجاب اعدام الماء وان قل قبل التيمم
ولا يقول به حنفى قط **قوله** والعجب انه لم يلتفت **اقول** [٣٣٥٥] مبنى على ما تصور ولا متصور **قوله** بعد
تسليم جميع المقدمات **اقول** [٣٣٥٦] ما تلك المنوع المطويات فان المقدمات عند الحنفية من البديهيات **قوله**
يجوز اجتماع العلل الشرعية على معلول واحد **اقول** [٣٣٥٧] كما لا يمتنع اجتماع علل على معلول كذلك لا يمتنع
ارتفاع علل برافع واحد كالتى انقطع حيضها ثم احتلمت ثم التقى الختانان ثم انزلت فقد اجتمعت عليها
اربع علل وترتفع جميعا بغسل او تيمم واحد فاذا كان له حدثان اصغر واكبر ولم يجد ماء للغسل فلابد
له ان يتيمم وتيممه لكونه عن جناية مطهر لجميع البدن ومن البدن اعضاء الوضوء فقد طهرها ورفع
الحدثين كما اذا اغتسل فليس هذا التيمم الا قائما مقام الغسل فكما يرتفعان به فكذا بنائبه ولم نعرف من
الشرع تيمما يطرؤ على حدثين فيرفع احدهما ويذر الأخر والا لزم له اما تيمم اخر وهو باطل حتى عند الشافعية
كما قدمنا او الماء وهو الجمع بين البدل والمبدل الباطل باجماع الحنفية فبلج الحق والحمد لله رب العلمين
**فان قلت** [٣٣٥٨] القياس على الغسل مع فارق وذلك لان ذا الحدثين اذا اغتسل فقد اتى بما امر به فى كل
من الحدثين وهو اسالة الماء على تلك الاعضاء وكذلك اذا تيمم فاقد الماء اما اذا وجد وضوءا فبالتيمم
انما يكون اتيا بما امر به للحدث الاكبر لا بما امر به للاصغر لانه قادر فيه على الاصل فكيف يصير الى البدل
وبالجملة شرط التيمم العجز عن الماء وقد عجز فى الحدث الاكبر دون الاصغر فكان التيمم مجزئا عن ذلك لا عن هذا
فافترق الحدثان بقاء وارتفاعا **اقول** [٣٣٥٩] هذا لو كان كل منهما مستبدا بحياله وليس كذلك فليس الحدث
الا اعتبارا شرعيا لأثار معلومة كمنع الصلاة وقد انطوى الاكبر على جميع اثار الاصغر فكلما منعه الاصغر
منعه الاكبر بالاولى ولا عكس وارتفاع شئ يوجب زوال جميع اثاره وقد سلمتم ارتفاع الاكبر بهذا
التيمم فيجب ارتفاع كل اثاره ومنها منع الصلاة فلزم اباحتها ولا تباح قط مع حدث فثبت ان هذا التيمم
رفع كل حدث طرأ عليه **فان قلت** [٣٣٦٠] ارتفاع شئ انما يوجب زوال اثاره من حيث هى اثاره ولا ينافيه بقاء
بعضها لمؤثر اخر كمن توضأ وفى فخذه نجاسة مانعة فلاشك ان قد صح وضوءه وزال المنع الذى كان من قبله
مع ان المنع لاجل النجاسة بحاله كذا هنا هما حدثان قام احدهما باعضاء الوضوء والأخر عم ظاهر البدن
طرا فعليها مانعيتان وفى سائر الجسد مانعية واحدة فاذا تيمم وهو واجد لماء الوضوء زالت من اعضاء
الوضوء المانعية الكبرى لصحة مزيلها بوجود شرطه وهو العجز عن الماء الكافى للغسل وبقيت الصغرى

لان المزيل لا صحة له بالنسبة اليها لفقد شرطه بالقدرة على الماء الكافى للوضوء وبه ظهر انه ليس كالتى وصفت و انها حاضت واحتلمت وجومعت وامنت وكفاها غسل او تيمم واحد وكذا من احدث مرارا يكفيه وضوء واحد وذلك لان المزيل ليس فاقد الشرط بالنظر الى شئ منها فازالها جميعا بخلاف ما نحن فيه وبه اتضح الفرق بين هذا وبين من ليس له الا الجنابة فانه ان وجد وضوء لا يتوضؤ لا زالة المانعية القائمة باعضاء الوضوء فانما ليست الا الكبرى وهى لا تتجزى بخلاف الصورة الاولى وبه تبين ان اليسر فيه الجمع بين البدلين بل توزيعهما على شيئين بكن صرف الماء الى غسل النجس وتيمم للحدث بل كمن اطعم عن يمين وصام عن اخرى وبه استبان انه ليس عبثا ولا اضاعة ولا الاشتغال به سفها وليس كما قالوا من بقاء الحدث كما هو بل زال حدثاهما

اقول[226] ما امتنه من كلام لولا ان فيه ذهولا عن حديث منع الاستبداد فانك جعلتهما شيئين مستقلين عند الاجتماع مع ان المتقرر فى الشرع ان المتجانسين اذا اجتمعا ولم يختلف مقصودهما تداخلا وقد اعترفت به فى التى وصفت وفيمن احدث مرارا كان هنالك التداخل مع المساواة فان الكل فى رتبة واحدة فكيف واحدهما اكبر واقوى ومن كل وجه يتضمن الاخرى فالمحل جزء من المحل والمطهر بعض من المطهر والمقصود شقص من المقصود فكيف لا يلزم اندماج الصغرى فى الكبرى وان يكون الحكم لها فى امر الطهارة لا للصغرى فان التابع لا يفرد بحكم ويسقط اذا سقط المتبوع والشئ اذا ابطل بطل ما فى ضمنه والمتضمن بالفتح لا تراعى له شرطه بل شرط متضمنه كل ذلك من القواعد الشرعية الا ترى ان المذى لا يطهر عن ثوب ولا بدن بفرك ولا يظهر له حكم مع المنى فيطهر به ويظهر به الجواب عن توارد العلل هذا ما سمح به الجنان، وتشحيذ الاذهان وحسبنا ان الحكم اقدمنا من دلائل تامة وتصريحات والله المستعان وبالله التوفيق والله تعالى اعلم

**الافادة ١١** الان حصحص الحق وكشف قناعه وظهر ان المسلك مسلك التاويل والتاويل مع تاويل الجماعة وبدا ان ههنا شبهات خطرت فخشيت ان تعترى قاصرا مثلى فيحتاج الى الجواب فاحببت الاسعاف بايرادها وابانة سقوطها وفسادها وبالله التوفيق

**الشبهة الاولى**[227]

ان الامام صدر الشريعة يقول اغتسل الجنب لم يصل الماء لمعة ظهره وفنى الماء واحدث حدثا يوجب الوضوء فتيمم لهما ثم وجد من الماء ما يكفيهما بطل تيممه فى حق كل منهما وان لم يكف لاحدهما بقى فى حقهما وان كفى لاحدهما بعينه غسله ويبقى التيمم فى حق الاخر وان كفى لكل منفردا غسل اللمعة الخ فالصورة الثالثة تشمل ما اذا كفى للوضوء دون اللمعة وقد حكم فيه ببطلان تيممه فى حق الحدث وايجاب

الوضوء والظاهر ان هذا انما يستقيم على ما قدم اول الباب من وجوب الوضوء على ذى حدثين وجد ضوء فانه فرض فيه الحدث قبل التيمم ثم اوجب الوضوء للحدث فاذن يكون التاويل توجيها للقول بما لا يرضى به قائله بل يسرى الشك الى الحكم المنقول فان صحة الشريعة غير متفرد به هذا الامام الجليل الاقدم ابو البركات النسفى تأملا فى الكافى جنب على بدنه لمعة احدث قبل ان يتيمم تيمم لهما واحدا فان وجد ما يكفى لاحدهما غير عين صرفه الى اللمعة ويعيد التيمم للحدث عند محمد اه‍ فما منشؤ اعادة تيمم الحدث الا ايجاب الوضوء له مع كونه قبل تيمم الجنابة وابو يوسف وان خالفه فى الاعادة فلا لانه لا يوجب الوضوء فى نفسه بل لعارض وذلك ان امر الجنابة اغلظ فكان الماء مستحق الصرف اليها والمستحق لحاجة اهم كالمعدوم كما سيأتى عن الكافى ان شاء الله تعالى فى الرسالة التالية وهذا يفيد اتفاق الصاحبين رضى الله تعالى عنهما على وجوب الوضوء لجنب احدث قبل التيمم نعم مع ان المقرر فيما مر ان لا وضوء عليه الا اذا احدث بعد ما تيمم ولعلك تقول اولا اين هذا من ذاك فانه كان ثمه واجد الماء الوضوء قبل التيمم للجنابة فكان ايجاب الوضوء ايجابه على جنب لا يجد غسلا وهو خلاف المذهب اما ههنا فانما وجده بعد ما تيمم لهما والفرض انه لا يكفى للمعة فكان تيممه لها بحاله فلم يعد جنبا وبالقدرة على الوضوء انتقض تيممه فى حق الحدث لانه لا يكون طهارة الا الى وجدان الماء فاذا وجد فقد فقد عاد محدثا والمحدث غير جنب اذا وجد وضوء فلا شك فى وجوب الوضوء عليه الا ترى الى ما قدمت فى الدليل الخامس عن البدائع يتوضؤ به لان هذا محدث ليس بجنب عن الدر صار محدثا لا جنبا فيتوضؤ وثانيا لم يكن عليه وضوء لبقاء الحدث كما هو لوجود الجنابة ولا تزول بالوضوء اما الان فقد زالت بالتيمم وثالثا لم يكن ماؤه مبيحا للصلاة لاجل الجنابة والان يبيح ورابعا كان فيه الجمع بين البدلين فى طهارة واحدة والان قد تمت الطهارة الاولى بالتيمم بلا ماء وبعود الحدث بالقدرة على الماء دون الجنابة تتم هذه بالماء بلا تراب وخامسا قد علم دوما فى المتون وسائر كتب المذهب ان حدوث قدرة على الماء كحدوث حدث فى نقض التيمم ولا شك ان لو تيمم لهما ثم احدث فعليه الوضوء فكذا اذا قدر على ماء الوضوء فانى الابتناء على ما صح عن الصدر فى صدر الباب اقول بلى فان مبنى كل ذلك على فرض انتقاض تيممه فى حق الحدث برؤية الماء وفيه النظر كيف ولو نقضه بقاء لمنعه ابتداء ومنعه ابتداء هو عين ما فى صدر الباب خلاف ما عليه النصوص والدلائل اما الملازمة فقد قال الامام ملك العلماء فى البدائع الغراء الاصل فيه ان كل ما منع

وجوده التيمم نقض وجوده التيمم وملا فلا اھ ومثله فی البحر والتنویر والدرّ وغیرھا من الاسفار الغرّ ای کل ما لا یمنع ابتداء لا ینقض بقاء وینعکس بعکس النقیض الی قولنا کل ما ینقض بقاء یمنع ابتداء فثبت المطلوب وبه علم ان الخامس ابین بطلانا وافضح بالبناء علی ذلك الحکم المحذور **الشبهة الثانیة** نصوا [۲۴۷۰] فیمن بقیت له لمعة واحدث بعد التیمّم لها کما ھو فی اکثر الکتب وکذا ان احدث قبله کما ھو بالوجهین فی بعضها ثم وجد الماء قبل التیمم للحدث ان کفی للمعة دون الوضوء غسلها وتیمم للحدث وکذا ان کفی لکل منهما لا علی التعیین لان الجنابة اغلظ فان خالف وتوضأ اعاد التیمّم للمعة باتفاق الروایات وستأتی النصوص فالذی فی ھذه الصور الثلاث لیس الا تلفیق الطهارتین والجمع بین البدلین حیث تطهر فی وقت واحد بالماء والتراب معا وکون الماء للجنابة والتراب للحدث لا یمنع الجمع والا فلم منعتم ذا حدثین وجد وضوء عن الوضوء فان ثمہ ایضا لم یجتمعا علی شیئ واحد بل کان التراب للجنابة والماء للحدث **الشبهة الثالثة** نصوا [۲۴۷۱] قاطبة فی صورتی کفایة الماء للمعة وحدھا ولکل منفردا بوجوب استعماله فی اللمعة وانتقاض تیممه لها وانه یتیمّم للحدث ومعلوم قطعا ان ھذا الماء لم یکن محللا للصلاة فی الصورتین لبقاء الحدث والاحتیاج له الی التیمّم فکان یجب ان لا ینتقض تیممه لها لما مر من نصوص الائمة الجهابذة فی الدلیل السادس ان المراد فی الکریمة ھو الماء الذی اذا استعمل ابیح الصلاة وھذا لیس به ھذا تقریر الشبهات **واقول** [۲۴۷۲] فی الجواب بتوفیق الوھاب **اما الاخریان** ان کان الحدث فیهما بعد التیمّم للجنابة فالجواب واضح لانه اذن مستبد قطعا لا یصلح للاندراج لارتفاع الجنابة بالتیمّم فکیف یندرج الموجود فی المرفوع ولذا اجمعت الائمة انه اذا احدث بعد تطهیر الجنابة بالغسل او بالتیمّم ووجد وضوءً یجب علیه الوضوء فاذ لم یندرج فیها لم یکن الجمع بین البدلین فی طهارة واحدة بل طهارتین کمن اجنب ولم یجد غسلا فتیمّم فاحدث ووجد وضوءً فتوضأ ولا یرد ذو الحدثین لاجل الاندراج فیکون جمعا فی طهارة واحدة وکذلك [۲۴۷۳] المراد بالاباحة الاباحة من جهة ازالة مانعیة لا قاها وان بقی المنع من جهة اخری کما سبق فی من توضأ وعلی فخذه نجس مانع ولا یرد ذو الحدثین فلیس به مانعیتان ووضوؤه یزیل احدیهما او ان بقیت الاخری بل مانعیة واحدة لاندراج الصغری فی الکبری فاذا لم یکف للکبری لم یکن محللا للصلاة اصلا ولو کان یکفی للصغری **واما ان کان الحدث فیهما قبل التیمم** کما فی الشبهة الاولی **فاقول** [۲۴۷۴] الجواب عنها جمیعا فی نحر واحد ان شاء الله العزیز الواجد الماجد وقد لوحنا الیه فی الافادة العاشرة

وذلك ان الحدث له معنيان كما قد منا فى الطرس المعدل احدهما نجاسة حكمية تحل بسطوح الاعضاء الظاهرة التى يلحقها حكم التطهير حلول سريان والسطح ممتد منقسم طولا وعرضا فبانقسامها تنقسم النجاسة الحالة بها وعن هذا يسقط الفرض عما اصابه الماء مع بقاء النجاسة فى الباقى والاخر وصف للمكلف وهو تلبسه بها فيبقى ما دام ذرة منها وهذا هو الحدث الذى لا يتجزى واذ كان الاول متجزيا ينقسم الى قسمين شامل ومقتصر فالشمول فى الجنابة ما لم يمس ماء والاقتصار اذا غسل بعض البدن فان النجاسة الحكمية تزول من المغسول وتبقى فى غيره والحدث الاصغر لا يعتبر فى غير الاعضاء الاربعة فان كانت الكبرى شاملة وجب الاندراج لعمومها تلك الاعضاء ايضا وان كانت مقتصرة لم يلزم كان تكون الجنابة فى غيرهن وفيهن الحدث ولا يكون الا بان يتوضأ الجنب او يمر الماء على اعضاء وضوئه وتبقى لمعة فى غيرهن ثم يحدث فيعتريهن الحدث فح لا وجه للاندراج لتباين المحل والى هذا اشرت بقولى فى المندرج المحل جزء من المحل والمطهر بعض من المطهر هذا هو مرادهم ههنا كما دل عليه قول الامام صدر الشريعة ولم يصل الماء لمعة ظهره خص الظهر بالذكر ليفيد ان الكبرى فى غير محل الصغرى فلا يصح الاندراج الا ترى ان ذا الجنابة الشاملة والحدث اذا اغتسل كفاه عن الوضوء وان لم يجد ماء لغسله فتيمم كفاه ايضا اما صاحب المقتصرة فى غير اعضاء الوضوء والحدث كمن اغتسل وبقيت ظهره مثلا ثم احدث فهذا اذا غسل ظهره ثم غسله وخرج عن الجنابة لكن لا يكفيه غسله ظهره عن الوضوء بل يجب عليه ان يتوضأ او يتيمم للحدث ان لم يجد له الماء وما هو الا لعدم اندراج الصغرى فى تلك المقتصرة الكبرى **فان قلت** [346] هذا فى الماء فانه ايضا مطهر مقتصر على ما يصيب بخلاف التيمم فانه يعم جميع البدن كالغسل **اقول** [347] نعم يعم البدن لكن عمله فى الحدث هو الرفع لا التغيير عن صفته حتى يجعل المندرج غير مندرج او بالعكس بل انما يرفعه على ما هو عليه من الحال ان مندرجا فمندرجا ومستبدا فمستبدا فاذا اغتسل وبقيت لمعة فى ظهره ثم احدث فتيمم لهما ازالهما مغيين الى وجدان الماء وهذه ثمرة عمومه الا ان يدرج نجاسة حكمية قائمة بالاعضاء الاربعة فى نجاسة اخرى قائمة بالظهر فتبقى كل منهما تنتظر الماء الكافى لها بحياله فاذا وجد وضوء وجب عليه الوضوء ولو وجد قبل هذا التيمم لمنع التيمم للحدث لان كل ناقض لطهارة مانع ابتداء ويكون الماء محللا للصلاة بالنظر الى هذا المستقل المستبد الغير المنظور فيه الى الاخر لم يجتمع الماء والتراب على طهارة بل توزعا على طهارتين مستقلتين فانحلت الشبهات جميعا والحمد لله

رب العلمين وصلى الله تعالى على سيدنا ومولنا محمد واله وصحبه اجمعين **اقول** ومن ههنا ظهر ولله الحمد ان من اجنب فتيمم فاحدث فتوضأ فمر بنهر وقدر على الاغتسال فلم يغتسل عاد جنبا غير محدث بالحدث الاصغر لان الجنابة انما تعود فيما لم يصبه الماء من اعضائه وبوضوئه السابق مر الماء على اعضاء الوضوء فلا تعود اليها جنابة الا بسبب جديد كما بينا فى الافادة الاولى ونقلنا التنصيص به عن الغنية والبدائع فهذا ان احدث ولو قبل التيمم للجنابة العائدة ووجد وضوءً وجب عليه الوضوء قطعا لان هذا حدث طرء على طهر فينقضه ولا يكفيه تيممه الا ان لانه لجنابة مقتصرة فى غير اعضاء الوضوء فلم يندرج الحدث فيه وبقى مستقلا بحياله نعم يرتفع بتيممه للجنابة العائدة ان لو كان عاجزا عن الوضوء ايضا لان التيمم وان كان للجنابة قد طهر جميع البدن فاذا وجد شرطه وهو العجز عن الماء فى اعضاء الوضوء ايضا طهرها ايضا اما وهو قادر على الوضوء فلا لفقد الشرط وبالجملة اذا استقل الحدث ان فالتيمم لهما وان كان واحدا بالصورة تيممان معنى ينظر فى كل منهما الى شرطه فحيث تحقق يصح فى حقه وحيث لا لا بخلاف تيمم جنب ذى حدث مندرج فانه تيمم واحد صورة ومعنى لاجل الاندراج وههنا لا اندراج الا ترى الى ما قدمنا عن الكافى الان من ايجاب الوضوء عليه اذا وجد ماء كافيا له باتفاق الامامين وان قال الامام الثانى بنقض حكم الوضوء عنه لعارض سيجئ فى الرسالة التالية ان الاصح قول محمد وهذه عين الجزئية المطلوبة فانه جنب ذو لمعة وقد احدث قبل التيمم لها فوجب الوضوء عليه وكذلك هو مفاد المنية على نسخة المتن كما قدمنا وكذلك نص عليه فى شرح الوقاية كما تقدم وقد اقر المحشون والناظرون ولم يستشكله احد كما استشكلوا جميعا قوله فى صدر الباب وما هو الا ان ماهنا فى حدث مستقل فلا يحوم حول ايجاب الوضوء فيه شبهة ولا ارتياب وههنا تعود جميع الابحاث التى اوردناها فى الافادة العاشرة على طريقة السؤال ودفعناها بعدم الاستقلال فترد الان ولا مرد لشئ منها ولا زوال ورحم الله الفاضل البرجندى والعلماء جميعا اذ صور وجود الجنابة من دون حدث بثلاث صور اولها هذه ولما اتى على استظهار عدم وجوب الوضوء خص الكلام بالاخريين وجعل هذه بمعزل عنه كما نقلنا كلامه اخر الدلائل وتممته فى الاشكال الخامس لان هذه الصورة تنافى وجوب الوضوء نعم لو تيمم ثم احدث ولم يتوضأ ثم مر بماء وجاوزه فهذا لو ان وجد وضوءً لا وضوء عليه سواء احدث او لم يحدث لان الحدث بعد ما كان مستقلا صار مندرجا لعود الجنابة الى اعضاء الوضوء

وكذا كل حتی يحدث بعد ما لم يحدث بعد رفع الجنابة العائدة عن اعضاء الوضوء بعضا او كلا بماء او تراب فظهر ان ما وقع فی مسألة الجنب المذکورة فی الخانیة الشریفة من قوله احدث او لم یحدث سبق قلم من الامام الاجل فقیه النفس رحمه الله تعالٰی رحمة واسعة ورحمنا به فی الدنیا والاخرة امین ولا غرو فلکل جواد کبوة ولکل صارم نبوة ولا عصمة الا لکلام الالوهیة ثم النبوة والمسألة قد ذکرها محرر المذهب محمد رضی الله تعالٰی عنه فی کتاب الاصل لم یذکر فیه احدث او لم یحدث وهکذا اثره فی الخلاصة اذ قال رجل تیمم للجنابة وصلی ثم احدث ومعه من الماء قدر ما یتوضوء به یتوضوء به لصلاة اخری فان توضا به ولبس خفیه ثم مر بالماء ولم یغتسل حتی صار عادم الماء ثم حضرت الصلاة ومعه من الماء قدر ما یتوضوء به فانه یتیمم ولا یتوضوء فان تیمم ثم حضرت الصلاة الاخری وقد سبقه الحدث فانه یتوضوء به وینزع خفیه وان لم یکن مر بماء قبل ذلك مسح علی خفیه الکل فی الاصل هذا ما عندی والعلم بالحق عند ربی انه بکل شیئ علیم **الافادة ١٢**۔ تقریری هذا فتح ولله الحمد بابا اخر للتاویل **فاقول** مع علی معناها ولا نصر فی شیئ من الالفاظ ونقول الجنابة اذا شملت لم یظهر معها حدث بل اندمج فیها واستهلك کالمذی فی المنی فی حکم الطهارة فمعیتهما لا تکون الا باستقلالهما وذلك فی جنابة مقتصرة لا تشتمل محل الحدث طرا ولا یکون الا بان یتوضا بعد الجنابة کلا او بعضا ثم یحدث کما تقدم والفرض ان الماء یکفی للحدث لا للجنابة فیجب ان تکون الجنابة فی محل اکبر من اعضاء الوضوء وحینئذ لا شك انه اذا وجد وضوءا یجب علیه الوضوء بالاتفاق لان تیممه یکون للجنابة خاصة ولا یرفع الحدث لکونه مستبدا بالحکم والماء کاف له والحمد لله حمدا کثیرا طیبا مبارکا فیه وصلی الله تعالٰی علی سیدنا ومولٰنا محمد واله وذویه امین فظهر ان معنی کلام الامام ان المحدث علی ثلثة انواع الاول من به جنابة وحدها سواء لم یکن معها حدث اصلا کما هو تصویره او کان وهو مغمور مستهلك فیها کجنب لم یمس ماء او غسل بدنه ماعدا اعضاء الوضوء او غسل غیرها او غیر حصة اخری ثم احدث فی الکل قبل ان یتطهر لها والثانی من به جنابة معها حدث کجنب توضا او غسل بعض اعضاء وضوئه فقط او مع غیرها من سائر البدن کلا او بعضا ثم احدث قبل التیمم لها او فعل ذلك وفنی الماء وتیمم لها ثم احدث ثم مر بما یکفی لها فلم یغتسل والثالث من به حدث وحده وهؤلاء نبین احکامها اما القسم الاول (اذا کان الجنب المتفرد بالجنابة بدلیل المقابلة (ما یکفی للوضوء لا للغسل) ای ازالة الجنابة الشاملة کما فی الصورة الاولی

او غیرها کما فی الاخیرتین فانه (یتیمم لا یجب علیه التوضی عندنا) اذ لاحدث معه یستقل بحکم والفرض انه لایخرجه عن جنابته فکان وجوده وعدمه سواء (خلافا للشافعی) رضی اللّٰه تعالٰی عنه لما علمت و(اما) القسم الثانی (اذا کان مع الجنابة حدث یوجب الوضوء) مستبدا بالحکم (فانه یجب علیه الوضوء) قطعا لان حدثه مستقل وقد قدر علی ماء یکفی لازالته ولا یکفیه التیمم (فان) ان التیمم الذی یفعله انما یکون (للجنابة) خاصة لعدم الاندراج فیلزم الوضوء (بلا اتفاق و) اما القسم الثالث (اذا کان للحدث) المتفرد بالحدث (ماء یکفی لغسل بعض اعضائه ففی الخلاف) بیننا وبین الشافعی رضی اللّٰه تعالٰی عنه (ثابت ایضا) فی وجوب صرف ذلک الماء وعدمه وهذا کما تری بحمد اللّٰه تعالٰی احق باسم الشرح من اسم التأویل اذ لیس فیه صرف لفظ عن معناه اصلا وانا اجعله هدیة لروح الامام صدر الشریعة جعله اللّٰه تعالٰی لاصلاح احوالی ومغفرة ذنوبی ذریعة انه هو الرؤف الرحیم ربنا تقبل منا انک انت السمیع العلیم والحمد للّٰه حمدا کثیرا طیبا مبارکا فیه وصلی اللّٰه تعالٰی علی سیدنا ومولٰنا محمد واٰله وذویه اٰمین

**خلاصۂ تحقیقات** ان چند مسائل سے واضح **تنبیہ** ان مسائل میں ہم جہاں جنابت کا لفظ لکھیں گے اُس سے مراد حدث اکبر ہے یعنی جس سے نہانا واجب ہوتا ہے خواہ جنابت ہو یا انقطاع حیض و نفاس اور لفظ حدث سے خاص حدث اصغر مراد ہے یعنی جس سے صرف وضو واجب ہوتا ہے **اقول** وباللّٰہ التوفیق **مسئلہ (۱)** جنابت باقی ہونے کی حالت میں جب حدث پایا جائے (خواہ جنابت سے پہلے کا ہو جیسے سوکر اُٹھا اور نہانے کی حاجت پائی بلکہ یہ صورت ہر انزال میں ہے کہ اُس سے پہلے خروج مذی ہے یونہیں غیبوبت حشفہ سے پہلے مباشرت فاحشہ یا اُس سے بعد کا جیسے جماع کے بعد پیشاب کیا یا اُس کے ساتھ کا جیسے جنابت کیلئے تیمم کیا پھر حدث ہوا وضو کیا پھر پیشاب کو بیٹھا اور اُس کا پہلا قطرہ نکلنے کے ساتھ قابل غسل پانی موجود ہونے کا علم ہوا یا عورت کو پہلی ہی بار دس دن دو منٹ خون آیا تو جس وقت دس رات دن کے گھنٹے منٹ ختم ہوئے وہی وقت اُس کے انقطاع حیض اور اُس پر وجوب غسل کا تھا اور ساتھ ہی ہنوز جریان خون باقی ہے اب یہ استحاضہ اور حدث اصغر ہے اگرچہ یہاں معیت بمعنی اتصال حقیقی ہے کہ ایک آن کا بھی فاصلہ نہیں بلکہ ایک ہی آن فصل مشترک ہے کہ اُس پر حیض ختم اور اُسی سے استحاضہ شروع) بالجملہ جب حدث و جنابت ایک وقت میں جمع ہوں اگرچہ اُن کے حدوث میں تقدم تاخر معیت کچھ بھی ہو اس کی دو قسمیں ہیں **اول** کُل یا بعض اعضائے وضو جتنی جگہ حدث ہے جنابت اُس سب جگہ کو محیط ہو حدث کا کوئی حصہ محل جنابت سے باہر نہ ہو عام ازیں کہ جنابت بھی صرف اُتنی ہی جگہ ہو یا اُس کے علاوہ اور بھی ہمنے اس کا نام مخصّ

مندرج یا مندمج رکھا اسکی بارہ صورتیں ہیں کہ اگر حدث کل اعضائے وضو میں ہے تو جنابت بھی کل میں ہے یا حدث بعض میں ہے تو جنابت کل یا اعضائے وضو یا اُس بعض یا اُسکے ساتھ بعض باقی کے بھی ایک حصہ میں ہے یہ چار شکلیں ہوئیں اور ہر شکل پر ممکن کہ جنابت صرف اسی میں ہو یا اسکے ساتھ باقی بدن کے بعض یا کل میں بھی تو بارہ صورتیں ہو گئیں مثلاً (۱) جنب محدث نے وضو نہ کیا باقی کل بدن دھو لیا کہ حدث و جنابت صرف کل اعضائے وضو میں ہیں یا باقی بعض بدن دھویا کہ حدث کل اعضائے وضو اور جنابت انکے ساتھ باقی بدن کے بھی بعض میں ہے یا اصلاً پانی نہ چھوا کہ حدث اُس کل اور جنابت سارے بدن میں ہے (۲) محدث نے بعض اعضائے وضو دھو لیے کہ حدث بعض میں رہا پھر بلا حدث جنابت ہوئی جسکی تصویر اوپر گزری اب یہ جنابت کل اعضائے وضو میں ہے اور وہی صورتیں ہیں کہ باقی بدن کل یا بعض دھو لیا یا کچھ نہیں (۳) جنب محدث نے بعض اعضائے وضو دھو لیے اور باقی بدن کل یا بعض یا کچھ نہیں (۴) محدث نے مثلاً دو عضو وضو دھو لیے پھر جنابت بے حدث ہوئی اور اُن دو میں کا ایک ہی دھویا کہ حدث دو عضو باقی میں ہے اور جنابت اُن دو اور اُنکے سوا تیسرے میں بھی اور باقی بدن کل یا بعض دھویا یا کچھ نہیں **تنبیہ اقول** اندماج حدث کی چھ صورتیں جن میں جنابت اعضائے وضو میں محل حدث سے زائد میں ہے یعنی ۴-۵-۶-۱۰-۱۱-۱۲ اُسی حالت میں ممکن ہیں کہ جنابت حدث کے بعد ہو کہ یہاں یہ درکار کہ اعضائے وضو میں بعض جگہ حدث نہ ہو اور جنابت ہو اگر حدث متاخر ہوا تو اس بعض سے اُسکا ارتفاع دھونے ہی سے ہوگا اور دھونا جنابت کو بھی زائل کر دیگا ہاں باقی چھ میں حدث و جنابت کا تقدم و تاخر دونوں ممکن ولہذا ہمنے اُن میں جنب محدث کہا کہ ہر صورت کو محتمل رہے وباللہ التوفیق

**دوم** حدث کل یا بعض محل جنابت سے جدا ہو اسے حدث مستقل یا مستبد کہیے اسکی دس صورتیں ہیں کہ حدث کل یا بعض اعضائے وضو جتنی جگہ میں ہو جنابت اُس جگہ کے بعض میں ہو یا اعضائے وضو میں اصلاً نہ ہو یہ بھی چار شکلیں ہوئیں مگر پہلی بدستور ثلاثی ہیں اور دو پچھلی کہ اعضائے وضو میں اصلاً نہ ہو ثنائی کہ باقی بدن کے بعض یا کل کے سوا بالکل نہ ہونے کا احتمال نہیں کہ کلام اجتماع جنابت و حدث میں ہے لہذا یہ دس ہی صورتیں رہیں مثلاً (۱) جنب نے صرف بعض اعضائے وضو یا اُسکے ساتھ باقی کل یا بعض بدن دھو لیا پھر حدث ہوا کہ یہ کل اعضائے وضو میں ہے (۲) جنب نے صرف پورا وضو کیا یا باقی بدن کا بھی ایک حصہ دھویا پھر حدث ہوا (۳) جنب نے فقط ہاتھ یا غیر اعضائے وضو کا کل یا بعض بھی دھویا پھر حدث ہوا اور پاؤں دھوئے کہ پاؤں سے جنابت و حدث دونوں زائل ہو گئے اور حدث باقی تین اعضا میں ہے اور جنابت اُن میں سے صرف دو میں کہ بعد جنابت ہاتھ دھو چکا ہے (۴) جنب نے فقط وضو یا باقی بدن کا بھی بعض دھویا پھر حدث ہوا اور بعض اعضائے وضو دھوئے **اقول** یہاں کلیہ یہ ہے کہ جنابت کے بعد جو عضو وضو دھل چکا اُس میں حدث

مستقل ہے خواہ جمیع اعضائے وضو ہوں کہ اسوقت پورا حدث مستقل ہوگا جیسے ۸، ۵، ۹، ۱۰ میں یا بعض اسوقت بھی مگر مستقل ہوگا جو اس بعض میں ہے باقی بدستور تبع جنابت رہیگا جیسا باقی ۶ میں۔ واللہ تعالٰی اعلم **تنبیہ اقول** استقلال حدث نہیں ہوتا مگر جبکہ حدث جنابت کے بعد ہو کہ یہاں یہ درکار کہ جنابت محل حدث میں اصلاً نہ ہو یا ہو تو اُسکے بعض میں ہو اگر حدث پہلے ہو تو یہ ناممکن ہے کہ جنابت لاحقہ کل یا بعض محل حدث سے بے دھوئے نہ اُٹھیگی اور دھونا حدث سابق کو بھی زائل کردیگا **ثم اقول** تفصیل مقام یہ ہے کہ یہاں چونتیس احتمال عقلی ہیں کہ حدث اگر کل اعضائے وضو میں ہے تو جنابت کل یا بعض میں ہو یا اُن میں کہیں نہیں اور اگر حدث بعض میں ہے تو جنابت کل اعضائے وضو یا اُسی حدث والے بعض کے کل یا بعض یا بعض دیگر کے کل یا بعض یا بعض اول کے کل اور دیگر کے بعض یا بالعکس یا دونوں بعضوں کے بعض یا کسی میں نہیں۔ یہ بارہ شکلیں ہوئیں جن میں سوم و دوازدہم بوجہ مذکور ثنائی ہیں اور باقی دس ثلاثی ان میں بارہ صورتیں کہ جنابت بعض دیگر کے کل یا بعض میں ہو خواہ تنہا یا بعض حدثی کے بعض کے ساتھ کہ ۸، ۹، ۱۰، ۱۱ میں اور ہر ایک ثلاثی محال ہیں کہ ان سب صورتوں کا حاصل یہ ہوا کہ اعضائے وضو کا دوسرا حصہ جسے بعض دیگر کہا تھا حدث سے بالکل خالی ہے اور اُسکے کل یا بعض میں جنابت ہے اور پہلے حصے کے کل میں حدث ہے اور اُس میں جنابت اصلاً نہیں یا بعض میں ہے اب اگر جنابت پہلے ہو اُسکے بعد حدث ہوا تو دوسرا حصہ بے پورا دھوئے حدث سے کیونکر خالی ہوسکتا ہے اور جب دھویا جائیگا جنابت کو بھی رفع کردیگا اُسکے کل یا بعض میں کیسے رہ سکتی ہے اور اگر حدث پہلے ہے اُسکے بعد جنابت بے حدث ہوئی تو پہلے حصے کا جبتک کل یا بعض نہ دھویا گیا اُس سے جنابت کیونکر اُٹھی اور اگر دھویا گیا تو کل یا بعض سے حدث بھی دُھل گیا اُسکے کل میں کیسے رہ سکتا ہے اور اگر حدث و جنابت ساتھ ہوں تو دونوں استحالے ہیں لہٰذا ان ۳۴ میں سے ۲۲ ہی رہیں ۱۲ مندرج ۱۰ مستقل **مسئلہ ۲**۔ حدث مندرج کوئی حکم جداگانہ نہیں رکھتا جنابت کے اندر مستہلک و مستغرق ہوجاتا ہے جیسے منی میں مذی۔ اسکی ۱۲ صورتوں سے ۷، جن میں جنابت و حدث باہم منطبق ہیں ایک دوسرے سے باہر نہیں یہ تو حاجت بیان سے مستغنی ہیں کہ پانی پہلی صورت میں وضو یا ساتویں میں تکمیل وضو کو کافی ملا تو ضرور استعمال کریگا اُسی میں جنابت و حدث دونوں زائل ہوجائیں گے۔ نہ ملا نہ کریگا دونوں رہیں گے ہاں باقی دس صورتوں میں اندراج کا اثر ان احکام سے ظاہر ہوگا **مسئلہ ۳**۔ صورت سوم میں کہ پورا نہانا درکار ہے، اور کل اعضائے وضو میں حدث ہے جو وضو کے کامل چاہتا اگر نہانے پر قادر نہ ہو کہ پانی اتنا نہیں یا نہانا مضر ہے یا نہائے تو نماز کا وقت جاتا ہے اور وضو کے لیے کافی پانی موجود ہے اور اُس سے ضرر بھی نہیں اور وقت میں بھی اُسکے گنجائش ہے بااینہمہ وضو نہ کرے صرف تیمم کافی ہو کہ یہ حدث کوئی حکم مستقل نہیں رکھتا **مسئلہ ۴** یونہیں صورت ۲ میں

کہ غسل کامل درکار ہے اور حدث صرف بعض اعضائے وضو مین کہ فقط تکمیل وضو چاہتا۔ ممکن کہ اُسکے لیے ایک ہی چلو درکار ہوتا اگر اتنے پانی پر قادر ہو جب بھی استعمال نہ کرے صرف تیمم پر قانع ہو **مسئلہ ۵** یونہی صورت ۹ و ۱۲ مین کہ حدث اگر چاہتا تو تکمیل وضو لیکن جنابت اعضائے وضو کا ایک حصہ اور رکھتے۔ علاوہ سارا بدن دھوتا مانگتی ہے اگر انھین وجوہ سے اسپر قدرت نہ ہو اور تکمیل وضو کو پانی حاضر اور اُسپر قادر جب بھی صرف تیمم کرے۔ غرض تضاعیف ہو کی چارون صورتین ایک حکم رکھتی ہین **مسئلہ ۶** باقی چھ صورتون ۲-۴-۵-۸-۱۰-۱۱ مین جنابت کیلیے جتنا دھونا درکار ہے اگر اُسکے لیے پانی یا وقت نہین اور حدث کہ دوم میں وضو باقیون مین تکمیل چاہتا اُسکے لیے پانی اور وقت کافی موجود ہین اور یہ اُسی وقت ہوگا کہ مطلوب جنابت مطلوب حدث سے زیادت معتد بہا رکھتا ہو جب توان چھ کا بھی وہی حکم ہے کہ وضو و تکمیل کی حاجت نہین تیمم کرے ولا یلزم فیہا ولا فی الصور تین ۹ و ۱۲ تلفیق الطہارتین من ماء و تراب بل یسقط ما تقدم ویکون مؤدیا بالتیمم فقط لما قدمنا عن الامام العینی فی الدلیل الاول **مسئلہ ۷** ان ۶ صورمیں مطلوب جنابت سے عجز بوجہ ضرر ہوتا ظاہر اصورت چہارم ودہم مین متوقع نہین کہ اس مین سے ایک حصہ پہلے بوجہ حدث دھو چکا تھا اور باقی کو دھونے پر قدرت اب مفروض ہی کہ مطلوب حدث کے لیے پانی پایا اور اُس کے دھونے پر قادر رہی تو عجز کہین نہ ہوا لہذا ضرور ہے کہ صورت چہارم مین پورا وضو اور دہم مین جسقدر مطلوب جنابت ہی بجا لائے یہان اگرچہ وضو یا تکمیل وضو کا حکم ہوا مگر نہ حدث بلکہ جنابت کے لیے آور اگر فرض کیجیے کہ اتنی دیر مین اُس حصہ اعضائے وضو مین ضرر پیدا ہو گیا جتنا مطلوب جنابت مین مطلوب حدث سے زائد ہی تو تیمم کی اجازت اب بھی نہین ہوسکتی کہ یہ حصہ سارے بدن کے لحاظ سے بہت کم ہی اور غسل مین جب محل ضرر غیر محل ضرر سے کم ہو یہ جائز نہین کہ غیر محل ضرر کو دھوئے اور باقی کے لیے تیمم کرے فانہ ہو التلفیق الممنوع ولا امکان لسقوط ما تقدم لعدم قیام التیمم مقامہ لانفقاد شرطہ العجز بلکہ محل ضرر پر مسح کرے باقی دھوئے۔ یہی حکم یہان ہے بہرحال حدث کے لیے وضو یا تکمیل یہان بھی نہیں **مسئلہ ۸** باقی چار صورتون ۲-۵-۸-۱۱ مین کہ تین کے فصل متوالی سے ہین نظر کیجائے کہ جتنا بدن دھو چکا اور باقی ہین سے جتنے کے دھونے پر قدرت ہی یہ مجموعہ زائد ہے یا اسکے علاوہ اب جو جنابت کیلیے دھونا ہے وہ زیادہ ہی بر تقدیر اول محل ضرر پر مسح کرے اور جو باقی رہ جائے اُسے دھوئے اور بر تقدیر دوم تیمم۔ وضو و تکمیل بوجہ حدث یہان بھی نہین اسکی تفصیل یہ ہی کہ اعضائے وضو کل یا بعض جسقدر حدث مین نہ دھوئے گئے کہ انکا لزوم مطلوب حدث ہو تو اتنے پر قدرت تو مانی ہوئی ہے کما تقدم اور جتنا بدن بعد جنابت دُھل چکا اُسکا کام بھی فارغ ہو گیا اس مجموعہ کا نام مقدور رکھیے اور مطلوب حدث کے علاوہ جتنا مطلوب جنابت یعنی اُس حین دھونا اب درکار ہی اسے دوسرا فریق

کیجیے ان میں کمی بیشی کی نسبت دیکھی جائے صورت دوم میں تمام اعضائے وضو اور بعض باقی بدن مطلوب جنابت تھی یہ فریق
دیگر ہوا اور تمام اعضائے وضو مطلوب حدث تھا اور بعض دیگر باقی بدن دھل چکا یہ فریق اول تمام اعضائے وضو دونوں فریقین
میں مشترک ہیں مشترک ساقط کرکے باقی بدن کے دونوں حصوں میں نسبت دیکھی جائے جو دھل چکا وہ زیادہ ہے تو وضو کرے
نہ حدث بلکہ جنابت کے لیے اور باقی بدن سے جتنا نہ دھلا تھا اُس پر مسح کرے اور اگر جتنا نہ دھلا تھا وہ زیادہ ہے تو تیمم **مسئلہ ۹**
یوہیں ۳۲۹۳ صورت ہشتم میں بعض اعضائے وضو تو جنابت وحدث دونوں سے دُھل چکے تھے اور بعض کہ باقی تھے مطلوب حدث
ومطلوب جنابت دونوں میں مشترک تھے لہذا باقی ہی بدن کے دونوں حصہ مغسول وغیر مغسول میں نسبت ملحوظ ہوگی
مغسول زیادہ ہے تو تکمیل وضو کرے نہ حدث بلکہ جنابت کیلیے اور باقی مطلوب جنابت پر مسح اور غیر مغسول زیادہ ہے تو تیمم
**مسئلہ ۱۰** ۔ صورت ۳۲۹۴ نہم میں مطلوب حدث بعض اعضائے وضو ہیں اور مطلوب جنابت میں کل تو وہ اعضائے وضو کہ
حدث میں نہ دُھلے تھے بوجہ اشتراک ساقط ہوئے اور جتنے دُھل چکے تھے مقدور میں شامل ہونگے تو مغسول حدث اور
باقی بدن سے مغسول سابق یہ دونوں ایک فریق ہوئے اور باقی بدن کا غیر مغسول دوسرا فریق اگر فریق اول زائد ہے
وضو کرے نہ حدث بلکہ جنابت کے لیے اور باقی مطلوب جنابت پر مسح اور اگر دوم زائد ہے تیمم۔ ہاں اگر اتنی دیر میں مغسول
حدث میں ضرر پیدا ہوگیا تو یہ فریق دوم میں شامل ہوگا اب اگر پہلا فریق زائد ہو تو اعضائے وضو سے جسقدر حدث میں
نہ دُھلے تھے اب دھوئے بغرض جنابت نہ بوجہ حدث اور جتنے دُھل چکے تھے اُنپر اور باقی بدن کے غیر مغسول پر
مسح۔ اور دوسرا فریق زیادہ ہو تو تیمم **مسئلہ ۱۱** ۔ صورت ۳۲۹۵ ۱۰ میں مطلوب حدث کہ بعض اعضائے وضو میں سب زیادت
داخل مطلوب جنابت ہیں تو مطلوب حدث مشترک ہوکر ساقط ہوا اور مغسول حدث بدستور شامل مقدور تو وہ اور باقی بدن کا
مغسول پہلا فریق ہے اور غیر مغسول دوسرا اگر فریق اول زیادہ ہے جتنے اعضائے وضو جنابت میں نہ دُھلے اُنھیں جنابت
کے لیے دھوئے اور باقی بدن کے غیر مغسول پر مسح اور فریق دوم زیادہ ہے تو تیمم مگر یہ کہ مغسول حدث کا جتنا ٹکڑا جنابت
میں نہ دھلا اُس میں ضرر تازہ پیدا ہوا تو وہ بھی فریق دوم میں شامل ہوگا اگر فریق اول زیادہ ہو اس ٹکڑے اور باقی بدن
کے غیر مغسول پر مسح کرے اور مطلوب حدث بغرض جنابت دھوئے ورنہ تیمم **تنبیہ** یہ نسبتیں اُسی تقدیر پر ہیں کہ
حصۂ مقدور کے علاوہ باقی تمام حصے میں ضرر ہو ورنہ اُس میں بھی جتنے میں ضرر نہیں شامل مقدور ہوگا **تنبیہ**
جتنے حصہ میں فی نفسہٖ ضرر نہ ہو مگر اُسکے دھونے سے پانی وہاں تک پہنچنا لازم ہو جسمیں ضرر ہے تو وہ بھی غیر مقدور ہے
کما نصوا علیہ واللہ سبحٰنہ وتعالٰی اعلم **مسئلہ ۱۲** ۔ جسطرح ۳۲۹۶ ابتدا میں اس حدث کے قابل پانی موجود ہونا
تیمم کو مانع نہیں یوہیں اگر پانی اصلا نہ تھا اور تیمم کرلیا کہ جنابت وحدث دونوں کو رفع کرگیا اب پانی اتنا ملا کہ اُس حدث کو

کافی ہے جب بھی اُسکے استعمال کی حاجت نہیں یہ تیمم حدث کے حق مین بھی نہ ٹوٹیگا کہ حدث کا کوئی حکم نہ تھا تیمم جنابت کا تھا اور اُسکے قابل پانی نہیں بفضلہ عزوجل یہ تمام احکام و مسائل و تفصیلات جلائل اس فتاوے کے خصائص سے ہین اسکے غیر مین نہ ملین گے ذکرناھا تفقھا و نرجو من ربنا اصابۃ الصواب والحمد للہ العزیز الوھاب وصلی اللہ تعالیٰ علی السید الاواب والہ وصحبہ وامتہ الی یوم الحساب **مسئلہ ۱۳**۔ حدث مستقل ہو اُسکے لیے تیمم مین خاص اُس پانی سے عجز دیکھا جائیگا جو اُسکے لیے کافی ہو مطلوب جنابت سے عجز اُسکے لیے تیمم جائز نہ کریگا مثلاً استقلال کی صورت نہم مین جنب نے وضو کیا پھر حدث ہوا پھر سارا وضو کیا مگر ایک اُنگلی کی ایک پور چھوڑ دی کہ اب جنابت کے لیے اتنا پانی درکار رہا جو اعضائے وضو کے علاوہ جمیع بدن کو کافی ہو اور حدث کے لیے صرف اس پور کو اب اس نے اگر صرف اتنا پانی پایا کہ اس پور کو دھو سکے تو یہ خیال نہ کرے کہ اُس سارے بدن کے لیے تو تیمم کرنا ہے ایک پور دھونا کیا ضرور ایسا کریگا تو تیمم کافی نہ ہوگا نماز نہ ہوگی بلکہ ضرور ہے کہ اس پور کو دھولے کہ حدث مستقل سے فارغ ہو جائے جنابت کے لیے تیمم کرے **مسئلہ ۱۴**۔ اگر جنابت و حدث مستقل کسی کے قابل پانی نہ پایا اور تیمم کیا کہ دونون کے لیے ایک ہی کافی ہوا یہ تیمم اگرچہ صورۃً ایک ہو معنےً دو ہین ایک تیمم جنابت کے لیے دوسرا اُس حدث کے واسطے ہر ایک جدا جدا اپنی شرط کا پابند رہیگا اگر اتنا پانی پایا کہ حدث کو کافی ہے اور جنابت کو کافی نہین حدث کے حق مین تیمم ٹوٹ جائیگا اُسے دھونا لازم ہوگا بخلاف صورت مسئلہ ۱۲ کہ اُس مین تیمم صورۃً و معنےً ہر طرح ایک تھا تو حدث کے لیے کافی پانی سے نہ جائیگا جبتک جنابت کو کافی نہ ہو **مسئلہ ۱۵**۔ جنابت کی تطہیر اگرچہ تیمم سے ہوئی ہو پانی سے کوئی حصہ نہ دھویا ہو اُسکے بعد جو حدث ہوگا تمام و کمال مطلقاً مستقل رہیگا کہ جنابت رفع ہو چکی معدوم مین موجود کا اندراج کیا معنے مثلاً کسی مریض کو نہانا مضر ہے وضو مضر نہین اُسے جنابت ہوئی اور حدث بھی اسے فقط تیمم کا حکم تھا تیمم کر لیا اب پھر حدث ہوا اور وہ یہ خیال کرے کہ مجھے تو حدث کے لیے بھی تیمم ہی کافی ہوا تھا اب بھی تیمم کر لون یہ نہین ہو سکتا کہ جنابت کے لیے تو تیمم کر چکا وہ حدث سے نہ ٹوٹیگا جبتک دوبارہ جنابت نہ ہو اب اگر یہ تیمم جنابت کے لیے کرتا ہے لغو ہے اور اگر حدث کے لیے کرتا ہے تو وضو پر تو وہ قادر ہے اسکے لیے تیمم کیسے کر سکتا ہے لاجرم وضو لازم ہے **مسئلہ ۱۶**۔ ہان اگر جنب نے پانی نہ پاکر تیمم کیا پھر حدث ہوا پھر قابل جنابت پانی پایا اور استعمال نہ کیا کہ تیمم ٹوٹ گیا اور جنابت عود کر آئی اب یہ صورت اجتماع جنابت و حدث کی ہوگی اور دونون کہان کہان ہین اسکے لحاظ سے وہی صور اندراج و استقلال جاری ہونگی جو ان مین سے پائی جائے مثلاً جنابت کے لیے صرف تیمم کیا تھا پھر حدث ہوا پھر جنابت پلٹی تو اب یہ سارے بدن مین ہے جسمین اعضائے وضو بھی داخل لہذا حدث نہ مستقل تھا اب مندرج ہو گیا

اور فقط قابلِ وضو پانی کا استعمال اُسے ضرور نہ ہوگا اور اگر بعد جنابت وضو کرلیا تھا پھر پانی نہ رہا تیمم کیا پھر حدث ہوا پھر جنابت ملی تو اب یہ حدث مستقل ہی رہیگا کہ اعضائے وضو میں جنابت نہ رہی اور پلٹے گی اُتنی ہی جتنی باقی رہی تھی وقس علیہ یونہیں اگر اس عود جنابت کے بعد حدث ہوا تو انھیں تفاصیل و احکام پر رہیگا اگر بعد جنابت وعود اعضائے وضو سے دونوں وقت کچھ نہ دھویا تھا حدث بتمامہ مندرج ہوجائیگا اور اگر پہلے یا اب وضو کرلیا تھا اسکے بعد حدث ہوا بالکلیہ مستقل رہیگا اور اگر بعض اعضائے وضو دھو لیے تھے تو اسقدر میں مستقل باقی میں مندرج واللہ سبحٰنہ وتعالٰی اعلم وعلمہ جل مجدہ اتم واحکم وصلی اللہ تعالٰی علٰی سیدنا ومولٰنا محمد النبی الکریم الاکرم ۔ الحبیب الرؤف الارأف الرحیم الارحم ۔ وعلٰی اٰلہ وصحبہ سادۃ الامم ۔ قادتنا الی الطریق الامم ۔ وابنہ وحزبہ وامتہ وبارک وسلم ۔ ابد الاٰبدین ۔ والحمد للہ رب العٰلمین ۔

# رسالہ مجلی الشمعۃ لجامع حدث ولمعۃ

## ۱۳۳۶ھ

بسم اللہ الرحمٰن الرحیم

الحمد للہ الذی جلی الشمعۃ ۔ شمعۃ الاسلام باوفی لمعۃ حمدا بریأ عن الریاء والسمعۃ ۔ اذ اظہر انوار مزید الجمعۃ ۔ وفتح بنورہ بصر المؤمن وسمعہ ۔ واتم بظہورہ قلع کل ضلال وقمعہ ۔ صلی اللہ تعالٰی علیہ وبارک وسلم ابد الصلٰوۃ وسلاما وبرکات تعم ذویہ وتجمع جمعہ امین رسالہ الطلبۃ البدیع میں مسئلہ لمعہ کا ذکر آیا اور اُس میں تفاصیل کثیرہ ہیں کہ کتابوں میں نہ ملیں گی اُنکے بیان میں یہ سطور ہیں وباللہ التوفیق جنب نے بدن کا کچھ حصہ دھویا کچھ باقی رہا کہ پانی نہ رہا پھر حدث ہوا کہ موجب وضو ہے اب جو پانی ملے اُسے وضو ورفع حدث میں صرف کرے یا بقیہ جنابت کے دھونے میں یا کیا۔ یہ مسئلہ لمعۃ لُمعہ بالضم یہاں وہ حصہ بدن ہے جو بعد جنابت سیلان آب سے رہ گیا [۳۴۹۷] **اقول** یہاں تین تقسیمیں ہیں **تقسیم اول** بلحاظ محل لمعہ۔ اُس میں سات احتمال ہیں

(۱) وہ لمعہ خود ہی اعضائے وضو ہوں انھیں کو غسل میں نہ دھویا تھا پھر حدث بھی ہوا اور یہ [۳۴۹۸] صورت وہ ہے کہ کلی اور ناک میں پانی پہنچانا ہوچکا ہو ورنہ صرف اُن اعضا میں جنابت نہ ہوگی جنکا وضو میں دھونا فرض ہے جسپر پانی کی کفایت وعدم کفایت کا مدار ہے کہ یہاں کافی سے وہی مراد ہے جو ادائے فرض کردے ولہذا محدث اگر اتنا پانی پائے کہ مونھ ہاتھ پاؤں ایک ایک بار دھولے نہ تثلیث کو کافی ہو نہ مضمضہ واستنشاق کو تو اُسپر وضو فرض ہے تیمم جائز نہیں اور

بعد تیمم اتنا پانی پائے تو تیمم ٹوٹ جائیگا (۲) لمعہ تمام اعضائے وضو مع زیادت ہون کہ وضو بھی نہ کیا اور باقی بدن کا بھی بعض حصہ نہ دھویا تھا اگرچہ اسیقدر کہ مضمضہ واستنشاق نہ کیا تھا (۳) لمعہ صرف بعض اعضائے وضو ہو یعنی انکے سوا تمام بدن مع دہان وبینی اور ان مین سے بعض دھولیے تھے بعض باقی (۴) لمعہ بعض اعضائے وضو مع بعض باقی بدن ہو مثلاً نصف وضو کیا اور باقی نصف بدن دھویا یا مثلاً صرف مونھ دھونا اور مضمضہ باقی تھا (۵) لمعہ بعض وضو مع جمیع باقی بدن ہو کہ صرف اعضائے وضو سے کچھ دھوئے (۶) لمعہ اعضائے وضو سے جدا بعض باقی بدن ہو اگرچہ اسیقدر کہ پورا نہایا اور مضمضہ واستنشاق نہ کیا (۷) لمعہ جمیع باقی بدن ہو کہ صرف وضو بے مضمضہ واستنشاق کیا

**تقسیم دوم** بنظر ترتیب حدث وتیمم ووجدان آب۔ علمانے کچھ مفصل کچھ مجمل ان شقوق کی طرف توجہ فرمائی کہ تیمم جنابت کے بعد حدث ہوا یا پہلے اور بعد ہوا تو اسکے لیے تیمم سے کے بعد پانی ملا یا پہلے **اقول** یہان چار چیزین ہین تیمم جنابت حدث۔ تیمم حدث۔ وجدان آب۔ انکے اختلاف ترتیب مین عقلی احتمال چوبیس ہین لیکن یہان چند نکتے ہین کہ ان مین سے بہت کو کم کر دینگے **اولاً** وجدان آب کے بعد فرض صورت کا مرتبہ نہین بلکہ بیان حکم کا کہ پانی پایا تو کیا کرے ولہذا لما ذکر الامام الاسبیجابی فی شرح الطحاوی ما اذا وجد الماء بعد التیمم للجنابۃ لم یزد علی ان کفاہ غسل والا فتیممہ باق تو چوبیس مین وہ چھ جنکی ابتدا مین وجدان آب ہے صرف ایک رہی کہ جنب نے ابھی نہ تیمم کیا تھا نہ حدث ہوا کہ پانی پایا تو یہی باقی ۱۸ مین جہان وجدان آب وسط مین آئے تصویر اسپر ختم کر دی جائے کہ رباعی کی جگہ ثلاثی یا ثنائی رہ جائے **ثانیاً** مذہب صحیح ومعتمد پر نیت تیمم مین تعیین حدث وجنابت لغو ہے تو باقی ۱۸ مین وہ ۶ جنکی ابتدا مین تیمم جنابت ہی اور وہ چھ جنکے آغاز مین تیمم حدث ہی متحد ہین اور اگر تعیین ہی کیجیے تو تیمم حدث پیش از حدث باطل ہے یون بھی یہ چھ نکل جائینگے **ثالثاً** جس ترتیب مین دونون تیمم متصل واقع ہون ایک واجب الحذف ہے کہ تیمم بعد تیمم لغو ہے یون ان ۱۲ سے پانچ رہ جائینگی اور اس ایک سے ملکر ۶ ایک یہ کہ بعد جنابت پانی پالیا ابھی تیمم وحدث کچھ نہ ہوا تھا دوسری یہ کہ تیمم جنابت کے بعد پایا ابھی حدث نہ تھا یہ دو یہان قابل لحاظ نہین کہ ان مین حدث وجنابت کا اجتماع ہی نہین اور انکا حکم خود ظاہر پہلی مین اگر پانی غسل کو کافی ہے غسل کرے ورنہ تیمم دوسری مین اگر پانی کافی ہے تیمم ٹوٹ گیا نہائے ورنہ نہین باقی چار یہ ہین (۱) حدث کے بعد پانی پایا ابھی تیمم نہ کیا تھا یہ دوم متروک کی طرح ثنائی ہے یعنی ان چار چیزون سے اس مین دو ہین (۲) حدث ہوا پھر تیمم کیا پھر پانی پایا (۳) تیمم کیا پھر حدث ہوا پھر پانی پایا یہ دونون ثلاثی ہین۔ (۴) تیمم کیا پھر حدث ہوا پھر تیمم کیا پھر پانی پایا یہ رباعی ہے **ثم اقول** مسئلۂ لمعہ مین معظم مقصود یہ بتانا ہی کہ حدث وجنابت دونون جمع ہون اور پانی ایک کے قابل تو اسے کس طرف صرف کرے باقی صور تکمیل اقسام کیلیے ہین

یہ سوال وہین عائد ہوگا جہان حدث مستقل ہو کہ حدث مندرج اپنا کوئی حکم ہی نہین رکھتا نہ وہ اپنے لیے پانی کا طالب اور ہم رسالہ الطلبۃ البدیعہ مین واضح کر چکے کہ جنب کا حدث مستقل نہ ہوگا مگر جبکہ کُل یا بعض اعضائے وضو سے پانی یا مٹی سے جنابت کے زوال کلی یا موقت کے بعد حادث ہوا ور حدث جب حادث ہوگا کُل اعضائے وضو پر طاری ہوگا تو وہ صورت جسپر اس مسئلہ لمعہ مین کلام ہے اقسام مسطورۂ رسالۂ مذکورہ سے صورت اولی کے اقسام ہین جسمین حدث کُل اعضائے وضو مین تھا اُسکی آٹھ قسمین تھین جنابت کُل یا بعض اعضائے وضو مین تنہا یا مع بعض یا کل باقی بدن ہو یا اعضائے وضو مین اصلا نہ ہو صرف بعض یا کل باقی بدن مین ہو ان مین سے قسم سوم کہ جنابت کل اعضائے وضو مع جمیع باقی بدن مین ہو یہان نہین کہ کلام لمعہ مین ہے یہ لمعہ نہ ہوا سارے بدن مین جنابت ہوئی باقی سات یہی سات ہین جو ابھی تقسیم اول مین مذکور ہوئین - یہ ان چار انواع تقسیم دوم سے ملکر اٹھائیس ہوتین مگر ان مین چار وہ ہین جن مین حدث اصلا مستقل نہین یعنی تقسیم اول کی دو قسم پیشین جن مین جنابت جمیع اعضائے وضو مین ہے تقسیم دوم کی نوع اول سے ملکر جنمین حدث تیمم جنابت سے پہلے ہے لہذا یہ چار اس مسئلہ مین ملحوظ نہین **اقول**[۳۵۰۱] اور انکا حکم ظاہر پانی لمعہ کے لیے کافی دیکھا جائیگا اگر ہے اُسکا دھونا واجب اُسکے ساتھ حدث خود ہی دُھل جائیگا ولہذا پہلی صورت مین کہ جنابت صرف کل اعضائے وضو مین تھی وضو کے قابل پانی پانے سے وضو واجب ہوگا نہ حدث بلکہ جنابت کیلیے اور اگر پانی لمعہ کو کافی نہین تو استعمال اصلا ضروری نہین اگرچہ وضو کے لیے کافی ہو ہان تقلیل لمعہ کے لیے اُسے استعمال کریگا جسمین اختیار رہیگا کہ خواہ وضو کرے خواہ باقی بدن مین جو لمعہ ہے اُسے دھولے خواہ بعض وہ اور بعض اعضائے وضو دھولے اور اگر پانی اُن مین ہر ایک کے بعد بچے تو چاہے باقی بدن کا لمعہ دھوئے اور کچھ اعضائے وضو یا وضو پورا کرے اور کچھ لمعہ دھوئے ہان دونون صورتون مین وضو اولی ہے کہ ادائے سنت ہے کما تقدم عن الکافی وشرح الزیادات للعتابی فی الطلبۃ البدیعۃ باقی رہین چوبیس[٢٤] اُن مین اٹھارہ[١٨] کا حدث مطلقاً مستقل ہے یعنی تقسیم اول کی ساتون قسمین تقسیم دوم کی اخیرین سے ملکر چودہ[١٤] ہوئین اسلیے کہ حدث بعد تیمم ہمیشہ مستقل ہوتا ہے نیز تقسیم اول کی دو قسم اخیر دوم کی اولین سے ملکر چار ہوئین اسلیے کہ یہان جنابت خود ہی اعضائے وضو مین نہین تو حدث اگرچہ اُسکے تیمم سے پہلے ہو مستقل ہوگا - باقی چھ یعنی تقسیم اول کی ٣-٤-٥ تقسیم دوم کی ١-٢ سے ملکر ان مین پورا حدث مستقل نہین بلکہ اُتنے ہی حصۂ اعضائے وضو کا جو بعد جنابت دُھل چکے تھے - اُن ١٨ مین حدث پورے وضو کا پانی چاہیگا اور ان ٦ مین صرف اُتنا جو اس حصہ کو دھودے جسمین یہ مستقل ہے - یہ یاد رکھیے کہ آگے کام دیگا **تقسیم سوم** پانی کہ پایا کس مقدار کا تھا اس مین علمانے پانچ اصناف فرمائین صرف[١] وضو کو کافی صرف[٢] لمعہ کو کافی مجموع[٣] کو کافی ہر[٤] ایک کو جدا جدا کافی

کہ چاہے وضو کرلے یا لمعہ دھولے دونوں نہ ہوسکیں اصلا کافی نہیں اکثر کتب مثل شرح طحاوی و خزانۃ المفتین و منیہ و حلیہ و شرح وقایہ و رد المحتار میں وضو و لمعہ سے تعبیر فرمائی **و انا اقول** [۳۵۰۳] تعبیر حدث و جنابت سے جس طرح خلاصہ میں فرمائی اس سے اولٰی ہے اور حق تعبیر تقیید حدث بمستقل ورنہ اطلاق حدث سے کل حدث متبادر اور ہم ابھی ثابت کرچکے کہ یہاں چھ صورتوں میں حدث کا صرف ایک پارہ مستقل ہوتا ہے اُس کے لیے وضو کو کافی پانی درکار نہیں بلکہ صرف اُتنے ٹکڑے کو والکافی والھندیۃ وان عبرا بالحدث واللمعۃ فقد قالا لوصرفہ الی الوضوء جاز اتفاقا وقال فی الکافی فی الاٰخر ثم وجد ماء یکفی لاحدھما ای لبقیۃ بدنہ او المواضع وضوئہ اھ وقال فی السراج الوھاج ومنحۃ الخالق فی مسألۃ اللمعۃ لو توضأ بذلک الماء لم یجز اھ وصدر الشریعۃ وان عبر فی موضعین بالحدث والجنابۃ غیر ان عبارتہ ابعد العبارات عن احاطۃ الاقسام لتخصیصہ الکلام بلمعۃ فی الظھر فقد اختار القسم السادس من الاقسام السبعۃ عینا وبالجملۃ [۳۵۰۵] الظاھر المتبادر من کلامھم رحمھم اللہ تعالٰی وجمعنا بھم قصر الکلام علی القسمین الاخیرین الذین فیھما الحدث خارج اعضاء الوضوء واللہ تعالٰی اعلم بمراد عبادہ **ثم اقول** [۳۵۰۶] تقسیم اول کی ہر قسم میں یہ پانچوں صنفیں نہ ہوسکیں گی **قسم اول** میں صرف دو ہوں گی کہ پانی وضو کو کافی ہے یا نہیں کہ وضو و لمعہ متحد ہیں تو پہلی تین صنفیں ایک ہیں اور چہارم ناممکن۔ لہذا قسم اول کہ دو نوع آخر سے دو تھی ان دو صنفوں سے چار ہوئی **قسم دوم** میں تین کہ صرف وضو کو کافی ہو یا مجموع کو کہ لمعہ ہی یا کسی کو نہیں یہاں دوم و چہارم محال تو یہ قسم دو نوع آخر پھر ان تین صنفوں سے چھ ہوئی **قسم سوم** میں دو نوع آخر کے ساتھ پورا حدث مستقل ہے تو کامل وضو کا طالب لہذا یہاں بھی تین ہی صنفیں ہوں گی صرف لمعہ کو کافی ہو یا مجموع کو کہ وضو ہے یا کسی کو نہیں۔ یہاں اول و چہارم محال اور دو نوع اول کے ساتھ بعض حدث مستقل ہے تو اپنے ہی قابل پانی چاہیگا اور اب پانچوں صنفیں ہوں گی کہ یہاں اعضائے وضو دو حصے ہوگئے ایک میں جنابت ہے جو بعد جنابت نہ دھویا تھا دوسرے میں حدث مستقل آب ہوسکتا ہے کہ پانی صرف اس حدث کو کافی ہو جبکہ یہ حصہ چھوٹا ہو یا صرف جنابت کو جبکہ وہ حصہ کم ہو اور دونوں صورتوں میں پانی بڑے کے قابل نہیں یا پورے وضو کو کافی ہو کہ مجموعہ ہے یا ہر حصے کو جدا جدا جبکہ وہ دونوں برابر ہوں یا کم و بیش اور پانی بڑے کو کافی ہے نہ مجموع کو یا کسی کو کافی نہیں جبکہ دونوں برابر ہوں یا پانی چھوٹے سے بھی کم تو دس یہ چھ وہ سولہ ہوئیں **قسم چہارم** چاروں نوعوں کے ساتھ پانچ ہے کہ مطلوب حدث کل وضو ہو جیسے دو نوع آخر کے ساتھ یا بعض وضو جیسے دو نوع اول کے ساتھ بہر تقدیر اُسے مطلوب جنابت سے کہ بعض وضو و بعض باقی بدن ہے کمی بیشی مساوات ہر نسبت ممکن۔ بیشی یوں کہ جنابت میں رو و پشت سے

دو دو انگل جگہ رہی تھی ظاہر ہے کہ اعضائے ثلثہ کو اس سے بہت زائد پانی درکار ہوگا وقس علیہ تو یہ قسم منتفی ہوئی قسم پنجم ہر نوع کے ساتھ چار ہی ہے کہ تنہا جمیع باقی بدن کل محل وضو سے زائد ہے تو یہاں صنف دوم ناممکن ہے اور یہ قسم سولہ قسم ششم میں بہرحال پانچوں ہونا ظاہر کہ اعضائے وضو کو بعض باقی بدن سے ہر نسبت متصور تو یہ بھی بیس ہے قسم ہفتم میں کہ صنف دوم محال او رمثل پنجم سولہ۔ لہذا مسئلہ لمعہ میں سب صورتیں اٹھانوے ۹۸ ہیں کتب اکابر میں بہت کم کا بیان ہے اگر ظاہر متبادر اقتصار یہ وقسم آخر پر رکھیں جب تو بہت کم ہونگی حتی کہ سب سے زیادہ تفصیل والی کتاب شرح وقایہ میں ۹۸ میں سے صرف پندرہ ۱۵ ورنہ احاطہ بہرحال نہیں ہوسکتا کہ اصناف ہی کا احاطہ نہ فرمایا صور درکنار تفصیل مسئلہ اسوقت دس کتابوں سے پیش نظر شرح مختصر الطحاوی للامام الاسبیجابی پھر خزانۃ المفتین۔ خلاصہ۔ کافی پھر ہندیہ۔ منیہ غنیہ پھر رد المحتار۔ سراج وہاج صدر الشریعۃ۔ سراج سے منحۃ الخالق نے کچھ نقل کرکے باقی کا اُسپر حوالہ کردیا اور بحر الرائق نے زیر قول مصنف لبعد کامیلا ضمنا صرف ایک صورت کی طرف اشعار فرمایا منیہ نے صرف نوع اول لی اور اُس میں بھی تین ہی صنفیں خلاصہ نے نوع سوم پر اقتصار فرمایا کافی وہندیہ نے نوع چہارم میں پانچوں اصناف اور دوم وسوم میں صرف صنف چہارم شرح طحاوی خزانۃ المفتین وحلیہ ورد المحتار نے دو نوع اخیر میں پانچوں صنف شرح وقایہ نے نوع دوم کا بھی اضافہ فرمایا مگر کلام کو تصریحا صرف قسم ششم سے خاص فرمادیا۔ عبارات یہ ہیں **منیہ** جنب اغتسل وبقی لمعۃ ولیس معہ ماء تیمم للمعۃ وان وجد ماء بعد ما احدث یغسل اللمعۃ ویتیمم للحدث اذا کان الماء یکفی للمعۃ ولا یکفی للوضوء وان کان یکفی للوضوء لا للمعۃ یتوضأ ویتیمم لاجل اللمعۃ وان کان الماء یکفی لاحدھما علی الانفراد فانہ یغسل اللمعۃ ویتیمم للحدث اھ **خلاصہ** اغتسل وبقی لمعۃ یتیمم فان وجد الماء غسل اللمعۃ ولا یتیمم فان احدث قبل غسل اللمعۃ ثم وجد الماء ان کفی لھما صرف الیھما وان کان لا یکفی لواحد منھما یتیمم للحدث وتیممہ للجنابۃ باق ویستعمل ذلک الماء فی اللمعۃ لتقلیل الجنابۃ فان کفی لاحدھما دون الاخر صرف الیہ وان کفی لکل علی الانفراد یغسل اللمعۃ ویتیمم للحدث اھ **کافی وہندیہ** جنب اغتسل وبقی لمعۃ یتیمم فان تیمم ثم احدث تیمم للحدث فان تیمم (ای للحدث) فوجد ماء یکفیھما صرفہ الیھما وان کفی معینا صرفہ الیہ والتیمم للاخر باق وان کفی واحدا غیر عین صرفہ الی اللمعۃ واعاد تیممہ للحدث عند محمد وعند ابی یوسف لا یعید فان لم یکن تیمم للحدث قبل وجود ھذا الماء فتیمم (ای للحدث کما فی الہندیۃ) قبل غسل اللمعۃ لم یجز عند محمد وعند ابی یوسف یجوز وان لم یکف واحدا بقی

تیممها جنب علی بدنه لمعة احدث قبل ان یتیمم تیمم لهما واحدا فان وجد ما یکفی لاحدهما غیر عین صرفه الی اللمعة ویعید التیمم للحدث عند محمد جنب معه ماء کاف للوضوء تیمم ولم یتوضأ فان توضأ وتیمم لجنابته فاحدث تیمم لحدثه فان وجد ماء یکفی لاحدهما صرفه الی الجنابة ویعید تیممه للحدث عند محمد اھ **حلیه ورد المحتار** الواجد للماء بعد ما تیمم للجنابة ثم احدث بعد ذلک علی وجهین احدهما ان یجد الماء قبل ان یتیمم للحدث فالماء اما ان یکون کافیا للمعة والوضوء فیغسلها ویتوضأ واما غیر کاف لاحدهما فیتیمم للحدث واما کافیا للمعة دون الوضوء فیصرفه الی اللمعة ویتیمم للحدث واما کافیا للوضوء دون اللمعة فیتوضأ ولا یغسل اللمعة ولا یتیمم لها واما کافیا لاحدهما غیر عین فیغسل اللمعة ویتیمم للحدث الوجه الثانی ان یجد الماء بعد ان یتیمم للحدث الخ فیه ذکر الخمسة علی نحو ما مر **شرح طحاوی وخزانة المفتین** للمسافر اجنب فاغتسل ثم علم انه بقی لمعة فانه یتیمم لانه لم یخرج عن الجنابة لبقاء اللمعة ولو احدث قبل التیمم یتیمم تیمما واحدا للمعة والحدث جمیعا کما اذا احدث مرارا لا یجب علیه اکثر من وضوء واحد ولو احدث بعد التیمم ثم وجد الماء فهو علی خمسة اوجه اذ کفاهما جمیعا یغسل اللمعة ویتوضوء للحدث وان کان لا یکفیهما یغسل مقدار ما یکفیه حتی تقل الجنابة ویتیمم ولو کفی للمعة یغسل اللمعة ویتیمم للحدث ولو کفی للوضوء دون اللمعة یتوضأ ولا یغتسل اللمعة وهو کا جنب اذا تیمم ثم احدث ثم وجد الماء یکفیه للوضوء یتوضؤ به ولو کفی لکل علی الانفراد لا جمیعا یغسل اللمعة لان الجنابة اغلظ ثم یتیمم للحدث ولو بدأ بالتیمم ثم غسل اللمعة لا یجوز وعلیه ان یتیمم بعد الغسل وفی النوادر ان علیه ان یبدء بایهما شاء ولو وجد الماء بعد ما تیمم للمعة قبل الحدث فهو علی وجهین ان کفاه یغسلها وان لم یکفه یغسل قدر ما یکفیه وتیممه علی حاله ولو وجد بعد ما احدث وتیمم للحدث فهو علی خمسة اوجه علی ما ذکرنا ان کفاهما صرفه الیهما وان لم یکفهما غسل اللمعة مقدار ما یکفیه وتیممه علی حاله وان کفی للمعة لا للوضوء یغسل اللمعة والتیمم علی حاله وان کفی الوضوء دون اللمعة یتوضؤ وان کفی لاحدهما علی الانفراد یغسل اللمعة وتیممه علی حاله وعلی قیاس قول محمد یتیمم اھ **شرح وقایه** اغتسل الجنب لم یصل الماء لمعة ظهره وفنی الماء واحدث حدثا یوجب الوضوء فتیمم لهما ثم وجد من الماء ما یکفیهما بطل تیممه فی حق کل واحد منهما وان لم یکف لاحدهما بقی فی حقهما وان کفی لاحدهما بعینه غسله ویبقی التیمم فی حق الآخر وان کفی لکل منفردا غسل اللمعة هذا اذا

تیمم للحدث تیمما واحدا اما اذا تیمم للجنابۃ ثم احدث فتیمم للحدث ثم وجد الماء فکذا فی الوجوہ المذکورۃ وان تیمم للجنابۃ ثم احدث ولم یتیمم للحدث فوجد الماء الخ وفیہ ذکر الخمسۃ نحو ما مر

توضیحات مصنف

فقیر غفرلہ المولی القدیر چاہتا ہے کہ بتوفیق الٰہی عزوجل جملہ اٹھانوے[۳۵۱۴] صورمع احکام مبین کرے اُنکے لیے یہ تصویر رکھیں کہ اقسام سبعہ پیشانی پر ہوں اور ہر پیشانی کے تحت میں چاروں نوعیں ان رموز حروف میں لکھیں ف تیمم جنابت ح حدث م تیمم حدث و وجدان آب تو ح و کا مطلب یہ ہوا کہ جنابت کا ابھی تیمم نہ کیا تھا کہ حدث ہوا اور اب بھی تیمم نہ کیا تھا کہ پانی پایا اور ف ح و یہ کہ جنابت کے بعد تیمم کیا پھر حدث ہوا پھر پانی ملا وقس علیہ پھر ان میں ہر ایک کو اُتنے اصناف پر منقسم کریں جتنی اُس میں محتمل ہیں یہاں لمعہ وضو و ہر دو و ہر یک و ہیچ سے پانی کی کفایت مقصود ہے کہ لمعہ کو کافی ہے یا وضو کو یا دونوں کو یا ہر ایک کو یا کسی کو نہیں اور جہاں پورا حدث مستقل نہیں وہاں بجائے وضو قدر مستقل لکھا ہے یعنی اُتنا پانی ملا جو صرف اُن اعضا کو کافی ہے جن میں حدث مستقل ہے یعنی اعضائے وضو کا جتنا حصہ جنابت کے بعد دھولیا تھا پھر حدث ہوا یوں یہ تمام صورتیں مفصل ہوگئیں اب احکام کی باری آئی وہ بہت جگہ مشترک ہیں ایک ایک پانچ پانچ یا کما بیش صورتوں کے لیے ہیں لہذا تکرار سے بچنے کو اول اُن احکام کی فہرست نمبر شمار کے ساتھ لکھیں پھر جدول صور میں ہر صورت کے نیچے لفظ حکم لکھ کر جو حکم ہو اُسکا نمبر تحریر کردیں کہ اُسکے ذریعہ سے جس صورت کا حکم چاہیں فہرست میں دیکھ لیں وباللہ التوفیق

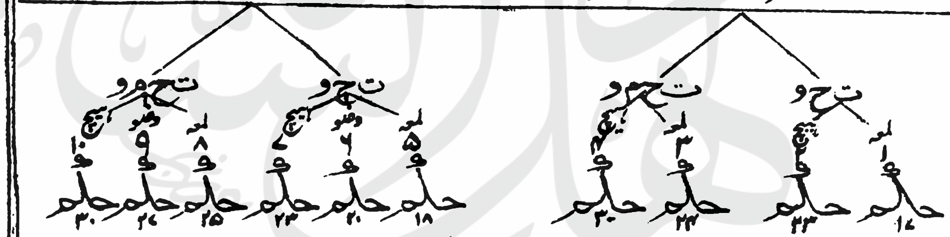
## فہرست احکام

فہرست احکام

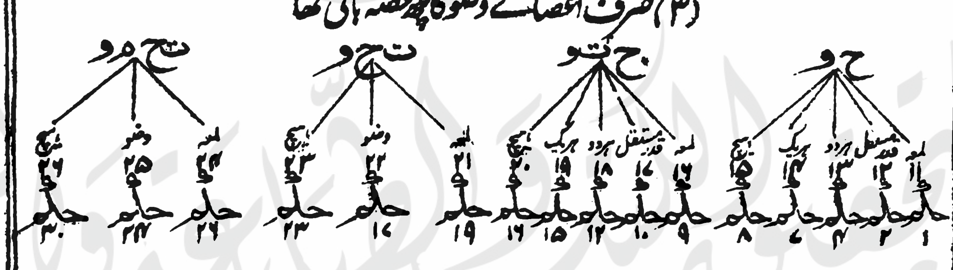
مناسب ہو کہ ہر نوع کے حکم علیحدہ لکھیں کہ مراجعت میں اور بھی سہولت ہو ح و[۳۵۱۵] (۱) لمعہ دھوئے اور حدث کے لیے تیمم کرے اُسکے دھونے سے پہلے خواہ بعد اور تقدیم[۳۵۱۶] ہونا بہتر ہے کہ امام شافعی رضی اللہ تعالٰی عنہ کا خلاف نہ رہے۔ صورت ۱۱ و ۲۷ و ۶۳ (۲) قدر مستقل کو دھوئے اور لمعہ کا تیمم کرے ص ۱۲ و ۲۸ و ۴۸ (۳) وضو کرے اور لمعہ کا تیمم۔ ص ۶۴ و ۸۴ (۴) پورا وضو کرے طہارت ہوگئی۔ ص ۱۳ (۵) وضو کرے اور باقی جگہ دھوئے طاہر ہوگیا۔ ص ۲۹ و ۶۵ (۶) پورا نہائے۔ ص ۴۹ و ۸۵ (۷) پہلے لمعہ دھوئے پھر حدث کا تیمم کرے اگر پہلے تیمم کرلیگا لمعہ دھونے کے بعد پھر کرنا ہوگا۔ ص ۱۴ و ۳۰ و ۴۷ و ۶۶ و ۸۳ (۸) دونوں کے لیے ایک تیمم کرے اور لمعہ کی تقلیل استحباباً نہ وجوباً یعنی ناکافی پانی جنابت کی جتنی جگہ کو دھو سکے بہتر یہ کہ دھولے کہ جنابت کم ہوجائے اور آئندہ تھوڑا پانی بھی کفایت کرے۔ ص ۱۵ و ۳۱ و ۵۰ و ۶۷ و ۸۶ ح ف و (۹) لمعہ کے حق میں تیمم ٹوٹ گیا حدث کے حق میں باقی ہے لمعہ دھوئے۔ ص ۱۶ و ۳۲ و ۶۸ (۱۰) حدث کے حق میں تیمم ٹوٹ گیا لمعہ کے حق میں باقی ہے قدر مستقل کو دھوئے۔ ص ۱۷ و ۳۳ و ۵۲ (۱۱) تیمم حدث کے لیے نہ رہا لمعہ کے لیے ہے وضو کرے۔ ص ۶۹ و ۸۸ (۱۲) تیمم دونوں کے حق میں ٹوٹ گیا پورا وضو کرے طہارت ہوگئی۔ ص ۱۸ (۱۳) تیمم

دونوں کے حق میں ٹوٹ گیا وضو کرے اور باقی جگہ دھوئے طاہر ہوگیا۔ ص ۴ و ۳۴ و ۷۰، (۱۴) تیمم دونوں کے حق میں ٹوٹ گیا پورا نہالے۔ ص ۵۲ و ۹۰ (۱۵) تیمم دونوں کے حق میں ٹوٹ گیا پہلے لمعہ دھوئے اسکے بعد حدث کا تیمم کرے۔ ص ۱۹ و ۳۵ و ۵۱ و ۸۷، (۱۶) تیمم دونوں کے حق میں باقی ہے لمعہ کی تقلیل کرے۔ ص ۲۰ و ۳۶ و ۵۲ و ۶۴ و ۷۶ و ۹۰ فتح و (۱۷) تیمم گیا وضو کرے طہارت ہوگئی۔ ص ۱ و ۲۲ (۱۸) تیمم نہ رہا وضو کرے اور باقی جگہ دھوئے طاہر ہوگیا۔ ص ۵ و ۳۹ و ۵۷، (۱۹) تیمم ٹوٹ گیا لمعہ دھوئے اور حدث کا تیمم کرے۔ ص ۲۱ و ۳۷ و ۴۳، (۲۰) تیمم باقی ہے حدث کیلیے وضو کرے۔ ص ۶ و ۳۰ و ۵۶ و ۷۴، و ۹۲ (۲۱) تیمم نہ رہا پورا نہائے۔ ص ۷۵ و ۹۳ (۲۲) تیمم نہ رہا پہلے لمعہ دھوئے پھر حدث کا تیمم کرے۔ ص ۴۰ و ۵۵ و ۷۶، و ۹۱ (۲۳) تیمم باقی ہے حدث کے لیے تیمم کرے اور لمعہ کی تقلیل۔ ص ۲ و ۲۳ و ۴۱ و ۵۸ و ۷۷، و ۹۴ فتح ہو (۲۴) دونوں تیمم ٹوٹ گئے وضو کرے طہارت ہوگئی۔ ص ۳ و ۲۵ (۲۵) دونوں تیمم گئے وضو کرے اور باقی جگہ دھوئے طاہر ہوگیا۔ ص ۸ و ۴۴ و ۸۰ (۲۶) لمعہ کا تیمم گیا حدث کا باقی ہے لمعہ دھوئے۔ ص ۲۴ و ۴۲ و ۷۸، (۲۷) حدث کا تیمم گیا لمعہ کا باقی ہے وضو کرے۔ ص ۹ و ۳۹ و ۶۰ و ۷۹ و ۹۶ (۲۸) دونوں تیمم گئے پورا نہائے۔ ص ۶۱ و ۹۷ (۲۹) دونوں تیمم گئے پہلے لمعہ دھوئے اسکے بعد حدث کا تیمم کرے۔ ص ۴۵ و ۵۹ و ۸۱ و ۹۵ (۳۰) دونوں تیمم باقی ہیں لمعہ کی تقلیل کرے۔ ص ۱۰ و ۲۶ و ۴۶ و ۶۲ و ۸۲ و ۹۸ و ۹۹ واللہ سبحنہ وتعالے اعلم

(۱) جنب نہالیا صرف وضو باقی تھا پھر حدث ہوا (۲) وضو اور کچھ اور حصہ بدن باقی تھا



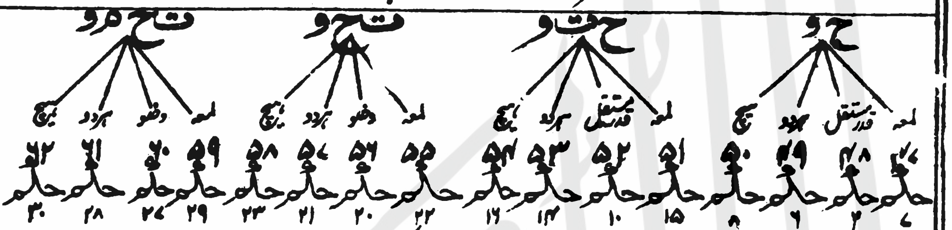
(۳) صرف اعضائے وضو کا کچھ حصہ باقی تھا



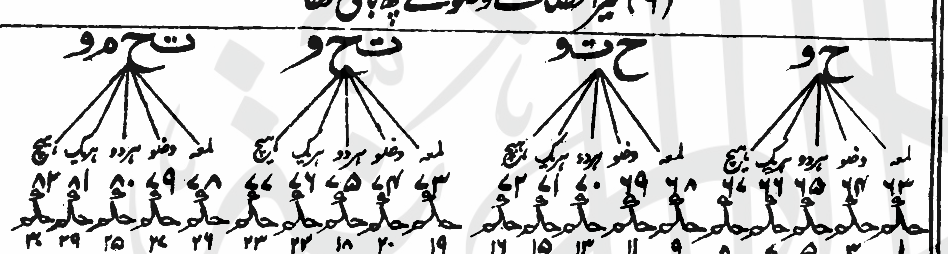
(۴) کچھ اعضائے وضو کا حصہ باقی تھا کچھ اور




(۵) صرف اعضائے وضو کا کچھ حصہ رہ گیا تھا




(۶) غیر اعضائے وضو سے کچھ باقی تھا




(۷) سوائے وضو سب باقی تھا




**ثم اقول** [۲۵۱۷] علمائے کرام نفعنا اللہ تعالٰی ببرکاتہم فی الدارین نے یہ تقسیم وتفصیل بغرض تفہیم وتسہیل اختیار فرمائی جو بحمدہ تعالٰی اپنے منتہائے تکمیل کو پہنچی اب ہم بغرض ضبط وربط وقلت انتشار انھیں کے کلمات شریفہ کے استفادہ سے **ضابطہ کلیہ** لکھیں کہ جملہ اقسام واحکام کو حاوی ہو جنب کہ بعد جنابت ہنوز پورا نہ نہایا مگر بعض یا کل اعضائے وضو کی تطہیر پانی سے یا تیمم کر چکا اُسکے بعد حدث ہوا کہ دو صورت اخیرہ میں تمام مستقل ہو اور صورت اولٰی میں

صرف اُتنا کہ حصہ مغسولہ اعضائے وضو مین ہو اس صورت مین پانی کہ پایا اگر بقیۂ جنابت و حدث مستقل دونون مین سے صرف ایک کو کافی ہو اُس مین صرف کرے اُسکے لیے اگر پہلے تیمم کر چکا تھا ٹوٹ گیا اور دوسرے کے لیے نہ کیا تھا تو اب کرے صرفِ آب سے پہلے خواہ بعد اور بعد اولیٰ ہے اور کر چکا تھا تو باقی رہا اور دونون کے لیے ایک ہی تیمم کیا تھا تو اول کے حق مین ٹوٹ گیا ثانی کے حق مین باقی رہا اور اگر پانی دونون کو معاً کافی ہے تو دونون کا وہ حکم ہے جو اول کا تھا بجالائے طہارت ہوگئی اور اگر کسی کو کافی نہین تو دونون کا وہ حکم ہے جو ثانی کا تھا اگر کسی کے لیے تیمم نہ کیا تھا اب دونون کیلیے ایک تیمم کرے اور کر لیا تھا تو باقی رہا بہرحال لمعہ کی تقلیل کرے کہ مستحب ہو اور اگر ہر ایک کو جدا جدا کافی ہے تو لمعہ مین صرف کرے تیمم اُن مین جس ایک کا یا دونون کے لیے ایک یا جدا جدا جیسا بھی کر چکا تھا کسی کے حق مین باقی نہ رہا پانی نہ رہنے کے بعد حدث کے لیے تیمم کرے پہلے کر لیگا تو بعد صرف پھر کرنا ہوگا یہی اصح ہے جسکی تفصیل و تحقیق اس تنبیہ آئندہ مین آتی ہے وباللہ التوفیق اور اگر اُس نے برخلاف حکم اُسے حدث مین صرف کر لیا حدث تو زائل ہوگیا مگر جنابت کے لیے تیمم بالاجماع لازم ہوا اگرچہ پہلے کر بھی چکا ہو یہ ہے قول جامع و نافع ٭ باذن الجامع النافع ٭ عز جلالہ وعم نوالہ ٭ والحمد للہ رب العلمین ٭ وصلی اللہ تعالیٰ وسلم وبارک علی سیدنا ومولٰنا محمد وآلہ وصحبہ اجمعین ابد الآبدین آمین ٭

**تنبیہ** اس جدول کے ۱۸ نمبرون مین یعنی ۱۴-۱۹-۳۰-۳۵-۴۷-۵۱-۶۶-۷۱-۸۳-۸۷ دس یہ اور ۴۰-۴۵-۵۵-۵۹-۶۲-۷۶-۸۱-۹۱-۹۵ آٹھ یہ ان مین اختلاف روایات ہو ان اٹھارہ مین پانی لمعہ وحدث مستقل ہر ایک کے لیے جدا جدا کافی ہو کہ اُن مین جس ایک کو چاہے دھولے دونون کے قابل نہین ان مین اتنا حکم تو بالاتفاق ہے کہ اس سے لمعہ دھوئے حدث مین صرف نہ کرے کہ جنابت سخت تر ہو اس مین اختلاف ہوا کہ پہلی دس صورتون مین جو حدث کے لیے تیمم کریگا آیا یہ ضرور ہو کہ اول لمعہ دھوئے جب پانی نہ رہے اُسوقت حدث کیلیے تیمم کرے یا پہلے پیچھے ہر طرح کر سکتا ہو دونون روایتین ہین اور پچھلی آٹھ مین کہ حدث کا تیمم پہلے کر چکا تھا اس پانی کے ملنے سے ٹوٹا یا نہین دونون قول ہین پھر جنکے نزدیک نہ ٹوٹا جب تو اُسپر تیمم کا اعادہ ہی نہین اور جنکے نزدیک ٹوٹ گیا وہ لازم کرتے ہین کہ پہلے لمعہ دھوکر تیمم کا اعادہ کرے ورنہ جس پانی کے پانے نے پہلا تیمم توڑ دیا اُسکا موجود رہنا دوسرا تیمم باطل کریگا منشأ اختلاف تمام صورتون مین ایک ہو کہ آیا یہ پانی جو ازالۂ حدث مستقل کے بھی قابل ہو اگرچہ اُس سے لمعہ ہی دھونے کا حکم ہو اسکے ملنے سے حدث کے لیے پانی پر قدرت ثابت ہوئی یا نہین جنھون نے خیال فرمایا کہ ہوئی حکم دیا کہ جبتک یہ پانی خرچ نہ ہو لے حدث کا تیمم نہ کرے اور اگر پہلے کر چکا ہو ٹوٹ گیا کہ پانی پر قدرت تیمم گزشتہ کی ناقض اور آئندہ کی مانع ہو اور جنھون نے لحاظ فرمایا کہ اگرچہ پانی اسکے بھی قابل پایا مگر وہ بحکم شرع دوسری حاجت

کی طرف صرف ہو لہذا اس سے ازالۂ حدث پر قدرت نہ ہوئی اُنھوں نے حکم دیا کہ یہ پانی نہ اگلے تیمم حدث کو توڑیگا نہ اسکے ہوتے حدث کے لیے تیمم ممنوع ہوگا **اقول** ایک اختلاف تو یہ اس مسئلے میں تھا **ثانیاً** ان روایتوں کی طرز نقل بھی مختلف آئی بعض میں یوں کہ ایک روایت یہ ہے ایک وہ جس سے اُنکی مساوات ظاہر اور یہ نہ کھلا کہ روایات ظاہر ہیں یا نادرہ بعض میں یوں کہ دوم روایت نوادر ہے جس سے ظاہر کہ اول ظاہر الروایۃ ہے۔ بعض میں یوں کہ اول روایت زیادات ہے اور دوم روایت اصل۔ اصل وزیادات دونوں کتب ظاہر الروایۃ سے ہیں **اقول** اور یہی ہے کہ دونوں روایتیں ظاہر الروایۃ ہیں کہ مثبت نافی پر مقدم ہے ناقلِ اُسوقت روایت اصل خیال میں نہ تھی اور نوادر سے یاد لہذا اُسے روایت نادرہ فرمایا اور جب حسب تصریح ثقات وہ کتاب الاصل میں موجود تو ضرور ظاہر الروایۃ ہے بلکہ اول سے بھی اولی کہ اصل زیادات پر مرجح ہے **ثالثاً** قائلین کرام کی طرف اُسکی نسبت بھی مختلف طور پر آئی بعض نے بلفظ ضعف فرمایا کہ کہا گیا اول قول محمد دوم قول ابو یوسف ہے بعض نے جزماً انھیں اُنکا قول بتایا بعض نے اول کو فرمایا قیاس قول محمد ہے یعنی تصریحاً اُن سے مروی نہیں اُنکے قول کا قیاس چاہتا ہے کہ حکم یہ ہو **اقول** اور یہی ہے کہ اول قول محمد اور دوم قول ابو یوسف ہے رضی اللہ تعالٰی عنہم اجمعین کہ نقل ثقات موجب اثبات **رابعاً** اختیار بھی مختلف رہا بعض نے اُسپر جزم فرمایا بعض نے اسپر بعض نے دونوں ذکر کرکے چھوڑ دیے **خامساً** تصحیح میں بھی اختلاف پڑا بعض نے اُسے اصح کہا بعض نے اسے ظاہر او جہ **سادساً** اُس منشاء اختلاف کی تقریر بھی مختلف آئی بعض نے یوں فرمایا کہ اگرچہ یہ پانی لمعہ میں صرف کرنا بالاتفاق واجب ہے مگر امام محمد کے نزدیک یہ وجوب اُس سے ازالۂ حدث پر قدرت کا مانع نہیں کہ کرے تو بالاجماع صحیح تو ہوگا اور امام ابو یوسف کے نزدیک مانع ہے کہ جب شرع اس سے ازالۂ حدث کی اُسے اجازت نہیں دیتی تو قدرت شرعیہ کب ہوئی اور بعض نے یوں تقریر کی کہ نہیں بلکہ وجوب ہی میں اختلاف ہے امام محمد کے نزدیک اُسے لمعہ کی طرف صرف کرنا واجب نہیں صرف اولٰی ہے لہذا ازالۂ حدث پر قدرت ثابت اور امام ابو یوسف کے نزدیک واجب ہے اور واجب کی مخالفت شرعاً ممنوع ومحظور لہذا حدث میں صرف غیر مقدور۔ اب ہم عبارات کرام ذکر کریں جن سے ان بیانات کا انکشاف ہو فی **السراج الوہاج** ثم **منحۃ الخالق** اذا احدث بعد التیمم ثم وجد ما یکفی لکل واحد منہما علی الانفراد غسل بہ اللمعۃ لان الجنابۃ اغلظ ثم یتیمم للحدث ولو بدأ بالتیمم ثم غسلہا فی روایۃ لایجوز ویعید التیمم فی روایۃ لہ ان یبدأ بایہما شاء قیل الاولی قول محمد والثانیۃ قول ابی یوسف اھ وتقدم عن **شرح الطحاوی** و**خزانۃ المفتین** فیما اذا لم یکن تیمم قبل وجدان الماء لو بدأ بالتیمم ثم غسل اللمعۃ لایجوز وفی النوادر یبدأ بایہما شاء ثم قال فیما اذا سبق تیمم

عہ سراج وہاج ۱۲ منحۃ الخالق ۱۲
مع ان فی اصالتہ وقت یعید المتقدم الحلیۃ تسمیۃ الاصل والزیادات ۱۲ منہ
عہ شرح طحاوی خزانۃ المفتین ۱۲
عہ شرح وقایہ علیہ بحر ۱۲
عہ محیط رضوی سراج تیمم وغیرہا ۱۲
عہ حلیہ غنیہ جوہرہ بعد الحکایۃ مع نقل الحلیۃ ایاہ عن المحیط وغیرہ بلفظۃ قیل ۱۲
عہ شرح طحاوی خزانۃ المفتین ۱۲
عہ غنیہ بحر رائق
وصحح المحیط الرضوی والدر انہ الاستعمال ۱۲
عہ در بحر شامی ۱۲
سراج وہاج وغیرہ ونقل
عہ بحر عن شرح الزیادات للعتابی ۱۲
عہ البحر فی شرح الوقایہ واقتصر علیہ الغنیۃ
عہ حلیہ ۱۲
عہ غنیہ ۱۲

يغسل اللمعة وتيممه على حاله وعلى قياس قول محمد يتيمّم اھ اقول[٣٥١١] [illegible] ولا فرق بين الصورتين لاتحاد
المبنى كما علمت فقد مشى اولا على قول محمد وجعل الثانى رواية النوادر ومشى ثانيا على قول ابى يوسف
وجعل الاول قياس قول محمد وفى المنية وعليه ان يبتدئ بغسل اللمعة ثم يتيمّم اھ فقد مشى على
قول محمد وفى الدر المختار (ناقضه قدرة ماء كاف لطهرة فضل عن حاجته) كعطش وعجن و
غسل نجس ولمعة جنابة لان المشغول بالحاجة كالمعدوم اھ فقد مشى على قول ابى يوسف واقره
محشوه وفى الحلية هل عليه ان يبتدئ بغسل اللمعة حتى لو تيمم للحدث ثم غسل اللمعة اعاد
التيمّم للحدث ففى رواية الزيادات نعم وعليها اقتصر المصنف ووجهها انه يصير عادما للماء فيجزئه
التيمّم وفى رواية الاصل لا بل بايهما بدأ جاز لان الماء صار مستحق الصرف الى اللمعة فصار معدوما حكما
كالماء المستحق للعطش قال رضى الدين فى المحيط وكذا غيره قيل ما فى الزيادات قول محمد وما فى الاصل
قول ابى يوسف اھ وفيما يظهر ان قول ابى يوسف اوجه اھ وعبر عنه فى رد المحتار بقوله لا ينتقض
تيمم الحدث عند ابى يوسف عند محمد ينتقض ويظهر ان الاول اوجه اھ ثم قال فيما لم يتيمّم قبل الوجدان فى رواية يلزم
غسلها قبل التيمم للحدث وفى رواية يخير اھ ملخصا من الحلية اھ وفى شرح الوقاية واذا غسل اللمعة هل يعيد
التيمم روايتان وان تيمم اولا ثم غسل اللمعة ففى اعادة التيمّم روايتان ايضا وان صرف الى الحدث انتقض تيممه فى حق
اللمعة باتفاق الروايتين اھ ثم قال فيما اذا لم يتيمم للحدث قبل ان كفى كل واحد منفردا يصرفه الى اللمعة
ويتيمم للحدث فان توضأ به جاز ويعيد التيمّم ولو بدأ بالتيمّم للحدث هل يعيد التيمّم فى رواية
الزيادات يعيد وفى رواية الاصل لا ثم انما تثبت القدرة اذا لم يكن مصروفا الى جهة اھ حتى اذا كان
على بدنه او ثوبه نجاسة بصرفه الى النجاسة اھ وهو كما ترى يشير الى ترجيح رواية الاصل وفى الهندية
صرفه الى اللمعة واعاد تيممه للحدث عند محمد وعند ابى يوسف لا ولو صرفه الى الوضوء جاز وتيممه لجنابته اتفاقا
فان لم يكن تيمّم للحدث قبل وجود هذا الماء فتيمم قبل غسل اللمعة لم يجز عند محمد وعند ابى يوسف
يجيز والاول اصح هكذا فى الكافى اھ اقول[٣٥١٢] قوله والاول اصح ليس فى نسختى الكافى والعبارة غير
منقولة كما هى فى الكافى كما يظهر بالمقابلة وقد نبه عليه بقوله هكذا فى الكافى كما ذكر فى خطبة الكتاب
اصطلاحه فى كذا وهكذا نعم ذكر بعض العصريين ان فى شرح الزيادات للعتابى انه الاصح ولم يذكر
الواسطة فى النقل فان صح هذا فلعله زيد فى الهندية من ثمه او من غيره او لعله ساقط من نسختى

الكافى وعلى كل فالهندية تقتصر فى النقل والله تعالى اعلم وفى الكافى ان كفى واحدا غير عين صرفه الى اللمعة لا اهـ واعاد تيممه للحدث عند محمد لقدرته على الماء ووجوب صرفه الى الجنابة لاينافى قدرته على صرفه الى الحدث ولهذا لو صرفه الى الوضوء جاز وتيمم لجنابته اتفاقا وعند ابى يوسف لايعيد لانه مستحق الصرف الى اللمعة والمستحق بجهة كالمعدوم فان لم يكن تيمم للحدث الخ وقد سبق **اقـول** اخر دليل ابى يوسف فافاد ترجيحه وصرح فى تعليل محمد بوجوب صرفه الى اللمعة وانه لاينافى قدرته على الوضوء وفى **الغنية** لو اعلمه ان يبدأ بغسل اللمعة ليصير عادما للماء فى حق الحدث ولايجوز تيممه للحدث قبله عند محمد لان صرف ذلك الماء الى اللمعة دون الحدث ليس بواجب عنده بل على سبيل الاولوية فوجوده يمنع التيمم للحدث وعند ابى يوسف صرفه الى اللمعة واجب فهو كالمعدوم بالنسبة الى الحدث فيجوز التيمم له قبل غسل اللمعة ولو كان تيمم بعد ما احدث لاجل الحدث ثم وجد ماء يكفى لاحدهما ينتقض تيممه عند محمد لا عند ابى يوسف بناء على ما تقدم اهـ ثم ههنا مسألة اخرى من هذا القبيل مشى فيها الامام ملك العلماء والامام رضى الدين السرخسى على وجوب تأخير التيمم فظاهر قياسه المشى على قول محمد هنا ففى **البدائع** بعد ذكر القدرة على الماء الكافى وعلى هذا الاصل مسائل فى الزيادات مسافر محدث على ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم ومعه ما يكفى لاحدهما غسل به الثوب ثم تيمم للحدث عند عامة العلماء لان الصرف الى النجاسة يجعله مصليا بطهارتين حقيقية وحكمية فكان اولى من الصلاة بطهارة واحدة ويجب ان يغسل ثوبه من النجاسة ثم يتيمم لو بدأ بالتيمم لايجزيه لانه قدر على ماء لو توضأ به تجوز صلاته اهـ وفى **المحيط الرضوى** ثم الهندية لو تيمم اولا ثم غسل النجاسة يعيد التيمم لانه تيمم وهو قادر على ما يتوضؤ به اهـ ورأيتنى كتبت عليه سابقا ما نصه **اقـول** [٣٥٢٥] هذا على قول محمد اما على قول ابى يوسف فلا لكونه مشغولا بحاجة فكان كالمعدوم لعطش وبه جزم فى الدر المختار اهـ ثم رأيت بعده بزمان نظر فيه المحقق الحلبى فى الحلية كما نظر الفقير ولله الحمد فقال بعد نقل ما فى البدائع والمحيط قال العبد الضعيف غفر الله تعالى له فيه نظر بل الظاهر الحكم بجواز التيمم تقدم على غسل الثوب او تأخر لانه مستحق الصرف الى الثوب على ما قالوا والمستحق الصرف الى جهة منعدم حكما بالنسبة الى غيرها كما فى مسألة المعتمع الحدث قبل التيمم له اذا كان الماء كافيا لاحدهما فبدأ بالتيمم للحدث قبل غسلها كما هو رواية الاصل وكما فى مسألة خوف العطش ونحوه نعم يمشى ذلك على رواية الزيادات اهـ وتبعه فى **البحر الرائق** على الغالط

**مسئلہ** ...

**اقول** [٣٥٢٤] كانه زيادة الهندية والا فلا حاجة اليه لانه لو احدث ... ثم تيمم لها ... له ايضا ... الحكم ١٢ منه غفرله

**تطفل** [١٧٢] على الغنية

وزاد بعده ولهذا قال فى شرح الوقاية وانما تثبت القدرة اذا لم يكن مصروفا الى جهة اهم ام لكن زعم فى السراج ان وجوب تاخير التيمم فى مسألة النجاسة مجمع عليه بخلاف مسألة اللمعة فاذن لايكون جزم البدائع والمحيط فيها بوجوب التاخير دليل المشى على قول محمد فى اللمعة اقول[٣٥٢٧] لكن قد اسمعناك نص الامام صدر الشريعة آنفا انما تثبت القدرة اذا لم يكن مصروفا الى نجاسة ونص الدر المختار المشغول بحاجة غسل نجس كالمعدوم فاين الاجماع وقد جزما به كانه لاخلاف فيه فضلا عن الاجماع على خلافه ثم اذ قد ذكر الاجماع ههنا وقد نقل الخلاف فى مسألة اللمعة ابدى بينهما فارقا به تشبث العلامة الشامى فى دفع نظر الحلية والبحر فقال فى منحة الخالق ذكر فى السراج لو بدأ بالتيمم ثم غسل النجاسة اعاد التيمم اجماعا بخلاف المسألة الاولى اى مسألة اللمعة على قول ابى يوسف لانه تيمم هنا وهو قادر على ماء لو توضأ به جاز وهناك اى فى مسألة اللمعة لو توضأ بذلك الماء لم يجز لانه عاد جنبا برؤية الماء ام وبه يندفع النظر فتدبر ام واورده ايضا فى رد المحتار فقال وهو فرق حسن دقيق فتدبره ام اقول[٣٥٢٨] وبالله التوفيق له محملان الاول الجواز بمعنى الصحة كما تعطيه عبارة ملك العلماء حيث نسب الجواز الى الصلاة وفيه اولا ان مجرد صحة الوضوء به لايثبت القدرة ولا ينفى العجز الا ترى ان المريض او البعيد ميلا لو تحمل الحرج وتوضأ به لصح وجازت صلاته به بل الشغل بحاجة اهم ايضا من وجوه العجز كالمدخر لعطش او عجن مع جواز صلاته به قطعا ان فعل وثانيا[٣٥٢٩] على السراج خاصة اذ يطيح الفرق فالصحة وجواز الصلاة حاصل قطعا فى مسألة اللمعة ايضا الا ترى الى ماتقدم عن الهندية والكافى وشرح الوقاية لو صرفه الى الوضوء جاز ان ادى الاولى اتفاقا وعوده جنبا لايمنعه عن التوضى للحدث لان هذه الجنابة مقتصرة والحدث غير مندمج فيها الثانى بمعنى الحل اى لو توضأ به فى مسألة النجاسة حل بخلاف مسألة اللمعة لانه عاد جنبا فوجب صرفه الى الجنابة اقول[٣٥٣٠] وفيه اولا لانسلم الحل فى النجاسة فان فيه اختيار الصلاة مع نجاسة حقيقية عمدا لانه كان قادرا على ان يزيل النجاستين الحقيقية بالماء والحكمية بالتراب كما قال ملك العلماء ولم يكن للماء خلف فى الحقيقية فاذا صرفه الى الحكمية التى كان يجد له خلفا فيها فقد ازمع واجمع على ان يصلى فى نجس مانع مع القدرة على ازالته فكيف يحل هذا اما الاجزاء فلانه عاجز عن الماء عند ايقاع الصلاة وانما النظر فيه الى الحالة الراهنة فان قلت[٣٥٣١] بل يدل على الحل قول ملك العلماء فكان اولى من الصلاة بطهارة واحدة وقول الخانية والخلاصة والحلية والبحر لو توضأ وصلى فى الثوب النجس جاز ويكون مسيئا ام

ونظر ١ على السراج الوهاج
ونظر ٢
ونظر ٣ عليه

فان الاساءة دون كراهة التحريم اقــول[٣٥٣٢] تعليل ملك العلماء ادل دليل كما علمت على ان لغطة الاولى فيه مثلها فى قول التجنيس والمزيد ان مراعاة فرض العين اولى قال الشامى فحيث ثبت انه فرض كان خلافه حراما ام من صدر الجهاد واطلاق المسئ على من ترك واجبا غير نادر لاجرم ان قال فى الغنية لو ازال بذلك الماء الحدث وبقى الثوب نجسا لكان قد ترك الطهارة الحقيقية مع قدرته عليها بغير عذر فيكون اثما لكن تصح صلاته لثبوت العجز بعد نفاد الماء اھ وهذا عين ما فهمت وقد اداه بلفظ يجزء وحسن رحمه الله تعالى والعلماء جميعا وثانيا[٣٥٣٣] اذن ينقلب الفرق فحيث جاز له صرف الماء الى الوضوء وابقاء النجاسة المانعة بلا مزيل لان يحل له صرفه الى الوضوء مع ازالة الجنابة بالتيمم لاولى واى مدخل فيه لكون الجنابة اغلظ فان الكل ينتفى اما بالماء او بالتراب اى دليل على انه تجب ازالة الاغلظ بالماء دون التراب وبالجملة ظهر بحمد الله تعالى ان ما النظر لا مرد له وان الاظهر فى مسألة النجاسة ما استظهره فى الحلية والبحر وجزم به فى شرح الوقاية والدر المختار اقــول[٣٥٣٤] وبه ترجح ولله الحمد ما سلكه المحقق الحلبى صاحب الغنية فى تقرير منشأ الخلاف فان القول بجواز الصرف الى الوضوء مع اولوية الصرف الى اللمعة هو الذى يقتضيه الدليل وعلى تسليم وجوب الصرف اليها فان مسائل كثيرة ثبت فيها العجز عن الماء لاجل المنع الشرعى كما بيناها فى رسالة قوانين العلماء وقد يكون الوجوب فى كلام الكافى من باب قولك حقك واجب على فظهر ان الاظهر فى هذه خلاف ما استظهره فى الحلية فالراجح فيه قول محمد وقد ذيل بالاصح وهو تصحيح صريح وصاحب الحلية رحمه الله تعالى ليس من اصحاب الترجيح فان قلت[٣٥٣٥] كونه مستحق الصرف الى حاجة اهم لا يختص بالوجوب الا ترى ان المعد للعجن منه مع ان العجن غير واجب اقــول[٣٥٣٦] ذلك تخفيف من ربكم ورحمة يراعى حاجات عباده بالنقير والقطمير فجاز التيمم اذا كان يبيع الماء من عنده بفلس وقيمته ثمه نصف فلس وجاز لبعد ميل وان كان فى جهة مذهبه وهو يسير اليه لحاجة نفسه اما المنع لحق الشرع فلا يتحقق الا بالوجوب اذ ما لا يجب شرعا لا يمنع تركه شرعا فظهر الفرق والحمد لله رب العلمين ولذا مشيت فى الجد ول على قول محمد لانه المذيل بالتصحيح الصريح ولانه الاظهر من حيث الدليل ولانه الاحوط فى الدين وان كان قول ابى يوسف ايضا له قوة لانه قول ابى يوسف ولانه فى الاصل وقد استظهر وجهيته فى الحلية واومى الى ترجيحه فى شرح الوقاية واخر دليله فى الكافى غير انهم اعتمدوا حرفا واحدا وهو استحقاق

الصغریٰ وقد علمت جوابہ وللہ الحمد بالجملہ حاصل تحقیق یہ ہوا کہ اگر کپڑے یا بدن پر کوئی نجاست حقیقیہ لگی ہو اور وضو نہیں اور پانی اتنا ملا کہ چاہے نجاست دھولے چاہے وضو کرلے دونوں نہیں ہوسکتے تو واجب ہے کہ اُس سے نجاست ہی دھوئے اگر خلاف کریگا گنہگار ہوگا حدث کیلئے تیمم کرے خواہ نجاست دھونے سے پہلے یا بعد اور بعد اولیٰ ہے کہ خلاف علماء سے بچنا ہے اور اسی لیے اگر پہلے کرچکا ہے تو نجاست دھونے کے بعد دوبارہ تیمم کرلینا انسب و احری ہے اور اگر جنابت کا لمعہ باقی ہے اور حدث بھی ہوا اور وہ لمعہ غیر مواضع وضو میں ہے یا کچھ مواضع وضو کے ایک حصے میں کچھ دوسرے عضو میں اور پانی اتنا ملا کہ دونوں میں جس ایک کو چاہے دھولے دونوں نہیں ہوسکتے تو اُس پانی کو لمعہ دھونے میں صرف کرے یاد رہے حدث کیلئے لازم کہ جب پانی خرچ ہولے اُسکے بعد تیمم کرے اگرچہ پہلے بھی کرچکا ہو کہ وہ منتقض ہوگیا ظاہر ہے کہ تیمم بعد کو کرنے یا بعد کو دوبارہ کرلینے میں نہ کچھ خرچ ہے نہ کچھ حرج تو اگر قول امام محمد کی ترجیح تصحیح نہ بھی ہوتی خلاف ائمہ سے خروج کیلئے اسی پر عمل مناسب و مندوب ہوتا نہ کہ اسطرف صراحۃً لفظ اصح موجود اور یہی دلیل کی رُو سے ظاہر تر اور اسی میں احتیاط اور امر نماز میں احتیاط باعث فلاح وصلاح اصلح اللہ سبحٰنہ وتعالٰی بالنا مع سائر اخواننا فی الدین وجعلنا جمیعا من المفلحین وحشرنا فی زمرۃ الصلحین تحت لواء سید المرسلین صلی اللہ تعالٰی علیہ وعلیہم وعلٰی اٰلہ واٰلہم وحزبہ وحزبہم اجمعین ابد الاٰبدین والحمد للہ رب العلمین وصلی اللہ تعالٰی علی المصطفٰی واٰلہ وصحبہ وابنہ وحزبہ وعلینا بہم ولہم وفیہم ومعہم اٰمین یا ارحم الرحمین واللہ تعالٰی اعلم وعلمہ جل مجدہ اتم واحکم الحمد للہ کتاب مستطاب حسن التعمم لبیان حد التیمم مسودۂ فقیر سے اٹھارہ جز سے زائد میں باحسن وجوہ تمام ہوئی حسین سدرہ وہ ابحاث جلیلہ ہیں کہ قطعاً طاقت فقیر سے بدرجہا وراہیں مگر فیض قدیر عاجز فقیر سے وہ کام لیلیتا ہے جسے دیکھکر انصاف والی نگاہیں کہ حسد سے پاک ہوں ناخواستہ کہہ اٹھیں کم ترک الاول للاٰخر کتنے مسائل جلیلہ معرکۃ الآرا بحمدہ تعالٰی کیسی خوبی وخوش اسلوبی سے طے ہوئے وللہ الحمد کتاب میں اصل مضمون کے علاوہ آٹھ رسائل ہیں (۱) سمح الندرٰی فیما یورث العجز عن الماء کہ وقت طبع حاشیہ پر اسکا نام لکھا رہ گیا (۲) الظفر لقول زفر (۳) المطر السعید علی نبت جنس الصعید (۴) الجد السدید فی نفی الاستعمال عن الصعید یہ چار ضمنیہ ہیں (۵) باب العقائد والکلام (۶) قوانین العلماء فی متیمم علم عند زید ماء (۷) الطلبۃ البدیعۃ فی قول صدر الشریعۃ (۸) مجلی الشمعۃ لجامع حدث ولمعۃ یہ چار ملحقہ ہیں سوال شروع جواب ۱۳۲۵ھ میں ہے لہذا نام کتاب میں یہی عدد ملحوظ ہیں پھر بحمدہ تعالٰی اس مقام کو طبع کے وقت کہ اوائل ماہ مبارک رمضان ۱۳۳۵ھ سے ہے یہ رسائل اور انکے ساتھ اور مضامین کثیرہ اضافہ ہوئے مجموع کی تصنیف بحمدہ تعالٰی ساڑھے پانچ مہینے میں ہے جن میں دو دن کم تین مہینے علالت شدیدہ ونقاہت مدیدہ کے ہیں جسکا بقیہ ابتک ہے لہذا رسالہ اخیرہ اوائل ۱۳۳۶ھ میں آیا جیسا کہ اُسکے نام نے ظاہر کیا بہرحال جو کچھ ہے میری قدرت سے وراء اور محض فضل میرے رب کریم پھر میرے نبی رؤف رحیم کا ہے جل وعلا وصلی اللہ تعالٰی علیہ وسلم وللہ الحمد حمد الشاکرین وصلی اللہ تعالٰی علی خیر خلقہ محمد واٰلہ وصحبہ وابنہ وحزبہ اجمعین اٰمین والحمد للہ رب العلمین سبحٰنک اللھم وبحمدک اشھد ان لا الٰہ الا انت استغفرک واتوب الیک۔